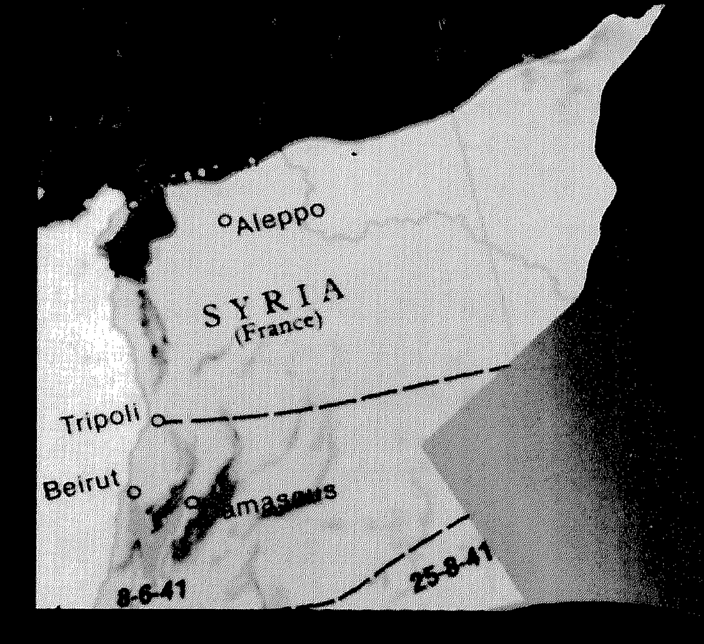
سلمى مردم بك

أوراق جميل مردم بك

استقلال سوريا

١٩٣٩ ـ ١٩٤٥









استقلال سوريا
(اوراق جميل مردم بك)

بقلم سلمى مردم بك

شركة المطبوعات
للتوزيع والنشر

بناية الوهاد -شارع جان-دارك
ص.ب. ٨٣٧٥
بيروت - لبنان

هاتف: ٣٤٤٢٣٦-٣٤٥٤٦٠ / ٢-٣٥٠٧٢١
فاكس: ٠٧-٥٢٢١-٩-٣٥٧ / ٩٦١١-٦٠٢٠٢٩
تلكس: ٢٢٦٦١

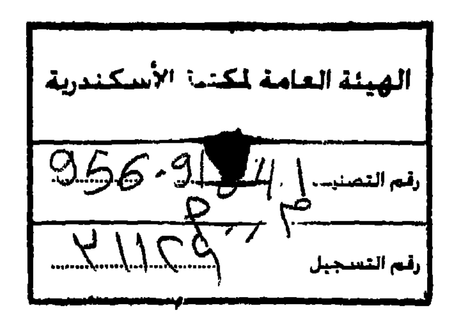
الطبعة الاولى ١٩٩٤

تصميم الغلاف : عباس مكي



استقلال سوريا
(اوراق جميل مردم بك)

بقلم سلمى مردم بك





الاهداء:

الى والدي والى كل من ناضل

من اجل حرية وكرامة الانسان.



اليوم الأول من شهر حزيران [يونيو] ١٩٤٥

عصر ذلك اليوم خرج الناس من عتمة الزوايا في منازلهم حيث كانوا يحتمون من الموت الى وهج الشمس... وعندما تعودت أبصارهم الرؤية لاحت لهم تلك المدرعات الضخمة. دبابات تشيرمان... كانوا قد سمعوا بها ولم يروها... رأوا لأول مرة كيف يمكن لقائد تلك الدبابة ان يخاطب قائد الرتل وان يتلقوا منه الأوامر باللاسلكي...

ثلاثة ايام... في الليل والنهار تعرضت دمشق للقصف من المدفعية ومن الطيران، وأصوات الرشاشات الضخمة لم تكن تتوقف... وعندما لا يكون هناك من هدف للقصف، فالحرية للجنود... يطلقون على هواهم.

شبت الحرائق في كل مكان... النار تنساب في الأحياء مسرعة الخطى، والمدينة مباحة للجنود يستولون على ما يشاؤون وينقلونه للثكنات...

الطائرات قصفت قلعة دمشق، التي كان قد بناها نور الدين زنكي... وصك الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم في لندن بتاريخ ٢٤ تموز [يوليو] ١٩٢٢، و الذي نص على حقوق وواجبات الدولة المنتدبة، فرنسا، على سوريا ولبنان... هذا الصك خصصت ثلاثة ارباع مواده للتنقيب عن الآثار وكل ما صنعته يد الانسان، وصيانتها وحفظها.

ثلاثة أيام بلياليها، كانت تقصف طائرات ومدفعية ورشاشات الجنرال أوليفا - روجيه، في طرف، وتقف في الطرف الآخر الجباه والصدور.

كل قنبلة القتها طائرة، وكل قذيفة صدرت عن مدفع... وكل رصاصة خرجت

من رشاش... وجميع مرتبات الجيش الفرنسي، ونفقات هذا الجيش.. كل ذلك كان يدفعه المكلف البريطاني.

ممثل حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا، كان هنا... جنرالات الامبراطورية وضباطها وعسكرها كانوا هنا... واخيراً دخلت مدرعات تشيرمان لتوقف سيل الموت.

توقف السيل، وأعيد العسكر الفرنسيون الى ثكناتهم، واخرجت منها المحتويات واودعت في مسجد الباهية...

وكنا قد استمعنا للسيد ايدن، وزير الخارجية، يعلن بياناً في مجلس العموم عن الأوامر التي تلقاها الجنرال باجيت قائد الجيش التاسع، من اجل اعادة الجيش الفرنسي الى ثكناته... ثم استمعنا الى المؤتمر الصحافي الذي عقده الجنرال ديغول بباريس في اليوم التالي.

ومنذ ذلك التاريخ لم نعد نرى في دمشق عسكرياً فرنسياً... ويوماً بعد يوم خلت جميع المدن والساحات السورية من العسكر الفرنسيين... أصبحت تصفية علاقاتهم تتم في مطار المزة ثم انتقلت إلى مدينة زحلة في لبنان... وأصبح حديث الانقاذ على كل لسان. لقد أنقذ السيد تشرشل سوريا. وسرعان ما ارتبط الجلاء وجميع مظاهر الاستقلال بجنازير الدبابات البريطانية.

وخلال تاريخ طويل... وخلال الأزمة التي سبقت العدوان وبعده، كنت دائماً قريباً من الواقفين على قمة المسؤولية... ولم يكن رأيي يختلف عن آراء الناس... كنا نقول ان الخطأ الذي ارتكبه لويد جورج بعد الحرب العالمية الأولى لم يرتكبه تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تصرف كما يتصرف عظماء الرجال الذين يحكمون الدول العظمى.

الواقفون على قمة المسؤولية في سوريا وحدهم من بين السوريين، كانوا يعرفون الحقيقة ويكتمونها عن الناس، حفاظاً على معنويات قويت وعلى شعور قومي بلغ أوجه.

وتمر الأيام وتفتح الصفحات وتنشر الوثائق، ونقرأ الأوراق.

***

«كنت سعيداً باستلام رسالة دولتكم وأشكركم على ما ورد فيها وعلينا الآن أن نعمل لتأمين حل عادل لجميع المسائل المعلقة التي آمل أن تحقق رغبات جميع الأطراف المعنية.»

هذا نص برقية وردت من السيد ايدن، وزير خارجية بريطانيا العظمى، إلى جميل مردم بك رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية في سوريا.

«والآن وقد اتينا لمساعدتكم فإنني آمل أن لا تجعلوا مهمتنا أكثر صعوبة بسبب الغضب والمغالات. إن الفرنسيين يجب أن يعاملوا من قبلكم بالعدل، ونحن البريطانيين، لا نريد شيئاً مما تملكون إلا الاعتدال والعون الذي نستحقه بسبب جهودنا النزيهة.»

وهذا نص برقية وردت من السيد تشرشل، الوزير الأول لحكومة صاحب الجلالة، إلى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية. وكان الجنرال باجيت قد زار القوتلي بحضور مردم بك، يرافقه السيد ترفس ألن شون، الوزير البريطاني المفوض، يطلب الاذن بمنع التجول، وبالمناسبة، ارسل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالنيابة برقيتي شكر لتشرشل وايدن... وجاء جواب تشرشل ينطق بالسم وجاء جواب ايدن وفيه العسل المسموم... والسم يقتل مجرداً، ويقتل ايضا إن امتزج بالعسل.

وفي اليوم نفسه، أبرق السيد تشرشل للجنرال ديغول يقول: «عندما تنتهي المعارك ويستتب الأمن، سنبدأ المحادثات الثلاثية في لندن.» وهذا يعني أنه يعده بالمساندة ضد سوريا بعد هدوء الأحوال.

ويتضح موقف السيد تشرشل وحقيقة نواياه من برقيته إلى سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد.

لقد أراد السيد تشرشل على حد تعبيره، أن يقوم السفير بشرح الموقف للحكومة العراقية وجاء في البرقية:

«لقد أنقذناهم والعالم العربي من خطر عظيم، وكل ما يقولونه على حد تعبيرهم إن ما قمنا به قد اعتبروه واجباً مرتباً علينا. ان نظريتهم المتهورة هذه يجب أن تناقش. ليس من واجبنا حفظ الأمن وسط هذه الزمر المشاغبة ويجب عليك ان لا تكون ممتناً من هذه المزاعم العربية ويجب أن نقول لهم إن السلطة التي كسرت الفرنسيين يمكن بسهولة أن تستعمل ضدهم فيما اذا وضعوا أنفسهم في موقف خاطىء نتيجة غطرستهم.»

في ذلك الوقت، كان فارس الخوري، رئيس الحكومة السورية، في سان فرانسيسكو، يساهم في وضع ميثاق الأمم المتحدة. وكان جميل مردم بك وزير الخارجية يمارس رئاسة الحكومة بالنيابة ويقف بمواجهة القصف الحربي والقصف السياسي الذي أوردنا نماذج عنه أعلاه.

ولم يقتصر السيد تشرشل على المجابهة المباشرة في دمشق.. ولا عن طريق الحكومة العراقية، بل نقل المعركة إلى مدينة سان فرانسيسكو. وقد وردت رسالة بخط فارس الخوري إلى رئيس الحكومة بالنيابة يقول فيها:

«جاءني ناطق انكليزي قال ان التوتر بيننا (يقصد البريطانيين) وبين فرنسا يشتد بسببكم والرأي العام في أوروبا وأميركا ينتقد سياستنا المؤدية للخصومة مع فرنسا وكلاهما لا يريدان، فنحن مضطرون للاحتفاظ بصداقة فرنسا بسبب الأوضاع الأوروبية. لقد عملنا الكثير لاجلكم ولكن لهذا العمل حدوداً فقد تضطرنا الظروف سريعاً للتخلي عنكم ولأن نترككم وشأنكم.. اننا نتحمل مسؤولية الوضع الحاضر، فنضطر لارضاء فرنسا بما لا يرضيكم..»

ويستطرد فارس الخوري فيقول: «إن الناطق الانكليزي نصحه بأن لا بد من الاتفاق مع فرنسا ومن المستحسن توسيط أميركا.»

وقد أجاب مردم بك على رسالة فارس بك ببرقية ورد فيها: «خطتنا لم تتغير

ولن تتغير. الحل الوحيد المنطقي والعادل هو الاعتراف غير المشروط باستقلالنا وسيادتنا. اذا كان موقفنا واضحاً وحازماً قبل الأحداث، فإنه الآن اكثر حزماً. لا نعترف على امتيازات...»

***

كيف كان العالم بتاريخ أول حزيران [يونيو] ١٩٤٥؟

كانت الحرب ما تزال على أشدها في الشرق الأقصى وجزر المحيط الهادىء وتتحمل الولايات الأميركية العبء الأكبر من هذه الحرب اذا لم نقل جميع الأعباء.

وكانت الحرب قد توقفت في أوروبا باستسلام المانيا... وكانت فرنسا قد تحررت قبل ذلك واستعادت كامل سيادتها وعادت دولة عظمى على قدم المساواة مع بريطانيا وأميركا والاتحاد السوفياتي ولها مستعمراتها التي نسميها الأمبراطورية الفرنسية فيما وراء البحار.

والأهم.. كانت قد نفذت أعظم عملية من عمليات الغدر في تاريخ الشعوب والمسماة في التاريخ باتفاقية يالطا.

بتاريخ ١٨ كانون الثاني [يناير] ١٩١٩، افتتح الرئيس الأميركي ولسن مؤتمر الصلح في فرساي والقى خطاباً ورد فيه:

«انه ما تنفر منه العدالة هو أحلام الفتوحات والاستعمار وتبادل البلاد بين الدول، كأن الشعوب ليست سوى أثاث ينقل. لقد تغير الزمن، فلم يبق الدبلوماسيون قادرين على الاجتماع لفرض ارادتهم على زاوية مائدة وتبديل خريطة العالم. فإذا كان عليكم أن تعدلوا ثلث الخريطة، فليكن تعديلها باسم الشعوب شرط أن تعبروا بأمانة واخلاص عن أمانيها وتحترموا حق الأمم صغيرة كانت أم كبيرة في حكم نفسها. ويرشدكم لتحقيق هذا العمل العظيم العلم والتاريخ اللذان ينيران لكم السبيل.»

والنتيجة، أن الشعب الأميركي قد خذل الرئيس ولسن في الانتخابات، واخترع

المنتصرون الانكليز والفرنسيون اسلوب الانتداب وتقاسموا عن طريقه مناطق النفوذ.. وأصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا.. واعتزلت الولايات المتحدة العالم خلف الأطلسي، في قارتها.

وفي كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤١، تضطر الولايات المتحدة لدخول الحرب العالمية الثانية.. ولم ينتظر الرئيس روزفلت انتهاء الحرب ليعلن المبادىء التي كان قد أعلن عنها الرئيس في فرساي وانما استعجل الأمور فدعا السيد تشرشل، الوزير الأول البريطاني، إلى حاملة طائرات، وفي وسط المحيط الأطلسي وقع ميثاق الأطلسي الذي بموجبه تم الاتفاق على احترام حق الشعوب في تقرير المصير.

وعندما لاحت بوادر النصر على ألمانيا النازية، ذهب أصحاب ميثاق الأطلسي الى يالطا، لينضموا إلى ستالين الذي قام بأول عمليات الغدر في الحرب العالمية الثانية عندما طعن بولونيا في الظهر وعندما كانت تتلقى في الجبهة والصدر قنابل المدفعية النازية... وهناك تحت العلم الأحمر وقع المنتصرون على اتفاقية الغدر بالشعوب.. بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا ورومانيا وبلغاريا وثلث ألمانيا والشطر الأهم من العاصمة برلين.. وذهبت في الزحمة دول البلطيق. كل ذلك أصبح من الامبراطورية السوفياتية. ولم يتحدث أحد عن حق الشعوب في تقرير المصير.

في ذلك الوقت، في حزيران [يونيو] ١٩٤٥، كانت تقف في سوريا مؤسسات دستورية يختلف أصحابها مع قوات الاحتلال حول طبيعتها.

أن هذه المؤسسات كانت بنظر الحكومة الفرنسية المؤقته، تستمد وجودها من اعلان صدر عن الجنرال كاترو، باسم الجنرال ديغول باستقلال سوريا ولبنان، وان هذا الاستقلال سيكون مضموناً بمعاهدة. وبنظر الحكومة البريطانية أن السير مايلز لابسون [الذي أصبح اسمه فيما بعد لورد كيلرن] السفير البريطاني في القاهرة قد أعطى ضمانة الحكومة البريطانية لهذا التصريح.

أي أن الحلفاء لا يعتبرون الاستقلال نهائياً قبل توقيع معاهدة.. وكانت الطلبات

الفرنسية خلال شهر أيار [مايو]، لا تأتلف مع مفهوم الاستقلال وممارسة السيادة.

وأما وجهة النظر السورية فهي أنها لم تعترف في يوم من الأيام بالانتداب، وأنها منذ ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨، قد أعلنت وقف محاولات التعاقد مع فرنسا.. وأنها ليست مستعدة الآن لتوقيع أي اتفاقية مع أي قوة عظمى قبل استلامها الميثاق من فرنسا وجلاء آخر جندي أجنبي عنها.

تحتل الجيوش البريطانية المنطقة باسم الجيش التاسع.. وكان الجيش الفرنسي جزءاً منه وقد تم تعزيزه أكثر من مرة عن طريق البحر، من أجل فرض الشروط الفرنسية.

مقابل كل ذلك، كان شكري القوتلي رئيس الجمهورية يعاني من المرض والآلام في منزله، وكان جميل مردم بك، رئيس الحكومة بالنيابة ووزير الخارجية، يقف في الواجهة يدير الأمور من منزله، الذي لم يكن بعيداً عن دار المندوبية العامة الفرنسية.

قال مع رئيسي الجمهورية ومجلس النواب: لا.. وبقيت دمشق تحت القصف العشوائي ثلاثة أيام بلياليها والجيش البريطاني يتفرج حتى أصبح مجلس النواب أطلالاً كما أجهزت [مدنية] الغرب على دوائر الحكومة وحطمت وحرقت.. وبقي ممثل بريطانيا العظمى على اتصال دائم بجميل مردم بك وبدا له أن الاستسلام غير وارد..ولم يعد بإمكان بريطانيا العظمى أن تتفرج أكثر مما تفرجت فأنزلت دبابات تشيرمان للشوارع.. وخيل للناس أن السيد تشرشل قد أعطى سوريا الاستقلال.. ولكن الحقيقة جاءت في برقياته في اليوم نفسه.

كان الوضع يبدو وكأنه ميؤوس منه. ولكن بعد أقل من عام كان شكري القوتلي يستعرض الجيش وقد تم استلامه، وكانت الجيوش الأجنبية قد غادرت الأراضي السورية دون أن توقع أي معاهدة.. وكان جميل مردم بك يقيم احتفالاً بمناسبة الجلاء في دار المفوضية،١١٠ شارع فؤاد الأول بالقاهرة ويستقبل الملك فاروق الأول الذي تجاوز البروتوكول في ذلك اليوم، وأما السيد تشرشل فقد رفض

تلبية دعوة الدكتور نجيب الارمنازي للاحتفال الذي أقيم في لندن، وقد علق على الدعوة، بأنه لا يتصور أن يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عيداً وطنياً، وأن هذا العيد يرمز إلى ظلم كبير لحق بحلفائه الفرنسيين.

ومنذ ذلك الاحتفال الذي جرى في ١٧ نيسان [ابريل] ١٩٤٦، اصبح هذا اليوم هو العيد القومي لسوريا بعد ان اخذ درب الاستقلال ستاً وعشرين سنة من عمر الزمان.

نضال طويل توج بصمود الزعماء الذين كانوا يقفون في مواجهة الاحداث في العام ١٩٤٥.. واذا كانت الحقيقة خافية على الناس مدة جيلين، اذا كان هدير دبابات تشيرمان يموه الحقيقة، فإن الاوراق التي تركها المغفور له الفقيد جميل مردم بك وما بذلته كريمته السيدة سلمى في تحقيق الاحداث والرجوع الى وثائق وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية، والوثائق التي تركها مسؤولو ذلك الزمان.. كل ذلك قد ساعدها على اظهار الحقيقة سافرة وجلية وواضحة. ورغبة منها في ان تعطي الجهد الكبير الذي استمر سنين عديدة ، القيمة العلمية التي لا تنازع، فقد قدمت العمل اطروحة في جامعة اكسفورد.

ونقلت النص بعد ذلك الى اللغة الفرنسية وصدّرت النص الفرنسي بنبذة تاريخية عن سوريا كما كتبها والدها جميل مردم بك في حياته، وبدراسة كان قد اعدها الفقيد في ايلول [سبتمبر] ١٩٣٩، لتكون ردا على المغالطات التي عبر عنها المفوض السامي في ذلك العام والتي اعتبرها مبرراً للاحاطة بالمؤسسات الدستورية السورية واخضاع الدولة للحكم الفرنسي المباشر.

لقد تسلمت من السيدة سلمى مردم بك النص الفرنسي والوثائق الهامة التي تركها المغفور له جميل مردم بك والاوراق الخاصة التي كان يسجل فيها يومياته ونقلته الى العربية بعد ان اضفت الوثائق وما ورد في اليوميات في مواضعها. وبالاتفاق مع المؤلفة رأيت ان من الضرورة ان يطلع عليها القارىء العربي كاملة بقدر الامكان.

ان نقطة الانطلاق الى اخراج هذا الكتاب كانت من الوثائق والاوراق الخاصة

واليوميات التي تركها المغفور له جميل مردم بك.. وان تاريخ الأمم هو من تاريخ الرجال، وقد ارتبط تاريخ هذا الزعيم بتاريخ الحركة القومية العربية منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين وبتاريخ النضال في سوريا منذ كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية إلى عهد الشريف فيصل ثم بتاريخ الانتداب. لقد كان من ابرز اصحاب القرار في المواقف الحاسمة مع سلطات الاحتلال أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، هذه المواقف التي انتهت بتحقيق الجلاء وممارسة الاستقلال والسيادة.

لذلك يوجب الوفاء أن تبدأ صفحات هذا الكتاب بذكر ترجمة موجزة عن حياة هذا الزعيم. وقد رجعت إلى الوثائق والأوراق الخاصة وترجمة حياته الواردة في قاموس الاعلام الذي أصدرته الاكاديمية الدبلوماسية الدولية باعتباره كان عضواً في هذه الاكاديمية منذ العام ١٩٣٩، وإلى الوثائق الرسمية العربية والفرنسية والانكليزية.

***

واعترف بان صلتي بالمغفور له جميل مردم بك، التي لم تنقطع خلال السنوات العشرين الأخيرة من حياته قد أعانتني كثيراً على القيام بالمساهمة مع السيدة سلمى مردم بك، في اخراج النص العربي.

زهير الشلق



لا شك أن نهضة الأمة العربية هي من أبرز أحداث التاريخ المعاصر. هذه الأمة التي كانت تعتبر واحدة من أعظم الامبراطوريات التي عرفها التاريخ، والتي كان لها أبلغ الأثر في تطور الحضارة وازدهار المدنية، دخل عليها القرن العشرون وهي تبدو وكأنها قد فقدت هويتها.

أقاليم عديدة أصبحت جزءاً من الامبراطورية العثمانية، التي تتكلم اللغة التركية وتتعصب للقومية الطورانية، وأقاليم اخرى ابتلعتها القوى في أوروبا الغربية. وباستثناء سلطنة نجد، لم يكن من الناحية العملية أي اقليم عربي يتمتع بسيادته الكاملة.

والآن توجد اثنتان وعشرون دولة عربية مستقلة، جميعها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وترتبط مع بعضها بميثاق جامعة الدول العربية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار [مارس] ١٩٤٥، ومن الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، تقف هذه الدول فوق اراض تعتبر من أغنى بقاع الكرة الأرضية.

كانت نهضة الأمة العربية وليدة نضال عنيد تعهده الزعماء الوطنيون الذين بذلوا، وبسخاء، كل ما في وسعهم وبكل ما تمتعوا به من حيوية وبعد نظر، وبعزيمة لا تعرف الكلل، من أجل خدمة وتحقيق مثلهم الأعلى.

وجميل مردم بك كان أحد أولئك الزعماء البارزين، الذين ساهموا بنصيب اكبر من أجل تحقيق الاستقلال وتوثيق أواصر وحدة الأمة العربية.

ينتسب جميل مردم بك إلى اسرة سورية عريقة، ولد في دمشق عام ١٨٩٣، وبدأ دراسته فيها. وبعد أن أنهى تحصيله الثانوي قصد فرنسا للاختصاص. كان

همه الأول أن يتقن العلوم الزراعية من أجل تحسين استثمار ممتلكات العائلة من الأراضي الزراعية. وقد انتسب في الوقت نفسه إلى معهد العلوم السياسية في باريس. وفي العام ١٩١١، أسس، بالاشتراك مع مجموعة من الشباب المثقف، جمعية سرية سميت «الجمعية العربية الفتاة» في باريس.. وهدف هذه الجمعية تحرير الأرض العربية من الهيمنة العثمانية والاجنبية.

في العام ١٩١٣، انضمت بعض الجمعيات السرية إلى «الفتاة» في الدعوة إلى مؤتمر للعرب يعقد في باريس. وانعقد هذا المؤتمر فعلاً وعرف باسم «المؤتمر العربي لعام ١٩١٣» وشارك فيه ممثلون عن جميع الأقاليم العربية.

كان جميل مردم بك واحداً من الثمانية الذين وجهوا الدعوة للمؤتمر وشغل فيه وظيفة أمين السر العام المساعد وكانت مهمته تنسيق الجهود وتصنيف المطالب الوطنية للعرب. وصدرت عن المؤتمر قرارات تم تبليغها للدول العظمى ولسفير الامبراطورية العثمانية في باريس. ومنذ ذلك التاريخ، فرضت القضية العربية نفسها على الرأي العام بصورة متعاظمة.

وعندما صدرت موجات الحكم بالاعدام من قبل محكمة عالية على رواد القضية العربية، كان مردم بك ما يزال في فرنسا، وعلى الرغم من ذلك فقد صدر الحكم عليه بالاعدام غيابياً. وبين عامي ١٩١٧ و١٩١٨، قام برحلة إلى دول أميركا اللاتينية بصفته مندوباً عن مؤتمر باريس بهدف تقوية الصلة مع الجاليات العربية التي استقرت في تلك البلاد.

وبعد أن نجحت الثورة العربية واعلنت الهدنة، قصد الشريف فيصل بن الحسين أوروبا من أجل الدفاع عن التطلعات العربية بعد انسلاخ الأقاليم العربية عن الامبراطورية العثمانية. وقد انضم جميل مردم بك الذي كان ما يزال في فرنسا، إلى الشريف واستطاع في شهر شباط [فبراير] ١٩١٩، أن يسمع صوت سوريا في خطاب ألقاه أثناء مؤتمر الصلح في فرساي. وكان الشعار السوري المطروح أمام المؤتمر هو أن سوريا كما استطاعت أن تساهم، في حدود امكاناتها، في المجهود الحربي للحلفاء، فإنها لا ترفض المساعدة الفنية من الغرب ولكنها حريصة على

ممارسة سيادتها الكاملة وأن تكون هذه السيادة محترمة ومعترفاً بها علناً.

وقد أحسنت أوروبا استقبال الشريف فيصل ولكن مهمته اصطدمت بعقبات عديدة.

وقد عاد مردم بك إلى أرض الوطن برفقة الشريف فيصل في ربيع ١٩١٩، بعد أن تولى شرح المطالب العربية في مؤتمر فرساي وأصبح من مستشاريه إلى أن أعلن المؤتمر السوري استقلال سوريا في ٨ آذار [مارس] ١٩٢٠، وأصبح مستشاره الخاص بعد اعلان الاستقلال كما سمي معاوناً لوزير الخارجية الدكتور عبد الرحمن شهبندر في حكومة الرئيس هاشم الأتاسي.

وهكذا قامت الدولة العربية السورية من خلال نشوة الظفر. وكانت مؤسسات الدولة تعمل بانتظام عندما فرض الانتداب عليها. وان معركة ميسلون التي وقعت بين القوات الفرنسية الغازية بقيادة الجنرال غورو في ٩ تموز [يوليو] ١٩٢٠، وبين القوات العربية التي قادها وزير الحربية يوسف العظمة، كان لا بد أن تنتهي بانتصار الجنرال الفرنسي فقد استشهد يوسف العظمة وتشتتت قواته. وقد وضعت هذه المعركة حداً للسيادة السورية، وعلى أثرها غادر الملك فيصل سوريا نهائياً.

منذ ذلك اليوم، ارتبط تاريخ جميل مردم بك بالنضال الذي قاده الشعب السوري من أجل استعادة سيادته على أرضه.

انتعشت الحركة التحريرية بسرعة مذهلة بعد مغادرة الملك فيصل. وانضم جميل مردم بك مع مجموعة من رجال المقاومة إلى حزب الشعب، الذي أعلن في العام ١٩٢٥، الثورة ضد الاحتلال الفرنسي.. وساهم في المعارك التي جرت بين قوات الاحتلال الفرنسي وبين المقاومة السورية التي كان لواؤها معقوداً لسلطان الأطرش. وعندما حاصرت القوات الفرنسية جبل الدروز وأمرت باعتقال زعماء الثورة استطاع جميل مردم بك والدكتور عبد الرحمن الشهبندر الفرار والوصول إلى مدينة حيفا في فلسطين. وقد سبق للمجلس العدلي أن أصدر الحكم عليهما بالاعدام غيابياً. وقد رضخت السلطات البريطانية لطلب تسليم جميل مردم بك

فأوقفته وقامت بتسليمه لسلطات الأمن الفرنسية على الحدود اللبنانية وهي تقدر بأن تسليمه سيقوده إلى منصة الاعدام.

منذ ذلك اليوم، فقد مردم بك ثقته بالانكليز ولم يغير شيئاً من قناعته هذه بعد ذلك، وبعد ان تسلمته السلطات الفرنسية اقتيد إلى السجن ثم إلى المنفى في جزيرة أرواد قبالة مدينة طرطوس على الساحل السوري، حيث سبقه إلى هناك عدد من الزعماء الوطنيين.

وأما الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فقد سمحت له السلطات البريطانية بمتابعة السفر إلى القاهرة.. وقد أعلن الفرنسيون بتاريخ لاحق العفو عن المنفيين في جزيرة أرواد.

في هذه الأثناء، كان الوهن قد أصاب حزب الشعب، فتنادى زعماء النضال الوطني للعمل المشترك فيما عرف في التاريخ السوري بالكتلة الوطنية واسندت الرئاسة في هذه الكتلة لهاشم الأتاسي وأمانة السر العامة لجميل مردم بك.

وكانت الكتلة الوطنية حركة تحريرية على خلاف القياس، أو على خلاف ما هو معروف في الحركات التحريرية العالمية. ولم تكن حزباً سياسياً ولا مجموعة من خلايا المقاومة وانما هي مجرد تكتل لمجموعة من الزعماء، جميعهم من الرعيل الأول رواد القضية العربية وغالبيتهم من مالكي الأراضي الزراعية، وقد اتفقوا فيما بينهم على حل الأحزاب التي ينتمون إليها وتوحيد نضالهم من أجل الوصول بسوريا الى الاستقلال التام، مع المثابرة على عدم الاعتراف بالانتداب.

وكان للكتلة الوطنية ميثاق للحل الوطني غايته النهائية هي الوحدة العربية. وفيما يتعلق بسوريا تصور الميثاق قيام دولة جمهورية ديمقراطية مستقلة على الوجه المتعارف عليه في الديمقراطيات البرلمانية التي كانت جميعها قد أخذت الأسس الفرنسية، التي كان مونتيسكيو أول من قال بها.

لقد كان الشعب السوري ينظر إلى الرعيل الأول نظرة تقديس، فقد كان يلمس التضحيات التي يقدمونها. وفي تلك الحقبة من الزمان، كان العمل السياسي مغارم وحسب، حيث أن رجال هذا الرعيل كانوا يرفضون عروض الفرنسيين باستلام

الحكم والمناصب الوزارية والادارية. وكان حماس الشعب يزداد أو يقل بنسبة نشاط هؤلاء الزعماء دون أن تكون هناك تنظيمات حزبية. وبالاختصار كان الشعب يضم فئتين: الزعماء والآخرين الذين يسمعون ويطيعون.

كان مردم بك منذ العام ١٩٢٢، وحتى تأسيس الكتلة الوطنية في العام ١٩٢٨، يرفض الاستجابة لإغراءات السلطة ولم يقبل ما عرض عليه أكثر من مرة من أجل تأليف حكومة أو المساهمة في حكومة، وكان يطالب دائماً وكشرط مسبق بالاستقلال التام وبوضع دستور ينسجم مع تطلعات السوريين.

في العام ١٩٢٨ اقتنعت سلطة الانتداب بأن يكون لسوريا دستور تضعه جمعية تأسيس منتخبة من قبل الشعب، وجرت الدعوة لانتخابات وكان مردم بك واحداً من النواب الذين انتخبوا عن مدينة دمشق. وبالاشتراك مع المغفور له فوزي الغزي ساهم في وضع الدستور،الذي كان دستوراً ديمقراطياً وجمهورياً برلمانياً.

وقد اعترض المفوض السامي على ست مواد من الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية وتتعلق نصوصها بالسيادة ووحدة البلاد، ولسبب اصرار المجلس على عدم مس هذه المواد فقد قرر المفوض السامي تعليق الدستور وحل الجمعية التأسيسية.

ولكن البلاد كانت قد ربحت وجود الكتلة الوطنية التي كان يعتبرها الشعب هي الممثل الشرعي للدولة، وأصبح جميل مردم بك صاحب الكلمة المسموعة بعد أن قوي نفوذ الكتلة.

وفي العام ١٩٣٠، نشر المفوض السامي الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية بعد أن أضاف إليه مادة، اشتهرت بالمادة ١١٦، وردت بعنوان أحكام مؤقتة. وبموجب هذا النص يُمنع على مجلس النواب السوري أن يلغي أو يعدل المعاهدات والاتفاقات الدولية المعقودة باسم ولحساب سوريا كما يمتنع عليه تعديل او الغاء التشريعات الصادرة عن المفوض السامي بتاريخ سابق، دون الحصول على موافقته.

ودعت الحكومة الناخبين إلى الإدلاء بأصواتهم في ٢٠ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣١، وكانت المنافسة بين قوائم الكتلة الوطنية والقوائم التي شكلت بمعرفة ضباط المصالح الخاصة والتي ضمت من كانوا يسمون بالمعتدلين أو أنصار التفاهم، وقد زورت السلطة الانتخابات، ووقعت في دمشق احداث دامية بين الشعب وقوات الأمن وسقط سبعة قتلى وأربعون جريحاً، فقررت السلطة وقف عمليات الانتخاب في دمشق وحدها.. ثم عادت الحكومة في مطلع حزيران [يونيو] ودعت للانتخاب في مدينة دمشق ونجحت قائمة الكتلة الوطنية. وقد أتاحت السلطة هذه الفرصة لإجراء انتخابات حرة في دمشق كبادرة تصالح.

وكان على المجلس أن ينتخب رئيساً للجمهورية ولم يكن عدد النواب الوطنيين يتجاوز سبعة عشر نائباً، كما لم يكن هناك أي أمل في نجاح رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي. ومرشح السلطة كان صبحي بركات وهو من نواب أنطاكية التي ذهبت مع لواء الاسكندرون لتركيا بقرار فرنسي.

وقررت الكتلة الوطنية مقاطعة المجلس كبادرة احتجاج على تزييف ارادة الناخبين، الأمر الذي حمل الفرنسيين على تأجيل جلسة المجلس الأولى. وفي حوار بين مردم بك والسلطة، تقدم باقتراح وسط، يقضي بانتخاب صبحي بركات رئيساً للمجلس وبمحمد علي العابد رئيساً للجمهورية.

ومحمد علي العابد هو النجل الأكبر لعزت باشا العابد، صاحب النفوذ الكبير في قصر السلطان عبد الحميد، وقد كان مثقفاً وخبيراً في الشؤون الدولية، شغل في زمن الامبراطورية العثمانية سفارة السلطنة في أكثر من عاصمة منها واشنطن. من هنا، فان انتخاب العابد رئيساً للجمهورية لا يعتبر تحدياً للشعب السوري.

وقد حصل مردم بك على موافقة السلطة، وانتخب محمد علي العابد أول رئيس للجمهورية وفقاً لأحكام الدستور. وقد كلف السيد حقي العظم بتأليف الحكومة ودخل فيها جميل مردم بك ومظهر رسلان عن الكتلة الوطنية، وكانت تضم إلى جانب رئيس الحكومة النائب سليم جنبرت من مدينة حلب.

كانت مهمة الحكومة الرئيسية التفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل عقد معاهدة تحقق الاستقلال والسيادة وتعلن انتهاء الانتداب.

تقلد مردم بك وزارتي المالية والاقتصاد الوطني.

وأول تصادم وقع بين مردم بك وبين مجلس النواب، كان بسبب موازنة الدولة للعام ١٩٣٣، حيث تقدمت أكثرية من النواب بطلب اضافة مادة للموازنة تقضي بإسقاط جميع ديون الدولة ومؤسساتها عن المدينين. وكان هؤلاء النواب مدينين للمصرف الزراعي بقروض لم يقوموا بإيفائها، كما أن الكثيرين منهم لم يؤدوا ضريبة العشر التي كان يدفعها المزارعون قبل تطبيق نظام ضريبة الانتاج الزراعي.

وقد اعترض مردم بك بصفته وزيراً للمالية على هذا الاعفاء.. وألقى خطاباً هاجم فيه النواب وخاطبهم بقوله: يا أشباه الرجال. ولم يصدر قانون بالاعفاء إلا بعد أن استقال مردم بك من الحكومة بسبب فشل المفاوضات حول المعاهدة.

استقال مردم بك ومظهر رسلان من الحكومة بعد أن تأكدت الكتلة الوطنية من ان رئيس الحكومة الفرنسية اريستد بريان لم تكن لديه أي نية بالتنازل عن الانتداب وكان ذلك في ١٨ نيسان [ابريل] ١٩٣٣.

وألف حقي العظم الحكومة التي سميت بالمعتدلة من أنصار التفاهم وكان شاكر نعمت الشعباني من أشهر الوزراء فيها وتسلم وزارة المالية. وهي الحكومة التي تبنت اسقاط الديون وأعطت شركة فرنسية امتياز حصر التبغ والتنباك.

وضعت المفوضية العليا نصوص المعاهدة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٣، واحيلت الى مجلس النواب بتاريخ ٢١ من ذلك الشهر بعد أن وقعت عليها الحكومة. والمعاهدة تربط سوريا لمدة ٢٥ سنة، وليس في المجلس إلا سبعة عشر نائباً وطنياً، وعينت الجلسة التي سيصادق فيها النواب على المعاهدة وحضر المندوب السامي نفسه الجلسة ليلقي بنفسه في نهايتها الخطاب التقليدي الذي سيبارك فيه لسوريا بحصولها على شرف التوقيع على معاهدة مع فرنسا.

الحكومة كانت في المجلس.. وضباط المصالح الخاصة كانوا في الشرفة والمستشارون الفرنسيون في المدن والأقضية.

وقد تلي نص المعاهدة في محضر الجلسة لذلك اليوم، وطلب رئيس الحكومة التصديق عليها. وبعد ذلك طلب جميل مردم بك الكلام.

لم يلق مردم بك خطاباً ولم يناقش المعاهدة وانما اكتفى بتلاوة عريضة موجهة لرئيس المجلس موقعة من الأكثرية الساحقة للنواب.. وفي العريضة يرفض المجلس المعاهدة لأنها تتعارض مع أماني السوريين في الحرية والاستقلال ووحدة البلد.

أيد النواب الموقعون مضمون العريضة وانسحب المندوب السامي إلى غرفة رئيس المجلس ليتصل بالمفوض السامي في بيروت لينقل اليه الخبر الكارثة، أمره المفوض السامي بأن يبلغ المجلس أن المفوض السامي قد عطل الدستور وحل مجلس النواب.

وخلال الفترة القصيرة التي تغيب فيها المندوب السامي كان قرار الأكثرية الساحقة قد انقلب إلى اجماع وسجل في مضبطة المجلس ووقع من الرئيس. ولم يعد لحل المجلس أي مفعول فيما يتعلق بالمعاهدة التي رفضها المجلس ذو الأكثرية الساحقة من المعتدلين، انصار التفاهم.

وبقي مردم بك في ساحة النضال من موقعه في الكتلة الوطنية يعمل بفعالية ونشاط وقام بزيارة المملكة العربية السعودية والعراق ومصر وفرنسا. وفي العام ١٩٣٤، ثار خلاف بين المملكة العربية السعودية وامامة اليمن تطور إلى نزاع مسلح، الأمر الذي أثار قلق الرأي العام العربي، وقد اشترك مردم بك في لجنة المصالحة التي توجهت إلى الجزيرة العربية وبذلت المساعي الحميدة وتوصلت إلى نهاية سعيدة، عندما عقدت في الطائف معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين.

في هذه الأثناء، كانت ممارسات سلطة الانتداب تزيد من استياء الرأي العام يوماً بعد يوم، وفي مطلع العام ١٩٣٦، دعت الكتلة الوطنية للاضراب العام. ولبت الدعوة المدن السورية جميعها وسارت مظاهرات ضخمة والقت السلطة القبض على

جميل مردم بك في أعقاب خطاب مثير ألقاه في مقبرة الباب الصغير بعد تشييع احد الشهداء، وقد فرضت عليه الاقامة الجبرية في قصبة قرق خان. وكانت هذه المنطقة جزءاً من لواء الاسكندرونة الذي تنازل عنه الفرنسيون للاتراك في العام ١٩٣٩. وقد استمر الاضراب حوالي شهرين، انتهى بعد أن عقد اتفاق بين الكتلة الوطنية والمفوض السامي الكونت دو مارتيل. وينص الاتفاق على أن يذهب وفد سوري إلى باريس للمفاوضة من أجل ابرام معاهدة تضمن استقلال سوريا وتحقق سيادتها. وتألف وفد برئاسة هاشم الأتاسي وكان مردم بك عضواً فيه.. وبعد مفاوضات استمرت حوالي ستة أشهر، توصل الطرفان إلى عقد معاهدة في ٩ أيلول [سبتمبر] ١٩٣٦، وعاد الوفد إلى دمشق واستقبل استقبال الظافرين.

وضعت المعاهدة موضع التنفيذ وجرت انتخابات حرة نجح فيها مرشحو الكتلة الوطنية.. وقد نجحت القائمة التي ترأسها جميل مردم بك عن مدينة دمشق والغوطتين بكاملها. وفي أول جلسة عقدها المجلس انتخب النواب فارس الخوري رئيساً للمجلس وهاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. وألف مردم بك أول وزارة وطنية.

صادق مجلس النواب على المعاهدة بالاجماع بتاريخ ٢٦ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٦. ثم وقعت معاهدة صداقة وحسن جوار مع العراق في ٢٤ آب [أغسطس] ١٩٣٧. وقد عالجت هذه المعاهدة مواضيع هامة تتعلق بالحدود والمناطق التي تعتبر منتجعات للبدو الرحل، بين البلدين.

وفي خلال عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨، زار مردم بك فرنسا ثلاث مرات عمل خلالها على استعجال تصديق البرلمان الفرنسي على المعاهدة ومن أجل وضع بعض بنود المعاهدة موضع التنفيذ. وقد أجرى اتصالات عديدة تبادل خلالها وجهات النظر مع عدد من الشخصيات السياسية كان منهم هريو، بلوم، فلاندان، بونيه، فيينو وسارو.

وخلال هذه المرحلة الانتقالية، كانت الأوضاع السياسية في سوريا، تعاني من الارتباك بسبب ازدواجية السلطة، وفي الوقت نفسه، كانت بعض الأوساط

السياسية المنتفعة من الانتداب تشن حملة ضارية على المعاهدة. وعلى الرغم من هذه الحملات، فقد كان مردم بك يقوم بنشاط دبلوماسي رائع في جميع الأوساط الفرنسية محاولاً اقناع هذه الأوساط بأن السياسة التعاقدية وحدها هي التي تؤمن السلام والرخاء في هذه المنطقة من الشرق.

وخلال هذه المرحلة أيضاً، برزت قضية لواء الاسكندرونة. وقام مردم بك بزيارة إلى تركيا في [ديسمبر] ١٩٣٧، تلبية لدعوة تلقاها من حكومتها وتدارس مع رجال الدولة، الأتراك مختلف وجوه العلاقات السورية ـ التركية، وفي الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر المذكور، تعرف على الرئيس كمال أتاتورك وتباحث معه في الشؤون التي تهم البلدين خلال سهرة استمرت حتى الفجر. ومن حيث النتيجة اتسمت هذه الاتصالات بين مردم بك والزعماء الأتراك بطابع التفهم المتبادل الأمر الذي جعل من المؤسف أن تحل قضية لواء الاسكندرونة دون اي مساهمة سورية.

قدمت حكومة مردم بك استقالتها في شهر شباط [فبراير] في جو عاصف اجتاح العلاقات الفرنسية السورية، ذلك أن مردم بك كان قد وقع مع وزير الخارجية الفرنسي في باريس بتاريخ ١٤ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٨، تصريحاً تعهد بموجبه السيد بونيه وزير الخارجية الفرنسي، نيابة عن حكومته بأن تنتهي اللجان المختصة من وضع تقاريرها في١٠ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨، على الأكثر، بحيث يتم التصديق على المعاهدة وابرامها قبل نهاية كانون الثاني [يناير] القادم.

وقد قارب عام ١٩٣٨، على الانتهاء دون أن تعرض المعاهدة على اللجان، وحدث العكس فقد أجلت الحكومة الفرنسية طلب التصديق على المعاهدة.. ولذلك فقد أعلن مردم بك في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨، عن وقف المحاولات السياسية التعاقدية مع فرنسا بسبب عدم تصديق المعاهدة من البرلمان الفرنسي وقد اتخذ مجلس النواب في نهاية تلك الجلسة القرار التالي:

«ان مجلس النواب السوري يأسف لتسويف الحكومة الفرنسية في تنفيذ تعهداتها ويشجب ما يصدر عنها من تردد في تصديق المعاهدة وتأجيل الوضع موضع التنفيذ ما أخذته على نفسها بموجب المعاهدة، وهو يطلب في الوقت نفسه، من الحكومة السورية المحافظة على الحقوق التي من شأنها تأكيد استقلال سوريا ووحدتها، وأن تتخذ، بدون تأخير، التدابير الحازمة التي من شأنها تأمين تسلم جميع الصلاحيات التي لم يتم انتقالها.»

بقي هذا القرار الذي صدر عن مجلس النواب بناء على تصريح مردم بك عن وقف المحاولات السياسية التعاقدية مع فرنسا.. بقي هذا القرار يحكم سياسة جميل مردم بك في السلطة وخارج السلطة إلى أن تحقق الاستقلال وتم الجلاء دون التوقيع على أي معاهدة أو اتفاق مع فرنسا أو مع أي قوة عظمى.

ثم ان مفوضاً سامياً جديداً وصل إلى بيروت في مطلع ١٩٣٩، وسرعان ما اتضح من تصريحاته ومن اتصالاته أن فرنسا قد رجعت عن المعاهدة، ولم يكن الموضوع مجرد تأجيل.

في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١، زار مردم بك العراق والمملكة العربية السعودية وعاد إلى سوريا في شهر أيار [مايو] ١٩٤١. وفي العام ١٩٤٢، زار مصر بالاشتراك مع الشيخ بشارة الخوري.

في العام ١٩٤٣، اعيد العمل بالدستور واعيد انتخابه في مجلس النواب وكلف بنيابة رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية وتخلى عن الحكم في ايلول [سبتمبر] ١٩٤٥.

وبناء على طلب من الملك فاروق ومن الملك عبد العزيز آل سعود، عهدت إليه الحكومة بتمثيل سوريا في مصر وفي المملكة العربية السعودية كوزير دولة، وتمتعت البعثة الدبلوماسية السورية في عهده بنفوذ كبير. وقد ترأس الدورة الأولى للجامعة العربية بصفته ممثلاً لسوريا، واتخذت الجامعة في هذه الدورة قرارات هامة تتعلق بالقضية الفلسطينية. وبناء على تكليف الجامعة كان قد توجه إلى القدس وتمكن من توحيد كلمة الزعماء الفلسطينيين حول برنامج واحد للعمل.

وفي شهر كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٦، ألف الحكومة السورية. وتوجه اهتمامه ابتداء إلى اقرار السلام الاجتماعي على قواعد متينة قوامها العدل والتعاون. وفي شهر تموز [يوليو] ١٩٤٧، أشرفت الحكومة على اجراء الانتخابات للمرة الأولى على درجة واحدة. وهذه أول انتخابات تجري بعد الجلاء.

أعاد تشكيل الحكومة في تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤٧، على أساس النتائج التي انتهت إليها الانتخابات. وتقلد بنفسه وزارة الدفاع الوطني عندما بدأت العمليات الحربية في أيار [مايو] ١٩٤٨. وأدخل اصلاحات جذرية في جهاز الجيش.

في شهر كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٨، قدم مردم بك استقالة الحكومة، وكان السبب الحقيقي فشل الجيوش العربية في فلسطين.. مع العلم بأن الجيش السوري لم يهزم في أي معركة. وعند توقيع الهدنة الثانية، كان هذا الجيش يحتل سبع مستوطنات اسرائيلية داخل حدود فلسطين. وهذه المستوطنات تنازل عنها حسني الزعيم بعد أن قام بانقلاب في العام ١٩٤٩، بموجب اتفاقية الهدنة التي وقعت في جزيرة رودس.

وكان جميل مردم بك قد عارض بشدة الموافقة على الهدنة الأولى وعلى الهدنة الثانية، ولكنه اضطر في المرتين للموافقة تحت ضغط المصريين والعراقيين والأردنيين الذين كانوا ما يزالون يعانون من الاحتلال البريطاني. وان الحكومة الوحيدة التي كانت تساند سوريا، هي الحكومة المستقلة التي يرأسها رياض الصلح في لبنان.

وبالاضافة إلى ذلك، فقد رفض مردم بك التوقيع على اتفاقية التابلاين حيث وجد أن نصوصها ليست في صالح سوريا، كما رفض قبل ذلك التوقيع على الاتفاقية النقدية مع فرنسا لأنها ترهن الاقتصاد السوري للاقتصاد الفرنسي.. وبعدها رفض اتفاقية الهدنة التي دعيت سوريا لتوقيعها في رودس.

لقد تقدم باستقالة الحكومة لأنه كان شديد الايمان بأن الاحساس الديمقراطي،

يوجب التخلي عن السلطة عند مواجهة الهزيمة.. ولئن لم تكن الهزيمة عسكرية على الجبهة السورية فقد كانت هزيمة عسكرية على الجبهات الاخرى، وهزيمة قومية عربية من حيث النتيجة.

غادر مردم بك سوريا في شهر كانون الثاني [يناير] ١٩٤٩، وأقام في القاهرة إلى أن وافاه الأجل في العام ١٩٦٠، وفي خلال هذه المدة جرت محاولات عديدة لحمله على العودة إلى النشاط السياسي، ولكن حالته الصحية لم تعد تمكنه من تحمل المسؤوليات التي يفترض بالزعيم السياسي ان يتحملها.. وعندما سقط حكم الشيشكلي في العام ١٩٥٤، اعيدت الأوضاع الدستورية بضغط مارسه كل من الملك سعود بن عبد العزيز، وجمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية، وأوفد الرئيس عبد الناصر زميله السيد أنور السادات ومدير مكتبه أمين شاكر لاقناع مردم بك بالعودة إلى سوريا، وكان الرئيس مستعداً لتقديم الدعم والمساندة اذا رغب بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية. ولكن مردم بك كان يعاني من أول أزمة قلبية تعرض لها، وقد عارض الاقتراح ونصح مخاطبيه بأن يدعموا عودة الرئيس شكري القوتلي إلى رئاسة الجمهورية الذي كان قد أبعد عنها بطريقة غير دستورية.

وكان مردم بك يعتقد، بكل الصدق، أن عودة القوتلي الى رئاسة الجمهورية من شأنها أن تؤكد شرعية السلطة السياسية.

وفي شهر أيلول [سبتمبر] ١٩٥٤، نشر جميل مردم بك تصريحاً أعلن فيه رسمياً، اعتزاله الحياة السياسية ولم يكن قد تجاوز الواحدة والستين من العمر. وفي التاريخ المعاصر، كان المثال الفريد للزعيم السياسي الذي يعتزل الحياة السياسية وهو في أوج نشاطه.

بتاريخ الأول من شباط [فبراير] ١٩٥٨، دعاه الرئيس جمال عبد الناصر للوقوف معه ومع الرئيس القوتلي عند التوقيع على الاعلان عن الوحدة بين سوريا ومصر.

وفي ٣٠ آذار [مارس] ١٩٦٠، توفي جميل مردم بك في القاهرة، تاركاً في

الوثائق التاريخية العربية والأجنبية ذكرى أروع عبقرية سياسية في جيل الرعيل الأول.. جيل الفداء.

ووري الثرى في مدافن العائلة بدمشق.



باريس ١٩١٢ بعض الاعضاء المؤسسين لحزب الفتاة:
الجالسون من اليمين: جميل مردم بك وبجانبه شقيقه محمد مردم بك ، عبد الغني العريسي (شنق عام ١٩١٦) الواقفون من اليمين: محمد المحمصاني (شنق) صلاح بيهم، ندرة مطران (شنق) نخلة مطران (شنق).



زيارة جميل مردم بك عام ١٩١٧ لاميركا اللاتينية: (ريودو جانيرو) الجالية السورية يتوسطهم جميل مردم بك



سان كلو فرنسا ١٩١٨: من اليمين: الثاني رستم حيدر ثم سيدة، معاون الامير، الامير فيصل، نوري السعيد، الكاتب الفرنسي اناطول فرانس، سيدة، عوني عبد الهادي، مدير المصح الفرنسي، جميل مردم بك

سوريا
لمحة تاريخية

أعد هذا البحث باللغة الفرنسية، جميل مردم بك. وقد وجد في أوراقه.

سوريا، بمفهوم هذه الأيام، هي الرباعي غير المنتظم الواقع في غربي آسيا، وهي تعتبر واجهة على البحر الأبيض المتوسط لوحدة جغرافية مترابطة ومتماسكة من حيث العادات والتقاليد والقواعد الاخلاقية، وهذه الوحدة الجغرافية، هي شبه الجزيرة العربية.

حدود سوريا الحالية، أقرتها تسويات واتفاقات لم تساهم فيها سوريا وهي لا تتوافق مع أي معطيات تاريخية أو عرقية أو لغوية أو جغرافية.. انها تمتد في تعرجات كيفية وغريبة.. تسير من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب حتى تبدو وكأنها مزخرفة.. فهي تختلط بخط حديدي أو تقطع سلسلة جبلية أو نهراً وأحياناً تفرق مدينة عن محطة القطار فيها، أو تفرق بين بيوت العشيرة نفسها أو تعزل القرية عن عين الماء التي تزودها بمياه الشرب.

كلما رحل العلماء في الزمن القديم ومهما أوغلوا في الرحيل فإنهم لواجدون حضارة في سوريا. ولا توجد بقعة في الكرة الأرضية، عامرة بالأحداث ومشبعة بالتاريخ كسوريا. فالوضع الجغرافي الذي تحتله بين قارات العالم القديم جعلها بوابة هذا العالم ومفتاحه. ما أكثر الغزاة والفاتحين الذين وفدوا عليها والتجار الذين أموا أسواقها.. ولكن السوريين حافظوا دائماً على حيوية مدهشة وعلى قدرة التكيف مما جعلهم أصحاب الكلمة الأولى دائماً، وقادرين على فرض مدنيتهم وطباعهم على الفاتحين والغزاة والتجار.. ومن ثم قادرين على التحرر.

- في فجر التاريخ، عندما كانت المناطق الشمالية تعاني من الصقيع، كانت سوريا والعراق ومصر، تتمتع بجو معتدل وأرض معطاءة سمحت بتوالد مجتمعات حضارية مزدهرة.. وقد تقدمت العالم كله في استصلاح الأراضي وصقل الاحجار وتحقيق سيادة الانسان الحر.

ان الانسانية قد تحررت على مهل، من تحكم الغرائز.. وفوق الأرض السورية استقرت تدريجياً المناهج الفكرية والقواعد الاخلاقية والمظاهر الأولية للفنون.

منذ أكثر من خمسة آلاف عام من تاريخنا هذا، وفدت على سوريا موجات كثيرة، وبتواريخ مختلفة، من سكان الجزيرة العربية واستوطنت سوريا .. فالعرب هم من أقدم الشعوب التي سكنت هذه الأرض. وجاء العموريون وأقاموا في وادي العاصي، وأقام الكنعانيون في فلسطين.. ثم احتلوا الشواطىء تحت اسم الفينيقيين.. وأتت قبيلة نبي الله ابراهيم من بلاد أور في بلاد الكلدان قبل أربعة آلاف عام.

أتى سرغون من بابل عام ٢٨٠٠، قبل الميلاد، وتغلب على العموريين وفرض عليهم لغة بابل واستحوذ على مناجم الفضة في طوروس ونهب أحراج لبنان.

وفي القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد، عاش حمورابي، وهو دون شك من أصل عربي.. وقد وضع الشريعة المعروفة باسمه والتي تضم ٢٨٢ مادة. وكان أول مشرع في التاريخ.

في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، أخذ المصريون مكان البابليين في سوريا. وقد شكلت مصر وسوريا خلال مراحل عديدة من تاريخهما الطويل دولة واحدة. وكان البلدان يكمل أحدهما الآخر ويتبادل معه الموارد سواء فيما يتعلق بالتقدم أم بالحضارة. وما زال الدم يجمع بين البلدين وما زالا يشتركان في مثل أعلى.. وفرعون مصر تحوتمس الثالث [١٤٨٠ ـ ١٤٤٧ قبل الميلاد] من الاسرة الثامنة، الذي دخل سوريا فاتحاً، قد أقام فيها حكماً ثابت الأركان. وبعد قرنين، قدم الحثيون من بلاد الأناضول ودخلوا في حروب طويلة مع المصريين إلى أن عقد الصلح ثم

حكم رمسيس الثاني [١٣٣٠ ـ ١٢٦٥ قبل الميلاد] جنوبي سوريا كما حكم خنوسيل ملك الحث شمالي سوريا.

وجاء دور الأشوريين بعد قرن ونصف من الزمان وتعاقب ملوكهم على حكم سوريا وكان آخر ملوكهم آسرحدون. وساهم جميعهم في عمليات الهدم والقضاء على الحضارة.

وانهار الآشوريون تحت ضربات الفرس الذين انهاروا بدورهم على يد الاسكندر الكبير في العام ٣٣٣ قبل الميلاد. وقد هدم الاسكندر صور وأباد السكان وتوفي وعمره ٣٣ عاماً تاركاً للأجيال ذكرى أعظم قواد الزمن الغابر.

وبينما كانت سوريا تتعرض للغزوات ويتناوب الفاتحون على احتلالها، كان الفينيقيون يستكشفون حوض البحر الأبيض المتوسط ويقيمون دولة قرطاجة في شمالي أفريقيا ويؤسسون الوكالات التجارية في قبرص وصقلية وسردينيا ومرافىء اسبانيا وجزر الباليار.. ويعلمون الناس الكتابة ويطورون الملاحة ويضعون القواعد الأولى للتجارة الدولية.. وينشرون الزراعة ويقيمون مصانع الزجاج.. ويعلمون الناس الفلك.

دامت الهيمنة اليونانية حتى العام ٦٤ قبل الميلاد، حيث بدأ حكم روما. وتحت حكم الرومان قامت ممالك عربية في تدمر والبتراء وفي حوران ووادي العاصي، عندما بدأ الغساسنة يستقرون في منطقة جنوبي دمشق وكان اللخميون يستقرون في شرقي سوريا.

لا توجد قوة تستطيع تشويه التاريخ العربي لسوريا.

زودت سوريا دولة روما بالجنود الذين حاربوا في أفريقيا والمجر وفي بلاد المغول [جنوبي نهر اللوار في فرنسا] وفي انكلترا وألمانيا وحيثما قامت حروب مع روما.. وأعطت سوريا لروما اسرة من القياصرة ابتداء بكاراكلا وانتهاء بفيليب العربي. وعن طريق سوريا دخلت العبقرية العربية في تفكير روما وفي القانون الروماني. وكاراكلا، قيصر روما السوري هو الذي عمم حقوق المواطن في

الامبراطورية. وفي مدينة انطاكية شمالي سوريا، نودي الحواريون للمرة الأولى بالمسيحيين.

ثم تسقط امبراطورية روما، وتصبح بيزنطية هي السيدة في سوريا.. وفي العام ٥٤٠ نهب الفرس مدينة حلب وجاء دور دمشق والقدس في النهب عام ٦١٤.. وأثناء ذلك، كان التجار السوريون المهاجرون يجوبون المدن في أوروبا وأفريقيا وآسيا الصغرى، يتاجرون بخمور غزة وعسقلان وبأقمشة الكتان التي تصنع في صور، وبالحرير والأسلحة من صنع دمشق.. وفي الوقت نفسه، أيضاً، كان اساتذة مدرسة الحقوق في بيروت يساهمون في وضع قانون جوستينيان.

تم الفتح الاسلامي لسوريا في العام ٦٣٥، وفي شهر أيلول [سبتمبر]، دخلت الجيوش العربية دمشق. وفي الحقيقة وكما سبقت الاشارة إليه، فإن سوريا كانت دائماً بلداً عربياً. ولكن الطابع العربي فيها أخذ سمته النهائية.. وللأبد.. اعتباراً من الفتح الاسلامي. وخلال خمسين عاماً، استطاع العرب، متسلحين بالعقيدة الصلبة السمحاء أن يكونوا رسل حضارة معطاءة وتحريرية، واستطاعوا أن يغيروا وجه عالم ذلك الزمان من بحر الصين إلى بحر الأطلسي: الشرق الأقصى، آسيا الوسطى، العراق، سوريا، مصر، افريقيا، كورسيكا، سردينيا، وجزر الباليار، وما وراء ذلك.. كل ذلك أصبح جزءاً من امبراطورية العرب التي وصلت إلى أبواب روما. وأصبحت دمشق، عاصمة احدى أكبر الامبراطوريات التي عرفها التاريخ، تحت حكم خلفاء بني أمية.

لقد قام الانسان السوري بنشر عقائد التوحيد وبذل أنبل الجهود ليصل بالشعوب إلى حياة أكثر تفتحاً وانسانية.. وصنع سنناً للحياة الخاصة في أكثر المجالات حساسية.. ويعود الفضل للشعب السوري في القيام بدور بارز من أجل سعادة الانسان وارساء قواعد العدالة والرخاء، عبر العصور.

عندما بدأ العرب الفتوحات، كانت تقوم في العالم امبراطوريتان عظيمتان، امبراطورية بيزنطية وامبراطورية فارس. وقد منيت الأولى بهزيمة حاسمة في معركة اليرموك عام ٦٣٦، وهزمت الثانية في القادسية عام ٦٣٧.. ثم في نهاوند

عام ٦٤٢.. ولم يعد هناك ما يعيق مسيرة الاسلام الظافرة.. وفي القرنين السادس والسابع كانت أوروبا تعاني من غزوات البرابرة الذين كانوا يدمرون كل شيء.. كانت تعيش حياة مظلمة، لا تعرف ماذا يخبىء الغد. وكانت بيزنطية ترزح تحت حكم هرقل، القيصر العجوز وتعاني من انقسامات داخلية ولم تعد لهذه الامبراطورية أي حيوية.. وظهرت سمات الانهيار على امبراطورية فارس.. وكان التراث الفكري لليونان وروما مهدداً بالضياع وللأبد.. وقد أنقذه الانتصار العربي ثم أغناه بعد ذلك.

عند ظهور الاسلام، كان شبح الفوضوية يخيم على العالم.. ولو اصيب الاسلام بالهزيمة، في ذلك الوقت، لأصيبت الإنسانية بالبلبلة. لقد أنقذ الاسلام المدنية.. وقام العرب بجهد بارز في تطوير النتاج الفكري والصناعي وفرضوا حقوق الانسان على الاقطاعية المتحكمة وحرروا اليهود.. وشيدوا فناً رائعاً، ما زال حتى يومنا هذا، يسر العين ويسمو بالفكر.

لا جدال بأن العصر الأموي كان الفترة التي توجت سوريا بأعز أمجادها عبر التاريخ.. لقد كانت مرحلة مضيئة وحاسمة في تاريخ الجنس البشري. وعند الفتح، كان يوجد في دمشق شعب مؤلف من تجار ومحاربين.. وهو على الأعم الأغلب من البدو الرحل.. وقد استطاع هذا الشعب خلال عدد قليل من السنين أن يكون شعباً فاتحاً وبدا للعالم وكأن قدره أن يقوم بمهمة استثنائية... ذلك أن الاسلام استطاع أن يجعل من القبائل الهائمة في الصحارى دولة قوية ثابتة الاركان، بعد أن كانت تعاني من طبيعة شحيحة وقاسية، ومصابة بعبادة الأوثان، ومن دمشق حكمت الجزء الأكبر من العالم المتمدن في القرون الوسطى.

الراعي القادم من أرض الحجاز والجالس في دمشق قد أصبح مؤسساً لامبراطورية واسعة الأرجاء.. ومن دمشق نشأ تفهم جديد للحياة ما لبث ان انتشر في العالم وسبب تغييراً في توازن القارات.. لقد حمل العرب رسالة للعالم، ليس من الانصاف أن تنكر أصالتها.. ونادى بالتمسك بقواعد أخلاقية كريمة تنطلق من أعماق الطبيعة الانسانية... ومن امكانات الطبيعة الانسانية جعلوا الرسالة بديلاً عن

عبادة الأصنام. وقد أثاروا حماس الشرق كلّه من أجل تبني الرسالة، فتبناها. لقد قامت الامبراطورية العربية على اسس من العدل والانصاف.. وعلى العمل الذي يحفظ الكرامة.. وعلى تطبيق المناهج الاجتماعية الفاضلة.

لم يسبق للشرق أن بدا أمام الغرب بهذه القوة وبهذا الغنى في الأفكار الجديدة.. وان الأمويين عندما اعتمدوا دمشق لتكون عاصمة العرب بعد المدينة والكوفة، فقد عبروا عن اراداتهم بأن يلعبوا دوراً على المستوى العالمي.

لقد تعاقب على حكم دمشق، في العصر الأموي، أربعة عشر خليفة، دام حكمهم تسعين عاماً [٦٦٠ ـ ٧٥٠] وأوجد الخليفة الأول، معاوية الأول، ملاكات الدولة، وجهز الامبراطورية العربية بأسطول بحري قوي سمح لها بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط خلال قرن من الزمان. ولا جدال بأن هذا الخليفة، كان أكثر الحكام مرونة في التاريخ. ولم يدم حكم ابنه يزيد الأول كثيراً فقد توفي بعد أن خطط لشبكة توزيع للمياه من أجل الري ما زالت قائمة في دمشق حتى يومنا هذا . كان فناناً ومحارباً وشاعراً وجدانياً.. وكان مهندساً أيضاً. ترأس بعثة في شبابه المبكر عام ٦٨٨، توجهت إلى القسطنطينية. والخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان أقام المسجد الأقصى بين عامي ٧٠٥ و٧١٥ على أطلال هيكل روماني متهدم. وابن هذا الخليفة، الوليد الأول، بنى المسجد الأموي فوق هيكل كانت تؤدى فيه العبادات للاله السوري قبل ألفي عام من ميلاد السيد المسيح، ويعتبر هذا المسجد من أروع انجازات الفن الاسلامي، ثم أخوه سليمان بن عبد الملك الذي جاء بعده، فقد قاتل ليون الايزوري قيصر بيزنطية.. وأما ثامن الخلفاء عمر بن عبد العزيز فقد أتقن فن تقديم النصيحة: التمسك بالاخلاق والتفاهم والزهد وعمل الخير وفضيلة التقشف.. لقد مارس سياسة رائعة في اطار اخلاقي لا مأخذ عليه.. كان حاكماً سعيداً وبارعاً في التعبير عن الرأي وقد خلدته أقواله ومنها «ان المبالغة في الاستقامة هي خير مؤهل للنجاح».

وخليفته يزيد الثاني عاش ومات كإنسان عاطفي.. جاء بعده أخوه هشام وكان بارعاً في الادارة المالية.. وبالدرجة الأولى، كان صاحب فكر عملي ويعود إليه

الفضل في بناء قصر الحير في قلب الصحراء، ثم أصبح مخططاً عسكرياً على أعلى مستوى وتوسعت الانتصارات في عهده بشكل مدهش.. وان السوريين بعد أن قاتلوا في شمالي افريقيا، قاتلوا في أوروبا الغربية ووصلوا إلى پواتييه بالقرب من نهر اللوار في العام ٧٣٢.. وأرسلوا الحكام إلى اسبانيا والهند.. واهتمت دمشق بمصير العنصر البشري بأجمعه في عصر هذا الخليفة... وان الوليد الثاني، ابن أخيه، كان يفضل الموسيقى والصيد. وقد شيّد في قيافي شرقي الاردن قصر المشتى الخيالي... ويحتفظ متحف برلين ببقايا عجيبة من هذا القصر، منها تنين له ذنب طاووس وعنقاء وأبو الهول وحيوان نصفه انسان ونصفه حصان وعدد مدهش من مخلوقات حية ومن نباتات.

عندما سقطت دولة بني أمية تمكن أحد أبناء أخي هشام من الوصول إلى الأندلس، حيث أسس اسرة حاكمة أموية اشتهرت بالعمل وبنشر فضيلة التعاون بين الشعوب. وان التقاء الثقافتين العربية والغربية في اسبانيا قد سمح بتفتح رائع، فظهر عدد من الشعراء والفلاسفة والعلماء والفنانين. وان الجامعات الاسلامية في الاندلس قد جذبت إليها فئة كبيرة من أرقى المثقفين في أوروبا المسيحية.. وتلقت هذه الجامعات زيارات الأحبار ورجال الكنيسة وكان منهم البابا سلفستر الثاني.

وعندما اضطر الأمويون ان يتركوا مكانهم في الخلافة للعباسيين عام ٧٥٠، انتقلت عاصمة الامبراطورية إلى بغداد. وهنا عانت الدولة شيئاً من الضعف على الصعيدين السياسي والعسكري. ولكن لم يكن للحضارة إلا أن تتقدم فانفتحت جميع البلاد في الشرق، وفي الأبيض المتوسط على الثقافة العربية. واصبحت بغداد واحدة من العواصم الكبرى في العالم. ثم إن زحف الجيوش على شرقي الأبيض المتوسط [الحروب الصليبية] قد وسم تلك الفترة التي استمرت خلالها الحروب، بطابع وقف التقدم في مجالات التعاون والتآخي بين الشعوب.

في العام ١٠٩٨، ولمدة قرنين من الزمان، كان قدر بلاد البحر الابيض المتوسط ولاسيما سوريا ومصر، أن تقف في مواجهة جميع البلاد الأوروبية.. ان هذه الدول قررت احتلال القدس، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فقد اتحدت فيما بينها وقررت ان

تخوض حرباً دينية شرسة وحتى الافناء التام. لقد حرض الرهبان بمواعظهم على هذه الحرب الصليبية ومولها السادة الاقطاعيون والتجار. وانتهت الحروب الصليبية بعد أن منيت أوروبا بهزيمة مؤلمة... ومرة أخرى أنقذ العرب فلسطين.

سقط في الحروب الصليبية أربعة ملايين من القتلى وتسببت هذه الحروب في حدوث أزمة من سوء التفاهم بين الغرب والشرق استمرت قروناً طويلة.. ولكنها سمحت في الوقت نفسه للغربيين بأن يوسعوا آفاق تفكيرهم بطريقة محسوسة، فقد اكتشفوا مدنيّة أكثر غنى ومفهوماً أنبل للانسانية.

واعتباراً من العام ١٢٥٢، خلف المماليك الفرنجة في حكم سوريا. وكان أولهم بيبرس. وبعد أن أبعد خطر الصليبيين بصورة نهائية، قام، مرة أخرى، بتوحيد سوريا ومصر ودامت هذه الوحدة عدة قرون.. واستمر حكم المماليك حتى العام ١٥١٦، وعلى الرغم من أصولهم الأعجمية فقد حافظوا على الطابع العربي لسوريا واستعملوا اللغة العربية في صكوكهم الرسمية وطوروا تعليم هذه اللغة.. وكان منهم كبار البناة كالأمير تنكز مثلاً.. وفي عهد السلطان بيبرس ثم في عهد السلطان قلاوون وفي مراحل مختلفة، استطاعت الجيوش السورية المصرية أن ترد غزوات المغول خلال القرن الثالث عشر.

وأما الغازي التتري تيمورلنك [١٤٠٠ ـ ١٤٠١] فقد هدم ونهب سوريا ولجأ إلى اساليب وحشية ضارية ثم ذهب بعد أن اختطف أمهر الفنانين السوريين.. ومرة اخرى اعاد السوريون بناء بلدهم.

وفي ٢٤ آب [أغسطس] ١٥١٦، استولى السلطان سليم العثماني على سوريا واستمرت الهيمنة العثمانية حتى ٣٠ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩١٨. ومع الهيمنة التركية اتخذت المسألة الشرقية طابعاً ذا حدة استثنائية.. ففي العام ١٧٩٩ حاول نابليون احتلال سوريا ولكن دون جدوى. وفي العام ١٨٤٠ اضطر محمد علي باشا والي مصر [الخديوي] المظفر، أن يتراجع، مؤقتاً، عن محاولته لتوحيد العرب. ولكن القضية العربية عادت للوجود من جديد.

***

الامتيازات الأجنبية وسوء التفاهم

وخلال هذه المرحلة الطويلة من عهد الامبراطورية العثمانية، جرت أحداث هامة في العالم.. من هذه الاحداث الجديرة بالذكر التوقيع في القسطنطينية في شهر شباط [فبراير] ١٥٣٥، على وثيقة سياسية اعطيت اسم «الامتيازات» وذلك بناء على توسط السيد لافوريه سفير ملك فرنسا. وهذه الوثيقة كانت، بمفهوم الامبراطورية العثمانية، عبارة عن بادرة تسامح تحمل معنى الكرم وحسن التفهم الذي توجبه ضرورات السياسة العالمية وتسهل التبادل في التجارة الدولية.. ولكن هذه الوثيقة أي «الامتيازات» كان لها مفهوم آخر عند الشركاء الغربيين. فقد اعتبروها مصدراً لحقوق جديدة تترتب لهم، ولواجبات تترتب على حلفائهم. وهكذا نشأ سوء تفاهم استمر قروناً عديدة تسبب في اساءة العلاقات بين الشرق والغرب وأعاق مسيرة البشرية نحو عالم أفضل وأكثر اتحاداً.

لا شك انه من المفيد، استعراض مفهوم «الامتيازات» بحسب التصورين الشرقي والغربي.

١ ـ عندما قبلت الدول الاسلامية أن تمنح «امتيازات» لغير المسلمين فإنما كانت تعمل وفقاً لقانون ديني واضح المعالم.. والمبادرة الأولى في هذا المجال كانت للخليفة عمر بن الخطاب، ولم يكن ذلك في العام ١٥٣٥، وانما في العام ٦٣٨، عندها قدم الخليفة للقدس وضمن حرية العبادة في الأماكن المقدسة للبيزنطيين. وخلال القرون الأولى من عهد الامبراطورية العربية كادت سوريا أن تكون مغطاة بالمعابد والأديرة والملاجيء والمكتبات والأسواق الغربية وكان الحجاج يفدون على القدس جماعات.. وبقيت سوريا، طوال أيام الحكم العربي، أرض سلام وازدهار.

٢ ـ في العام ١٥٣٥، انقلبت بادرة التسامح التي سميت «امتيازات» إلى معاهدات، هدفها أن تضمن للأمم حرية التنقل والتجارة والملاحة في الامبراطورية العثمانية. ووصلت سياسة التسامح إلى اكثر من ذلك عندما أدت إلى اقامة المحاكم القنصلية... وفرنسا التي لم يكن لها وضع مستقر، كانت أول من وقع على وثيقة

للحصول على امتيازات في الامبراطورية العثمانية، ولم تكن هي الدولة الوحيدة التي تمتعت بهذه الامتيازات. ومنحت تركيا هذه الامتيازات للانكليز في العام ١٥٨٠، وإلى هولندا في العام ١٦١٢ وللنمسا في العام ١٦١٥. ثم ان منافسات تجارية قد تسببت في وقوع نزاعات بين الدول البحرية في أوروبا.. هذه الدول التي كانت تمارس التجارة الكبيرة في الشرق الادنى.. والأوسط.. والاقصى. وبدأت هذه المنافسات في المدن الايطالية وخاصة في البندقية وجنوة وبيزا التي اقامت وكالات تجارية في دمشق وحلب والاسكندرية.

ان تجار البندقية، بعد احتلال القسطنطنية في العام ١٤٥٣، قد تمكنوا شيئاً فشيئاً من تأمين حصر الأعمال في شرقي الأبيض المتوسط، اعتباراً من مطلع القرن السادس عشر. وفي أعقاب رحلات ڤاسكو دي غاما، أقام البرتغاليون أمبراطورية في آسيا، هددت بالاستيلاء على التجارة مع الهند وفارس والمنطقة العربية. وقد ألحقت البرتغال باسبانيا عام ١٥٨٠، فتركت مكانها في الشرق للهولنديين الذين زالوا بدورهم من المقدمة.. أو دخلوا في منافسة مع انكلترا وفرنسا.. ثم بدأت المنافسة الشرسة بين الانكليز والفرنسيين، كانت تخبو أحياناً، ثم تشتد.. تفصل بينها مراحل من تصريحات الوفاق والصداقة. كانت المنافسة في الحقيقة، سباقاً جامحاً للوصول إلى المواقع الاستراتيجية أو الحصول على المواد الأولية، وبتعبير آخر، كانت صراعاً ضارياً استمر قروناً من الزمان بدافع المصالح الحيوية للدولتين.

٣ ـ بدأ الوهن يتسرب إلى قوة الامبراطورية العثمانية اعتباراً من العام ١٧٤٠، وهنا، اتخذت الدول الأوروبية من الامتيازات مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية. وفي ذلك العام وقع السلطان محمود الأول مع المركيز دو فيلنوف، صكاً جديداً للامتيازات الأجنبية، أطلق عليه اسم «الامتيازات الكبرى». واحتوى هذا الصك على ٢٥ مادة، بينما لم يتضمن صك العام ١٥٣٥، سوى ١٧ مادة.

وهكذا بدأت مراحل المس بالسيادة العثمانية. ثم حصلت بروسيا على هذه

الامتيازات في العام ١٧٦١، وروسيا القيصرية في العام ١٧٧٤. وفي العام ١٨٥٦، جرى في مؤتمر باريس الذي أعقب حرب القرم، نقاش حول ما اذا كان في الامكان قبول تركيا في مجموعة القانون الدولي الأوروبي؟ [وفي صيف هذا العام أصدر السلطان عبد المجيد الخط الهمايوني الذي اعتبر بموجبه جميع رعايا الامبراطورية العثمانية متساوين في الحقوق والواجبات. وقد ادرج نص هذا الخط في معاهدة القرم].

وتعرضت الامبراطورية العثمانية لخسارة أراضيها واستمرت هذه الخسارة طوال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين. و كانت الأعوام الأخيرة من حياة الامتيازات حزينة ودامية، وقد الغيت هذه الامتيازات بقرار وحيد الطرف، أصدرته تركيا في ٩ أيلول [سبتمبر] ١٩١٤، أي بعد أن بدأت الحرب ودخلت فيها الامبراطورية العثمانية ضد الحلفاء.. ولكن الالغاء التعاقدي لم يتم إلا بموجب معاهدة لوزان في ٢٤ تموز [يوليو] ١٩٢٣.. ولا بد، أخيراً، من التنويه بأن استسلام تركيا بنتيجة الحرب العالمية الأولى قد جعل الاقاليم العربية تعاني الكثير.. ذلك أن الاحتلال الفرنسي والبريطاني لسوريا والعراق وغيرهما من الأقاليم العربية كان سببه الحقوق التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية في عهد الامتيازات. وان فرنسا وبريطانيا العظمى، لم تقبلا بوضع حد لهذه الامتيازات في نهاية العام ١٩٢٣، إلا بعد ان اصبحت الأقاليم العربية تحت انتدابهما.

ان المادة الخامسة من صك الانتداب على سوريا ولبنان والصادر عن عصبة الامم بتاريخ ٢٤ تموز [يوليو] ١٩٢٢، قد نصت على أن المزايا والحصانات التي كان الأجانب قد حصلوا عليها سابقاً لن تكون نافذة تحت الانتداب، ولكنها تعود بمجرد زواله. وهكذا فإن صك الانتداب أعطى فرنسا وبريطانيا العظمى حق التدخل في الشؤون الداخلية حتى بعد زوال الانتداب، عندما تكلم عن الحقوق التي اعطيت لهما في عهد الامتيازات.

***

سوريا من تموز [يوليو] ١٩١٤ إلى تموز ١٩٢٠

ان الفتح العثماني، لم يستطع النيل من المثل الأعلى للعرب، فقد ثابروا على أن يكونوا أبطاله الأوفياء عبر القرون. ان حركة الوحدة العربية والتحرير العربي، بدأت كما تبدأ جميع الحركات السياسية على يد المثقفين في مطلع القرن العشرين. وان الاضطهاد الذي مارسه العثمانيون، ولا سيما من قبل الذين تشبعوا بالنظريات العنصرية الطورانية والموجهة ضد الحضارة العربية، قد أوجد سخطاً ترددت أصداؤه في جميع البلاد التي يقف عرب، فوق أرضها.. أي في العالم كله.

وفي المؤتمر العربي الذي عقد في باريس وضم ممثلين عن جميع البلاد العربية.. والذي افتتح أعماله في ١٨ حزيران [يونيو] ١٩١٣، في قاعة الجمعية الجغرافية ١٨٦ شارع [بولفار] سان جرمان، قد تم التعبير عن ارادة التحرر والاتفاق بصورة واضحة وبصيغ معتدلة ولكنها حازمة. وان قرارات المؤتمر التي أبلغت إلى الدول العظمى وإلى السفير العثماني في باريس، قد وضعت، وللمرة الأولى، القضية العربية أمام الرأي العام الدولي.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ووقفت تركيا في صف الامبراطورية الألمانية والنمساوية، لجأ الحلفاء إلى التقرب من العرب.. وفي ذلك الوقت، كان العرب يتمتعون بوضع هام في الامبراطورية العثمانية. وقد حصل الحلفاء على مساندة العرب في وقت مبكر، لقاء وعود حازمة بالاستقلال. ومن أجل ذلك جرت مفاوضات بين الشريف حسين، شريف مكة، وبين السير هنري ما كماهون، المقيم العام البريطاني، في القاهرة.. ابتدأت هذه المفاوضات في شهر تموز [يوليو] ١٩١٥، وانتهت إلى اتفاق في ١٠ آذار [مارس] ١٩١٦، وقد تضمن هذا الاتفاق في بنوده، إعادة الأراضي التي كانت دائماً للأمة العربية، لهذه الأمة وتعهد العرب،مقابل ذلك، بتقديم العون للحلفاء من أجل كسب الحرب.

وفي مساء يوم الجمعة، التاسع من حزيران [يونيو] ١٩١٦، أعلن الشريف حسين، من مكة، الثورة القومية رسمياً ضد العثمانيين.. يضاف إلى ذلك، أنه منذ أن أعلنت الحرب، قام متطوعون سوريون، انطلقوا من جميع القارات، بالالتحاق في

صفوف الحلفاء، بينما كان فريق المقاومة الذي نظمه العرب في قلب الامبراطورية العثمانية يقوم بتفشيل المجهود الحربي للأتراك. وكان رد الفعل العثماني عنيفاً فنصبوا المشانق وحاصروا المدن وجوّعوا السكان أو تركوهم عرضة للأوبئة تفتك بهم، كما لجأوا إلى نفي السكان العرب عن مناطقهم إلى بلاد الاناضول، بالجملة، ودكوا مدينة الحلة في العراق وهدموها عن آخرها وفتكوا بسكانها وكان عددهم ثلاثين الف نسمة.. في الوقت نفسه، كانت الثورة العربية التي أعلنها شريف مكة قد ربحت جميع الأراضي العربية.. وفي أول تشرين الأول [اكتوبر] ١٩١٨، دخل دمشق المتطوعون العرب وعلى رأسهم الشريف فيصل بن الحسين، دخول الظافرين، إلى جانب الحلفاء.

ورغم الوعود المعطاة للعرب بالاستقلال، ومنذ العام ١٩١٦، تقاسم الانكليز والفرنسيون الأراضي العربية المقدر لها أن تنسلخ عن الامبراطورية العثمانية بموجب اتفاق عرف باتفاقية سايكس ـ بيكو. وقبل توقيع هذا الاتفاق، كانت روسيا قد تنسمت رياح المفاوضات، فاستبقوا الأمر وعقدوا اتفاقاً روسياً ـ انكليزياً ـ فرنسياً، سبق اتفاق سايكس بيكو، وعدت بموجبه روسيا بامتلاك بعض الاقاليم الهامة في تركيا.. وقد وقع اتفاق سايكس ـ بيكو في شهر أيار [مايو] ١٩١٦، ونص هذا الاتفاق على تجزئة عجيبة للأراضي العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية، حيث تم اشباع جميع الأطماع. وفي المصورات الملحقة بالاتفاق توجد منطقة زرقاء أغلبها على الساحل السوري، خصصت لفرنسا، ومنطقة حمراء في الجزيرة خصصت لبريطانيا، ومنطقة رمادية تتضمن فلسطين، اعتبرت دولية. وأما سوريا الداخلية فقد قسمت إلى منطقتين، منطقة (أ) وصفت بأنها ذات سيادة عربية وتخضع للنفوذ الفرنسي، ومنطقة [ب] وصفت بأنها ذات سيادة عربية وتخضع للنفوذ البريطاني. واحتج الايطاليون على الاتفاق فأضيف إليه ملحق (ج) يتعلق بآسيا الصغرى وذلك بتاريخ ١٩ نيسان [ابريل] ١٩١٧، نص على المنطقة التي تخضع للنفوذ الايطالي، الأمر الذي جعل ايطاليا تعتقد أنها ستحصل على جنوبي الأناضول في مناطق سميرنا وأضاليا وأضنة وقونية.

وأخيراً، صدر بتاريخ ٢ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩١٧، تصريح سمي بوعد بلفور، تعهدت بموجبه الحكومة البريطانية بإقامة وطن قومي لليهود فوق أرض فلسطين.

ان جميع هذه الاتفاقات، كانت سرية، ولم توقف الاسترسال باعطاء العرب التأكيد بعد التأكيد. وان أحد المبادىء الأربعة عشر التي وردت في تصريح الرئيس الأميركي ولسن في ٨ كانون الثاني [يناير] ١٩١٨، يقول بضرورة التأكيد للوطنيين الخاضعين للنير العثماني على حقهم الكامل في التطور الذاتي ودون عائق. وفي يوم ١١ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩١٨، يوم أعلنت الهدنة، صدر تصريح بريطاني - فرنسي مشترك يؤكد أن أهداف الحلفاء من الحرب هي التحرير النهائي والكامل للشعوب التي عانت مدة طويلة من الاضطهاد التركي.

من هنا، تلقّى العرب خبر افتتاح مؤتمر الصلح بكثير من الارتياح. وافتتح المؤتمر فعلاً في ١٨ كانون الثاني [يناير] ١٩١٩، في قاعة الساعة بوزارة الخارجية الفرنسية. وقد حضر الملك فيصل المؤتمر ليطالب الحلفاء بتنفيذ وعودهم التي أعطيت للعرب.

وقد أحسن استقباله، ولكن، بعد شهر واحد، وضع المؤتمر قواعد لمؤسسة خطرة وغامضة تسببت في حدوث قلاقل في الشرق الأدنى، استمرت عشرين عاماً. وقد اطلق على هذه المؤسسة اسم «الانتداب». وعاد الملك إلى سوريا وتسارعت الأحداث، حتى أن الاميركيين، وخصوصاً الرئيس ويلسون، أرادوا أن يستطلعوا رغبة الشعوب التي وضع نظام الانتداب من أجلها.

ومن ١٠ حزيران [يونيو] إلى ٢١ تموز [يوليو] ١٩١٩، قامت لجنة أميركية، ارسلت تحت ادارة كراين وكينغ، باستشارة الأهلين، وقد كان من الصعب التفكير بأن السوريين يمكن أن يرجعوا عن استقلالهم.

إن جواب السوريين في صالح نظام يتضمن السيادة الوطنية،و الذي يفضلونه على أي نظام آخر، لم يترك مجالاً للشك عند أي انسان. وقد وقعت معاهدة فرساي

في ٢٨ حزيران [يونيو] ١٩١٩، وقصد الملك فيصل أوروبا مرة أخرى، على أمل الاتفاق مع فرنسا.

وكان كليمنصو، رئيس الحكومة الفرنسية، قد هيأ استقبالاً حسناً للملك فيصل مع مشروع اتفاق فرنسي - سوري. وهو أول مشروع تمت مراجعته على أساس من السيادة... وفي هذه الأثناء، جرى تعيين الجنرال غورو مفوضاً سامياً.

كان الملك فيصل يفاوض بكثير من التروي.. والاعتدال، وبأعصاب هادئة.

في ٨ آذار [مارس] ١٩٢٥ اجتمع مؤتمر سوري منتخب يمثل جميع المناطق والأحزاب والاتجاهات وأعلن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية.. وقد كان هذا الاعلان يتفق مع تأكيدات الحلفاء ومع أهدافهم من الحرب.

وفي ١٩ و٢٠ نيسان [ابريل] ١٩٢٠، قرر مؤتمر سان ريمو منح فرنسا الانتداب على كيليكيا وسوريا ومنح بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرقي الاردن.

وفي ٢٤ تموز [يوليو] ١٩٢٠، ونتيجة المعركة التي جرت في خان ميسلون، دخل الجنرال غورو إلى دمشق، وهكذا وضع حد للاستقلال الذي ناضل من أجله الشعب السوري منذ بداية القرن العشرين. وأول نشاط للجنرال غورو كان عندما وقف أمام ضريح السلطان صلاح الدين.. وقال: «ها نحن عدنا يا صلاح الدين. إن وقفتي هذه تكرس انتصار الصليب على الهلال.»

***

سوريا من ٢٥ تموز [يوليو] ١٩٢٠ إلى ايلول [سبتمبر] ١٩٣٩

ان نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم قد تضمن نصاً غامضاً، فيما يتعلق بالمصير المهيأ لسوريا. وهذا هو نص هذه المادة:

«وصلت بعض الجماعات، التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية،

إلى درجة من الرقي جعلتنا نعتبرها مؤقتاً أمماً مستقلة بشرط أن ترشدها في ادارة شؤونها نصائح ومعونة دولة منتدبة عليها.. إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على قيادة نفسها. ويجب قبل كل شيء أن تراعى أماني تلك الجماعات في انتخاب الحكومة المنتدبة.»

ان هذا النص يعترف، دون شك، بأن سوريا تتمتع بسيادة ولكن يشترط الاعتراف بها أن تستعين بدول تنتدب عليها إلى أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه أن تدير نفسها» ويجدر التوقف عند نقاط ثلاث في هذا النص:

١ ـ اعتراف مبدئي بحق سوريا بالاستقلال.

٢ ـ ضرورة الاستعانة بدولة تنتدب عليها مؤقتاً.

٣ ـ ضرورة استشارة الجماعات التي يهمها الأمر.

وقد أخذت اللجنة الأميركية علماً برغبات السوريين. ولكن هذه الرغبات لم يقم لها أي حساب. وأصبحت سياسة السوريين تقديم كل التضحيات من أجل السيادة.

وأما عن الحدود الجغرافية لسوريا،

ان الحدود السورية الفلسطينية جرى تعيينها باتفاق سوري ـ فلسطيني [فرنسي ـ انكليزي] وقع في باريس بتاريخ ٢٣ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٢٠، وتمت باتفاق لاحق عرف باتفاق پوليه ـ نيوكومب في ٣ شباط [فبراير] ١٩٢٢، ثم في بروتوكول تعيين الحدود من البحر المتوسط إلى الحمة الموقع في باريس في ٢٣ آذار [مارس] ١٩٢٣. وجرى تعيين حدود سوريا مع شرقي الاردن بموجب بروتوكول مؤرخ في ٣١ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٣١، موقع من قبل المفوض السامي البريطاني، السيد همفري، والمفوض السامي الفرنسي، السيد پونسو. وقد صدق عليه من قبل جمعية الأمم في ٣٠ كانون الثاني [يناير] ١٩٣٢.

وأما الحدود مع العراق فهي معيّنة في الاتفاقية البريطانية نفسها المنوه بها والمؤرخة ٢٣/١٢/١٩٢٠، وجرى اتمامها نتيجة الأعمال التي قامت بها لجنة من

جمعية الأمم برئاسة ضابط سويسري برتبة كولونيل، وقد انتهت هذه الأعمال بتاريخ ١٠ ايلول [سبتمبر] ١٩٣٢، وصدق عليها من قبل مجلس جمعية الأمم بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٢. وبعد ذلك تم رسم الحدود نهائياً بموجب اتفاق عراقي ـ فرنسي وقع في جنيف من قبل نوري باشا السعيد والسيد ماسيغلي بتاريخ ٣ تموز [يوليو] ١٩٣٣. وهكذا فقد كانت سوريا تخسر شيئاً جديداً من أراضيها في كل يوم جديد.

وأما فيما يتعلق بتركيا، فقد بدأت التنازلات بتاريخ ٩ آذار [مارس] ١٩٢١، حيث وقع اريستيد بريان معاهدة في لندن تعيد فرنسا، بموجبها، لتركيا اقليم كيليكيا. وبموجب هذه المعاهدة منحت الأقلية التركية في سنجق الاسكندرونة نظاماً ادارياً خاصاً مع اعتبار اللغة التركية بالنسبة لهذه الاقلية لغة رسمية كالعربية والفرنسية. ثم بتاريخ ٢٠ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٢١، وقع فرانكلين بويّون اتفاقية أعطت فرنسا بموجبها لسكان الاسكندرونة وأنطاكية الحق برفع علم يحتوي على الألوان والشعارات التركية. وبتاريخ ٢٣ حزيران [يونيو] ١٩٣٩، وقع السفير الفرنسي ماسيغلي تنازلاً عن اقليم الاسكندرونة بما فيه مدينة انطاكية العاصمة الروحية للمسيحيين، بما في ذلك السهول الخصبة المعروفة بسهول «العمق».

وبعد أن انتهى التقاسم بين البريطانيين والفرنسيين واضافة للتنازل للأتراك، بدأت الدولة الفرنسية بسياسة التجزئة.

وبموجب القرار رقم ٣١٨، تاريخ ٣١ آب [أغسطس] ١٩٢٠، أنشأ المفوض السامي الجنرال غورو دولة لبنان الكبير بمساحة ١٠١٧٠ ك م مربع.. ولكن لجان الحدود بقيت تعمل أكثر من عشرين عاماً حتى اصبحت مساحة لبنان بعدها ١٠٤٠٠ كيلومتر مربع. وكان عدد السكان في ذلك التاريخ ١١٢٦٦٠١ مواطناً لبنانياً.

وأصدر غورو قراراً في التاريخ نفسه برقم ٣١٩، أنشأ بموجبه دولة العلويين

ثم أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٢٢، أقام فيه دولة الدروز ولم يكن عدد سكان الجبل، وقتئذ، يتجاوز ٤٠ ألف نسمة.

و على مر الأيام تطّور الحكم في جميع هذه الدول... حتى زال.

لقد وجد السوريون أنفسهم معزولين عن العالم.. فقد انفصلت سوريا عن الامبراطورية العثمانية، وكانت الاقليم المزدهر فيها.. انقطعوا عن البلاد العربية وكانت لسوريا القيادة والريادة. ثم قسم المفوض السامي أرضها إلى دويلات صغيرة.. تافهة، حتى اختفت سوريا.

وقام العصيان بعد العصيان.. في كل مكان من أرجاء سوريا.. وكان الأهم هو الثورة السورية في عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، في جبل الدروز وسوريا الوسطى. وانتهت هذه الثورة في العام ١٩٢٦، ولكن السلام لم يعد قطّ فقد كان تعلق السوريين باستقلالهم تعلقاً شديداً، لا انفصام فيه. وكان تعيين المفوض السامي هنري دو جفنيل قد أحيا بعض الآمال، ولكن سرعان ما سحبته حكومته.

جاء السيد پونسو، خلفاً له ودعا لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد، ودبت الحياة في أمل جديد. وانتخبت الجمعية التأسيسية في العام ١٩٢٨ وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً لها. ووضعت مشروع الدستور على أساس ديموقراطي وجمهوري [آب، [أغسطس] ١٩٢٨].

اعترض المفوض السامي على ست مواد من الدستور، اعتبرها تتعارض مع التزامات فرنسا تجاه جمعية الأمم ومع الالتزامات التي كانت قد ارتبطت بها لحساب سوريا وباسمها، مع الدول الأخرى. ورفضت الجمعية التأسيسية المس بهذه المواد، مما حمل المفوض السامي على حل الجمعية التأسيسية ووقف اتمام نشر الدستور.

وبعد عامين من النضال السياسي أحب المفوض السامي التقرّب من السوريين، فبدأ بنشر الدستور بعد أن أضاف إليه المادة ١١٦ التي نصت على أحكام مؤقتة تحول دون المس بالتزامات فرنسا المنوه بها، وكان ذلك في ٢٢ أيار [مايو] ١٩٣٠. ثم دعا لانتخابات عامة على أساس هذا الدستور، في ٢٠ كانون الأول [ديسمبر]

١٩٣١. وكانت الانتخابات موجهة سلفاً وأدت إلى انتخاب من يسمون بالعناصر المعتدلة، وعطلت الانتخابات في دمشق بسبب حوادث دامية نشأت عن التزوير. وبعد حوالي ستة اشهر، جرت انتخابات دمشق ونجح فيها الوطنيون وبالفعل، لقد كانوا وحدهم الأقلية القليلة التي تمثل السوريين في مجلس النواب.

وبناء على الرغبة التي أبداها المفوض السامي السيد پونسو، للوطنيين، بأنه عازم على ابرام معاهدة مع سوريا لوضع حد للانتداب، فقد قبل الوطنيون بحكومة تم تأليفها في شهر حزيران [يونيو] ١٩٣٢. وقد جرت مفاوضات، كانت طويلة وشاقة ولم تصل إلى أي نتيجة، ذلك أن اريستيد بريان كان مشغولاً بأمور أخرى تتعلق بالوحدة الأوروبية،مما حمل ممثلي الكتلة الوطنية على الاستقالة من الحكومة، لأنه لم يكن ممكناً القبول ببقاء سوريا مجزأة إلى أربع أو خمس دول، الأمر الذي يعارض آمال السوريين. وكان ذلك في ١٨ نيسان [ابريل] ١٩٣٣.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم وضع مشروع لمعاهدة صدقت عليها الحكومة [المعتدلة] في ١٦ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٣، وارسلت المعاهدة لمجلس النواب وأكثريته الساحقة من [المعتدلين] في ٢١ تشرين الثاني [نوفمبر]. وقد صدر قرار عن مجلس النواب برفضها بالأجماع، وأمر المفوض السامي بتعليق الدستور وحل البرلمان مباشرة.

ان السياسة التي كان يعبر عنها الرأي العام السوري، كانت واضحة ومبسطة وفي مصلحة السلام العام، إنها ترمي إلى استبدال النظام الوحيد الطرف وغير المستقر والغامض.. الذي هو الانتداب، بنظام تعاقدي قائم على موافقة السوريين بإرادتهم الحرة. وكانت الأعوام تمر والوعود تبذل والعهود تعطى، وكان يجري النكث بها دائماً.

وأخيراً، تعب السوريون من طول الانتظار. وبدافع اليأس، اغلقوا متاجرهم في ١٢ كانون الثاني [يناير] ١٩٣٦. وثار العصيان في كل مكان.. وفي ذلك الوقت، كان الكونت دو مارتيل هو المفوض السامي على سوريا ولبنان. وبعد خمسين يوماً من الاضراب والمظاهرات العنيفة الدامية، تم اتفاق عرف باتفاق أول آذار [مارس]،

بين الكونت دو مارتيل وبين الكتلة الوطنية على عقد معاهدة صداقة وتحالف بعد مفاوضات تجري في باريس على اساس احترام السيادة السورية. وقد اعتمد وفد سوري غادر دمشق إلى باريس في ٢١ آذار [مارس] ١٩٣٦.

بعد جهود ضارية استمرت خمسة اشهر أمكن انجاز مشروع لمعاهدة جرى التوقيع عليه في ٩ أيلول [سبتمبر] ١٩٣٦. ولكن البرلمان الفرنسي لم يناقش هذه المعاهدة قطّ.

وقامت، في الوقت نفسه، حملة قوية في فرنسا ضد المعاهدة وفي صالح بعض الاضطرابات الانفصالية في بعض الاقاليم الواقعة في أطراف سوريا.. وجرت هذه الاضطرابات بتحريض عملاء الانتداب. وان موضوع الاسكندرونة الذي أثير من قبل تركية، قد أخذ اتجاهاً مؤذياً للمصالح السورية.. وقد وضعت سوريا أمام مصاعب كان يستبعد زوالها، وكانت تتزايد يوماً بعد يوم.. وان جميع توجهات الحكومة السورية لممثلي فرنسا بأن مصلحة السلام العام هي في وضع حد للانتداب.. وكانت جميع هذه التوجهات من دون جدوى، اضافة الى ورود طلبات جديدة.

لقد تم توقيع ملحق للمعاهدة في ١٢ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٧، مع السيد فرانسوا دو تيسان، وفي هذا الملحق ايضاح لبعض النقاط التي ادعت فرنسا بأنها غامضة.. وعلى الرغم من ذلك فإن مشروع المعاهدة بقي غير مصادق عليه من فرنسا.. وكان على الحكومة السورية أن تواجه عقبات جديدة. وفي شهر آب [أغسطس] ١٩٣٨، توجه رئيس الحكومة السورية إلى فرنسا، وفي باريس تفاوض مع سياسيين ومع رجال الكنيسة ورجال الأعمال.. ومع عسكريين وأساتذة الجامعات، كما فاوض وزارة الخارجية. وفي ١٤ تشرين الثاني [نوفمبر]، وقع مع جورج بونيه، وزير الخارجية، تصريحاً تم بموجبه التسليم بأن من مصلحة الطرفين استعجال وضع النظام الذي نصت عليه المعاهدة الموقعة في ٢٢ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٦، موضع التنفيذ مع ملاحقها المتممة.

وبمجرد الاعلان عن هذا التصريح، عاد الهجوم على المعاهدة وأصبح أكثر

شدة. وفي ليلة مغادرة رئيس الحكومة السورية باريس في ١٢ كانون الأول [ديسمبر]، سلم للحكومة الفرنسية مذكرة أشار فيها إلى الأخطار التي قد تنجم عن هذا الهجوم على المعاهدة وإلى المصاعب التي يمكن أن تنشأ في المستقبل نتيجة لرفض تصديق المعاهدة. وقد وصل إلى دمشق في ٢٠ من ذلك الشهر.

بعد أيام علم السوريون أن تصديق المعاهدة من قبل البرلمان الفرنسي قد جرى تأجيله لمدة غير معينة. وعلى الأثر عم البلاد جو من الذهول والذعر، ذلك ان السياسة التي تعلق بها السوريون بشدة، قد غرقت في التردد والفوضى وانهيار الآمال. وان البرلمان السوري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨، قد صوت على قرار يعتبر تاريخياً لأنه هو الذي حدد السياسة السورية الجديدة وللأبد.

وهذا هو نص القرار:

«ان مجلس النواب السوري يأسف لتسويف الحكومة الفرنسية في تنفيذ تعهداتها ويشجب ما يصدر عنها من تردد في تصديق المعاهدة وتأجيل الوضع قيد التنفيذ ما أخذته على نفسها بموجب المعاهدة، وهو يطلب في الوقت نفسه من الحكومة السورية المحافظة على الحقوق التي من شأنها تأكيد استقلال سوريا ووحدتها، وأن تتخذ بدون تأخير، التدابير الحازمة التي من شأنها تأمين تسلم جميع الصلاحيات التي لم يتم انتقالها.»

وهكذا وضع حد للمحاولات السياسية التعاقدية، وان الجهود التي بذلت من أجل استبدال الانتداب باتفاق يفاوض عليه بحريّة، والتي ابتدأت في عهد الملك فيصل مع كليمنصو ثم استمرت عشرين عاماً، ذهبت كلها سدى.. واستعاد كل من الفريقين حقَّه في حرية التصرف.



رصيد الغموض

وجد هذا المقال في أوراق جميل مردم بك محرراً بالفرنسية في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩. ولعله لم ينشر في حينه بسبب نشوب الحرب، وكما لم ينشر بعد ذلك لأن الأحداث تجاوزته ولا سيما أن اعلان استقلال سوريا قد صدر في العام ١٩٤١.

***

منذ الهدنة ساد العلاقات بين فرنسا وسوريا جو من سوء التفاهم. كل منهما كان قد امتحن في الحرب وخرج منها ظافراً. وبقي سوء التفاهم هذا يتفاقم يوما بعد يوم خلال عشرين عاماً، وكان مصدراً لأزمات وصدامات حادة تطورت عبر سلسلة من خيبات الأمل والأوهام والتراجعات ونشرت ظلالاً من الوهن على صداقة أغنتها عشرة قرون من علاقات الود والأماني المتوازية والتبادل الثقافي والتجاري. وقد انحصر نشاطي السياسي من العام ١٩٢٠ الى العام ١٩٣٩، في هدف واحد وهو تبديد هذا الجو من سوء التفاهم.

سوء التفاهم هذا هو الانتداب. كان من الواضح أن الانتداب هو من اكثر المفاهيم غموضاً اذا ما أردنا أن نستوحي التصورات التي اشتمل عليها بيان الرئيس ويلسون. فهو غير قابل للتكيف مع اي نظام له قواعد واضحة وجليّة أو أنه صالح أساساً لبناء سياسي رشيد.

إن فهم هذا التصور يشتمل على عناصر غير محددة وعلى تنبوءات متناقضة. فالانتداب بناء مبتدع أنشيء بمواد مقتبسة من ايديولوجيات متنافرة لم يستطع أحد أن يصف بنيتها أو يحدد مقاصدها. وان جميع الجهود التي بذلت

ـرض هذا الوهم أو لتحديد مظاهره القانونية أو السياسية، قد تسببت في ردود فعل عنيفة ودموية.

واذا كان من الصعب معرفة ماهية الانتداب بدقة، أو توقع ما كان يمكن أن يكون، فإن من السهل نسبيا معرفة ماذا كان هذا الانتداب فعلاً. إنني لا أرغب في إدانة هذه المؤسسة، أو تحليل صك الانتداب بغية انتقاده. فهناك نفر من كبار رجال القانون الفرنسيين والانكليز والألمان والأميركيين والهولنديين والرومانيين واليهود والسويسريين، وكذلك بعض العلماء الشباب المتميزين من بلادنا.. كلهم وفقوا في الإشارة الى ما في هذه البدعة التعيسة التي ابتدعها السلام من تشويش وخزي. ولن أتكلم عن هذه المؤسسة بالذات، فهي لم تطبق لا في روحها ولا في نصوصها. اني أفهم الانتداب على أنه طريقة معينة لتصور المشاكل السورية ولإدارة البلاد، وأفهمه كنظام وسلوك. ذلك النظام الذي تحدث عنه رجال دولة فرنسيون: كليمنصو، بوانكاريه، بريان، هريو، دالادييه، بلوم وبونيه.. واعترفوا بأنه تعسفي، ذلك السلوك الذي تطرق اليه المفوضون السامون دوجوفنيل وبونسو ودو مارتيل وأعلنوا إفلاسه.

فأهداف الانتداب تتلخص من الناحية السياسية بما يلي:

١) في آسيا الغربية هناك مستطيل يقع بين البحر الممتد بعيداً الى ما وراء الآفاق وبين الصحارى الشاسعة وآسيا الصغرى وجزيرة ابن عمرو وبين افريقيا... هذه الارض المستطيلة حملت في جميع العصور اسم سوريا. ومنذ وجد الانتداب لم يكف عن تقطيع أوصال هذه الأرض عاملاً بذلك على إشباع أطماع الدول المجاورة. وقد حطمت لعبة المصالح والأطماع وحدة سوريا السياسية بحيث أن أقاليم ضخمة في أطراف البلاد انتقلت تباعاً الى انكلترا وتركيا.

وبالاضافة الى ذلك، فإن ممارسات الانتداب حطمت الوحدة المعنوية العاطفية للبلاد وتسببت بشكل بالغ في عرقلة تنفيذ اي سياسة ايجابية، سواء بالنسبة لفرنسا أو بالنسبة لسوريا.

ولكن سوريا تبقى دائما حقيقة طبيعية صارخة ومعطية اقتصادية تفرض نفسها.

٢) إن الأمر الحاسم والجوهري والأساسي في سوريا هو العروبة. وقد انطوت سياسة الانتداب خلال عشرين عاماً على جهل هذا الواقع جهلاً تاماً. وكان هذا من أهم اسباب هذه السياسة. فتوطين جماعات دخيلة في سوريا والايحاء لهذه الجماعات بصورة منهجية بنزعات إقليمية وعدوانية وتشجيع كل عمل عدائي ضد دمشق، وتحييد الروح الدمشقية وإشعاعها، وعزل دمشق عن البحر وعن الجنوب السوري الخاضع لانكلترا.. تلك كانت أبرز الأمثلة على التقدم الذي حققته ممارسات الانتداب منذ العام ١٩٢٠. ان جميع التصورات التي انطلق منها نشاط الانتداب قد استهدفت دمشق. فقد كانت دمشق هدفاً لجميع تجارب الرماية.

لقد تم تحويل بعض المناطق السورية الى نوع من المشاتل تغرس فيها بعض الأصناف الدخيلة، وقد أخضعت لعمليات تأقلم ضمن شروط خاصة. وقد أريد لسوريا أن تكون حقلا واسعا للتجارب تؤدي عاجلا أم آجلاً إلى إضعاف الاكثرية المسلمة.

٣) على أن السمة الأولى المميزة للانتداب هي العجز عن تجديد الأجهزة الادارية في سوريا وتحديث نظامها ووضعه على طريق التطور بشكل منسجم. لقد كان الانتداب نظام التلمّس والمغامرة بالدرجة الأولى، وأقيم في مناخ يسوده الشك والنوايا السيئة، وتمت ممارسته في جو من الريبة والإثارة، كما كان الخوف يشلّه دائماً: كان يخاف التطلع الى المستقبل فيركّز على الماضي محاولاً بلورته.. لقد كان تعاطفه فقط مع النواقص واهتمامه منصرفاً الى زرع الشقاق وذاكرته لا تحفظ إلا الهزائم.. وكانت رؤياه بالية وصغيرة وكان حائراً متردداً.

كان ينظر بعين الريبة الى الذكاء والشباب والجرأة والمبادرة.. كان يخاف جبالنا فيتركها عرضة للمطالبين بالحكم الذاتي، ويخشى صحارينا فيتركها للجيش، أما حدودنا فيتركها للدول المجاورة.

لقد فرض الانتداب ليقود بلدنا إلى المستقبل ولكنه لم يجرؤ يوماً على أن ينمي في نفوس السوريين الفضيلتين الوحيدتين اللتين كان من شأنهما أن تبقيا ذكرة خالدةلنفوذ فرنسا في سوريا وهما الاحساس الوطني والاحساس بالمسؤولية.

ان الانتداب الذي ابتكره مؤتمر السلام لمصلحة السوريين حصراً، أمعن في إقصاء هؤلاء السوريين عن حكم بلادهم.. ولم يكتف باستبعادهم عن أي مفاوضات دولية يتعلق بها مصير أرضهم، بل لم يقبل في يوم من الأيام ان تكون لهم مشاركة فعلية في إدارة بلدهم.

ليس هناك أشق على النفس من مهمة وضع الكشف النهائي لحصيلة هذه السياسة والخسائر الفادحة التي لحقت بفرنسا منذ انتصارها في الحرب والتي فرضتها بدورها على سوريا.

في العام ١٩١٤، كان يفهم من الاتفاقات الدولية انه في حالة تفكك الامبراطورية العثمانية فإن منطقة النفوذ الفرنسي في الشرق الأدنى ستتناول كامل سوريا بحدودها الطبيعية، وأن من شأن ذلك تأمين التوازن العادل بين الدولتين الفرنسية والانكليزية. لقد صرح جورج ليغ، وزير البحرية الفرنسي، في أيار [مايو] ١٩١٥، «ان البحر المتوسط لن يكون مفتوحاً أمامنا إلا اذا بقيت سوريا ضمن دائرة نفوذنا. وليس معنى ذلك أن تكون سوريا مجزأة ومنزوعة التاج بل سوريا بكامل حدودها وبكل ما تمثله سياسياً واقتصادياً وجغرافياً.. هي التي تنطلق من العريش حتى جبال طوروس ومن جزيرة ابن عمرو (منطقة ما بين النهرين) الى شاطىء البحر.

لم يكن هنالك ما يحول دون التوفيق بين المحافظة على النفوذ وعلى التفوق الثقافي الفرنسي في سوريا وبين أماني السوريين الوطنية. ولو أن فرنسا نجحت في المحافظة على حدود سوريا الطبيعية لكان تشكيل اتحاد سوري أمراً ممكناً ومستحباً.. ان بلداً قوياً له ثقة مطلقة بالسياسة الفرنسية كان يمكن أن يضع موارده ووسائله في خدمة دولة كريمة وحليفة.

ولكن سوريا التي عهد بها الى فرنسا كي تقودها الى حكم نفسها بنفسها وجدت نفسها تتقلص تدريجياً. ففي ١١ أيار (مايو) ١٩١٦، تخلّت فرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو عن جميع حقوق سوريا في فلسطين وشرق الاردن وتنازلت لانكلترا عن أراض تغطي مساحة قدرها سبعون ألف كيلومتر مربع.

وفي ١٦ ايلول [سبتمبر] ١٩١٩، سلم كليمنصو الى لويد جورج ولاية الموصل في العراق دون أن يخطر بباله النظر إلى أهمية حقول البترول في تلك المنطقة.. وتبلغ مساحة ولاية الموصل ١٢٠ ألف كيلومتر مربع. ولكن سوريا لم تحزن لهذا التخلي إذ اصبحت الموصل أرضا عراقية عربية. وكانت انكلترا بعد أن حمتها تجاه المطالبة التركية بها، قد أدخلتها ضمن حدود المملكة العراقية المستقلة. ولقد أسعدنا ذلك لأن هناك روابط تشدنا الى العراق، فالعراقيون اخوتنا في الدم والثقافة.

وفي ٢٠ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٢١، تنازل فرانكلين ـ بويون عن أغنى إقليم في شمالي سوريا يشكل المسيحيون أكثرية السكان فيه، وأعني إقليم «كيليكيا» الذي يمتد فوق مساحة خمسين ألف كيلومتر مربع من الأراضي الخصبة. وبعد أن ربحت تركيا هذا الاقليم، خيل الينا بأنها اقتنعت ولن تدعي لنفسها في المستقبل مطالب أخرى في سوريا. ولكن الواقع كان شيئاً آخر. فمنذ ذلك التاريخ وحتى العام ١٩٣٠، ظلّت الحدود السورية مع تركيا تتعرض للتقليم والسلخ [اتفاقية الصداقة وحسن الجوار التركية ـ السورية من ١٨ شباط [فبراير] إلى ٣٠ أيار [مايو] ١٩٢٦، ثم بروتوكول تسوية الحدود في القطاع الثالث من الحدود التركية ـ السورية في ٢٢ حزيران [يونيو] ١٩٢٩، وبروتوكول التسوية النهائية على الحدود التركية ـ السورية في ٣ أيار [مايو] ١٩٣٠، وقد أعلن مرة أخرى في العام ١٩٣٠، أن الحدود السورية لن تمس من قبل تركيا. وفي عامي ١٩٣١ و١٩٣٢، حصلت انكلترا والصهيونية على جزء آخر من الاراضي السورية.

وأخيراً في ٢٣ حزيران [يونيو] ١٩٣٩ ونتيجة لمساومات مهينة ومخزية ابتدأت منذ العام ١٩٣٧، حصلت تركيا على سنجق الاسكندرونة الذي يشمل، بالاضافة الى مدينة الاسكندرونة، سهول العمق ومدينة أنطاكية عاصمة سوريا

القديمة. إن سوريا هذه التي تحملت وحدها جميع نفقات الصفقة لم تحصل بالمقابل سوى على ترضية بسيطة لا تقدر بثمن ألا وهي تنازل تركيا نهائياً عن أي حقوق لها في الأراضي السورية.

إنني أعرف العذر الذي يبرر به الفرنسيون هذا التخلي. فهم يزعمون أنه لولا عداء السوريين للوجود الفرنسي في بلادهم لأمكن الدفاع عن سنجق الاسكندرونة بشكل أفضل. ومثل هذا الزعم يحتاج أولاً إلى اثبات وهو من ثم قائم على مجرد افتراض.

ومن وجه آخر، فإن هذا الافتراض خاطىء. وسوريا لم تكن ضدّ التعاون مع فرنسا ولا معادية للدولة الفرنسية. فلقد حاربت الانتداب كنظام للهيمنة مشوب بالعيوب ويستند الى وثيقة وحيدة الطرف. وإن ما طلبته من فرنسا هو أن تبقى في سوريا بالاستناد الى اتفاق يتم إبرامه بحرّية ويحترم حقوق سوريا ومصالح فرنسا.

وعندما يكون الحديث عن حقوق فرنسا على سوريا وعن حقوق السوريين في بلادهم، فمن العدل أن نشير أولاً الى التنازلات المتعاقبة التي قررتها فرنسا عن الاراضي التي بلغت مساحتها ٢٤٠ ألف كيلومتر مربع. [إن الأراضي التي تخضع لنفوذ فرنسا حاليا لا تكاد تبلغ ١٧٠ ألف كيلومتر مربع].

ما هي الفوائد التي عادت على بلدنا من جميع هذه التضحيات التي فرض عليه تقديمها دون الأخذ برأيه؟ وما هو المقابل الذي حصلنا عليه من فرنسا بعد هذه المكارم والهبات التي أغدقتها باسمنا كي تدعم تحالفاتها.. والسلام؟ هل فكر الفرنسيون بأن يؤمّنوا لنا حياة هادئة في جو تسوده الكرامة وتحترم فيه حقوقنا على أرضنا التي أصيبت بفقر الدم على ما بقي لنا منها بعد تقطيع أوصالها؟

ومهما تكن شدة تمسك السوريين بوطنيتهم ومهما يكن ولاؤهم للصداقة والتحالف مع فرنسا، فإنهم، بما أوتوا من بعد النظر، لا بد أن يقلقوا أشد القلق لموقف الأوساط التي تعمل بلا وعي على تفكيك أوصال سوريا. ويبدو أن هذه الأوساط تبتهج للنتائج التي حققتها مع أن هذه النتائج لا تبعث الثقة.

فقبل الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة التي يتكلمها المثقفون في تركيا وكيليكيا والعراق. وكانت تحتل المكان الأول في فلسطين. والآن لا يتكلمها أحد في هذه البلاد. وهل يعوض ذلك امتهان العلم السوري في محافظة الجزيرة أو قتل رجال الدرك الذين أرسلتهم دمشق؟ لقد تنازلت فرنسا منذ الهدنة عن مناجم النحاس في أنغارة وعن أقطان كيليكيا وعن ولاية الموصل وعن سنجق الاسكندرونة ومراعي أم الجمال والعمق.. فهل يواسيها شتم «رجال دمشق» في جبل الدروز واللاذقية وطرد قضاة الحكومة؟..

تلك هي السياسة التي حاربناها والتي لن نكّف عن اعتبارها مسيئة لسوريا ولفرنسا. وهي السياسة التي تسببت في جميع المصاعب التي واجهتها الحكومة الوطنية من العام ١٩٣٦ الى العام ١٩٣٩.

ونحن عندما وضعنا حداً لروح عدم المسؤولية التي كانت تسود البلاد وتشجع على الفوضى، وأقمنا حكومة دستورية مسؤولة، لم نكن نجهل المشاكل المعقدة التي كان علينا أن نواجهها.. ولكن كلما كان من حقنا الاعتماد على سلطة الانتداب ومعونتها كنا دائماً نفتقدها.

لقد أدركنا حين تسلمنا السلطة تحت الانتداب أن العصبيات الاقليمية المحلية، بدلاً من أن تخف حدتها، ازدادت توتراً بحيث أصبح من المستحيل تأمين التعاون بين المناطق.. وبين السلطات السورية والفرنسية.

لم يهيء لنا الانتداب أجهزة إدارية.. ولم يقبل يوماً مساهمة فعلية للسوريين في ادارة سوريا. لقد كان المتعاونون إما عملاء أو أجراء. وبعد ادارة فرنسية دامت ستة عشر عاماً لم يكن تحت تصرفنا محافظون أو مدراء شرطة أو رؤساء مصالح محترفون.. لم يكن لدينا فنيون ولا خبراء ماليون ولا مربّون ولا رجال اقتصاد من ذوي الخبرة. كانت دار الحكومة تحافظ على تقاليدها الجامدة وعلى موظفيها العجزة الخانعين وعلى الأساليب العثمانية البالية. وكلما حاولنا، حسب عبارة الأب جالابير الشهيرة «شد المفاصل وتزييت الاتصالات» كانت الآلة العجوز تتجاوب على هواها ولا تعطي مردوداً.

لقد مرّ على سوريا رجال فرنسيون على درجة عالية من الكفاءة ولكن ليس بينهم من تصرف على قدر كفاءته أو ترك أثراً يذكر. فتحت نظام الانتداب لم يكن الوزير يستطيع أن يتصرف أو يتخذ قراراً دون رأي المستشار ولا يجرؤ المستشار أن يعطي رأيه قبل الحصول على رأي المندوب السامي الذي يخضع بدوره لسلطة المفوض السامي... وهذا الأخير يرفع الأمر الى وزارة الخارجية. وعمل وزارة الخارجية، فيما يتعلق بالشؤون السورية، كانت تشلّه جنيف. لقد كان الانتداب يرهق فرنسا أكثر مما يرهق سوريا.

ونشأ عن ذلك نظام ذو حلول أشبه بالقصور الكرتونية أو صقالات وأبنية مؤقتة.. مستوحاة من ايديولوجية لاهثة.. ومن نزعة عاطفية قصيرة النظر تتجاهل دروس الماضي ووقائع الحاضر ومتطلبات المستقبل.

وقد أدت مؤسسة الانتداب هذه الى أسوأ النتائج: فبالنسبة لسوريا كانت الحصيلة عشرين ألف قتيل وإفلاس ثلاثة أرباع الأهالي وضياع ٢٤٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي وزوال تدريجي للصناعات المحلية والفنون الحرفية، وانهيار التجارة وهروب الذهب الذي جمعه السوريون بعرق الجبين أثناء الحرب أو الذي تركه الأتراك والألمان والانكليز والألمان خلال الحرب، وانهيار معنويات الشباب وتضاعف عدد العاطلين واضطهاد السوريين في الخارج بل وحتى في المستعمرات الفرنسية.

وأما بالنسبة لفرنسا فكانت الحصيلة: سقوط عشرة آلاف قتيل، وإنفاق ١٤ مليار فرنك في سوريا، دونما فائدة للبلاد، وإضعاف هائل لهيبة فرنسا في الشرق الأدنى وفشل دبلوماسي. وتنازلات لا تعوّض.. وفوق ذلك كله سياسة من أكثر السياسات تناقضاً.

في العام ١٩٢٠، كانت سوريا أغنى الأقطار العربية وأكثرها استعداداً لحياة حرّة، وفي العام ١٩٣٩، أصبحت أفقر هذه الأقطار وأسوأها إدارة..

في العام ١٩٢٠، كان لنا ملك ولم تقبل به فرنسا، فأقمنا جمهورية ديمقراطية

دستورية، وما ان استقرت هذه الجمهورية وجرى تطبيق الديمقراطية حتى لجأت فرنسا الى تعطيل الدستور وبدأت تفكر في تنصيب ملك.

وفي العام ١٩٢٠، اقترحنا على فرنسا معاهدة... ففرضت علينا نظاماً من صنعها ما لبث أن أفلس.. ثم استدعينا للتفاوض على معاهدة.. وما ان وضعت هذه المعاهدة ووقّعت وتم القبول بها حتى عادت فرنسا ورفضتها.

وفي العام ١٩٢٠، كانت سوريا اقليماً وثيق الوحدة.. فجاء جنرال وجزّأها وجعل من الأجزاء اتحادا، وفي العام ١٩٢٥، جاء جنرال آخر فوحّدها ريثما تخضع لاقتطاعات جديدة. وفي العام ١٩٣٦، جرى توحيدها باتفاق تعاقدي ولكنها في العام ١٩٣٩، عادت فيديرالية من جديد بقرار فرنسي وحيد الطرف.

هذا ما كان عليه شأن الانتداب.. لم تكن له إلا خصوصية واحدة محددة: يجب أن يزول.

آفاق العلاقات الفرنسية ـ السورية

لا شك ان الرأي والعون الفرنسيين ساعدا على ايجاد ظروف حياتية في بلادنا من العبث نكرانها. واني لأرى في هذا الاعتراف التزاماً أقوم بوفائه بكل رضى وارتياح.

عليّ أن أذكر أولاً أن الجيش الفرنسي قد أنشأ من لا شيء جيش الشرق، هذا الجيش الذي أصبح فيما بعد نواة الجيش السوري. ومع أننا كنا نتمنّى ان يتمّ إعداد هؤلاء العسكريين إعداداً وطنياً أكثر وضوحاً، فإننا نقدر مع ذلك جودة تدريبهم وشدة انضباطهم. وهناك أيضا قوى الدرك التي قامت بعثة فرنسية بإعادة تنظيمها بصورة مثالية.

ونعترف ايضاً باندفاع فرنسا في إنشاء الطرق والجامعة والثانويات.. فالتعليم العام في بلادنا هو انجاز فرنسي. وقد أنشأت فرنسا الاكثرية الحيّة من شبابنا في جامعاتها ولكنها تجنّبت دفعهم وتشجيعهم، وكان ذلك خطأ. وعمل علماء الآثار

الفرنسيون على الكشف عن ماضينا وساعدونا في معرفة أنفسنا وتم بفضلهم إنقاذ الكثير من آثارنا التاريخية. وقد زودت كل من حلب ودمشق بمتحف فريد من نوعه وأهميته.

لقد راحت سوريا، وأقصد هنا سوريا الداخلية المسلمة، تتأثر خلال الأعوام العشرين الماضية، وعن طيب خاطر، بالعادات ونمط الحياة والأفكار والمفاهيم السائدة في فرنسا والتي يصطحبها الفرنسي حيثما تنقّل. أجل، إن النفوذ الفرنسي في دمشق لم يتجلَّ في خياطة الثياب أو في طريقة قص الشعر أو في الكشف عن الرأس، ولا في الاجتماعيات التافهة أو في تذوق الترف.. فهذا النفوذ لم يظهر على السطح وإنما أثّر في العمق.. فهو لا يبدو في تعدد دور اللهو أو في ازدحام المدن بالسيارات الأميركية أو في الانحراف الجامح الشائع في المدن الكبرى أو في العري البرّاق.. ولم يؤدِّ الى جمع الثروة من تجارة لحم الخنزير ومشتقاته أو تجارة الكحول او استيراد المحروقات أو وسائل الرفاه الحديثة... وانما يلمس هذا النفوذ في رخامة الصوت وعفة النظر واعتدال التصرفات وتذوق الصمت وحب العمل والارتباط بالارض وبالقيم الروحية. إن تسرب الثقافة الفرنسية الى أخلاقنا وأسواقنا وبيوتنا لم يغير احداً ولكنه كان مبعث سرور للكثيرين. فدمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية والسويداء هي مدن الشرق الأدنى التي سجلت فيها اللغة الفرنسية تقدماً محسوساً منذ الهدنة. لم تكن اللغة الفرنسية بالنسبة للسوريين في الداخل وسيلة عيش أو تقدم في الرتبة، ولكنها كانت بمثابة نافذة مفتوحة على الغرب.

واذا كنت قد أسهبت في الحديث عن هذا الجانب الايجابي للتعاون الفرنسي ـ السوري فذلك لأبرهن على أن هذا التعاون ممكن وقد يكون مثمراً. لقد كنت دائماً أشعر باحتقار الانهزامية أياً كان مصدرها. والانهزامية تهدد حالياً بتعكير صفو العلاقات الفرنسية ـ السورية ومستقبلها. فهناك بعض العقول الحاقدة التي ترى في تهديم سوريا نصراً للسياسة الفرنسية في حين أنني واثق من أن نفوذ فرنسا لن يكتب له البقاء في الشرق الأدنى اذا ما تم تدمير بلدنا. وهناك من هم أشد خطراً..

أولئك الذين يعبّئون المشاعر والتقاليد الدينية البالية بقصد الإيقاع بين الساحل والداخل، لمصلحة الساحل.. انهم يهيئون بذلك المرحلة الأولى للقضاء على الوجود الفرنسي في المشرق. ونحن من جانبنا نمضي دون أن نعبأ كثيراً بوضع نشأ بعد الحرب نتيجة نوع من التفكير القلق المتأثر بالماضي والذي لا بد له أن يزول تجاه الضرورات الاقتصادية وعوامل الزمن. ولقد اعترفنا بدولة منفصلة على الساحل وليس بدولة أجنبية، فلبنان يعتبر دائماً جزءاً منا رغماً عنه ورغماً عنا.

لم تتسرب الانهزامية إلى صفوفنا.. فالتهجمات وأعمال التخريب والنكران، كل ذلك سلاح النفوس الضعيفة. وكل سياسة جديرة بهذا الاسم لا بد أن تكون بنّاءة.. ولكن لا توجد سياسة في نجوة من الانتقادات.

هنالك منذ العام ١٩٢٠، قضية سورية كان يمكن ويجب أن تجد حلاً منذ أن طرحت. وتردد فرنسا في تقديم الحلول لهذه القضية حمل على الاعتقاد بأنها مشكلة معقّدة مع انها سهلة.. بل هي من أسهل القضايا السياسية في الشرق الأدنى.

ففي بلد أعلن استقلاله ولا يملكه أحد سوى أهله، تجد فرنسا نفسها منذ عشرين عاماً مكلفة بمهمة تقديم العون والمساعدة. فالشعب السوري له تطلعاته وحقوقه.. وفرنسا لها مصالح والتزامات.. فكيف نوفق بين تطلعات وحقوق الطرف الأول ومصالح والتزامات الطرف الآخر؟

تلك هي القضية. واذا لم يكن قد تم إبرازها بجلاء ووضوح فمردّ ذلك الى انها كانت دائماً غارقة في ضباب المفاهيم البالية. واذا هي لم تحلّ حتى الآن فلأنها عولجت بالمراوغة. لقد ترك المجال للنظريات في حين كان يجب ترك الواقع يتكلم. وتمت الاستجابة لنزوات الموتى بدلاً من تقدير حاجات الاحياء. وترك الفرنسيون أنفسهم أسرى لنظام لاغ بدل العمل على ايجاد نظام جديد، كما تركوا أنفسهم يضيعون في مصورات القرى والأقاليم، وانساقوا في البحث عن أصل الشعوب حيث كان يجب أن يضعوا سياسة.. واهتموا بالأدب حيث كان يجب ان يقيموا

ادارة.. وبدلاً من بعث الزراعة صرفوا اهتمامهم لتنظيم السجلات وتدوين المعلومات..

اما لو تحررت القضية من الشهوات والنزوات والمزاعم، فإنها تصبح قضية سهلة لا تقف في وجهها اي صعوبة.

إن حقوق السوريين وأمانيهم الوطنية قد اعترف بها سواء من قبل المجموعة الدولية أو من قبل فرنسا نفسها، لأنه قد جرى الإعلان عنها دولة مستقلة في العام ١٩٢٠، ولم يجرِ تحويلها، على حد علمي، الى مستعمرة أو الى محمية.

لا بد أن يكون هناك اتفاق ضمني بين الفرنسيين والسوريين ذوي النوايا الحسنة، وأعني بذلك اولئك الذين لا ينظرون إلا الى الأهداف الوطنية. وحل القضية السورية عبارة عن تحويل هذا الاتفاق الضمني الى نظام فعلي محسوس.

أما الذين يحاربون المعاهدة فهم لا يأتون بحل بديل.. ففي أثناء إقامتي في فرنسا، كنت اجتمع أحياناً بشخصيات.. كانوا يصرحون بأنهم ضد المعاهدة، فاذا ما سلمّت برأيهم وسألتهم عما يجب أن نفعل لتجاوز الصعوبات الحالية لاذوا بصمت طويل.

ذلك أنه لم يكن لفرنسا في المسألة السورية نظرية محددة.. انها لم تعرف يوما ما يجب أن تفعله في سوريا أو بسوريا. وكان انطباعي بعد زياراتي لباريس انه ليس لنا في فرنسا سوى أصدقاء، ولنا أصدقاء مخلصون جداً حتى في صفوف الذين يحاربوننا بضراوة.. وبكل أسف فإن الكثيرين يتحدثون عن القضية السورية في فرنسا ولكن القليل منهم من كان يعرفها. فرجال الدين يهتمون بالناحية الاقتصادية ورجال المال بالوجه الأخلاقي، والعسكريون يعالجون الشؤون الطائفية.. والروائيون يهتمون بالشؤون العسكرية، والجميع بدون استثناء يهتمون بالطابع السياسي للعلاقات بين فرنسا وسوريا. وقد أدى ذلك الى تشويش كبير في الرأي العام الفرنسي، الى حد ان الرأي العام في تركيا وانكلترا وايطاليا وحتى في ألمانيا كان يهتم بسوريا أكثر من اهتمام الرأي العام الفرنسي بها وكان يعرف سوريا أكثر... الأمر الذي أسفت له جداً.

في فرنسا ما زالوا يعتقدون أن المعاهدة معناها «إلقاء الفرنسيين في البحر»، ذلك لأن الرأي العام لا يعلم أن الانتداب هو الذي يتسبب يوما بعد يوم في استبعاد الفرنسيين من المشرق، وان الانتداب هو الشك والفوضى والخراب. واما المعاهدة فهي نظام القانون والاستقرار والسلام وهي وحدها الكفيلة ببقاء النفوذ الفرنسي في الشرق الادنى.

وقد قيل لي في فرنسا أيضاً «أجل إن المعاهدة جيدة.. ولكنها بالنسبة الينا تعني ليون بلوم والجبهة الشعبية.. ونحن لذلك لا نريدها».. والحق انه يرثى لبلدنا لقدرته العجيبة على إثارة الذكريات.. فهو يذكر الفرنسيين في آن واحد بالنبي سليمان وبالكتاب المقدس وبألف ليلة وليلة وغودفروا دي بويون وبليون بلوم وبأغنية شهيرة من عهد الامبراطورية الثانية نسبت ألحانها للملكة أورتانس.

وقد اتيحت لي الفرصة أكثر من مرة بأن أردد على مسامعهم بأن فكرة الانتداب نبتت بصورة عفوية، في دماغ الرئيس ويلسون أثناء مؤتمر الصلح، وأما المعاهدة فكان أمرها مختلفاً.. فهي تكريس لسياسة بدأها كليمنصو وكانت على جدول الاعمال في عهد المفوض السامي دو جوفنيل. وقد كان للمتفاوضين، حين وضعت هذه المعاهدة، من الشجاعة ما جعلهم يتحملون مسؤولية ايجاد الحل لقضية راوحت مكانها ثمانية عشر عاماً، وكان هذا الحل لمصلحة فرنسا وسوريا معاً.

لم يكن السيد فيينو ولا السيد دو مارتيل وحدهما اللذان وقّعا على النصوص التي تكسب التحالف صفة الميثاق، بل كان هناك أيضا السيد دو تيسّان والجنرال هانتزجر والسيد جورج بونيه، وزير الخارجية الفرنسية.

هكذا تكوّن هناك إجماع في الأوساط الفرنسية على ضرورة ابرام معاهدة مع سوريا، ولكن هذه الاوساط لم تتفق على النصوص الأساسية للسياسة التعاقدية ولا حول الاجراءات الواجب اتباعها في المفاوضات. لقد كانت هناك ثلاثة طروحات متداولة اختار منها الكونت دو مارتيل الطريق المباشرة والأكثر استقامة.

النظرية الاولى تقول: اذا كان لا بد من إعطاء شيء للسوريين فليكن ذلك عن

طريق اشخاص تنتقيهم فرنسا بنفسها ليمثلوا سوريا. ويقول اصحاب هذا الطرح «لنتنازل عن بعض الحقوق للسوريين ولكن لنستخدم في سبيل ذلك أصدقاءنا» وهم يقصدون من تعبير «الأصدقاء» رجالاً يتعاطفون معهم شخصياً أو هم من أنصار الانتداب. ولم يتبنّ أحد وجهة النظر هذه، ذلك لأن المعاهدة ليست جلسة أصدقاء حول مائدة لتناول الشاي، بل هي اتفاق دائم بين شعبين. فإذا لم يكن هؤلاء، «الاصدقاء» المزعومون زعماء شعبيين وكانوا غير متمتعين بثقة الشعب السوري وغير معتمدين من قبله، فإن أي شيء يستطيعون الحصول عليه لن يجد قبولاً حسناً، وستكون المفاوضات عندئذ مخيبة للآمال. وبين آلاف التصانيف التي ابتكرها الانتداب للتمييز بين السوريين، كان أكثرها تعاسة وبعداً عن الانصاف ذاك الذي يفرق بين أصدقاء فرنسا واعدائها. إذ ليس لفرنسا في سوريا سوى أصدقاء. ولعل اكثر الأحزاب مودّة لها هو الحزب الذي يقول بالاستقلال والوحدة. فهو الحزب الأهم لأنه يضم تسعين بالمائة من السوريين. ومتى كانت صداقة فرنسا تتعارض مع حب الوطن أو مع درجة عالية من الثقافة؟ لقد كان الانتداب يمنح كل ما ادخره من عطف ومحاباة للجهلة والسطحيين والطاعنين في السن.

والنظرية الثانية التي يبدو انها تتمتع الآن برواج كبير هي التي تضع القضية الفرنسية ـ السورية في الميدان الوحيد الذي لا بد لفرنسا أن تواجه فيه الهزيمة، وأعني به ميدان المخادعة. ومن المسلم به انه لكي تكون هناك معاهدة لا بد أن يكون هناك طرفان. ومع ذلك تقول هذه النظرية وبمنتهى البساطة باستبعاد الطرف الثاني بحيث يتم اعداد مشروع معاهدة تفرض على جمعية أو جمعيات يجري انتخابها بعيداً عن الشرعية. ولا بد في هذا السبيل أن يتم أولاً تعليق الدستور (الذي نشر من قبل فرنسا والذي يعتبر ملزماً لها أكثر من المعاهدة لأنه، بالنسبة لها، التزام منصوص عليه في صك الانتداب).

إن ذريعة الدفاع عن الطوائف من شأنها أن تبرر اتخاذ تدابير استثنائية أو مخالفة نظام الانتخاب، إذ يمكن الايحاء لجميع الطوائف بأنها تعاني من الإحباط، الأمر الذي سيدفعها جميعا إلى ان تهتف بصوت واحد ضد الدستور وضد القوانين

وتطالب بالحكم الذاتي، فيصبح هذا البلد ذو الثلاثة ملايين نسمة والذي طالما سلخت اجزاء منه، يصبح بلداً ممزقا، مقطع الأوصال، مسحوقاً ومحولاً الى عدد لا متناه من السيادات المحلية المرقّطة، في شكل محافظات وقبائل تصطدم ضمن نطاقها الاطماع الحزبية والعائلية والاقطاعية والطائفية والفردية. وهكذا يمكن التوصل الى «انتخابات جيدة» مع تشريع مناف للدستور هو وليد الظروف، وبذلك يتم إنشاء جمعية تمنح تعطفاً لقب «معقولة» وتصادق هذه الجمعية المعقولة بدورها على اي معاهدة.

ويكفي أن نحلل مثل هذا المشروع لنتبيّن قيمته الحقيقية. فهو ليس غير أخلاقي فحسب، لكنه بالدرجة الأولى عديم الفائدة. وقد سبق له أن جرّب في صيغة أخرى عام ١٩٣٢، إذ لجأ الانتداب من أجل ملء صناديق الاقتراع آنذاك الى تعبئة جميع القوى التي بحوزته: القوات المسلحة والموتى والغائبين. فكانت النتائج تتجاوز الآمال المعقودة إذ كان بين أعضاء المجلس السبعين أكثرية ساحقة من «المعتدلين» مقابل ستة عشر من الوطنيين. ومع هذا فقد رفضت اكثرية الأربعة والخمسين نائباً «معقولاً» الوقوف ضد إرادة اكثر من ثلاثة ملايين سوري. وعندما عرضت عليهم المعاهدة للتصديق صوت الجميع تصويتاً وطنياً.. فكانت النتيجة تعليق المجلس «المعتدل» لعام ١٩٣٢، من قبل المفوض السامي مثل تعليق المجلس الوطني في العام ١٩٣٦.

لقد أثبتت التجربة أنه من أجل تهيئة انتخابات موجهة، يجب التضحية بكثير من المال الذي يمكن إنفاقه في مجالات أجدى نفعاً، كما يجب أيضا استنفار الجيش والتعرض لخطر إراقة الدماء، كل ذلك في سبيل الوصول الى نتائج باطلة.

إن الاتفاق الوحيد الجدير بهذا الاسم هو ذلك الذي يتم بين طرفين يتمتعان بحرية الارادة. فلماذا اذن اللجوء الى العنف للوصول الى حل يمكن تحقيقه عن طريق الصداقة؟ ولماذا اللجوء الى الاضطراب والفوضى للوصول الى ما يمكن تحقيقه عن طريق النظام واحترام الدستور؟

لقد بُنيت سياسة التعاون في عام ١٩٣٦، على مُسلّمتين، الأولى تحدد موقع

القضية الفرنسية ـ السورية، وهذا لا يتم إلا بوضعه في مجاله الطبيعي الذي هو الصداقة. إن المعاهدة هي بالدرجة الأولى مسألة ثقة. فسياسة فرنسا يجب أن توحي الثقة للسوريين، كما أن موقف السوريين في شتى الأمور يجب أن يوحي الثقة للفرنسيين. ولا خلاص للطرفين إلا بدفع هذا الثمن. فأي أزمة ثقة خطيرة من شأنها أن تثير اشمئزاز السوريين من فرنسا والعكس بالعكس.. ومن شأنها أن تؤدي عاجلاً أم آجلاً الى رحيل فرنسا من الشرق.

أما المسلمة الثانية فهي التي تحتوي على المبدأ الرئيسي الذي يجب ان يسود فيما عنى التعاون بين البلدين. ويمكن تصور هذه المسلمة على انها تكفل تحقيق الأماني السورية والمصالح الفرنسية ونموها في نطاق التضامن والتكافل المتبادلين. فكل ما يضعف سوريا من شأنه أن يضعف أوضاع فرنسا في هذا البلد. ومن المتفق عليه ان الاهداف الفرنسية والأهداف السورية هي واحدة: الدفاع عن سوريا وعن سلامة ترابها الوطني وعن استقلالها.

يأخذون على معاهدة عام ١٩٣٦، أنها ناقصة وأنها «سلقت» في أربع وعشرين ساعة فافتقرت الى التبصر ولم تقم وزنا كافيا للامكانات السورية ولا للاحتياجات الفرنسية. والواقع ان معاهدة ١٩٣٦، أقامت الوزن الأكبر للود وللتفاهم المشترك. وان ما تم القبول به في الاتفاقات مع السيد دو تيسّان في العام ١٩٣٧، تم مع السيد بونيه في العام ١٩٣٨، مستقى من روح معاهدة العام ١٩٣٦. فخير ضمانات البقاء لكل صك دولي هي مصلحة الفريقين في وضعه موضع التنفيذ.

وما دامت هذه الميزة موجودة فإن بنود المعاهدة ستكون محترمة. وان اتفاقاتي مع السيدين دو تيّسان وبونيه كان من شأنها أن تدعم أسس الاستقلال السوري. وقد قدمت سوريا بذلك الدليل على حسن نواياها وعلى تعلقها بالتحالف. ولقد أخذوا على سوريا موقفي وموقف البرلمان السوري في ٣١ كانون الاول [ديسمبر] العام ١٩٣٨. وهنا يوجب الانصاف أن نذكر بسلسلة المماطلات التي أثارت سخط الرأي العام السوري. فلقد أذاعت الوكالات ان لجنة تحقيق سوف ترسل الى سوريا.

وقد أثار هذا الخبر شعوراً بالاستنكار العنيف شاركه المفوض السامي نفسه... وأخيراً لا بد لنا أن نذكر بكل موضوعية انني عدت من باريس ثلاث مرات وفي كل مرة كان في جيبي تعهد خطي وموقع يقول إن المعاهدة سوف تقدم للبرلمان في تاريخ محدد... وفي المرات الثلاث لم يحترم هذا التعهد.

في أثناء إقامتي الأخيرة في باريس [من آب [أغسطس] الى كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨] انتهى وضع الصيغة الجديدة للتحالف الفرنسي-السوري. كنت أقوم بمهمة دقيقة نظراً لوضع الرأي العام في بلدي والرأي العام الفرنسي. لقد حاربني جميع المتطرفين وليس هناك أشد خطراً على قضية ما من غباء الذين يدافعون عنها. لقد تحملت بصبر عناء ليس أشق على النفس منه.. دفعت صخرة سيزيف وفاوضت رجال سياسة ورجال كنيسة ورجال أعمال وعسكريين، كما تفاوضت مع وزارة الخارجية. كل شيء تم إعداده ودراسته وايجاد الحلول له. وفي تشرين الثاني [نوفمبر] وقعت مع وزير خارجية فرنسا السيد جورج بونيه تصريحاً اعترفنا بموجبه أن مصلحة الطرفين هي الاستعجال بقدر الامكان، في وضع النظام النهائي المنبثق عن المعاهدة الموقعة في ٢٢ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٦، وعن الصكوك الملحقة والمتممة موضع التنفيذ.

ولكن عشية وضع الميثاق موضع التنفيذ تعثرت السياسة التعاقدية بالتردد الفرنسي وعاد كل شيء ليصبح موضع بحث من جديد.

وسوف أعرض بكل موضوعية وبكل صراحة الأسباب التي أدت الى إعاقة تنفيذ التعهدات المكتوبة:

هناك أولاً الاسباب المتعلقة بالسياسة الداخلية، والأسباب المتعلقة بالقضايا الشخصية.. وهذه لا اريد أن أبحثها.

ويأتي بعد ذلك سبب نفسي ومخادع يعود الى شعور بعدم الثقة. وهو شعور تقليدي. فإن أول برلماني فرنسي تهجّم على العروبة هو الشاعر ألفونس لا مارتين.. ترى من سيعترف يوماً بأن كل ما لحق القضية الفرنسية ـ السورية من ضرر كان

سببه الرومانطيقيون والكتاب المقدس؟ فرجال السياسة في فرنسا لا يحبون بصورة عامة ان يسمعوا بقيام دولة عربية في الشرق الأدنى، وبخاصةنظراً لما قد يثيره قيام مثل هذه الدولة من اهتمام في شمالي افريقيا. وفرنسا لا يمكن أن تنسى بأن الانكليز قد فاوضوا الشريف حسين أثناء الحرب من خلف ظهرها. فمنذ ٢٨ كانون الاول [ديسمبر] ١٩١٥، كتب ريمون بوانكاريه، رئيس جمهورية فرنسا، في يومياته «إن الامبراطورية العربية الكبرى لا تعني شيئاً في نظري ولكني أخشى أثرها في مستعمراتنا الافريقية، ولذا فإني أفضل ان لا أشهد ولادتها».

هذه المخاوف ذات الأصول الرومانطيقية كان لها أثرها السيء على السياسة الفرنسية في الشرق الأدنى، وكانت الى حد بعيد السبب في تطوراتها السيئة. وعيب هذه المخاوف أن الذين روّجوها هم من الشخصيات التي تجهل الوضع في منطقة الشرق الأدنى.

اما الفرنسيون الاكثر اطلاعاً، هؤلاء الذين يشرفون العلم في بلادهم من أمثال ماسينيون ومونتاني، فلا يشاطرون أولئك مخاوفهم بل هم يستنكرونها ويعتبرونها بحق غير مجدية وخطيرة. فاذا ما افترضنا أن سوريا التي عهد بها الى فرنسا قد جزئت وأصبحت هباء منثورا، وأبيد كل ما هو عربي في مناطق كجبل الدروز والعلويين والجزيرة، وألقي في النار كل ما هو سوري، وسلمت حلب بعد انطاكية والاسكندرونة الى الأتراك... واذا افترضنا أن دمشق التي سخرت خلال أربعة آلاف عام من جميع الغزاة، قد ماتت بفقر الدم، فهل يظنون بعد ذلك انهم قد قتلوا الحركة العربية؟ هل يمنعون مكة المكرمة والمدينة المنوّرة والقاهرة وصنعاء والرياض وبغداد وعمان ونابلس ويافا من البقاء؟ وهل يستطيعون أن يحولوا دون توجه ٥٠٠ مليون مسلم الى مدينة عربية عندما يقفون للصلاة ويخاطبون الله باللغة العربية؟ وهل يمسحون من التقاليد المحترمة للعقيدة الإسلامية كل ما له علاقة بدمشق؟ وهل يخنقون الفكر الذي ساد في الماضي عالم البحر الابيض المتوسط والذي قدم للإنسانية بعضاً من أنبل مفاهيمها؟ إن العروبة هي أبرز الحقائق في الشرق الأدنى ودمشق هي روحها. واذا ما خنقت دمشق فستجد

العروبة موطنا في بغداد او القاهرة او الرياض. وهكذا فبدلا من ان تنمو القومية العربية في بلد صديق وحليف فإنها ستنمو في بلاد أخرى لا يوجد لفرنسا فيها اي نفوذ وسيتحول موقف هذه البلاد الى العداء بسبب موقف فرنسا من سوريا. وكل ما يخشاه الفرنسيون سيصبح عندئذ ممكنا. وانني على اقتناع تام أن السياسة الوحيدة المفيدة لفرنسا في سوريا هي السياسة العربية.

وفي جملة المآخذ على السياسة التعاقدية، عدم كفاية الضمانات العسكرية بالنسبة لفرنسا. ويقولون إن فرنسا إذ تلتزم بالدفاع عن سوريا فإنها تتحمل مسؤوليات جسام في الوقت الذي يثير فيه بلدنا أطماعا جشعة وهو كما يبدو الآن ليس مسلحاً وليست فيه معاقل طبيعية، وان ما اعترفنا به لفرنسا في هذا المجال ليس كافيا. وحتى يكون الدفاع عن أراضينا ممكنا لا بد أن نترك الحرية التامة للقوات الفرنسية كي تستقر في سوريا.

لقد تمكنت الديمقراطيات، بفضل تحالف يتحلى بالبراعة والصبر من إقامة خط دفاعي يمتد من ليبيا الى الدردنيل في شرق البحر الأبيض المتوسط. وسوريا التي تصل استامبول بالقاهرة عن طريق الخطوط الحديدية التي تمر ايضا بفلسطين، تشكل جزءا هاما من هذا الخط الدفاعي، وهي بما فيها من قواعد جوية وبحرية، تتيح المجال لمناورات حربية مشتركة ضد قوات المحور.

ويشير الفرنسيون أيضاً، خلافاً للنظرية الوطنية القائلة بتحديد وجود العسكريين في بعض المناطق، الى أن هذا التحديد هو ضد مصالح السوريين أنفسهم، لأن هناك علاقة وثيقة على ما يبدو، بين الاعداد للدفاع في وقت السلم وبين الاستفادة من القوات في زمن الحرب. ولكي تكون القوات قادرة على الدفاع عن سوريا دفاعاً مثمراً في حالة تعرضها لهجوم، لا بد أن تتواجد هذه القوات بالقرب من المحاور الرئيسية لطرق المواصلات.

كل هذا قد سمعته.. وانني أفهمه تماماً.. وانني، مدفوعا بمصالح بلدي وحدها، لا أشعر بأي حرج اذا اعترفت بأن سوريا لا تملك اليوم جيشاً.. واذا ما سلمنا بأنه لا

بد لها من جيش، فإن من المؤكد إن جيشاً حديثا نستطيع الانفاق عليه، لا يرتجل في يوم واحد، وسوف نحتاج لوقت طويل كما سنحتاج بصورة خاصة لمعونة فرنسا. هذه هي الحقيقة ولذا فإنني، شخصيا، موافق على التركيز على البنود العسكرية. فمن يستطيع الادعاء بأن ايطاليا ليست بلداً مستقلاً؟ ومع ذلك فإن عدد الجنود الألمان الموجودين على ارضها يساوي خمسة أضعاف عدد الجنود الفرنسيين الموجودين على أرض سوريا. ومن يستطيع القول بأن انكلترا ليست الدولة الاكثر اعتزازا وحرية بين القوى العالمية؟ ومع ذلك فعندما ينشب نزاع دولي يتولى جنرال فرنسي قيادة جيوشها. وهذه هي النتائج الطبيعية للتحالف.

ومن جهتنا أقدر أن المصالح العليا للبلد يجب أن تتقدم على اعتبارات الكبرياء، وما دام الأمر يتعلق بالدفاع الفعلي عن الاستقلال وعن وحدة الاراضي السورية، فعلى الحكومة السورية أن ترفع يدها عن كل ما يمس الامور العسكرية لمصلحة القيادة العليا الفرنسية.. كل ذلك مع الاحتفاظ باحترام السيادة السورية فوق جميع أجزاء الدولة.

هذه هي اعتبارات الحكمة والانصاف التي يأخذ بها عدد من السوريين.. ولكن مع الاسف لا بد من مراعاة الرأي العام. فهو يرتاب وله أسبابه القوية. فهذا الرأي العام يقول إنه لم يسبق لفرنسا ان دافعت عن سوريا.. وطالما رأينا القوات الفرنسية مع معداتها في شوارعنا وليس على حدودنا. لقد ضحت فرنسا في بلدنا بعشرة آلاف من جنودها. ولكنها كلما سنحت لها الفرصة للدفاع عن سلامة أراضينا امام خطر خارجي كانت تتنازل. انني أعرف أن ذلك لم يكن نتيجة خطأ من الجيش بل من السياسة. ومهما يكن من أمر، فقد شعرت سوريا بمرارة شديدة من جرّاء الخسائر التي فرضت عليها في أراضيها بانتهاك صارخ لتعهدات قاطعة.

ومن ناحية أخرى، فإن الريبة التي يشعر بها الرأي العام كانت نتيجة لتزايد الهياج الانفصالي في المناطق التي لا يمسك فيها السوريون بزمام الأمور وبخاصة في منطقة الجزيرة وجبال العلويين. وفي هذا المجال أرى من الملائم الإشارة الى الدور الذي كان يلعبه أحيانا التراجمة المرتبطون بضباط المصالح الخاصة. فاذا كان

بينهم بعض العناصر الطيبة والشريفة فإن الاكثرية لم تكن كذلك. وأقل ما يقال بشأنهم أنهم يندر أن يكونوا من اصل سوري وغالباً ما يصبحون أثرياء على حساب البلد وحساب الضابط الذي يرافقون. وقد بلغني أن بعض الاوساط في المفوضية العليا مطلعة على آثامهم وأن السيد روبير دوكيه رآهم بالجرم المشهود. كما وان السلطات الفرنسية قبلت في بعض الأحيان وسطاء ومخبرين أدى نشاطهم الى تشويش كل شيء.

ومن هنا، فإننا نجد ان الموضوع العسكري ليس مستعصياً على الحل وانما عانى من أزمة ثقة، اذ انه مرتبط بعودة النظام والسيادة السورية الى المناطق المهددة بخطر خارجي.

وأخيراً نصل الى المشكلة الأساسية التي يجب ان يتفاهم الفرنسيون والسوريون عليها، لأنها طالما أساءت الى تطور العلاقات الطبيعية والى عودة الصداقة. انها مشكلة الأقليات. وهنا أتوقف قليلاً لألقي بعض الضوء على معطيات هذه المشكلة.

ان مضمون الكلمات أقل قيمة من قوة ما فيها من ايحاء.. فكلمة «أقلية» تنطوي على درجة كبيرة من الإثارة. انها لا تعني شيئاً بالنسبة للأمم القوية، إلا اذا سنحت الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وللاستيلاء بين وقت وآخر على جزء من أراضيها. أما الامم الضعيفة أو التي استقلت حديثاً فلا تحب أن تسمع بكلمة «أقليات».. فهذه الكلمة تدخل الى أسماع هذه الامم كما لو كانت لحناً جنائزياً. وعندما تثار مشكلة الأقليات في دولة حديثة فمعنى ذلك أن السكاكين بدأت تسّن من حولها وأن سلام العالم بحاجة الى ذبيحة وأن الوليمة يتم إعدادها.

ليس هناك بلد كبلدنا أثار اهتمام حماة الأقليات، وذلك منذ عصور التاريخ الأولى. ونذكر على سبيل المثال، نبوخذنصر، غوسرس الأب ثم الإبن، بوهيموند، تنكريت... ثم بيبرس وهولاكو وتيمورلنك وعدداً كبيراً من الذين أعملوا النهب والسلب وإحراق المدن وقطع الرؤوس.. انهم مثال متواضع عن الذين تلقّت سوريا «زيارتهم» عبر الأجيال.

إن أصل مشكلة حماية الاقليات في سوريا قديم قدم الأساطير، التي شملت الملك العجوز شرلمان نفسه.. في القرن التاسع عشر جعلوا الملك لويس التاسع يكتب رسالة للموارنة.. وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر قتل خمسة ملايين من الرجال في سبيل الدفاع عن مسيحيي المشرق المضطهدين على يد العرب... وكانت نتيجة هذه الحروب سيطرة الأتراك على واجهة آسيا وإزالة الدولتين المسيحيتين الوحيدتين في المنطقة، بيزانطا وأرمينيا.

وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وضع بعض المهووسين عدة مشاريع لحروب صليبية جديدة.. ولكن اوروبا كانت غارقة في البؤس فلم تكن هناك استجابة... الأمر الذي ترك المسيحيين دون حماية في الشرق الأدنى، فاستطاعوا بالتالي أن ينموا ويزدهروا ويغتنوا.

وفي العام ١٥٣٥، تحالف الملك فرانسوا الأول مع السلطان سليمان القانوني ضد البيت المالك النمساوي.. واعتبر هذا التحالف في أوروبا تثبيتاً للتوازن الاوروبي بينما اعتبر في المشرق بداية التنازلات.

كذلك جعل الملك فرانسوا الأول من نفسه حامي البروتستانت في ألمانيا ضد شارل ـ كنت، لكن ذلك لم يمنعه من قتل هؤلاء البروتستانت في بلاده. لقد أقامت الحركة الإصلاحية (اللوثرية) مبدأ «حماية الاقليات» في الغرب. وكان من نتيجة ذلك تعرض أكثر الدول تحضراً في العالم لأكثر المذابح وحشية. وقد استمر ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر. وحملت القوى الجشعة مبدأ «حماية الاقليات» هذا الى بولونيا وانتهى الأمر بأن تقطّعت أوصال هذه البلاد ثم ابتلعت. وجاء مؤتمر فييناً (١٨١٤ ـ ١٨١٥) فنص على بنود من شأنها الحد من سيادة الدول فيما يتعلق بالحرية الدينية، وقد نجم عن هذا المؤتمر نشوب نزاعات عديدة في اوروبا...

ولم تكن الأمور أفضل حالاً في الشرق. فروسيا التي كانت تطمع في الاستيلاء على المضائق، أعلنت نفسها حامية الأقليات في تركيا. وقد تم تدشين هذه الحماية بمعاهدة كوتشوك ـ كينارجي في العام ١٧٧٤، وانتهت بتقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية.

وفرض مؤتمر الصلح على الدول التي قامت حديثا مبدأ حماية الاقليات وجعلها أسيرة لهذا المبدأ ومهددة من حيث الواقع الفعلي. فإحداها وأكثرها غنى، هي تشكوسلوفاكيا ، التي زالت من الخريطة، وأما بولونيا ورومانيا ويوغسلافيا واليونان فجميعها يساورها القلق إذ دخل الحماة الجدد في اللعبة وقابليتهم جيدة. وان التشيك والسلوفاك يعانون الآن من حماية فيها الكثير من التضييق.. وأما ألبانيا والاسلام.. فلها من يحميها (ايطاليا الفاشية) وهي مصدر قلق دائم.

إن قضية الأقليات اليوم هي آلة الرعب التي تشهرها الدول الجشعة المتكبرة على الدول التي تثير الشهية. وهي منذ قرون وراء إثارة الإنسان ضد الانسان وتمزيق الشعوب وتهيئة الثورات والتحريض على القتل والمؤامرات، والإلقاء بثقلها على مستقبل الأمم. ومع ذلك فليس هناك دبلوماسي أو سياسي، أو رجل قانون أو عالم عرقي أو فقيه لغوي استطاع التوصل الى معرفة معنى كلمة «الاقليات» بالتحديد. ولكن هناك أمراً واحداً يلفت النظر وهو ان الاقليات هي التي كانت دائماً تدفع الثمن. فلم يكن هناك عبر العصور أي حل لمصلحتهم، وكانت هذه الأقليات هي أولى الضحايا. ولعل الأرمن واليهود كانوا أكثر الأقليات موضعاً للاهتمام واكثرهم ضحايا للاضطهاد.

ان الفرنسي الذي يهبط الآن في مرفأ بيروت، سواء أكان مفوضاً سامياً ام جنرالاً أو صناعياً، أو مجرد سائح أو روائي، يدخل بلادنا مثقلاً بزاد من الأحكام الجاهزة والصور الزائفة والأفكار البالية والصيغ الأدبية الرائجة يصعب عليه التحرر منها فيستسلم بطريقة غريبة جداً للتمييز والتفريق بحيث يرى فجوات لا وجود لها بين السوريين ويتصور نفسه وقد ضاع في ما يمكن تسميته بالموزاييك الطائفي.. ولعل هذا التعبير يستحق الشرح.

ان عدد سكان سوريا حاليا ثلاثة ملايين نسمة، يؤلف المسلمون ٨٥ بالمائة منهم. أما «الاقليات» فهي موزعة على عدة طوائف. فليست سوريا اذن هي الموزاييك وانما عنصر الاقليات منهم. وهذه الملاحظة لا بد أن يكون لها وزنها الكبير في دراسة الموقف، لأن كل حل لا يمكن أن يتم إلا ضمن الإطار الوطني.

وهناك ملاحظة ثانية، لا تقل أهمية، تفرض نفسها، وهي أن مشكلة الأقليات في سوريا ليست مشكلة عنصرية. وقد يقول المرء ما يشاء بشأنهم ولكننا، ويؤيدنا في ذلك كبار العلماء، نعتبرهم عرباً. وأياً كانت الأصول البعيدة لهذه الاقليات فإن هناك حقيقتين لا ينازع فيهما:

الاولى ان هذه الجماعات لا تتكلم الا العربية.

والثانية إنها من السكان الأصليين، والسوريين العريقين الذين عاشوا دائماً في هذه البلاد

وإنه لمن الخطأ الجسيم والظلم الفادح أن يعتبر السريان دخلاء، بمن فيهم أولئك الذين جاؤوا من منطقة ما بين النهرين التي سلخت عن سوريا. ولا بد أن يعتبر هؤلاء السريان في ديارهم سواء أكانوا في منطقة الجزيرة أم في اي مكان من سوريا او في البلاد العربية. ولا بد من الاعتراف بأنهم انجبوا عدداً من مشاهير العلماء العرب ومن أمهر الأطباء لدى الخلفاء ومن الوزراء والشعراء وتراجمة الفلاسفة الاغريق.

ويلاحظ أيضاً أن الاضطرابات المناهضة للحركة الوطنية نمت في مناطق عريقة في وطنيتها وعروبتها. وأما بالنسبة للأقليات الطارئة فما كان للحكم الوطني أن يشكو منها. وانني بهذه المناسبة لأحيّي الأرمن الذين أنضجتهم التجارب الطويلة والمريرة والذين أظهروا خلال السنين المنصرمة ولاءً وطنياً وحساً مدنياً، في سلوكهم وموقفهم، كأفضل المواطنين السوريين. وإن سوريا التي تبنّتهم لتحتفظ وتفخر بهم.

فمسألة الأقليات لا تطرح كما تطرح في بولونيا ورومانيا ويوغسلافيا والمجر. اذ ليس هناك اي خلاف بيننا وبين دول أخرى بشأن جماعات تنتمي الى مذهب ما أو عنصر ما. إنها في الأساس مشكلة إدارية داخلية جاءت نتيجة لاستياء السلطات المحلية من دمشق.

ويوم طرحت مسألة استقلال سوريا، طلبت فرنسا بإلحاح أن تمنح ضمانات

فعلية لجميع السوريين دونما تمييز بالنسبة لحرية المعتقد. وقد كنا ندرك مدى تعلق الرأي العام الفرنسي بهذه الأفكار السمحة التي نشرتها فرنسا في أرجاء العالم، ولذا فلم نجد صعوبة في ان نمنح دونما تحفظ أو تردد كل الضمانات التي طلبت منا، والتزمنا التزاماً تعاقدياً بتوفير المساواة امام القانون لجميع السوريين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق السياسية والمدنية فلا يكون هناك اي تمييز في المعاملة مردّه الدين او المذهب او العرق او اللغة ولا يكون هنالك اي قيد على حرية المعتقد. وإن دستورنا يلزم الدولة باحترام جميع المذاهب والأديان القائمة في البلاد ويضمن لجميع السكان، من أي ملة كانوا، احترام مصالحهم الدينية ونظام احوالهم الشخصية وحرية الفكر والتعليم وإفساح مجال الوظائف الحكومية للسوريين جميعاً.

ولقد وافقنا، ضمن إطار الوحدة السورية، على منح المحافظات حصانات وامتيازات واسعة. وتجدر الإشارة الى انني وافقت أخيراً في الاتفاقات المعقودة مع السيد بونيه، على منح المسيحيين حق رفض تطبيق احكام الشريعة الإسلامية في شأن من شؤونهم. ولقد قبلت بهذا البند إيمانا مني بأني أخدم وطني مع المحافظة على احترام تعاليم ديانتي.

ورغم ذلك استمر الشغب الانفصالي في التصاعد وقامت فتن عنيفة في بعض المحافظات التي اشتدت فيها النزعة الانفصالية التي خلقها الانتداب، بحجة أن المديرين المعينين من قبل دمشق لم يراعوا «تطلعاتهم». وجرى انتهاك النظام والقوانين الفردية والمباني الحكومية كما جرى قتل رجال الأمن، بل ذهب بعضهم في التعبير عن استيائهم الى حد شتم سوريا والسوريين. ولقد اقترحوا علينا تبديل محافظ الجزيرة فقمنا بتعيين محافظ مسيحي، ولكن ما أن مضت فترة وجيزة على تعيينه حتى جرى «اختطافه». كذلك اقترحوا تعيين محافظ درزي على رأس محافظة الجبل لكن الفوضى ازدادت عنفاً بعد تعيينه.

كنا نتساءل عن جدوى كل هذا العنف ما دمنا قد سحبنا المحافظين وانتقلت صلاحيات الدولة السورية الى مندوب المفوض السامي. هنالك مذكرات كانت ترفع

الى المفوض السامي بلغة فرنسية رفيعة ويستخدم فيها التاريخ والجغرافيا وعلم الآثار بل وحتى علم اللاهوت لصالح المتمردين، وكانت هذه المذكرات تنتهي الى ضرورة طرد جميع الموظفين السوريين بمن فيهم آخر رجل أمن أو حارس وإعادتهم الى دمشق. هذه المذكرات التي كانت بحسب زعمهم تعبر عن «تطلعات» السكان، كانت في معظم الأحيان موقعة من قبل أميين.

هكذا كانت دمشق والعناصر الوطنية موضع الاتهام في كل الآثام. فاذا ما قام مأمور مستبد في احدى القرى بقتل زوجتين أو ثلاث من أزواجه للتخلص منهن، ادعى بأن فعلته هي رد فعل للقمع الذي تمارسه الحكومة السورية. واذا ما قام إقطاعي جشع بإرهاب جيرانه وبالقضاء على محصولاتهم الزراعية ادعى بأن ذلك للدفاع عن منطقته ضد هيمنة دمشق. واذا ما قاموا بضرب جباة الضرائب أو بطرد القضاة كيداً بدمشق، تلقوا الهتاف والتصفيق.

ولعل أكثر ما كان يؤلمنا هو أن نرى الأشخاص المتسترين بمهارة وراء ما كان يسمى بـ«تطلعات» المتمردين، وهم يفلحون، بفضل دعاية ماكرة، في جعل قضية هؤلاء المتمردين قضية فرنسية، بحيث أن الذين يسعون الى تمزيق سوريا كانوا يعتبرون أصدقاء فرنسا، وأما السوريون الوطنيون فهم اعداؤها.

اما المحرضون ومثيرو الشغب، الذين كانوا يقتلون الأبرياء ويطردون الموظفين السوريين ويتحررون من كل شرعية ويهللون لممثلي فرنسا، فقد كانوا هم الأصدقاء.

هكذا أرادوا أن يجعلوا من فرنسا طرفاً بدلا من أن تكون حكماً. اما نحن فقد كنا نعتبر ان مهمة فرنسا في سوريا هي إعداد هذا البلد للتحرر وإنماء مفهوم الأمة والوطن والشعور بالواجب في جميع المحافظات. وقد كانت مسألة التعامل مع مناطق البلاد بالنسبة الينا مسألة عدالة ونظام، أي مسألة أدبية ومعنوية قبل كل شيء. ولا يمكن الحفاظ على النظام بإطلاق يد أنصار الفوضى كما لايمكن توفير العدالة بتشجيع التمرد.

هناك في بعض الأوساط ما زالوا ينظرون الى احداث الجزيرة من زاوية

الانحياز المذهبي، وفي ذلك ما فيه من إساءة الى قضية الاستقلال الإداري. ذلك أن الاستقلال الاداري يصطدم بالأرقام، فمحافظة الجزيرة تضم بحسب التقديرات الرسمية لعام ١٩٣٨، ١٠٥٥١٣ من السكان بينهم ٧٧٤٤٣ مسلماً. اما المسيحيون الموزعون على عشر طوائف فيبلغ عددهم نحو خمسة وعشرين ألفاً، لكل طائفة منها بطريرك ينطق باسمها. وهنالك بطريرك واحد فقط اتخذ موقفاً ضد الوطن وضد الوحدة السورية. وأتباع هذا البطريرك في الجزيرة يبلغون ١٩٨٨ فرداً أي أقل من اثنين بالمائة من مجموع السكان. تلك هي الأرقام الحقيقية وبلاغتها لا تقبل المناقشة.

وبهذه المناسبة فإني أود بكل محبة ان أبلّغ ابناء الطائفة الكاثوليكية، الذين يحاربوننا بحسن نية نتيجة خوف وحذر، بأن الوطنية السورية لا ترتدي اي طابع ديني. فنحن مستعدون لمنحهم كل الحقوق ما دام ذلك لا يمس السيادة والوحدة السورية. ونحن نؤيد المساواة المطلقة بين المواطنين وحرية المعتقد للجميع. وأود ان أقول لهؤلاء الكاثوليك إن ما يمكن ان يحصلوا عليه من سوريا الحرة والموحّدة لا يمكنهم مطلقا ان يحصلوا عليه من الانتداب الفرنسي. ذلك لأن فرنسا العام ١٩٣٩، ليست هي فرنسا القرن الثاني عشر، فهي دولة ذات التزامات اسلامية ولا بد لها بحكم وجود ثلاثين مليون مسلم في امبراطوريتها من أن تعير اهتماماً خاصاً لديانة لم تتأثر بعد بنزعات الالحاد الهدّامة.

أما الحملات التي تم تنظيمها ضدنا ،فقد أدت الى دعم الرجعية التي كنا توصلنا الى إضعافها، الأمر الذي إن دل على شيء يدل على انه لا يمكن بناء اي شيء على مشاعر الخوف والحذر... فهذه مشاعر سلبية لا تصلح للبناء.

واما بالنسبة للأسباب التي حالت دون موافقة السوريين على تفكك العلاقات بين دمشق والمناطق المحيطة فهي ليست أسباباً معنوية بل اسبابا سياسية. فالفرنسيون يؤكدون أن حضورهم العسكري وحده كفيل بضمان سلامة التراب الوطني، ولئن كنت لا أعارض هذا الادعاء إلا انني أشير الى أن جيشاً فرنسيا مؤلفاً من ١٣ أو١٤ ألف رجل لا يمكنه يوما ان يدافع عن بلد مثل سوريا اذا لم يشارك السوريون أنفسهم في الدفاع عنه. نحن نعرف مع الأسف قيمة المعاهدات. ولذا

نقول إنه لا بد أن تكون سوريا برمّتها مصممة ومستعدة للدفاع عن نفسها. ولقد عملنا خلال عشرين عاماً على خلق شعور وطني سوري. واذا بنا نفاجأ بأن هذا الشعور هو الذي يستهدف هنا وهناك وفي المحافظات الحدودية التي هي هدف الأطماع الخارجية حيث يفترض أن يكون هذا الشعور الوطني هو الأكثر نمواً وصلابة. ولكي تكون سوريا في منأى عن التسلل والمؤامرات الخارجية لا بد أن يتفق اهالي دمشق وحلب وجبل الدروز وجبل العلويين والجزيرة، أيا كانت الفروق التي يدعي البعض وجودها بينهم، لا بد ان يتفقوا على بعض المبادئ الأساسية أو على بعض الأفكار الرئيسية أو على الأقل على فكرة وجود دولة سوريا لأنه لا بد من وجود وطن ينبغي احترامه والدفاع عنه. فاذا ما اصبحت هذه الفكرة موضع هزء وسخرية، واذا ما لجأ البعض بحجة محبة الوطن الصغير، الى إضعاف الوطن الكبير، فإن سوريا المتقلصة هذه، المحصورة بين كتلة انجلو - عربية من جهة وكتلة تركية من جهة أخرى تصبح فريسة مغرية يضحى بها على مذبح التحالفات والسلام العالمي. واذا كنت أتفهّم معارضة الناس للكتلة الوطنية في الحسكة او في السويداء او في اللاذقية، فلا يمكنني أن أتفهم او أقبل بأن تمرغ سوريا ويُمرّغ علمها في الوحل من قبل بعض فاقدي الوعي.

واذا كنا نعيش منذ شباط ١٩٣٩، حتى يومنا هذا دون إمكان تشكيل حكومة في سوريا فلأن سوريا تريد ترك مسؤولية السياسة الراهنة على أرباب هذه السياسة وأنصارها.

نحو نظام جديد

يستنتج من كل ما تقدم أن الصيغة الوحيدة للتعاون الدائم والعادل والمتناغم والعقلاني هي الصيغة التي توصّلنا اليها. فليس هنالك نظام بديل يمكنه أن يصمد أمام امتحان الزمن والأحداث. ولقد جهدت خلال المفاوضات أن أراعي مصالح الجميع. وهذه الاتفاقات التي توصلنا اليها لا قيمة لها إلا بالروح والثقة اللتين تسودان تطبيقها... ان قيمتها الحقيقية تكمن في ما لم يرد فيها من نصوص.

ولقد امتحنت سوريا منذ هدنة الحرب العالمية الاولى أكثر من اي بلد آخر في

الشرق الأدنى، ومع ذلك فأعتقد أننا لم نضيع كل شيء وأن الفرصة ما زالت متاحة لآمال كبيرة. فمساحة الارض التي بقيت لنا تفوق اراضي بلجيكا وهولندا وسويسرا مجتمعة، وهي تفسح مجالاً واسعاً لنشاط شبابنا ولما يتمتعون به من روح المغامرة. وإن أرض سوريا خصبة تنتج الحبوب والقطن والفاكهة، ولدينا ايضا نفط، كما أن الحرفيين السوريين هم من أمهر الصناع في العالم. وشعبنا قنوع يقاسي ويتحمل ويخضع ويعمل. والسوريون موزعون في أصقاع الدنيا وحيثما يحلّون يحتلون مواقع ممتازة. إن القوى الروحية في بلادنا ما زالت سليمة لم تمس والماضي والمستقبل كلاهما لنا وبالتالي فإن كل شيء يدفعنا للاعتقاد بأن سوريا سوف تعيش. ومع أن تناقضات سياسة الانتداب أدت الى سلبنا مناطق غنية جدا وإلى حرماننا من معظم ثروتنا، فقد ظلت سوريا تبدي تعلقاً شديداً بصداقة فرنسا وبتحالفها معها، وظل السوريون يمتنعون عن اي عمل يدل على الروح الانهزامية أو على اليأس رغم انعدام التفاهم بينهم وبين فرنسا.

اما بالنسبة للعلاقات التي يراد تأسيسها بين فرنسا وسوريا فقد كانت هناك كتلتان من المصالح تصطدمان بعنف: فمن جهة أولئك الذين يريدون لسوريا السلام والاستقرار، وهؤلاء هم أنصار المصالح الفرنسية ـ السورية المتضامنة والمتكاملة. ومن جهة أخرى أولئك الذين يعارضون بشتى الوسائل استقرار الوضع في سوريا، وهؤلاء لا يريدون فرنسا في سوريا ولا ترك سوريا للسوريين. واصحاب هذه النزعة هم بعض الدول المجاورة الى حد ما، وبعض القوى المهيبة الجانب.

كان اصحاب هذه النزعة الأخيرة الذين يعملون ضد فرنسا وضد سوريا في آن واحد كانوا يراهنون على حصار سوريا الاقتصادي وعلى زرع الشقاق. وقد جاء مفوض سام يتمتع ببعد النظر فرأى أن يدرأ الخطر الأول بتنفيذ مشاريع كبرى داخل سوريا ويدرأ الخطر الثاني بوضع حد للخلاف الذي كان منذ العام ١٩٢٠، يسيء الى العلاقات بين سوريا وفرنسا. وقد كانت خسارة اسكندرونة بالاضافة الى الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية مصدر مشاكل جديدة لم تستطع الاوساط الفرنسية في سوريا أن تقدر خطورتها.

لم تعان سوريا عبر تاريخها فقراً كالذي تعانيه حاليا. ومع ان فرنسا أنفقت ١٤ مليار فرنك في البلاد، فإننا لا نرى أي أثر لهذا المال. فسوريا هي بلد زراعي وبلد صناعات حرفية وفرنسا لم توظف يوماً اي رساميل في المشاريع الزراعية ولم تفعل شيئاً لتشجيع الصناعات الحرفية بل ان معظم الرساميل الفرنسية المستثمرة في سوريا تعود الى ما قبل الحرب العالمية.

ولقد زعموا ان الحكومة الوطنية لم تف المستشارين الفرنسيين حقهم من الاحترام. والواقع انني شخصياً أقمت علاقات ودية جداً مع هؤلاء المستشارين ولم أسمعهم يوما يشكون من أي شيء. بل اني لأغتبط للاهتمام الذي رأيت فيه السادة فوكنو وفورنييه وفالوي وكوليه وايكوشار وإيستيف يوجهونه لخدمة مصالح هذا البلد الذي يعيشون فيه منذ زمن بعيد ويعرفونه بقدر ما نعرفه. ولم يحدث يوماً، على حد علمي، أن أخل أي فرد سوري بالاحترام نحو أي مستشار.

هذا بالضبط ما كان عليه تصرف الحكومة الوطنية. غير أن الناس، في سوريا كما في سائر البلاد، احتفظوا بحاجتهم الى كبش فداء لتحميله مسؤولية كل مكروه يصيبهم. وكبش الفداء مؤسسة موجودة في بلادنا منذ ايام التوراة. وهكذا ففي عهد الانتداب كان كبش الفداء المستشار، فهو المسؤول عن السنين العجاف وعن الجفاف وعن الجليد، وهو الذي يتسبب في حوادث السير ويحول دون بيع أكياس القمح. وكل ما فعلناه هو تجريد المستشارين من هذه المسؤوليات لنتحملها بدلا عنهم. ولو كان الانتداب ما زال قائماً لاتّهم المستشارون بتخفيض قيمة الفرنك وبضياع اسكندرونة وباجتياح الجراد للبلاد. أما الآن وقد أصبحنا نحن المجرمين فهل يلومنا المستشارون إذ جعلناهم يتمتعون بالشعبية؟

هنالك أيضاً فرية أخرى وهي الزعم بأن السوريين يشكون من كثرة المستشارين في بلادهم. والواقع ان العكس هو الصحيح، فانا أعتقد أننا بحاجة الى المزيد منهم. ففي وزارة الاقتصاد مثلاً، نحن نحتاج الى أربعة مستشارين: واحد للشؤون الاقتصادية وآخر للشؤون الزراعية وثالث لشؤون المياه ورابع للصناعات الحرفية.

غير أن هؤلاء المستشارين لا بد أن يكونوا من الفنيّين كي يتمكنوا من خدمة فرنسا وسوريا في آن واحد. ففي ظل الاستقلال والتحالف والصداقة أرى أن يستخدم اكبر عدد من الموظفين الفرنسيين وبأفضل الشروط.. وأما في ظل الحذر والشكوك وفي ظل تقطيع أوصال البلاد والمغامرات، فإن التعاون يصبح صعب التصور والتحقيق.

ولقد أخذوا علينا ايضاً التعيينات التي أجريناها، وبصورة خاصة، بعض المديرين العامين. والواقع انه لم يكن عندنا أفضل من الذين تم تعيينهم لأن الانتداب لم يهيء لنا الكفاءات. وقد تبين أن تعيينات العناصر الشابة كانت كلها موفقة.

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة الوطنية كان لها فضل لا بد أن يكون موضع تقدير من قبل السوريين حين ينظرون الي ما كانت عليه أساليب الانتداب. لقد عيّنا بعض الوطنيين، وهذا شيء انساني وطبيعي، لكننا لم نطرد أحداً، ومع أن وعاء الضريبة قد ازداد بنسبة ١٠٠ الى ١٥٠ بالمائة، فإننا لم نعمد الى زيادة الضرائب ولقد لحظنا في الميزانية واردات هامة كان المفروض ان تعود الينا من ارتفاع قيمة ضمانة الذهب المحفوظة لدى بنك سوريا ومن حساب المصالح المشتركة. ومع أن هذه المبالغ التي يقدر مجموعها بمليون ونصف المليون ليرة سورية قد استحقت لنا، لم تسدد لخزينتنا يوماً، فان الحكومة استطاعت أن تفي بالتزاماتها في مواعيدها وتنفذ جميع المشاريع المقررة.

لقد نما الشعور بالواجب الوطني والالتزام المدني ولم يسبق للمواطن السوري ان استعجل في دفع الضريبة كما فعل في العهد الوطني. ذلك لأنه ولأول مرة منذ سقوط حكم الملك فيصل يشعر بأنه يعيش في وطنه الذي عمره آلاف السنين والذي أصبح بلداً ناهضاً ذا سيادة. كان المواطن السوري يشعر بأنه يشارك في مسؤوليات الحكم وكان يواجه بشجاعة التجارب التي فرضتها على البلاد علاقة التحالف والصداقة التي كان من نتائجها خسارة الاسكندرونة وتخفيض العملة.

كثيراً ما كنت اسمع بأن الشعب السوري شعب يصعب حكمه.. وأنا لست من

هذا الرأي. فالامم يصعب حكمها، بشكل عام، حين تعيش في أجواء البطالة والبؤس. والانتداب لم يخطىء في معرفة آمال الشعب السوري فحسب، بل إنه أخطأ في تقدير احتياجاته. وفي رأيي أن تعريف الحكومة هو كما يلي: إن حكم الشعب هو معرفة إشغاله. لقد حددنا للشعب السوري مثلاً أعلى ودفعناه للوصول إليه.

إن الأمة المستقلة والموحدة، لا ترتجل. وكذلك فإن الديمقراطية المتوازنة لا ترتجل. نحن لم نكن نجهل صعوبة مهمتنا، فالدول الاوروبية الكبرى استغرق إنشاؤها ألف سنة.. ولقد كان يطلب من سوريا ان تأتي بالمعجزات في الوقت الذي كانت هناك صعوبات جديدة يومية تعترض مسيرة نمّوها. وليست القوانين وحدها هي التي تحفظ النظام وتؤمن الانسجام بين السلطات المختلفة بل والتقاليد. هذه التقاليد هي التي بدأت الحكومة الوطنية في إرسائها: التقاليد البرلمانية والادارية بل وحتى الدبلوماسية. بدات سوريا شأنها شأن العراق ومصر تمارس بكل حماسة صلاحيات السيادة.. وفي أثناء، ذلك كان اعتبار فرنسا يزداد بشكل ملحوظ في سائر بلاد الشرق الأدنى وكان ممثلوها موضع ترحيب وهتاف سواء في القاهرة او القدس او بغداد أو جدة. واصبح لها المقام الاول لدى العرب والمسلمين. وفي العلاقات مع المشرق، كانت المعاهدة هي الاستقلال بالنسبة لفرنسا.

ان الهدوء يخيم الآن فوق الاراضي السورية ولكن الأذهان قلقة. وليس هناك أنسب من هذا الوقت لتطبيق سياسة تعاقدية نهائية. وفرنسا الآن هي سيدة الموقف والأفضل لها أن تظهر حسن نواياها من أن تفرض ارادتها.

ولقد لاحظت عند بعض المسؤولين عن المقادير السورية ميلاً لطغيان العاطفة على العقل. وفيما يخص العلاقات بين الدول، وبصورة أخص حين يكون الامر متعلقاً بالحقوق وبالمصالح الأساسية، فإن كل ما هو شخصي بحت سواء أكان تعاطفاً ام تنافراً أو حباً او رغبات لا بد أن يوضع جانباً.. ولاسيما وأننا نعرف ان المشاعر الطيبة هي التي تؤدي الى وضع سياسة سيئة.

وإن الحلول المطبقة حالياً هي حلول ظرفية ومؤقتة تم فرضها نتيجة لحالة

توتر مؤسفة. واذا ما استمرت هذه الحلول فإن آثارها سوف تهدد بشكل بالغ لا وجود سوريا فحسب، بل مواقع فرنسا الرئيسية شرقي المتوسط. فالموقف السياسي في الشرق الأدنى الآن هو كما يلي: ان فرنسا موجودة في سوريا رغم ارادة عدوّين لدودين هما ألمانيا وايطاليا. واما الدول الصديقة لفرنسا فهي ليست شديدة الحماسة لوجودها في سوريا. فمنذ العام ١٩٢٠، وبريطانيا وتركيا لا هم لهما إلا العمل على استبعادها.

فلماذا إذن تصر فرنسا على البقاء في سوريا رغم إرادة السوريين وضد السوريين في الوقت الذي يعرض هؤلاء عليها الحفاظ على مصالحها في صيغة تعاقدية؟

جميل مردم بك

دمشق ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩



الفصل الأول

سوريا تحت حكم فيشي

ان عودة رئيس الحكومة الفرنسية السيد دالادييه مع وزير خارجيته السيد بونيه من ميونيخ بعد أن قبلا تسليم اقليم السوديت التشيكوسلوفاكي لألمانيا، قد ترافقت مع القناعة التامة بأن الحرب العالمية الثانية قادمة، وبأن تصديق المعاهدة السورية يحرمها من قواعد استراتيجية في شرقي الأبيض المتوسط، لذلك أصبح لا بد من الرجوع عن المعاهدة بصيغتها الحالية... كما أن الكونت دو مارتيل لم يعد يستطيع المثابرة على القيام بعمله كمفوض سام لأنه هو الذي وقّع المعاهدة، فاستبدلته الحكومة الفرنسية بالسيد غبرييل بيو، آخر سفير فرنسي في ڤيينا قبل الاجتياح الالماني.

منذ ٢٢ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٣٨، عرف السيد بيو بأنه سيتوجه إلى الشرق لتنفيذ السياسة الجديدة لفرنسا. وقد تردد على وزارتي الخارجية والدفاع وعلى البرلمان من أجل ان يتفهم مهمته.

كان رأي العسكريين واضحاً وهو: «يجب أن يستمر الوجود العسكري الفرنسي في سوريا. ولا يجوز القبول بأي مجازفة في الوقت الذي تغمر فيه نذر الحرب الأجواء.».

أما الرأي السياسي، أي رأي الحكومة فهو التأجيل.. وان المعاهدة بنصها الحالي غير قابلة للعرض على مجلسي البرلمان، إلا اذا جرى التفاوض على ملاحق، وان يكون التأجيل تحت شعار الدراسة.. وقد كانت تعليمات رئيس الحكومة السيد دالادييه مختصرة: «أنظر، واعمل لما هو أفضل» وكلمة أفضل هنا تعني ما هو أفضل لمصلحة فرنسا.

وكل ذلك كان مترجماً في تفكير المفوض السامي الجديد بجملة واحدة هي: الرجوع عن المعاهدة. ويقول في مذكراته: انه ما يزال يذكر آخر جملة قالها السيد جوزيف كايّو، رئيس لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ: وفي كل حال إياك واعتماد النظام البرلماني. وهذه العبارة كانت آخر ما سمعه من حكام باريس، عشية مغادرته مرسيليا، الى مقر عمله الجديد.

***

يقول غبرييل بيو في مذكراته: عندما كانت الطائرة تهبط في مطار بئر حسن القديم في بيروت، كنت اشاهد من النافذة قبعات جنود القطعات الفرنسية التي جاءت تحية لقدومي.. كان هذا المشهد أشبه بقصيد موسيقي أعطاني فكرة عن القوة العسكرية التي هي بتصرفي.. كان الرئيس اميل ادة، النتاج الكامل للثقافة الفرنسية، ورئيس الحكومة عبد الله اليافي، المسلم الرقيق.. واحاديث الود والتفاهم ولافتات الترحيب على طول الطريق في الأحياء الاسلامية وفي الأحياء المسيحية.

وما هي إلا دقائق، حتى انقلب السيد غبرييل بيو، من دبلوماسي يحمل لقب عضو في المجمع الفرنسي إلى مجرد أحد حكام المستعمرات، وذلك عندما يتابع فيقول: ان احداً من الحكومة السورية، لم يحضر تحية لقدومي إلى بيروت.

والجدير بالملاحظة هنا، أن المفوض السامي الجديد تبلغ تسميته لهذا المنصب في ٢٢ تشرين الأول [اكتوبر]، عندما كان جميل مردم بك، رئيس الحكومة السورية، في باريس منذ شهر آب [أغسطس] وبقي فيها حتى ١٢ كانون الاول [ديسمبر]، ومع ذلك لم يحرص المفوض السامي الجديد على الاجتماع برئيس الحكومة السورية، من أجل فهم موقف هذه الحكومة.

وأول اتصال جرى بين المفوض السامي وبين السوريين، كان عن طريق راديو الشرق وهو اذاعة تتبع المفوضية العليا. وكان ذلك مساء يوم ١١ كانون الثاني [يناير] ١٩٣٩، عشية زيارته الأولى لدمشق.

وفيما يلي تلخيص للافكار التي وردت في خطابه:

١ - الخطاب موجه للسوريين وليس للحكومة السورية، على طريقة رؤساء الدول عندما يتوجهون للشعب أثناء الأزمات الخطيرة.. أو طريقة حكام المستعمرات.

٢ - المهمة الدقيقة التي حصلت عليها فرنسا هي: تسهيل التطور التقدمي لسوريا ولبنان كدولتين مستقلتين، على ما ورد في أول الخطاب، والعمل على أن يسود العدل والنظام، كما ورد في منتصف الخطاب... وان فرنسا ملتزمة بالقيام بالمهمة أستناداً إلى قوة سلاحها، كما ورد في آخر الخطاب.

٣ - ان فرنسا لا تريد ان تلحق بالقوة دولتي سوريا ولبنان في عداد الممتلكات الفرنسية ولكن ما تطلبه من سوريا والذي هو من مصلحة سياستها، ضمن امبراطوريتها، هو صداقة سوريا ويجب ان تكون هذه الصداقة وفية وتامة ومستندة إلى قواعد ثابتة ودائمة. وان ما تعطيه فرنسا في المقابل هو الحق بحياة وطنية نقية.

٤ - بكرم لا مثيل له، قبلت فرنسا أن تضع قيد التطبيق اتفاقيات لم تحصل على التصديق النهائي، وبعد سنتين أصبح من الواجب دراسة تجربة هذا التطبيق ونتائجه، ذلك انه يجب أن تكون الالتزامات الاختيارية ضمانة سلام وأمن وليست فرصة للفوضى والنزاع.

٥ - ان حالة التوازن العالمي في الوقت الحاضر تجعل الوجود الفرنسي هو الضمانة الفعالة لاستقلال وسلامة أراضي سوريا. وسأكلم السوريين بلغة الحقيقة وأنا قادم إليهم كصديق وسأحكم عليهم بأعمالهم ويجب أن لا يكون لديهم أي شك لا بقوة فرنسا ولا بكرمها.

كان واضحاً من خلال، هذا الخطاب، أن المفوض السامي يفتح النار على الحكومة السورية وعلى الشعب السوري. وبعد عشرين عاماً من ممارسة الانتداب، كان يتكلم عن مهمة، أوجب صك الانتداب، أن تنتهي بثلاثة أعوام.

قال: لقد حصلت فرنسا على المهمة من العالم المتمدن... وكأنه يريد القول بأن عليه، نيابة عن الحكومة الفرنسية أن يقود بلداً متخلفاً ليضعه في طريق التقدم..

وهو نفسه يتابع في مذكراته فيقول: أن هذا الشعب [السوري] كان قد أعطى روما قياصرتها وأعطى الكنيسة أمراءها وهو الذي يردد في مذكراته ما ترجمته الحرفية: تاريخ طويل.. انه في كل مكان.. وأطلال المدنيات العظيمة التي يشاهدها الانسان، تجعله يصفع زهو الفاتحين. كيف لا تشفي هذه الأطلال من نشوة السلطة لدى الفاتحين والغزاة والمتسلطين؟.

كيف قابل السيد بيو الشعب السوري في عاصمته، صباح اليوم التالي لتوجيه الخطاب؟ لقد وصف المفوض السامي هذا الاستقبال في مذكراته فقال:

«ان الاستقبال في دمشق جرى في برود، وتم إخراجه بمنتهى البراعة. لقد دشنت الحكومة السورية سياسة المدن المقفلة. لقد أعطيت الأوامر بإقفال المحال التجارية ومصاريع نوافذ المنازل. لا انسان في الطريق الذي يجب أن يمر فيه الموكب. هكذا كان دخولي الأول إلى دمشق بين صفين من الجند على طول الأرصفة الخالية والواجهات الميتة. لقد كان الصمت ثقيلاً.. تقطعه عند المنعطفات أصوات الأبواق النحاسية والطبول. وفي الجادة التي كانت تصعد نحو مقر المفوضية في الصالحية، كانت الخيول تعدو كأنها هاربة من شيء ما. كنت أسمع اصوات الحوافر تضرب حجارة الطريق وصليل سلاسل الألجمة وأغمدة السيوف. لقد خيل لي بأنني أقود حملة من الفرسان ضد عدو لا تراه العين».

ويستطرد المفوض السامي، ولكن بعد أن يبتعد عن الاسلوب الأدبي في الصياغة، فيقول:

«في الاستقبال الرسمي الذي دعوت إليه في دار المفوضية العليا، لم يظهر أي سوري، ما عدا الموظفين المكلفين بمهمة رسمية. وبالمقابل، فإن الجمع كان كبيراً في حفل الشاي الذي أقامه على شرفي جميل مردم بك، رئيس مجلس الوزراء. لقد حرصت الكتلة الوطنية على أن تثبت لي أنها قادرة على أن تحدث الفراغ من حول المفوض السامي، كما أنها قادرة على أن تجمع حوله صفوة المجتمع السوري»:

ولم يعط المفوض السامي نفسه أي مهلة من أجل الدخول في الصراع مع الوطنيين.

وعند انتهاء الرحلة الأولى، خلا المفوض السامي إلى نفسه فوجد أن البقاء في سوريا يستوجب تغيير المعاهدة، وأن الكتلة الوطنية هي التي وقّعت المعاهدة ولا يستطيع أن يطلب منها ذلك.

وكان الهدف الأول تنحية الكتلة الوطنية عن الحكم ولكن دون اصطدام ودون مخاطرة.

كيف؟ ويجيب على هذا السؤال:

المكيافيلية شعار فرّق تسد والأساليب التي يحسن رجال المفوضيةوضباط المصالح الخاصة اتباعها.

ثم يضيف: هناك قول مأثور في سوريا، قد أثار فكري:

«منذ الخليقة، قال الذكاء أنا ذاهب إلى سوريا، فقالت روح التفرقة: أنا ذاهبة معك». هذه هي المهمة الجديدة للمفوض السامي.. والترجمة السياسية للمهمة هي اسقاط المهمة التي انتدبت فرنسا للقيام بها بموجب صك الانتداب، واستبدالها بمهمة اخرى هي: المحافظة على الانتداب.

***

ابتدأ المفوض السامي المعركة بإصدار تشريعات تتعلق بالطوائف، وذلك بقرارات صادرة عن المفوضية العليا عرفت باسم «قانون الطوائف» بينما كان المفوض السامي السابق، الكونت دو مارتيل، ينتظر أن تصدر بشكل قانوني عن مجلس النواب.

وكان رد رئيس الحكومة جميل مردم بك اصدار بلاغ عن وزارة العدل أرسله إلى المحاكم من أجل عدم تطبيق هذه التشريعات الباطلة لعدم صدورها عن مرجعها، مجلس النواب، كما أرسلت الحكومة مذكرة للمفوض السامي تستند إلى قرار مجلس النواب الصادر بتاريخ ٣١ كانون الاول [ديسمبر] ١٩٣٨، الذي بموجبه اعتبرت سوريا نفسها مستقلة وبذلك فإن قرارات المفوض السامي لم يعد لها أي مفعول.

وقد رفض المفوض السامي قبول المذكرة على الرغم من أنها مرسلة عن طريقه للحكومة الفرنسية وطلب من مندوبه في دمشق السيد دو هوتكلوك، أن يقابل رئيس الحكومة، مردم بك، ويبلغه رفضه لمذكرة الحكومة السورية وأن يصحب معه الجنرال كيلر، قائد موقع دمشق، ليضفي على المقابلة طابع القوة.

وكان جو المقابلة عاصفاً، حتى ان المندوب هدّد باللجوء إلى قوة الجيش إذا ما لجأت الكتلة الوطنية لأساليب الهياج الشعبي.

قدم جميل مردم بك استقالة الحكومة السورية. ولم يكن ذلك بسبب تهديد السلطة الفرنسية باللجوء إلى القوة وانما لإقناع المفوض السامي بأن تغيير الحكومة لن يغير شيئاً من جوهر القضية، الذي هو الممارسة الفعلية للاستقلال.

وفي ٢٨ فبراير [شباط] ١٩٣٩، تألفت حكومة برئاسة السيد لطفي الحفار وهو من أعضاء الكتلة الوطنية.. وبعد أيام أفاقت سوريا على اضراب عام شامل، وأعلنت الكتلة الوطنية أن السيد جميل مردم بك قد كلفّ بجمع الصفوف وتهيئة التكتل الشعبي لمجابهة جميع الاحتمالات. وفي الوقت نفسه، أرسل رئيس الحكومة، السيد لطفي الحفار، مذكرة للمفوض السامي مضمونها أن فرنسا تحرض الدروز والعلويين وأهالي الجزيرة على عصيان أوامر الحكومة في دمشق، كما نصت على أنه لا يجوز تأخير تطبيق المعاهدة وأنه يجب ودون أي تأخير ايضاً، نقل جميع الصلاحيات التي ما زالت تدار باسم سوريا.

لم يرفض المفوض السامي المذكرة وانما طلب إلى مندوبه السيد دوهوتكلوك أن يبلغ رئيس الحكومة السيد لطفي الحفار بأن هذه المذكرة ستكون من عناصر الدراسة التي سيحملها معه إلى باريس. لقد حرص على ألاّ يتخذ موقفاً معادياً من السيد لطفي الحفار لعل الأمور تسير معه في المستقبل بشكل أحسن بعد أن تخلص من جميل مردم بك.

وبعد يومين، أثمرت جهود جميل مردم بك واشتعل الهياج الشعبي في اليوم الذي وصل فيه المفوض السامي إلى دمشق وذهب لزيارة حوران.

ولدى عودته من حوران فوجىء بنبأ استقالة حكومة لطفي بك، وقد جاء في كتاب الاستقالة الموجه للرئيس هاشم الأتاسي أنه لا فائدة من الاستمرار في الحكم اذا كانت فرنسا ما زالت مستمرة في تطبيق سياسة الانتداب.

في أثر ذلك صرحت الكتلة الوطنية أنه نظراً لامتناع فرنسا عن تصديق المعاهدة، فهي غير قادرة على تحمل مسؤولية الحكم وأعلنت أن البلاد تجتاز أزمة سياسية وطلبت من الشعب أن يمنحها التأييد.

وبعد ثلاثة أسابيع، طلب رئيس الجمهورية من السيد نصوحي البخاري تأليف حكومة جديدة، فوافق شرط أن تضم شخصيات حيادية وأن توضع المعاهدة الفرنسية ـ السورية موضع التنفيذ. وكان قد سبق ذلك اعتقال جميع رجال الصف الثاني من الكتلة الوطنية، وهم من أصحاب الكلمة المسموعة ومن زعماء الأحياء. ثم أصدر المفوض السامي قراراً بألاّ يطبق قانون الطوائف بحق السنة من المسلمين، ليعيد العلماء ورجال الدين إلى مساجدهم على حد قوله في مذكراته.

ولما اطمأن إلى أن الكتلة الوطنية لم تعد في الحكم، أخذ القطار إلى باريس وأقنع الحكومة الفرنسية بوجوب اضافة ملاحق للمعاهدة تقتضيها الظروف الدولية وتتلخص بمنح الدروز والعلويين وسكان الجزيرة حكماً ذاتياً، حتى لا تقوم ثورات في المستقبل، وتعديل الاتفاق العسكري الذي يقضي بجلاء الجيش الفرنسي عن سوريا، بحيث يصبح هذا الوجود دائماً.

وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية، رفض رئيس الحكومة السيد البخاري الدخول مع فرنسا في أيّ مفاوضات وقدم استقالة الحكومة، فكلّفه الرئيس بتسيير الأعمال مؤقتاً.

وفي الأيام الأولى من شهر تموز [يوليو] ١٩٣٩، كان المفوض السامي قد أعلن عن فك الوحدة السورية، وعن تأسيس دولتي العلويين وجبل الدروز. ولم يعلن انفصال الجزيرة وانما أصدر قراراً بتعيين أحد الضباط الفرنسيين محافظاً لها.. وأرسل إلى باريس يطلب الموافقة على تعيين مجلس مديرين، يدير شؤون سوريا

تحت سلطة المفوضية العليا، وأن يكون المجلس برئاسة السيد بهيج الخطيب واصفاً اياه بأنه أحد الموظفين الأكفاء الموالين للانتداب الفرنسي. وكان الأخطر من حل الوحدة هو خبر توقيع الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٣ حزيران [يونيو] الذي يقضي بتنازلها عن لواء الاسكندرونة نهائياً للجمهورية التركية، الأمر الذي اعتبر انتهاكاً حتى لصك الانتداب، لذلك لم يعد لرئيس الجمهورية أي خيار سوى تقديم الاستقالة لمجلس النواب.

وكانت هذه الاستقالة هبة من السماء بالنسبة للمفوض السامي، فطلب من مندوبه السيد دو هوتكلوك أن يقوم بزيارة رئيس المجلس، الاستاذ فارس الخوري ويبلّغه قرار المفوض السامي بتعطيل الدستور وحل مجلس النواب، استناداً إلى ما سماه: فراغ السلطة.

لقد ربح المفوض .سامي جولة ولكن الحرب بقيت مستمرة. لقد جاء إلى سوريا من أجل أن ينتصر على ما كان يعتبره «الوباء الوطني» وليبرهن على أن حب الوطن في سوريا ولبنان، يجب أن يقوم، بطريقة أو بأخرى، على صداقة فرنسا.

***

زالت جميع السلطات، رئيس الجمهورية.. الحكومة.. مجلس النواب. فأصدر المفوض السامي قرارات تعيين مجلس المديرين برئاسة بهيج الخطيب وانتقل إلى دمشق لتسليمه السلطات.

وورد في نصوص قرارات التعيين أن قرارات المديرين ومجلس المديرين تخضع لتصديق المفوض السامي. وبديهي أن يكون مندوب المفوض السامي في دمشق المرجع الأول لرئيس مجلس المديرين بالاضافة إلى المستشارين الفرنسيين الذين يهيمنون على السلطة في جميع أجهزة الدولة ولاسيما فيما كان يسمى بالوزارات.

فوق ذلك كله، توجد المفوضية العليا في بيروت. وهي مصنع القرار ومنها تدار شؤون سوريا ولبنان السياسية والاقتصادية والمالية والداخلية.. وجميع النشاطات

الأخرى. ويأتي بعد المفوض السامي السكرتير العام للمفوضية العليا، وهو برتبة وزير مفوض ويعتبر رئيس جميع المصالح المدنية والمحرك الرئيسي للسراي الكبرى.. ثم يأتي المسؤولون عن الشؤون المالية والأشغال العامة والمواصلات بما في ذلك مسؤولية التنفيذ.. ثم المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والمسؤول عن المعارف وعن الخارجية وعن الصحافة والمطبوعات.. والشؤون العدلية.

وهكذا أصبح المفوض السامي رئيساً لدولتين، يملك صلاحيات قيصر روماني.. سلطات تشريعية وتنفيذية لا يحد منها شيء. انه يتمتع بصلاحيات أهم من تلك التي يتمتع بها في فرنسا رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب مجتمعين. ولكن هل هذه هي النتيجة التي أرادت أن تصل إليها، الحكومة الفرنسية؟

لا شك أن هذه النتيجة كانت على خلاف القياس بالنسبة لسياسة فرنسا منذ بدء الاحتلال.. لقد كانت تأتي بحكومة، وأحياناً تأتي بمجلس تمثيلي وأحياناً تسمح بانتخاب جمعية تأسيسية.. ولكن، هذه هي المرة الأولى التي تمارس فيها فرنسا الحكم المباشر. وحتى حكام المستعمرات لم يتمتعوا بهذه السلطات لأنهم كانوا يتبعون وزارة المستعمرات وليسوا مرتبطين بوزارة الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للمفوض السامي في الدول الموضوعة تحت الانتداب.

ولا شك أن المفوض السامي هو الذي ورط حكومته من أجل الوصول إلى هذه النتيجة. ذلك أن الحكومة كانت حريصة على ايجاد طريقة لتأجيل توقيع المعاهدة ريثما يصار إلى الاتفاق على ملاحق جديدة للمحافظة على الوجود العسكري الفرنسي في شرقي الأبيض المتوسط، ولم تفكر قط بحل الوحدة السورية وبتحويل الأراضي الموضوعة تحت الانتداب إلى مملكة للمفوض السامي كي يحكمها على الطريقة الرومانية القديمة.

لقد ورط المفوض السامي حكومته مدفوعاً بفكرة حمقاء.. لم يسايره بها رئيس الحكومة السيد دالادييه فقام بتنفيذها بعنوان آخر.

الفكرة التي خطرت له هي: لماذا لا ننصب ملكاً على سوريا؟ وملكاً على لبنان؟

ملك يتمتع بجميع السلطات على الطريقة القديمة.. والاتفاق مع رجل واحد، نحن نختاره، أسهل من الاتفاق مع حكومات وبرلمانات.

يختار أميراً عربياً ليكون ملكاً على سوريا وأميراً أوروبياً ليكون ملكاً على لبنان، ولماذا لا يكون أحد الامراء السويديين... برنادوت، البروتستانتي مثل السيد بيو. وذهبت به أحلام اليقظة لتصور شاب فرنسي مثقف يدير شؤون الدولة ويحكمها بتفويض من الملك البروتستانتي.

لقد هزىء منه السيد دالادييه عندما عرض عليه الفكرة.. ان فرنسا لا تريد أن تصنع الملوك.

ولذلك فقد انساق المفوض السامي في سياسة حقق فيها لنفسه السلطات التي تصورها للملك. وكانت هذه الصورة لا تبارح خياله، وكان كلما عاد، في مذكراته، إلى الأراضي المشمولة بالانتداب، كان يقول: وجدت مملكتي من جديد.

لقد زعم عند وصوله لتسلم عمله أنه يقوم بمهمة تعهدت فرنسا أن تأخذها على عاتقها، وهي تسهيل التطور التقدمي لدولتين مستقلتين.. كانت فيهما جميع مظاهر الدولة المستقلة.. رئيس جمهورية وحكومة وبرلمان منح ثقته للحكومة فإذا به بعد أشهر قليلة يجعلهما مستعمرتين تداران من قبل مجلس ادارة أو من قبل الضباط مباشرة كما هو الحال في جبل الدروز وبلاد العلويين.

لقد اعلنت الحرب العالمية الثانية.. وهذه هي الأوضاع في سوريا ولبنان.. وهذا إذ استثنينا سنجق الاسكندرونة الذي تسلمته الحكومة التركية باحتفال رسمي يوم ٢٣ تموز [يوليو] ١٩٣٩، هو اليوم الذي انزل فيه العلم الفرنسي.

***

نظام حكم لا يمثل سوريا ولا يمت إليها بصلة.. وعدم الاعتراف بشعبية الكتلة الوطنية وتفتيتها واستبعاد النظام البرلماني الديمقراطي هذا هو الواقع الذي كان يدافع عنه السيد بيو بسبب تصوره لما كان يسمى «الوباء الوطني».

نشطت المعارك الحربية في أوروبا، وراسلت الحكومة الفرنسية شيخ جنرالاتها «ويغان» قائداً لما سُمّي: منطقة العمليات في شرقي الأبيض المتوسط.

واجتمعت المحكمة العسكرية في بيروت وأصدرت أحكاماً قاسية جداً بحق رجال الصف الثاني من الكتلة الوطنية.. ثم اجتمعت المحكمة العسكرية في دمشق وأصدرت أحكاماً مماثلة بحق مجموعة من الوطنيين اتهموا بمحاولة اغتيال رئيس مجلس المديرين وكان من بينهم الشقيقان نبيه وعادل العظمة.. وسارت الأمور هادئة كما يشتهي المفوض السامي. ولكن أخبار الجبهة مع ألمانيا كانت تتطور من سيء إلى أسوأ، إلى أن أتى خبر اجتياح هولندا وبلجيكا في العاشر من أيار [مايو] ١٩٤٠، ثم خبر دخول ايطاليا الحرب في ١٠ يونيو [حزيران]، وخطاب رئيس الحكومة الفرنسية السيد پول رينو وطلب النجدة من أميركا.

وقد استدعي الجنرال ويغان، وكان في الثالثة والسبعين من عمره، إلى باريس لتولي قيادة جيوش الحلفاء خلفاً للجنرال غاملان. وفي ١٣ حزيران [يونيو]، اعلنت باريس مدينة مفتوحة وانتقلت الحكومة إلى بوردو، قبل أن تستقر في فيشي مروراً بكليرمون فران.

ويصل مندوب المفوض السامي في دمشق، إلى بيروت وينقل رسالة من القنصل البريطاني في دمشق.. ويستقبل المفوض السامي القنصل البريطاني في بيروت. والموضوع هو باختصار:

ان فرنسا ستسقط، فهل يقرر المفوض السامي وقائد العمليات في منطقة شرقي الابيض المتوسط مواصلة الحرب إلى جانب الانكليز؟

ويعلن المفوض السامي القبول ويتورط بتسليم قائمة بطلباته من العملة الأجنبية.. وتبدي بريطانيا استعدادها لتلبية طلبات المفوض السامي، وطلبات جميع الحكام الفرنسيين [في الامبراطورية] فيما اذا اختاروا مواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا.

وعندما كانت فرنسا توقع اتفاقية الهدنة، أصيبب المفوض السامي بالعقدة

الانكليزية.. وهي أن بريطانيا تريد أن تحل مكان فرنسا في سوريا ولبنان وأن تقيم دولة كبيرة اسمها «سوريا الكبرى» تضم شرقي الاردن والعراق وفلسطين، مع ارضاء تركيا بحلب والجزيرة.

وبعد أن أعلن في ٢٣ حزيران [يونيو] الاستمرار في الحرب، يعود بعد ثلاثة أيام ويعلن وقف الأعمال الحربية بالاتفاق مع قائد العمليات في شرقي الأبيض المتوسط، ويرسل تبريراً إلى حكومة الماريشال بيتان، التي كانت ما تزال في بوردو.

والآن كيف كانت مشاعر السوريين؟

لم يكن لموسوليني أي اعتبار عند أحد من السوريين لا على مستوى الزعماء ولا على مستوى الشعب، وذلك بسبب الاستعمار الايطالي لأراضي ليبيا ثم لأراضي الحبشة.

وعلى العكس، كان هتلر يمثل الشخصية الاسطورية بالنسبة لعامة الشعب ويتصوره الناس بلباس الفارس الذي سيحرر الشعوب المظلومة بعد أن يحقق النصر على الدول المستعمرة، أي فرنسا وبريطانيا.

وأما الزعماء السوريون فقد كان لهم رأي آخر منذ ان ابتدأت الحرب. انهم يعرفون أن النازية هي نظرية عنصرية تقوم على تفوق الشعب الألماني الآري وعلى تخلف العنصر السامي، والعرب هم من الساميين ويعتبرون من الشعوب المتخلفة بنظر النازية، ومن هنا، فإن الزعماء لم يكونوا يتوقعون أي خلاص فيما اذا انتصرت النازية وحليفتها الفاشيستية.

ومن هي سوريا بنظر السلطات الفرنسية في ذلك الوقت.. أي عند التوقيع على الهدنة؟

كان المفوض السامي يعتمد على الانتليجنسيا الفرنسية في الشرق.. أي تقارير ضباط المصالح الخاصة، ولذلك فإن سوريا بنظر المفوض السامي كانت فريقين..

الفريق الأول هو من الوطنيين المتمثلين بالكتلة الوطنية التي أبعدها عن الحكم وألغى المؤسسات الدستورية التي أقامتها. وهذا الفريق موزع بين السجن أو المنافي الاختيارية وشبه الاجبارية.. ولكنه موجود ومستعد لتلبية أي نداء يوجه إليه من الزعماء، وان الهدوء الظاهر قد لا يكون في حقيقته إلا ناراً تحت الرماد. وأما الفريق الآخر فهو ما يسميه المفوض السامي بفريق الشهبندريين أو جماعة الشهبندر.

ويقول المفوض السامي عن هؤلاء إنهم عبارة عن أقلية تجمعت حول الدكتور الشهبندر لحماية انفسهم من انتقام الكتلة الوطنية، وقد انضم إليهم الموالون لسياسة الانتداب.

ويقول المفوض السامي في الصفحتين ٣٦ و٣٧ من مذكراته «عامان في الشرق»:

«لقد اجتمت بعد ذلك بالدكتور الشهبندر، وقد بدا لي أنه رجل موضوعي ومثقف إلى حد ما، وقد تلقى ثقافته في الجامعة الأميركية ببيروت فأخذ عنها مثالية محترمة ولكنها ضبابية. ذلك أن روحانية ايمرسون ليست مقبولة تماماً في تفكير رجل شرقي.

انه يجهل الفرنسية، لذلك فقد كانت احاديثنا بالانكليزية. وهذه الثقافة الانكلوساكسونية، قد لا تكون كافية لتبرير الشبهات التي تحوم حول الدكتور. ففي نظر كثير من الفرنسيين كان يؤخذ على أنه عميل للانتليجنس سرفيس. ولا أعتقد أنه كان خصماً مأجوراً لفرنسا. ولئن كان ينتقد سياسة فرنسا بضراوة إلى حد ما، فإنه يضمر كثيراً من البغضاء لبعض مواطنيه.

كان هناك تنافر في الطباع بين هذا المثالي، على الطريقة الأميركية، والذي ربي على نهج واحد هو الطب، وبين الزعماء الوطنيين، وهم رجال قانون، تعلموا من تاريخنا فن صناعة الثورات.

الشهبندر عارض المعاهدة الفرنسية ـ السورية، كان يريد معاهدة كمعاهدة العراق مع الانكليز نصاً وتطبيقاً».

ان العبارة التي وردت في سياق حديث المفوض السامي عن الشهبندر والتي يقول فيها: «ففي نظر كثير من الفرنسيين كان يؤخذ على أنه عميل للأنتليجنس سرفيس».. هي عبارة تحتاج إلى وقفة.

من هم هؤلاء الفرنسيون الذين يعنيهم المفوض السامي؟ لا يمكن أن يكونوا إلا هؤلاء الذين يزودونه بالمعلومات والذين يناقش معهم شؤون السياسة وادارة الانتداب، أي ضباط المصالح الخاصة. وهم وحدهم الذين يؤثرون في القرارات التي يصدرها المفوضون السامون منذ أن فرض الانتداب. ولا ينكر المفوض السامي هذه الحقيقة في جميع سطور مذكراته ويعترف بدورهم في شق الصفوف في جبل الدروز والعلويين ومحافظة الجزيرة وغيرها من الأراضي السورية.

وهؤلاء، ضباط المصالح الخاصة، هم من حيث الواقع، صانعو القرار السياسي. وان الموقف الذي اتخذه المفوض السامي من الانكليز، وهو الرجوع عن قبوله الاستمرار في الحرب إلى جانب بريطانيا خشية أن يحل الانكليز مكان الفرنسيين في [الشرق]، أنما اتخذه متأثراً بتقارير ضباط المصالح الخاصة.

لا أحد ينكر أن ضباط المصالح الخاصة كانوا يسيئون الحكم على الناس.. وفي الوقت نفسه، لا أحد ينكر أن احكامهم حتى ولو كانت خاطئة، هي التي تعتمد عند اتخاذ القرار السياسي.

قال المفوض السامي عن الدكتور الشهبندر: لا اعتقد أنه كان خصماً مأجوراً لفرنسا.. ولكنه يعتبره خصماً غير مأجور..وان كانت خصومته للكتلة الوطنية مبنية على البغضاء.

هذا من وجه.. ومن وجه آخر، فإن ضباط المصالح الخاصة أصبحوا خبراء في صنع الاحداث التي يتصورونها في صالح فرنسا، وفي وصفها أمام المفوض السامي كأمر واقع.

ومنذ أن بدأ الهجوم الألماني الكبير في ١٠ أيار (مايو)، كان معروفاً أن فرنسا لن تصمد أمام الزحف المدعم بالمدرعات والطائرات.. وأن الانكليز باقون في

[قارتهم] الصغيرة يواصلون الحرب، ويقدرون أن على قيادة منطقة شرقي الأبيض المتوسط، وعلى المفوض السامي الاختيار بين الخضوع للحكم الذي سيقوم على اطلال الجمهورية الثالثة وبين الوقوف إلى جانب الانكليز.

وهؤلاء ضباط المصالح الخاصة ملوك صغار، كل في ميدانه.. انهم مماليك القرن العشرين.. وماذا يكون المصير اذا قررت القيادة العسكرية والسياسية، السير في ركاب الانكليز؟

كانت صورة المستقبل قاتمة بحسب التصور.. لا شك أن المصلحة هي في الخضوع لحكم مركزي ضعيف لأنه مهزوم.. ولكن مع شعب أكثريته تؤيد الكتلة الوطنية التي اتخذت منها فرنسا موقف العداء.. ومن بقي من هذا الشعب يؤيد الدكتور شهبندر المصنف عندهم خصماً ومواليا للانكليز.

ولا يستقيم الأمر إلا بالتخلص من الفريقين.

وسواء أكان هذا الأمر في تفكير المفوض السامي منذ بدء الهجوم الكبير، أم لم يكن، فقد وجده أمامه كأمر واقع.

قد تستثمر الأكثرية الوطنية ضعف فرنسا وهزيمتها، وزعماؤها هم رجال القانون الذين تعلموا من تاريخ فرنسا فن صناعة الثورات، على حد تعبيره.. أو قد ينقلب الشهبندريون، الموالون للانكليز، وهذا هو تصنيفهم عند الفرنسيين، وفي هذه الحالة قد يزاود عليهم الوطنيون.. كل ذلك كان لا بد أن يقض مضاجع المفوض السامي وضباط المصالح الخاصة.

في يوم ٦ تموز [يوليو] ١٩٤٠، اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في عيادته بدمشق.

هل كان خبر الاغتيال مفاجئاً للمفوض السامي؟ أو كان مفاجئاً لضباط المصالح الخاصة، أو أن تاريخ التنفيذ وحده هو الذي فاجأ سلطات الانتداب؟ وهل كانت هذه السلطات تتوقع الاغتيال؟

كان المفوض السامي في بيروت.. وفي اليوم نفسه، أي ٦ تموز (يوليو) أرسل برقية لحكومته يقول فيها أن الشهبندر، المنافس الأول للكتلة الوطنية، والمعروفة ارتباطاته بالمصالح البريطانية، قد قتل من قبل «مجهول». وأضاف أنه من الواضح أن الجريمة سياسية وأنه يجب التحري عن الفاعلين في الدوائر الوطنية. وهكذا، فقد قرر المفوض السامي، قبل أن يتوجه إلى دمشق، أن يلصق الجريمة بالوطنيين، ليجد من جماعة الشهبندر حلفاء طبيعيين، ذلك أنهم لن يتمكنوا من الوصول إلى السلطة إلا عن طريق فقدان الكتلة الوطنية لسمعتها ولثقة الشعب بها.

وأما في دمشق، فلم تمض ساعات قليلة على وقوع الجريمة حتى ألقي القبض على جميع من كان قد بقي خارج السجن من الوجهاء وأصحاب الكلمة المسموعة من رجال الكتلة الوطنية، وقبل غياب الشمس كانوا قد اودعوا سجن القلعة من دون مذكرات توقيف.

وكان قاضي التحقيق الأول السيد فلادمير السبع قد تسلم التحقيق رسمياً.. وعندما قدمت له طلبات الاستفسار من أقرباء الموقوفين، أجاب خطياً بأنه لم تصدر عنه أي مذكرة توقيف بحق أحد منهم.

في ذلك الوقت، كان المفوض السامي قد عين ضابط الدرك الفرنسي، الكولونيل كويتو، مديراً عاماً للشرطة وقائداً عاماً للدرك السوري، وعهد إليه، اضافة لذلك، التحقيق في قضية الشهبندر.

وبالعودة إلى المراسلات الرسمية.. فقد أرسل السيد بيو لحكومته في مطلع شهر آب (أغسطس) يقول إنه قد ألقي القبض على خمسة أشخاص بتهمة اغتيال الشهبندر وإن التحقيق يمكن أن يوصل إلى المحرضين الدافعين للجريمة. كما أخبر حكومته بأنه سيعيد تشكيل المجلس العدلي، وهو محكمة خاصة كانت قد احدثت في العام ١٩٢٥، وعلقت أعمالها في العام ١٩٢٨، وقد تولى هذا المجلس محاكمة الثوار. فأجابته حكومته بأنها تحب أن ترى التحقيق في هذه القضية وقد انتهى بقرار منع محاكمة وعارضت اعادة تشكيل المجلس العدلي.

وقد أجاب بيو، بأن الوقت أصبح متأخراً بالنسبة للعمل برأي الحكومة، لأنه كان قد اتخذ جميع الاجراءات الضرورية التي تتفق مع رسالته السابقة.

وفي شهر تشرين الأول [أكتوبر]، أرسل السيد پيو لحكومته يقول: انه نتيجة اعترافات القتلة طلبت عائلة الشهبندر اتهام بعض زعماء الكتلة الوطنية وقد عينتهم بأسمائهم. وفي رسالة لاحقة كتب لحكومته أن مردم بك وسعد الله الجابري ولطفي الحفار قد تم تجريمهم وأن السلطات عجزت عن توقيفهم لأنهم غادروا البلاد. وقد أجابت الحكومة بتأكيد رأيها السابق القائل بأن افتتاح محاكمات قضائية هو في غير محله. ولكن السيد بيو، كان قد صمم على متابعة الإجراءات التي بدأها وقال إن القضية قد تغيرت طبيعتها بسبب الادعاء الذي تقدمت به عائلة الشهبندر... وقد تقدمت أيضاً بشكوى لتجريم شكري القوتلي، لكن قاضي التحقيق اسقط الاتهام.

لقد تصرف السيد پيو وكأنه رئيس دولة.. وكأن الرأي الذي يأتيه من حكومته هو رأي استشاري، من حقه أن يقبله أو يرفضه.. وبالطبع، كان يرفضه.

لذلك كان رأي الحكومة الفرنسية على الرغم من أنه لم يكن صادقاً معها فيما رواه برسائله لها من حيث أنه لم يكن في صفوف الشعب أي رد فعل لتجريم المتهمين.

كان ذلك على الصعيد الرسمي حسب ما ورد في المراسلات بين المفوض السامي وحكومته.. أما على أرض الواقع فقد كان الأمر مختلفاً جداً.

بعد اغتيال الدكتور الشهبندر، وحسب تصور المفوض السامي وضباط المصالح الخاصة،لم تعد جماعته في صف المعارضة.. أي معارضة الانتداب. والعكس هو الصحيح فقد أصبحت الجماعة حليفة للسلطة، إلى أن تنتهي المحاكمة على الأقل.

وخلافاً لما ورد في مراسلات المفوض السامي لحكومته، بأن اتهام الكتلة الوطنية لم يكن له ردود فعل جماهيرية، فقد اتخذت قضية الاتهام طابع الصراع بين السلطة وبين الصف الوطني علىٰ صعيد الزعامة وعلى الصعيد الشعبي.. وصارت

الجماهير الغاضبة تقصد دور الزعماء الوطنيين لتقديم الولاء والمساندة، ولم يقتصر الأمر على سوريا وإنما تعداه إلى لبنان والعراق.

وقد طلب ممثلا السعودية والعراق مقابلة المفوض السامي للتعبير عن قلق الدولتين فيما يتعلق بالتطور الذي طرأ على القضية. فكان جوابه أن لا شأن لهما في هذا الموضوع.

وسمح في الوقت نفسه للمستشار الفرنسي في سجن القلعة، وهو برتبة ملازم ثان، أن يفرج تباعاً عن الوجهاء واصحاب الكلمة المسموعة في دمشق ، الذين اعتقلتهم السلطة بعد ساعات من اغتيال الدكتور الشهبندر، وترك لهذا الملازم حرية الاختيار، في التقديم والتأخير، حسب مزاجه. وقد افتتحت دور هؤلاء للمهنئين وافتضحت الوسائل التي لجأت إليها السلطة، وعلى رأسها قاضي التحقيق الذي هو في الوقت نفسه، قائد الدرك العام ومدير الشرطة العام، وكيف أن عصاصة، المتهم الرئيسي الذي أطلق النار من مسدسه على الدكتور، قد تسلم أقدار هؤلاء الموقوفين [الرهائن] ليختار منهم الشركاء والمساعدين ومن زعم أنه اجتمع بهم، وكان ظاهراً أنه ينتقي منهم أشخاصاً رسمت له أدوارهم بدقة.. وهي أدوار مزعومة وسخيفة في آنٍ معاً.

لم يعد هناك أي شك لدى الرأي العام بأن ليس التحقيق وحده كان من اخراج السلطة... وأصبح الرأي العام يعتقد أن كل شيء كان مخططاً له.. حتى الجو الذي وضع فيه هؤلاء المتعصبون وانطلترا منه في طريق الاغتيال.

وكانت للكتلة الوطنية عيون ترصد تحركات المفوضية والمندوبية في دمشق وفي حلب.. وكذلك تحركات السيد بهيج الخطيب رئيس مجلس المديرين.. وقد تأكدت الكتلة عن طريق هذه العيون من صحة ما كان يدور في البلد، ابتداء، عن طريق الهمس والاشاعة.

كانت هناك زيارات لسجن القلعة قام بها السيد بهيج الخطيب، رئيس مجلس المديرين، رافقه فيها السيد خليل رفعت، مدير عام العدلية،وكان يصحبهما أو في

استقبالهما السيد حسن أيوبية، الذي لم يكن اسمه متداولاً قبل اغتيال الدكتور شهبندر، وهو في الأصل من العاملين في الأمن العام بدار المندوبية، وقد افرز للشرطة عاملاً تحت سلطة إلكولونيل كويتو. وقد اجتمع هؤلاء المسؤولون بالمتهم الرئيسي أحمد عصاصة.. وبعد الاجتماع، وفي كل مرة، كان السيد أيوبية هو الذي يرافق عصاصة عندما يستعرض الموقوفين من رجال الكتلة الوطنية لينتقي منهم الشركاء والوسطاء.

وهناك اجتماعات عقدت في منزل شقيق حرم الدكتور شهبندر، السيد نزيه المؤيد، في شارع نوري باشا، وحضرها السيد صفوح المؤيد وهو من الذين يقول عنهم المفوض السامي بأنهم أظهروا الولاء لتجربة الانتداب. وكان يحضر هذه الاجتماعات السيد بهيج الخطيب ومعه مدير عام العدلية. كانت الغاية من هذه الاجتماعات هي الضغط على المتهمين من أجل اعطاء الافادات التي تطلب منهم بناء على [الوصفة] المعدة من قبل ضباط المصالح الخاصة، وقبل أن يمثل المتهمون أمام قاضي التحقيق، الكولونيل كويتو.

إلا أنه كان يبدو أن كل ما كانت تخطط له السلطة الفرنسية وما يجري تنفيذه كان يعد بمنتهى السخف والغباء والاستهتار بعقول الناس.

لم يكن هناك عاقل يصدق أن الشاب الذي يذوب حياء يمكن أن يتولى ادارة عملية اغتيال سياسية أو غير سياسية.. إنه عاصم النائلي الذي شغل منصب السكرتير الخاص لجميل مردم بك عندما كان رئيساً لمجلس الوزراء، والذي لم يعرف عنه أنه تفوه بكلمة نابية في حياته، كما لم يكن مؤهلاً للاشتراك في مناقشة حادة أو جدال.. كل ذلك كان من طباعه.. وقد أخطأ ضباط المصالح الخاصة في اختياره ليسلك طريقاً إلى اتهام زعماء الكتلة الوطنية. وكل ما أعدوه كان سخيفاً اعد بغباء، ومتهافتاً من نفسه، ولا يقف كحكاية حتى يصح اعتباره دليلاً.

لم يكن الاغتيال السياسي، في يوم من الأيام، في حساب السوريين.. وهذه الجريمة كانت غريبة على مزاج الشعب السوري.. ويستحيل أن تكون في تفكير أحد، لولا استغلال التعصب الديني وتهيئة الجو.

في منتصف العام ١٩٤٠، لم تكن هناك خصومة بين الكتلة الوطنية وبين الشهبندر ولا يمكن لأحد أن يتصور وجود خصومة. فالكتلة تركت الحكم لأن فرنسا رجعت عن المعاهدة، وهذا ثابت بمذكرات مجلس النواب وبوثائق وزارة الخارجية الفرنسية، باعترافات المفوض السامي في مذكراته، هذا من وجه.

ومن وجه آخر، فإن من الثابت أيضاً ، أن أقلية كانت تلتف حول الشهبندر، وهذه الأقلية قد تقوّت بالشخصيات التي أظهرت الولاء لتجربة الانتداب من أجل أن تحمي نفسها من انتقام الكتلة الوطنية، بعد أن تسلمت الكتلة الحكم.. وبمجرد أن مهّد المفوض السامي الطريق إلى مجلس المديرين بادارة البلاد تحت الاشراف المباشر لسلطة الانتداب، فان جميع الشخصيات الموالية للانتداب، تركت الشهبندر والتفت حول الانتداب. والأقلية التي حافظت على ولائها للشهبندر لم تتسلم الحكم او تشارك فيه.

وان ظروف الحرب جعلت موضوع الحديث عن المعاهدة غير وارد اطلاقاً.. من هنا لم يكن هناك أي مجال للمنافسة بين الكتلة والشهبندر. وبالتالي لم تكن هناك خصومة تبرر التآمر على الاغتيال. الاغتيال الذي لم يكن اسلوباً متعارفاً عليه في التعامل في سوريا. وجميع الذين تعاملوا [بولاء] مع تجربة الانتداب كانوا يذهبون إلى أعمالهم ويعودون ويقيمون في الأحياء القديمة ولم يعتد أحد على أحد.. وحتى هؤلاء لم يكونوا عملاء للانتداب، بل كانت لديهم قناعة بأن لا جدوى من المقاومة.

وسرعان ما اقتنعت الكتلة الوطنية بأن المفوض السامي قرر الدخول معها في معركة وأنه اختار جريمة اغتيال الشهبندر والمجلس العدلي ليكون ميداناً لهذه المعركة. ولعله قد فتح هذه المعركة لحسابه الخاص وحساب ضباط المصالح الخاصة، وليس لحساب حكومة فيشي. ولم يكن المفوض السامي بحاجة إلى هذه المعركة لولا خشيته وخشية ضباط المصالح الخاصة من استثمار الانكليز لضعف فرنسا بعد الهزيمة، وما قد ينشأ عن ذلك من ارتفاع اسهم الشهبندر الذي يتصورونه صديقاً للانكليز.

ويستحسن هنا استعراض سياسة المفوض السامي منذ أن بدأت الحرب.

أسرع بدعوة المحكمة العسكرية في بيروت، ثم في دمشق لمحاكمة رجال الصف الثاني من الكتلة الوطنية واصدرت بحقهم أحكاماً شديدة بين خمسة عشر عاماً وأربعين عاماً. وبدأ في الوقت نفسه يقرأ تاريخ الشام، وقد اعجب كثيراً بسياسة الخليفة الأموي الأول، معاوية، وصار يهيء نفسه ليحكم سوريا بالطريقة نفسها.

قصد المسجد الأموي لحضور صلاة العيد على طريقة الخلفاء. كما قصد مدرسة التجهيز حيث كانت تنطلق المظاهرات ضد فرنسا، على حد تعبيره.. وانتهت الزيارة بسلام. ثم زار الجامعة السورية ودخل الصف الذي كان يحاضر فيه الرئيس فارس الخوري، وقد استقبله الاستاذ دون حقد، على الرغم من أنه كان في العام الماضي قد أرسل مندوبه لتبليغه تعطيل الدستور وحل البرلمان، وفي كلية الطب استمع إلى بعض الأكف تصفق له.

قام، مرة ثانية، بزيارة [مملكته] وكان سعيداً، فلم يعد يستقبل على طريقة المدن المقفلة، كما كان الأمر في عهد الكتلة الوطنية.

وفي دمشق فتح بابه، أي في القصر الأبيض حيث يقيم، لاستقبال أصحاب الوجاهة.. وقال في مذكراته: «هكذا كان معاوية يفتح بابه.. ولكنه شكا من الذين زاروه.. لقد كانوا طلاب حاجات خاصة». ولعله تجاهل تقارير ضباط المصالح الخاصة التي لا بد أنها كانت تقول له أن الزعماء في سوريا وأولهم رئيس الجمهورية، يفتحون أبوابهم لكل الناس، ولا يجرؤ أحد منهم على اغلاق بابه، ذلك أن حساب الناس مع الزعماء يكون في مراكز الاقتراع وليس في دواوين المستشارين والمندوبين.. والمفوض السامي.

حلم الجلوس على [عرش] معاوية هوما يراه أمام عينيه.

ومن هنا كان يستهتر بأوامر حكومته بعد الهزيمة.

***

ورد للكتلة الوطنية تقرير من أحد العيون في المفوضية العليا، يقول إن السيد

بيو قد تلقى تعليمات من وزارة الخارجية في فيشي.. وقد طلبت منه الوزارة الامتناع عن معاملة الشعب السوري بالشدة وعدم استعمال مقتل الدكتور شهبندر لغايات سياسية، وبضرورة صدور عفو عام عن المحكومين من قبل المحاكم العسكرية.

وورد للكتلة ن الوطنية في الوقت نفسه، تقرير من أحد مفوضي الشرطة، وهو واحد من عيون الكتلة الوطنية في مديرية الشرطة العامة، يقول فيه حرفياً، مع اثبات الاخطاء الاملائية كما وردت:

«سيدي المعظم، لقد كلف بهيج الخطيب مفوض المركز بأن يحرر له هذين التقريرين المحررين أدناه، كما يلي:

التقرير الأول:

في الساعة الخامسة مساء حضر لدائرة الشرطة جميل مردم بك لإعطائه افادة بخصوص مقتل الشهبندر وفي الساعة السابعة والنصف تقريباً غادر دائرة الشرطة وأثناء ذلك كان ما ينوف عن ألفي شخص واقفين أمام مقهى العباسية فحيوه ولحقو به بسيارات لداره وهناك حيوه وحيو رجال الكتلة الوطنية وحين أذيع الخبر في المدينة بقدوم جميل مردم بك فقصدو داره من جميع الأحياء كي يباركو له بشهر رمضان وبعد مرور ساعتين تقريباً تجمعو ما ينوف عن الف شخص من حزب الهيئة الشعبية وذهبو فوراً لدار جميل بك وقصدهم التلاقي بأحد من الاشخاص الذين لحقو بجميل بك ولكن لم تمكنو من الاجتماع بأحد وعند وصولهم لدار جميل بك سقطوه وذهبو لدار لطفي بك وسقطوه أيضاً وسقطو رجال الكتلة الوطنية وفي تلك الاثناء أطلقوا عيارين ناريين ومن ثم تفرقو.

التقرير الثاني:

لقد عقد حزب الهيئة الشعبية اجتماع في مكتبه وفي نتيجة الاجتماع قررو أن ينتقمو لزعيمهم ويقتلو جميل مردم حتما. وكان في الاجتماع ما ينوف من الف

شخص وكانت الخطب فيه حماسية جداً وعموم المجتمعين تحمسو للانتقام وفي الساعة الحادية عشر تفرقو على أن ينتقمو لزعيمهم مهما كلف الأمر.

وبعد ترجمة هذين التقريرين باللغة الفرنسية أخذهم بهيج الخطيب وذهب لبيروت حيث عرضهم على المفوض السامي». [انتهى تقرير مفوض الشرطة - السري - إلى الكتلة الوطنية].

لم يعد هناك شك بأن المفوض السامي قد صمم على خوض المعركة مع الكتلة الوطنية على الرغم من تعليمات حكومته، لأنه أراد أن يثبت لحكومته أن دمشق مقدمة على حرب أهلية.

ومن يطّلع على هذين التقريرين، بنظرة تلك الأيام، يدرك أن السيد بهيج الخطيب لا يتصل بمفوض المركز، عندما يكون مدير الشرطة العام الكولونيل كويتو، إلا اذا تلقى أمراً من جهة فرنسية تكون أرفع سلطة من الكولونيل.. ولماذا يحملها بنفسه إلى بيروت.

وفي الرجوع إلى الوثائق، نجد أن المفوض السامي طلب من حكومته، في أعقاب ذلك، أن يعاد العمل بالمرسوم الذي كان قد صدر في ٥ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٢٥، والذي جعل قيادة الجيش تحت امرة المفوض السامي. وقد رفضت حكومته طلبه هذا، وقالت له بصراحة إن مسؤولية الدفاع عن الأراضي المشمولة بالانتداب يجب أن تبقى من مسؤوليات قيادة العمليات في شرقي الأبيض المتوسط.

ثم ورد تقرير من أحد العيون بأن الأوامر قد صدرت إلى الكولونيل كويتو باصدار مذكرات توقيف بحق زعماء الكتلة الوطنية، وكان ذلك في ليل ١٥ /١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٠، فتقرر ارسال مندوب لإبلاغ السيد سعد الله الجابري في حلب، قبل طلوع النهار. وتوجه السيدان جميل مردم بك ولطفي الحفار إلى العراق سالكين طرقاً في الصحراء لا تستعملها قوات حرس الحدود التابعة للجيش الفرنسي. وقد سلمت قيادة الكتلة الوطنية للسيد شكري القوتلي.

وفي مساء يوم ١٧، أي في اليوم التالي، وصلت برقية بالشيفرة إلى القنصلية

العراقية تطمئن عن وصول الزعماء السوريين وأنهم استقبلوا استقبالاً حاراً على المستويين الرسمي والشعبي. ثم وردت أول الرسائل المحمولة إلى عائلاتهم.

وأول رسالة وجهها الزعيم شكري القوتلي إلى اخوانه في بغداد كانت مؤرخة في ٢٠ رمضان ١٣٥٩، أي قبل أنتهاء شهر تشرين الأول [اكتوبر]، وفيها يقول إن الأمور سائرة من حسن إلى أحسن، وان قرار قاضي التحقيق كان له الأثر المطلوب [والكل يعلن استنكاره وتقبيحه لهذا العمل وهذا التدخل السياسي. لقد بدأنا في اجتماعاتنا منذ أربعة أيام في الأحياء ونحن نواصل عملنا وان الجو المتجهّم بدأ يصحو وان النشاط بدأ يدب في صفوف الناس، كل ذلك رغماً عن أن ادارة المطبوعات منعت نشر كل زياراتنا، ولكن الأمر شاع وذاع والكل مسرور ومتفائل خيراً ونرجو التوفيق..]

[نحن نسعى الآن لتوكيل محامين بأكبر عدد ممكن وبأقدرهم من بيروت وحلب ودمشق. وقد تكلمت مع عدد لا بأس به والتوكيل سيكون دفاعاً عن عاصم ويبحث بشأنكم بهذه المناسبة.]

وقد استنفر الصف الوطني في سوريا، وجاء الصدى من لبنان ومن العراق. وجرى الاتصال بين القوتلي في دمشق والزعيم رياض الصلح في بيروت لتوحيد الجهود من أجل تشكيل جبهة دفاع قانونية عن السيد عاصم النائلي.

وقد وجد المفوض السامي أن النشاط الوطني الذي هدأ بعد اعلان الحرب العالمية الثانية، قد دبت الحياة فيه من جديد، وأن جميع الأحياء قد استنفرت.. ولم يكن الأمر في دمشق وحدها. ومن أجل تهدئة النفوس، وبالاتفاق مع السلطات العسكرية، فقد امتثل إلى أمر حكومته وأصدر [العفو] عن المحكومين من قبل المحاكم العسكرية وهم من رجال الكتلة الوطنية.

وعلى الرغم من الوثائق التي جرى رفع السرية عنها في وزارة الخارجية والتي يقول محتواها أن الحكومة الفرنسية هي التي طلبت من المفوض السامي أن يصدر هذا العفو، وإنها أكدت عليه ذلك المرة بعد المرة، فإنه ادعى في مذكراته بأنه قام بهذه البادرة مدفوعاً بالسياسة الحكيمة التي كان يتبعها الخليفة الأموي معاوية.

لم تساهم هذه البادرة التي أتت متأخرة في تهدئة النفوس، وانما ازداد النشاط الوطني حيوية، ذلك أن جميع المحكومين الذين عادوا إلى منازلهم كانوا من الوجهاء وأصحاب الكلمة المسموعة. وقد فتحت منازلهم لاستقبال المهنئين. وكانت الأحاديث المتداولة عن المعركة فقط، التي فتحها المفوض السامي مع الكتلة الوطنية بسبب مقتل الدكتور الشهبندر.

كان الحماس يزداد يوماً بعد يوم، ولاسيما بعد فك اسر رجال الصف الثاني من الكتلة الوطنية.. ولكن المفوض السامي الذي أراد أن يعطي الصراع مظهر الحرب الأهلية بين الكتلة الوطنية وحزب الدكتور الشهبندر، والذي كان قد استكتب مفوض المركز في الشرطة التقريرين السابق ذكرهما لدعم هذا الاتجاه، لجأ إلى تجنيد جميع الموالين لسلطة الانتداب لمصلحة جماعة الشهبندر وذلك بالاضافة إلى جميع امكانات الحكومة وما هو بتصرفها من سلطات الأمن، بما في ذلك تلك المرتبطة مباشرة بالسلطة الفرنسية.

ولم تقع الكتلة الوطنية في الفخ وبقيت تدير الصراع على أنه صراع بين سلطة الانتداب وبين الصف الوطني وبقيت جادة في تشكيل جبهة الدفاع إلى أن تم تأليفها.

وكان فندق أوريان بالاس الميدان الذي اختارته السلطة للصراع يوم حضر المحامون من لبنان من أجل الإطلاع على الأوراق، وأقاموا في هذا الفندق. وفي وقت العصر حضرت الجموع المناصرة لجماعة الشهبندر بقصد الاعتداء على المحامين وتراخت الشرطة في التصدي لهم، الأمر الذي استدعى من شباب الكتلة الوطنية أن يجعلوا أجسادهم درعاً. وقد طعن الشاب السيد فريز الملك في ظهره. وهو أحد الذين أطلق سراحهم من المحكومين من قبل المحكمة العسكرية في بيروت.

ولكن كانت قد حدثت فوضى، والغريب أن الذي اصيب بالرعب كان الاستاذ جان فران، المحامي الفرنسي الذي اختارته جهة الادعاء الشخصي.. وقد أصيب بالقلق اضافة إلى الرعب، لأنه كان قد ترك الشيك، الذي حرره لأمره السيد خليل معتوق بقيمة الف وخمسماية ليرة سورية، فوق احدى الموائد مع العقد الذي وقعه معه، وكان هذا المبلغ يعتبر ثروة في حساب تلك الأيام.

وعندما كان المفوض السامي يمضي في معركته الهجومية مع الكتلة الوطنية، كان، في الوقت نفسه، يدخل معركته الأخيرة مع حكومته.

عاد ليؤكد الموقف الضعيف الذي تقفه فرنسا فوق الأرض في سوريا ولبنان.. وليقول إنه قادر على تلافي هذا الضعف، وذلك بأن تسمح له حكومته أن يطمئن الانكليز على موقف الحياد الذي تتخذه سلطة الانتداب، لأنه يخشى ان يقع تحت ضغط مشترك انكليزي من الجنوب وتركي من الشمال. ولكن طلبه هذا بالاضافة إلى استهتاره بتعليمات حكومته، قد استنفد صبر السيد لافال وزير الخارجية الجديد الذي كان ينفذ سياسة الألمان. ولم يقبل السيد لافال الاجابة على رسالة المفوض السامي، ولم يكتف بذلك وانما أبلغه في ٢٥ تشرين الثاني [نوفمبر]، أن خدمته قد انتهت وان السيد كياب سيتسلم مكانه، ولكن السيد كياب لم يصل لأن الطائرة التي كانت تنقله إلى بيروت قد اسقطت بالقرب من السواحل الايطالية.

لم يعد المفوض السامي يسمح لنفسه بأكثر من تسيير الأعمال. واجتمع المجلس العدلي في ٩ كانون الأول [ديسمبر] ، وأجلت المحاكمة ليوم ١٩ ريثما يطّلع المحامون على الأوراق. وخلال فترة التأجيل، غادر المفوض السامي بيروت نهائياً.

وكان الزعيم شكري القوتلي يحيط اخوانه في بغداد بكل جديد، ولاسيما فيما يتعلق بتحسن الأوضاع في الجبهة الداخلية.. وبشرهم بالافراج عن المعتقلين وبأن الجو قد جعل الصف الثاني من الكتلة يؤمن بالنجاح وبالظفر والقضاء على المؤامرة الدنيئة التي حاك خيوطها أشخاص مغرضون سافلون. كان ذلك ضمن رسالة مؤرخة في١٢ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٠، وقد أرفق معها عدداً من تقارير عيون الكتلة الوطنية راجياً اتلافها بعد الاطلاع عليها.. وفيها يقول إن صفحات القضية قد بلغت ستمائة صفحة.. كما أضاف أخباراً تتعلق بمراجعة القناصل.

وفي ١٩ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٠، بدأت المحاكمة جدياً.

***

في هذه المحاكمة، كانت السلطة الفرنسية في واد، وكان الانكليز في واد آخر..

فما ان افتتحت المحاكمة حتى أرسل السيد غاردنر، القنصل البريطاني في دمشق تقريراً إلى وزارة الخارجية في لندن زعم فيه: «أن الجو كان متوتراً وأن الأحزاب السياسية [كذا..] تعتبر المحاكمة صراعاً بين حزبين، وأن هذا الصراع هو امتداد للصراع بيننا وبين قوات المحور، لأن هذه القوات تساند الكتلة الوطنية بينما كانت مشاعر الشهبندر مع البريطانيين».

والجدير بالذكر أن لا حكومة فيشي، ولا حكومة فرنسا الحرة، قد ادّعت أن الكتلة الوطنية قد تعاطفت مع المحور أو اتصلت بقوات المحور.

وعلى الرغم من أن ألمانيا كانت تتمتع بعطف السوريين فإن الزعماء الوطنيين ما كانوا يؤيدون النازية ولا الفاشيستية. وان الحلفاء عندما قرروا الدخول إلى سوريا ولبنان في حزيران [يونيو] ١٩٤١، وجّه الجنرال ديغول رسالته إلى السيد جميل مردم بك وأكد له أن فرنسا ستمنح سوريا الاستقلال.

وأما عن علاقة الحكومة البريطانية مع جماعة الشهبندر فقد كانت من طبيعة أخرى كما يستفاد من الوثائق البريطانية. ومن هذه الوثائق مذكرة داخلية صادرة عن الوزارة ومؤرخة في ١٠ أيار [مايو] ١٩٤١، وتقول هذه المذكرة: «لقد أحيط غاردنر علماً بأننا قررنا دفع أموال لحزب الشهبندر ولكننا نبهناه بأن يتجاهل العلم بهذا الموضوع. ونعتقد بأن غاردنر كان يريد أن يقول بضرورة دفع مساعدة دورية لحزب الشهبندر، بينما كانت سياستنا وحتى الآن، هي في دفع مبلغ اجمالي.»

ومن تاريخ المذكرة يتضح أنها كانت متأخرة عن تاريخ انتهاء المحاكمة.. وأن ما ورد فيها من حيث دفع الأموال، كان لحزب الشهبندر وليس للشهبندر، الذي كان غاردنر قد وصفه بأنه كان متعاطفاً مع بريطانيا، والذي سبق للمفوض السامي أن وصفه يوم وقوع الجريمة بأن له ارتباطات مع المصالح البريطانية.

***

لقد ثبت تدخل الحكومة في التحقيق وتوجيهه نحو اتهام الكتلة الوطنية منذ أن افتتحت المحاكمة.

وكل ذلك ثابت في ضبط المحاكمة كما أمر بتسجيله رئيس المجلس العدلي.. ورئيس المجلس العدلي، الذي عينه المفوض السامي، هو السيد بوريفييه، رئيس محكمة الاستئناف الناظرة بقضايا الأجانب في حلب.

وأول تقرير وصل إلى جميل مردم بك في بغداد كان من الاستاذ الدكتور إحسان الشريف أحد وكلاء الدفاع عن عاصم النائلي. وفيه تلخيص لما سجل في ضبط المحاكمة بالمرحلة الأولى.

اجتمع رئيس مجلس المديرين بهيج الخطيب، ومدير عام العدلية خليل رفعت بالمتهم الرئيسي عصاصة في دائرة الشرطة ووعداه بتخفيف العقوبة في حال اقراره عن المحرضين. وقد تعرض عصاصة للتعذيب في دائرة الشرطة كما زعم في افادته الأولى أمام المحكمة. ونفى أي علاقة تربطه بالكتلة الوطنية، وقال إنه لم يسبق له أن تعرف أو اجتمع بعاصم النائلي. وان قصته مع عاصم النائلي قد لفقها تلفيقاً.

وقد نفى جميع المتهمين الآخرين أي علاقة بعاصم النائلي، وأي معرفة به.

والفضيحة الكبرى، كانت عند استجواب المتهم «الغندور».

قال: أخذوه أول الأمر لدار نزيه المؤيد، وكان إلى جانبه صفوح المؤيد.. ثم جاء بهيج الخطيب ومعه ابن عمه حسين الخطيب. وقد طلبوا منه أن يتهم الكتلة الوطنية وأعطوه اسم جميل مردم بك ولطفي الحفار وسعد الله الجابري. وقد هددوه وشتموه. وقال له صفوح المؤيد إن عصاصة قد فهم الموضوع بكلمتين، وأنت على الرغم من كل هذا الضرب لا تريد أن تفهم؟.. وهدده بهيج بالقتل إذا لم يتهم الكتلة الوطنية. ثم أخذوه إلى دار بهيج الخطيب وهناك ضبطت افادته من قبل مفوض شرطة التحري آصف حداد، وقد وصف ما تعرض له من تعذيب. وكان صوته في المحكمة جهورياً ولهجته تقنع بصدق ما يقول، حتى أن الرئيس بوريفييه، الذي يجهل اللغة العربية، قد ظهرت على وجهه مشاعر التأثر وصار يعطف على هذا المتهم.

وفي أثناء اعطاء الافادة، أشار إلى مكان دار بهيج الخطيب وقال إنها في الدور الاول فوق الأرضي ووصف أثاث الغرفة التي أدخلوه إليها والستائر... وعندما دعي مفوض الشرطة حسين الخطيب لأداء الشهادة، لم ينكر أنهم قد أحضروا الغندور إلى منزل رئيس مجلس المديرين ولكنه قال إن بهيج بك سألهم لماذا أتيتم به إلى داري؟ خذوه إلى الشرطة.

وكان أهم ما في افادته، أن لا صلة تربطه بالكتلة الوطنية وأنه لا يعرف عاصم النائلي.

وأما المتهم سامي الحفار فقد توسع في الحديث عن دور الكولونيل كويتو وأهدافه الشريرة ولاسيما تقرير شهود تدعم افادتهم افادة عصاصة.. والتي تراجع عنها في المحاكمة.

ومن هؤلاء الشهود «الدرخباني» الذي كانت افادته تدعم إفادة عصاصة التي اتهم فيها الكتلة. وقد تراجع عصاصة عن افادته أمام المحكمة ولم يتراجع الدرخباني.. وقد جيء بشاهد لدعم افادة الدرخباني، وهو شرطي يدعى هاشم المهايني، فكذب الدرخباني وفضحه.

وكانت للدرخباني افادتان يفصل بينهما اسبوع. ففي الأولى لم يتعرض للكتلة الوطنية، بينما أتى على ذكرها في الثانية.

هذه خلاصة ما يمكن أن يسمى بالجولة الأولى التي اتخذ فيها المتهم الأول عصاصة دور شاب متدين يعاشر المتدينين وقد سمع منهم أن الدكتور شهبندر كان انكليزياً وملحداً وسفورياً [يدعو لسفور المرأة] ومفرقاً للصفوف.. واعترف بأنه ذهب لعيادة الدكتور ولكنه لم يقتله لأن الذي قتله هو محمد الحرش الذي كان متنكراً بزي امرأة.

وحدث انعطاف شديد في خط سير المحاكمة، اذا لم نقل حدث انقلاب. كان ذلك في جلسة بعد الظهر من يوم ٢٣ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٠، وهي الجلسة الثامنة.

كان من المقرر الاستماع إلى افادة العلامة الشيخ مكي الكتاني، وهو عالم ديني له الكثير من المريدين من الشباب. وكان موضوع شهادته عن المتهمين كرواد لحلقات تدريسه الديني. وقد لاحظت المحكمة والجمهور أن المتهمين جميعاً قد وقفوا اجلالاً عند دخول الشيخ.. وبناء على طلب الاستاذ النقيب فؤاد القضماني الذي كان يتولى ادارة جبهة الادعاء الشخصي، فقد طلب الشيخ من المتهمين أن يقولوا الحقيقة، وقال إني اطلب ذلك من المحكمة ومن المتهمين ومن المحامين.. والمشاهدين، حتى لا يحكم بريء أو يبرأ مجرم. وقد لاحظ الرئيس أن عينيّ عصاصة قد امتلأت بالدموع فسأله الرئيس: انك تبكي الآن، هل تريد أن تقول شيئاً، فأجاب بصوت متهدج: «أنا القاتل». وأصيب بنوبة بكاء.

وهنا وقف المحامي زكي الخطيب، وقال: اذا قلت الحقيقة وجلوت أسرار الجناية، فإن الادعاء يسقط دعواه عنك.. وهنا طلب الرئيس اخراج عصاصة من قفص الاتهام والاتيان به ليقف أمامه. وابتدأ عصاصة بتقبيل القرآن الكريم الذي كان موضوعاً فوق منصة الشهود، ثم وضعه على رأسه: والتفت إلى فيصل الشهبندر وقال له: وأنت يا فيصل الشهبندر ماذا تقول؟ فأجاب: اذا جلوت أسرار الجناية فإننا مستعدون لإسقاط الحق الشخصي وحرص على استعمال تعبير: سأعفو عنك.

واندفع عصاصة يروي قصة الجريمة. قال: لقد تآمرنا على قتل الشهبندر ومردم بك والخطيب بهيج بك. وكان من نصيبي قتل الشهبندر، والحرش لقتل مردم بك [ثم فلّت الهمم]. ثم حثت الهمم مرات وفلت عزيمتي.. وأخيراً قتلت الشهبندر وفلّت عزيمة غيري.

وفي دائرة الشرطة قابلت بهيج الخطيب والكولونيل كويتو، ورأيت صورة النائلي وفهمت أنه سكرتير مردم بك وأنهم يريدون اتهامه.. ولما كان قصدنا في الأساس قتل مردم بك أيضاً، فقلت نضرب الخصوم ببعضهم وهم أقوياء يتحملون.. والحقيقة أنه لا مردم بك ولا غيره لهم علاقة بالأمر، واننا قمنا بتنفيذ ما

قررناه مدفوعين بعقيدتنا الدينية.. وأمسك المسدس الذي قتل به الشهبندر وقال إن هذا المسدس هو مفتاح الجنة.

وقد تلقى مردم بك خلاصة لوقائع هذه الجلسة بتقرير حرر بخط وتوقيع رئيس دائرة المطبوعات في سراي الحكومة، الذي كان يحضر جلسات المحاكم بحكم وظيفته. وقد ذكر في تقريره، الذي أرسله إلى مردم بك، أن ادارة المطبوعات في المندوبية قد منعت نشر ما يتعلق بالمسؤولين الوارد ذكرهم في افادة عصاصة.

لقد ترافع المحامي الفرنسي جان فران، كبير محامي الادعاء الشخصي، نهاراً كاملاً، وترافع المحامون الآخرون عن الادعاء الشخصي، وكان ظاهراً أنهم يخوضون معركة سياسية خاسرة، كانت خاسرة لأنه لم تكن هناك أسباب لمعركة سياسية بين الكتلة الوطنية وبين الشهبندر.

كان الخلاف بين الكتلة الوطنية، كما يتصوره الشهبندر، حول المعاهدة. لم يكن الشهبندر يعتبرها كافية، وكان يراها دون معاهدة العراق.. ولكن لم يعد هناك من موجب لهذا الخلاف، لأن فرنسا رفضت تصديق المعاهدة ولأن مجلس النواب السوري أعلن استقلال سوريا ورجع عن الارتباط بأي صلة تعاقدية مع فرنسا.

واذا كان النزاع حول الحكم والمناصب.. فلم تكن الكتلة في الحكم ولا كان الشهبندر، بل كانت فرنسا هي التي تحكم مباشرة.

وقد كان الدكتور منير العجلاني من ابرز الوجوه حول الشهبندر، وكان في صف محامي الادعاء وقد ترافع ورفض أن يقع في الشرك، فحصر مرافعته بالمتهمين الخمسة الذين نفذوا جريمة الاغتيال.

وبعد أن أنهى محامو الادعاء الشخصي مرافعاتهم.. قاطعوا جلسات المحاكمة.

وقد قدم النائب العام، الزعيم مصطفى حكمت العدوي مطالعته في القضية، وفنّد جميع الافادات وافادات الشهود وتنازل عن الادعاء العام بحق عاصم النائلي ورجال الكتلة الوطنية.

ثم جاء دور محامي الدفاع.. وقد اقتصرت المرافعة عن عاصم النائلي على ثلاثة اختارتهم جبهة الدفاع عن عاصم والتي كانت تتألف من حوالي عشرين محامياً. وقد ترافع الاستاذ اميل لحود باللغة العربية والاستاذان جان جلخ وحبيب أبي شهلا باللغة الفرنسية. وداروا في مرافعاتهم من حول الفخ الذي نصبته السلطة الفرنسية فلم يأتوا على ذكر الشهبندر إلا من الوجه الحسن واستنكروا أن تصنع السلطة من هذه المأساة مادة لتصفية حساباتها مع الكتلة الوطنية.. وعالجوا الموضوع كصراع بين الكتلة الوطنية وبين دوائر الانتداب.

وقبل انهاء الحديث حول المعركة التي اختار الفرنسيون محاكمة الشهبندر كميدان لها، تحسن الاشارة إلى بعض ما ورد في مرافعة محامي الدفاع عن عصاصة الاستاذ مختار مخيش.

لقد انصرفت جهوده إلى ايجاد مبررات لمنح المتهم عصاصة أسباباً مخففة تبعده عن حبل المشنقة، فصار يعدّد الأدلة التي تثبت أن لا غاية شخصية للقاتل من ارتكاب الجريمة، سوى الدوافع الدينية التي تجعله يمسك بمفتاح الجنة حسب اعتقاده. لم تكن هناك نزاعات بين الشهبندر والمتهم، وليست هناك تجارة ولا ميراث، كما أن عصاصة لم يدخل عيادة الشهبندر بقصد السرقة، ولو كان هذا هدفه، لفتح الصندوق الحديدي ولوجد فيه الليرات الذهبية التي تحمل صورة الملك جورج الخامس.. ولا يخفى القصد من الاشارة.

ان المفوض السامي في مذكراته، يعتبر الشهبندر عميلاً للانتليجنس سرفيس ولكنه، شخصياً ، يستبعد أن يكون متعاطفاً مع الانكليز بأجر... ثم في برقيته إلى حكومته عقب اغتيال الشهبندر مباشرة يقول: إن من المعروف عنه ارتباطه بالمصالح البريطانية.

والمتهم القاتل أحمد عصاصة، أخذ على الدكتور شهبندر أنه كان انكليزياً. وطبعاً، كان هذا في جملة ما أدخل في ذهنه عن الشهبندر.

والقنصل البريطاني، السيد غاردنر، وصف الشهبندر بأنه متعاطف مع بريطانيا، كما أن محامي أحمد عصاصة أشار إلى هذه العلاقة.

وأخيراً ، هناك المذكرة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية التي تشير إلى دفع مساعدات لجماعة الشهبندر، وهذه المذكرة كانت مؤرخة في ١٠ أيار [مايو] ١٩٤١، بعد اغتيال الشهبندر بعشرة أشهر.

وهذا الاتهام الذي اسند للدكتور شهبندر من مصادر مختلفة، لم يصدر في يوم من الأيام عن الكتلة الوطنية، لا قبل الاغتيال ولا أثناء المحاكمة ولا بعدها. وكان الشهبندر، بالنسبة لزعماء الكتلة الوطنية، من رفاق الدرب ولم تنقطع صلته بالكثيرين منهم بعد أن اختار القاهرة منفى له، وبقي طوال اقامته في المنفى على اتصال بجميل مردم بك ، كما لم تنقطع رسائله التي تشكل بعض أوراق مردم بك والتي ما زالت محفوظةبخط الشهبندر وتوقيعه. وتفترض الكتلة الوطنية أنه يشاركها الرأي في أن الانكليز الذين وقعوا معاهدة تحالف مع العرب في العام ١٩١٦، المعروفة بمعاهدة الحسين ـ ماكماهون، قد نكثوا بهذه المعاهدة منذ أن وقعوا في ذلك العام على اتفاقية سايكس ـ بيكو.

ان الخلاف مع الدكتور شهبنذر كان بسبب معارضته في توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع فرنسا والمعروفة بمعاهدة ١٩٣٦، والتي كان يرى أن نصوصها لا تحقق السيادة والاستقلال لأنها دون معاهدة العراق. وقد استنكفت فرنسا عن تصديق المعاهدة، فانسحبت منها سوريا منذ العام ١٩٣٨، بناء على تصريح رئيس مجلس الوزراء، جميل مردم بك، وانسحبت الكتلة الوطنية من الحكم ولم يتسلمه الشهبندر.

وقد انطوت صفحة هذا الصراع الذي عملت السلطة الوطنية على ادخال الكتلة الوطنية طرفاً فيه، بصدور قرار المجلس العدلي ببراءة الكتلة الوطنية والحكم على القتلة.

***

بينما كان المفوض السامي يحارب على الجبهة الداخلية في المعركة التي أراد أن يخوضها مع الكتلة الوطنية والمسماة جبهة اغتيال الدكتور شهبندر، كان عليه أن يحارب على جبهات أخرى متعددة.

ان موجبات توقيع الهدنة مع المانيا، فيما يتعلق بشرقي الأبيض المتوسط، تقضي بأن تحل لجنة ايطالية في بيروت، وكانت الغاية المعلنة منها تقويم القوات الفرنسية في الأراضي المشمولة بالانتداب. ولكن الغاية الحقيقية التي كانت تسعى إليها ايطاليا هي الاتصال بالسوريين واللبنانيين بأمل أن تحل مستقبلاً، مكان الفرنسيين الذين هزموا في أوروبا. ولم تستطع هذه اللجنة أن تحقق نجاحاً يذكر، وذلك بسبب احتلال ايطاليا لليبيا وممارستها لأسوأ أساليب الاستعمار، فقد كانت ايطاليا تقطع كل سبيل لارتزاق الشعوب الخاضعة لها.. حتى ماسح الأحذية كان يأتي من ايطاليا.

وبدأت السلطات الفرنسية تشعر بالضيق على جبهة اللجنة الايطالية عندما حضر مندوبون من ألمانيا للاشراف على عمل هذه اللجنة من حيث الظاهر. وكانت اتصالاتهم يقدر لها النّجاح أكثر من اتصالات اللجنة الايطالية، لأنه كان يخشى أن تصدر عنهم، سراً، وعود بالاستقلال وبإلغاء وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين.

وهناك الجبهة البريطانية، حيث أن السيد غاردنر، القنصل العام البريطاني، بقي يمارس أعماله في دمشق والسيد هاڤارد، القنصل العام البريطاني في بيروت، ما زال في عمله.. وكان الانكليز يراقبون تحركات الايطاليين والعكس صحيح.

وكانت هناك جبهة اخرى، لم يكن يراها، إلا المفوض السامي، وهي الجبهة التركية . وكانت تقاريره إلى وزارة الخارجية لا تخلو من الاشارة إلى أن تركيا ستطالب بحلب والجزيرة ثمناً لحيادها. وكان يعلم بأنه هو الذي ساهم في الاتفاق الذي وقعه السفير الفرنسي السيد ماسيغلي مع سراج أوغلو، وزير خارجية تركيا، في ٢٣ حزيران [يونيو] ١٩٣٩، وهو الذي نفذ الاتفاق عندما سلم سنجق الاسكندرونة نهائياً إلى تركيا باحتفال انزل فيه العلم الفرنسي بتاريخ ٢٣ تموز [يوليو] ١٩٣٩.. وكان ثمن هذا التنازل حياد تركيا وذلك بناء على طلب بريطانيا.

وفي أثناء ذلك، ووسط هذه الجبهات، وبسبب التخوف، فقد أغمض المفوض السامي عينه عن شحنات أسلحة وذخيرة نقلتها بريطانيا من شمالي العراق إلى

تركيا، عبر الأراضي السورية، وقد اجتمعت اللجنة الايطالية وطالبت، رسمياً، حكومة فيشي بأن تسحب المفوض السامي. ولكن السكرتير العام في وزارة الخارجية السيد شارل ـ رو، الذي كان صديقاً للمفوض السامي، تعمد اهمال الطلب.

تضاف جميع هذه الجبهات إلى جبهة رئيسية كانت مفتوحة بين المفوض السامي وبين حكومته منذ الهزيمة. فعندما طالبت حكومته باطلاق سراح المحكومين، اخذ يماطل.. وعندما طالبته حكومته بأن يحدث انفراجاً في البلاد، أرسل يسأل، هل تقصدون من الانفراج السياسي الغاء الأحكام العرفية واعادة العمل بالدستور والبرلمان؟ .. فجاءه الجواب بأن عليه أن يفهم الانفراج السياسي بأوسع معانيه. فاستمهل للدراسة واعداد تقرير، وقد أخذت منه هذه المهمة أكثر من شهر.

ثم جاءت الأخبار بأن السيد لافال قد أصبح وزيراً للخارجية وأن صديق المفوض السامي السيد شارل ـ رو قد استقال، فأرسل برقية للخارجية يطالب بربط الجيش به واعادة العمل بالمرسوم المؤرخ في ٥ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٢٥ والذي بموجبه وضعت قيادة الجيش تحت امرة المفوض السامي [كان ذلك في عهد المفوض السامي الجنرال سراي].

وعلى الرغم من الجواب السلبي الذي تلقاه، فإنه أرسل برقية جديدة حول احتمالات تعرضه لضغط انكليزي وتركي وعراقي. وطلب من حكومة فيشي أن تسمح له بطمأنة الانكليز والاتراك بأن الاراضي المشمولة بالانتداب لن تستعمل في عمليات حربية ضدهما وضدّ العراق.

وقد بقي هذا الطلب دون جواب.

وأخيراً، وجه الجنرال كاترو، مندوب الجنرال ديغول في القاهرة، نداء باسم فرنسا الحرة إلى الفرنسيين في المشرق. وقد اكتفى المفوض السامي بإصدار بيان فاتر جداً، قال فيه بأن القيادة الفرنسية في المشرق جاهزة من أجل الدفاع عن الأمانة المسلمة إليها.

ولعل هذا البيان الفاتر هو النقطة التي طفح منها الكأس، فوردته برقية في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠، بأنه قد أقيل من منصبه واستبدل به السيد كياب. وكان هذا الاخير مديراً للشرطة في باريس.

وفي التقريرالذي أعده المفوض السامي يقول إن أي عودة إلى النظام الدستوري هي في غير محلها. ولكنه يسلم بأن مجلس المديرين قد تعرض لبعض البلى، وتعرض للمدير العام للمالية الذي كان قد تورط في تبديد الأموال العامة، كما تعرّض للمدير العام للأشغال العامة الذي تنقصه الحيوية وكيف أن المدير العام للمعارف لا يستطيع فرض سلطته على المثقفين. وأما فيما يتعلق بالسيد بهيج الخطيب فقد اعتبره [العلاج] النافع فيما اذا احتل منصب المدير في شركات البترول. وهي الطريقة التي وجدها له من أجل تأمين مستقبله المهني، فيما اذا اضطر لترك منصبه الحكومي..وقد صمم في تقريره على المحافظة على مجلس المديرين، إلا أنه قبل بالتنازل عن وجوب التأشير والمصادقة على المراسيم التشريعية.. ولكن يجب ألا يجري أي تعديل على النصوص التي سبق للمفوض السامي أن صادق عليها.

ويقول في التقريرايضاً، إنه يجب الابقاء على الأحكام العرفية، وإن جميع الشؤون الاقتصادية يجب أن تبقى من مسؤوليات المفوض السامي.

وبالاختصار، فإن كل ما اقترحه المفوض السامي لا يخرج عن كونه لمسات تزيينية على نظام مجلس المديرين.

وقد أجابت حكومة فيشي بأن المفوض السامي الجديد قد منح السلطات التي تخوله اجراء التغييرات الضرورية.

غادر السيد كياب فرنسا عن طريق الجو وأعلن أنه سيصل بيروت في ٢٨ تشرين الثاني [نوفمبر]، ولكن طائرته لم تصل قطّ.. لقد صادف مرورها فوق السواحل الايطالية معركة جوية فأسقطت خلال هذه المعركة. واتهمت حكومة فيشي سلاح الجو الملكي البريطاني بتعمد اسقاطها.. وقد التزمت السلطات البريطانية الصمت.

لقد حاولت بريطانيا، أكثر من مرة، ودون جدوى، أن تأخذ السيد بيو إلى جانبها وبذلت له الوعود بألا تكون سلطة فرنسا في الشرق موضع بحث فيما اذا قطع ارتباطه بحكومة فيشي ووضع مطارات الشمال تحت تصرف تركيا. وكان قد رفض مثل هذا العرض عقب الهزيمة مباشرة. لقد كان وما يزال يعتقد أن بريطانيا تريد أن تأخذ مكان فرنسا في سوريا ولبنان.

وكان آخر عرض انكليزي قدم إليه، هو عن طريق رجل فرنسي حضر من القاهرة في اليوم التالي لتاريخ اسقاط طائرة كياب. لقد خيل إليه أنه قادم برسالة من قبل الجنرال كاترو، ولكن الرجل لم يخرج أي ورقة من جيبه. لقد تقدم منه باقتراح بريطاني وهو ان السلطات البريطانية تأمل أن يقطع ارتباطه بحكومة فيشي ولم تطلب منه الارتباط باللجنة الوطنية في لندن [الجنرال ديغول].. وان تبقى السلطة الفرنسية في سوريا ولبنان محافظة على استقلالها التام، لكنه رفض العرض.

وفي ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر]يقول في يومياته: بدأ يجهز نفسه للسفر ويقوم بوداع الشخصيات الدينية والرسمية ويوقع الأوراق العاجلة. وكانت آخر تعليقاته التي سجلها، أن تنحيته عن منصبه قد حالت دون اجراء اصلاحات كان قد قررها ومنها أن يضع عطا بك الأيوبي فوق مجلس المديرين وهو المعروف بـ «رجل الأزمات». وانه عندما ذهب الى دمشق، قبل رحيله بيوم، قام بوداع عطا بك وبهيج بك [المذهول].. واكثر من ذلك، لم يستطع أن يحقق رغبته في أن يرى ملكاً على عرش سوريا يتمتع بجميع السلطات ويوقع معاهدة صداقة وتحالف تضمن بقاء فرنسا في تلك المنطقة.

***

الجنرال دانتز

كان الجنرال غورو، أول مفوض سام عندما فرض الانتداب على سوريا ولبنان، وتعاقب على هذه الوظيفة عدد من الجنرالات كان آخرهم ساراي. ومنذ العام ١٩٢٦، بدأت الخارجية الفرنسية ترسل المدنيين ابتداء بهنري دو جفنيل.. إلى

غبرييل پيو، وجميعهم من رجال السلك الدبلوماسي. وبعد انتهاء الجمهورية الثالثة، بدا لحكومة فيشي أن تنهي عمل پيو، فأرسلت السيد كياب.. وهو مدير شرطة، لم يكن من السلك السياسي ولا من السلك العسكري، ولكن اسقطت طائرته، فعادت حكومة فيشي إلى الجنرالات واختارت الجنرال دانتز.. وكان برتبة فريق «خمس نجوم».

لم يكن الوقت يسمح للجنرال بالتزود بالمعلومات الكافية واكتفى بالاطلاع على الأوراق الأخيرة في الملفات ، التي لم يكن فيها أكثر من تعليمات صادرة عن الوزارة بوجوب التساهل وعدم التشدد وتغيير الحكم ومنح الحكومة المحلية السلطات بحيث تكون يدها مطلقة في الشؤون الداخلية.. بالاضافة إلى تقارير مرسلة من المفوض السامي بقيت دون جواب.

ويستدل من مجرى الأحداث على أن الأولوية قد أعطيت للمواضيع المرتبطة بالعلاقة بالانكليز وبحكومة فرنسا الحرة وباللجنة الايطالية التي تعمل تحت اشراف مسؤولين جاؤوا من المانيا.

وموقف الحياد الذي كان يتخذه السيد پيو، من الانكليز، غير مقبول عند حكومة فيشي، ولاسيما بعد أن تسلم السيد لاڤال وزارة الخارجية.. ويجب أن تقابل فرنسا الحرة والجنرال كاترو وكل ما يهيئه بموقف عدائي صريح. وفي الأحوال كافة، يجب تسهيل مهمة اللجنة الايطالية التي تعمل تحت اشراف الألمان.

وأما فيما يتعلق بشؤون سوريا ولبنان والمسماة بالعرف الفرنسي «المحلية» فلا بد أن السيد لاڤال، قد أحال الجنرال دانتز على الملفات.

وبالاضافة إلى كون الجنرال دانتز مفوضاً سامياً ، فقد تسلم إضافة إلى عمله، القيادة العامة للجيش والقيادة العامة لمسرح العمليات في شرقي الأبيض المتوسط.

هذه المهمة التي تسلمها الجنرال دانتز، لم تكن بالنسبة إليه، رحلة إلى المجهول. لأنه كان بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٦، المسؤول عن مصالح المخابرات العسكرية في جيش الشرق، وقد رافق أحداث الثورة السورية حتى انتهت. وفي نهاية

العام ١٩٤٠، لم تكن الأوضاع في سوريا ، تنقصها وجوه الشبه لما كانت عليه عام ١٩٢٥. وكان عليه منذ وصوله أن يواجه مظاهرات شعبية عارمة، احتجاجاً على ما تعانيه البلاد من نقص في المواد التموينية ولاسيما الخبز والسكر والبترول. وهذا النقص ناشىء بالدرجة الأولى عن الاستهلاك الكبير للقوات العسكرية المرابطة فوق الأراضي السورية.

كان هناك استياءٌ عام، وكانت الأوضاع الاقتصادية متردية ونفذت جميع الاحتياطيات من المواد. وقد كتب لحكومته عقب وصوله: يجب علي، حتماً ، أن أربح معركة القمح.. العالم كله يقف ضدي، الأهلون والإنكليز.

كانت الخطوة الاولى، اتخاذ التدابير التي تضمن وقف المضاربة في أسعار القمح، ولكن السعر الأساسي للقمح كان يزداد يوماً بعد يوم. وكان يحاول أن يلطف من الأوضاع الاقتصادية لكنه كان يواجه بالحجم الهائل للقوات العسكرية وبالمشاكل الاقتصادية المعقدة بسبب الحرب.. كل ذلك حال بينه وبين النجاح في مهمته. بالاضافة الى ان السوريين لم يسهلوا له هذه المهمة، لانهم لم يعتبروا أنفسهم طرفاً في نزاع عالمي نشأ عن أسباب أوروبية. ولذلك فإنهم لم يشعروا بأن عليهم تقديم تضحيات من أجل قضية غريبة عنهم ولا تهمهم في شيء.

ثم اتضح للجنرال دانتز بأن ليس من شأن التدابير الاقتصادية أن تضع حداً للاستياء الشعبي وأنه لا بد من اجراء اصلاحات سياسية كانت حكومة الماريشال بيتان قد قبلت بها، على ما تبين له من دراسة الملفات. لذلك فقد رأى أن يضع حداً لنظام «مجلس المديرين».

ان البرنامج الذي وصفه الجنرال دانتز من أجل التغييرات السياسية في سوريا لا يختلف في جوهره عن الاصلاحات التجميلية، التي كان قد اقترحها السيد پيو، ولكنه يبدو أكثر جاذبية. لقد كتب إلى فيشي يقول إنه بسبب الضغوط الخارجية سواء ما يتعلق بالدعايات البريطانية أو الألمانية أو بسبب المعارضة التي يواجهها نظام الحكم «مجلس المديرين»، أن الوضع الراهن في سوريا يتطلب حالاً، ودون انتظار، اجراء اصلاحات داخلية.. وقد أضاف بأن هذا الوضع قد أفاد الكتلة الوطنية

وسمح لها بتعبئة أنصارها، الأمر الذي جعلها في موقف القوة. وفي تقديره أن «عملية تجبير» بسيطة لا تكفي لمعالجة الموقف.

وفي البرنامج الذي اقترحه الجنرال دانتز على حكومته، أشار عليها بوجوب تأليف حكومة قوية قادرة على أن تضم إليها الرأي العام ويكون ذلك تحت رعاية هاشم الأتاسي، حيث يسمى رئيساً للدولة ويساعده مجلس مديرين على أن يكون بهيج الخطيب من أعضائه. وأضاف أنه لا بد من المجازفة بتقديم مثل هذا الحل.. وحتى يبدو مرغوباً من قبل السوريين فعلى السلطة الفرنسية أن تتنازل عن حق الرقابة على القرارات التي تتخذها الحكومة.. ويسلم الجنرال دانتز بأن هذا الحل من شأنه أن يوقف الهياج الشعبي الذي يخطط له ويحول دون اصطدامات لا بد من وقوعها في وقت قريب.

وهذا الاستعراض للوضع السياسي يقوم على الاعتراف بالقوة السياسية التي يتمتع بها الوطنيون في سوريا، بينما كان سلفه السيد پيو لا يقيم أي اعتبار للوطنيين في سوريا عند بحثه في الاصلاحات. لقد اعتبر الجنرال دانتز أن الوطنيين هم الحزب الأكثر أهمية وقدر بأن أي حكومة لن تكون قابلة للحياة دون مشاركتهم.

كان هذا ما توصل إليه الجنرال دانتز بعد أن واجه الوضع الأمني وبعد أن اجتمع بمختلف الشخصيات.

الجواب، كان الرفض من قبل حكومة فيشي. وكان من رأي السيد لافال وزير الخارجية ان التعامل مع الوطنيين ليس له مبرر، إلاّ إذا كان من شأنه أن يسمح لفرنسا بالحصول على تأييد واحد من أعظم الاحزاب نفوذاً، وان يكون نتيجة ذلك توسيع دائرة سلطتنا، وهذا ما تريده فرنسا. فهل يحقق المشروع هذه الغاية؟

إن المشروع لا ينسجم مع المبادىء الأساسية لسياسة الماريشال بيتان. أما فيما يتعلق بهاشم الأتاسي فإنه غير مقبول كرئيس للدولة إلا إذا قام بإدانة الغلوّ في تبني النظريات التي كان هو بطلها وأن يقدم للفرنسيين البراهين الكافية على صدق اهتدائه الى المفاهيم السليمة.

كانت تعليمات حكومة فيشي واضحة: لا عودة إلى النظام البرلماني، ولا تعاون مع حزب لا يعتنق الأفكار الفرنسية، ولا تغيير أساسي للنظام القائم. يجب المثابرة على سياسة الانتداب وكل ما يطلب هو التبديلات الضرورية بحيث لا تبدو سياسة فرنسا وقد كشرت عن أنيابها.

لا شك أن تغييرات قد طرأت على التعليمات الصادرة عن وزراة الخارجية. قبل لاڤال كانت التعليمات تطلب منح الحريات، وفي عهده أصبحت منذ أوائل العام ١٩٤١، توجب اتخاذ مواقف متشددة. وهذا التغيير وضع الجنرال دانتز في موقف صعب. فالتعليمات لم تترك له مجالاً للحركة في وقت ازدادت فيه الضغوط من قبل السوريين.

الوطنيون.. يؤلفون الحزب الأكثر أهمية في البلاد على الرغم من جميع المناورات والمؤامرات التي تعرضوا لها خلال العامين الأخيرين. والجنرال دانتز مدرك لهذه الحقيقة لكنه لا يملك السلطة من أجل عقد اتفاق مع الكتلة الوطنية. وعلى الرغم من التعليمات التي أجبر على التقيد بها، فقد اجتمع إلى أهم الشخصيات السورية.. وعلى ضوء التعليمات والاتصالات، توصل إلى أن الاصلاحات المحتملة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١ ـ الوطنيون وهاشم الاتاسي، مغالون

٢ ـ السوريون بالاجماع يقبلون بالتعامل مع فرنسا، ويعارضون النظام البرلماني، ولكنهم يرغبون في تغيير الحكومة.

٣ ـ ليس هناك مجال لتسمية رئيس للدولة.

٤ ـ ليس هناك مجال لتسمية رئيس لمجلس الوزراء.

٥ ـ الصيغة الوحيدة المرئية، فيما يتعلق بالحكم، هي في تسمية أمين سر عام للدولة يساعده ثلاثة أو أربعة امناء سر، وتضم سلطتهم عدداً من كبار الموظفين.

٦ ـ يجب على المفوض السامي أن يحرر الحكومة من قبضته.

وهذه الصيغة تقيّم ميثاقاً للاختصاصات المتقابلة بين سلطة الانتداب والحكومة السورية.

وتتعارض هذه الصيغة الجديدة، مع الاقتراحات الأولى للجنرال دانتز. وفي الحقيقة، فإن البرنامج الجديد للجنرال لا يختلف مع الحكم الفرنسي المباشر الذي كان قد تبناه السيد پيو.

***

في أثناء ذلك، كان الوطنيون يجمّعون القوى ويضاعفون النشاط داخل سوريا، كما كانوا يقومون بجمع شمل القوى العربية في الخارج، أي في العالم العربي.

لقد تولى القوتلي قيادة الحركة الوطنية في سوريا، وفي عام ١٩٣٨، عندما بدا له أن الفرنسيين عازمون على الرجوع عن المعاهدة، كان قد استقل عن الكتلة الوطنية، ولكنه عاد إليها في العام ١٩٤٠، بمجرد أن فتحت سلطة الانتداب باب المعركة مجدداً مع الكتلة الوطنية. وقد تسلم القيادة فعلياً يوم سفر الزعماء من اخوانه إلى العراق. اما بالنسبة للنشاط خارج سوريا، أي في العالم العربي، فإن وجود الجابري ومردم بك في العراق قد أمّن الاتصال بين الوطنيين السوريين وبين الحركات القومية العربية.

عندما نشبت الحرب العالمية في أوروبا، اتخذ الوطنيون قراراً بأن لا يتصرفوا حيث تكون وحدة الأرض السورية معرضة للخطر.

وخلافاً لما ورد في تقارير القنصل البريطاني السيد غاردنر لحكومته، هذه التقارير المستندة إلى معلومات مستقاة من الذين كانوا يسمون أنفسهم «أنصار الشهبندر»، بعد اغتياله.. انه خلافاً لما ورد في هذه التقارير، فإن الكتلة الوطنية لم تؤيد ولم تساند المحور« أي المانيا وايطاليا» ولا أي واحدة منهما والعكس هو الصحيح. وإن التصريحات الصادرة عن موسوليني، في ذلك الوقت، من حيث عزمه على احياء امبراطورية روما ووضع البحر الابيض المتوسط في دائرة النفوذ

الايطالي، قد روعت الوطنيين، وكانوا ينظرون بعين الريبة إلى بريطانيا التي غدرت بالعرب وتخلت عنهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن الوعد الذي صدر عن وزير خارجيتها بلفور، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وأما بالنسبة لفرنسا فإن تجربة عشرين عاماً معها وتحت انتدابها قد ملأت قلوبهم بالمرارة.

اما المانيا، من جهتها، فقد حصلت على اعجاب في الشارع السوري ولدى المواطن العادي بسبب ما ألحقته من اذلال للفرنسيين، وهذا شعور طبيعي لم يكن أكثر من رد فعل لما يشعرون به من مرارة. ولكن الزعماء كان لهم موقف آخر، واذا لم يكونوا ضد المانيا، فقد كانوا ضد النازية بالتأكيد.

وان سياسة الكتلة الوطنية قد شرحها السيد صبري العسلي في خطاب ألقاه باسم القوتلي في اجتماع شعبي، لقد قال:

«لقد وعدناكم بالاستقلال.. لقد جابهنا فرنسا وناضلنا من أجل أن نستعيد حقوقنا على أساس معاهدة ١٩٣٦.. لن نتزحزح عن موقفنا لا اليوم ولا غداً ولا في المستقبل. لقد اخترنا السكوت في الأمس القريب لأن الوضع العالمي قد أوجب علينا خيار السكوت، ولكننا لن نسمح لأحد أن يستثمر هذا السكوت ويجد فيه الفرصة من أجل العمل لتفرقة صفوفنا. وليكن في علم الملأ كله، بأننا لا نساند أي قوة أجنبية سواء ما يتعلق بالبريطانيين أو الألمان أو الايطاليين أو الفرنسيين أو غيرهم. اننا نتحرك وفق ما تمليه مصلحة وطننا ومن أجل حرية شعبنا.»

ان المهادنة بين الكتلة الوطنية والفرنسيين والتي أملتها الظروف المختلفة لا يمكن أن تدوم... ومنذ بدء العام ١٩٤١، بدأ الوطنيون يجاهرون بالعداء للحكومة التي أقامتها السلطات الفرنسية وللسلطات الفرنسية نفسها. وفي الخارج طالب الجابري ومردم بك مساندة حكومات العراق ومصر والعربية السعودية.

في أواخر العام ١٩٤٠ واوائل العام ١٩٤١، كانت بغداد مركز القومية العربية ومرد ذلك الى أن العراق قد استقبل في ذلك الوقت جميع اللاجئين العرب من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين. وان وجود رشيد عالي الكيلاني في الحكومة قد بدد المخاوف السعودية فيما يتعلق بالعراق.

في هذا الوقت، نبتت لدى مردم بك فكرة تجنيد طاقات هذه المجموعة من القوميين العرب، من أجل تعزيز استقلال بعض الدول العربية كالعراق ومصر من جهة، والتطلع إلى تحرير الأراضي العربية الخاضعة للحكم الأجنبي، وقد ناقش تصوره في هذا الموضوع مع رفاقه السوريين وهيأ مشروعاً قدمه لشخصيات سياسية عربية مختلفة.

ان مشروع مردم بك قد استهدف تحويل الحركة الوطنية السورية إلى حركة عربية اكثر شمولاً. وان هدف هذه الحركة القومية العربية هو تحرير الأراضي العربية المغتصبة بجميع الوسائل. وفي الأوراق التي تركها جميل مردم بك والمحررة بخطه، فيما يتعلق بتوطيد استقلال البلاد العربية، أكد على جملة قال فيها: [وتوجيه السياسة العامة، توجيهاً قومياً]. وفيما يتعلق بالأعمال التي يمكن القيام بها ولاسيما الخطوة الأولى يقول في هذه الأوراق:

«يجتمع وزراء خارجية البلاد العربية المستقلة، العراق والمملكة العربية السعودية ومملكة اليمن واذا أمكن مصر، في مكان يتفق عليه فيما بينهم لاصدار تصريح يطلبون فيه من جميع الدول المتحاربة أن لا تجعل البلاد العربية ميداناً للقتال وأن تمنح البلاد العربية استقلالها».

ومن أجل اخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ، اقترح مردم بك تأليف هيئة عليا في بغداد،وقد تشكلت هيئة مؤقتة. وان الاوراق التي تركها مردم بك ليس فيها إلا الحروف الأولى من أسماء اعضاء هذه الهيئة. وقد رحبت الحكومة العراقية بالفكرة، أما الملك عبد العزيز فقد رأى أن يتناقش مع مردم بك بأمرها، كما تعهدت الحكومة العراقية بالاتصال بالحكومة المصرية لتبحث معها هذا الموضوع.

وتلقى مردم بك دعوة من الملك عبد العزيز لزيارته في الرياض.. وكان ذلك في كانون الثاني [يناير] ١٩٤١، وفي اثناء هذه الزيارة، التي استمرت عدة اسابيع، عرض على الملك مشروعه واستطاع الحصول على مساندته.

وقد كان الملك كثير الاهتمام بالأوضاع الدولية وانعكاساتها على القضايا

العربية، وكان قلقاً خصوصاً فيما يتعلق بالأحداث في سوريا. وقد نصح بالتروي عند التباحث مع الفرنسيين وتحاشي التسبب في أزمة قد ينشأ عنها اجتياح جيوش أجنبية للأراضي السورية. ووعد باستخدام نفوذه لدى فرنسا من أجل أن تدخل تغييرات تتفق مع تطلعات الوطنيين.

وكان اهتمام الملك عبد العزيز ينصرف في الوقت نفسه إلى الحالة في العراق بعد أن وردته أنباء استقالة رشيد عالي الكيلاني من الوزارة. وقد طلب من مردم بك وبمجرد عودته الى العراق أن يتوسط بين مختلف الفئات العراقية لتلافي أي تغيير مأساوي قد يطرأ على الموقف، كما طلب منه أيضاً أن يتابع العمل في تنفيذ برنامجه المتعلق بتأسيس هيئة عربية عليا، على أمل أن يتلقى أنباء حسنة عن التقدم في السير بتنفيذ هذا البرنامج.

عاد مردم بك إلى بغداد في شهر آذار [مارس] ١٩٤١، وفي الكتاب الذي وجهه للملك عبد العزيز بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٦٠، والمحفوظة نسخته بخط يده، نقرأ في الصفحة الخامسة:

« ٣ ـ ان فكرة تأسيس الهيئة القومية آخذة بالانتشار وانني أمهد لها بالأحاديث الخاصة وبعد مدة وجيزة سأبديها بالصحف وقد جرت لي أبحاث مع كثير من الرجال الذين ذكرناهم بهذا الشأن والجميع يحبذ ذلك وسأقدم لجلالتكم بالبريد القادم بعض المعلومات التامة عن الأمر مع الأسس التي فكرت بها والتي أرغب بأن توافقوا عليها قبل نشرها واعلانها.»

وفي الواقع، فقد تم زرع بذور التعاون العربي ولكن أحداث العراق وضعت نهاية لبرنامج مردم بك. وهنا لا بد من عرض سريع للحالة الداخلية في العراق خلال تلك الفترة القصيرة والخطيرة من تاريخ العراق، وهذا العرض منقول عن أوراق مردم بك الخاصة المحررة بخطه. يقول:

«الحالة الداخلية في العراق غير مستقرة إذ أنه يقوم فيه ثلاثة تيارات. الأول وهو الذي يريد أن ينغمس العراق إلى أخمصيه مع الانكليز وقوام هذه الفئة جميل

المدفعي وعلي جودت ونوري السعيد وتوفيق السويدي. ولكن جميل غير متفق مع نوري السعيد ويكرهه ولكن علاقته حسنة مع توفيق، وهذا الأخير يكره أيضاً نوري ولكن منصبه يحول دون ذلك الآن. أما علي جودت فعلاقته حسنة مع جميع هؤلاء ولكنه أقل قيمة من الجميع. أما التيار الثاني فتقوم فيه الفئة الراغبة بأن يكون العراق محايداً وهو مؤلف من رشيد عالي وناجي شوكت.. وهؤلاء يعملون الآن لتأليف حزب قوي غايته كما أكد لي رشيد أن يعمل على تنقيح المعاهدة وجعل العراق حراً بسياسته وهم يقاومون الفئة الأولى مقاومة عنيفة ويتهمونهم بشتى التهم. والتيار الثالث تقوده فئة معتدلة ترغب بأن تبقى علاقاتها حسنة مع الجميع وهي مؤلفة من طه الهاشمي وناجي السويدي وهي ترى بأن لا يتورط العراق لا مع الانكليز ولا مع غيرهم بل يجب التقيد بأحكام المعاهدة مع عدم احراج الموقف مع الدول الاخرى. وحسب ما علمت بأن العلاقات عادت إلى التحسن بين طه ورشيد بعد أن تأزمت بسبب الجلسة الماضية في المجلس النيابي وأن رشيد يشكو من تردد طه ومن تأثير نوري عليه، كما أن توفيق ونوري يشكوان أيضاً من ذلك ومن كان في موقف طه، من الطبيعي أن يُشكى منه، من جميع الجهات. وقد سمعت من الوزراء المفوضين لايران وفرنسا وأميركا مثل هذا القول عن طه وربما كان مصدر ذلك الانكليز ولكنهم لا يريدوا أن يظهروا الآن بهذا المظهر بعد أن كان موقفهم معه عند استقالة رشيد وتدخل سفيرهم بشكل جعل حكومته تبدله وانهم ينتظرون وصول السفير الجديد وقد يبقى طه مدة تطول أو تقصر بحسب الحوادث الخارجية والتطورات المقبلة. ولكن آثار العناء بادية على طه، فعندما كان وزيراً للدفاع كان مرحاً ونشطاً ولكنه الآن منهك القوى ولا أعلم إلى أي وقت تخدمه أعصابه بقطع النظر عن الحوادث الطارئة لأن من كان بموقفه المتردد يسبب لنفسه عناء كبيراً، أعانه الله.»

وفي هذا الجو الذي يسود العراق، قدم طه باشا الهاشمي استقالته من رئاسة الحكومة وقام رشيد عالي الكيلاني بتأليف حكومة خالف فيها رأي الوصي على العرش الأمير عبد الاله ورغبة نوري السعيد الذي كان مدعوماً من البريطانيين. وقد

سادت الأجواء موجة من التوتر في العراق، كلف الملك عبد العزيز، في أثنائها مردم بك بواسطة سفيره في بغداد بنقل رسالة لرشيد عالي الكيلاني شخصياً وشفهياً وليس بالطريق الرسمي. وقد كان اختيار مردم بك من قبل الملك عبد العزيز بسبب ما يتمتع به من مكانة شخصية ولصداقته للملك ولرشيد عالي الكيلاني، وان نص الرسالة الحرفي، كما عثر عليه في أوراق مردم بك هو التالي:

«أولاً ـ ان جلالة الملك يرى، كما كان أوصى بذلك سابقاً ـ أن تبذل جميع الجهود للاتفاق مع بريطانيا ومنع نشر كل شيء ضد بريطانيا سواء في المقالات أو غيرها، والمحافظة على المعاهدة.

ثانياً ـ لا شك أن رشيد بك يعلم بأن جلالة الملك مسرور جداً من اجماع الأمة العراقية وثقتها به.

ثالثاً ـ اذا كان قد تأخر عن التهنئة فحتى لا يستفيد الخصوم ويدعون بأن جلالته متواطىء على هذا العمل لأنه غير راض عن أعمال عبد الاله ونوري ومعروف بمحبته وميله لرشيد بك. وهو يصر على التفاهم مع بريطانيا ومسالمتها لأنه لا مندوحة للعراق والعرب عن ذلك ولا يحسن اتباع سياسة مخالفة قد تضر بمصالح العرب ويستفيد منها الغير.

رابعاً ـ ان أمر العراق يهمنا جداً وأمر أخواننا القائمين على العمل أيضاً فلهذا سنبذل جميع ما لدينا من وسائل من أجل خدمة العراق والاخوان. فيجب أن يثقوا بذلك ويكونوا مطمئنين لأن مصلحتنا واحدة.»

في أواخر شهر نيسان [ابريل]، كان مردم بك قد وجد نفسه واقفاً بين وضعين خطيرين، كلاهما جاهز للانفجار. فالثورة ضد الانكليز تربح أنصاراً يوماً بعد يوم، والوضع في سوريا قد تردى إلى درجة أصبح فيها التدخل العسكري وشيكاً. والأخبار التي كانت ترده في رسائل القوتلي والحفار غير مشجعة وقد طلبا إليه أن يبذل كل ما يستطيع من أجل أن تمارس السعودية والعراق ومصر الضغوط على الفرنسيين.

وكانت جهود مردم بك قد بدأت تعطي ثمارها. فالملك عبد العزيز كان قد وعد بتقديم العون وكان جواب الحكومة العراقية ايجابياً وكذلك رد الفعل المصري.

ولكن تطور الأحداث في العراق، قد منع الدول الثلاث من تشكيل جبهة واحدة.

***

لقد ازداد الهياج الشعبي في سوريا. وان الجنرال دانتز واعضاء حكومته، مع التسليم بوجوب استعجال اجراء الاصلاحات السياسية، لم يكونوا قد اتفقوا على الصيغة النهائية.

كانت الحكومة الفرنسية تخشى حدوث تدخل عسكري الماني من شانه أن يحرض الانكليز ومعهم فرنسا الحرة على اجتياح سوريا ولبنان. ولم يكن معروفاً كيف سيكون موقف سوريا وبقية الدول العربية ازاء مثل هذا الاجتياح، على الرغم من أنه كان ظاهراً بوضوح للحكومة الفرنسية أن سياسة القمع فيها الكثير من التهور، فلم يكن قد صح لديها العزم بعد على اتخاذ موقف جريء.

وفي شهر آذار [مارس] ١٩٤١، كان مجلس المديرين ما زال في السلطة. ولم يكن في المنظور، اجراء أي اصلاح سياسي حقيقي. وهذا الجمود تسبب في اضراب عام.. وعندما يصبح العاملون والطلاب في الطريق فلا بد أن يقوموا بالتظاهر.. والمسيرات الشعبية تتسبب دائماً في أعمال العنف. وكانت أخبار الاضراب والمظاهرات والعنف وردود الفعل الفرنسية ترد إلى مردم بك في رسائل القوتلي والحفار.

وقد ورد في رسالة من القوتلي مؤرخة في ٢ نيسان [ابريل] ١٩٤١ ما يلي:

«الاعتقالات بالمئات والذين فتشوا عليهم في دورهم وجعلوهم يفرّون من وجه الظلم ولم يعتقلوا، يربو عددهم عن الخمسمائة. والمعتقلون يعملون في الطرق والحجارة في النبك، أمثال صبحي القضماني [من زعماء الأحياء وهو متقدم بالسن] وغيرهم من معتمدينا من رجال الأحياء. الضغط شديد والظلم لا حد له ومع ذلك فإن الأمة ثابتة واقفة وقفة المستأسد ولا يلين كل هذه القوى وهذا الظلم من

قوتها ولا يضعف من عزمها. السنغال في الطرق والشوارع، الدرك والشرطة في كل مفترق طريق. الإضراب عام شامل. بيروت الأمس واليوم مضربة من الجوع ومن الاعاشة. الجيش ودباباته في شوارعها وقد سقط أمس جرحى وقتلى. البلاد السورية بأجمعها مضربة. المفاوضات مع خالد العظم أسفرت عن تأليف وزارة ربما تمكنا من احباطها. كما أني سأذيع بياناً غداً على الشعب مع مذكرة إلى المفوض. لم نر أي ضغط لمضيفيكم على الجماعة أو على فيشي. اننا صابرون وعلى الله متوكلون.

الشيخ تاج جرى له استقبال في داره بقوة الحكومة ورجالها والموظفين والشرطة والسلطة وتوزيع المال الكثير على بعض القادمين إلى داره. اقتصر الآن بسبب قرب سفر البريد.. تحياتي واحترامي..»

ان المفوض السامي وقد جوبه بهذه الأحداث، قام رغبة منه في تهدئة الاجواء، بإجراء اتصالات مع شخصيات سياسية، ولأن حكومته كانت قد استبعدت العودة إلى الرئيس هاشم الأتاسي، فقد اقترح السيد عطا الأيوبي كرئيس للدولة. وقد طلب منه أن يتعاون معه من أجل تطبيق برنامجه. وقد تضمنت رسالة لطفي الحفار لمردم بك المؤرخة في ٢ نيسان [ابريل] ١٩٤١، خلاصة عن اتصالات المفوض السامي الجنرال دانتز، فجاء في هذه الرسالة:

«الموقف السياسي: بعد أن رفض عطا بك العمل ببرنامجهم الذي قدموه له بعد الاضراب بخمسة أيام وبعد مفاوضات كان يقوم بها بعد استطلاع رأي الوطنيين وكان يشارك بها الأمير مصطفى [الشهابي] وشكري بك[القوتلي] وفارس بك [الخوري]، من وراء ستار. وقد قدم لهم اقتراحاً مقابلاً فيه كثير من الاعتدال والانتظار وتأجيل بعض القضايا الهامة إلى حين، وبعد مماحكات ومطاولات دامت خمسة عشر يوماً، أجابوه بالاعتذار والرفض. وكان يهمني أن أقدم لكم بعض النصوص غير أني أقول لكم أن المهم كان اعادة الوضع الشرعي للبلاد باستدعاء هاشم الاتاسي بعد اجراء تبادل رسائل بينه وبين المفوض يفهم منها أن الاستقالة لم تتم وانه بصفته الرئيس المنتخب يعود لمزاولة أعماله بعد أن يكون قد استعاد

الصلاحيات التشريعية والادارية التي سلبها المسيو پيو بقراراته المختلفة ومع ارجاع الأوضاع في العلويين وجبل الدروز إلى ما كانت عليه ثم هو يؤلف حكومة مسؤولة أمامه وتستمد قوتها منه إلى كثير من التفصيلات التي لا يسعني الآن الاتيان بها واذا كنتم قد اطلعتم على منشور الاخ شكري بك الثاني تعلمون منه بعض محتويات الاقتراح المتقدم.

وبعد أن فشلت هذه القضية عاد الفرنسيون إلى مخابرة الداماد أحمد نامي [الداماد، اصطلاح تركي يعني صهر السلطان. واحمد نامي متزوج من احدى بنات السلطان عبد الحميد، وكان قد تعاون مع سلطة الانتداب في أعوام العشرين]. وقد جاء هذا بخالد العظم وقدمه كرئيس وزارة وجرت معه ابحاث أتى بها إلى عندنا ومعه تكليف مكتوب اطلع عليه شكري بك ونجيب الأرمنازي وأنا. ولكني لم أجده مترجماً وعلمت أنه نفس الاقتراح الذي قدم لعطا بك الأيوبي بعد انقاص بعض الحيثيات المهمة، فكان جوابنا إليه بصورة منفردة النصح بالرفض وعدم توريطه في مثل هذا المأزق وكان معه السيد مختار مخيش الذي أفهمته كما أفهمه غيري ما يجب بشأن الداماد وبشأن خالد نفسه بكل صراحة وقوة. وأخذ خالد يسعى مع حنين صحناوي باقناع بعض الاخوان ولكنه عاد بخفيّ حُنينْ... وعلى ما علمنا اليوم بعد أن أذاع المفوض بيانه اليوم صباحاً، وهذا البيان يتضمن نفس البرنامج المقدم إلى عطا بك مع نقص في بعض القضايا والحيثيات التي تستند إلى الدستور السوري، أنه عاد من بيروت إلى حمص لمقابلة هاشم بك وعلمنا أنه لم يستطع خداع هاشم بك الذي أرسل ابنه عدنان معه مساء في السيارة ليطلعنا على الحديث الذي دار بينهما ومع أنه لم ينجح بأخذ موافقة أحد من الوطنيين إلا اذا كان فارس بك كما ظهر وبالرغم من انكاره، فإنه قبل منه دون أن يكون هناك رئيس دولة أي الداماد وربما تصدر مراسيم تأليفها في هذين اليومين منه ومن أمثال فيضي الأتاسي والصحناوي والمدرس ومن لفّ لفهم، والبلاد لا تخلو دائماً من الأشرار الذين يستثمرون بؤسها وضحاياها بدون أن يشاركوها في آلامها وآمالها أو يبذلوا بعض الشيء لخدمتها خدمة مجردة. على أنه سيفشل في حكومته فشلاً ذريعاً بإذن الله

والمناشير التي تفضح نواياه انتشرت بين الناس منذ يومين، كما أن المناشير التي تدل على نقمة الأمة وغضبتها من عودة الشيخ تاج إلى دمشق والتي وصلها أول أمس قد لاقت رواجاً وانتشاراً، والفرنسيون كما هي عاداتهم يعملون لتقويته وتنشيطه وأنتم تعلمون بأنهم في مثل هذه الأزمات يأتون بمثل هؤلاء ليهولوا على الأمة ويلوحوا بهم وسوف يأخذون الأجوبة اللازمة على أعمالهم هذه ان شاء الله في القريب العاجل.»

وقد تحدث الحفار في رسالته بعد ذلك عن الهياج الشعبي والاضراب وسقوط القتلى والجرحى، بمثل ما تحدث به القوتلي في رسالته المؤرخة بذات التاريخ. وأضاف عن الغضبة التي قابل بها الشعب، منع الزعيم سعد الله الجابري من دخول سوريا قادماً من بغداد عند نقطة الحدود في أبي الشامات، وقارن بين منع الجابري من دخول بلده وبين ما أعدوه من استقبال للشيخ تاج.

في تلك الاثناء، كان الجنرال دانتز قد كتب إلى حكومة فيشي، يقول إنه بعد ما تبين أن السيد عطا الأيوبي ليس أكثر من اداة بيد الكتلة الوطنية، أصبحت التركيبة التي سبق تصورها غير قابلة للتحقيق وأضاف أنه، بسبب الهياج الشعبي المستمر، سيتخذ التدابير الضرورية من أجل تأليف حكومة من شخصيات لا شك في ولائها لفرنسا. ومن أجل تقوية الأحكام العرفية المفروضة ومراقبة المحرضين وتحذيرهم، فقد قرر قطع جميع الاتصالات الهاتفية بين المدن ومنع السوريين من التنقل إلا بموجب ترخيص بالمرور صادر عن السلطة العسكرية وإغلاق المحلات العامة اعتباراً من الساعة العشرين والعهدة إلى السلطات العسكرية بالمحافظة على النظام.

وعلى الرغم من جميع هذه التدابير، فقد استمر الاضراب وبدا واضحاً للجنرال دانتز أن لا بد من التفاهم مع الوطنيين، على الأقل من أجل وضع حد للاضراب العام، ذلك أن الأوضاع الدولية ما زالت مضطربة. ومن أجل تهدئة الوطنيين اضطر للتخلي عن الداماد أحمد نامي وطلب إلى خالد العظم أن يؤلف حكومة يكون من أعضائها بعض الشخصيات الموالية للكتلة الوطنية وكذلك شخصيات علوية ودرزية.

وقد عاد العظم للاتصال بالوطنيين من أجل هذا الموضوع. وقال القوتلي: بالرغم من أنني لا استطيع أن ابارك صيغة لا تتفق مع الدستور إلا أنني مستعد لوضع حد للاضراب واعطاء فرصة للسيد العظم. وقد كتب الجنرال دانتز لحكومته يقول بأن الحالة في سوريا قد تفاقمت بشكل خطير بسبب وقوع أربعين قتيلاً ولذلك فقد قرر صرف النظر عن الداماد أحمد نامي ونشر ثلاثة مراسيم:

١ ـ مرسوم بتسمية رئيس حكومة يساعده مجلس وزراء.

٢ ـ مرسوم بتسمية السيد خالد العظم رئيساً لهذه الحكومة.

٣ ـ مرسوم بانشاء مجلس للدولة يمارس صلاحيات حقوقية وتشريعية. وان مستشاراً فرنسياً سيسمى لاشغال منصب مفوض الحكومة.

وقد أذاع الجنرال دانتز تصريحاً موجهاً للسوريين قال فيه: ان استقلال سوريا يبقى الغاية التي يتطلع إليها السوريون وان فرنسا ما تأخرت عن المضي في تحقيق هذه الغاية، وأضاف بأن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي سيوضع مباشرة موضع التنفيذ، الأمر الذي يساعد على حل المشاكل المتعلقة بالبطالة وبالتموين وبالانتاج الزراعي. وقد طالب الجنرال دانتز السوريين بتعاون أوسع مدى، لا بد أن يوصل سوريا في وقت لاحق إلى الاستقلال.

وقد صرح أنه بالنسبة للعلويين والدروز، مع احتفاظهم بنظامهم، سيكونون ممثلين في الجمعية الاستشارية التي يقترح تشكيلها، ووعد بأن تشارك الحكومة في التنظيم العام من أجل تأمين الطعام فيما يتعلق بالمصالح المشتركة بين سوريا ولبنان كما أنها ستتولى ادارة توزيع مواد الاعاشة في سوريا.

ان تصريحات الجنرال دانتز كانت بعيدة جداً عن تحقيق مطالب الوطنيين، ولكن القوتلي وبسبب ضغوط شديدة ولاسيما الاحكام العرفية المفروضة، قد نشر تصريحاً طلب فيه إلى السوريين أن يضعوا حداً للاضراب. وقد كان تصريح القوتلي صريحاً وواقعياً. لقد أشار إلى قطع المفاوضات مع الفرنسيين وسلم بأنه لم يتم تحقيق أي من المطالب الوطنية، ووعد بمواصلة النضال، دون أن يدين التغيير

الذي طرأ على وعود الجنرال دانتز. وعلى الرغم من ذلك فقد طلب إلى السوريين وقف الاضراب الذي سبب لهم كثيراً من البؤس. وأضاف القوتلي، أن قرار الوطنيين، هذا، قد اتخذ بالدرجة الأولى من أجل وقف اراقة الدماء بسبب تدابير القمع التي لجأت إليها السلطة العسكرية الفرنسية، كما أن الوطنيين قد أخذوا بعين الاعتبار تدهور الأوضاع الدولية.

كل ذلك كان يحمل على الاعتقاد بأن الحلفاء يعدون حملة ضد سوريا. كما راجت شائعات تقول إن بريطانيا العظمى قد و دت الأتراك بأراض في شمالي سوريا كانت الغاية من هذا الوعد الحصول على معونة تركيا فيما اذا قامت ألمانيا بالاعتداء على سوريا.

وفي الوقت نفسه، كان واضحاً أن دعوة القوتلي لإنهاء الاضراب لا تعني وقف النضال الوطني.. ومن حيث الواقع ،فإن قرار الوطنيين كان المهادنة مع ترك باب الخيارات مفتوحاً.

ورفض الوطنيون الاشتراك في الحكومة، ولكنهم أعطوا السيد خالد العظم فرصته من أجل أن يضع الوعود التي اعطاها للقوتلي عشية تسميته رئيساً للحكومة موضع التنفيذ، ولاسيما من حيث الافراج عن المعتقلين السياسيين ومراقبة توزيع مواد الاعاشة.

***

تسلم السيد خالد العظم السلطة في الخامس من نيسان [ابريل] ١٩٤١، في أجواء هادئة نسبياً، فقد توقف الاضراب العام بعد تصريح القوتلي. ولكن المؤشرات كانت تدل على أن الحكومة اذا لم تتمكن من العمل بصورة ايجابية من أجل تلطيف آلام الشعب، فإن الاضطرابات ستعود من جديد. وكانت مهمة العظم الأولى هي اخلاء سبيل الموقوفين السياسيين.،وقد تم اخلاء سبيل ٢٦ من أصل ٣٤ موقوفاً. والثمانية، كان منهم الحاج سليمان المعصراني من زعماء حمص، قد حولوا إلى المحاكم العسكرية ولم يتمكن العظم من اخلاء سبيل الطلاب، الأمر الذي تسبب عنه

قيام مظاهرات طلابية مباشرة بعد أن صدر المرسوم بتسميته. ولم ينجح بتسلم المراقبة على توزيع مواد الاعاشة، لأن الفرنسيين قد أصروا على الاحتفاظ بحق الرقابة على انتاج الجزيرة حيث يأتي الجزء الأكبر من انتاج القمح.

وتردت الأحوال في نهاية شهر نيسان [ابريل]، واتخذ النقص في المواد الغذائية وضعاً أكثر خطورة ولم تتوقف الأسعار عن الارتفاع. وثارت الاضرابات من جديد في دمشق وفي حماه وحلب.. وساد الهياج الشديد المدن الكبرى في سوريا.

أدرك السيد العظم أنه غير قادر على السيطرة على الموقف فقابل الجنرال دانتز وأبلغه أنه غير قادر على الاستمرار في الحكم ما دام المستشارون الفرنسيون يصرون على وضع العراقيل في طريقه.

وفي هذه الأثناء جرت أحداث اخرى بالغة الأهمية.. لقد انسحبت فرنسا من عصبة الامم في شهر نيسان [ابريل]، الأمر الذي ينال من شرعية الانتداب الفرنسي على سوريا. وقدم الوطنيون مذكرة في شهر أيار [مايو] طالبوا فيها بالعودة للوضع الدستوري. وقدم القوتلي وفارس الخوري مذكرة للمفوض السامي، وقالا له إن فرنسا بانسحابها من عصبة الأمم قد حلت نفسها من جميع الالتزامات ولم يعد هناك أي مبرر لبقائها في سوريا. ولم يعد من حق فرنسا أن تتذرع بأي شرعية تتيح لها الاستمرار في منع السوريين من ممارسة حقوقهم في السيادة، وإن تعرضت في الوقت نفسه، سلامة الأراضي السورية للخطر.

ومن جهة أخرى وخلال الشهر نفسه، كتب سفير فرنسا في تركيا إلى حكومته في فيشي يقول إن تركيا تعتبر انسحاب فرنسا من عصبة الأمم يسلبها حقها في الانتداب ، واضاف السفير أنه من خلال محادثاته مع الشخصيات التركية تبين له وجود استياء حقيقي من فرنسا ويعتبرونها مسؤولة عن الوصول إلى هذا الموقف، الذي من شأنه أن يزيد من أخطار عملية عسكرية.

***

احداث العراق وانعكاساتها على سوريا

كان الوطنيون، جد قلقين بسبب الموقف المحفوف بالأخطار، والذي نشأ عن احداث العراق، عندما استلم رشيد عالي الكيلاني الحكم في العراق. انهم يعرفون أن البريطانيين لن يقبلوا بسهولة أن يتسلم الوطنيون الحكم في بلد عربي، وأن أي مجابهة عسكرية سيكون لها انعكاساتها على سوريا.

ان حكومة رشيد عالي تتمتع بتأييد هائل في أوساط السوريين ومن جميع الاتجاهات ولا يتوانى السوريون عن اظهار تأييدهم المطلق علناً. وفي التقرير الذي أرسله الجنرال دانتز إلى حكومته في فيشي، قال إن أحداث العراق أثارت في سوريا ولبنان هياجاً شديداً، وإن القضية العراقية تبدو وكأنها قضية كل العرب، وان الكفاح الذي يقوم به العراق يعتبر تمهيداً لتحرر كل العرب.

وعلى الرغم من ذلك كان الزعماء الوطنيون شديدي القلق من هذه الأحداث التي بدأت في الثامن من شهر أيار [مايو] ١٩٤١، بقصف الطائرات العراقية لقاعدة الحبانية الجوية البريطانية. وكانت الأخبار تأتي من مردم بك والجابري، اللذين كانا ما يزالان في بغداد، ولم يكن في الأخبار التي ترد منهما، ما يبعث على التفاؤل. وقد وجه مردم بك رسالة للملك عبد العزيز آل سعود وأخرى للقوتلي لاحاطتهما علماً بالاتصالات التي اجراها مع رشيد عالي الكيلاني ومع السفير البريطاني. وكتب مردم بك للملك عبد العزيز أنه على اتصال دائم بممثله في بغداد وأنه طلب إليه ابلاغ جلالة الملك باتصالاته برشيد عالي وبالسفير البريطاني وبأنه متشائم على الرغم من المظاهر الودية التي تبدو من الفريقين وقد ورد في الرسالة وهي مؤرخة ٩ ربيع الثاني ١٣٦٠:

«١ ـ لقد تطورت الحوادث بسرعة انتهت إلى المعارك الحربية التي نشهدها الآن... وأما الموقف الحالي فأظن بأنه لم يعد بالامكان حله إلا بقوة السلاح وكل ما يقال عن التدخل والمساعي ليس إلا من قبيل التخمين.

٢ ـ سافر ناجي شوكت وزير الدفاع إلى أنقرة للاجتماع بالأتراك والألمان وقد قابلته أمس واجتمعت إلى السفير التركي وإلى السفير الفرنسي وتمكنت أن أفهم

بأن الحكومة العراقية لم تتمكن أيضاً من الحصول على وعود قطعية من جانب ألمانيا أو كما يقال دول المحور.

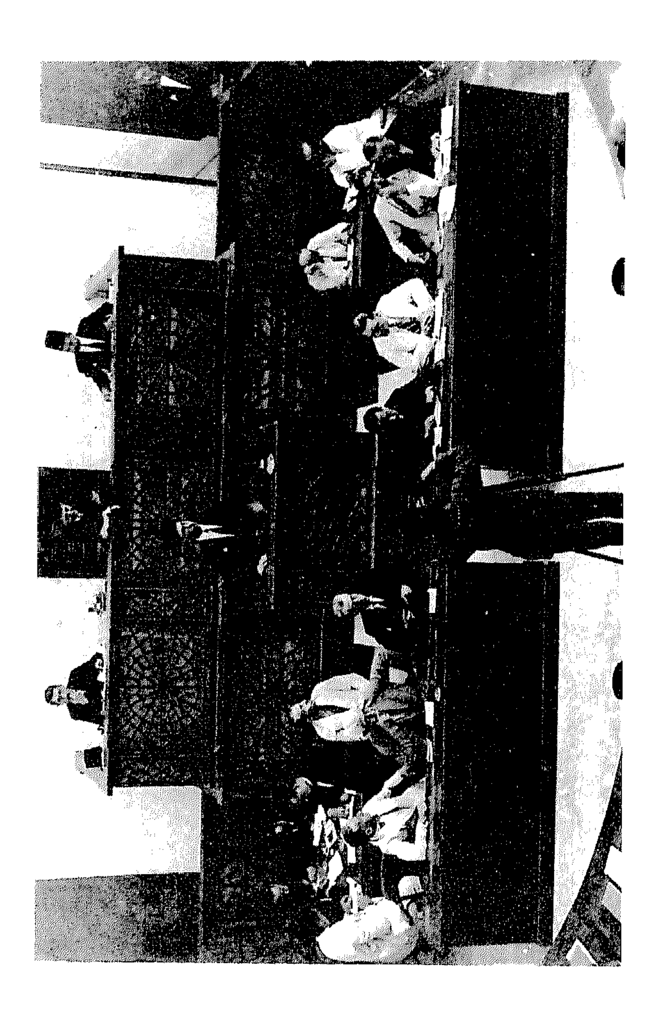
٣ ـ كانت قررت الحكومة هنا ايفاد جميل الراوي لمقابلة جلالتكم ثم فكرت بايفاد أحد أعضائها السيد ناجي السويدي. وقد زارني صباح اليوم وسألني رأيي عن موقف جلالتكم وأخبرني أنه مسافر بعد الظهر لمقابلتكم فأجبته بما يلي:

أ ـ أظن بأن جلالة الملك يرغب بالابتعاد عن المشاكل ولا يميل إلى التورط، خاصة أن النزاع تطور بسرعة وأصبح فهم حقيقته عسيراً حتى على أمثالنا الذين رافقنا الأزمة منذ نشأتها.

ب ـ لا بد أن يوجه إليكم جلالة الملك بعض الأسئلة المتعلقة بالعلاقات والوعود من دول المحور وهل تتعلق بالبلاد العربية أو أنها خاصة بالعراق ثم ما هو مدى المساعدات التي يمكن أن تقدمها دول المحور وزمن هذه المساعدة، لأنه قد مر خمسة أيام على بدء المعارك ولم يبد من جانب المحور شيء لا تصريحاً ولا نجدة. ثم أن جلالته سيستغرب كيف أقدم العراق على التصادم قبل الحصول على وعود أكيدة لأن المحور كان يخطب ود العراق ويرغب إليه القيام بعمل ازاء تعهدات تهم البلاد العربية وأما الآن فقد أصبح العراق هو الذي يخطب ود المحور ويخشى أن يستفيد المحور من هذا الموقف لتقديم مطالب وتأمين مصالح في البلاد العربية تربو على المطالب والمصالح البريطانية.»

وأما تقرير مردم بك للوطنيين في دمشق فقد كان في الحقيقة تحذيراً من خطر اجتياح في وقت أقرب مما هو متوقع. وان مضمون الكتاب الموجه من مردم بك للملك ابن السعود، يثبت بأن رشيد عالي قد تسلم الحكم دون أي تواطؤ مع الألمان وأن حركة رشيد عالي كانت وطنية عربية من أجل تحرير بلاده من روابط التبعية لقوة استعمارية

ان التدابير العسكرية التي اتخذتها بريطانيا من أجل الحاق هزيمة بحكومة رشيد عالي كانت، في الواقع، تهديداً لجميع الوطنيين العرب، وانذاراً بأنهم سيلاقون المصير نفسه إذا ساروا في الطريق نفسها.



جميل مردم بك يلقي خطابه في المجلس النيابي عام ١٩٣٣ ويُسقط معاهدة الشعباني.



الرياض عام ١٩٣٤ من اليمين الملك عبد العزيز آل سعود، جميل مردم بك، توفيق الشيشكلي



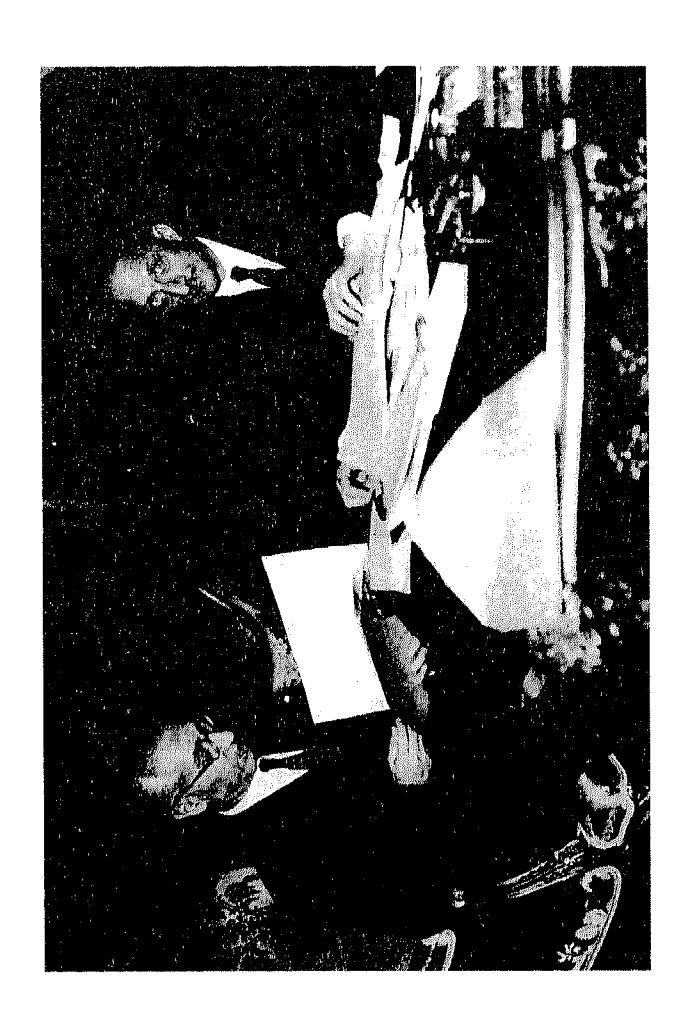
التوقيع في وزارة الخارجية الفرنسية على معاهدة ١٩٣٦. من اليمين: الكونت دومارتيل الرئيس ليون بلوم (رئيس وزراء فرنسا) السيد فينو، الرئيس هاشم الاتاسي، فارس الخوري، جميل مردم بك سعد الله الجابري، مصطفى الشهابي



دمشق الغوطة: من اليمين: شكري القوتلي، الكونت دومارتيل، جميل مردم بك.



بلودان ۱۹۳۸: الصف اول من اليمين: فائز الخوري، ظفر الله خان، علي جودت الايوبي، نوري السعيد، جميل مردم بك (بجانبه سلمى مردم بك) سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، عفيف الصلح.



باريس ١٩٣٨ جميل مردم بك وجورج بونيه (وزير خارجية فرنسا)

الفصل الثاني

سوريا في عهد فرنسا الحرة.

تدهورت الأوضاع في أوروبا، بالنسبة للحلفاء في العام ١٩٤٠. الأرض الفرنسية احتلها الألمان وأصبحت المستعمرات الفرنسية والأراضي الموضوعة تحت الانتداب في وضع مشكوك فيه على الاقل من الناحية العسكرية، على الرغم من عدم حدوث أي تغيير فيما يتعلق بالشرعية الدولية.

وكان الجنرال دانتز ما زال في خدمة حكومة فيشي وتوجد تحت تصرفه ثلاث فرق عسكرية في سوريا ولبنان. ومع سرعة انتشار الحرب باتجاه جنوب أوروبا، فقد كان قلق بريطانيا من احتمال احتلال سوريا ولبنان من قبل المحور، يزداد يوماً بعد يوم وذلك منذ شهر تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٠. ولأن القوات البريطانية كانت ما تزال محدودة الامكانات، كان الحصول على مساعدة تركيا في حال غزو البلدين، سوريا ولبنان، فكرة مغرية، تقوم تركيا باحتلال الشمال بما في ذلك مدينة حلب وتدخل القوات البريطانية من الجنوب.

إن محاذير هذا المخطط بنظر البريطانيين، هي في أن مثل هذا التواطؤ مع تركيا يوجب عند الضرورة التنازل عن أراض سورية يؤدي إلى انصراف العالم العربي عن بريطانيا في الوقت الذي تحرص فيه على اكتساب عطف العرب في هذه المرحلة الدقيقة من الحرب. ولما كان خطر الغزو الألماني ليس آنياً أو محتملاً بين عشية وضحاها، فقد أعطى البريطانيون لأنفسهم الوقت في تبادل الرأي مع الأتراك، ولم يطلبوا إلى تركيا أن تحتل سوريا قبل أن يكون الأمر قد أصبح ضرورياً. ولكنهم ثابروا على محادثاتهم العسكرية معهم فيما يتعلق بالمحافظة على المصالح التركية في خطوط المواصلات بالسكة الحديد عن طريق حلب.

وبرأي موظف بريطاني رفيع المستوى، يجب على بريطانيا عدم تشجيع الاتراك على احتلال سوريا الآن. وأما اذا استوجب الأمر اجراء حاسماً في سوريا قبل أن تكون جاهزة لإرسال قواتها، ففي هذه الحالة، يمكنها أن تطلب إلى تركيا احتلال سوريا. وكانت تركيا في ذلك الوقت تحتفظ بثلاث فرق عسكرية على حدودها مع سوريا.

هذا الجديد الذي يتداوله الانكليز مع الاتراك وصلت رياحه إلى أنف الجنرال ديغول. فسارع إلى ابلاغ البريطانيين بأن فرنسا الحرة تنتظر أن تشارك في احتلال الشرق. وفي شهر أيار [مايو] ١٩٤١، ازدادت الأحوال العسكرية تدهوراً بالنسبة للحلفاء في البحر الأبيض المتوسط. لقد كانت قوات المحور تتقدم في شمالي افريقيا، واستسلمت اليونان وهوجمت جزيرة كريت. وفي سوريا قدمت حكومة فيشي تسهيلات للطائرات الألمانية. وان احتلال سوريا من قبل المحور أصبح بادياً للعيان. وقد أصبح بالامكان اعتبار اعطاء فيشي لهذه التسهيلات مبرراً لاحتلال الحلفاء لسوريا ولبنان.

وان الفرنسيين الأحرار قد انضموا الى بريطانيا في هذا الاجراء. ومن وجهة النظر البريطانية ان مشاركة فرنسا الحرة هي ضرورية، ذلك أن توزيع القوات البريطانية يجعل تحقيق نصر على حكم فيشي أمراً مشكوكاً فيه، وأكثر من ذلك، فإن تركيا لم يصدر عنها تعهد حازم. ويضاف إلى ذلك أيضاً، أنه من وجهة النظر السياسية كان من المرغوب فيه تبديد شكوك الجنرال ديغول فيما يتعلق بالطموحات البريطانية في سوريا ولبنان.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بريطانيا لم تتنازل عن الخيار التركي. وقبل عدة أيام من الاجتياح، شجع السفير البريطاني في أنقرة على احتلال حلب وضواحيها كتدبير مؤقت، واقترح على الخارجية التركية أن تبرر هذا الغزو التركي أمام المحور بذريعة، تدعي فيها أنها احتلت حلب حتى تحول دون احتلالها من قبل البريطانيين. ولم يكن البريطانيون يخادعون أنفسهم، لإنهم كانوا مدركين أن تركيا إذا ما احتلت حلب، فإنها لن تخرج منها أبداً.

وفي النهاية رفض الاتراك التورط في هذه العملية، لقد كانوا يخشون أن يروا أنفسهم وقد تورطوا في حرب مع فرنسا والمانيا. ولكنهم وعدوا بالاحتفاظ بجيوش على الحدود التركية السورية.

كان الجنرال ديغول، وكذلك ممثله في القاهرة الجنرال كاترو، يفضلان أن تقوم فرنسا الحرة وحدها بالعمل العسكري.. أي اجتياح سوريا ولبنان، ولكن قوات فيشي كانت في ذلك الوقت قوة يقام لها وزن كبير.. وأكثر من ذلك لم تكن هناك أي بادرة يفهم منها بأن قوات فيشي ستنضم بكثافة إلى قوات فرنسا الحرة. وكان واضحاً أن قوات فيشي تدين بالولاء للبطل الاسطوري الماريشال بيتان وتقف ضد الجنرال ديغول «المتمرد».

***

اجتياح الحلفاء لسوريا واعلان الاستقلال

بدأ اجتياح الحلفاء لسوريا ولبنان تحت قيادة الجنرال ويلسون في الثامن من حزيران [يونيو] ١٩٤١. وبعد معارك ضارية تم توقيع هدنة في ١٤ تموز [يوليو] ١٩٤١، بين البريطانيين وبين القواد العسكريين التابعين لحكومة فيشي. وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية، كان الحلفاء مدركين أن عليهم كسب عطف العرب. لقد كان سكان المنطقة غرباء عن النزاع، وأن التضحيات التي عليهم أن يقدموها ويعانوا بسببها لا بد أن تجعلهم يضمرون الضغينة والحقد، اذا لم نقل العداء فيما يتعلق بالاجتياح. من هنا كان لا بد من القيام بمبادرة عظيمة تدل على حسن النوايا، وهل هناك أفضل من اعلان يضمن الحلفاء بموجبه استقلال سوريا ولبنان؟ هذا وان الالمان، الذين لا سابقة استعمارية لهم في المنطقة العربية، قد وعدوا بهذا الاستقلال.

وقد شهد الأسبوعان اللذان سبقا الاجتياح، تبادلاً مستمراً للمراسلات بين البريطانيين والفرنسيين الأحرار فيما يتعلق بالتصريح الذي كان على الجنرال كاترو أن يعلنه بمجرد دخوله سوريا.

ان الطريقة التي ارتآها الجنرال ديغول في معالجة موضوع الوعد بالاستقلال،

لم تقم أي وزن للمشاعر الوطنية في سوريا. لقد اهتم بالرأي العام في فرنسا. وفي رسالة وجهها الجنرال ديغول إلى بعثته في لندن بتاريخ ٣١ أيار [مايو] ١٩٤١، ورد ما يلي:

«بعد كثير من التردد والتأخير، ولم يكونا من صنعنا، فقد اقتربت ساعة العمل في سوريا... ان موقفنا في سوريا سيكون كما يلي: سنعلن الاستقلال ولكننا لن نعلن أن الانتداب قد زال من دون قيد أو شرط، لأن ذلك سيكون مؤسفاً من وجهة النظر القانونية ومن وجهة نظر جميع الذين لم يقطعوا مع عصبة الأمم. وبالاضافة لذلك، لا بد من مرحلة انتقالية من أجل نقل السلطات. وأخيراً فإن سوريا تقع في منطقة العمليات الحربية ومن المستحيل قلب السلطة رأساً على عقب في أثناء المعركة. كل ما سنقوله إننا جئنا لوضع حد لنظام الانتداب ومن أجل عقد معاهدة تضمن الاستقلال والسيادة».

وفي مذكرات الجنرال ديغول [الجزء الأول: النداء]، يقول: «ان هناك نظاماً واحداً يمكن أن يحل محل الانتداب، هو الاستقلال. ولكن ليس الاستقلال المجرد وانما الاستقلال مع الاحتفاظ بمصالح فرنسا التاريخية... نعلن رغبتنا في انهاء الانتداب واعلان الاستقلال بعد توقيع كل من سوريا ولبنان على معاهدة.. ولكن نحتفظ بجميع السلطات التي يمنحنا إياها الانتداب ونقوم بجميع الواجبات. ولأن سوريا ولبنان توجدان في منطقة العمليات، فإننا نقبل أن نضع القوات العسكرية تحت القيادة العامة البريطانية.»

وفي رسالة وجهها الجنرال ديغول للسيد تشرشل قال: «سأعلن واحترم حياد دولتي المشرق عن طريق معاهدة مع كل منهما تكرس حقوق ومصالح فرنسا الخاصة. وكل سياسة من شأنها التضحية بهذه الحقوق والمصالح تعتبر خطرة بنظر الرأي العام الفرنسي.»

وهكذا فإن الاستقلال لن يمنح لسوريا إلا بموجب معاهدة تضمن تفوق سلطات فرنسا بصورة دائمة. وبهذه الطريقة يضمن الجنرال ديغول كسب الرأي العام الفرنسي دون الاستجابة لتطلعات السوريين. ولكن البريطانيين، ولهم

مصالح حيوية في العالم العربي، لا يمكنهم أن يسمحوا لفرنسا بحرية التصرف لا ابتداء ولا في أثناء المفاوضات مع السوريين في المستقبل. وفي الوقت الذي كانوا يطمئنون فيه الجنرال ديغول من حيث أنهم يرغبون في أن يروا فرنسا الحرة وهي تحكم سوريا، فإنهم كانوا حريصين على أن يكونوا واثقين بأنهم لن يكونوا خارج المفاوضات وأن يستشاروا في جميع المراحل.

وفي الوثائق الفرنسية كتاب صادر عن الجنرال ديغول موجه إلى السفير البريطاني في القاهرة السيد مايلز لامبسون بتاريخ ٣ حزيران [يونيو] ١٩٤١، يقول:

«السيد السفير.. أكون ممتناً لو أمرتم بطباعة التصريح الصادر عن الجنرال كاترو والموجه إلى السوريين واللبنانيين. وإني ارغب تسليم الترجمة قبل الطباعة إلى الكابتن لوسيرف من ملاك الاركان العامة التابعة للجنرال كاترو.

اننا نرى أي اتفاق سياسي مع سوريا ولبنان يجب أن يتم بين ممثل فرنسا وبين ممثلي سوريا ولبنان واحتفظ بحق اعلان عصبة الأمم عندما يحين الوقت.»

وبتاريخ ٦ حزيران [يونيو] تلقى الجنرال ديغول البرقية التالية من الوزير البريطاني الأول المستر تشرشل:

«انني حريص على أن اعبر لكم عن أطيب تمنياتي من أجل نجاح عمليتنا المشتركة في الشرق. آمل أن تكونوا مسرورين من ملاحظة أننا قمنا بكل ما هو في الامكان من أجل دعم سلاح فرنسا الحرة. أرجو أن تكونوا متفقين معي فيما يتعلق بهذه العملية وفي كل ما يتعلق بسياستنا في المستقبل. وفي منطقة الشرق الاوسط يجب أن يكون التعاون وأن تكون الثقة هي السائدة فيما بيننا. ان سياستينا تجاه العرب يجب أن تسيرا في خطين متوازيين. انكم تعلمون أننا نحن الانكليز لا نفتش عن أي ميزة خاصة في الامبراطورية الفرنسية وأنه ليست لدينا أي رغبة في أن نحقق لأنفسنا أي فائدة عن طريق استغلال الوضع المأساوي لفرنسا. وعليه فإنني ارحب بامتنان بقراركم في وعد سوريا ولبنان بالاستقلال، وكما تعلمون فإنني

أرى أنه من الأمور الجوهرية الآن، أن نقوم نحن بإعطاء هذا الوعد الوزن الذي تعطيه ضمانتنا. انني أتفق معكم بأن أي حل للقضية السورية يجب أن لا يخل بالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وضمن هذا التحفظ يجب علينا، أن نقوم معاً بكل ما في وسعنا من أجل تلبية تطلعات العرب ومراعاة حساسيتهم. انني واثق بأنكم تدركون تماماً أهمية هذا الموضوع. ان جميع افكارنا تتجه نحوكم ونحو جنود فرنسا الحرة. وفي هذه الساعات التي تنحدر فيها فيشي إلى أسفل درجات الخزي والعار، فإن ما يتحلى به الفرنسيون الأحرار من الولاء والشجاعة سينقذ مجد فرنسا.»

وكان جواب الجنرال ديغول على هذه البرقيةجافاً وغير متجاوب مع افكار السيد تشرشل، واكتفى الجنرال بالقول إنني متفق معكم من حيث أن سياستنا المشتركة تجاه العرب وفي أي مجال آخر، يجب أن تقوم على الثقة المتبادلة.. وفي كل حال، فإن الفرنسيين الأحرار قد قرروا القتال من أجل الفوز بالاشتراك معكم كحلفاء أوفياء موطدي العزم...».

كان الجنرال حريصاً على المجاهرة بعدم التبعية لبريطانيا في كل مناسبة.

وفي الوثائق أن تصريح الجنرال كاترو قد تعرض أكثر من مرة للتعديل.. وقد صدرت ضمانات بريطانية لهذا التصريح في الوقت نفسه.. وقد سمي الجنرال كاترو مندوباً عاماً بدلاً من تسميته المفوض السامي، هذا اللقب الذي يعتبر «لعنة» بنظر السوريين.

وفي صباح الثامن من حزيران [يونيو] ألقيت أوراق تحمل تصريح الجنرال كاترو من الطائرات فوق المدن السورية واللبنانية.

وهذا مضمون التصريح:

أيها السوريون واللبنانيون.. جئت أضع حداً لنظام الانتداب ولإعلانكم احراراً مستقلين.. ان الاستقلال والسيادة سيكونان مضمونين بمعاهدة تحدد فيها علاقتنا المتبادلة. وستبدأ المفاوضات من أجل وضع هذه المعاهدة بمجرد أن يصبح ذلك في

الامكان، بين ممثليكم وبيني. وريثما يتم اجراء ذلك، فإن موقفنا المشترك سيكون كحلفاء متحدين متطلعين إلى مثل أعلى وإلى أهداف مشتركة.»

وبأسف يمكن القول إن هذا التصريح، الذي يبدو وكأن لا ابهام فيه، ينطوي على فخ. وعندما يتضح أن الاستقلال لا يمكن أن يكون مضموناً إلا بمعاهدة يتم التفاوض عليها من أجل تحديد العلاقات المشتركة. وبتعبير آخر، ان استقلال سوريا مشروط ومرتبط بتوقيع معاهدة مقبولة من الطرفين.

وان الضمانات البريطانية التي اعلنت في الوقت نفسه، تقول إن الحكومة البريطانية تدعم وتنضم إلى تأكيد الاستقلال المعطى من قبل الجنرال كاترو، وان السوريين واللبنانيين اذا ساندوا الحلفاء، فإن الحصار سيرفع وسيكونون مقبولين في كتلة الاسترليني.

وبتاريخ ١٠ حزيران [يونيو]، بعد يومين من بدء المعارك القى الوزير الأول البريطاني السيد تشرشل ،خطاباً في مجلس العموم ورد فيه:

«ان بريطانيا العظمى ليست لها أي مطامع اقليمية في سوريا ولا خارجها، في الممتلكات الفرنسية وأنها ستعمل من أجل [ترميم] حرية واستقلال وحقوق فرنسا.»

وبعد أيام كتب وزير الخارجية البريطانية، السيد ايدن، إلى وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة السيد ليتلتون يقول: «ان الحكومة البريطانية لم تعد الفرنسيين الأحرار بأن يحلوا مكان الجنرال دانتز ولا بأن تحكم سوريا باسم فرنسا. ان حكومة صاحب الجلالة لا تقبل سياسة فرنسية حرة تتعارض مع قرارها الرئيسي وهو تمكين سوريا وشعبها من الوصول إلى الاستقلال.. ما دامت العمليات الحربية مستمرة وعلى الأرجح، حتى توقيع المعاهدة اللازمة والمقبولة، من حكومة صاحب الجلالة فان القانون العرفي المفروض يبقى نافذاً. وان بريطانيا العظمى تحتفظ، سراً، بحق مراقبة كل اتفاق سياسي بين ديغول والسوريين. كل ذلك مع ارضاء غرور الجنرال ديغول وفق الطريقة التي لجأ اليها السيد تشرشل في خطابه وفي التصريحات البريطانية.»

وقد انتهت العمليات الحربية باتفاقية هدنة وقعت في ١٤ تموز [يوليو] ١٩٤١، بين البريطانيين وممثلي فيشي. وفي ٢٥ تموز [يوليو] وقع اتفاق بين البريطانيين والفرنسيين الاحرار من أجل ارساء قواعد ادارة الأراضي المحتلة.

وبموجب هذا الاتفاق تحتفظ بريطانيا بالقيادة العامة في كل ما يتعلق بالشؤون العسكرية بسبب تفوق قواتها ويتولى الفرنسيون الادارة المدنية بما في ذلك الأمن الداخلي الذي تشارك فيه مفارز بريطانية.

وقد حاول الفرنسيون الأحرار اقناع جنود فيشي بالانضمام إلى صفوفهم ولكن الأغلبية العظمى فضلت العودة إلى فرنسا. وبذلك حافظت بريطانيا على تفوق قواتها وعلى ممارسة القيادة العسكرية في سوريا ولبنان. وفي ٧ آب [أغسطس] طمأن السيد ليتلتون الجنرال ديغول فيما يتعلق باتفاقهما وأن بريطانيا العظمى ليست لها مصلحة في سوريا ولبنان إلا ربح الحرب وأنه ليست لديها أي رغبة، بحال من الأحوال، بأن تحل محل فرنسا. ان بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة كلتيهما قد وعدتا، بالاستقلال لسوريا ولبنان. وعندما يتم اجتياز هذه الخطوة الأساسية ودون أي مساس بالاستقلال، فإننا نسلم بأن من حق فرنسا، أن يكون لها وضع متميز ومهيمن بالنسبة للدول الأوروبية الاخرى. وقد أجاب الجنرال ديغول بأنه سعيد، أن تعترف بريطانيا العظمى مسبقاً، بالوضع المتفوق والمتميز لفرنسا.

***

موقف البريطانيين من الوطنيين السوريين.

قبل اجتياح سوريا، حاول البريطانيون أن يجمعوا معلومات عن مختلف الفئات السورية من أجل تقييم ردود الفعل في حال القيام بعمل عسكري. وان المعلومات التي جمعوها في ذلك الوقت، كانت كلها خاطئة. وكانت الظروف تجعل حركة القنصل البريطاني محدودة، كما اتضح أن التقارير التي أرسلها إلى حكومته في لندن، كانت ذات مصدر وحيد وهو أنصار الدكتور الشهبندر. وهؤلاء كما سبقت

الاشارة، كانوا يقبضون أموالاً من الانكليز، كما كانوا فريقاً ساخطاً حاقداً بعد مصرعه. وان السبيل الوحيد لوصولهم إلى الحكم كان الدعم البريطاني... والسبيل الوحيد للوصول إلى هذا الدعم، هو النيل من سمعة الكتلة الوطنية والتقليل من قوتها السياسية في سوريا. من هنا، فقد أرسل السيد غاردنر، القنصل العام، تقارير مغرضة عن الوطنيين، وعلى سبيل المثال، فقد زعم أنه يجب قيدهم في حساب المحور.. وفي أكثر من مناسبة كتب عن أنصار الشهبندر أنهم يعتبرون الفريق السياسي الأكبر أثراً في سوريا. ومن أحكامه التي وردت في تقاريره أن حزب الكتائب اللبنانية ليس طائفياً ولا قيمة له. وليس في تقارير السيد غاردنر المرسلة في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١، أي اشارة إلى أنه التقى احداً من الزعماء الوطنيين ولكنه وصف مرة الجهود التي يبذلها الوطنيون من أجل الاستقلال بأنها في الحقيقة من أجل أن يعمروا جيوبهم. وقال في أحد التقارير إنهم مثل جميع الشرقيين يهيمون بالقوة والنجاح، وان هزيمة فرنسا كانت هبة من السماء، تعطي المجال للوطنيين الحقيقيين من أجل تحقيق تطلعات السوريين وتفسح المجال للوطنيين الأقل اخلاصاً والذين هم كثيرون في سوريا، من أجل تحقيق غاياتهم الخاصة عن طريق الادعاء بالوطنية.

وليست هناك أي اشارة في تقارير السيد غاردنر، إلى حكومته، الى أن السوريين يرغبون مثلاً في التحرر من الوصاية الأجنبية. وهنا يمكن التساؤل ما اذا كان موقف السيد غاردنر مدفوعاً بآراء قد كونها لنفسه مسبقاً وتعصب لها، أو أنها كانت بناء على تعليمات تلقاها من حكومته عند تسميته كقنصل عام في سوريا. وقد يكون الاحتمال الثاني هو الأرجح لأنه لم يكن الموظف البريطاني الوحيد الذي يقلل من شأن الوطنيين.

ومن الجدير بالذكر، أن المرة الوحيدة التي طلب فيها السيد غاردنر، الإذن من حكومته من أجل الاجتماع بالقوتلي، كانت بناء على نصيحة القنصل الأميركي في بيروت وقد أخبرته حكومته: اننا نخشى أن لا يكون هناك جهد نافع لكسبه إلى صفنا.. واذا كان الموضوع هو البحث معكم في موقفنا من مستقبل سوريا والعراق، فعليكم أن تتخذوا الخط الذي يقول إن هذا المستقبل لن يكون في مصلحة العرب.

وفي تقرير لممثل بريطانيا في جدة يقول: ان الملك ابن السعود يعتبر القوتلي من خير اصدقائه، وأنه ليس له إلا طموح واحد هو استقلال سوريا.. وقد جاءه جواب الخارجية بأن هذا لا يجب أن يؤثر على موقفنا وبأن القوتلي يستحق مكانه في قائمتنا السوداء.

وجميع الموظفين البريطانيين، في الخارجية وفي الممتلكات، يعتبرون أن ليس هناك أي مجال في السياسة البريطانية من أجل التكيف مع مطالب الوطنيين.

ومثال آخر أيضاً، من تقرير أرسله السكرتير الشرقي في بغداد الكابتن هولت. وهذا التقرير هو عن محضر اجتماع تم بينه وبين مردم بك وقد لخص النقاط الرئيسية للمحادثات التي تمت في الاجتماع بما يلي:

١ ـ ان النصر الذي حققه البريطانيون في شمالي أفريقيا قد وجد قبولاً حسناً لدى العرب جميعاً.

٢ ـ لن يتسبب أي شعب عربي في وضع أي عقبة في طريق النضال البريطاني ضد ايطاليا.

٣ ـ يمكن التوقع بأن على فرنسا أن تتخذ موقفاً في القريب العاجل، سواء بالانضمام إلى الألمان أو الانضمام إلى حركة الفرنسيين الاحرار وفي الحالين سينشأ وضع جديد في سوريا وان اتفاقاً مع الزعماء السوريين سيكون بالغ الاهمية بالنسبة لبريطانيا.

٤ ـ ان الشرط الأساسي من أجل التعاون هو تصريح يصدر عن بريطانيا العظمى تعبر فيه عن عطفها على تطلعات السوريين. وعلى هذا الاساس يستطيع الزعماء السوريون تعبئة الرأي العام لصالح السياسة البريطانية.

٥ ـ مردم بك ورفاقه جاهزون لمناقشة التفاصيل في أي وقت.

٦ ـ أنه متأكد، من أنه في حالة بقاء الحال على ما هو عليه، فمن المضحك التفكير بأن بريطانيا ستحارب فرنسا من أجل تحرير السوريين.

وقد سجل مردم بك في أوراقه الخاصة المحادثات التي جرت بينه وبين المستشار الشرقي المشار إليه بشكل آخر مع العلم بأن ما سجله لم يكن القصد منه أن يطلع عليه أحد.

ان ما سجله بخط يده في أوراقه الخاصة يُقرأ كما يلي:

«زارني في الاسبوع الفائت الكابتن «هولت» فذكرت له ما نطلبه من الانكليز بهذا الظرف وما يمكنهم عمله، وبينت لهم ضرورة تطبيق «الكتاب الأبيض» في فلسطين وتأليف حكومة وطنية ومساعدة سوريا على تأسيس حكومة مستقلة.. وان كان في تفكيرهم اعلان الأمير عبد الله ملكاً على سوريا، فهذا أمر لا يرضى به أحد في سوريا. واذا كان العرب يقفون اليوم هذا الموقف الحيادي والبعض منهم يعطف على الألمان فذلك يرجع إلى موقف الانكليز. ولكن اذا حقق الانكليز مطالب العرب وساعدوهم كما يساعدون الأتراك، فالعرب سيقفون بجانبهم صفاً واحداً وهم يتعهدون بالمحافظة على هذه الجبهة الشرقية، يدافعون عن بلادهم فيما اذا حاولت دولة أجنبية اخرى احتلال بلادهم. وبهذا توفر الحكومة البريطانية النفقات التي تنفقها في هذا الشرق ويمكنها أن تحصر قواها في امور الدفاع عن بلادها، لأن نتيجة الحرب ستكون في الغرب. وان العرب سيعترفون لها بهذا الجميل وسيقفون معها موقفاً طيباً وهذا له قيمة معنوية وفكرية كبرى، في الشرق والغرب. وقد اهتم اهتماماً زائداً لهذا الحديث وطلب إلي أن ينقله إلى رؤسائه فشجعته قائلاً: ان تساهلكم الآن، بعد انتصاركم على الجبهة الطرابلسية لا يفسر عن ضعف بل عن قوة وعن رغبة صادقة في موالاة العرب ومصادقتهم.»

ومن المقارنة بين النصين، النص الذي أرسله المستشار الشرقي إلى حكومته، والنص الذي سجله مردم بك في أوراقه الخاصة نجد، أن هناك اهمالاً اذا لم نقل تشويهاً لما قصده مردم بك في حديثه مع المستشار، مع العلم أن المستشار هو الذي بادر بالزيارة... والسؤال المطروح، هو لماذا لجأ المستشار إلى هذا الاغفال والتشويه؟ والاغفال الفاضح هو المتعلق بفلسطين والأمير عبد الله.. وقد يكون الكابتن هولت راغباً فعلاً بالوصول إلى تفاهم مع الوطنيين وأنه قد توقع أن تطلب

إليه حكومته وقف متابعة الحوار فيما اذا نقل لهم المحادثات كما جرت فعلاً.

***

موقف الفرنسيين الأحرار من الوطنيين السوريين

بعد أن درس الجنرال ديغول الوضع في سوريا مع رفاقه الفرنسيين الأحرار، اتخذ قراره بشأن السياسة التي سيتبعها في سوريا.

وفي مذكرات الجنرال [الجزء الأول، النداء].. مذكرات الحرب، يقول: انه بمجرد انتهاء الحرب، يجب وضع حد للانتداب، والانتقال بسوريا إلى الاستقلال الذي يحفظ مصالح فرنسا.. وهل كانت معاهدة ١٩٣٦، تهدف إلى غير ذلك؟

وقد قرر ديغول بأن تكون لقاءاته الأولى مع الوطنيين وبخاصة مع مردم بك. وجاء في مذكراته: كان تفكيري في أول الأمر هو اعادة الحالة السابقة، وهو يقصد الوضع الذي كان قائماً قبل تدابير السيد پيو.

وفي نهاية شهر أيار [مايو] عقد أحد مساعدي الجنرال ديغول اجتماعاً مع مردم بك وقد استعرض مطالب الوطنيين خلال هذا الاجتماع. وفي الثامن من حزيران [يونيو]، وهو اليوم الذي بدأ فيه اجتياح الحلفاء، ارسل المساعد االمشار إليه وهو السيد كوليه، رسالة إلى مردم بك يقول فيها إن الجنرال ديغول قد وجه إليه رسالة مؤرخة في ٦ حزيران [يونيو]، ومقترحاً في الوقت نفسه: «أرى أنه يمكنكم اعتباراً من ١٠ حزيران [يونيو] أن تؤلفوا وفداً من الوجهاء يطلب من المندوب كاترو ومن الجنرال ديغول، وضع حد لصراع لا جدوى منه. وعند الاقتضاء نظموا مظاهرات [مسيرات].»

وأما الكتاب المنوه به فلم يصل إلى مردم بك إلا بتاريخ الأول من تموز [يوليو]، وكان قد علم به من السيد كوليه ومن الجنرال ديغول بالذات، عندما اجتمع به عقب وصوله إلى دمشق في ٢٤ حزيران [يونيو]. وهذا هو نص كتاب الجنرال ديغول، مع العلم بأن أصل الكتاب المحفوظ في أوراق مردم بك الخاصة يحمل تاريخ ٦

يونيو، بينما ورد هذا التاريخ في الصفحة ٤١٦ من الجزء الأول من مذكرات الجنرال ديغول، النداء، أنه في ٨ يونيو، ودون أي اختلاف في النص.

القاهرة ٦ حزيران [يونيو] ١٩٤١

عزيزي الرئيس،

سيوجه الجنرال كاترو، لدى دخوله سوريا مع قوات فرنسا الحرة، اعلاناً إلى الشعب، هذا الاعلان الذي يحظى في معناه وفي مبناه على موافقتي سيكون باسمي وباسم فرنسا الحرة، أي باسم فرنسا، ومن شأن هذا الاعلان أن يشكل بالنسبة للوطنيين وأنت منهم، تلبية لأغلى أمانيهم وذلك بالاعتراف لشعوب المشرق بوضع مضمون بموجب معاهدة، تعتبر فيه كشعوب مستقلة ذات سيادة.

بذلك يتكرس الفوز بقضية طالما نذرتم أنفسكم لها بمحبة وسخاء.

وانه اذ يسعدني أن احيطكم علماً بذلك فإنما آمل أن تجدوا في هذا الحدث التاريخي الهام، دافعاً للتعاون مع فرنسا الحرة ومع ممثلها الجنرال كاترو.

وتقبلوا يا عزيزي الرئيس بقبول فائق احترامي...»

هذا الكتاب الذي تأخر وصوله يعترف بفشل سياسة الانتداب الفرنسية، وأن على فرنسا، بدلاً من أن تحكم سوريا عن طريق الدمى التي تحركها بأصابعها، أن تتفق مع الوطنيين.

وقد وصل الجنرال ديغول إلى دمشق في ٢٤ حزيران [يونيو] وأرسل الجنرال كاترو مذكرة إلى مردم بك يقول فيها «ان الجنرال ديغول وصل إلى دمشق.. وبما أنه يرغب في الاجتماع بكم، فإنني اقترح عليكم الحضور إلى مقري بعد ظهر اليوم.»

وذهب مردم بك لمقابلة الجنرال ديغول بعقل مفتوح. وكان يعتقد أن الحوار بين السلطات الفرنسية وبين السوريين يجب أن يعود. وان معرفة مردم بك بالجنرال كاترو وبالسيد فينيو، مستشار الجنرال ديغول فيما يتعلق بالشؤون السورية، قد شجعته على الدخول في حوار مع فرنسا الحرة.

وقد افتتح الجنرال ديغول الحديث بسؤال مردم بك عن انطباعه عن الكتاب الذي وجهه إليه بتاريخ ٦ يونيو، هذا الكتاب الذي لم يكن قد وصل إلى مردم بك.. وقد أحاط الجنرال ديغول بمضمون الكتاب فطلب إليه مردم بك دعوة اخوانه في الكتلة الوطنية للاجتماع حتى تتم المناقشة بحضورهم. وقد امتد الاجتماع وانضم أعضاء من الكتلة الوطنية إلى مردم بك وديغول وكاترو. وكان الاجتماع مفيداً تم خلاله تبادل وجهات نظر عامة. وقد ركز الوطنيون على النواحي الايجابية في اعلان الاستقلال بينما ركز الفرنسيون على أن الاستقلال يجب أن يتحقق دون أن يمس مصالح فرنسا.

كان هذا الاجتماع الأول الذي يتم بين الكتلة الوطنية والحكومة الفرنسية بعد تلك الاجتماعات التي كانت مع الحكومة الاشتراكية من أجل المفاوضة على معاهدة ١٩٣٦، وكان انطباع الوطنيين أن الزعماء الجدد لفرنسا بدأوا يدركون أن القضية السورية هي رغبة السوريين في الحصول على الاستقلال. وقد افترق الطرفان بعد الاتفاق على متابعة المباحثات مع الجنرال كاترو بعد سفر الجنرال ديغول.

***

محاولات الجنرال كاترو للتعاون مع الوطنيين

تسلم مردم بك في أول تموز [يوليو] الكتاب الذي وجهه إليه الجنرال ديغول والذي سبق ورود نصه الحرفي، ولم يتأخر في الاجابة. وهذا هو النص الحرفي لجواب مردم بك. وقد ادرج الجنرال ديغول نص هذه الرسالة الجوابية في الصفحة ٤٣٥ من الجزء الأول من مذكرات الحرب:

دمشق في ٢ تموز ١٩٤١

صاحب السعادة

بموجب كتابكم المؤرخ في ٦ حزيران [يونيو] ١٩٤١، أردتم أن تطلعوني على قرار فرنسا الحرة الحازم لتلبية التطلعات الوطنية للشعب السوري.

أتشرف بإعلامكم بوصول رسالتكم الكريمة التي سلمت إلي في أول تموز [يوليو] فقط. وكنت قبل استلام رسالتكم قد سعدت بقراءة اعلان الجنرال كاترو الذي صدر باسمكم، كما سعدت بالتداول معه بموضوع هذه الوثيقة التي أكدتموها، سيادتكم، في الاجتماع الذي تم في قصر اقامتكم في ٢٤ حزيران [يونيو] ١٩٤١.

وكما عبرت لسعادتكم باسم زملائي الحاضرين فإن سوريا تلقت بسرور بالغ تصريحاتكم الرسمية المتعلقة بالاستقلال والسيادة.

واني بموجب هذا الكتاب لحريص على أن أجدد لكم التعبير عن مشاعر الشكرالجزيل وآمل أن لا يتأخر تنفيذ هذا الحديث السعيد. وإني لأتصور أن النظام الجديد الذي سيقوم تبعاً لذلك سيجعل العلاقات بين فرنسا وسوريا أكثر متانة وأخلص وداً من أي وقت مضى.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول اسمى تقديري.

لم يتضمن جواب مردم بك أي اشارة إلى التعاون مع فرنسا الحرة ولكن فيه تعبير عن الأمل بأن النظام الجديد الذي سيقوم سيجعل العلاقات اكثر متانة وأخلص وداً. أي النظام المستقل دون أي بحث عن الدخول في مباحثات تعاقدية من أجل صياغة معاهدة.

ان الوطنيين كانوا يعرفون بعد التجربة، بأنهم لا يستطيعون اتخاذ مواقف التزام بناء على تعاليم. وان مردم بك، الذي كانت له تجارب شخصية في مفاوضاته مع الفرنسيين في العام ١٩٣٦، وما بعده في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨، كان يعرف بأن التفاهم حول وجهات نظر عامة هو شيء، وأن الاتفاق على الأمور التفصيلية ووضعها موضع التنفيذ هو شيء آخر. من هنا، لم يكن الوطنيون يرغبون في الدخول بمباحثات موضوعة قبل معرفة تفاصيل الاجراءات التي كانت فرنسا مستعدة لاتخاذها من أجل وضع مضمون الاستقلال قيد التنفيذ.

تتابعت الاجتماعات بين الجنرال كاترو والكتلة الوطنية طوال شهر تموز [يوليو] ١٩٤١، وفي نهاية الشهر، عاد الجنرال ديغول إلى سوريا. وكانت له عدة

لقاءات مع مردم بك وهاشم الأتاسي وآخرين. وفي ٢٩ من ذلك الشهر، ألقى خطاباً في مدرج الجامعة السورية بحضور جميع الزعماء الوطنيين في سوريا. وفي خطابه أكد عزيمته على اقامة نظام جديد في سوريا. وقال: «رأينا أنه قد حان الوقت للاتفاق على وضع حد للانتداب وللتعاقد معكم...» وقد وعد بالمحافظة على سلامة الاراضي السورية وقال: «انني اعتقد أن الوجود البريطاني والفرنسي فوق أراضي الشرق من شأنه أن يقوي سوريا ولبنان ويجعلهما متأكدين من حيث سلامة أراضيهما من دجلة وحتى الأبيض المتوسط ومن حدود شرقي الاردن وحتى الحدود التركية ومن تمتعهما بالحرية والمحافظة على الوحدة الوطنية.»

ولعل هذه الكلمات الأخيرة كانت موجهة للأمير عبد الله في الأردن الذي كان يطمح إلى أن يصبح ملكاً على سوريا، كما انها تحذير للاتراك أيضاً وبصورة غير مباشرة للانكليز.

وكان وهو يلقي الخطاب يفكر أيضاً بردود الفعل عند الوطنيين الذين كان يرغب في التفاهم معهم.. ولعل ذلك بسبب النهج الذي كان يتبعه ممثلو بريطانيا في سوريا ضد الوطنيين. وكانت التوجيهات التي أعطاها الجنرال ديغول لممثله الجنرال كاترو منذ قدومه إلى دمشق، قد أثارت غضب الأوساط العسكرية والدبلوماسية البريطانية. ان تسمية الجنرال كاترو قائداً عاماً في الشرق لا تتلاءم مع شرعية الجنرال ويلسون. وان اعطاء التعليمات للجنرال كاترو بممارسة سلطات المفوض السامي تخالف الاتفاق الفرنسي البريطاني الذي بموجبه يكون القرار النهائي فيما يتعلق بالشؤون ذات الصفة العسكرية من اختصاص الجنرال ويلسون في أثناء الحرب.

وكان الجنرال ديغول يعلم أن للبريطانيين كلمة يقولونها في جميع الشؤون المتعلقة بسوريا. وكان يرتاب كثيراً بالمصالح التاريخية لحلفائه في المنطقة ويعتقد أنه وعلى الرغم من جميع التأكيدات الرسمية فيما يتعلق بالوضع المتميز لفرنسا في سوريا، فإن البريطانيين يتآمرون، في الواقع، من أجل أن يأخذوا مكان فرنسا. وان عزمه على متابعة المباحثات مع الكتلة الوطنية يعود، في الغالب، إلى عدم ثقته بالبريطانيين.

ان الجنرال ديغول يعلم أن الوطنيين يعارضون البريطانيين في قضايا جوهرية كقضية فلسطين، وانهم آخر من يتآمر مع البريطانيين من أجل أن يأخذوا مكان فرنسا في سوريا.

لم يكن تصور الجنرال ديغول يجانب الصواب من حيث الواقع. وكما سبقت الاشارة إليه، كان الجنرال ديغول يعلم أن بريطانيا كانت خلال الاشهر التي سبقت الاجتياح، تهيء [حملة] سرية لاحتلال سوريا، ليس مع فرنسا الحرة وانما مع تركيا. والحقيقة أنه بناء على مبادرة الجنرال ديغول، وليس بمبادرة بريطانية، قد حصل الفرنسيون الأحرار في آذار [مارس] ١٩٤١، على حق الاشتراك في المعركة. وعلى المستوى الأرفع في بريطانيا، لم يكن وضع فرنسا المهيمن في الشرق من الامور غير القابلة لاعادة النظر. وفي رسالة وجهها السيد تشرشل إلى اللورد بريفي سيل، (وزير الأختام) كتب: قل لأنتوني [ايدن] أن يكون حازماً مع ديغول وكاترو والفرنسيين الأحرار. وأنه لا يحق لهم أن يكونوا مطلقي اليد بحيث يسيئوا إلى علاقاتنا مع العرب، إن طموحاتهم تحتاج إلى [تقويم] حتى لو أدى الأمر لاستعمال القوة. ومن المهم أن يعلموا بأن عليهم أن يطيعوا. إني لا أرى كيف يستطيعون المقاومة.

وعلى الرغم مما ورد في مذكرات الجنرال ديغول من حيث انطباعه عن رجال الكتلة الوطنية: «لم يكونوا قادرين على تجاوز الاحتياطات القانونية وتناسي الشكاوى. لقد كانوا مهتمين كثيراً بالشكليات القانونية، كانوا يقابلون مقترحاتنا بحساسية تبلغ حد التشنج الوطني. وعلى الرغم من ذلك فقد طلب من الجنرال كاترو أن يعاود الاتصال معهم وأن لا يتجه إلى حل آخر إلا اذا كانت تحفظاتهم لا تؤدي إلى نتيجة. وقد أعطى التعليمات وسافر.

وتجدر الملاحظة هنا، بأن العلاقات بين بريطانيا والجنرال ديغول، كانت تجتاز أزمة حادة منذ توقيع اتفاقية الهدنة في ١٤ تموز [يوليو] ١٩٤١، وذلك بسبب توقيع الانكليز دون الحصول على موافقة فرنسا الحرة وحتى دون اطلاعها على شروط الهدنة.. وهذا ما يفسر الموقف الغاضب للوزير الأول السيد تشرشل، ولكن هذه الأزمة انتهت بتوقيع اتفاقية [ليتلتون - ديغول] في ٧ آب، [أغسطس].

وقد تابع الجنرال ديغول مفاوضاته مع الأتاسي ومردم بك. وقدمت الكتلة الوطنية للجنرال كاترو برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار الممارسة الفعلية للاستقلال السوري.

ان البرنامج الذي تصورته الكتلة الوطنية يتبنى موقف الاستقلال الفعلي والعودة إلى الوضع الدستوري حيث يتولى الممثلون الشرعيون السوريون المفاوضة مع فرنسا. وقد أصر الوطنيون السوريون على أنه لا يمكن ابرام أي معاهدة قبل الموافقة عليها بطريقة التصويت الشعبي [ريرفيراندوم] ثم يصادق عليها البرلمان الذي يكون قد انتخب.

وبعد تقديم هذا البرنامج حصل لقاء بين مردم بك وكاترو. وفي أثناء ذلك، دعا الجنرال كاترو مردم بك لاستلام الحكم كرئيس للدولة. وقد أجابه مردم بك بأنه قبل أن يعطي جوابه بالقبول أو الرفض يريد معرفة ضمن أي شروط سيمارس هذه السلطات. واقترح مردم بك أن يهيء مشروعين لرسالتين يتبادلهما مع الجنرال.

وقد ترك مردم بك في أوراقه مشروعي الرسالتين باللغة الفرنسية.

والأولى هي التي طلب مردم بك أن توجه إليه من قبل الجنرال ويتلخص مضمونها فيما يلي:

١ ـ التأكيد على احياء استقلال سوريا وسيادتها. وان بعث هذا الاستقلال واعادة هذه السيادة، كانا دائماً من أهداف السياسة الفرنسية.

٢ ـ هذا الواقع يجعل من حق سوريا أن تعطي نفسها الدستور الذي ترى أنه الأفضل لتلبية حاجات البلاد.

٣ ـ تؤكد فرنسا بأن من حق سوريا منذ الآن أن تتمتع بجميع سلطات «الدولة صاحبة السيادة» وتستطيع أن تباشر حالاً بتنظيم تمثيلها الخارجي. وأن يكون لها جيشها الوطني.

٤ ـ تنضم سوريا إلى صف الحلفاء لضمان اشتراكها في المجموعة الدولية للأمم.

وقد كان مردم بك يتصور أنه بانتهاء الحرب سيطرأ على الأوضاع الدولية تغيير أساسي وستقوم عصبة أمم جديدة أو منظمة مشابهة سيتم انشاؤها.

وأما الرسالة الثانية التى يفترض أن يوجهها مردم بك للجنرال كاترو جواباً على رسالته التي ورد تلخيص مشروعها.. فإن مضمونها يتلخص بما يلي:

١ ـ انني أقبل القيام بمسؤوليات الحكم كرئيس دولة من أجل غاية واحدة هي تحقيق استقلال بلدي.

٢ ـ بمجرد الانتهاء من الاعداد لنظام الاستقلال، فإن السلطات تنتقل حالاً إلى الشخصيات المسماة عن طريق التصويت الدستوري.

٣ ـ ان جميع المؤسسات ستكون بالضرورة دستورية.

هذا وقد تضمن المشروعان الحديث عن معاهدة صداقة وتحالف دون الدخول في أي تفاصيل باعتبار أن هذا الأمر قد سبق بحثه في برنامج الوطنيين الذي أوجب عرض المعاهدة على التصويت الشعبي [ريرفيراندوم].

وتوقفت المفاوضات بين مردم بك والجنرال كاترو. لقد كانت شروط مردم بك غير مقبولة من الفرنسيين وغير مقبولة من البريطانيين، لأن الوضع العسكري كان قد تردى في شمالي افريقيا، وأصبحت مصر، وفيها مقر قيادة الشرق الأوسط، مهددة من قبل رومل.

وفي وقت لاحق، نقل الكولونيل كوليه في حديث خاص، لمردم بك بأن البريطانيين كانوا يعارضون قيام أي حكومة يؤلفها الوطنيون مهما كان شكل هذه الحكومة. لأن وجود مثل هذه الحكومة خطر على جهودهم الحربية وكل ذلك بحسب وجهة نظرهم. وقد اضطر الفرنسيون الى الانصياع لضغوطهم.

ومع ذلك فإن الفرنسيين قبل أن يستبعدوا الوطنيين، قاموا بمحاولة أخيرة حيث اتصلوا بالرئيس الأتاسي وحاولوا اقناعه بقبول تأليف حكومة على أساس

الوضع القديم، أي معاهدة ١٩٣٦. وتوقفت المفاوضات مع الاتاسي كما سبق أن توقفت مع مردم بك للأسباب نفسها.

***

حكومة تاج الدين

في هذه الأثناء، كانت البلاد ما تزال تحكم من قبل حكومة خالد العظم. وكان الانكليز يمارسون ضغوطاً على الجنرال كاترو من أجل أن يجد بديلاً للكتلة الوطنية. وقد رفع الجنرال سبيرس، رئيس البعثة البريطانية، تقريراً إلى حكومته قال فيه:

«ان الجنرال كاترو لم يبلغ السلطات البريطانية شيئاً عما يتعلق بمفاوضاته. وان الفرنسيين بانضمامهم إلى هاشم بك فإنما يرفعون من قيمة حزب كان يهيء نفسه للفرار، عند وصولنا، وهو المعروف بسوء السمعة فيما يتعلق بالادارة.»

كان البريطانيون مصممين على الوقوف ضد الوطنيين وانهم لم يترددوا في استعمال نفوذهم من أجل ردع الفرنسيين عن الارتباط مع الكتلة الوطنية.

وفي ١١ أيلول أبرق الجنرال كاترو إلى ديغول يقول:

«أؤكد لكم أن عودة الأتاسي تشكل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عودة السلطة إلى الوطنيين المتصلبين وإلى وضعنا بمعزل عن جميع الشؤون. اضيف إلى ذلك، أن حكومته ستواجه الكراهية والبغضاء. وان أعمالاً مخلة بالأمن قد بدأت بحجة غلاء المعيشة.

ان التركيبة التي تضع تاج الدين على رأس الدولة قد أصبحت جاهزة، واذا لم يطرأ ما يؤخر ذلك، فإنها ستصبح علنية يوم ١٦ الجاري. انها مؤلفة من شخصيات محترمة.

ان الوزارة تعكس الوحدة السورية، لأول مرة، بكل ما في الكلمة من معنى. وهي تضم أحد العلويين وأحد الدروز وأحد سكان الجزيرة. انها تجسد الاستقلال من حيث أن فيها وزارة للخارجية واخرى للدفاع وبرنامجها بناء.

سأبرق لكم في ١٥ الجاري [المانيفستو] الذي ساعلن بموجبه سوريا دولة مستقلة ذات سيادة. هذا الصك يؤكد أن لسوريا أن تحكم نفسها وأن تكون ممثلة في البلاد المجاورة، وأن يكون لها جيشها الوطني. ويضع مبدأ الوحدة السورية ويؤكد ارتباط جميع المناطق بدمشق مع الاحتفاظ بالادارة الذاتية في الأمور المالية والادارية المكتسبة سابقاً. وان فرنسا الحرة تتعهد بأن تعمل على الصعيد الاقتصادي لتأمين نهج مشترك بين سوريا ولبنان وان تصفي جميع المشاكل الموجودة حالياً. ان النص يستبعد بعناية الامور السياسية. وان المانيفستو ينص على تحفظات فرنسا الحرة وهي أولاً الناشئة عن حالة الحرب: الأمن وحرية تحرك الجيوش وضرورات الحرب الاقتصادية وبعد ذلك التأكيد للأشخاص والجماعات على ضمانات الحق العام، وأيضاً النص على أن سوريا دولة حليفة، وأخيراً التأكيد على أن عقد معاهدة مع فرنسا الحرة، هو وحده الذي يعطي الشكل النهائي للاستقلال السوري».

ان اختيار الشيخ تاج الدين لرئاسة الدولة لم يفاجيء الوطنيين. وان تاريخ الأحداث السورية منذ العام ١٩٢٨، وحتى العام ١٩٤١، يثبت بأن الشيخ تاج الدين الحسني كان دائماً، وتحت شعار وجوب التفاهم مع فرنسا، يسعى لاستلام الحكم بشروط فرنسا، أي التوصل إلى استقلال غير تام. ومن استعراض الشخصيات السياسية وقتئذ، لم يكن هناك غيره يقبل استلام السلطة بتلك الشروط، فقد كان يحتسب نفسه علناً، شفهياً وكتابياً، نصيراً للسياسة الفرنسية:

لقد استطاع قبل أسابيع من بدء الاجتياح، أن يقيم علاقات مع البريطانيين عن طريق السيد غاردنر، القنصل العام، وذلك من أجل أن يضمن دعم البريطانيين في حالة احتلال الأراضي السورية واللبنانية من قبل الحلفاء. ففي شهر أيار [مايو] أرسل غاردنر برقية إلى حكومته يقول: «ان القنصل الأميركي في بيروت زار رئيس الحكومة السورية وشكري القوتلي وفخري البارودي والشيخ تاج الدين.. وان الشيخ تاج الدين قد صرح بأنه جاهز للتعاون في حدود خطة يتفق عليها.»

وبعد اسبوع واحد، أبرق غاردنر إلى حكومته يشير إلى برقيته رقم ٤٨، الفقرة

الأخيرة.. «التقيت بصاحب الاسم الأخير [يقصد تاج الدين] بناء على طلبه، مساء أمس، وقد أعاد على مسامعي عرضه بالتعاون وادعى بأنه يتمتع بتأييد واسع، وأنا أميل إلى تصديقه. وهو يستطيع التعاون مع حزب الشهبندر» واقترح، عندما تريدون الاشارة إليه في المستقبل، أن تعتبروه صديقي الثاني.

وقد شعر الوطنيون بالقلق وحاروا في فهم هذا الاختيار. فطلب مردم بك أن يجتمع الكولونيل كوليه، لسؤاله عن أسباب وقف المحادثات مع الوطنيين ولماذا اختار الفرنسيون الشيخ تاج الدين؟ لقد اعترف الكولونيل بأن الجنرال ديغول كان يرغب فعلاً بالوصول إلى اتفاق مع الوطنيين، ولكنه لا يستطيع الاذعان لشروطهم لسببين: الأول، أنه عليه أن يقيم وزناً للرأي العام في فرنسا الأم، وهو لا يستطيع أن يتجاهل هذا الرأي. والسبب الثاني حسب ادعاء الكولونيل كوليه هو أن البريطانيين قد مارسوا ضغوطاً شديدة على الجنرال كاترو لكي يجد بديلاً عن الوطنيين. وأضاف أن البريطانيين قد أسمعوا الجنرال كاترو بأنهم اذا لم يصادقوا على اختياره فسيلجأون إلى السلطات التي يتمتعون بها بموجب أحكام اتفاقية لتيلتون - ديغول. وقد أبدوا رغبتهم أيضاً بأن يروا أنصار الشهبندر من ضمن أعضاء الحكومة.

بناء على هذه المعلومات ومعلومات اخرى استقاها الوطنيون من مصادر اخرى، فإن الوضع الجديد لم يكتف بفرض الاستعمار الفرنسي، وانما الاستعمار البريطاني أيضاً.

لم تكن هناك أي وسيلة لمعرفة ما اذا كان الكولونيل كوليه يرغب في تبرئة فرنسا أم لا؟ ولكن بعد أن أصبح الوصول إلى الوثائق البريطانية ممكناً، تأكدت صحة اخبار الكولونيل كوليه.

لقد تسلم الشيخ تاج الدين رئاسته بالاستناد إلى كتب متبادلة بينه وبين الجنرال كاترو. وقد تضمن كتاب الجنرال كاترو اعادة لمضمون التصريح الصادر عنه بتاريخ ٨ حزيران [يونيو]، ودعا الشيخ تاج الدين لقبول منصب

الرئاسة وتشكيل الحكومة ولم يرد في الكتاب أي التزام فيما يتعلق بالعمل من أجل استقلال سوريا. وأما كتاب الشيخ تاج الدين فقد تميز بالتعبير عن الخضوع.

وقد طلب الشيخ تاج الدين، من السيد حسن الحكيم وهو من أنصار الشهبندر، أن يؤلف الحكومة. وكان من الشائع في ذلك الوقت، أن السيد حسن الحكيم هو من أنصار الأمير عبد الله ويؤيد المناداة به على عرش سوريا.

وقد دعي الوطنيون للانسحاب من الساحة. وتذرعت السلطات الحليفة بحالة الحرب من أجل أن تبرر لهم طلبها بالامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي. وقد سافر القوتلي إلى السعودية وانسحب الجابري إلى حلب أما مردم بك فقد أقام في مزرعته الخاصة بضواحي دمشق.

وقد دفع الجنرال كاترو الحكومة السورية للقبول العلني بتصريحه [الوحيد الطرف] باعلان الاستقلال لاعطائه صيغة [الثنائية]، ففي ٤ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤١، نشرت الحكومة اعلاناً وزارياً يتبنى الصيغة الفرنسية بنصها الكامل. ولم يثر ذلك اهتمام أحد.

بقي الشعب السوري يعارض الفرنسيين ويرتاب بالبريطانيين. ومع مرور الوقت، زالت الثقة من وعود كاترو بالاستقلال، وضعفت قيمة الضمانة البريطانية. وان المراقبة العسكرية الشديدة قد أزالت كل قيمة للوعود بالحرية والسيادة، وظهرت على الادارة المدنية أعراض التقصير وتردت الأوضاع الاقتصادية، وقد أصبحت الاضطرابات متوقعة الحدوث.

***

الاعتراف بالاستقلال السوري.

بعد تسمية الحكومة السورية حرص البريطانيون والفرنسيون على الحصول على اعترافات الدول باستقلال سوريا على أساس التصريح الصادر، الذي وعد بالاستقلال، والذي ضمنته بريطانيا.

وفي اجتماع تم في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤١، تسلمت المفوضية الوطنية للشؤون الخارجية [فرنسا الحرة] مذكرة من السيد ايدن وزير الخارجية البريطانية. وبموجب هذه المذكرة، شرحت حكومة صاحب الجلالة مفهومها للاستقلال المعلن.

بعد أن تشير المذكرة إلى اعلان سفير بريطانيا في مصر بتاريخ ٨ حزيران [يونيو] ١٩٤١، الذي بموجبه ضمنت حكومة صاحب الجلالة الوعد الفرنسي بالاستقلال، تقول المذكرة:

«انه بعد المذاكرة مع حكومات صاحب الجلالة في جميع أرجاء الدومينيون، قررت حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ايفاء تعهدها بشكل جازم وذلك بالاعتراف باستقلال سوريا كما اعلن من قبل الجنرال كاترو.»

ويتبادل الجنرال ديغول المذكرات مع وزارة الخارجية البريطانية، وخلاصتها ان الطرفين قد سلما بالحقائق التالية:

أ- إن الجنرال ديغول رئيس الفرنسيين الأحرار، قد تسلم سلطات ومسؤوليات فرنسا في البلاد الموضوعة تحت الانتداب وعهد إلى الجنرال كاترو، المندوب العام المطلق الصلاحية في الشرق، بالسلطات التي كان يتمتع بها المفوض السامي.

ب- بالاستناد إلى بيان فرنسا المؤرخ في ٨ حزيران [يونيو] ١٩٤١، فقد أعلن الجنرال كاترو في ٢٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٤١، أن الشيخ تاج الدين الحسني قد تقلد منصب رئاسة الجمهورية في سوريا المستقلة. وانه يسر اللجنة الوطنية أن تعلم أن حكومة صاحب الجلالة تعترف باستقلال سوريا المعلن من قبل الجنرال كاترو ويسعدها أن تكون متفقة مع الحكومة البريطانية حول الأمور الآتية:

١- ان الجنرال ديغول يمارس في دولتي المشرق الحقوق التي تستمدها فرنسا من صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز [يوليو] ١٩٢٢، والذي وضع قيد التنفيذ في ٢٩ ايلول [سبتمبر] ١٩٢٣.

٢- إن الجنرال كاترو بصفته عاملاً باسم رئيس الفرنسيين الأحرار وبمقتضى

الانتداب وضمن اطاره قد أعلن بتاريخ ٢٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٤١، استقلال وسيادة الدولة السورية التي تقلد الشيخ تاج الدين رئاستها.

٣ ـ إن اعلان الاستقلال السوري من قبل المندوب العام والمطلق الصلاحية، يحافظ على سريان أحكام الانتداب وان الجنرال كاترو يمارس من الناحية الفعلية سلطات المفوض السامي لفرنسا في سوريا.

وتستطرد المذكرة الفرنسية، هذه، والمبلغة إلى الوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤١ فتقول:

«ان اللجنة الوطنية تعتبر أن الاستقلال المعلن من قبل الجنرال كاترو لا يمس بالوضع القانوني الناشىء عن الانتداب، وان هذا الوضع القانوني لا يمكن أن يعدل إلا بعد موافقة مجلس جمعية الأمم والحكومة الأميركية المتفقة مع فرنسا بالاتفاق الفرنسي الأميركي المؤرخ في ٤ نيسان [ابريل] ١٩٢٤. ومن وجه آخر، فإن اللجنة الوطنية الفرنسية عازمة على تبليغ أمانة السر في جمعية الأمم وكذلك الحكومة الاميركية عن الأحداث التي جرت في سوريا وبأن الجنرال ديغول قد حل محل حكومة فيشي في ممارسة الانتداب، وعن اعلان دولة سوريا جمهورية مستقلة يرأسها الشيخ تاج الدين وبأن فرنسا ما زالت تحافظ على الانتداب على دولتي المشرق.»

وفي ضوء جميع هذه الايضاحات عن مفهوم [الاستقلال] لدى بريطانيا وفرنسا الحرة، فقد ابرق الملك جورج السادس مهنئاً الرئيس الجديد. ووجه السيد ايدن رسالة إلى [وزير الخارجية السوري] يسمي بموجبها الجنرال سبيرس وزيراً مفوضاً في سوريا ولبنان، مع المحافظة على ابقاء [بعثة سبيرس].

وبتاريخ ٢٨ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤١، أبلغ الجنرال ديغول سكرتير عصبة الأمم في جنيف ما جرى في سوريا ولبنان من حيث اعلان الاستقلال ضمن اطار الانتداب وبأن المندوب العام يحتفظ بصلاحيات المفوض السامي إلى آخر التحفظات التي تجرد الاستقلال من معانيه. وفي اليوم التالي، أبلغ الولايات المتحدة رسالة مماثلة.

وأما الدول العربية فقد كانت حذرة. وقد طلبت مصر من وزير الخارجية السوري أن يوجه رسالة صريحة يؤكد بموجبها استقلال بلاده وأنه يتمتع بالسلطة التي تخوله ادارة شؤونها الخارجية. وبعد أن تسلمت الخارجية المصرية هذا التأكيد، وجه وزير الخارجية المصري تهنئة بالاستقلال إلى زميله السوري دون أي اشارة إلى الحكومة السورية أو تهنئة أحد من أعضائها. واما الاعتراف المصري بالاستقلال، فقد صدر برسالة موجهة من القنصل المصري إلى وزير الخارجية.

وجدير بالذكر، أن الوزارة المصرية التي صدر عنها الاعتراف كانت وزارة أقلية، حيث أن حزب الوفد المصري وهو حزب الأغلبية، كان قد قاطع الانتخابات. وان تهنئة وزير الخارجية المصري كانت في الخامس من تشرين الأول [اكتوبر].. ولم يعد حزب الوفد إلى الحكم إلا في شباط [فبراير] ١٩٤٢. وعندما عاد هذا الحزب إلى الحكم، أصبحت لرئيس الحكومة النحاس باشا، مواقف اخرى من الاستقلال.

وأما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد كان التردد هو الذي يسود معالجتها للاعتراف. لم يكن الملك يرغب في ارسال برقية تهنئة للرئيس السوري، وقد أخبر البريطانيين بأنه سيكتفي بالطلب إلى القنصل السعودي في دمشق كي يقوم بزيارة لوزير الخارجية، لتكون علاقة اعتراف. ولكن البريطانيين رأوا أن هذه البادرة لن تكون كافية واقترحوا أن تتخذ المملكة العربية السعودية موقفاً مماثلاً لموقف مصر. وهكذا أرسل وزير الخارجية السعودية برقية تهنئة بالاستقلال لزميله السوري، دون أي اشارة إلى الحكومة أو أحد أعضائها، وانما كانت التهنئة موجهة للدولة السورية.

بعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني، عاد نوري السعيد إلى الحكم في العراق. وقد طالبته الحكومة البريطانية بالاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، فكان جوابه أنه لا يعترف إلا بالاستقلال وليس بالحكومة التي عينها المفوض السامي لفرنسا الحرة. وقد صرح نوري باشا أنه لن يعترف مطلقاً برئيس للجمهورية السورية قد

سمي دون أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبة الشعب السوري. وقد أهمل البريطانيون، في بادىء الأمر، جواب نوري باشا وتريثوا بانتظار جواب الحكومة الأميركية.. ولكنهم عادوا فمارسوا الضغط على «تعنت نوري».

وكان قد اتضح أن الولايات المتحدة لا تريد اتخاذ قرارها في وقت قريب، وكما تقول المذكرة البريطانية، ان ذلك لا يبرر تجاهل موقف نوري السعيد. وكان الشيخ تاج الدين يشكو للبريطانيين تأخير اعتراف العراق، وان هذا التأخير دليل على أن حكومته لا تتمتع بالشرعية ويطالب بإجبار العراق على الاعتراف لتحاشي اضعاف سلطته بفعل المعارضة السياسية. ولكن العراق صمد.. ولم يذعن للضغط البريطاني وأبلغ البريطانيين أنه لن يعترف إلا اذا أعلن الفرنسيون أن حكومتهم التي عيّنوها هي مؤقتة. وقد شرح وجهة نظره من حيث أن حكومة الشيخ تاج الدين لا تتمتع مطلقاً بأي شعبية. وأنه من الخطأ الفادح عدم التفكير بتغيير هذه الحكومة بحكومة اخرى يتم تشكيلها وفق أحكام الدستور القديم.

وقد قرر البريطانيون أن صدور مثل هذا التصريح عن فرنسا لا يقتصر أذاه على النيل من سلطة تاج الدين وانما يتعداه إلى اتهام الفرنسيين بأنهم غير جادين في موضوع الاستقلال السوري. لذلك اقترحوا على الفرنسيين أن يعلنوا عن اجراء الانتخابات الحرة بمجرد انتهاء الحرب مقابل الاعتراف العراقي. وقد تبادل العراق مع بريطانيا مراسلات كثيرة حول هذا الموضوع. وصرح نوري السعيد في شهر حزيران [يونيو] ١٩٤٢، أنه ينوي الاعتراف بالاستقلال في سوريا بمجرد الاعلان عن الالتزام بالانتخابات، على أن يحدد موعدها قبل انتهاء الحرب.

ولكن العراق لم يعترف بالاستقلال إلا في شهر آب [أغسطس] ١٩٤٣، عقب انتخاب القوتلي، حيث اعترف بالاستقلال والحكومة اعترافاً غير مشروط.

وأما الولايات المتحدة فقد لجأت إلى اسلوب التسويف ووضع العراقيل في وجه الاعتراف. وتتعلق التحفظات الأميركية في الأمور الآتية:

لقد طالبت الحكومة الأميركية بضمانات قوية لحقوقها التي نصت المعاهدة

الفرنسية ـ السورية لعام ١٩٢٤، وهي عدم المساس بها من قبل الحكومة السورية المستقلة، هذه الحكومة التي وصفتها فرنسا الحرة. والحكومة الأميركية لم تكن قد اعترفت بحكومة فرنسا الحرة بعد. ومن جهة اخرى، فإن اعلان الاستقلال يتضمن وضعاً متميزاً لفرنسا بعد الحرب، وهذا يضر بمصالح الولايات المتحدة.. وأيضاً، ان قيام حكم مستقل في سوريا يجب أن لا يتسبب في تهديد تحقيق الآمال اليهودية من حيث اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

وخلال القول، هناك أمور كثيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.. ولاسيما تقديم الضمانات القوية. والموضوع الذي كانت تثيره الولايات المتحدة دائماً هو المتعلق بالوضع الشرعي لفرنسا الحرة.

حاول البريطانيون اقناع الولايات المتحدة بأن تعترف، مؤكدة لها بأن الاستقلال لا يعني وضع حد للانتداب ولكنه يشكل تغييراً بسيطاً. وبأن الاعلان يعترف صراحة على حقوق الولايات المتحدة المنصوص عنها في معاهدة ١٩٢٤، لأن الحكومة الجديدة في سوريا ترث جميع الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها، باسمها، وان الوضع المتميز لفرنسا في سوريا بعد الحرب، لن يكون ذا طابع عسكري . وأخيراً فإن وعد بلفور لا يتعلق بسوريا وانما بفلسطين. وقد وجد البريطانيون صعوبة في اقناع الأميركيين بأن اعترافهم بالنظام السوري الجديد يساعد المجهود الحربي للحلفاء ويدعم الحكومة السورية ضد المتعاطفين مع المحور.

ولم يغير الأميركيون شيئاً من موقفهم. كانوا يرون بأنهم لا يستطيعون أن يحفظوا حقوقهم في غياب معاهدة يبرمونها مع سوريا. وبالاضافة إلى المواضيع القانونية، كانوا يبررون معارضتهم بالقول بأنهم لا يستطيعون أن يعترفوا باستقلال سوريا ما دام في شكله الحالي. وكان من الواضح أن تفكير الرئيس [ويلسون] ما زال حياً في وزارة الخارجية الأميركية.

وكل ما قامت به الولايات المتحدة لإرضاء الحلفاء كان بادرة واحدة.. ففي ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤١، أصدرت الحكومة الأميركية تصريحاً عبرت

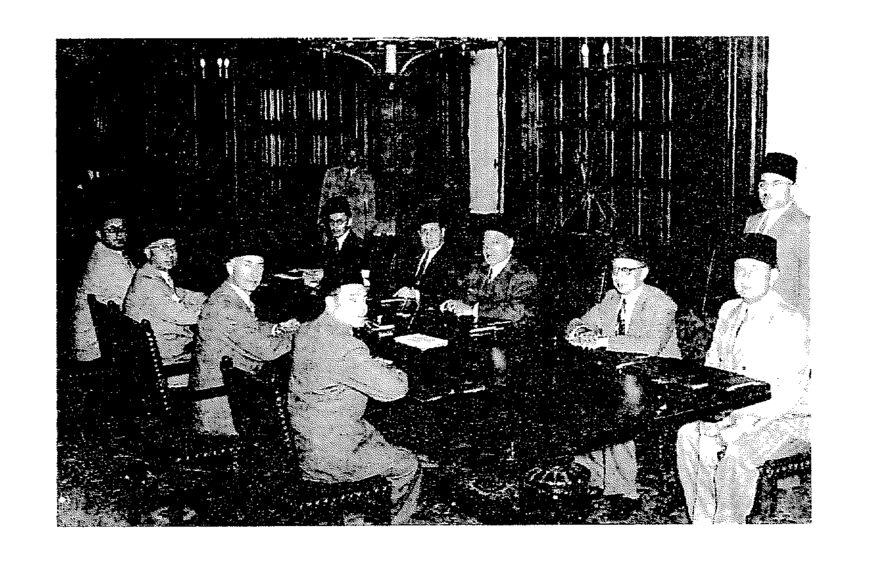
فيه عن عطفها على تطلعات الشعبين السوري واللبناني للاستقلال التام، وترى أن تصريح الفرنسيين الأحرار هو خطوة نحو الغاية. وكان لا بد من مرور وقت طويل... حتى اعترفت أميركا شهر أيلول [سبتمبر] ١٩٤٤، اعترافاً غير مشروط باستقلال سوريا ولبنان.



دمشق المجلس النيابي ١٧ آب ١٩٤٣. شكري القوتلي يلقي خطابه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وبجانبه جميل مردم بك.



بيروت ١٩٤٣ استقبال الوفد السوري لدى وصوله لتهنئة الحكومة الوطنية في لبنان
من اليمين: جميل مردم بك رياض الصلح، سعدالله الجابري، سليم تقلا، نجيب الارمنازي



القاهرة؛ اكتوبر ١٩٤٣ اجتماع الوفدين السوري والمصري.
الصف الأول من اليمين: صبري العسلي، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، نجيب الارمنازي.
الجانب المصري: محمد صلاح الدين، مصطفى النحاس. نجيب الهلالي أحمد زمرين.



دمشق القصر الجمهوري ديسمبر ١٩٤٣: من اليمين:
جميل مردم بك، شكري القوتلي، الجنرال كاترو، الكولونيل اوليفا - روجيه. بعد توقيع الاتفاق على المصالح المشتركة.



دمشق ١٩٤٤ جميل مردم بك يستقبل الجنرال بينيه لدى وصوله لتسلم منصبه كممثل لفرنسا في سوريا ولبنان



دمشق ١٩٤٤ القصر الجمهوري: من اليمين الشيخ ابن زيد ، الجنرال بينيه ، جميل مردم بك، الرئيس القوتلي

الفصل الثالث

سوريا في عهد الشيخ تاج الدين الحسني

حكومة حسن الحكيم

كانت المهمة الرئيسية للحكومة الجديدة ممارسة الاستقلال ووضعه موضع التنفيذ. وقد عرف حسن الحكيم بالاستقامة والنزاهة ولم يسبق له أن تعاون مع الانتداب الفرنسي، وكان يعتقد منذ تسميته أن الفرنسيين صادقون في وعودهم، وعلى كل حال، فإن البريطانيين الذين ضمنوا الوعود الفرنسية قادرون على اجبار الفرنسيين على وضع وعودهم قيد التنفيذ. إلا أنه سرعان ما اكتشف بأن النوايا الحسنة والثقة بالآخرين.. لا تكفيان لتمكينه من تطبيق برنامجه الوزاري، ولاسيما فيما يتعلق بالأمور ذات الصلة بالادارة والتشريع. وعلى الرغم من وجود وزير درزي وآخر علوي في الحكومة، فإن المندوب العام، الجنرال كاترو، لم يصدر مرسوماً بإعلان الوحدة السورية أي بعودة جبل الدروز وجبل العلويين إلى سوريا، إلا بتاريخ ١٢ كانون الثاني [يناير] ١٩٤٢. وبمقابل هذا المرسوم، طلب الجنرال كاترو من الرئيس تاج الدين أن يوجه إليه كتاباً يتعهد فيه ما يلي: «بالاشارة إلى قراركم رقم ٢٣ ف.ل [الحروف الاولى من فرنسا الحرة] تاريخ ١٢ كانون الثاني [يناير] ١٩٤٢، أؤكد لكم أنه لن يتم اختيار أي محافظ إلا بعد الحصول على موافقة سعادتكم.»

ومن حيث الواقع، فقد تنازل الرئيس للفرنسيين عن سلطة تعيين كبار موظفي الدولة. وقد استنكر رئيس الحكومة هذا التدخل الفرنسي المجحف وطلب إلى الرئيس أن تكون جميع السلطات الادارية التشريعية من اختصاص الحكومة السورية

وحدها. ولكن الرئيس الشيخ تاج الدين لم يستجب لطلبه. وعلى كل حال، فإنه لم يكن قادراً على تجاوز الحدود الموضوعة من قبل الفرنسيين، وكان لا مفر من وقوع الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فاستقال الحكيم في ١٨ نيسان [ابريل] ١٩٤٢، وخلفه السيد حسني البرازي.

***

نشاط الوطنيين

كانت السلطات الحليفة، البريطانية والفرنسية، قد طلبت من الزعماء الوطنيين وقف كل نشاط سياسي وأن لا يتسببوا في عرقلة عمل الحكومة التي أقامتها فرنسا الحرة، وقد توقف الزعماء فعلاً عن النشاط في سوريا، ولكن نشاطهم لم يتوقف خارج سوريا. ففي شهر كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤١، توجه القوتلي لأداء فريضة الحج في مكة المكرمة، وفي آخر ذلك الشهر، توجه مردم بك إلى القاهرة، وكان الهدف الحصول على دعم الدول العربية من أجل وضع الاستقلال موضع التنفيذ واقامة حكومة دستورية في سوريا.

لقد سافر القوتلي عن طريق العراق، إلى مكة المكرمة.. وحصل على وعد من الحكومة العراقية بأن تبذل ما في وسعها للضغط على البريطانيين والفرنسيين من أجل اجراء انتخابات في سوريا. وحصل على تأكيدات مماثلة من الملك ابن السعود. وقد قابل مردم بك، في القاهرة، عدداً من الزعماء السياسيين ومنهم مصطفى النحاس باشا، الذي لم يكن قد تسلم الحكم بعد، ولكن عودته إلى السلطة كانت متوقعة في وقت قريب. وقد وعد النحاس باشا بتأييد سياسة الوطنيين في سوريا.

وقد تمت لقاءات اخرى بين القوتلي ومردم بك مع مسؤولين بريطانيين في العراق والعربية السعودية ومصر.

وبمجرد عودة مردم بك إلى دمشق التقى بالجنرال كاترو وبالسيد ليبيسييه، المستشار السياسي الفرنسي في سوريا ،وطالبهما من جديد بالعودة إلى الأوضاع

الدستورية. وقد اجتمع أيضاً بالسيد هاملتون، القائم بالأعمال البريطاني، وقدم له مذكرة عن الموقف السياسي في سوريا منذ الاجتياح وحتى شهر شباط [فبراير] ١٩٤٢. وبموجب هذه المذكرة، اعترف مردم بك بأن السلطات الفرنسية والبريطانية قد اتخذت عدداً من التدابير الايجابية، كإعلان الاستقلال والموقف الصلب فيما يتعلق بسلامة الأراضي السورية واعادة ضم جبل الدروز ومحافظة العلويين إلى الوحدة الوطنية.. ورفع الحصار الاقتصادي وتبني خطة للتموين بالحبوب. وقد أوضح مردم بك أن الشعب قد قابل هذه التدابير بقبول حسن. واضاف، أنه من أجل أن يكون نجاح بادرة فرنسا الحرة والحلفاء نجاحاً تاماً، فلا بد أن تتمكن سوريا من الممارسة العامة والطوعية لاستقلالها. وان نظاماً دائماً هو وحده قادر على ترسيخ اسس الدولة السورية.. ان الاستقلال يجب أن ينزع إلى منح سوريا نظاماً تمثيلياً. وان نظام الحكم الذي لا يقوم على هذه المفاهيم لا يمكن أن تكون له أي فعالية. وان وهم الاستقلال، الذي لم يكن فيه حتى الآن أي مضمون ايجابي، لا من حيث السياسة الوطنية ولا على صعيد الادارة المالية، لا يستحق أن تقال فيه خطب تجري فيها أنهار من البلاغة. وعلى ضوء التجارب التي جرت خلال الأشهر الماضية، يمكن الجزم بأن الصيغ الديكتاتورية لا تؤدي إلا إلى الطريق المسدود.

وعندما سلم مردم بك مذكرة إلى السيد هاملتون حذره من حيث أن الوطنيين على الرغم من سياسة الصمت التي سلكوها حتى الآن، فإنهم يحتفظون لأنفسهم بجميع الخيارات فيما اذا لم يستطع الفرنسيون أن يضعوا الاستقلال الفعلي في التنفيذ العملي.

وكان الوطنيون يعرفون بأنهم اذا أرادوا أن يصلوا إلى هدفهم، فعليهم ألا يقتصروا في نشاطهم على الصعيد السوري وحده. وكان من الضرورة بمكان، أن ينسقوا سياستهم مع سياسة الوطنيين في لبنان، ولا سيما الموارنة اليقظين فيما يتعلق بالقضية الوطنية. وعلى الصعيد الشخصي كان لمردم بك اصدقاء عديدون بين الزعماء اللبنانيين. وقد عقد عدة اجتماعات مع الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وحتى مع اميل ادة الذي اشتهر بولائه لفرنسا. وكانت السياسة المشتركة بين

الوطنيين في سوريا ولبنان تهدف إلى اقامة نظام دستوري ديمقراطي والى السير بلبنان نحو الخط العربي. وقد وافق الشيخ بشارة على جميع هذه التوجهات.. وان العمل يجب أن يسير في هذا الطريق.

وعندما عاد حزب الوفد إلى الحكم في شباط [فبراير] ١٩٤٢، وجه مردم بك رسالة تهنئة إلى النحاس باشا. قال فيها: «ان الكتلة الوطنية ترغب في اقامة نظام ديمقراطي حقيقي قادر على صيانة وحدة واستقلال البلاد، وسترحب بحرارة بكل جهد يسمح لها بالوصول إلى هذا الهدف..» وقد تضمن جواب النحاس باشا دعوة مردم بك للحضور إلى مصر لعقد اجتماعات شبه رسمية مع الزعماء السياسيين المصريين. وقد طلب مردم بك من المصريين أن يحيطوا السلطات البريطانية والفرنسية علماً بدعوة النحاس باشا هذه، واقترح أن توجه الدعوة إلى الشيخ بشارة الخوري من أجل أن ينضم إليه. وقد وجه المصريون الدعوة إلى الشيخ بشارة وأحاطوا الحلفاء علماً عن طريق قنصلهم في سوريا ولبنان.

***

زيارة مردم بك والخوري للنحاس باشا

قبل أن يتوجه مردم بك للقاهرة اجتمع بالجنرال كاترو وبالسيد ادوارد سبيرس. وأخبرهما عن رحلته ووجدهما متقبلين للفكرة. وكتب السيد ادوارد سبيرس لحكومته يقول: «لقد تلقيت نداء هاتفياً من القنصل المصري أخبرني فيه أنه تلقى تعليمات من النحاس باشا من أجل دعوة الشيخ بشارة الخوري وجميل مردم بك للتشاور معهم، والاشارة عليهم فيما يتعلق بالموقف الذي يستحسن أن يتخذوه تجاه الحلفاء وحالة الحرب... انني لا أجد مانعاً بل أكثر من هذا، انني أرى مبادرة النحاس باشا يمكن أن تكون مفيدة على الرغم من أن هذه الدعوة قد تؤخذ على أنها تدخل في شؤون دولة مستقلة.» ان التعليق الرسمي البريطاني يفهم منه بأن الحكومة البريطانية لا تشارك السيد ادوارد سبيرس رأيه فيما يتعلق بالدعوة الموجهة من النحاس باشا. وقد قيل: «لقد فوجئنا بأن السيد ادوارد سبيرس قد أخذ

الأمور بمنتهى البساطة، إن النحاس باشا والجنرال نوري [السعيد] هما في غاية الاستعجال من أجل وضع النظام في البيت السوري.»

وفي ٩ حزيران [يونيو] ١٩٤٢، التقى النحاس باشا بمردم بك والخوري. وقد عرضا على الرئيس المصري اقتراحات الوطنيين من أجل اقامة نظام دستوري في كل من سوريا ولبنان، هذه الاقتراحات التي من شأنها أن توصل فعلياً إلى الاستقلال في البلدين. وفي اليوم نفسه، أرسل النحاس باشا نسخة من هذه المقترحات إلى الحكومة البريطانية. وفي تقرير السفارة البريطانية بالقاهرة: «ان النحاس باشا اكتفى بتبليغنا المقترحات من أجل أن نكون على علم بها. ان مناقشاته كانت مع الفرنسيين.. ولكنه فضل الحصول على دعمنا. ولقد تحدث النحاس مع كاترو.. وقد تلقى كاترو، بقبول حسن، مقترحات النحاس من أجل اقامة حكومات أكثر تمثيلاً في سوريا ولبنان.»

ان المقترحات فيما يتعلق بسوريا تجعل من الأفضل، الرجوع إلى الوضع الدستوري الذي كان قبل العام ١٩٣٩، باعادة رئيس الجمهورية الذي كان.. وإلى تسمية حكومة جديدة من قبل الرئيس ويلي ذلك اجراء انتخابات حرة وإلى اجراء مفاوضات تهدف إلى عقد اتفاق مؤقت مع الحلفاء يغطي فترة تنتهي بانتهاء الحرب، بانتظار الاتفاق النهائي بعد عقد السلام.

واما المقترحات بشأن لبنان، فإنها تأخذ بعين الاعتبار أن الوضع في هذا البلد كان مختلفاً عنه في سوريا، ذلك أن تسمية الرئيس السابق كانت غير دستورية ولأن البرلمان لم يكن تمثيلياً ولذلك، «فمن الأوفق، التفتيش عن اسلوب أكثر بساطة وعملي في الوقت نفسه، من أجل الرجوع إلى وضع شرعي دستوري. وهذا لا يكون إلا اذا كان التمثيل السياسي وطنياً فعلاً.»

ان المقترحات تقول إن ثلاثة أرباع الشعب اللبناني من السنة والموارنة وأن هاتين الطائفتين تؤيدان الكتلة الدستورية. وان هذه الكتلة هي وحدها التي تستفيد من تأييد المسلمين والمسيحيين، وكانت هي حزب الأغلبية. وشأن هذه الكتلة هو شأن

حزب الوفد المصري، في مصر، لقد استبعدت بصورة تعسفية عن الحكم خلال السنوات العشر الماضية. وتقول المقترحات بعبارة واضحة انه لا يمكن التوصل إلى أي حل للمشكلة السياسية دون مشاركة هذا الحزب. واذا استمر تجاهل هذا الحزب فإن كل حل سيكون غير شرعي وغير دستوري. وان على الرئيس اللبناني أن يضع استقالته أمام الجنرال كاترو الذي يتوجب عليه بدوره أن يستدعي رئيس حزب الأغلبية لتشكيل حكومة مؤقتة. وانه يجب اجراء انتخابات حرة، وان البرلمان الذي سيتم انتخابه هو الذي يسمي رئيس البلاد.

وأضيف إلى هذه المقترحات، اقتراح خاص بالمصالح المشتركة. «فيما يتعلق بالمصالح المشتركة بين الجمهوريتين، يقوم جهاز سوري - لبناني يتم تشكيله من أجل السهر على مختلف المسائل التي تهم البلدين. وفي حال حدوث نزاع تقوم هيئة تحكيمية للبت به وتؤلف من مندوب فرنسا والوزير المفوض البريطاني المعتمد في لبنان برئاسة رئيس الوزارة المصرية.

ان الحكومة البريطانية التي كانت قد عبرت بلسان وزير خارجيتها السيد ايدن عن تأييدها لكل مشروع للوحدة العربية يحظى بالموافقة العامة.. هذه الحكومة لا تؤيد من حيث الواقع مشروعاً عربياً صرفاً، يكون العرب وحدهم هم الذين يتخذون المبادرة فيه. ومن هنا كان القلق البريطاني الذي لا تفسير له، من زيارة مردم بك والخوري للقاهرة، وهذا القلق قد عبرت عنه مختلف تقارير وزارة الخارجية حول هذا الموضوع.

وبالمقابل، فقد كان رد الفعل الفرنسي أكثر رزانة.. وأثار السيد ادوارد سبيرس الموضوع مع الجنرال كاترو بطريقة مأساوية. وقد جرت مباحثات في القاهرة في ١٤ حزيران [يونيو] بين الجنرال كاترو ومردم بك والخوري. وأخذ الجنرال كاترو علماً بمقترحات الوطنيين وناقشها بالتفصيل مع مردم بك ووافق على متابعة المناقشات حول «كيفية التنفيذ» لهذه المقترحات فور عودته إلى سوريا. ولم يعبر كاترو مطلقاً عن استيائه من اللقاءات السورية - المصرية.

ولكن البريطانيين كانوا قلقين جداً من تقدم الوطنيين. وبحسب رأي السيد

ادوارد سبيرس، أن الحكومة السورية غاضبة بسبب ما تسميه بالثغرة التي فتحها معارضوها الوطنيون. وفي تقدير البريطانيين أن أي نجاح يحققه الوطنيون من شأنه تفكيك الحكومة الحالية. ولكن الموضوع الذي كان أكثر أهمية بالنسبة للبريطانيين هو التحالف بين النحاس ومردم بك والخوري، وان هذا التحالف إذا لم يكبح فمن شأنه أن يصبح مصدر عدم استقرار للوضع المهيمن لبريطانيا العظمى في العالم العربي في المستقبل. وفي الوقت الراهن، وبسبب تراجع القوات العسكرية الحليفة في شمالي افريقيا، فقد اتى الانبعاث العربي، والمباحثات من أجل اقامة فيديرالية عربية.. في وقت غير مناسب، لأن ذلك يضر بالمصالح البريطانية.

وبصورة مفاجئة، قامت الحكومة السورية بإعلام الفرنسيين بأن نجيب الريس صاحب جريدة «القبس» قد زار رئيس الحكومة في ٢٣ حزيران [يونيو] حاملاً رسالة من مردم بك لإعلامه بأنه مدعو للقاهرة من قبل النحاس باشا وذلك بموافقة السلطات البريطانية من أجل حل [القضية العربية] وبأن جميع الفرقاء قد قبلوا بأن تترك الحكومة الحالية مكانها لحكومة جديدة برئاسته. وأنه ستجري انتخابات في سوريا ولبنان مع الشيخ بشارة الخوري كرئيس. وان مردم بك سيلتقي غداً في ٢٤ حزيران [يونيو] الجنرال كاترو من أجل وضع التطورات في طريق التنفيذ.

نقلت الحكومة السورية هذه المزاعم إلى كوليه، المندوب الفرنسي، ونقلها بدوره الى الجنرال كاترو، الذي أحالها إلى سبيرس. وكانت فرصة، بالنسبة للانكليز، يجب ألا يفوتوها. وقد خضع كاترو لضغوط بريطانيا، لقد طالبوه بأن يصدر، فوراً، تصريحاً رسمياً ينفي بموجبه هذه الشائعات نفياً باتاً. كما طلبوا منه أن يستدعي مردم بك والريس للمقابلة فيما بينهما بحضور سبيرس، وكان رد الفعل لدى الجنرال كاترو أكثر هدوء. وفي لقاء له مع سبيرس في ٣٠ حزيران [يونيو] قال له: ان جميل مردم بك هو انسان شديد الذكاء، لذلك فإنني استغرب أن يكون قد طلب فعلاً إلى نجيب الريس أن ينقل الى وزير الخارجية السوري والجنرال كوليه شيئاً عن اتفاقات أو برامج من القاهرة. وقد يكون الحادث كله من صنع خصوم مردم بك، وفي الغالب من قبل الحكومة السورية وذلك للنيل من سمعته.

ان موقف الجنرال كاترو يتكيف مع مضمون تقريره للجنرال ديغول، حيث قال فيه بكل بساطة: ان الزيارة التي قام بها زعيما المعارضة في سوريا ولبنان للقاهرة قد اثارت، اهتماماً خاصاً لدى الأوساط المعنية في دمشق وخلال زيارتهما تم التبادل فيما بينهما وبين النحاس باشا وبعض أعضاء حكومته وغيرهم من رجال السياسة في مصر، فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وأخيراً خضع كاترو لضغط سبيرس وطلب من مردم بك والريس أن يجتمعا به بحضور سبيرس وكوليه يوم ٣ تموز [يوليو]. وحسب رواية سبيرس أن مردم بك وجه رسالة شخصية لرئيس الحكومة بألفاظ عامة وبقية الرسالة عبارة عن تصورات مبنية على استنتاجات. وكانت رواية نجيب الريس مطابقة لما قاله مردم بك. ومن الصعب ألا نستنتج أن مردم بك قد انساق في لعبة خطرة.

وفي النهاية، قبل كاترو أن ينشر بياناً من أجل تهدئة الجو وخضع لطلب البريطانيين، فوضع نجيب الريس قيد التوقيف ودعا مردم بك ليلزم داره في لبنان لبعض الوقت.

وفي اليوم الذي نشر فيه البيان، وجه مردم بك رسالة للجنرال كاترو، قال فيها:

«ان البيان قد استهدفني شخصياً وأرى أن من واجبي توضيح ما يلي: في اثناء الزيارة التي قمت فيها لسعادتكم ولسعادة وزير بريطانيا المفوض قبل سفري الى القاهرة، لم ألمس أي تردد يتعلق بفائدة الزيارة وقد حصلت على التأكيد بأن مشروع الزيارة قد لاقى أحسن القبول لديكم. وبناء على اقتراحي فقد قبلتم استئناف مباحثاتنا السابقة، واستؤنفت في القاهرة نفسها.. وان المباحثات التي جرت بين سعادتكم وبين الرئيس المصري وبيني وكذلك المباحثات التي جرت بين النحاس باشا وبيني لا تترك أي مجال للشك من حيث غايتها النهائية.. وقد توصلنا الى اتفاق مبدئي من أجل اعادة الوضع الدستوري الطبيعي، وتداعينا إلى اقرار وسائل التنفيذ بمجرد عودتنا إلى سوريا. وقد نبه مردم بك، الجنرال كاترو، بأن الذين لا يريدون تطبيع العلاقات الفرنسية ـ السورية هم وحدهم الرابحون من المغالاة في اعطاء

اهتمام لإشاعات لا تستند إلى أي أساس. وقال في ختام الرسالة: إنه من أجل ألا يثير مناقشات حول هذا الموضوع، على المستوى العام، فإنه مستعد للامتناع عن نشر الايضاح موضوع هذه الرسالة ويترك للجنرال كاترو أمر رفع الاذى الذي ألحقه البيان، وأضاف: وانا من جهتي فإنني لا أجد وسيلة ترضيني من أجل التعبير عن استيائي إلا العودة إلى العزلة التي التزمت بها منذ ثلاثة أشهر.»

ولم تطمئن السلطات البريطانية، فطلبت إلى سفيرها في العراق أن يزور القوتلي ويسأله رأيه في زيارة مردم بك الى مصر. وجاء في جواب السفير: «لقد رأيت القوتلي بناء على طلبكم. انه لم يأخذ أخباراً حديثاً، من مردم بك.. وانه لا يفهم كيف يصدر مثل هذا التصريح عن نجيب الريس.» وأما ما لم يقله القوتلي للسفير البريطاني فهو أنه كان على علم بزيارة مردم بك الى القاهرة، وأنه وافق على المقترحات التي تقدم بها الى النحاس باشا والجنرال كاترو وأنه تقدم بنفسه بمثل هذه المقترحات الى الحكومة العراقية التي لم تكن قد اعترفت بالنظام القائم في سوريا بعد. وأما الملاحظة الأكثر حماقة، فقد وردت في تعليق وزارة الخارجية البريطانية على زيارة مردم بك للقاهرة حيث ورد فيها: لقد نجح مردم بك فقط في أن يبدو حماراً».

والذي حدث فعلاً.. هو أن مقترحات مردم بك في حزيران [يونيو] ١٩٤٢، قد تم تطبيقها حرفياً في شهر تموز [يوليو] ١٩٤٣، بسوريا، ولبنان، وكانت هذه المقترحات اساساً للعلاقات السورية اللبنانية والعلاقات السورية ـ الفرنسية.. وبوجود الأشخاص نفسهم دون أي تغيير... ايدن في الخارجية.. ادوارد سبيرس في المفوضية وكاترو في المندوبية العامة.

ان استهتار البريطانيين بذكاء ومقدرة الزعماء الوطنيين السوريين، ولم يكن الأمر كذلك عند الفرنسيين، قد جعلهم يجدون أنفسهم وقد تجاوزتهم الأحداث.. كما وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام الأمر الواقع وهو أن عليهم التعامل مع الوطنيين.. وليس مع غيرهم.

***

العلاقات البريطانية ـ الفرنسية في سوريا

كانت الأوضاع الداخلية، في سوريا هادئة على الرغم من خطر كثير الاحتمال، وهو وقوع اضطرابات بسبب عدم توفر المواد الغذائية وارتفاع الأسعار وبسبب الاستياء العام من حكومة الدمى. وكانت السياسة الفرنسية في سوريا واضحة، ولم يكن هناك أدنى شك في ذهن الفرنسيين، بأن الوطنيين يتمتعون بتأييد أكثرية الشعب. ولكن عودتهم للسلطة من شأنه أن يضعف، أو يبدو وكأنه سيضعف وضع فرنسا المتفوق في سوريا. وما دامت فرنسا قادرة على تجنب وقوع اضطرابات مدنية، فباستطاعتها المحافظة على الامساك بعجلة القيادة عن طريق السوريين الذين يعملون باسمها أو عن طريق اصدار مراسيم ادارية مباشرة.. أي تصدر مباشرة عن المندوب العام الفرنسي. وهكذا كانت السياسة الفرنسية خلال العام ١٩٤٢، فيما يتعلق بالاستقلال واقامة الحياة الدستورية في سوريا ولبنان، يمكن أن توصف بأنها سياسة تسويف. وأنه في المستقبل المنظور يجب أن تحكم البلدان بسياسة «الامر المفروض».

وأما البريطانيون فلم تكن لهم سياسة ثابتة. لقد كانوا يطالبون بأن تكون لهم سلطة أعظم في الادارة الداخلية وقد مارسوا ضغطاً على الفرنسيين من أجل اجراء انتخابات في البلدين، وفي الوقت نفسه، كانوا يرفضون امكان ترشيح أحد من الوطنيين للحكومة. وهذان المظهران للسياسة البريطانية غير قابلين للتوفيق فيما بينهما، ولذلك فقد وجدوا أنفسهم على غير اتفاق مع حلفائهم الفرنسيين وبدون أي ضمانة لاستقرار الوضع الداخلي. وقد سيطر الاحتكاك البريطاني ـ الفرنسي، على الساحة السياسية طوال العام ١٩٤٢، وما بعد.

ان ممثلي بريطانيا في سوريا هم الذين فرضوا عليها هذه السياسة. وان فهمهم الخاطىء لأهمية دور الوطنيين في الوسط الشعبي السوري قد تسبب في ايقاع السياسة البريطانية في تناقض خطير منذ البداية. وعلى سبيل المثال فإن السيد هاملتون كتب في شهر آذار [مارس] ١٩٤٢: «ان الوطنيين على الرغم من ادعائهم التمتع بتأييد الأكثرية، فإنهم في الواقع منقسمون على أنفسهم» ولا

يستطيع هاملتون أن يتجاهل الحقيقة من حيث أن الكتلة الوطنية هي تجمُّع احزاب وطنية تتبنى مبادىء اجتماعية واقتصادية مختلفة، الأمر الذي يؤدي في بعض الاحيان إلى اختلاف حول بعض الأمور الأساسية. ومع ذلك وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر هذه، فإن هناك اجماعاً في الكتلة الوطنية فيما يتعلق بتحقيق الاستقلال. وقد ذهب هاملتون إلى أبعد من ذلك فقال: «ان مراقبين جديرين بثقتنا يصرون على القول بأن رغبة الوطنيين في الاستيلاء على الحكم، مرتبطة مباشرة باتفاق مع اعدائنا وبموجب هذا الاتفاق، فإن عودتهم إلى الحكم تتزامن مع هجوم على البلاد.» وخلص هاملتون إلى القول إنه يجب التمسك بالمحافظة على حكومة تاج الدين. وكتب وزير الدولة السيد كيزي الذي خلف لتيلتون، إلى حكومته «إن توصيات هاملتون يجب أن تكون مقبولة» وأضاف إلى ذلك قوله: «ان هناك ضرورة ملحة لوجود حكومة تتمتع بتأييد شعبي، بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.» وأما عن الفرنسيين فقد كتب وزير الدولة: «ان الهدف الرئيسي لأكثرية السوريين الساحقة هي التخلص من الفرنسيين. ويجب اجبار الجنرال كاترو على أن يضع الاستقلال السوري موضع التنفيذ وأن يسوّغ تأييدنا لتاج الدين.» وأما فيما يتعلق بما يسمى «مؤامرة الوطنيين مع قوات المحور» فقد عبر السيد كيزي عن تحفظاته قائلاً: «نحب أن نعرف مصدر هذا النبأ لأنه لم يسبق تأكيده من قبل أي مصدر كان.» وترى وزارة الخارجية البريطانية أنه: «يجب الضغط على الجنرال كاترو من أجل أن يكون مظهر الاستقلال محسوساً على قدر الامكان وان حكومة تتمتع بتأييد شعبي صحيح يجب أن تؤلف.» ولكن وزارة الخارجية لم تبحث في كيفية تشكيل الحكومة وتجنبت الخوض في الموضوع. ورأت أن على الجنرال كاترو أن يقدم مقترحات محددة.

جميع هذه المواقف متناقضة.. والمنطق الأعجب هو أن البريطانيين يريدون تقليص سلطات كاترو ومع ذلك يطالبونه بمساعدتهم على اقامة حكومة يتنازل لها عن سلطاته. وزيادة في الارباك، فإنهم يستبعدون الوطنيين من مخططهم.

ومن جهته فإن السيد ادوارد سبيرس، قد صمم على الحد من سلطة الفرنسيين

ولم يفوت أي فرصة من أجل اثارة غضبهم. وكانت جميع اللقاءات التي تتم بينه وبين الجنرال ديغول أو الجنرال كاترو، تتطور إلى مشادات لا مبرر لها ولأسباب تافهة وكل طرف كان يريد أن يحقق فوزاً على الآخر. وهكذا فإنه لم تتم مناقشة أي قضية سياسية هامة بطريقة منطقية أو ان تجد طريقاً للحل. وقد ازدادت قناعة الجنرال كاترو وبالتالي قناعة الجنرال ديغول بأن سبيرس يريد طرد فرنسا من سوريا.

وفي آخر شهر نيسان [ابريل] ١٩٤٢، وافقت وزارة الخارجية البريطانية على توصية سبيرس وأصبح من الواجب حمل الجنرال كاترو على الاعلان عن اجراء انتخابات وتشكيل حكومة مؤقتة لهذه الغاية والحد من سلطة فرنسا في اصدار المراسيم. وقد تحمل الجنرال كاترو الضغوط البريطانية لأطول مدة ممكنة، ولكنه لا يستطيع أن يتجاهل بأن البريطانيين يمسكون بالقيادة العسكرية، ويمكنهم اللجوء إلى سلطتهم العسكرية في آخر الأمر من أجل أن يضعوا حداً لقيادته العسكرية.. وفي شهر أيار [مايو] ١٩٤٢، عقدت ثلاثة اجتماعات في القاهرة ضمت السيد كيزي والسيد سبيرس والجنرال كاترو.

وقد قبل الجنرال كاترو موضوع الانتخابات (قبولاً معلقاً على موافقة الجنرال ديغول). وان يعلن ذلك مسبقاً بعبارات عامة، والعودة إلى المؤسسات الديمقراطية.» قبل نهاية العام ١٩٤٢. وأما فيما يتعلق بحق اصدار المراسيم، فقد شرح الجنرال كاترو موضوعها من حيث أن لا مجال للتوقف عن اصدار هذه المراسيم ما لم تقم منظمة اقتصادية تدير أعمال سوريا ولبنان، وقد طالب السيد سبيرس، أن يعلمه الجنرال كاترو مسبقاً عن جميع المراسيم الهامة التي يقرر اصدارها واقترح أن تشترك اجهزة الأمن التابعة للانتيليجنس سرفيس البريطانية مع اجهزة الأمن الفرنسية من أجل وضع توصيات موحدة.

وهذه الطلبات على ما بدا للجنرال كاترو تنطوي على تدخل مجحف من قبل السلطات البريطانية وانها تخالف أحكام اتفاق لتيلتون - ديغول، حيث اعترفت السلطات البريطانية بأن الأمن من اختصاص السلطات الفرنسية.

ونتيجة هذه الاجتماعات، صدر وعد عن الجنرال كاترو بأنه سيجري الاعلان عن الانتخابات خلال ستة اسابيع... لكن الاعلان لم يصدر. وان تراجع القوات الحليفة في شمالي افريقيا أعطى العذر للفرنسيين من أجل تأخير تنفيذ القرار حتى إشعار آخر.

ولكن الحملة التي كان يقوم بها السيد سبيرس ضد الفرنسيين والوطنيين بقيت مستمرة. وان العداء الذي كان يظهره ضد الوطنيين قد لعب دوراً في صالح الفرنسيين. وبسبب منع الوطنيين من التحرك، اصبحت جهود سبيرس من أجل اجراء انتخابات (حرة) فاقدة لكل مصداقية. ولم يكن الفرنسيون قادرين على ترجمة تصرفات سبيرس وكأنها مدفوعة من رغبة في أن يرى سوريا مستقلة، حرة ومستقرة، وانما من رغبته بأن يرى سوريا حرة من هيمنة فرنسا وخاضعة لهيمنة بريطانيا.

وبانتقال مؤقت من الوثائق البريطانية إلى الوثائق الفرنسية، يجد الباحث أن الجنرال كاترو قد كتب إلى الجنرال ديغول في ٢٩ نيسان [ابريل] ١٩٤٢، يقول: «ان الحكومتين في سوريا ولبنان وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي تتمتعان بها فقد سببتا خيبة أمل كبرى للسكان. وهذه الأوضاع يمكن أن تستمر... ولكن الخطر يأتي من الآخرين [يقصد الانكليز] ومن البلدان المجاورة [العراق ومصر].

ولذلك فإنني أرى أن من الحكمة، وحتى لا نجري انتخابات كما يريد سبيرس، أن نعود إلى معاهدتي ١٩٣٦، ونصادق عليهما. وان احد المفوضين السامين قد أصدر قراراً بتعليق الدستور وأنا استطيع أن أصدر قراراً بإعادة العمل به ودعوة المجلسين واعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، واعلن باسمكم المصادقة على المعاهدتين وأنهما تشكلان تعاقداً مؤقتاً إلى أن تحل محلهما معاهدة جديدة بعد المفاوضات وطلب من الجنرال ديغول أن يبرق بالموافقة بالسرعة الممكنة.

درس الجنرال ديغول الموضوع في اللجنة الوطنية وأخذ رأي البروفيسور رينيه كاسّان، وزير الشؤون العدلية والمعارف في حكومة فرنسا الحرة، وأرسل الجواب الى الجنرال كاترو في ٤ أيار [مايو] يقول: «إن ما تقترحونه هو ما كنت

أعطيتكم التعليمات بإجرائه من حيث العودة إلى هاشم بك الأتاسي. وهذا الحل وحده هو المقصود، هذا بالنسبة لسوريا.. والأمر يختلف بالنسبة للبنان.. هناك استقال اميل ادة والمجلس الأخير كان مغضوباً عليه. من هنا يجب أن تقدموا مقترحات خاصة من أجل لبنان.

واننا نقدر أنه بإمكانكم الاعلان أنكم تعتبرون المعاهدتين أساساً مؤقتاً للتعامل بين فرنسا وبين الدولتين. ولكن التصديق على المعاهدتين يوجب اعتبار الانتداب منتهياً. لذلك يجب التوضيح بأن الانتداب لن يمس قبل أن تعفينا عصبة الأمم من مسؤولياته...

نوافق على أن تضعوا الآلة الدستورية في سوريا على الطريق وننتظر مقترحات من أجل لبنان لدراستها مسبقاً واتخاذ القرار بشأنها.

ولم ينفذ شيء.. لماذا؟ ..لأن اجتماعات ثلاثة عقدت في القاهرة بين الجنرال كاترو وبين الوزير السيد كيزي والسيد سبيرس وتم بنتيجتها اتفاق في اتجاه آخر. وفي البرقية التي أرسلها الجنرال كاترو يقول: «بعد المذاكرة مع السيد كيزي الذي حل محل لتيلتون فهم منه أن الحكومتين المصرية والعراقية تصران على اجراء انتخابات في سوريا ولبنان وأن تلبية طلب هاتين الحكومتين من شأنه، من حيث النتيجة، الحصول على اعترافهما بفرنسا الحرة. وأنه وافق على اجراء مثل هذه الانتخابات في الخريف لذلك لم يعد هناك ما يمنع من بقاء الوضع الحالي في البلدين.. وتاريخ هذه البرقية هو ٢٠ أيار [مايو] ١٩٤٢.»

وقد أجاب الجنرال ديغول بتاريخ ٢٦ أيار [مايو] وفي جوابه عتاب موجه للجنرال كاترو بسبب وضعه أمام الأمر الواقع، ويذكره بأنه لو اتبع تعليماته بإعادة الأتاسي لما كان هناك مجال لتدخل الوزير البريطاني ولا حكومة مصر والعراق. وأضاف أن اللجنة الوطنية لا تستطيع أن ترفض اقتراحكم بإجراء الانتخابات على أن يجري تأخيرها إلى أبعد مدى ممكن وان نوفمبر خير من اكتوبر.. كما أنه لا يوافق على أن يكون الوعد باسم الحلفاء، فليس لبريطانيا أي شأن في هذا الموضوع.

وان أي قرار يجب أن يصدر عن فرنسا الحرة.. «اني اعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع.»

وعودة إلى ملف الوثائق البريطانية.

مرة بعد مرة، حذرت وزارة الخارجية السيد سبيرس من أخطار الوقوع في نزاع مع الفرنسيين ولكن هذه التحذيرات كانت تصطدم بأذن صماء.

وفي تقرير أرسله السيد سبيرس إلى السيد كيزي عن لقائه بالجنرال كاترو، قال: «يجب أن تكون الانتخابات حيادية.» وفي التقرير نفسه يقول: «وقد أضفت أن هذا لا يعني أنه يمكن انتخاب أشخاص نعترض عليهم لدواعي الأمن، وانني على استعداد لأن أتدارس معه قائمة الأشخاص الذين يجب استبعادهم.»

انه لغز.. وسياسة غير متصالحة مع نفسها، يرغب السيد سبيرس أن يفرضها، الالحاح على الفرنسيين من أجل اجراء انتخابات حيادية من جهة، وادانة مسبقة للوطنيين من جهة أخرى. ومن المسلم به أن نجاح الوطنيين في الانتخابات هو أمر أكيد. وان نجاح سياسة سبيرس الهادفة لإضعاف سلطة الفرنسيين دون المجازفة بأن يرى نفسه في مواجهة حكومة وطنية تتسلم ادارة دفة البلاد، يتوقف نجاحه على استبعاد المرشحين الذين يعترض عليهم لدواعي الأمن. وكان سبيرس ومعاونوه قد صنفوا الوطنيين في صف الموالين للمحور [دون أي دليل، و خلافاً لرأي وزارة الخارجية البريطانية]، وتحقيق هذه الغاية يستوجب أن يكون له الحق في ادارة الشؤون المتعلقة بالسياسة السورية.. وهذا بدوره يستدعي أن يدخل في مجابهة مع السلطة الفرنسية.

وكل ذلك لا يتيح له أي فرصة للتدخل كي يتمكن من استبعاد الوطنيين.

وكيف يصالح بين قوله بأنه يطالب بانتخابات حرة لا انحياز فيها، وفي الوقت نفسه يريد أن يستبعد مسبقاً الوطنيين الذين يتمتعون سلفاً بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب!

وعندما بلغ خلاف سبيرس ـ كاترو أوجه، حذرت وزارة الخارجية ممثلها سبيرس قائلة: «ان السلطات العسكرية في الشرق الأوسط لا تستطيع المجازفة

بحيث تصل إلى قطيعة نهائية مع كاترو، لأن دولتي المشرق تقفان في منطقة العمليات ويمكن أن تصبحا ميدان معركة. وان من واجب الوزارة أن تقول بصريح العبارة بأننا نقوم بمجازفة لا مبرر لها بسبب موقف خلقه السيد سبيرس بنفسه» وهكذا فإن مسألة المساهمة البريطانية في الوضع الانتخابي في سوريا قد خرجت من دائرة الضوء بسبب الأمن العسكري في الصحراء الغربية. وبدأ سبيرس يفقد اعتباره كدبلوماسي بعد أن فقد تأييد وزارة الخارجية بمتابعة سياسته. وحول هذا الموضوع كتب السيد بترسون، سكرتير الدولة المساعد في وزارة الخارجية في يومياته: «ان السيد ادوارد سبيرس قد تسبب في الوصول إلى نزاع شامل في سوريا ولبنان. فهو في نزاع مع الحكومتين المحليتين ومع الفرنسيين الأحرار ومع الجيش التاسع. والأميركيون يعتبرونه كارثة. ولا استطيع أن أتصور بأنه على علاقات حسنة مع الزعماء الوطنيين. وفيما يتعلق بواحد منهم [جميل مردم بك] فقد قام بهجوم دموي بسبب زيارته القريبة العهد الى مصر»

وادرك البريطانيون أن عليهم بالدرجة الأولى، تسوية النزاعات الفرنسية ـ البريطانية، وبأسرع ما يمكن. وقد تمت عدة لقاءات بين السيد كيزي والجنرال كاترو من أجل تطبيع العلاقات.

وقد قبل الجنرال كاترو وجهة نظر السيد كيزي بأنه ما دام البريطانيون يسلمون لفرنسا بوصفها السياسي المهيمن في سوريا ولبنان، فيكون من حق البريطانيين الاهتمام بالقضايا السورية واللبنانية. ولكن عند وقوع خلاف بالرأي، فإن وجهة النظر الفرنسية هي التي يعمل بموجبها.

وفي ٨ آب [أغسطس]، اجتمع الجنرال ديغول بالسيد كيزي في القاهرة. وعندما أثار الوزير البريطاني موضوع الانتخابات في سوريا، أجابه الجنرال ديغول أن البت بهذا الموضوع هو من شؤون فرنسا وحدها. أي السلطة المنتدبة.. ثم هناك الحكومة السورية. واضاف أن الاقتراح بإجراء انتخابات، لا يمكن الأخذ به في وقت تقف فيه القوات على أبواب الاسكندرية، كما أن لجنته الوطنية قد اتخذت قراراً بعدم اجراء انتخابات خلال العام الحالي أي عام ١٩٤٢.

وفي مذكرات الجنرال ديغول: «ان السيد كيزي لم يصر على رأيه.»

وفي معرض حديثه عن لقاء تم بعد عدة أيام بالسيد كيزي، كتب الجنرال لرفاقه في لندن [اللجنة الوطنية]: «هذه المرة لم يأت السيد كيزي على ذكر الانتخابات. وهذا يعني أن الموضوع قد تمت تسويته لهذا العام... وما دام الألمان في دلتا النيل، وبما أن البريطانيين قد وضعوا غاندي ونهرو في السجن، فإن من حق فرنسا أن تدير شؤونها في ممتلكاتها كما تشاء.. وفي مذكراته أضاف: «هذه الضربة التي وجهتها لهم قد دوختهم وقد أحدثت أثرها، والآن، فإن العاصفة عند الانكليز... كل ذلك يدل على سوء نواياهم.»

وهكذا، فإن السيد سبيرس، لم يقتصر فشله في موضوع تبديد شكوك الفرنسيين وحسب، فيما يتعلق بعدم رغبة البريطانيين بالحلول مكان الفرنسيين في سوريا، وانما قد تسبب في تأكيد هذه الشكوك وفي تقوية سلطان الفرنسيين في المنطقة.. كل ذلك خلافاً لجميع رغباته التي كان يعمل على تحقيقها.

كان الاهتمام العاجل للحكومة البريطانية ازالة أي تأثير محتمل على معنويات العسكريين الفرنسيين بسبب هذه النزاعات الفرنسية ـ البريطانية.. وليس غريباً أن يصبح الجنرال سبيرس هدفاً لهجوم من قبل وزارة الخارجية البريطانية: وهذه هي لغة المذكرة الصادرة عن الوزارة: «ان الوزارة لا تعرف ما هي القضية التي يمثلها سبيرس.» وأضافت المذكرة: «انه لم يقف مرة واحدة إلى جانب الفرنسيين، إلا عندما يكون ذلك في سبيل رفع مكانته الشخصية.. ولا تفسير لسلوكه إلا أن يكون بدوافع أنانية، أو رغبة في بناء امبراطوريات.. رغبة متأخرة عن زمانها بمائتي عام.. وفي أثناء ذلك، جاءنا من مصدر أميركي أن السيد سبيرس، من خلال مهمته، يريد أن يزاحم الجهاز الفرنسي الاداري وان يجبر فرنسا على الخروج من سوريا كما سبق لـ«كلايف» أن أجبرها على الخروج من الهند.»

ان موقف الخارجية البريطانية من السيد سبيرس هو على الطرف المعاكس لموقف الوزير الأول السيد تشرشل الذي يدعمه. وفي اجتماع جرى بين السيد تشرشل والجنرال ديغول، بناء على طلب الجنرال في ٢٩ تموز [يوليو] ١٩٤٢،

شكا الجنرال من سبيرس وقال إنه يثير الهياج في الشرق.. أجابه السيد تشرشل: «ان لسبيرس كثيراً من الأعداء ولكن له صديقاً هو الوزير الأول. عندما تصلون إلى هناك اتصلوا به، سأبرق للاستماع إلى كل ما تريدون قوله.» هل أن السيد تشرشل كان يريد مجرد دعم موظف بريطاني أمام رجل يعتبر نفسه آمراً، أو أنه يهدف إلى غايات اخرى من خلال دعمه لسبيرس؟ بالنسبة للجنرال ديغول لم يكن لديه أي شك، لقد كان مقتنعاً بأن البريطانيين يمهدون لأنفسهم طريقاً في سوريا على حساب فرنسا.

وجاء الجنرال ديغول إلى سوريا ولبنان في شهر آب [أغسطس] وقام برحلة في البلدين استغرقت شهراً. ومنذ وصوله وجه برقية إلى السيد تشرشل قال فيها:

«منذ وصولي إلى دولتي الشرق الموضوعتين تحت الانتداب الفرنسي، لاحظت أن الاتفاقات المعقودة بيني وبين ليتلتون وكذلك المفاهيم المتفق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية واللجنة الوطنية.. كلها غير مطبقة... والتصرفات البريطانية تنتهك هذه الاتفاقات. ان من المتفق عليه أن الانتداب ما زال ساري المفعول وليست هناك سلطة تضع حداً له إلا عصبة الأمم.

اننا قمنا بكل ما في امكاننا لتلبية طلبات السلطة العسكرية، من حيث وضع القوات والعتاد تحت تصرف هذه القيادة من أجل المعركة المنتظرة في مصر وليبيا، وبالمقابل، فإننا نطالب بوقف انتهاك الاتفاقات المعقودة بيننا.»

وقد أجاب السيد تشرشل ببرقية مؤرخة في ٢٢ آب [أغسطس]، قال فيها:

«يوسفني انني لا أقبل تصوركم من حيث أن ممثلينا يتدخلون بدون وجه مشروع في شؤون الشرق، ان سوريا ولبنان تؤلفان مسرحاً حيوياً للعمليات، وان جميع الأحداث تمس بشكل مباشر أو غير مباشر مصالحنا العسكرية، وهذا الأمر يستوجب مشاورات بين ممثلينا وبين السلطات الفرنسية واتصالات مع الادارات السورية واللبنانية التي اعتمد وزير صاحب الجلالة لديهما.

اننا لا نسعى وراء هدف سياسي خاص في الشرق ولم نعمل مطلقاً على تفجير

الوضع السياسي فيه، واننا نعترف اعترافاً كاملاً بأن السلطات الفرنسية هي التي تملك المبادهة في الأمور السياسية. ان همنا الرئيسي هو الا تعتمد سياسة تعرض أمننا العسكري للخطر أو تضع عراقيل أمام متابعة الحرب، لهذه الأسباب فإننا نتوقع، بدون تحفظ، أن نستشار مسبقاً في الأمور السياسية الهامة.

اننا مهتمون أيضاً، بالسهر على أن تكون ضمانتنا لتصريح الجنرال كاترو الصادر بتاريخ ٨ حزيران [يونيو] ١٩٤١، المتضمن اعلان استقلال سوريا ولبنان وانهاء الانتداب، قد حققت بالفعل وعلى أرض الواقع، هذا الذي أعطيناه وعلينا تحقيقه..

انني ادرك تماماً أهمية التعاون الوثيق واتحاد وجهات النظر بين ممثلينا في الشرق.. وهدفنا الكبير هو هزيمة العدو ويمكنكم أن تكونوا واثقين بأن كل تصرف يصدر عن ممثلينا في سوريا ولبنان يتجه نحو هذه الغاية.»

ويجيب الجنرال ديغول، بعد اسبوع، ببرقية مطولة يؤكد فيها: «ان السلطات العسكرية البريطانية والفرنسية. سواء على الجبهة في ليبيا أو مصر، أو في سوريا ولبنان، تتبادل علاقات حسنة وتسودها أحسن الصلات.»

ان رسالة الجنرال ديغول واضحة.. انها لا يمكن أن تقبل الحجة البريطانية من حيث أن الأمن العسكري يعطي بريطانيا الحق بالمشاركة أو الاهتمام بالادارة السياسية في سوريا ولبنان.

لم يكتفِ الجنرال ديغول بذلك وانما اتصل بالأميركيين عن طريق القنصل الأميركي العام في بيروت وأطلق أمامه تهديدات للبريطانيين.. فقال اذا لم يتوقف الممثلون البريطانيون عن التدخل في شؤون دولتي المشرق، فإنه سيطلب إلى البريطانيين أن يرحلوا عن [أراضيه] واذا رفضوا فإنه سيتخذ الاجراءات لحملهم بالقوة على الرحيل. وقد اعتبرت الحكومة الأميركية ان سياسة الجنرال ديغول، فيما يتعلق بمستقبل سوريا ولبنان، لا تمت بصلة إلى تصريح الاستقلال الذي أصدره البريطانيون وفرنسا الحرة وقت الاجتياح. وأما فيما يتعلق بسبيرس فقد أكد الجنرال ديغول أنه يتدخل في الشؤون الداخلية للمشرق بطريقة لا تبرير لها.

وفي الوثائق الفرنسية برقية صدرت عن الجنرال ديغول من بيروت إلى مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الوطنية في لندن السيد دو جان، يروي فيها حكاية اجتماعه بالقنصل الأميركي في بيروت وكيف شكا له تصرفات السيد سبيرس ومدى أضرار هذه التصرفات بمصالح الحلفاء. وأن القنصل قد وعده بأن يوسط حكومته لكي تطلب من بريطانيا الالتزام بحدودها القانونية وألا تعتدي على الحقوق الشرعية لفرنسا وطلب من دو جان أن يبحث الموضوع مع السفير الأميركي ومع السفير السوفياتي في لندن

ان رغبة الجنرال ديغول في أن يرى سبيرس وقد سحب، لم تتحقق ولذلك فقد صحت عزيمته على أن يجعل سوريا تحت وصايته أطول مدة ممكنة. وان رحلته في انحاء سوريا ولبنان بقيت محكومة بالحرص على أن يجعل البريطانيين بعيدين عنها. وجميع تصريحاته، الموجهة من حيث الظاهر للسوريين، كانت في الحقيقة خطاباً للبريطانيين. والقى الجنرال خطاباً بتاريخ ٢٨ آب [أغسطس] في حفل اقيم في مدرج الجامعة السورية، قال فيه: «ان استقلال سوريا ولبنان هو حقيقة قائمة.. وانه منح من قبل فرنسا وحدها..» وأضاف: «ان أوان اجراء استفتاء شعبي حر، لم ينضج بعد بسبب الحرب التي تعمّ العالم كله وأن الضرورة توجب، من أجل الدفاع عن سوريا ولبنان، ومن أجل التقدم فيهما، أن يتوثق التحالف بينهما وبين فرنسا وفق أحكام معاهدتي ١٩٣٦. ومن حيث الواقع، كان الجنرال ديغول يرفض أن يكون لبريطانيا العظمى أي دور في سوريا ولبنان.

وتدهورت العلاقات بين الجنرال ديغول وبين البريطانيين أكثر من ذلك بعد أن غادر سوريا.

ثم أنه نتيجة نزول القوات الحليفة في شمالي افريقيا، في شهر تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٢، قرر الأميركيون بالاتفاق مع البريطانيين استبعاد الجنرال ديغول من مسرح العمليات الجديد. وبسبب ذلك لم يعد لدى الجنرال ديغول المزاج لتقبل أي اقتراحات بريطانية تتعلق بمستقبل سوريا حيث يعتبرها، إلى حد ما، نقطة استناد.

***

حالة ركود في سوريا

بدت حالة ركود في سوريا، بعد سفر الجنرال ديغول.

ولا بد هنا، من التعرض لموضوعين. الأول، أن الجنرال ديغول اجتمع قبل سفره بالرئيسين السوري واللبناني بناء على طلبهما.. وقد أبدى كل منهما، على حدة طبعاً، الرغبة في الدعوة إلى انتخابات من أجل اقامة وضع دستوري وأنهما متأكدان من الحصول على تأييد الشعب، ولكنهما يرغبان في تأخير هذه الدعوة إلى أبعد وقت ممكن... وبقي في ذهن الجنرال أن هذه الدعوة يمكن أن تتم في الربيع القادم.

في الوقت نفسه ذهبت محاولات السيد كيزي من أجل الاجتماع بالجنرال ديغول في القاهرة، في طريق الفشل، فلم يقبل ديغول بالذهاب الى القاهرة، وأبدى استعداده للاجتماع به في بيروت.

واعتذر بطريقة خاصة عن تلبية دعوة الوزير الأول البريطاني للاجتماع به في لندن.

وأما الموضوع الثاني والأهم فهو أن السيد ايدن استدعى في ٨ ايلول [سبتمبر] كلاً من السيد بليفن مفوض الشؤون الأميركية في الجمعية الوطنية الفرنسية والسيد دو جان مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة المذكورة، واستمعا منه إلى محاضرة عنوانها: «كانت العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة وبين فرنسا المحاربة على خير ما تكون العلاقات حتى سفر الجنرال ديغول إلى سوريا.»

واستعرض تصرفات الجنرال ديغول ولاسيما من حيث ادخاله الاميركيين طرفاً فيها.. وأضاف ان علاقاتنا مع اميركا ممتازة ولا تنال منها مثل هذه التصرفات.

كانت لهجة السيد أيدن غاضبة.. وفيها أن الجنرال قد تسبب في ايصال العلاقات إلى مرحلة خطيرة وترددت في احاديثه عبارات ذات معان خطيرة مثل: «ان التعاون في طريق الزوال» و«ان الأمور تتطور باتجاه آخر».

وبعد جلسة «فتح النار» هذه بيومين، عاد السيد ايدن واستدعاهما مرة أخرى..

أي يوم ١٠ سبتمبر، وكان الحديث، هذه المرة،حديثاً ودياً اذ قال: «ان ما أقوله ما زال تحت خاتم السرية المطلقة. وأول أمس، لم يكن باستطاعتي أن اكشف السر عنه، ذلك أننا سنقوم بعملية الغاية منها احتلال جزيرة مدغشقر وان النية لدى حكومة صاحب الجلالة هي دعوة اللجنة الوطنية لاستلام ادارة الجزيرة.

وبأسف أقول لكم أن الأحداث في سوريا جاءت لتعقد الموضوع.. ان الجنرال ديغول يتهمنا.. ولذلك لن نستطيع أن نضع ما قدرناه، قيد التنفيذ، فيما يتعلق بالادارة في مدغشقر.»

وقد أثار المفوضان الفرنسيان قضايا عديدة، ولكن جواب السيد ايدن كان حازماً، ولا مجال للمساومة فيما يتعلق بمصالحنا في الشرق الأوسط.

وفي ختام البرقية التي أرسلها مفوض الشؤون الخارجية السيد دو جان للجنرال ديغول حول هذا الموضوع، قال: «يخيل اليّ وإلى السيد بليفن، في هذه الظروف، أن هناك فائدة أساسية لفرنسا، في عودتكم السريعة إلى لندن لمباشرة المباحثات التي تطلبها الحكومة البريطانية.»

وفي ٢٩ ايلول [سبتمبر]، اجتمع الجنرال ديغول إلى السيد تشرشل بحضور السيد ايدن. وحسب وصف الجنرال ديغول كان الغضب الانكليزي من الطراز البارد الانفعالي.. إلا أن جو الاجتماع كان سيئاً جداً.

وفي النتيجة اتفق الطرفان على حل الموضوع بالطرق الدبلوماسية. وابرق الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو بتاريخ ٥ تشرين الأول [اكتوبر] يطلب منه التفاهم مع المسؤولين الانكليز ولكن عليه أن يحقق مظاهر الانتداب الفرنسي.

وجدير بالملاحظة أن الوثائق سواء ما كان منها فرنسياً أو بريطانيا، كلها تبحث عن مصالح فرنسا وعن مصالح بريطانيا.. عندما يقصدون اجتماعاتهم سواء في حالة الاتفاق ام في حالة الاختلاف.

وتتطور الاحداث بحيث تخرج سوريا من دائرة الضوء.

الجنرال ديغول حزين.. كيف يتخذ البريطانيون قراراً يتعلق باحتلال أرض

فرنسية [مدغشقر] دون استشارته؟ ثم هذه المفاوضة من أجل ادارة الجزيرة.. هل يدعى انسان لإدارة بيته؟ وينتقل الجنرال كاترو إلى القاهرة، فهو القائد العسكري الكبير.. والجيش التابع لفرنسا الحرة أصبح في عداد الحملة التي يقودها الجنرال مونتغومري لتحرير شمالي أفريقيا انطلاقاً من العلمين.. هذه الحملة التي حملت اسم الجيش الثامن.

والاسطول الأميركي يعاونه الاسطول البريطاني أنزل القوات البرية في شمالي افريقيا بقيادة الجنرال ايزنهاور الأميركي وتعاون مع الجنرال جيرو، قائد قوات فيشي في شمالي افريقيا.. وهذا الجنرال يحمل أعلى رتبة عسكرية في الجيش [فريق] كالتي يحملها الجنرال كاترو.. ويحمل الجنرال ديغول نفسه في منتصف تشرين الثاني [نوفمبر] إلى مكتب الوزير الأول البريطاني ليقول له: أنت يا سيدي هذه الحرب.. ويكيل له الثناء، ويشكو من الاعتماد على رجال فيشي في شمالي افريقيا. ويأتيه الجواب.. هذه العملية أميركية، وأميركا هي التي اختارته.. وفي الواقع فإن السيد تشرشل يفضل الاعتماد على الجنرال ديغول، ووعده بأن يبذل جهده لدى الرئيس روزفلت.

وكان من البديهي أن تمر سوريا بحالة ركود بسبب الانشغال بالمعارك الحربية الطاحنة التي استولت على أولوية الاهتمام.. كانت حالة الركود تامة لولا مطالبات كان السيد سبيرس يتقدم بها بين وقت وآخر وكان الجنرال ديغول يستقبلها بأذن صماء.. واضطر الجنرال كاترو للاقامة في القاهرة، تاركاً للسيد هللو ادارة الامور في سوريا ولبنان، بعد أن سمي نائباً عن الجنرال كاترو.

وهللو، هذا، كان عاجزاً عن اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى اللجنة الوطنية الفرنسية. وقد اتخذت فرنسا من غياب الجنرال كاترو مبرراً للاحتفاظ بالحالة الراهنة في سوريا، وقد كان من المتفق عليه أن الأولوية هي للعمليات العسكرية، ولاسيما وأنه لم يكن هناك توقع لحدوث اضطرابات محلية.

وهنا، لا بد من عودة إلى الجنرال كوليه.. المندوب الفرنسي في سوريا والصديق الشخصي للشيخ تاج الدين، وهو خبير بالتحركات السياسية المحلية ولا

سيما تحركات السيد سبيرس وعالم بتطور الأمور في شمالي افريقيا.. ولذلك فقد أخبر رئيس الجمهورية بتحركات سبيرس وبأن فرنسا ستضطر للإذعان في وقت قريب، من أجل الاعلان عن الانتخابات... وكان السيد سبيرس، بدوره، يروج الاشاعات بأن الرئيسين، في سوريا ولبنان، سيرحلان وبأن الانتخابات قادمة.

ورأى الشيخ تاج الدين أن يبادره، هو شخصياً، في الموضوع فيعلن عن انتخابات تجريها حكومته وتحت ادارته، وقد تبين فيما بعد، من أقوال فائز الخوري وزير الخارجية، بأنه اقترح على الشيخ تاج الدين الاتصال بالنواب السابقين والحصول على تأييدهم، حتى يكتسب شرعية سورية تؤهله للدعوة لهذه الانتخابات واجرائها تحت سلطته.

كانت نسبة نواب العشائر كبيرة.. وكانت ادارة العشائر تتبع السلطة العسكرية الفرنسية وترتبط ادارياً بالمندوب الفرنسي في دمشق. وكانت هناك اقليات خارج المدن لها نواب أيضاً، واستطاع الجنرال كوليه اقناعهم بالموافقة على توقيع وثيقة للشيخ تاج الدين. والاقناع الفرنسي لنواب العشائر ولممثلي الاقليات، بقاموس تلك الأيام، يعني الاستدعاء والطلب.. ثم الجواب: حاضر.

عدد الذين وقعوا هو خمسون من أصل ستة وتسعين نائباً كانوا ما يزالون على قيد الحياة من مجلس عام ١٩٣٦، الذي كان يعد ١٠٤ نواب.. كان منهم اثنان فقط من نواب المدن، الأول هو فائز الخوري صاحب الاقتراح وهو ايضاً وزير الخارجية، والثاني هو الدكتور منير العجلاني، وزير الرعاية والشباب. وكلاهما كانا في قائمة الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦.

وقد نشر نص هذه الوثيقة في تشرين الثاني [نوفمبر] ويقول نصها: «نحن نواب البرلمان، الممثلون الشرعيون للأمة. بعد الاطلاع على الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس الشيخ تاج الدين الحسني من أجل تحقيق المطالب الوطنية وترسيخ الاستقلال، فإننا نصرح بأن اختياره رئيساً هو مفيد ومرضٍ.. ولذلك فإننا نصادق على تثبيته رئيساً للجمهورية السورية.»

وبعد أن أصبحت هذه الوثيقة بيد الرئيس، أصبح مقتنعاً باعادة انتخابه فيما اذا قرر الفرنسيون دعوة المجلس القديم.

كان الشيخ تاج الدين يتمتع بذكاء من نسيج خاص وقد يسمى بالتعبير المهذب «دهاء». لقد لعب هذه الأوراق في وقت لم يكن الفرنسيون والبريطانيون قد قرروا مبدأ العمل بالنظام الدستوري ولا تاريخ الانتخاب.

ولكن الدستور ليس ورقة تلعب، في جملة أوراق السياسة. ذلك أن الدستور هو لعبة الشعب.. وليس لعبة رئيس أو لعبة حكومة. والدستور هو ممارسة المواطن لحقوقه السياسية.

كان هاشم الأتاسي أباً للدستور.. في ذلك الوقت، ورئيساً للجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور. وهاشم الأتاسي هو الرئيس الذي انتخبه البرلمان.. برلمان عام ١٩٣٦، وهو الذي استقال لأن فرنسا رجعت عن المعاهدة بحيث أصدر المفوض السامي مباشرة قراره بتعطيل الدستور وحل البرلمان.

وهاشم الأتاسي هو الذي اجتمع مع ديغول في حزيران [يونيو] ١٩٤١، عقب دخول الحلفاء.. وهو الذي اجتمع مع كاترو.. وكانت الاجتماعات متكررة وبمشاركة مردم بك وفارس الخوري. وكان الحديث هو العودة إلى الدستور، ولكن ولا مرة طالب الأتاسي أو الذين شاركوه في الاجتماعات، بدعوة البرلمان القديم.

والدستور يقول مدة البرلمان أربع سنوات.. والبرلمان انتخب في العام ١٩٣٦، وحتى، لو كان قد بقي في مكانه، لكانت ولايته قد انتهت منذ العام ١٩٤٠. وما كان من حق هاشم الأتاسي أن يطالب بعودة برلمان انتهت ولاية اعضائه.

وقد تجاهل الفرنسيون هذه الوثيقة.. وفي نهاية تشرين الثاني [نوفمبر]، قدرت اللجنة الوطنية الفرنسية أن الوقت قد حان لإدخال الاصلاحات الدستورية إلى سوريا. وطلبت إلى الجنرال كاترو أن يهيء مذكرة تتضمن اقتراحاته بهذا الشأن. وقد تضمنت مذكرة الجنرال كاترو تحليلاً صريحاً وموضوعياً عن الوضع في سوريا.. وهذا التحليل لا يخلو من حكمة وبعد نظر.

جاء في المذكرة: «ان الرئيس تاج الدين يتمتع بخبرة. ولن يتأخر في مطالبتنا بعدة مئات الآلاف من الفرنكات من أجل أن يصبح قادراً على اجراء انتخابات تأتي بمجلس نواب يثبته في منصبه. ولكن الشيخ تاج الدين، لم يكن في تفكيرنا يوماً من الأيام، إلا حلاً مؤقتاً.. كان دائماً، علناً وجهاراً، رجل الانتداب.. ومن هنا، ان علينا أن نفترق عن الرئيس تاج الدين، وأن نتجه نحو صيغة وطنية، يكون لها أثر حاسم فيما يتعلق بمصالحنا في المستقبل.»

وقد جرى تبليغ وزارة الخارجية البريطانية بأن الانتخابات سيعلن عنها بمجرد عودة الجنرال كاترو إلى سوريا ولبنان. وسيقوم الجنرال بالاعلان عنها بنفسه من بيروت قبل ٣١ كانون أول [ديسمبر]. ولكن الجنرال كاترو لم يعد إلى سوريا ولبنان في آخر العام ١٩٤٢. لقد كان منشغلاً في شمالي افريقيا.

***

الوطنيون يستأنفون النشاط في سوريا.

في هذه الأثناء، استأنف الوطنيون نشاطهم على المسرح السياسي بعد أن اجبروا على الابتعاد عنه. وكان ذلك في ٢١ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٢، بمناسبة تخليد الذكرى السابعة لرحيل الزعيم ابراهيم هنانو، التي تم الاحتفال بها في مدينة حلب.

وكان ابراهيم هنانو من أبرز الزعماء التاريخيين للكتلة الوطنية. وهو بطل الثورة التي عرفت بثورة هنانو في العام ١٩٢٣، وثابر على الوقوف في مقدمة الصف الوطني حتى وفاته في تشرين الثاني [نوفمبر] عام ١٩٣٥.

وكانت حفلة التأبين التي اقيمت تخليداً لذكراه في دمشق بتاريخ ١٠ كانون الثاني [يناير] ١٩٣٦، هي الانطلاقة إلى انتفاضة شعبية شملت البلاد كلها، الأمر الذي حمل سلطات الاحتلال في عهد المفوض السامي، الكونت دو مارتيل، على دعوة الزعماء الوطنيين للتفاوض على معاهدة عام ١٩٣٦.

وفي الاحتفال الذي أقيم بحلب في تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٢ تعاقب على

المنبر، الرئيس الجليل هاشم الأتاسي، ومطران حماه للروم الأرثوذكس أغناطيوس حريكة، وسعد الله الجابري وجاء في خطاب الرئيس الأتاسي قوله: «عقدت معاهدة ١٩٣٦، وكاد هذا البلد أن يصل إلى عهد استقلال وسلام ويختم عهود الاضطراب والفوضى، إلا أن تلك المعاهدة أُخل بها وأنكرت بشكل لم يسبق له مثيل في العالم الدولي، من ازدراء للعهود وللتواقيع الرسمية، فأعيدت البلاد إلى العهد الانتدابي... وأخطأ من حسب أن الأمة فقدت ايمانها القومي وعزمها الراسخ على القيام بالواجب نحو الوطن.. أما في العالم الدولي فقد خطت قضيتنا خطوة كبيرة، اذ أعلنت الحكومة البريطانية سياستها الرسمية في سوريا بلسان رجالها المسؤولين، وتقضي باستقلال سوريا استقلالاً تاماً وتمنع كل تفسير وتأويل لا يأتلف مع الاستقلال الحقيقي... [وهنا تعرض الرئيس الأتاسي لخطاب السيد تشرشل في مجلس العموم في ٩ ايلول «سبتمبر» ١٩٤١، من حيث أن فرنسا لا يمكن أن تحتفظ بالوضع الذي كان لها قبل الحرب، وحتى في زمن الحرب لا يمكن أن تنتقل المصالح التي كانت لفيشي، بكل بساطة الى فرنسا الحرة]، كما تعرض بعد ذلك إلى ضمانات بريطانيا للاستقلال الذي أعلن.. ثم تعرض لميثاق الأطلسي المعقود بين انكلترا والولايات المتحدة.. وقد أضاف الرئيس الأتاسي قوله: «وما زال الشعب السوري مقصياً عن استلام مقدراته بنفسه وممارسة حرياته واستقلاله وما زال الانتداب قائماً فعلاً بروحه ومؤسساته ومراسيمه كالسابق».. ثم تقدم الرئيس بالشكر من الشعوب العربية وحكوماتها الرشيدة في مصر والعراق والحجاز على ما تبديه من اهتمام صادق باستقلالنا وعطف صريح على قضيتنا.. وهاجم الديمقراطيات التي تُقيم حرباً طاحنة وتقوم بالتمويه والتشويه بشكل لا يتلاءم مع ما تصرح به من تمسك بالاستقامة..

وأما المطران أغناطيوس حريكة فقد القى خطاباً مؤثراً هاجم فيه الدول التي تتدخل في شؤون سوريا متذرعة بحماية الاقليات وقال: «نحن نعلن أن لا أقلية في البلاد إلا أقلية الخونة المارقين في وطنيتهم وقوميتهم واننا أشد منكم حرصاً على كرامتنا القومية وحياتنا الاستقلالية علما أن يكون لنا ما لكم وعلينا ما عليكم وأن نعيش واياكم سواء بسواء في السراء والضراء.»

وأما سعد الله الجابري فقد قال: «نحن مستقلون. مستقلون منذ ٢٢ عاماً، أي منذ ٨ آذار [مارس] ١٩٢٠، لأننا لم نقبل بعد ذلك التاريخ كل ما فرضته علينا القوة من أنواع الحكم والانتداب وقد قاومنا ذلك... ولما لم يتمكنوا من اقناعنا اعترفوا باستقلالنا عام ١٩٣٦، ثم ما لبثوا أن نكلوا بعهودهم.. وهذا الاستقلال ليس منحة ولا هدية، ولا يعطى بإرادة دولة من الدول، كما صرح بذلك أحد الأجانب في الصيف الماضي.. هذا الاستقلال قام بإرادة البلاد وسكانها.. واذا لم يعطونا إياه اليوم فسنأخذه غداً.. ليست هناك أنواع ولا اشكال مختلفة للاستقلال.. عليهم أن يقولوا كلمة صريحة، اننا نريد أن نحكم هذه البلاد مدة الحرب باحتلال عسكري وليس هناك طريق وسط..إما احتلال عسكري وإما استقلال كامل.. أما أن يسمى الاحتلال استقلالاً فلا نقبل به ولا نرضاه.»

ثم هاجم الجابري الذين يسألون عن موقفنا من الحرب؟: «لو أنهم سلموا لنا باستقلالنا، لم ينقصوا منه ويشوهوه لقلنا ما هو موقفنا.. ولكننا أمة محرومة من كل شيء ولا نستطيع في الوقت الحاضر أن نعرب عن كلمتنا في المجموع الدولي.. إما أن يتهمونا بأشرف ما نعتز به من وطنية وقومية واما أن يتحدثوا عن ميولنا بأنها نازية فاشستية، شيوعية، روسية، انكليزية، فهذا ما لا نقبل به أبداً، لأننا نحن العرب لا نقبل شيئاً إلا أن نكون نحن...»

وقد تبنى رئيس مجلس الوزراء حسني البرازي الأفكار التي كانت موضوع خطاب الجابري، ففي احتفال أقيم في قاعة سينما روكسي بدمشق، ألقى خطاباً في معرض الرد على ما ورد في خطاب وزير الرعاية والشباب من حيث أن على الدول العربية أن تعترف باستقلال سوريا، قال البرازي: «أي شكل من أشكال الاستقلال يجب على الدول العربية أن تعترف به؟ .. انهم باسم الحفاظ على الأمن، قد سلبوا سلطتنا، وباسم المصالح المشتركة، فقدنا مصالحنا وآمالنا.. انهم يدعون بأنهم منحونا الاستقلال.. ولكنني أعلن وبكلمات الملك فيصل الأول. «ان الاستقلال يؤخذ، ولا يعطى أبداً.»

وقد أثار خطاب البرازي حنق الفرنسيين والشيخ تاج الدين، الذي قرر أن يتخلص منه.

وتطورت الأزمة الحكومية، ذلك أن البرازي حاول المقاومة، ولكنه أجبر على الاستقالة ولاسيما بعد أن استقال نصف أعضاء حكومته. وقد اسّر الجنرال كوليه، فيما بعد، للجابري ما يلي: «على الرغم من أن البرازي لم يكن نزيهاً، إلا أنه لم يكن عندي اي اعتراض عليه، ولكنه كان مرتبطاً بالبريطانيين، وخيل اليه أنه يستطيع البقاء في السلطة بفضل البريطانيين. ولما طلبت منه أن يستقيل رفض، عندها أصدرت الأوامر بتوقيفه في السرايا.»

***

أيام تاج الدين الأخيرة

أخذ جميل الألشي مكان البرازي في رئاسة الحكومة.. وكان ذلك في مطلع العام ١٩٤٣، والألشي كان من السياسيين الذين يسمون أنفسهم «أنصار التفاهم» أي الذين قبلوا ويقبلون التعامل مع تجربة الانتداب والذين اثبتوا بالتجربة اخلاصهم للانتداب. لم يكن له حزب سياسي وانما كان مستقلاً عن الأحزاب. وبعد اسبوع من تسلمه السلطة، اصيب الشيخ تاج الدين بالتهاب في الكلى ما لبث أن تطور إلى تعطيل الكلى عن العمل نهائياً، ثم اعلن عن وفاته بصورة مفاجئة.

لقد وضعت وفاة الشيخ تاج الدين نهاية للعهد غير الدستوري، كما أنها وضعت حداً للتسويف الفرنسي من أجل وضع العجلة الدستورية على الطريق.. ولكن حكومة الألشي، ومنذ اعلان وفاة الرئيس، أعلنت بأنها ستمارس سلطة رئيس الجمهورية بالاستناد إلى أحكام الدستور. وان دستور عام ١٩٢٨، الذي وضعته الجمعية التأسيسية كان ينص على أنه في حالة خلو سدة الرئاسة لأي سبب من الأسباب، فإن مجلس الوزراء، بمجموعه، يتولى سلطة رئيس الجمهورية إلى أن ينتخب الرئيس الجديد خلال الفترة المعينة في الدستور.

لقد تجاهلت حكومة الالشي أن شرعية وجودها، بالأصل، غير مستمدة من الدستور ولا من مجلس النواب المنتخب بموجب الدستور، وانما هي مستمدة من قرار المندوب العام الذي يتمتع بسلطات المفوض السامي. وتجاهلت أن المفوض

السامي قد عطل الدستور منذ شهر تموز [يوليو] ١٩٣٩، كما تجاهلت أن سلطات الرئيس التي يتولاها مجلس الوزراء بمجموعه، ليست سلطات أي رئيس كان.. وانما سلطات الرئيس المنتخب من قبل مجلس النواب، وفق احكام الدستور. وتجاهلت بأن المدة هي محدودة، أي ريثما ينتخب مجلس النواب رئيساً جديداً.. وأين مجلس النواب وبفرض وجوده فقد انتهت مدة ولايته في العام ١٩٤٠!

ولكن الحكومة لجأت إلى هذا [الحل] أملاً بأن تمنع المندوب العام الفرنسي من تسمية رئيس جديد. ولم يكتف الالشي بذلك وانما حاول أن يعطي نفسه، ولوحده، هذه الصلاحيات، أي أن يتقلد بنفسه سلطات رئيس الجمهورية. ورفض مجلس الوزراء اجابة طلبه وحرص، بالاستناد إلى الدستور، على نشر مرسوم بالدعوة لانتخابات عامة. ويقول السيد سبيرس في أوراقه، إن الفرنسيين منعوا الحكومة من نشر مثل هذا المرسوم ويضيف: «لقد قلنا للحكومة السورية بكل وضوح إن البريطانيين لن يؤيدوها، وقد نجح الجنرال كوليه في اقناع رئيس الحكومة بأن يعلق هذا القرار بانتظار عودة الجنرال كاترو.» وفي الوقت نفسه أصدر السيد هللو، باسم اللجنة الوطنية الفرنسية بياناً عن: «قرب اعادة الأوضاع الدستورية.» وقد استقبل هذا الاعلان بالترحيب، وساد الأوساط السورية نشاط كبير.

وعاد الجنرال كاترو إلى سوريا في نهاية كانون الثاني [يناير]، وكان يحمل تفويضاً من اللجنة الوطنية الفرنسية، بأن يجري الاستشارات مع الحكومتين السورية واللبنانية ومع الشخصيات السياسية ثم يتخذ الاجراءات الضرورية من أجل اعادة الحياة الدستورية. ولم يكن الفرنسيون قد قرروا، بعد، كيف ومتى تتم الدعوة للانتخابات. وكانت العودة إلى البرلمان القديم من الحلول التي كانت ما تزال تداعب أفكار الجنرال ديغول ومثله الجنرال كاترو، وذلك بأمل اقناع هذا البرلمان بالعودة إلى معاهدة ١٩٣٦، حيث أن اللجنة الوطنية هي على استعداد للمصادقة عليها حالاً.

ويوجد بين الوثائق الفرنسية تقرير غير موقع يتضمن المقترحات الآتية:

«ان المعاهدة الفرنسية ـ السورية لعام ١٩٣٦، كما صادقت عليها أكثرية

الوطنيين تؤمن لفرنسا جميع الضمانات الممكنة من أجل المحافظة على وضعها في الشرق. بيد ان المجلسين الفرنسيين قد رفضا تصديق هذه المعاهدة بغباء، بناء على تحريض من لافال ومن الأركان العامة.. ان رحيل الشيخ تاج الدين يفسح لنا فرصة غير منتظرة، من أجل أن نصحح بطريقة مشرفة، خطأ ارتكبته فرنسا المحاربة عندما عهدت بالسلطة إلى رجال فاقدي السمعة. ويجدر بنا أن نعود حالاً إلى جميل مردم بك والى السكرتير العام للكتلة الوطنية، وان التفاهم معهما سيكون أكثر فائدة لنا، من التعنت بالامساك بجهاز سلطة، بشكل يجعل الدعاية البريطانية تمسك بالحجج القوية التي من شأنها القضاء على نفوذنا في العالم العربي.»

وفي مطلع شهر شباط [فبراير] ١٩٤٣، عقدت الكتلة الوطنية مؤتمراً في دمشق برئاسة هاشم الأتاسي. وقد اشترك فيه ممثلون عن جميع المناطق السورية. واستمر المؤتمر أيام عدة ولم يتخذ فيه أي قرار، بانتظار المفاوضات مع الجنرال كاترو. وكانت اكثرية الوطنيين تميل إلى حل شرعي ذي وجهين: دعوة الرئيس الأتاسي إلى استعادة سدة الرئاسة حالاً، واستدعاء المجلس المنحل من أجل موضوع واحد وهو مناقشة استقالة الرئيس الأتاسي في العام ١٩٣٩، ومنح الثقة لحكومة مؤقتة تشرف على اجراء انتخابات جديدة. ويحل المجلس مباشرة ولكن القرار الذي صدر من حيث النتيجة كان اجازة الزعماء بمتابعة المفاوضات مع الفرنسيين.

وفي أثناء ذلك الاسبوع، أضربت دمشق والمدن السورية وسارت المظاهرات احتجاجاً على ارتفاع سعر الخبز، وادانة لضعف الحكومة.

وقد كانت الاضطرابات أكثر شدة في مدينة حلب، بصورة خاصة، بسبب زيارة الجنرال التركي كندالي، قائد الجيش التركي في الاسكندرونة. وجاء هذا الجنرال إلى حلب تلبية لدعوة تلقاها من القيادة العسكرية البريطانية. وقد اقيمت له عدة احتفالات ذات طابع عسكري، احتفاء بقدومه. وكتب الجنرال كاترو للجنة الوطنية الفرنسية بأن هذه الزيارة أثارت قلقاً عميقاً في أوساط الاقليات، وأيضاً عند المسلمين. وقد فسر هؤلاء الزيارة على أنها «علامة تدل على قرب التنازل للاتراك عن

حلب وعن شمالي سوريا.» وقد تأكد هذا التخوف بعد اللقاء الذي تم بين السيد تشرشل وبين الرئيس عصمت اينونو في مدينة أضنة التركية.

وكتب السيد سبيرس إلى حكومته، في الوقت نفسه، يقول إن السوريين يخشون أن يكون ثمن التعاون التركي مع الحلفاء، هو التنازل عن حلب والجزيرة للأتراك بعد الحرب.

وقد راجت اشاعات بأن البريطانيين يتآمرون من أجل وضع الأمير عبد الله على عرش سوريا، وأنهم وجدوا من خلو سدة الرئاسة بوفاة الشيخ تاج الدين، وقتاً مناسباً للقيام بهذه الخطوة. وفي الثاني من شهر شباط [فبراير] كتب ممثل فرنسا في المملكة العربية السعودية إلى اللجنة الوطنية الفرنسية، يبلغها بوجود اتفاق بين العراق ولندن من أجل ضمانة وحدة البلاد السعودية ضد كل مطالبة هاشمية بالحجاز.. وان الانكليز يعتقدون بأن من حقهم أن يطالبوا الملك ابن السعود بمقابلة ذلك أن لا يتخذ موقفاً معارضاً فيما اذا اقتضت المصلحة أن يتسلم الأمير عبد الله عرش سوريا.

وبناء على ذلك فان الاضطرابات التي جرت في سوريا لم تكن موجهة ضد الفرنسيين، وانما كانت تستهدف، بالدرجة الأولى، البريطانيين. وفي ١٠ شباط [فبراير] ١٩٤٣، كتب سبيرس الى وزارة الخارجية البريطانية يقول: «ان اثنين من العسكريين البريطانيين كانا هدفاً للإصابة بالأحجار، وقد قاما بالرد باطلاق النار على سقف احدى المدارس.» فطلب سبيرس من رئيس الحكومة ان يدين وبعبارات حازمة هذا العمل، بتصريح يصدر عنه، كما طالب بتوقيف زعيم هؤلاء الذين كانوا يرجمون بالحجارة حالاً، وطلب أيضاً بأنه يجب ان يبعد خارج البلاد، جميع الذين يتبين بأنهم مسؤولون عن هذا الحادث. ومن حيث الواقع، كان سبيرس يحاول ان يدخل بدعة جديدة الى سوريا. فالفرنسيون لم يلجأوا طوال مدة الانتداب الى الإبعاد، خارج الوطن، كعقوبة. وان قانون الابعاد هو قانون تعسفي طبقه البريطانيون في فلسطين، وبكل الأسف ما زال هذا القانون حياً حتى الآن في المناطق

المحتلة. وان ما كان يرمي إليه السيد سبيرس، هو تبني ممارسة سياسة بريطانية فوق أراض لا تخضع للسلطة القضائية البريطانية.

لقد اعتبر البريطانيون المحرضين كمجرمين وأعلنوا أن «عدداً منهم سيوقف ويبعد عن البلاد» وطلبوا من الألشي ان يتحمل مسؤولية هذا التصريح، فرفض بحزم الأنصياع للطلب.

ويقول سبيرس: «ان الجنرال كوليه، وبالتواطؤ مع رئيس الحكومة، قد افرج عن جميع الذين اوقفوا تقريباً» واضاف: «ان هذا الاجراء قد تم دون استشارة السلطات البريطانية، وان الجنرال كوليه قد قام به مدفوعاً باعتبارات تتعلق بنفوذه الشخصي وبرغبته في ارضاء الوطنيين الذين قررت فرنسا، بدون شك، ان تتفق معهم حول الانتخابات.»

وتقدم سبيرس باحتجاج الى السيد هللو، ولكن الجنرال كوليه لم يرجع عن قراره. وكانت السلطة الفرنسية مصممة على فرض ارادتها. وكان المسؤولون الفرنسيون جميعهم من الديغوليين، وان اذلال رئيسهم، من قبل البريطانيين والأميركيين في شمالي أفريقيا، كان عاملاً حاسماً في سلوكهم مع البريطانيين في سوريا.

هدأت الأوضاع في سوريا ولكنها لم تعد الى وضعها الطبيعي. وانتهى الاضراب ولكن المظاهرات بقيت تنشط هنا وهناك. وقد عقد الجنرال كاترو عدة اجتماعات لغاية ادخال الاصلاحات الدستورية الضرورية ولكن مع الاحتفاظ بالوضع المتميز لفرنسا.

***

مفاوضات كاترو والوطنيين

كانت للجنرال كاترو عدة لقاءات مع الشخصيات السياسية. وقد ركز على الوطنيين، آملاً أن يتوصل الى اتفاق معهم من اجل توقيع معاهدة. ومن اجل

الوصول الى غايته، اي المعاهدة، لجأ الى اسلوب في الاقناع يستند إلى أن سوريا معرضة الى أخطار الأطماع التركية والأطماع الصهيونية. وقد أبلغ اللجنة الوطنية الفرنسية: «ان الوطنيين في سوريا يؤكدون رغبتهم بالاتفاق مع فرنسا.. وفرنسا وحدها، ويبدون الاهتمام بأمور ثلاثة: الاجتماع الذي تم في تركيا في مدينة أضنة، حيث أنهم يخشون ان تكون المباحثات فيه قد احتفظت بميزات للاتراك.. والاهتمام الذي يبديه الأميركيون لانتشار الحركة الصهيونية.. ومشروع تسوية القضية العربية عن طريق فدرالي او أي شكل مشابه والذي يقال بأنه مؤيد من البريطانيين والأميركيين.»

لقد لعب الجنرال كاترو، بمنتهى البراعة، ورقة الأخطار التركية والصهيونية. ولكن في خلال شهر آذار [مارس] ١٩٤٣، كان الفرنسيون منقسمين على انفسهم من حيث الولاء بين ديغول وبين جيرو. ولم يكن من المناسب ولا من الحكمة أن يرتبط الوطنيون مسبقاً مع فريق ما يزال مجهول المصير. وفي ١٦ آذار [مارس]، ابرق الجنرال كاترو للجنة الوطنية يقول بأن هاشم الأتاسي جاهز لتقلد الرئاسة وتأليف حكومة واستدعاء البرلمان المنحل وأنه موافق على اقامة علاقات فرنسية ـ سوريا «على الأسس المبنية في الصيغة الأولية لمعاهدة ١٩٣٦، وعلى أن تكون فترة تطبيق هذه المعاهدة هي مدة الحرب وهو لا يرتبط من أجل المستقبل... ولكن الذي يثير كثيراً من القلق هو أن هاشم بك يرفض أن يصرح بكتاب سري، بأنه يقبل الصيغة المعلنة من قبلي للاستقلال.»

ان اعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو يجعله معلقاً على ابرام معاهدة. ولم يقبل واحد من الزعماء هذا الاعلان بصيغته الكاملة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر الجنرال في سياسته لاعادة الأتاسي الى السلطة.

وفي هذه الأثناء، أصدر الجنرال كاترو في ١٨ آذار [مارس] مراسيم أعلن بموجبها اعادة العمل بالدستور في لبنان وتشكيل حكومة حيادية مهمتها اجراء انتخابات. وقد التقى كاترو بالأتاسي من جديد في ٢٢ آذار [مارس]، وقال له الأتاسي ان الصيغة اللبنانية لاقت قبولاً حسناً عند السوريين وبخاصة عند فريق

الوطنيين، وعليه فإن من المرغوب فيه «تحقيق التناظر بين الحل السوري مع الحل اللبناني.»

وأما السيد سبيرس فقد عبر للجنرال كاترو عن قلقه العميق. وقال إنه يعلم أن الوطنيين السوريين كانوا قد قدروا أن باستطاعتهم أن يعطوا وعداً بإبرام معاهدة مع فرنسا، ولكنهم سيمتنعون في المستقبل عن تحقيق وعدهم تحت ضغط الرأي العام. وكان سبيرس معارضاً، في الوقت نفسه، لفكرة ابرام معاهدة فرنسية ـ سورية، على الرغم من انضمام بريطانيا إلى اعلان الاستقلال الصادر عن كاترو. وقد كتب إلى حكومته يقول: «ليس هناك ما يحول بيننا وبين تقديم النصح للفرنسيين من حيث أن اثارة موضوع المعاهدة، في هذا الوقت، يثير مشاعر الرأي العام الذي يعارض هذا الموضوع، الأمر الذي يسبب في خلق مشكلة أمنية في الحال.» ولو كانت سوريا مرتبطة بمعاهدة مع فرنسا فكيف يأمل البريطانيون، في قادم الأيام، أن يحصلوا على معاهدة لأنفسهم تعطيهم بعض الحقوق الاستراتيجية في سوريا؛ والجواب طبعاً، هو أن لا ترتبط سوريا مع فرنسا. وهذا ما يتضمنه تقرير أعده المكتب الحربي فيما يتعلق بالاستراتيجية البريطانية لما بعد الحرب، حيث يتكلم عن أربع دول في الشرق تتألف من سوريا الكبرى ولبنان والقدس والدولة العبرية. وان «لجنة فلسطين» التي أعد لها هذا التقرير من قبل رؤساء الأركان العامة، قد أوصت «مكتب الحرب» بأن منطقة سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن يجب أن تبقى منقسمة. وان الدراسة تستند إلى الافتراض بأن:

أ ـ أن يقبل مخطط التقسيم،

ب ـ أن لا تستطيع أي منظمة للأمن العالمي يمكن ان تقوم بعد الحرب، من [اعفاء] بريطانيا والكومنولث من مسؤولية المحافظة على وضعهم الاستراتيجي في الشرق.

***

حكومة عطا الأيوبي

بتاريخ ٢٤ آذار [مارس] ١٩٤٣، نشر الجنرال كاترو مراسيم ألف بموجبها

حكومة من السيد عطا الأيوبي رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة، وتالفت الحكومة من ثلاثة وزراء، وبالغاء التدابير المتعلقة بتعليق الدستور في العام ١٩٣٩، وباعادة العمل بالدستور ووضعه قيد التنفيذ بمجرد انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس نواب يمثل الشعب. وبموجب هذه المراسيم تدعى هيئات الناخبين خلال ثلاثة أشهر، ولرئيس الدولة سلطة نشر القوانين التي تتخذ في مجلس الوزراء وكذلك السلطة لادارة الانتخابات.

وبتاريخ ٢٥ آذار [مارس] توجه الجنرال كاترو للشعب السوري لشرح التدابير التي اتخذت وقال: «ان البديل وهو العودة إلى الوضع الشرعي السابق قد استبعد، ذلك أن السيد هاشم الأتاسي الذي استشير في الأمر وبدوافع تشرف سجاياه ونزاهته، قد حث على استبعاد ذلك الحل. وقد قدر بأنه يجب أن يترك للارادة الشعبية، منتهى الحرية للتعبير عن مشيئتها.»

ان توجه الجنرال كاترو، يؤكد عزم فرنسا الحرة على سلوك سياسة تفاهم وتعاون مع الوطنيين. وان اختيار عطا الأيوبي يعتبر مؤشراً واضحاً على أن الجنرال كاترو قد اتخذ هذه التدابير بالاتفاق التام مع الوطنيين. وقد اعترف السيد سبيرس بقوله: «لقد استقبلت الحكومة بارتياح على الرغم من توجهاتها الوطنية.»

وقبل عدة أيام من تأليف هذه الحكومة، تسبب النقص في كميات الخبز باضطرابات نشأ عنها سقوط عشرة قتلى وعدد من الجرحى. وبموجب تقرير فرنسي: «ان العناصر الشهبندرية أرادت أن تبرهن بأن الوطنيين ليسوا وحدهم سادة الموقف.. وقد بذل الزعماء الوطنيون جهوداً خيرة من أجل تأمين الهدوء.» وغادر الجنرال كاترو سوريا بعد أن وضع الآلة الدستورية على طريق العمل.

وبعد مغادرة الجنرال كاترو أرسل هللو للجنة الوطنية الفرنسية يقول أن سبيرس جاءه يقول: «إن الهاماً قد أوحي إليه يتعلق بتأليف لجنة ثلاثية من مستشارين مهمتهم العمل على نشر الفضيلة في الانتخابات المقبلة.. وهو يريد تحقيق هذا الذي أُوحيَ إليه.» وفي تقرير السيد هللو أنه قال لسبيرس: «ان هذا

الاقتراح يبدو خارجاً عن اطار المفاهيم الجوهرية للاستقلال». لقد كان سبيرس، في الواقع يريد لنفسه دوراً في الانتخابات القادمة. وقد سبق له أن اقترح على الجنرال كاترو المشاركة بدراسة قائمة المرشحين لأسباب تتعلق بالأمن، ولكن الجنرال رفض اقتراحه.

وفي خلال شهر نيسان [ابريل] بدأت الاستعدادات للانتخابات. وباشرت الأحزاب السياسية الحملة قبل أن يحدد موعد اجراء الانتخاب. وفي ذلك الوقت، كانت الكتلة الوطنية تعاني، إلى حد ما، من انقسامات تعكس أفضليات وولاءات شخصية أكثر منها ايديولوجية. وهذه المشكلة لم تكن قائمة في دمشق ولكنها كانت في بعض المدن السورية ولاسيما في حلب حيث كانت الخلافات حادة. وقد بذل شكري القوتلي جهوداً خيرة من أجل وحدة الصف. وقد تم الاتفاق على أن يتقدم الوطنيون للانتخابات بقائمة سميت «القائمة الوطنية» وليس «قائمة الكتلة الوطنية».

***

مبعوث الرئيس روزفلت إلى سوريا

في شهر نيسان [ابريل] ١٩٤٣، أرسل الرئيس الأميركي روزفلت ممثله الخاص الجنرال هارلي إلى البلاد العربية حاملاً رسالة عطف على قضاياها من الولايات المتحدة الأميركية.

وقد التقى الجنرال هارلي في دمشق بالزعماء الوطنيين مستقصياً عن طلباتهم ليرفعها الى رئيسه. وقد أقام القوتلي على شرفه وليمة حضرها رئيس الدولة وجميع الشخصيات السياسية. وقد تضمن أحد التقارير الفرنسية القول: «يعتبر هذا الاستقبال، التدشين الرسمي لتعاون الزعماء الوطنيين مع الحلفاء.» ويشير التقرير، نفسه، إلى أن هذا الاستقبال قد أثار غيظ الذين يعارضون الزعماء الوطنيين لأنهم اعتبروا العلاقات الأميركية مع الوطنيين: «من شأنها أن تقوي الموقف الانتخابي لأصدقاء شكري القوتلي.»

لقد أحاط الزعماء الوطنيون، الجنرال هارلي، علماً بأنهم لا يقبلون ما هو دون الاستقلال التام. وأنهم جاهزون للتفاهم مع الفرنسيين حول علاقاتهم بعد الحرب،

ولكنهم يرفضون أن يعطوا فرنسا، أو أي قوة اخرى، أي وضع متميز في سوريا. وقالوا للجنرال هارلي بوضوح، إن برنامجهم «الانتخابي» لا يعترف على مبدأ يقول إن الاستقلال التام يمكن أن يكون مشروطاً بتوقيع معاهدة مع فرنسا. وأعادوا على مسامع المبعوث بأنهم يؤيدون الحلفاء ويعدون بتقديم المساعدة لهم في الحرب.

وقد قام الجنرال هارلي بزيارة القاضي الشرعي الممتاز، الذي كان يعتبر السلطة الدينية العليا وسلمه رسالة شخصية من الرئيس روزفلت تعبر عن مشاعره الودية تجاه العرب والمسلمين. وان القاضي الممتاز حمّله رسالة للرئيس روزفلت تمنى فيها النصر للولايات المتحدة في كفاحها من أجل الحرية والعدالة مع التركيز على تطلعات الشعب السوري للاستقلال.

وبتاريخ ٨ حزيران [يونيو]، أجاب الرئيس روزفلت على رسالة القاضي الممتاز بكتاب شخصي قال فيه: أؤكد لسماحتكم أن ما تضمنته رسالتكم من نبل المشاعر التي تعبر عن مشاعر حلفائنا وأصدقائنا، الشعب العربي، هي ولا شك عروة وثقة تربطنا يداً بيد وتوحد جهودنا في العمل العظيم من أجل ازالة الاستبداد المحوري من فوق وجه الأرض واعادة بناء عالم جديد رافل بالسلام والعدل والضمير الحي.

انني باشتياق ورجاء أعتقد أنه ليس ببعيد، ذلك اليوم، الذي تنشر فيه راية السلام ويكون السوريون متمتعين ببركات الاستقلال التام مع جميع اخوانهم العرب.

ويضيف الرئيس الأميركي في رسالة للشيخ محمد عزيز الخاني اشادته بما قدمه العرب من كنوزهم الفنية وتمنى أن يعودوا ويقدموا للبشرية أحسن نصيب من الثقافة الفكرية والروحية.

وتعتبر هذه الرسالة ذات قيمة تاريخية كبرى، فهي أول اعتراف أميركي بالاستقلال التام لسوريا حيث أنها بقيت رافضة للاعتراف بالاستقلال على أساس اعلان الجنرال كاترو.

***

اتصالات الوطنيين مع العالم العربي

كان الوطنيون واثقين من امكان الاعتماد على العالم العربي بمجرد تسلمهم دفة الحكم. وكانت لهم صداقات وعلاقات وثيقة بزعماء العراق والعربية السعودية ومصر. وكان النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، قد اتخذ المبادرة بالدعوة إلى نوع من الوحدة العربية. واستقبلت دعوته بالترحيب في سوريا. وان الزعماء الوطنيين السوريين الذين كانوا في مطلع القرن العشرين، رواد القومية العربية، كانوا دائماً يأملون أن يلعبوا الدور المتفوق في المباحثات المتعلقة بالوحدة العربية.

وفي بداية شهر نيسان [ابريل]١٩٤٣، أعلن صبري أبو علم باشا، وزير العدل المصري في وزارة النحاس باشا، من فوق منبر مجلس الشيوخ بأن الحكومة المصرية عازمة على استشارة الأطراف التي يهمها الأمر في العالم العربي من أجل مناقشة مختلف القضايا واتخاذ موقف مشترك.

وأما نوري باشا السعيد فقد أرسل مذكرة إلى السيد كيزي، وزير الدولة البريطاني، وبموجبها أوصى بتأسيس سوريا الكبرى وتشمل سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن وان يترك أمر تقييم نظام الحكم فيها لاستفتاء عام. وتمنح فيها الاقليات المسيحية واليهودية أوضاعاً يكون لهم فيها حكم ذاتي. وفي الوقت نفسه أرسل نوري باشا مندوباً خاصاً، السيد جميل المدفعي، أحد رؤساء الوزراء السابقين، إلى النحاس باشا وإلى الزعماء الوطنيين في سوريا من أجل مناقشة مقترحاته. وقد وصل المدفعي إلى دمشق في شهر نيسان [ابريل] والتقى مرات عدة بالقوتلي ومردم بك والجابري الذين رفضوا الالتزام ببرنامج نوري السعيد.

لقد كان القوتلي ومردم بك والجابري يتطلعون إلى وحدة أكثر شمولاً واتساعاً مما ورد في برنامج نوري السعيد.

وفي الوقت نفسه وجه مردم بك رسالة للنحاس باشا حملها نعيم الانطاكي، وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية، وكان قد توجه الى القاهرة في رحلة خاصة.

وفي هذه الرسالة المؤرخة في ٢٢ نيسان [ابريل] ١٩٤٣، أعرب للنحاس باشا عن الآمال المعقودة عليه وعلى مصر بتحقيق ما تصبو إليه الدول العربية من وحدة واتحاد وسيادة وحرية واستقلال. وأضاف: «لقد كان للبيان القيم الذي القاه حضرة صاحب المعالي صبري أبو علم باشا باسمكم في مجلس الشيوخ أبلغ الأثر في نفوسنا واننا لا نشك مطلقاً بأن جهودكم ستكلل بالنجاح بالنظر لما عرف عن رفعتكم من مضاء في العزم واخلاص في العمل وانني انتهز فرصة سفر معالي الأخ الكريم نعيم بك الانطاكي وزير الخارجية إلى مصر العزيزة ليعرب لكم عما نشعر به نحوكم من تقدير واجلال...»

والتقى الانطاكي بالنحاس باشا وأبلغه رسالة شفهية من الزعماء الوطنيين متضمنة تطلعاتهم فيما يتعلق بالعمل القومي من أجل وحدة البلاد العربية. وقد ردّ النحاس باشا على هذه البادرة برسالة مؤرخة في ٢ أيار [مايو] موجهة لمردم بك، أشار فيها إلى اللقاء بينه وبين الأنطاكي وجاء فيها: «واستروحت إلى ما رأيت وما سمعت من اتفاق أفكارنا وتوافق ميولنا نحو الهدف الذي ترجونه ونرجوه لبلادكم وبلادنا.»

وتدل المراسلات بين مردم بك والنحاس باشا، على أن الوطنيين السوريين كانوا أقرب إلى أفكار النحاس باشا، منهم إلى أفكار نوري السعيد، وذلك من قبل أن يتسلموا السلطة، وكان الوطنيون قد التزموا بأن توضع اسس السياسة العربية في سوريا وان تنطلق منها. وهذه السياسة هي التي انتهت إلى ما يمكن تسميته بالمحور السوري المصري السعودي الذي بقي سالماً على الرغم من الانقلابات التي مرت على الطريق. ولا ينكر أن سحباً، كانت كثيفة، احياناً، قد جعلت العلاقات تخرج من دائرة النور.. كالانفصال في العام ١٩٦١، وكزيارة القدس وما تلاها من اتفاقيات كامب دافيد.. ولكنها لم تكن أكثر من سحب صيفية، سرعان ما تنقشع.

لقد كان الوطنيون ولا سيما الجابري ومردم بك، يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الدفاع عن العرب ضد أي تدخل أجنبي لا يمكن تأمينه إلا باتحاد قوي بين سوريا ومصر.

وفي شهر حزيران [يونيو] عام ١٩٤٣، قام النحاس باشا بزيارة لفلسطين ليتناقش مع زعمائها في القضية الفلسطينية. وقد انضم إليه مردم بك في القدس، مفوضاً من اخوانه الوطنيين لإجراء مباحثات مع النحاس باشا فيما يتعلق بمستقبل العلاقات العربية والتنسيق مع الزعماء الفلسطينيين في السياسة التي سينتهجها العرب في المستقبل في صدد اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين. وقد أبلغ مردم بك، النحاس باشا بأن الوطنيين غير مستعدين لمفاوضة الفرنسيين من أجل الاتفاق على معاهدة وبأنهم لا يقبلون إلا الاستقلال التام، وأنهم ينتظرون من مصر أن تؤيدهم في هذا الموقف. وقد طلب منه أيضاً، أن يستخدم نفوذه لدى الفرنسيين من أجل أن يكون التمثيل عادلاً ومنصفاً في لبنان حتى يستطيع أن يكون ممثلاً تمثيلاً صحيحاً وجديراً بأن يكون شريكاً على قدم المساواة في جميع المباحثات العربية في المستقبل.

***

الانتخابات في سوريا

بتاريخ ٢٠ حزيران [يونيو] ١٩٤٣، نشرت الحكومة قوائم الناخبين. وكان السيد هللو، منذ أول الشهر قد ثبت في عمله خلفاً للجنرال كاترو.. أي أصبح هو المندوب العام، ولم يعد مجرد نائب عنه. وقد استدعي السيد سبيرس إلى لندن للتشاور.

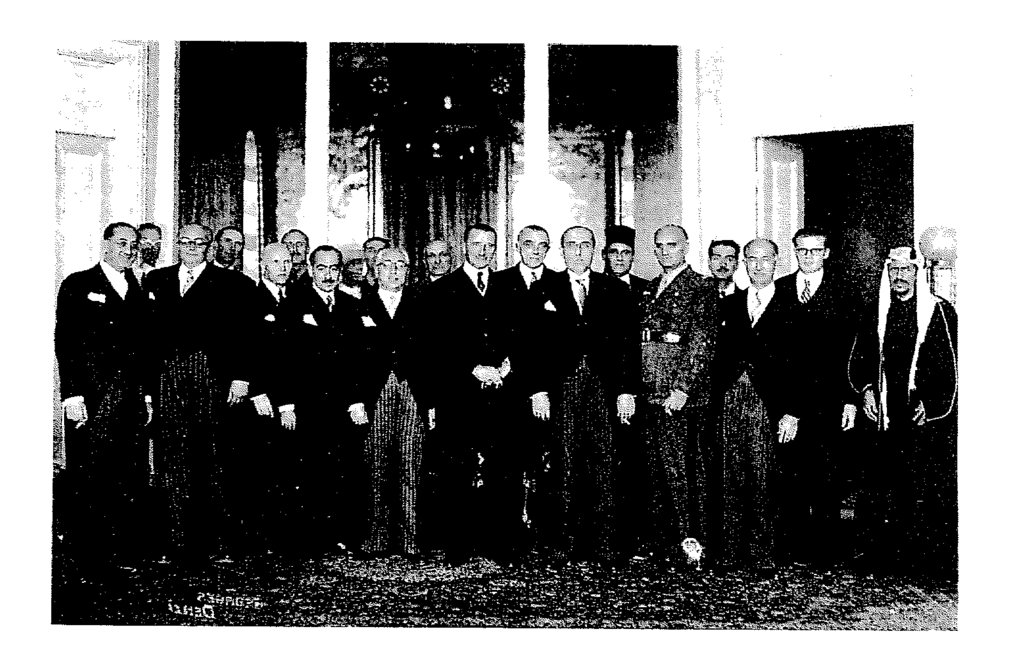
ليس في الوثائق البريطانية، ولا في الوثائق الفرنسية، أي اشارة إلى أن هذا الاستدعاء، كانت له علاقة برحيل الجنرال كاترو. والظاهر أن الحكومة البريطانية رأت أن من الحكمة أن يكون السيد سبيرس بعيداً، في مرحلة دقيقة تتهيأ فيها سوريا للانتخابات.

وفي شهر تموز [يوليو] قام الجنرال كاترو بزيارة وداع لسوريا ولبنان.

وفي العاشر من تموز [يوليو]، جرت المرحلة الأولى من الانتخابات، وبعد اسبوعين جرت المرحلة الثانية.. حيث أن الانتخابات كانت تجري على درجتين..

وفاز الوطنيون بأغلبية ساحقة. وقد التزم الفرنسيون بالوعود التي أعطوها، فلم يتدخلوا في الانتخابات، وقد أجمع الناس كلهم بمن فيهم البريطانيون بأن الانتخابات قد عبرت عن استفتاء شعبي نزيه.

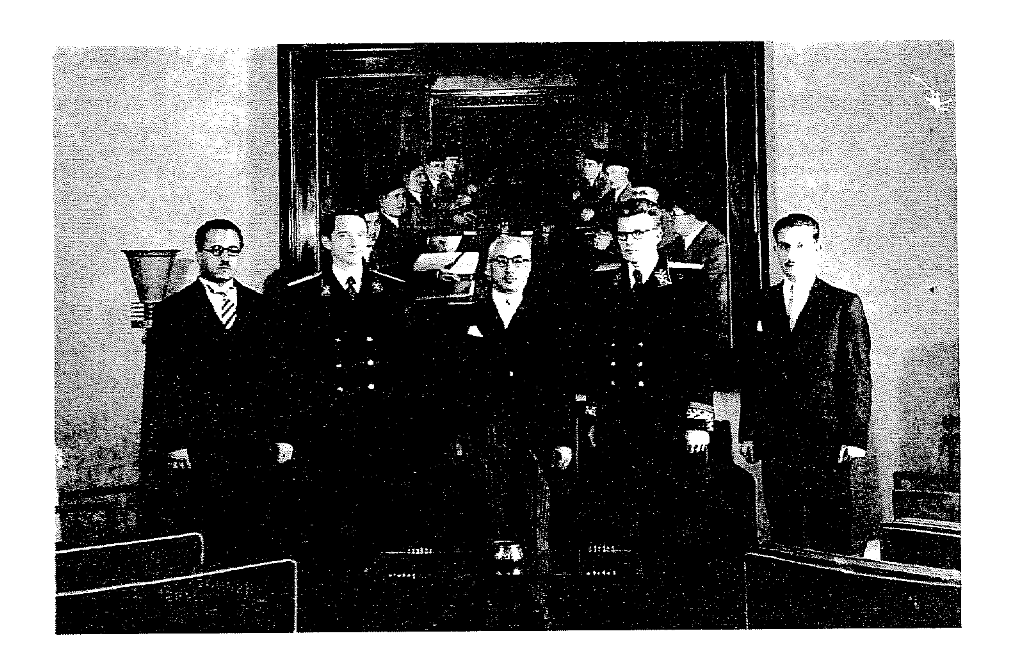
ولم يقع في أثناء العمليات الانتخابية أي حادث يستحق الذكر.. وقد سجلت عودة الوطنيين إلى الحكم بعد أن أبعدوا عنه بالقوة خلال عدة سنوات. وعادت البلاد إلى الأوضاع الدستورية وأصبح على الوطنيين أن يؤدوا المهمة الصعبة وهي قيادة البلاد إلى الاستقلال التام وتحقيق جلاء جميع قوات الاحتلال في نهاية مدة الحرب.



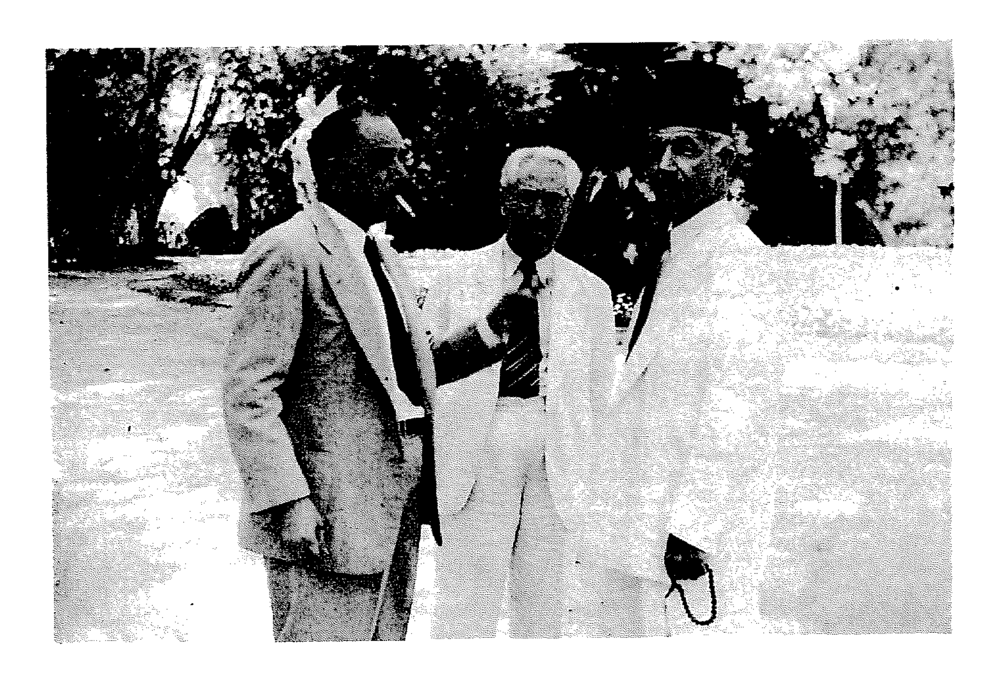
دمشق ١٩٤٤ القصر الجمهوري: استقبال الرئيس لاعضاء السلك السياسي: من اليمين: عصام الانكليزي، خالد العظم، شاتينيو، تحسين قدري، جميل مردم بك، الجنرال سبيرس الرئيس القوتلي، الجنرال بينيه، سعد الله الجابري، سعود، الشيخ ابن زيد



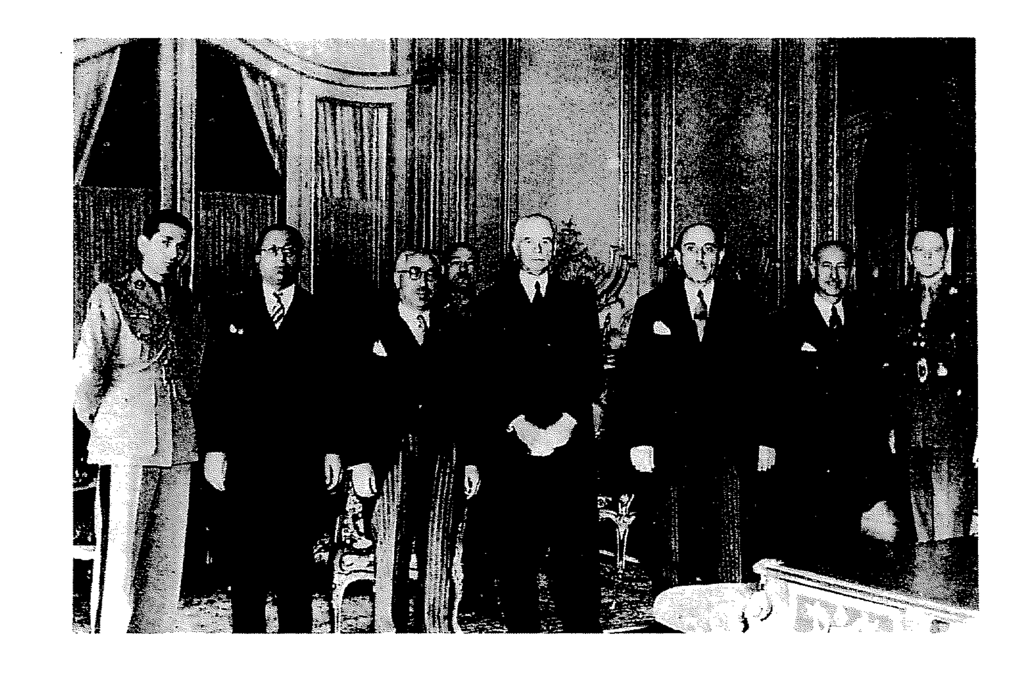
دمشق ١٩٤٤ وزارة الخارجية جميل مردم بك يستقبل الوزير الأميركي ودزورث



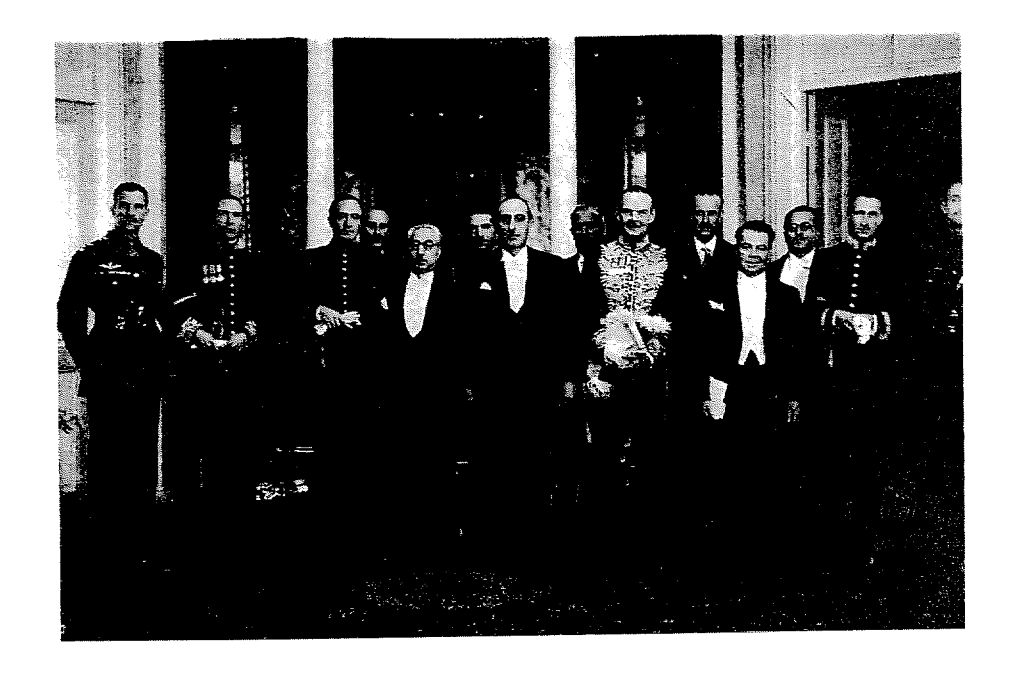
وزارة الخارجية : ١٩٤٤ من اليمين: عاصم النائلي، الملحق العسكري الروسي، جميل مردم بك الوزير سلود، حيدر الركابي



الاسكندرية اكتوبر ١٩٤٤ قصر انتونيادس توقيع بروتوكول الاسكندرية من اليمين:
نوري السعيد، جميل مردم بك، سعد الله الجابري



دمشق ١٩٤٥ القصر الجمهوري من اليمين: طالب المداغستاني، محسن البرازي جميل مردم بك، السير ادوارد جريج (Grigg) الرئيس القوتلي، سعد الله الجابري



دمشق ١٩٤٥ المستر ترنس شون يقدم اوراق اعتماده للرئيس القوتلي

الفصل الرابع

عودة الوطنيين الى الحكم

انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية

كانت المهمة الرئيسية للوطنيين هي تدعيم سلطتهم بانتخاب الرئيس وتأليف الحكومة. وفي بادىء الأمر كانت أكثرية الوطنيين تميل نحو عودة الرئيس هاشم الأتاسي، ولكن هاشم بك كان يعرف بأن عين القوتلي كانت على كرسي الرئاسة وان القوتلي قد نجح في توحيد القوى الوطنية وفي قيادة المعركة الانتخابية حتى الفوز. يضاف الى ذلك أن ترشيح القوتلي للرئاسة لم يكن موضوعاً لاعتراض ولا لمعارضته من قبل أحد من الزعماء السياسيين. وهاشم بك الذي لم تكن تربطه بالقوتلي علاقات حسنة رجح أن يصادق على ترشيحه حتى لا يتسبب في حدوث انشقاق داخل صفوف الوطنيين.

ان الدستور المعمول به في ذلك الوقت، أي دستور عام ١٩٢٨، قد استوحي من القواعد الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة، والتي كانت تضع السلطة التنفيذية بين يدي رئيس الحكومة وليس بين يدي رئيس الجمهورية. والسياسيون الذين يعتقدون بأنهم مؤهلون للعب أدوار حاسمة في صناعة تاريخ البلد، كان طموحهم ينصرف إلى ممارسة السلطات في الحكومة وليس في سدة الرئاسة.

وبتاريخ ١٧ آب [أغسطس] ١٩٤٣، انعقدت الجلسة الأولى لمجلس النواب المنتخب برئاسة فارس الخوري بصفته رئيس السن، وقد انتخبه المجلس لرئاسته وانتخب المكتب.. ثم انتخب القوتلي رئيساً للجمهورية. وقد صرح القوتلي فور انتخابه بأن سياسة الوطنيين للمستقبل هي تحقيق الاستقلال والسيادة والحرص

على التعاون الوثيق مع العالم العربي وتطوير العلاقات الدولية لسوريا بحيث تتفق مع مبادىء ميثاق الأطلسي.

وبعد المشاورات من أجل تأليف الحكومة وقع الاختيار على سعد الله الجابري كرئيس لمجلس الوزراء بالنظر الى أن الأطماع التركية كانت على أشدها في تلك الأيام تستهدف مدينة حلب وشمالي سوريا، وكان الجابري أبرز الزعماء في الشمال. وقبل مردم بك وزارة الخارجية على أساس أن يكون مطلق اليد في وضع السياسة الخارجية لسوريا، وتطبيق هذه السياسة. وكان مردم بك وزملاؤه يعرفون بأن الأولوية في النشاط السياسي خلال الاشهر القادمة، اوبالاحرى خلال السنوات القادمة هي في ميدان السياسة الخارجية. فهناك العلاقات مع فرنسا واقامة العلاقات مع القوى العظمى.. والعلاقات مع العالم العربي.

وقد تم قبول طلب مردم بك دون تحفظ، ذلك أن الجميع كان يؤمن بأنه الرجل الأكثر كفاءة من أجل اجراء المفاوضات مع فرنسا.

***

حكومة سعد الله الجابري

في ٢٢ آب [أغسطس] أعلن عن تأليف الحكومة كما يلي: الجابري رئيساً للحكومة ومردم بك نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية، ولطفي الحفار وزيراً للداخلية، نصوحي البخاري للمعارف والدفاع، خالد العظم وزيراً للمالية، مظهر رسلان وزيراً للأشغال العامة، عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية وتوفيق شامية وزيراً للتجارة.

وقد انتقد السيد سبيرس تأليف الحكومة من حيث أنها لا تمثل الاقليات الدرزية والعلوية. وقال القوتلي لسبيرس إنه عندما اختار الوزراء: «كان مصمماً على تأليف فريق عمل من شخصيات على أرفع مستوى من الكفاءة والتقدير.» والواقع، ان الوطنيين عندما تسلموا السلطة كانوا قد قرروا معاملة جميع السوريين على قدم المساواة وتجنب جلب الانظار إلى ما يثير أي شبهة حول مجموعات الأقليات، سواء

بوضع مستقل أو بحقوق خاصة أو متميزة. ولقد انصرف تفكير الوطنيين إلى وضع حد، منذ البداية، للمفهوم الفئوي ولفكرة التعصب وذلك بهدف الحيلولة دون حدوث أي مشكلة طائفية في المستقبل. وكان الوطنيون يعرفون أن أي مشكلة طائفية، أي تتعلق بالأقليات، تتطور أو تتفاعل، فإنها تفسح المجال لاستغلالها من قبل القوى الأجنبية ولتدخل هذه القوى في الشؤون السورية.

وجدير بالذكر أن اختيار خالد العظم كان موضع جدل.. كثير من الوطنيين لم يكن يثق به والكثير منهم كان يشعر بأنه لم يتخذ في حياته خطاً وطنياً وبأنه لم يصل إلى السلطة إلا لأنه قبل أن يسمى من قبل الفرنسيين. والواقع أن اختياره قد تم لسببين: الأول كفاءته لإدارة الشؤون الاقتصادية، والثاني أنه، من الحكمة من وجهة النظر السياسية أن يكون في الحكومة وأن لا تفرض عليه الذلة بحيث يصبح معرضاً للاستغلال من قبل الفرنسيين، اذا ما شعروا بأنهم لن يستطيعوا التفاهم مع الوطنيين، فيجدون فيه الشخص البديل.

وقوبل تأليف الحكومة بالترحيب، ليس في سوريا وحدها وانما في جميع أنحاء العالم العربي.. وحتى من قبل الفرنسيين. وأما العراق الذي كان ممتنعاً عن الاعتراف باستقلال سوريا، فقد تقدم باعترافه باستقلال سوريا التام، وبالحكومة السورية ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي من قنصلية عامة إلى مفوضية. وقد أرسل جميع رؤساء الدول برقيات تهنئة للحكم الجديد. وعلى الرغم من ذلك فإن السيد سبيرس لم يكن مسروراً وقد كتب لوزارة الخارجية البريطانية يقول: «توجد شروخ جدية» بين اعضاء الحكومة وان طباع سعد الله الجابري غير المستقرة لن تستطيع أن تداوي هذه الشروخ. وهذا الأمر يضعف موقف الحكومة أمام البرلمان منذ البداية. وقد أصدر سبيرس حكمه على الحكومة بعد ثلاثة أيام فقط من تأليفها وقد يكون السبب موقفه المعادي، أصلاً للوطنيين.

ويقول تقرير رفعه المندوب الفرنسي في دمشق إن البريطانيين حاولوا التدخل في الانتخابات السورية: «ان عملاء بعثة سبيرس، منذ أن علموا بمباحثاتنا مع الزعماء الوطنيين وبمجرد أن افتتحت الحملة الانتخابية حاولوا أن يكسبوا صداقة

المعارضة الشهبندرية وقد حضروا عدة اجتماعات للهيئة الشعبية [حزب الشهبندر]... وهذا الغزل لم يعش فترة طويلة، ذلك أن حلفاءنا سرعان ما أدركوا أن لعبتهم خاسرة.»

وان تسمية مردم بك لوزارة الخارجية، قد حملتها بعض الجهات على أنها مؤشر إلى التمهيد للعودة إلى ١٩٣٦، على الرغم من أن الحقيقة، هي أن مردم بك هو الذي أعلن الرجوع عن أي علاقة تعاقدية مع فرنسا، في الجلسة التاريخية التي عقدها مجلس النواب السوري بتاريخ ٣١ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٨. ومنذ ذلك التاريخ لم تصدر عنه أي اشارة سواء في مجالسه الخاصة أو على الصعيد العام، فيها خروج عن ذلك الموقف.

وقبل أن تجري الانتخابات، كان الوطنيون يعلمون أن فرنسا تسعى وراء معاهدة. ولكنهم كانوا يتجنبون الخوض في الموضوع معتبرين أن اللجنة الوطنية الفرنسية لا تمثل فرنسا من وجهة النظر القانونية وليست الوريث الشرعي لحكومة فيشي.. كما أنها حكومة لا يمكن لارتباطاتها أن تكون ملزمة لفرنسا في المستقبل. ولم يكن الفرنسيون يرغبون في أن تبدأ علاقاتهم مع الوطنيين بافتعال أزمة، لذلك لم يثيروا موضوع المعاهدة، وانتظروا أن يبدأ السوريون الخطوة الأولى عندما يثار موضوع السلطات الادارية. ومن وجه آخر، كان السوريون يريدون أن يكسبوا بعض الوقت قبل الدخول في مفاوضات بالغة الأهمية، ولاسيما أنهم غير راغبين في عقد معاهدة مع أي قوة أجنبية.

وكان أول تصريح سوري، قد صدر في أثناء وليمة أقامها السيد سبيرس على شرف رئيس الجمهورية وحكومته. وبعد أن استقبل مدعويه بالطريقة الأكثر حفاوة، قال ان بريطانيا العظمى تعتبر سوريا والشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من أجل طرقاتها إلى الامبراطورية. وقد أكد على أهمية سوريا بالنسبة لبريطانيا العظمى سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم. واستطرد يقول: ان السياسة البريطانية تعارض اللجوء إلى القوة وتعترف بحق الأمم الصغيرة والأمم الكبيرة بالاستقلال. واضاف أن بريطانيا العظمى ترغب في أن ترى سوريا وقد تأمنت

حمايتها. وختم سبيرس كلمته شاكراً الرئيس من أجل اشارته إلى ميثاق الأطلسي، ومعبراً عن تعاطفه مع آمال سوريا.

وهنا طلب الرئيس من مردم بك أن يرد على كلمة السيد سبيرس. وبالنسبة لمردم بك فإن سبيرس قد اسقط من حديثه كلمتين بالغتي الأهمية، هما: الاستقلال والسيادة، مقتصراً حديثه على الآمال السورية. «وفي اوراقه الخاصة، علق مردم بك على كلمة الوزير البريطاني المفوض بأنه لم يلفظ كلمة الاستقلال ولجأ إلى تعبير الآمال السورية.» وكان جواب مردم بك على كلمة سبيرس التصريح بأن سوريا تعترف بالتزاماتها تجاه جمعية الأمم وبخاصة تجاه الدول التي أيدتها من أجل الحصول على استقلالها كبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية، وإنها ليست في وضع يسمح لها بأن تساهم في القضايا الدولية إلا اذا استكملت سيادتها واستقلالها التامين فوق أرضها.

وعندما تكلم مردم بك عن الولايات المتحدة، كان يريد أن يفهم البريطانيين بأن سوريا ستلجأ إلى الولايات المتحدة فيما اذا حاولوا مع الفرنسيين الضغط عليها لإجبارها على توقيع معاهدة أو لتنساق معهم في اللعبة.

***

العلاقات الفرنسية السورية

بدأت العلاقات ودية بين الحكومة الجديدة والفرنسيين. وقد سحبت فرنسا الجنرال كوليه من سوريا وأرسلته إلى مكناس، كبادرة ودية، ذلك أنه كان مرتبطاً مع نظام حكم الشيخ تاج الدين. وقبل مغادرته قام بزيارة لرئيس مجلس الوزراء سعد الله الجابري وعبر له عن اغتباطه برؤيته وقد عاد إلى الحكم. وقد جامله الجابري مبدياً اعجابه بشجاعته ونزاهته، كما عبر له عن تعاطف الحكومة السورية مع آمال الفرنسيين بتحرير بلادهم من الاحتلال النازي، وطالبه الجابري بإطلاق سراح المعتقلين السوريين وأضاف أنه لا يعرف المسؤول الحقيقي عن اعتقالهم. وهنا هاجم كوليه البريطانيين وذكر حوادث معينة كتوقيف عارف النكدي وكيف توصل

إلى اطلاق سراحه، ولكن البريطانيين عادوا لتوقيفه مرة أخرى. وتعرض لتوقيف صبري العسلي ورفاقه. وبعضهم كان ما يزال موقوفاً من قبل البريطانيين على الرغم من قراره بإطلاق سراحهم. وأضاف الجنرال كوليه أن الجنرال ديغول والسيد ماسيفلي كانا في لندن وان السيد تشرشل والسيد ايدن، اكدا لهما بأن بريطانيا، ليست لها أي رغبة في التدخل بسوريا، ولكن، على أرض الواقع، فإن المندوبين البريطانيين قد تآمروا من أجل وضع سوريا تحت النفوذ البريطاني. واستطرد الجنرال كوليه فتكلم عن قصة الدروز وكيف أن البريطانيين قد استخدموا زوجة الأمير حسن الأطرش، المغنية العربية الشهيرة أسمهان.. أعطوها المال وأرسلوها الى الجبل قبل بدء الاجتياح بغية الحصول على تأييد الدروز. وقال أيضاً إنه طلب مرة من البريطانيين أن يدفعوا مالاً بحضوره لبعض الدروز، وأنه بعد ذلك كان قادراً على أن يبرز لهم اعترافاً خطياً من هؤلاء الذين قبضوا المال، بأنهم أوفياء للوحدة السورية. وان تلميحات الجنرال كوليه الأخيرة، كانت اشارة إلى الجهود البريطانية من أجل الحصول على تأييد الدروز لوضع الأمير عبد الله على العرش في سوريا.

في نهاية اللقاء، كرر الجابري مطالبته بالافراج عن المعتقلين، وقد وعد الجنرال بأن يبذل كل ما في وسعه. وفي الواقع كان مردم بك، في وقت سابق، قد أثار هذا الموضوع مع السيد سبيرس عندما التقى به وطالبه باتخاذ تدبير عاجل من قبل السلطات البريطانية من أجل الافراج عنهم، وقال له إن السلطات الفرنسية عندما فوتحت بهذا الموضوع أجابت بأن البريطانيين يعارضونه في اخلاء سبيل الموقوفين.

وكان مردم بك في أثناء تلك المقابلة قد سأل سبيرس عن موقف بريطانيا فيما يتعلق بنقل السلطات الادارية إلى الحكومة السورية، فأكد له سبيرس أن بريطانيا العظمى تؤيد مثل هذه الخطوة تأييداً كاملاً، لدرجة أنه يعمل من أجل انتخاب حكومة وطنية في لبنان تدعم المبادرة السورية. وهنا أبلغ مردم بك السيد سبيرس بأن «سياسة الحكومة المعلن عنها هي في عدم عقد الاتفاقات والمعاهدات ولكن مجرد

الحصول على السلطات الادارية دون معاداة الفرنسيين.» وسأله عن رد الفعل البريطاني في مثل هذا الاحتمال؟ فأجاب سبيرس بمنتهى الحذر، أن الفرنسيين والبريطانيين كانوا على اتفاق من أجل منح سوريا استقلالاً حقيقياً.

وفي ١٥ أيلول [سبتمبر] ١٩٤٣، التقى مردم بك بالممثل الأميركي وودسورث الذي كلف من قبل حكومته بالتعرف على نوايا الحكومة السورية فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا في المستقبل. وقد سأل الممثل الأميركي مردم بك عن موقف السوريين فيما يتعلق بتوقيع اتفاق أو معاهدة مع فرنسا. فاجابه مردم بك بأنه كان قد أبدى تفهمه لموقف السوريين منذ اجتماعهما قبل الانتخابات.. وأنه [أي مردم بك] قد طمأنه من حيث أن مخاوفه لا تستند إلى أي اساس، ما دامت الحكومة السورية لا تعتبر اللجنة الوطنية الفرنسية مؤهلة شرعياً لتوقيع مثل هذا الاتفاق. وقد عبر وودسورث عن [سروره] وطلب من مردم بك أن يشرح السياسة الاقتصادية للحكومة وكذلك الاسلوب الذي ستتبعه من أجل انتقال المصالح المشتركة والسلطات الادارية التي ما زالت بين يدي الفرنسيين؟ وكان جواب مردم بك بأن حكومته ستطلب انتقال هذه السلطات فور تأليف حكومة دستورية في لبنان وأضاف أن سوريا ستكون كريمة مع لبنان إذا اتخذ سياسة ترمي إلى الاستقلال التام وعبر عن أمله في أن يؤيد الحلفاء ولاسيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة المطالب السورية. وهنا أثار الممثل الأميركي موضوع النظام النقدي السوري وسأل عما اذا كانت سوريا تريد الحصول على معونة مستشارين أميركيين وبريطانيين؟ فأجابه مردم بك بأنه بمجرد أن تتسلم سوريا سلطاتها الادارية، فإن هذا الاقتراح سيكون موضع تقدير.. ان مقترحات الممثل الأميركي المتعلقة بالمستشارين كانت مؤشراً إلى الاهتمام الذي تبديه الولايات المتحدة بالاقتصاد السوري.

ثم انتقل الممثل الأميركي إلى الحديث عن المادة ١١٦ من الدستور السوري ورغب إلى مردم بك أن يتحدث عنها.. شرح مردم بك تاريخ هذه المادة، حيث أنها لم تكن من مواد الدستور الذي وضعته الجميعة التأسيسية عام ١٩٢٨، وأنه بعد وضع الدستور طلب المفوض السامي الفرنسي حذف ست مواد من الدستور، هي

التي تبحث عن السيادة، ورفضت الجمعية التأسيسية طلبه، الأمر الذي حمل المفوض السامي على حل الجمعية التأسيسية. ثم ن المفوض السامي نشر في العام ١٩٣٠، الدستور بعد أن أضاف به هذه المادة ١١٦ التي بقي السوريون يرفضونها. وقد أضاف وزير الخارجية أنه بعد أن أعلن الفرنسيون استقلال سوريا في ايلول [سبتمبر] ١٩٤١، فإنهم قد ألغوا هذه المادة ضمناً ولا عبرة للتحفظات التي وصفوها. وان الوطنيون يطالبون بممارسة الاستقلال الصحيح والسيادة الكاملة.. ثم نقل الممثل الأميركي حديثاً عن الجنرال هولمز، قائد الجيش التاسع الذي يحتل البلاد، من حيث أن الجنرال لا يرغب في التدخل بشؤون البلاد إلا بقدر ما تتطلبه الضرورات الحربية من استعمال خطوط المواصلات والمحافظة على حدود البلاد وما عدا ذلك فهو من حق السوريين.

وأخيراً طلب وزير الخارجية من الممثل الأميركي أن يساعد الحكومة في مسعاها من أجل رفع درجة التمثيل الأميركي لديها، لأن صفته كممثل سياسي لا تدل صراحة على اعتراف الحكومة الأميركية باستقلال سوريا وأهليتها للسيادة وهنا طلب الممثل الأميركي توجيه مذكرة سورية ليرفعها إلى حكومته.

وكانت الخطوة السورية الأولى باتجاه فرنسا، في حديث تبادله مردم بك مع الجنرال كوليه، حيث قام الجنرال بزيارة وداعية لمردم بك في منزله.

وابتدأ الجنرال كوليه الحديث فقال إنه سيتولى قيادة عسكرية في مراكش وإنه سيمر بالجزائر حيث سيقابل الجنرال ديغول والجنرال كاترو.. وإنه راغب في أن يذكر لهما شيئاً عن سياسة الحكومة السورية.

أجابه مردم بك.. بأن الوطنيين كانوا دائماً على خلاف مع الجنرال كوليه بسبب السياسة التي كانت تتبعها فرنسا. وان فرنسا قد تضررت من هذه السياسة أكثر مما تضررت سوريا.. وان الوطنيين يرحبون بأن تقوم بينهم وبين فرنسا أحسن العلاقات حتى تزول الآثار التي خلفتها السياسة الماضية. وأن السوريين لا يحملون لفرنسا أي عداوة وكل ما يطلبونه هو الحرية والاستقلال والسيادة. وطلب من الجنرال كوليه أن ينقل حديثه إلى الجنرال ديغول.

ثم أضاف أن هناك نفراً من صغار المسؤولين الفرنسيين يأخذ على سوريا أنها لم تبد حتى الآن استعداداً لعقد معاهدة مع فرنسا.. وأن هذا الموضوع يعتبر بنظره نقطة هامة يجب أن يتم ايضاحها.

ان اللجنة الوطنية لا تملك حق التعاقد سواء أكانت النية متجهة إلى بعث معاهدة ١٩٣٦، أم كان القصد متجهاً إلى التعاقد على معاهدة جديدة. وفي الوقت الحاضر لا تملك اللجنة الأهلية الحقوقية للقيام بمثل هذا الأمر. ففي ٩ أيلول [سبتمبر] ١٩٣٦، وقعت سوريا المعاهدة السورية - الفرنسية وأبرمها مجلس النواب السوري بالاجماع ولكن الحكومة الفرنسية لم تقدمها للمجلس ولم تصدقها. واللجنة الوطنية الحالية لا يمكن ان تعتبر وارثاً شرعياً لتلك الحكومة الفرنسية وبالتالي فهي لا تملك حق ابرام معاهدة ١٩٣٦ أو تصديقها.

وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة السورية لا تستطيع أن تعقد معاهدة مع اللجنة الوطنية الفرنسية لأن الدولتين الحليفتين اللتين وقعتا ميثاق الأطلسي قررتا عدم عقد أي معاهدة أو الدخول في أي نوع من المفاوضات قبل انعقاد مؤتمر السلام العتيد.

وأضاف أيضاً، اذا كانت الصراحة التامة واجبة في السياسة فيجب الاعتراف باستحالة التعاقد مع فرنسا الآن ولا تقع تبعة ذلك على سوريا وحدها.

وقد أبدى الجنرال كوليه اعجابه بهذه الايضاحات وشكر وزير الخارجية عليها وقال إنه يسمعها لأول مرة ويعترف بأنها ذات قيمة كبرى.

وأما عن الموقع الممتاز لفرنسا في سوريا.. فقد قال الجنرال كوليه إنه يحب أن يلفت نظر الوزير إلى أمر هام وهو أن بعض البريطانيين، في سوريا، يشيعون بأنه لم يعد لفرنسا في سوريا مركز ممتاز، في حين أن السيد ماسيغلي كان منذ شهرين في لندن وقد أبلغ السيد ايدن وزير الخارجية البريطانية بأن فرنسا ما زالت تتمتع بالمركز الممتاز في سوريا ولبنان. وان البريطانيين غير المسؤولين، يرمون من وراء نشر هذه الشائعات الى زج الحكومة في مأزق حرجة بقصد خلق المشاكل بينها وبين فرنسا، كما وقع لحكومة حسن الحكيم وحكومة حسني البرازي.

وكان جواب مردم بك.. ان الحكومة الحاضرة لا تتأثر بالشائعات مهما كان نوعها ومصدرها لأنها تفكر قبل كل شيء بمصلحة البلاد والعمل على تأمين استقلالها. أما فيما يتعلق بمركز فرنسا الممتاز في سوريا، فقد سأل الجنرال: ما هو القصد من عبارة الموقع الممتاز؟ واستطرد.. اذا كان القصد هو أن يمثل فرنسا سفير وأن يمثل باقي الدول وزراء مفوضون لكي يتقدم عليهم، فهذا أمر يمكن التوصل إلى تأمينه بمفاوضة الدول ذات العلاقة. واذا كان القصد هو الحصول على بعض الامتيازات التي من شأنها أن تمس بسيادة سوريا واستقلالها فهذا الأمر لا تقبله الحكومة السورية بأي شكل من الأشكال، من أي دولة كانت. لأن سوريا تتمسك بالاستقلال وهي حريصة على أن تتمتع به، كما انها لا ترى بأساً في التعاون الصادق. والسياسة الحاضرة تقضي على سوريا بأن تستكمل أسباب استقلالها وسيادتها، وأن يجري الاتفاق بين سوريا وفرنسا بشكل ودي من أجل استلام جميع الصلاحيات.

وخاتمة المواضيع كان الحديث عن الوحدة العربية.. وعن الوحدة، قال مردم بك: ان الوحدة أصبحت مسألة حية وسوريا لا تستطيع أن تتجاهلها أو أن تكون بعيدة عن الحلول المنتظرة وأنها ستشارك في المباحثات وسيكون لها رأي حاسم في جميع القضايا المطروحة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية.

وكان رد الفعل من قبل الجنرال كوليه، الترحيب بهذه الخطوة ولكنه أبدى حرصه على أن تتولى سوريا الزعامة في هذا المجال لأن السوريين يمتازون بذكائهم وحيويتهم وانتشارهم في جميع البلاد العربية، وكان جواب مردم بك انه من الطبيعي أن يلعب كل قطر الدور الذي يستحق.. وان من مصلحة فرنسا المسايرة في انجاح القضية العربية.

وان المعلومات التي وردت إلى مردم بك، هي أن حديثه قد ترك أثراً بليغاً في نفس الجنرال.

***

الانتخابات اللبنانية

جرت الانتخابات اللبنانية.. وأعلن عن انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وعهد برئاسة مجلس الوزراء إلى الزعيم رياض الصلح، وهو من الوطنيين العرب المتحمسين. واستقبل العهد الجديد بترحيب حار في سوريا، ولاسيما من قبل الحكومة السورية التي كانت تنتظر عهداً جديداً من التفاهم بين سوريا ولبنان. وكان الوطنيون قد حصلوا على تأييد الشيخ بشارة الخوري لسياستهم العربية والإقليمية منذ العام ١٩٤٢.. في حال وصوله إلى السلطة.

وبعد أن تقلد الشيخ بشارة وحكومته السلطة، توجه الجابري ومردم بك إلى لبنان لعقد أول جولة مباحثات مع الحكومة اللبنانية.. كان ذلك يوم الاثنين في ٤ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤٣، ويتلخص محضر الاجتماع الرسمي بما يلي:

بعد اجتماع تمهيدي بين الجابري ومردم بك.. والصلح، قصد الجميع مقر الشيخ بشارة في عاليه وانضم إليهم السيد سليم تقلا، وزير الخارجية اللبنانية.

بعد الترحيب وتبادل الأحاديث الودية، والثناء على وطنية الشيخ بشارة الخوري، طلب الجابري من مردم بك أن يستعرض الموقف السياسي من جميع نواحيه وذلك بعد أن أشاد السيد الصلح بالبرهان الجديد الذي قدمه الشيخ بشارة على ما يتمتع به من أصالة وطنية في أثناء المحادثة التي تمت بينه وبين السيد هيللو، حول عبارة «الانتداب».. وقاطعه الشيخ بشارة قائلاً: ان الانتداب يعتبر لاغياً وان البلاد قد استقلت ويجب أن تمارس صلاحياتها كاملة غير منقوصة.

وبدأ مردم بك يستعرض الموقف السياسي وموقف الحكومة السورية.. قال: ان الحكومة السورية كانت وما تزال تتوق إلى استلام جميع الصلاحيات التي يمارسها الجانب الفرنسي، وكانت تنتظر قيام الوضع الدستوري في لبنان لتبدأ المطالبة بنقل هذه الصلاحيات. أما الآن وقد تم ذلك على الوجه الأحسن، فإن الحكومة السورية تود أن تشرع بالمطالبة بحقوقها بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. ومن أجل ذلك اقترح تأليف لجنة مشتركة تتألف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية

في كل من سوريا ولبنان.. ولكنه، في الوقت نفسه، أوصى بعدم التسرع واستباق الحوادث بتقديم انذار أو مذكرة فوراً، وانما الانتظار حتى نعلم نتيجة الأبحاث التي ستجري يوم الأربعاء القادم في ٦/ ١٠ بدمشق مع السفير الفرنسي السيد هيللو وهي متممة للابحاث التي جرت بينه وبين الوزير مردم بك.

ثم جرى بحث طويل حول المعاهدة وامكان عقدها مع الجانب الفرنسي، فشرح مردم بك وجهة نظره في الموضوع وهي أن فرنسا في وضعها الحاضر ليست مؤهلة لعقد معاهدة ما.. واعاد على الجانب اللبناني ما كان قد تحدث به مع الجنرال كوليه وأضاف أنه يعتقد أن الجانب الفرنسي قد اعترف بصحة هذه النظرية من حيث عدم امكان التعاقد.

قال الشيخ بشارة أنه لا بد من ايجاد صيغة تكون مستمدة من كتب المراسلة التي كانت ملحقة بكل من المعاهدتين السورية واللبنانية لعام ١٩٣٦، فأجابه مردم بك أن من الأفضل عدم التقيد بشيء من ذلك والسعي لإيجاد عبارة أو اسلوب دبلوماسي يؤدي إلى استلام الصلاحيات.

وهنا جرى بحث عن الصلاحيات التي يجب استلامها من الفرنسيين.

هناك الصلاحيات المشتركة بين سوريا ولبنان.. ومن أجل هذه يمكن تأليف مجلس مشترك يدير هذه الصلاحيات بعد أن تنتقل إلى المجلس بكاملها... وهذا المجلس يجتمع بالتناوب في سوريا ولبنان، وعندما يجتمع في سوريا يرأسه سوري وعندما يجتمع في لبنان يرأسه لبناني. وهذه الصلاحيات هي المصالح المشتركة والجمارك.

وهناك الصلاحيات الخاصة بكل من سوريا ولبنان. وهذه يجب أن تنتقل إلى الحكومة السورية في سوريا وإلى الحكومة اللبنانية في لبنان، ومنها الأمن وقضايا الحدود ومراقبة الشركات ذات الامتياز الخاص بكل بلد دون الآخر.

ثم انتقل الوزير مردم بك إلى الحديث عن المحاولات البريطانية من أجل ادارة الشؤون الاقتصادية رغبة منها في تقليص ظل الفرنسيين وكيف أنهم يعملون على

تأليف هيئة مشتركة تضم أعضاء من الانكليز والأميركان والفرنسيين والسوريين واللبنانيين لتحل محل الادارة الفرنسية. وقال مردم بك ان ابحاثاً عديدة جرت حول هذا الموضوع بينه وبين السيد أولدرج الممثل البريطاني في مجلس الميرة [ادارة مصلحة الحبوب الصالحة لصناعة الخبز] ومع الكولونيل فالوي الممثل الفرنسي في المجلس المذكور وغيرهم، وقد أفهم جميع الذين تحدث معهم بأن الحكومة السورية لا تقبل بوجه من الوجوه أن تسيطر هيئة مؤلفة بهذا الشكل على شؤونها ولاسيما أنها تعمل على استلام الصلاحيات لتديرها بنفسها. واذا احتاجت إلى مشورة فنية وليس في البلاد صاحب اختصاص في الموضوع نفسه، فإنها ستعمد إلى الاستعانة بالرأي الفني الأجنبي.

وأضاف أنه يعتقد أن الحكومة اللبنانية تشاطر الحكومة السورية، رأيها في هذا الموضوع.

أعرب الشيخ بشارة والرئيس الصلح والوزير تقلا عن الموافقة التامة على هذه السياسة.

وعن العلاقات بين البلدين سوريا ولبنان،

قال مردم بك: ان أشخاصاً يحاولون تعكير صفو العلاقات بين البلدين ويريدون الفصل بينهما اقتصادياً، لكي توضع نقاط جمارك على الحدود.

وقد استنكر الشيخ بشارة هذه المحاولات وأعرب عن معارضته لها. وأنه مع رغبته بالاحتفاظ باستقلال لبنان وسيادته، يود أن تقوم علاقات وثيقة بين لبنان وسوريا.

وصرح السيد الجابري بأن رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي وجميع رجال الحكومة السورية يؤيدون استقلال لبنان ويدافعون عنه شرط أن يكون استقلالاً حقيقياً وكاملاً وألا يكون للأجنبي أي تدخل في شؤونه أو مجال لاستغلاله ضد البلدين معاً.

والحديث الأخير في هذه المباحثات السورية اللبنانية، كان عن النقد.

قال مردم بك وإنه تلقى زيارة من قبل رسول أوفده السيد وودسورث، المعتمد الأميركي، وأسر إليه بأنه ربما يتم اتفاق بين الجمعية الوطنية والحكومة البريطانية على ربط النقد السوري واللبناني بالفرنك الجزائري. وأن مثل هذا الاتفاق يضر بمصالح السوريين ويسبب بلبلة في الأسواق وأنه يجب أن تتعاون الحكومتان السورية واللبنانية على مقاومة هذا التدبير.

وقد أيد الشيخ بشارة والسيدان الصلح وتقلا وجهة النظر السورية.

وعلقت جلسات الاجتماع إلى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة في ٨ تشرين الأول [اكتوبر] في دار الشيخ بشارة في عاليه، وتخصص الجلسة للاستماع إلى نتيجة المباحثات بين مردم بك والسيد هيللو والوزير البريطاني المفوض السيد سبيرس.

***

هذا الاجتماع الذي تم في ٤ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤٣، يعتبر تاريخياً حيث حددت فيه المبادىء الأساسية التي تقوم عليه العلاقات بين البلدين للمستقبل وتتلخص هذه المبادىء بما يلي:

أ ـ كل من البلدين يتمتع باستقلاله التام ويمارس سيادته الكاملة.

ب ـ يتعهد لبنان بألا يكون مقراً ولا ممراً لأي قوة تهدد استقلال سوريا.

ج ـ يتعاون البلدان إلى اقصى الحدود في الشؤون الاقتصادية وغيرها على قدم المساواة.

وقد بقيت هذه المبادىء مرعية، وان كان قد طرأ عليها الانفصال الجمركي بين البلدين بعد أن بدا لسوريا أن الصناعة السورية التي نمت بشكل سريع ستصبح مهددة اذا تمت المحافظة على وحدة التعريفات الجمركية.

ومن نتائج الاتفاق الذي تم في تلك الجلسة هو التغيير الذي طرأ على السياسة اللبنانية فيما يتعلق بالجيش.

لقد تضمنت المعاهدة السورية لعام ١٩٣٦، نصاً يوجب على القوات الفرنسية الجلاء بعد خمس سنوات من وضع المعاهدة في التنفيذ. وعلى خلاف ذلك، فإن المعاهدة اللبنانية لذلك العام قد سمحت بالوجود العسكري الفرنسي طوال مدة سريان المعاهدة أي ٢٥ عاماً. وبعد الاتفاق على المبادىء في تلك الجلسة، فقد تعهد لبنان بألا يقبل في المستقبل ما كان قبل به في العام ١٩٣٦، فيما يتعلق بتواجد الجيش الفرنسي فوق أرضه. وهذا ما حدث بالفعل في ٣١ كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٦، عندما احتفل لبنان بجلاء آخر جندي أجنبي عن الارض اللبنانية.

***

المفاوضات الفرنسية ـ السورية

أخذ الفرنسيون وضع ترقب وانتظار، فيما يتعلق بعلاقاتهم المستقبلية مع سوريا ولبنان. وكانوا يعرفون بأنه لا بد أن يأتي اليوم الذي سيطالب فيه السوريون باستلام الصلاحيات والادارات التي ما زالت فرنسا تحتفظ بها. وكانت المراسلات بين السيد هيللو وبين اللجنة الوطنية الفرنسية تشير إلى أن الفرنسيين كانوا يهيئون أنفسهم للوقوف بوجه هذه المطالب التي تنتظر أن تتقدم بها سوريا.

كتب هيللو للجنة الوطنية يقول إنه سيثار قريباً موضوع المصالح المشتركة وسيكون التسليم بها عبارة عن تصرف خطير النتائج، قبل الاتفاق على ابرام معاهدة.. وكان الجنرال كاترو متفقاً مع هيللو في الرأي فقد كتب بدوره يقول: «من المهم أن تبقى، في حيازتنا، ضمانات هامة تجعلنا نباشر المفاوضات للمعاهدة، من وضع يلائمنا.» ولذلك فقد كتب ماسيغلي مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الوطنية، إلى السيد هيللو، يقول: «ان صفقة المصالح المشتركة لا يمكن تصورها إلا في إطار استقلال يحدد وضعه بموجب معاهدتين يتم ابرامهما مع سوريا ولبنان.. واذا اثير الموضوع معكم فستكونون جاهزين ومهيئين للمفاوضة معهم فيما يتعلق بالصفقة [المصالح المشتركة] وبنصوص المعاهدتين اللتين يتوجب ابرامهما بيننا وبين الدولتين، في وقت واحد.» وأضاف السيد ماسيغلي قوله: «ان هذا الموقف

المبدئي قابل للتعديل تبعاً للضرورات التي تستوجبها سياستنا في الشرق.»

وفي ١٢ تشرين الأول [اكتوبر] اجتمعت اللجنة العليا المؤلفة من رئيسي الحكومتين ووزيري الخارجية في شتورة بلبنان للبحث في المصالح المشتركة بين البلدين وطلب استلامها من الفرنسيين. وتلا السوريون، في بدء الاجتماع، مشروع المذكرة التي ستقدم للفرنسيين ومشروع الاتفاق بين البلدين فيما يتعلق بإدارة هذه المصالح المشتركة. وذكر مردم بك في يومياته أنه «بعد تلاوة مشروعي المذكرة والاتفاق، وافقنا عليهما مبدئياً وأرجأنا البت بهما نهائياً لبعد الغد، لأن السفير الفرنسي ومعاونيه سيتناولون طعام العشاء على مائدة رئيس الجمهورية اللبنانية، وطلبنا إلى رياض الصلح وسليم تقلا، اثارة موضوع استلام المصالح المشتركة مع ضيوفهم، وكذلك فيما يتعلق بجميع السلطات الادارية وكل ما من شأنه أن يتمم مظاهر السيادة والاستقلال، وأن يتم اخبارنا غداً صباحاً لأن السفير ومعاونيه مدعوون على مائدتي لتناول طعام الغداء في داري، وذلك للاطلاع على ما دار بين الطرفين. ولكن الطرف اللبناني رغب إلينا أن نكون نحن البادئين باثارة الموضوع، وذلك أن السيد شاتينيو، السكرتير العام للمندوبية، كان قد زارهما وأبلغهما بأنهما مدعوان على مائدتي، وعندها فقط تبدأ المباحثات.»

وفي يوميات مردم بك ورد أنه في يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول [اكتوبر] قبيل الظهر، اتصل بي سعد الله هاتفياً واخبرني بأنه يود الاجتماع بي قبل وصول السفير ومعاونيه لتناول طعام الغداء على مائدتي.. وعند وصوله قال لي إن رياض الصلح قد أوفد إليه تقي الدين الصلح لإبلاغنا ما جرى بين السفير الفرنسي وبين رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في أثناء المأدبة التي دعي إليها السفير، وخلاصة المباحثات أن الحكومة اللبنانية طلبت استلام جميع المصالح التي تديرها المندوبية الفرنسية، فأجاب الجانب الفرنسي بأن الانتداب ما زال قائماً حقوقياً، وان زوال الانتداب حقوقياً لا يمكن أن يتم إلا بعد عقد معاهدة بين الطرفين، فكان موقف الفريق اللبناني واضحاً وصريحاً وهو أنه، الآن، لا يمكن عقد معاهدة لأن اللجنة الوطنية لا تملك الصفة القانونية والشرعية التي

تؤهلها لذلك وأن لبنان لا يعترف بالانتداب وهو يطالب بممارسة جميع حقوقه، وكان الجواب النهائي بأن السفير الفرنسي سيسافر قريباً إلى الجزائر وسيطلع اللجنة الوطنية على آراء الحكومة اللبنانية وأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل التباحث مع مرجعه في الجزائر.»

ويتابع مردم بك في يومياته، في اليوم المذكور، فيقول.. وبعد أن حضر السفير الفرنسي ومعاونوه وبعد تناول الطعام جلسنا لتناول القهوة، وابتدأ سعد الله الحديث، فقال للسيد شاتينيو، القادم حديثاً من الجزائر.. ماذا يفكرون بشؤوننا في الجزائر؟.. فأعطى جواباً غامضاً، ثم تكلم السيد هيللو عن الوليمة التي اقامها رئيس الجمهورية اللبنانية وعن الحديث الذي تبادله مع الحكومة اللبنانية، وقال إن الجانب اللبناني لم يكن ممتناً من نتيجة حديثه.. والحديث الذي رواه هيللو، يتفق تماماً مع ما رواه تقي الدين الصلح. وبعد أن انهى السفير حديثه، قال سعد الله، إن وزير الخارجية يتكلم عن وجهة نظرنا. فبدأت الكلام قائلاً: ان العلاقات الودية القائمة بيننا وبين الفرنسيين تقضي بتسوية جميع الأمور المعلقة ثم أشرت إلى تاريخ القضية وإلى المحاولات العديدة التي قمنا بها للوصول إلى تسوية وأضفت بأن الانتداب لم تعترف به البلاد في وقت من الأوقات وقد رفضته على الدوام، حتى أن فرنسا نفسها لم تحترم هذا الصك [صك الانتداب] ولم تنفذه وأن المجلس التأسيسي لم يستطع أن ينجز عمله، وأن المجالس التي قامت قد أخفقت في مهمتها، وأننا عندما عقدنا معاهدة ١٩٣٦، كان أملنا أن تكون خاتمة المطاف وقد تحملت شخصياً مسؤوليات مرهقة في سبيل انجاح هذا الأمر وسافرت عدة مرات إلى فرنسا ولكن، مع الاسف، في شهر تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٣٨، بعد أن وقع وزير الخارجية السيد بونيه، عادت الحكومة الفرنسية وغيرت رأيها ولم توافق على هذا الاتفاق، ثم ما كان إلا ان ألغيت المعاهدة وأعيد الانتداب، إلى أن جاء دور دخول البريطانيين والفرنسيين في حزيران [يونيو] ١٩٤١ واعلانهم الغاء الانتداب واعتبار سوريا دولة مستقلة. ثم أشرت إلى الكتاب الذي وجهه إلي الجنرال ديغول بتاريخ ٦ حزيران [يونيو] ١٩٤١، وإلى البيان الذي أذاعه الجنرال كاترو في ٨

حزيران [يونيو] وذلك بموافقة وضمان السفير البريطاني في القاهرة، ثم إلى تصريح الجنرال ديغول في الحفلة الكبرى التي اقيمت في الجامعة السورية، بالغاء الانتداب واعتبار سوريا مستقلة استقلالاً تاماً، كما أنه في اجتماع سابق عقد في ٢٥ حزيران [يونيو] ١٩٤١، اعلن الغاء الانتداب واعلان استقلال سوريا ولبنان بحضور الرؤساء السابقين.

وتابع مردم بك في يومياته.. يوم ١٣ تشرين الاول [اكتوبر]، يقول: ذكرت بأن سوريا لم تقصر في يوم من الأيام عن المطالبة بحقوقها واحترام تعهداتها. وأنها قد وقعت المعاهدة في يوم ٩ ايلول [سبتمبر] ١٩٣٦، في باريس وأن مجلسها النيابي قد صدقها بتاريخ ٢١ كانون الأول [ديسمبر]، من العام نفسه، وابرمتها الحكومة السورية فوراً، ولكن الجانب الفرنسي لم يقم في ذلك الحين بما وجب عليه. وقد دارت الأيام دورتها وزالت الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي وقامت لجنة وطنية ليست وريثة لا للحكومة الفرنسية ولا للبرلمان الفرنسي، كما أنه لم يعترف بها كحكومة شرعية لها حق التعاقد، وهذا ما يجعل الأمر عسيراً للدخول في مفاوضات وعقد معاهدة. ولكن طالما أن الاستقلال أعلن وأصبحت سوريا صاحبة السيادة، فيجب اذن ان تمارس جميع الحقوق والصلاحيات التي هي بأيدي الغير ولذلك ترغب الحكومة السورية بأن تستلم هذه الصلاحيات، لأن تشعب الادارات وضياع المسؤوليات، كل ذلك يجعل الحكم شاقاً جداً، اذا لم يكن مستحيلاً، لذلك يستحسن حصر جميع هذه الأمور في أيدي الحكومتين السورية واللبنانية، لأننا نخشى أن يتسرب ذلك إلى أيدٍ غير أيدينا ونحن حريصون أن تتمتع بلادنا باستقلالها وتتحمل بنفسها المسؤوليات، اسوة بمصر والعراق. فقال السفير الفرنسي إن مصر عقدت معاهدة فأجبته بأن مصر عقدت المعاهدة في العام ١٩٣٦، والتحفظ البريطاني صدر في ٢٨ فبراير [شباط] ١٩٢٢، وفي هذه الفترة استلمت مصر جميع الصلاحيات ومارست جميع الحقوق. وسوريا عندما تستلم ذلك كله تصبح قادرة وأهلاً للتعاقد، لأنها بحالة لا تؤهلها لذلك. فقال ألم تعقدوا معاهدة ١٩٣٦، ضمن هذه الشروط وهذه الحالة؟.. فأجاب السيد سعد الله بأننا كنا

مكرهين على عقد هذه المعاهدة لأن البلاد السورية كانت في عهد اضطراب وفوضى ثم انه لولا حكومة ليون بلوم لما كان قد تم ذلك.. وأضاف: اريد أن اتكلم بصورة واقعية، فماذا يضيركم أن تسلمونا كثيراً من الدوائر التي بأيديكم كمصلحة الحدود والامن الداخلي ومراقبة الصحف والشركات ذات الامتياز، وأعطى بعض الامثلة العملية عن ضرورة قيام الحكومة بأمرها. ثم قال إننا بصفتنا حكومة وطنية لا يمكننا إلا المطالبة بجميع هذه الأمور ونرغب باستلامها. وعند انتهاء كلمته اعتذر عن ضعف لغته الفرنسية وعدم مقدرته على تصوير الأشياء بالشكل الذي يرضى عنه. وهنا وجه الكولونيل أوليڤا ـ روجيه سؤالاً: بصفتك رئيساً للوزراء ورجلاً صريحاً، هل أنت على استعداد للتعاقد مع فرنسا؟ وهنا ساد صمت وبعد ذلك تكلم هيللو وقال إنه سيسافر قريباً إلى الجزائر ليبحث مع اللجنة وسيعرض هذه القضايا، ثم قال إنه يخشى أن تتسرب هذه الصلاحيات للغير ويعني بذلك البريطانيين والأميركان، فأجبته ان سير الأمور متجه إلى هذه الغاية ونحن خشية هذا الأمر نريد أن نمارس جميع حقوقنا كما أننا حريصون على الدفاع عنها والتمسك بها ولا نسمح بالتنازل. ولكن تمسك الفرنسيين بعدم اعادة الحق إلى أهله يجعل الغير يظهر بمظهر المطالب بحقوق سوريا واستقلالها.

وقد انتهت الجلسة في الساعة الرابعة بعد الظهر، وعند الانصراف قلت للسفير الفرنسي، بما أنك على أهبة السفر، فإنه يحسن أن تقدم لك الحكومة السورية مذكرة بهذا الموضوع ليطلع عليها المرجع الفرنسي، فأجاب شاكراً.

وعلق مردم بك في يومياته، مباشرة بعد تدوين وقائع الجلسة مع الفرنسيين بما يلي:

«الخلاصة: يتضح من هذا الحديث أن الجانب الفرنسي على غير استعداد لتسليم ما بيده وان المعاهدة التي يراد عقدها ليست تسليم هذه المصالح وانما لربط مقدرات البلاد بفرنسا لأن عقلية الفرنسيين لم تتبدل على الرغم من الكوارث التي حلّت بهم وهم ما زالوا يعتقدون بأن سوريا ولبنان ملك مشاع لهم لا ينازعهم فيه منازع، وان سكان البلاد هم من رعاياهم وان فكرة الاستقلال والسيادة أضحوكة،

ومتى عادت فرنسا إلى قوتها تعود إلى التخلص من هذه الوعود وإلغاء هذه المظاهر كما جرى في الماضي. ولم أشر فيما سبق إلى بحثنا عن البلاد العربية وقد ظهرت امارات الاستياء على وجوههم عند الكلام عن المؤتمر العربي وقرب سفرنا إليه، فكانوا يقولون يجب أن تتزعم سوريا البلاد العربية، لا أن تكون تبعاً لغيرها، فأجبناهم يجب أن تتمتع سوريا باستقلالها الصحيح وسيادتها حتى تتمكن من فرض ارادتها على غيرها، ولكن طالما أنها بهذا الوضع الضعيف، فإن تأثيرها يكون قليلاً. وانهم أعداء الداء لفكرة التقارب بين لبنان وسوريا فكيف حالهم ازاء تقارب بين مختلف البلاد العربية؟»

وقد رفع هيللو تقريراً إلى اللجنة الوطنية حول مباحثاته مع الحكومتين السورية واللبنانية، وان ما ورد في هذا التقرير يؤكد النتيجة التي خلص إليها مردم بك في تعليقه على المباحثات، حيث قال: «.. وطبعاً، فقد قلت لمخاطبي اللبنانيين والسوريين إن تطبيع العلاقات بين فرنسا وبلديهم يجب أن يتم في اطار معاهدة.. وقد أعطوا أجوبة غامضة.. ويبدو أن الحكومتين تكتفيان الآن، من أجل انقاذ المظاهر، ببعض التنازلات البسيطة.»

وفي الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم ١٦ تشرين الأول [اكتوبر]، اجتمع مجلس الوزراء في القصر الجمهوري ووافق على المذكرة المرجح تقديمها للجانب الفرنسي وعلى مشروع الاتفاق الجمركي مع لبنان. وفي اليوم نفسه، اجتمع في شتورة، بلبنان، رئيسا الحكومتين ووزيرا الخارجية واستلم الجانب اللبناني المذكرة ومشروع الاتفاق الجمركي للحصول على الموافقة عليهما في مجلس الوزراء اللبناني. كما تقرر أن يقوم رئيس الحكومة السورية ووزير الخارجية بزيارة رسمية الى لبنان.

وفي ٢٠ تشرين الأول [اكتوبر]، سلم مردم بك إلى السفير هيللو المذكرة التي أعدتها الحكومة السورية. وقد سجل مردم بك في يومياته: «لقد سلمت المذكرة إلى هيللو، بعد أن تلقيت نداء هاتفياً من الرئيس اللبناني ومن رياض أعلماني فيه الموافقة على الاتفاق الجمركي وعلى المذكرة التي أعددناها لتقديمها الى السفير الفرنسي.

وقد تضمنت المذكرة «الاشارة إلى اعلان الاستقلال المتعارف عليه من قبل القوى الحليفة والصديقة وأيضاً من الدول العربية. وقد نوهت إلى رغبة هذه الدول بإرسال ممثلين دبلوماسيين معتمدين وبأنها قد عبرت عن سرورها برؤية هذا البلد [سورية] وهو يمارس سيادته.

وان الحكومة السورية بدعم من هذا الواقع تعرب عن آمالها بأن تحول المندوبية العامة والمصالح المرتبطة بها إلى وضع ينسجم مع الاستقلال.»

وقد اختتمت المذكرة بالقول: «ما دامت سوريا قد أصبحت لها حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية فمن واجبها أن تمارس جميع الصلاحيات التي تتعلق بنظام الحكم الحالي [الاستقلال]، على الصعيد الوطني والصعيد الدولي وأن تتسلم جميع المصالح المدارة من قبل المندوبية، وبالدرجة الأولى، المصالح المشتركة بين الجمهوريتين السورية واللبنانية التي تديرها المندوبية لحسابهما. وان الدولتين هما على اتفاق تام في وجهة النظر.»

وأول جواب فرنسي نقله السيد هيللو هو أن نقل المصالح المشتركة لا يمكن أن يتم إلا في اطار معاهدة، وكان الجواب السوري واللبناني هو أن اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة غير مؤهلة شرعياً لتوقيع مثل هذه الوثيقة. ولكن السيد هيللو قال: «اذا كانت فرنسا مؤهلة لأن تعلن الاستقلال، ولم تكن لها بعد حكومة مشكلة بالقوة التي هي عليها الآن، فهي بالتأكيد مؤهلة لإنشاء معاهدات.»

ومع ذلك فإن السيد هيللو كان يعلم بأن ما يقوله يخالف الحقيقة، وهذا ثابت بتقرير أعدته المندوبية العامة في بيروت، قالت فيه: «انه قبل المباشرة في مفاوضات لا بد للجنة الوطنية لفرنسا الحرة أن تعين ماهيّة اختصاصها لربط فرنسا بصك، يجب أن تقترن دستورياً بتصديق من قبل برلمان. وقد أضاف هذا التقرير، نفسه، «انه من السهل أن نقول إنه ما دام قد تم الاعتراف للجنة الوطنية الفرنسية في لندن بأنها مؤهلة لاعلان الاستقلال، فإن اللجنة الوطنية للتحرير الوطني في الجزائر تستطيع كذلك أن تباشر المفاوضات التي هي من امتيازات ذلك الاستقلال. ولكن من وجهة النظر الحقوقية، فإن اللجنة لا تستطيع أن تقوم مقام برلمان منتخب قانوناً من

أجل التصديق.. وعلى ذلك، فإن الاتفاقات التي يمكن أن تتم مع الحكومتين ليس ا
إلا صفة مؤقتة.»

***

المحادثات السورية ـ المصرية من أجل الوحدة العربية

وفي اليوم التالي للقاء مردم بك مع السفير هيللو، قصد الجابري ومردم بك ،
وفد سوري، القاهرة تلبية لدعوة من النحاس باشا وجهت للحكومة السور
بمجرد أن تسلمت مقاليد الحكم، ولكن الحكومة السورية رأت تأجيل الزيارة ريا
تتلقى زيارة رسمية قامت بها بعثة تمثل الملك فاروق لتهنئة الرئيس القوت
والحكومة الوطنية.

وصل الجابري ومردم بك والوفد إلى القاهرة يوم ٢١ تشرين الأول [اكتوبر
وقوبلوا باستقبال حار من قبل الحكومة والشعب المصري. وبمجرد وصول
استقبلهم الملك فاروق وأعرب عن سروره الشخصي برؤية الوطنيين وقد تسلم
السلطة وبرؤية سوريا على طريق الاستقلال. وقد دعاهم الى مرافقته في ال
لتأدية صلاة الجمعة في الجامع الأزهر. وعلى طول الطريق من دار الضيافة ا
قصر الزعفران، وحتى المسجد كان الشعب المصري يحيي الوفد السوري بمنتم
الحماس، وكان كثيرون يحملون لافتات كتب عليها تحيات لزعماء سوريا المستقا
وقد خصصت خطبة الجمعة للحديث عن الوحدة العربية وما تفيض به من مز
على الشعب العربي. وقد أقام الملك وليمة غداء على شرف الوفد السوري ب
الصلاة مباشرة ،وأعرب عن اهتمامه الخاص بتحقيق الوحدة العربية.

أمضى الجابري ومردم بك عدة أيام في القاهرة، وفي أثنائها تبادل الو
السوري وجهات النظر مع النحاس باشا حول العلاقات العربية بصورة عاه
وحول امكانية اقامة منظمة للسير بالعرب نحو الوحدة. وقد عبر السوريون :
تأييدهم للصيغة التي أعدها النحاس باشا من أجل الوحدة، وقدموا بدورهم مذك
للمصريين شرحوا فيها موقفهم من الوحدة العربية. وبموجب هذه المذكرة تعهد

سوريا بالاعتراف للبنان بأن يكون دولة منفصلة شرط أن يقوم بجميع المتطلبات الضرورية من أجل أن يتحرر من الوصاية الفرنسية وأن يمارس استقلاله. وان العلاقات بين سوريا ولبنان سيحكمها مبدأ العمل المشترك من أجل توطيد استقلالهما. وتعبر المذكرة عن رغبة سوريا بتمهيد الطريق إلى الوحدة العربية بالقضاء على جميع الانقسامات المصطنعة التي فرضتها دسائس وأطماع القوى الأجنبية. وقد بحثت المذكرة في الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق وتوسيع الوحدة العربية. وهي تؤكد رغبة سوريا في اقامة فيديرالية عربية تحتضن تعاوناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتضم هذه الفيديرالية سوريا ومصر والعراق والعربية السعودية واليمن وفلسطين وشرقي الاردن ولبنان. ويقع على عاتق هذه البلاد تقديم المساعدة الضرورية للبلاد العربية الخاضعة للحماية من أجل إنضمامها إلى هذه الفيديرالية في المستقبل.

والخلاصة، فإن سوريا تريد أن ترى الوحدة العربية تتجسد في حكومة فيديرالية.

***

الرد الفرنسي على المذكرة السورية

بمجرد عودة السيد هيللو من الجزائر، سلم إلى مردم بك جواب اللجنة الوطنية للتحرير الوطني على المذكرة السورية. لقد عبرت اللجنة عن سرورها لتطور الحياة الدستورية في سوريا والذي يتفق تماماً مع ما تأمله فرنسا» ومع ذلك فإن الرسالة الجوابية للجنة تشير إلى أن رغبتها بوصول سوريا إلى استقلال مضمون بمعاهدة فإنها تؤكد أن «الانتداب مستمر» ولا يمكن وضع حد له إلا باتفاق تعاقدي، يحدد العلاقات الفرنسية ـ السورية ويحل محل الانتداب. وان اللجنة الفرنسية للتحرير مستعدة لتصديق معاهدة ١٩٣٦، وبعد ذلك تنقل إلى سوريا جميع متعلقات السيادة.

وفي الوقت نفسه، الذي سلم فيه السيد هيللو رد اللجنة إلى مردم بك، ابرق إلى

الجزائر قائلاً: «ان قرارنا بعدم الاستجابة إلى المطالب.. من شأنه أن يتسبب بهياج شعبي تنشأ عنه نتائج خطيرة.. وعندها فإن مسؤولية الأمن تقع على عاتق البريطانيين بحيث يصبحون الحكم في الموقف ولن يقصروا في الافادة منه.. «ان الضرورة تقضي أن نرسل، وبأقصى السرعة، قوات فرنسية فعالة إلى لبنان» بدلاً من النصح بالتروي وبالدخول في مفاوضات بناءة. وفي الواقع كان هيللو يحرض اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على ارسال قوات عسكرية لقمع أي اضطراب قد ينشأ عن الرفض الفرنسي القيام بتنازلات للسوريين واللبنانيين. وعلى الرغم من التأكيدات الجازمة التي صدرت عن الجابري ومردم بك للسفير هيللو، من حيث أن السوريين لا يريدون أن يستبدلوا فرنسا ببريطانيا العظمى، وأنهما في الواقع قد حذرا السفير من ان السوريين يخشون أن تتسبب فرنسا بحمل البريطانيين على حشر أنفسهم، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هيللو واللجنة الفرنسية يعتقدان بأن السوريين يلعبون الورقة البريطانية.. كما تشير إلى ذلك برقية موجهة الى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وفيها: «ان نصوص المذكرتين المقدمتين من الحكومة السورية والحكومة اللبنانية لا تشير إلى المصالح المدارة بالاشتراك بيننا وبين البريطانيين كالأمن ومؤسسة الميرة [مؤسسة الحبوب الصالحة لصناعة الخبز]، الأمر الذي يلقي الضوء على المصدر الحقيقي للمطالب المقدمة لنا.»

والواقع أن الحكومة السورية، سبق لها أن أثارت موضوع الامن وموضوع الميرة مع الحكومة البريطانية في أول فرصة سنحت لها وذلك عند زيارة الوزير البريطاني السيد كيزي إلى دمشق في تشرين الثاني [نوفمبر] وقد أخبر السيد كيزي وزارة الخارجية البريطانية يقول: «ان جميل مردم بك قد أثار موضوع سمات الدخول وقال انها من متعلقات السيادة ويجب أن تمارسها سوريا حالاً وقال ان التغييرات الضرورية من أجل الأمن يمكن أن يتم تنسيقها، ولكن من حقهم أن يسيطروا على حدود بلادهم.. كما أثار موضوع الميرة.. ومن الظاهر أن انتقاداته، في الوقت الحاضر، تنصرف إلى وجود كثير من السلطات المختلفة معنية بهذا الموضوع.»

ان الحكومة الوطنية قررت، منذ البداية ألا تناقش مع البريطانيين المواضيع المتعلقة بينها وبين فرنسا ولا مع الفرنسيين المواضيع المتعلقة بينها وبين بريطانيا.

وان المحادثات الفرنسية ـ السورية، اتفق على تأجيلها لما بعد عودة هيللو من الجزائر. وقد أخبرت الحكومة السورية السفير هيللو قبل سفره بأنها لا تقبل جواب اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، على مذكراتها، كموقف نهائي وأنها تنتظر أن ينقل وجهة نظرها إلى اللجنة شخصياً. ووعدت بألا تقوم باي اجراء إلى أن يعود، آملة بأن يعالج الموضوع بطريقة تتجاوب مع المطالب السورية. وقد التزمت الحكومة السورية بوعدها التزاماً كاملاً، فلم تعلن مضمون المباحثات مع فرنسا، لا على الصعيد العام ولا على الصعيد الخاص.

***

الأزمة اللبنانية

على الرغم مما التزمت به الحكومة السورية من التعقل ومعالجة الأمور بالحكمة، فقد وجدت نفسها، ورغماً عنها، متورطة في أزمة خطيرة بسبب الأحداث في لبنان.

ومنذ أول اجتماع بين الحكومتين السورية واللبنانية في ٤ تشرين الأول [اكتوبر]، كان السوريون قد قالوا بوضوح لزملائهم اللبنانيين، ان من أجل معالجة القضايا السياسية مع الفرنسيين، عليهم أن يتبعوا سياسة حذرة وأن يتجنبوا أي نزاع معهم. لقد كان هم الحكومة السورية تجنب أي تدخل بريطاني في علاقاتها مع فرنسا، وكانت تخشى أن تنجح دسائس سبيرس في لبنان. ومن وجه آخر، فإن الحكومة اللبنانية لم تكن تتمتع في لبنان بالتأييد المتجانس الذي تتمتع به الحكومة السورية في سوريا. ومن هنا لم يكن الوطنيون في لبنان قادرين على بلوغ المستوى نفسه في كتمان مضمون المفاوضات مع الفرنسيين، لان أي علامة للسرية كانت تثير الشكوك لدى الأنصار. مثال ذلك أن الحكومة السورية، في تصريحها أمام البرلمان، قد تحدثت عن الخطوط العامة لسياستها، وهذا لم يمنع من حصولها

على الثقة بالاجماع، وأن الحكومة اللبنانية اضطرت في ٧ تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٤٣، لتقديم بيانات أكثر تفصيلاً، من أجل الحصول على الثقة. لقد اضطر رياض الصلح أن يعدد بالتفصيل مطالب حكومته. مثلاً: مراجعة الدستور، احلال اللغة العربية مكان الفرنسية كلغة رسمية وتغيير العلم [العلم اللبناني القديم كان عبارة عن العلم الفرنسي مع اضافة الارزة في القسم الأبيض]. ولم يكن رد الفعل آنياً عند الفرنسيين، ولكن هيللو لفت نظر الرئيس الخوري في ٢٢ تشرين الاول [اكتوبر] إلى «النتائج الخطيرة التي قد تنشأ عن مراجعة الدستور بقرار وحيد الطرف.» وفي اليوم نفسه قدمت الحكومة اللبنانية للسفير هيللو مذكرة مماثلة، تقريباً، للمذكرة التي قدمتها سوريا، فطلب السفير إلى الحكومتين السورية واللبنانية، انتظار عودته من الجزائر. وقد قبلت الحكومة السورية ورجت الحكومة اللبنانية بأن تقبل بدورها. وفي ٣١ تشرين الأول [اكتوبر]، صرح رياض الصلح بأن السيد هيللو قد تلقى مذكرة طالب لبنان بموجبها باستلام المصالح المشتركة، وان السيد هيللو طلب إلى اللبنانيين الانتظار من ١٠ إلى ١٥ يوماً، وأما السوريون فلم يصدر عنهم أي تصريح حول هذا الموضوع.

وفي الوقت نفسه، طلب الرئيس الخوري تأييد البريطانيين عبر السيد سبيرس. ولا شيء يثير غضب الفرنسيين مثل هذا التدبير.. أي اللجوء إلى البريطانيين. وهذا ما تثبته وثائق وزارة الخارجية البريطانية والأوراق الخاصة بسبيرس، والمحفوظة في مكتبة اكسفورد. لقد كان بعض اعضاء الحكومة اللبنانية يزود سبيرس بالمعلومات المفصلة عن جميع محادثاتها مع الفرنسيين.

وفي الخامس من تشرين الثاني [نوفمبر]، أذاعت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بياناً في الجزائر قالت فيه: «ان السلطات الفرنسية لا تستطيع أن تعترف بأي تعديل للدستور، يجري دون موافقتها» وفي اليوم نفسه، اذاعت الحكومة اللبنانية بياناً بهذا النص: «وفقاً لأحكام المادة ٧٦ من الدستور، فإن الحكومة قد أودعت مكتب مجلس النواب مشروع التعديل لبعض المواد التي أصبحت متعارضة مع الاستقلال التام للبلاد.» وقد طلبت الحكومة اللبنانية إلى المجلس أن يصوت على

هذه التعديلات يوم ٨ تشرين الثاني [نوفمبر].

وعلى أثر تصريحات رياض الصلح، دعيت الحكومة السورية لتقديم بيان عن المفاوضات فأجابت بأنها تفضل تأخير عرض الموضوع ما دامت المفاوضات جارية. وقد صرحت الحكومة: «اننا واثقون بأن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ستلبي رغبات البلاد.. لقد جرت مباحثات مع السلطات الفرنسية.. وان على مجلس النواب أن يترك للحكومة حرية اختيار الوقت المناسب للاعلان عنها.»

وفي ٦ تشرين الثاني [نوفمبر] أدركت الحكومة السورية أن الوضع في لبنان يتطور نحو النزاع. وقد اتصل مردم بك بالجنرال أوليفا ـ روجيه الذي أخبر اللجنة الفرنسية يقول: «ان الحكومة السورية وقد أدركت الخطر، قد عرضت مساء السادس من [نوفمبر] توسطها مع الحكومة اللبنانية. وبالفعل، فقد توسط مردم بك في السابع من الشهر نفسه، محاولاً ثنيه عن توجيه ضربة مدوية.»

وقد اجتمع مردم بك بالسيد شاتينيو في بيروت وطلب إليه أن يسعى لايجاد حل يمكن أن يحافظ على مصالح الفريقين. وقد خيل لمردم بك بعد لقائه برياض الصلح أن المباحثات بين الجانبين الفرنسي واللبناني يمكن أن تصل إلى حل مرض، بعد الوساطة السورية.. ولكن بينما كان السوريون يحاولون نزع الفتيل وبسرعة من الموقف المتفجر، جاء تصرف السيد سبيرس، تصرفا سلبياً. وفي وزارة الخارجية البريطانية يوجد تقرير أعده السيد بترسون وصف فيه تصرف سبيرس كما يلي: «منذ بداية هذه الأزمة، لم يقم أي دليل يثبت بأن الجنرال سبيرس قد حاول استعمال نفوذه من أجل وقف التصرف الاستفزازي للحكومة اللبنانية. وفي الواقع، فقد أنكر بأن تصرفه كان استفزازياً.»

كانت للحكومة السورية تحفظات حول قرار الحكومة اللبنانية، الوحيد الطرف، بتعديل المادة الأولى من الدستور التي كان مضمونها ان حدود لبنان الكبير هي المعترف بها رسمياً من قبل الجمهورية الفرنسية، الدولة المنتدبة، ومن عصبة الأمم والتي تحده حالياً.. إلى النص المعدل الجديد الذي يقول: «ان لبنان دولة مستقلة موحدة وذات سيادة. حدودها هي التي تحده حالياً.»

ان لبنان بعد هذا التعديل يضع سوريا أمام الأمر الواقع، لأن سوريا لم تكن قد اعترفت بأن حدود لبنان هي نهائية. وقد قال الجابري للمندوب الفرنسي في دمشق إن حكومته قد انزعجت كثيراً من التصرف الفرنسي ومن بلاغ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، لأنه اذا كان هناك بلد يحق له أن يشكو من تعديل الدستور اللبناني، فهو سوريا. ولكن الحكومة السورية عندما علمت بأن رئيس الحكومة اللبنانية قد حصل على التأييد الاجماعي للرأي العام اللبناني فقد قررت دعمه. ان الحكومة الوطنية في سوريا قد فهمت بأن هذا التعديل هو لتبديد مخاوف اللبنانيين، الذي كانوا يخشون سيطرة السوريين.

كان السيد هيللو في طريق العودة. وقد اتصل بالحكومة اللبنانية من القاهرة وطلب تأجيل المناقشة في مجلس النواب. وقال: «انه حمل من الجزائر عروضاً سخية في معرض مفاوضات يجب أن تجري.» ولكن الحكومة اللبنانية التي كانت قد ذهبت بعيداً وعلناً، لم تعد تستطيع أن تتراجع. وكان الرأي العام قد تهيأ للاقدام على الخطوة.. واجتمع البرلمان في ٨ تشرين الثاني [نوفمبر] وتبنى مقترحات الحكومة بإجماع النواب الحاضرين. وكانت المعارضة التي يقودها اميل ادة قد انسحبت من الجلسة قبل التصويت.

لقد شعر الفرنسيون بالمهانة. والسفير هيللو الذي قد عاد إلى بيروت في ٩ تشرين الثاني [نوفمبر] أقدم في الساعات الأولى من فجر يوم ١١ تشرين الثاني [نوفمبر] على نشر ثلاثة مراسيم، بحل مجلس النواب، وتعطيل الدستور وبإلغاء التعديلات التي لحقت بمواد الدستور. وتسمية اميل ادة رئيساً للدولة ورئيساً لحكومة مؤقتة. وأما رئيس الدولة ورئيس الحكومة وبعض الوزراء والنواب فقد تم إلقاء القبض عليهم وأوقفوا في قلعة راشيا.

وفي الصباح الباكر من ذلك اليوم، أيقظ المندوب اوليفا - روجيه مردم بك وذهب لمقابلته وأخبره بالتدابير التي اتخذت من قبل المندوب العام هيللو. ويعلق أوليفا - روجيه على المقابلة بقوله: «لقد أعلن الوزير عن تكدره من هذه الأزمة وأعاد

علي ما كان قد قاله لي يوم ١٠ في أثناء محادثاتنا وكنت بدوري قد نقلت إلى السيد هيللو كتابياً في المساء: سيستغلها الإنكليز والأميركان ضدكم.»

اجتمعت الحكومة السورية في الحال برئاسة القوتلي ودرست الوضع الجديد في لبنان وما ينشأ عنه من أصداء دولية. وكانت الحكومة واعية ومدركة تماماً، أن من أولى واجباتها أن تتخذ التدابير العاجلة التي من شأنها أن تحول دون حصول اضطرابات عامة في سوريا تتطور إلى اعتداءات تقع على أشخاص فرنسيين. وكانت تخشى أن تتردى الأوضاع بحيث تعطي حجة للتدخل العسكري البريطاني، وهذا الاحتمال كانت الحكومة قد صممت على تحاشيه بأي ثمن. وكان الممثل الدبلوماسي البريطاني في دمشق قد قابل مردم بك عشية يوم ١١ تشرين الثاني [نوفمبر] وقال له: إنه اذا وقعت اضطرابات في لبنان وطلب الفرنسيون فرض القانون العرفي، فإن الجيش البريطاني سيتدخل.

قدمت الحكومة السورية احتجاجاً خطياً للمندوب الفرنسي في دمشق أوليفا - روجيه، وقد أعربت الحكومة، بموجب كتابها عن تحفظها فيما يتعلق بالوضع الجديد الذي طرأ في لبنان وعن استنكارها للقرارات الصادرة عن السيد هيللو والتي هي، من حيث الواقع، إلغاء للاستقلال وتعليق لجميع الجهات فيه. وجاء في الكتاب، إن الحكومة السورية تعبر عن احتجاجها على توقيف الرئيسين وبعض الوزراء والنواب، هذا التوقيف الخارج عن جميع اساليب المجاملة الدولية والذي يتعارض مع القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

وعندما سلم مردم بك الاحتجاج إلى السيد أوليفا - روجيه، قال له: ان الحكومة لن تنشر علناً مضمون المذكرة وذلك من أجل أن تفسح المجال للسلطات الفرنسية بالرجوع بشكل مشرف.

وفي ١٣ تشرين الثاني [نوفمبر]، أضرب طلاب الجامعة وطلاب المدارس الثانوية وسارت المظاهرات في الشوارع، ثم قصدت دار الحكومة. وقد توجه إليهم رئيس الحكومة ووزير الداخلية الذي طلب إليهم أن يضعوا ثقتهم بالحكومة التي

كانت قد تقدمت باحتجاج إلى المندوب الفرنسي.

وكانت المدينة قد شاركت في الاضراب واغلقت المتاجر.

وفي اليوم نفسه، ١٣ تشرين الثاني [نوفمبر] أبلغت الحكومة رسمياً بان البريطانيين سيتولون رسمياً المحافظة على الأمن. وقد قام رئيس الوزراء بتبليغ قائد الدرك العام ومدير الشرطة. هذا النبأ مع التعليمات بتحاشي كل ما يعطي المجال للبريطانيين بالتدخل.

وفي الوقت نفسه، كلفت الحكومة النائب فخري البارودي بمقابلة أوليفا ـ روجيه وبأن يقدم له، بصورة شبه رسمية، مقترحات من أجل حل القضية اللبنانية. كان قصد الحكومة أن تتعرف على رد الفعل الفرنسي دون ان تتعرض للمجابهة مع السلطة الفرنسية في حال الرفض. وتتلخص المقترحات بما يلي:

تقوم سوريا بالوساطة بين الفرنسيين واللبنانيين، والافراج عن الرئيسين اللبنانيين ورفاقهما، حيث ينتقلون إلى دمشق ويحلون ضيوفاً على الحكومة السورية من أجل التفاوض مع الفرنسيين تحت المظلة السورية، وتأليف لجنة فرنسية ـ سورية، مهمتها ايجاد حل يلبي المطالب اللبنانية مع المحافظة على اعتبار فرنسا. فإذا كانت هذه المقترحات مقبولة، فإن الحكومة السورية تتعهد بالمحافظة على الأمن بالتعاون مع الفرنسيين. وقد وعد أوليفا ـ روجيه بأن ينقل المقترحات إلى الجنرال كاترو الذي سيصل في الغد، إلى بيروت.

وفي التقرير الذي رفعه أوليفا ـ روجيه إلى كاترو وإلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني قال: «ان فخري البارودي قد شرح له بأنه عن طريق هذه المقترحات يريد أن يقطع الطريق على دسائس الانكليز، وان يعطي لدمشق دوراً مهيمناً في الشؤون العربية.»

وبناء على طلب موقع من ١٧ نائباً حددت جلسة في ١٥ تشرين الثاني [نوفمبر] للاستماع إلى بيان من الحكومة حول التدابير التي اتخذت والتي ستتخذ بشأن الأزمة اللبنانية.

وقد قدم مردم بك بياناً باسم الحكومة. وهذا نصه:

«ايها السادة: ليس بمستغرب أن تعتري مجلسكم الكريم هزة عنيفة بسبب الحوادث المؤسفة التي جرت في لبنان العزيز الذي تربطنا واياه روابط لا انفصام لها. ولاسيما بعد أن قامت فيه أوضاع دستورية شرعية زادت في توثيق العلائق فيما بيننا وبينه.

ولذلك فإن الحكومة منذ أن شعرت ببوادر الأزمة، رأت أن توجه انظار ممثلي فرنسا إلى ما قد ينجم عن تطور الحوادث وتعقدها ولاسيما اذا أدى ذلك إلى استعمال العنف الذي لا يجدي نفعاً والذي لو كان مجدياً لأجدى على الدول الديكتاتورية التي أرادت أن تجعل القوة الغاشمة اساس الصلات الدولية وحكماً في شؤونها.

ونحن نعتقد أن لا طمأنينة للأمم ولا للأفراد إذا لم تستأصل شأفة العنف من العلائق الدولية واذا لم تصبح المبادىء السامية التي هي عنوان الأمم المتحدة حقيقة ماثلة تتمتع بخيراتها ومنافعها الشعوب الكبيرة والصغيرة، ولاسيما تلك الشعوب المغلوبة على أمرها والتي يكون مصيرها قاتماً اذا لم تسعفها قوى الحق والعدل وترفع في سمائها الوية النور والحرية.

فلا غرو اذا كان أسف الحكومة شديداً عندما تلقت أنباء تلك الصدمة التي تعرضت لها أماني لبنان وآماله وكانت مغايرة للمناهج السلمية التي ينبغي أن تسود علائق الشعوب والأمم. ولقد جاء سير الحوادث في لبنان ووقعها محققين لما كنا نتوقعه ونحاذره، فتجاوبت لها البلدان العربية وعواصم الأمم المتحدة وهي قريبة منا بحيث لا تحتاج إلى وصف أو بيان. ويكفي أن نقول إن الأزمة اللبنانية تحتل مكاناً كبيراً بين أنباء الحرب والسياسة التي تقلق النفوس. وان المداولات والبيانات والتقارير التي ترد من كل جانب تدل على ما أثارت هذه الأزمة من اهتمام كبير في الأندية العالمية ليس للاسباب والمقتضيات السياسية وحدها، بل فوق ذلك لاتصالها بالمبادىء العليا التي تمتحن الآن في جزء من الأرض وعد بالحق والعدل والحرية والاستقلال.

وطبيعي أن تسرع الحكومة السورية إلى القيام بواجبها بعد وقوع الحوادث كما كانت تصنع من قبل، فأعربت عن شعور هذه الأمة وألمها من أساليب العنف والاكراه بمذكرة احتجاج أرسلتها إلى المراجع المختصة فقابلت الوضع الجديد الذي اقيم في لبنان بالتحفظ الذي يقتضيه الموقف، اذ لا تستطيع أن تنظربعين الرضى وهي تمثل أمة طوت السنين الطويلة وبذلت الجهود العظيمة في سبيل الحرية والاستقلال واقامة الأوضاع الدستورية الديمقراطية، إلى نوع من الحكم لا يستند إلى ارادة الأمة ولا يستمد قوته من ثقتها ومؤازرتها وتأييدها.

ان لبنان أصبح مستوفياً شروط الاستقلال من الوجهة الداخلية ومن الوجهة الخارجية، أما الأوضاع التي اصبحت نظرية أكثر منها حقيقية فهي في منزلة من الضعف اذا أردنا أن نأخذ بمدلول الشرائع وبروحها وبمنطقها بحيث لا نرى مسوغاً للاحتجاج بها في القضاء على استقلال مؤسس، وذلك فضلاً عن أن الأساليب التي اتخذت في سبيل تحقيق هذه الغاية تنافي مبادىء الأمم المتحدة وتناقض التقاليد الحرة التي تقوم على احترام حقوق الشعوب كبيرة كانت أم صغيرة.

والحكومة اللبنانية التي كانت تنشد الانسجام بين الخصائص التي تتمتع بها دولة مستقلة وبين الواجبات التي يجب أن تضطلع بأعبائها حتى يزول الاضطراب والتناقض الذي ينشأ من اشتباك المسؤوليات، لا يجوز أن يقابل عملها بتعطيل الدستور وسائر الحريات العامة التي يجب أن تكون بمنجاة من الانقلابات السريعة التي تنزع الثقة في أوضاع الدولة ومنشآتها، كما أنها تضع من مكانتها وتفقد الأمة شعور الاذعان لسلطان الأحكام وسلطة الحكام اذا كانت تجد القوانين الأساسية غير مصونة تعبث بها الحوادث والتقلبات على حين أن لها حرمة مقدسة تستعين بها الأمم للمحافظة على الثبات والاستقرار في انظمة الدولة وفي اوضاعها وفيما تقرره من حقوقها وواجباتها.

واما اعتقال الرؤساء والوزراء والنواب اللبنانيين فهو ما يأباه الشعور

الانساني وتأباه المجاملة وغيرها من القواعد التي يعتمد عليها في تقرير العلائق الدولية.

وعلى كل حال فإنّا لنحب أن تنجلي هذه السحابة من سماء لبنان وتعود الأمور إلى ما كانت عليه من استقلال ودستور وحكم، متوقعين أن يتم ذلك قريباً بعد أن أوفدت لجنة التحرير الفرنسية الجنرال كاترو إلى لبنان حيث سبقه وزير الدولة البريطاني السيد كيزي.

وسنظل متمسكين بأساليب السياسة التي نهجناها وكانت حتى الآن محددة في مظاهرها وعواقبها، وداعين البلاد إلى الاعتصام بالهدوء والسكينة فيكل أبناؤها إلى الذين أودعوا إليهم ثقتهم أن يتابعوا خططهم ومناهجهم في الاعراب عن شعور الأمة والعمل على تحقيق أمانيها وادراك رعايتها.»

وبعد ان انتهى مردم بك من إلقاء خطابه استجاب النواب لرغبة الحكومة فصوتوا بالاجماع على اقتراحها بالاحتجاج الصارخ على ما أقدمت عليه السلطة الفرنسية في لبنان وبالتعبير عن رغبة مجلس النواب بعودة الحياة الدستورية إلى هذا البلد.

كما أن السوريين قد استجابوا لنداء الحكومة بالتزام الهدوء.. ولكنه هدوء متوتر، فقد استمرت المظاهرات العارمة، وبقيت المدن الرئيسية مضربة، ولكن لم يكن هناك أي اضطراب يمكن أن يستثير السلطة العسكرية على التدخل. وقال أوليفا ـ روجيه، في معرض تعليقه على موقف الحكومة السورية، في تقرير رفعه للجنة الفرنسية للتحرير الوطني: «ان الحكومة السورية تهيء نفسها للحصول على أكبر فائدة ممكنة من هذا الموقف. وهي تصوغ مطالبها بمنتهى الوضوح وتهيء الحملة الصحافية والارادة الشعبية التي ستدعمها، عندما تقدم لنا هذه المطالب. وهي على درجة من المهارة بحيث تحصل لنفسها على مغانم كلما سنحت لها الفرصة. لقد اقترحت نفسها وسيطاً في النزاع الفرنسي ـ اللبناني، في بادىء الأمر، واتخذت موقف الاعتدال ليلة القطيعة.. وبالتأكيد، فانهم بموقفهم تجاهنا وتجاه الرأي العام، فقد برهن الحكام السوريون على أنهم من النخبة..»

في ١٧ تشرين الثاني [نوفمبر] أعطى الجنرال ديغول تصريحاً أمام الجمعية الاستشارية الفرنسية في الجزائر حول الموضوع الذي أطلق عليه اسم «الحدث المؤسف في لبنان». وكان التصريح متزناً ومدروساً وخالياً من أي تعبير مثير، الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بأن اللجنة الفرنسية قد جنحت على طريق التصالح. فقد أعلن الجنرال ديغول بانه قد تم ايفاد الجنرال كاترو إلى بيروت مع تعليمات بأن يدرس محلياً بالاتفاق مع اللبنانيين خير الطرق من أجل تسوية الحادث.. ان نوايا اللجنة فيما يتعلق بلبنان لم تتغير.. ان رغبتنا هي في أن يقوم في لبنان وضع دستوري صحيح من أجل أن نعالج الأمور المشتركة مع الحكومة، نحن ولبنان بكل حرية.» وقد أشار الجنرال ديغول في تصريحه إلى رغبة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالاستجابة لرغبات الدول العربية المشروعة.. «الافكار التي نمنحها كل عطفنا والتي تهدف إلى الاتحاد فيما بينها.»

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها رجل فرنسي عن المحادثات بين العرب. وأشاد الجنرال ديغول بالحكومة السورية فقال: «قد يكون من المناسب، في هذا الموضوع الاشارة إلى الحس السياسي الذي عبر عنه رجال الدولة بدمشق، في هذا المجال، والذي يمكن أن يعتبر عنصراً هاماً في المستقبل من أجل نمو الأفكار الفيديرالية. وأرى لزاماً علي أن اسجل هنا، انني اتشرف بصداقة الكثيرين من رجال الدولة هؤلاء.. في دمشق.»

وفي ١٩ تشرين الثاني [نوفمبر] أرسل مردم بك ترجمة خطابه أمام البرلمان بالفرنسية مع كتاب أشار فيه إلى الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل المحافظة على الأمن على الرغم من «خيبة الأمل، والانفعال الذي كان لا بد منه، بسبب الأزمة اللبنانية» وقد عبر عن رغبته بالا يتأخر الوصول إلى التسوية العادلة من أجل عودة الوضع الطبيعي بمنتهى السرعة، مع اعادة الحريات العامة والدستور والاستقلال، في الوقت نفسه. وقد ختم مردم بك رسالته محذراً: «أما فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتموها والتي يفهم منها إمكان اللجوء إلى انتخابات جديدة، فأسمح لنفسي بأن الفت انتباهكم إلى ما يمكن أن يزرعه مثل هذا الاحتمال، من شكوك وتخوف في صفوف الراي العام.»

وعاد في اليوم نفسه أوليڤا ـ روجيه من بيروت وطلب موعداً من مردم بك.. وكان الوقت متأخراً فطلب إليه الحضور في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ٢٠ تشرين الثاني [نوفمبر]، حيث يوافيه في منزله. وحضر اوليڤا ـ روجيه في الموعد المحدد، وفيما يلي محضر الاجتماع، كما هو مدون بخط مردم بك:

الكولونيل: عدت بالأمس من بيروت حيث قابلت الجنرال كاترو. وقد وجدته متضايقاً من تطور الاجراءات التي اتخذت في لبنان وهو يسعى لايجاد حل لها يتلاءم مع المصلحة اللبنانية والكرامة الفرنسية. وهو يقيم الآن في دار خاصة في حي السراسقة [قال كاترو في مذكراته «في معركة المتوسط» لقد تحاشيت الاقامة في قصر الصنوبر، حيث توقعت بأن ليس هناك من لبناني يقبل الحضور إليه] وقد استقبل شخصيات كثيرة وتحدث معها. وهو يرغب في أن يجتمع بكم غداً الأحد في شتورا لتناول طعام الغداء وأخذ رأيكم في هذه القضية. ونحن نعتقد بأن لرأيكم المقام الأول في حل هذه الأزمة لأن المسألة أصبحت بيننا وبين السياسيين الانكليز، وان كانت الأوساط العسكرية لا تؤيد تماماً الموقف السياسي لأنهم يعتقدون بأن الجهود يجب أن تبذل في سبيل الأعمال العسكرية وخاصة أن الحالة العسكرية في جزر الدودو كانيز وفي ايطاليا ليست على ما يرام.

مردم بك: بلغني أن المسيو كيزي قد وصل إلى بيروت وكنت أسمع عنه ثناء عاطراً من الجنرال كاترو فهل اجتمع إليه؟

الكولونيل: أظن أن الجنرال كاترو قد اجتمع إلى كيزي أمس مساء.

مردم بك: وهل اتفقا على شيء؟ لأنه يهمنا جداً أن يكون الاتفاق تاماً بين السلطتين الكبيرتين في سوريا، لأنه اذا لم يحصل اتفاق فمن الصعب جداً حل الأزمة حلاً نهائياً.

الكولونيل: لا أعلم ماذا تم، ولست بحاجة إلى القول بأن النزاع أصبح فرنسياً ـ بريطانياً ومن الصعب أن نتراجع عن كل شيء وان كانت بعض الأخطاء قد وقعت.

مردم بك: على أي أساس نحن مدعوون؟ لأن وجهة نظرنا معروفة وهي عودة

الأشياء إلى سابق عهدها، لأنه ليس من المعقول اجراء انتخابات او الغاء جميع هذه الأوضاع.

الكولونيل: أنا لا أعلم شيئاً وان كنت شخصياً أرى صعوبة باعادة كل شيء إلى ما كان عليه لأن ذلك يعني انهزاماً تاماً لنا وهذا يصعب بالنظر للهياج المستحوذ عن الأوساط الفرنسية، وأنا، لا أريد من ذلك أن أعرف رأيكم أو أبدي رأي الجنرال كاترو، وانما ابدي ملاحظات خاصة، ولكن اقامة حكومة موثوقة واجراء انتخابات هي ممكنة.

مردم بك: أرأيت كيف أن جميع الملاحظات التي أبديناها لكم كانت صحيحة وان الحوادث جاءت مصدقة لها وكيف أنكم زججتم أنفسكم والبلاد معكم بمأزق لا خلاص منه بسهولة؟

الكولونيل: الجنرال كاترو وأنا من هذا الرأي، ولكن ما العمل بعد أن حدث ما حدث؟ ولقد ذهبت بالأمس صباحاً إلى عين عنوب حيث اجتمعت إلى حبيب أبي شهلا ومجيد أرسلان وتباحثت معهما. وهنا قص علي كيف سار بين جموع المتظاهرين المسلحين.

مردم بك: ماذا كان اقتراح حبيب أبي شهلا ومجيد ارسلان؟ أظن أنهما لا يقبلان حلاً إلا بعودة الأوضاع الدستورية كما كانت.

الكولونيل: نعم كذلك وقد أطلعت الجنرال كاترو على رأيهما وهنا أثنى قليلاً على أبي شهلا وأرسلان. وقال: أظن بأنه بالنظر لمكانتكم عند الجميع يمكنكم أن تلعبوا دوراً هاماً، ليس في هذه القضية وحسب، بل بجميع المسائل ولاسيما المسألة العربية.

مردم بك: سأطلع الرئيس وزملائي واخابرك في الساعة العاشرة.

فودعته وانصرف.

وفي يومياته لذلك اليوم، ٢٠ تشرين الثاني [نوفمبر]، يقول مردم بك إنه بعد

انصراف الكولونيل أوليفا ـ روجيه من منزله قصد القصر الجمهوري حيث انضم إلى الرئيس كما انضم إلى رئيس الحكومة سعد الله الجابري، وتقرر قبول دعوة الجنرال كاترو لوزير الخارجية في اليوم التالي، كما تقرر دعوة السيد كيزي والسيد سبيرس ومعاونه لاسيل الى تناول العشاء على مائدة الرئيس في اليوم نفسه، قبل توجه مردم بك إلى بيروت.

وعاد مردم بك إلى داره، وكان في جملة الذين استقبلهم، الكولونيل برينين، القنصل البريطاني العام، فأبلغه دعوة الرئيس لوزير الدولة والوزير المفوض على العشاء في القصر الجمهوري، كما أبلغه عن الدعوة التي وجهت إليه من قبل الجنرال كاترو في شتورا يوم الغد. ولتأكيد رغبة مردم بك بالاجتماع الى وزير الدولة والوزير المفوض قال للقنصل العام، اذا كانت تلبية الرئيس مستحيلة لسبب من الأسباب فانا على استعداد للذهاب إلى بيروت بعد ظهر هذا اليوم للاجتماع بالسيد كيزي.

أرسل سبيرس برقية غريبة فيها خروج عن العرف الدولي.. إلى القنصل جواباً على توجيه الدعوة. قال في البرقية: «ارجوك، اذهب لمقابلة الرئيس [لا، اكرر، لا.. إلى وزير الخارجية] هذا المساء، وقل له شخصياً، بأنه أو أحداً من حكومته، إذا ما قبلوا أن يتناولوا الغداء في لبنان، مع أحد من ممثلي لجنة الجزائر، فإن ذلك سيترك انطباعاً سيئاً، ما دام الرئيس اللبناني ووزراؤه معتقلين على بعد عدة كيلو مترات من مكان الدعوة. ويجب أن تقول له بوضوح بأنه وان لم يكن لدينا ما يمنع من مناقشتهم للأزمة اللبنانية أو غيرها مع الجنرال كاترو، فإننا نمسك بالأزمة بيدنا وانا عازمون على تحقيق طلباتنا فيما يتعلق بحل الأزمة. ولا مجال اذن لوساطة سوريا، أو لمفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية عن طريق طرف ثالث.»

ويبدو أن الكولونيل برينين، القنصل العام، لم ينفذ تعليمات سبيرس كما يفهم من يوميات مردم بك لذلك اليوم. ولو كانت هذه التعليمات قد نفذت لانقلبت الأزمة الفرنسية اللبنانية إلى أزمة انكلو ـ سورية.

ومن الجدير بالذكر بأن البرقيتين الأخيرتين قد سحبتا من الوثائق الخاصة

بالجنرال سبيرس المودعة في مكتبة اكسفورد وغير موجودة في الوثائق البريطانية.

وفي العودة إلى يوميات مردم بك لذلك اليوم، ٢٠ تشرين الثاني [نوفمبر]، .. يقول، بعد ذلك استقبلت في الساعة الحادية عشرة السيد فارل الممثل الدبلوماسي الأميركي في دمشق، وأطلعني على المذكرة الاجتماعية التي ارسلتها حكومته [أميركا] إلى اللجنة الفرنسية، وأخبرني عن الاجراءات التي ستتخذ فيما اذا استمر الفرنسيون على عنادهم. وفي الساعة الثانية عشرة، قصدت القصر الجمهوري حيث بقيت إلى الساعة الثانية وفي أثناء ذلك تبادلت نداءات هاتفية بيني وبين أوليفا - روجيه بشأن اجتماعنا بكاترو، فاتفقنا على أن يكون الاجتماع صباح غد الأحد في بيروت.. في الساعة الحادية عشرة، كما أنني تخابرت مع الكولونيل برينين الذي أخبرني عن سفر السيد كيزي وعدم امكان حضور سبيرس بسبب الأزمة اللبنانية القائمة، فأخبرته بأنني سأمر في التاسعة والنصف لرؤية سبيرس في بيروت وأن يخبره بذلك. واتصلت بالسيد فارل لاعلام المعتمد الأميركي بأنني سأزوره أيضاً غداً في الواحدة بعد الظهر.

وكان مردم بك قد فهم من فارل ماهية الاجراءات التي ستتخذ إذا ثابر الفرنسيون على عنادهم، وهي اعلان الحكم العرفي واجراء مباحثات، ليس في الجزائر، وانما في لندن. وكانت سوريا لا تعتبر هذين الاجرائين مقبولين بالنسبة لها وتريد استبعادهما، ومن هنا، فإن الاجتماع مع الجنرال كاترو كان أساسياً ويجب أن يكون حاسماً.

واقتضت الضرورة أن توجه الدعوة الى مجلس الوزراء لاجتماع يعقد في القصر الجمهوري مساء ذلك اليوم.. وقد احيط مجلس الوزراء علماً بسفر مردم بك للاجتماع بكاترو وسبيرس و وودسورث، يوم الغد.

وتبدأ يوميات مردم بك ليوم ٢١ تشرين الثاني [نوفمبر] اعتباراً من الساعة السابعة صباحاً. من اجتماع في فندق اوريان بالاس مع أحمد رمزي بك ممثل مصر

لدى سوريا ولبنان، وكان قد وصل من بيروت في الليل. وقد وضع مردم بك في الصورة بالنسبة لما يدور في الأروقة في بيروت.. ثم عن سفره إلى بيروت حيث اجتمع بالسيد سبيرس مع معاونه السيد لا سيلس.

لم تكن أجواء الود تسود الاجتماع. يقول مردم بك: «لقد تناقشت معه في عدة أمور وأخبرته أنني قادم من أجل أن أنقل الى الجنرال كاترو موقف الحكومة السورية فيما يتعلق بحل الأزمة اللبنانية.» ولم يكشف مردم بك لسبيرس عن وجهة النظر السورية عندما لمس أن سبيرس يحاول أن يثنيه عن عزمه في التدخل بالأزمة. ولكنه قال له إنه سيعود لرؤيته فيما بعد.

وأما عن الاجتماع بالجنرال كاترو، فقد كتب مردم بك في يوميات ذلك اليوم: «وصلت إلى حيث يقيم الجنرال في حي السراسقة.. دخلت إلى الردهة، وكان محاطاً بعدد من الشبان، فهمت فيما بعد بأنهم جاؤوا من أجل دعم اميل ادة.. نهض الجنرال واستقبلني ببشاشة وأدخلني إلى مكتبه.. كان يحافظ على هدوئه وصفاء فكره.. وبدأ حديثه بالثناء الطيب على موقف الحكومة السورية الرصين وسلوكها مسلكاً حسناً يدل على نضوج رجالها، وقد سمع ذلك في كثير من الأوساط في القاهرة ثم بدأ بسرد تطور الأزمة في لبنان واستيائه مما حصل وأن موقفه دقيق جداً فهو يرغب ابطال جميع الاجراءات الشاذة ولكنه يريد ان يحتفظ بنفوذ فرنسا.. ثم استمر الحديث كما يلي:

مردم بك: انك وفرت علي مؤونة الكلام عن الأعمال التي حدثت في لبنان وهذا لا يستغرب صدوره عن رجل مثلك اشتهر ببعد النظر والتبصر بعواقب الأمور.

كاترو: ما رأيك بحل الأزمة اللبنانية؟

مردم بك: يجب اعادة جميع الأوضاع إلى ما كانت عليه، وكل حل آخر يكون له رد فعل غير مستحب في داخل البلاد وخارجها، وربما يؤدي إلى عواقب وخيمة واننا تمكنا بشق الأنفس من تهدئة الخواطر عندنا، بإفهام الناس بأنك بحكمتك ستتمكن من اعادة الأمور إلى نصابها.. نعم، أن في اعادة كل شيء مظهر من مظاهر

التراجع ولكن يمكن تعليل ذلك بأنك أرسلت من قبل اللجنة للتحقيق ولما رأيت الأعمال الشاذة التي وقعت أقدمت بجرأة على اصلاح الخطأ والعودة إلى الصواب وانه حتى الآن لم يعرف بأن هناك ضغطاً خارجياً ولكن بعد مدة سيظهر هذا الضغط، والتسليم عندئذ سيكون محطاً أكثر من الآن.

كاترو: وهذا هو رأيي وانني أشكر لك آراءك الصائبة التي سأنقلها بدوري إلى الجزائر.

وعند انصراف مردم بك سلم للجنرال كاترو مذكرة من الحكومة السورية تؤكد الموقف السوري من الأزمة اللبنانية. وفي مذكرات الجنرال كاترو «في معركة المتوسط» يقول: ان ما نقله إلي مردم بك قد عبرت عنه رسالة تركها لي عند انصرافه وهي عبارة عن تصريح بالتضامن مع لبنان. ولم أشعر بالمهانة لما ورد فيها.» والغاية من المذكرة السورية هي «لتبديد كل التباس حول موقف الحكومة السورية، أتشرف بالتأكيد لسعادتكم بأن موقف الحكومة فيما يتعلق بضرورة العودة إلى المؤسسات اللبنانية، هو من أجل تهدئة الانفعال الذي استولى على الأفكار والذي يمكن أن تكون له أسوأ النتائج.»

ويتابع مردم بك، في يومياته، باستعراض جدول أعمال ذلك اليوم. خرج من زيارة كاترو إلى زيارة عقيلة الشيخ بشارة الخوري ثم الى زيارة الممثل الاميركي في بيروت السيد وودسورث. وهنا يقول: «كان عائداً من مقابلة الجنرال كاترو، فقال لي بأن الموقف ما زال متأزماً وان المقترحات مطروحة الآن أمام الجنرال ديغول واللجنة في الجزائر، وهذه المقترحات هي عودة كل شيء إلى ما كان عليه، فأبلغته الحديث الذي جرى بيني وبين الجنرال كاترو، حيث أبلغته بصورة واضحة وجهة نظر الحكومة السورية، ثم وجهت إليه سؤالاً عما اذا كان ثمة خلاف بين الجنرال سبيرس، الوزير المفوض، والجنرال هولمز، القائد العام للجيش التاسع. فأجابني: نعم بكل أسف. وقال إذا لم يتم شيء ستعلن غداً الأحكام العسكرية [العرفية] وعندئذ تدخل الامور في طور خطير جداً ولكن ما زال هناك بعض الأمل

بإنهاء الأزمة... وانتقل مردم بك من الاجتماع بالممثل الأميركي إلى تناول الطعام في منزل آل سلام ومن ثم إلى الاجتماع مرة اخرى بالجنرال سبيرس ومعاونه لاسيلس. «وقد جرى الحديث بيننا أكثر وداً من حديث الصباح. وأبلغته حديثي مع الجنرال كاترو وان وجهة نظر الحكومة السورية صريحة لا غموض فيها. وقد وجدته قلقاً ويخشى من عدم موافقة ديغول واللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وعندئذ تبدأ أزمة شديدة وتحدثنا ببعض الأمور الأخرى.» وكان مردم بك قد أكد لسبيرس بأنه وجد الجنرال كاترو متفهماً وأنه شخصياً شعر بأن الأزمة ستجد طريقها إلى الحل. وإلا فإن الحكومة السورية ستقابل بالشجب اعلان القانون العرفي وتسليم الأمور للسلطة العسكرية البريطانية.

واما الجنرال سبيرس، الذي كانت تدور في رأسه مشاريع أخرى، لم ينقل حديث مردم بك بأمانة لوزارة الخارجية البريطانية. وقد كتب في تقريره للوزارة يقول. «لقد حضر للاجتماع بي هذا اليوم وزير الخارجية السورية. . قال لي بأنه أحاط الجنرال كاترو علماً بأنه اذا لم يفرج عن رئيس الجمهورية والوزراء فإن الوضع في سوريا يسير نحو الفوضى. وقد أجابه الجنرال كاترو بأنه من هذا الرأي أيضاً، ولكنه يخشى بأن لا ترى اللجنة ولا يرى الجنرال ديغول، الموقف بهذا المنظار. وقد أضاف الوزير بأنه لا يمكن المحافظة على الهدوء في سوريا لأكثر من ٢٤ أو ٤٨ ساعة. وقال الوزير أيضاً بأن الدروز قد وجهوا إليه رسائل يقولون فيها بأنهم سيثورون قريباً. وفي الواقع، أن مردم بك لم يشر في أوراقه [اليوميات] اطلاقاً إلى أي ثورة في سوريا. فهل كان سبيرس يحاول أن يحرض السلطة العسكرية البريطانية على تسلم زمام الامور في البلدين؟ لقد طلب من حكومته في التقرير أن تتدخل حالاً في لبنان وذلك لقطع الطريق على [طرف ثالث] ولتفشيله عن ادراك نجاح في الشرق. لقد حاول أن يبعد سوريا، ولأن محاولته لم تنجح، فها هو يقرع ناقوس الخطر ليقول بأن سوريا نفسها تقف على عتبة الفوضى. وكان سبيرس منذ ١٥ تشرين الثاني [نوفمبر]، يوم وصول الجنرال كاترو إلى بيروت قد ابرق إلى لندن يقول: بكل الجدية، أطلب منكم أن لا تدعونا نتأثر بالتهديدات الفرنسية فيما

يتعلق باحتمال انسحابهم من الشرق. ليس عندي أي شك بأن الجنرال كاترو سيقوم بكل ما يمكنه من أجل اللجوء إلى هذا الابتزاز» وتابع مؤكداً بأن البريطانيين «لا تنقصهم القوات التي تمكنهم من حكم جميع هذه الدول.. وجميع الموظفين مستعدون للتعاون معنا من أجل الخلاص من فرنسا».

وقد سبق لوزير الدولة السيد كيزي أن كتب للخارجية منذ ١١ تشرين الثاني [نوفمبر]، تاريخ التدابير الفرنسية، يقول: «كان سبيرس يريد أن نفرض القانون العرفي حالاً والاضطلاع بمهمة الحكم. لم أكن على اتفاق معه لأن ذلك يوجب على القطعات البريطانية أن تطلق النار على القطعات الفرنسية واللبنانية» ويبدو أن السيد تشرشل كان يقف الموقف نفسه، مع سبيرس. وفي ١٣ تشرين الثاني [نوفمبر]، في بدء الأزمة، طلب المستر تشرشل من الرئيس روزفلت أن يساهم معه من أجل ازاحة الجنرال ديغول عن قيادته.. قال: «في تفكيري، ليس هناك أي شك بأن التصرف الفرنسي في لبنان. هو النموذج لما ستكون عليه، قيادة الجنرال ديغول في فرنسا.» وقد ذهب تشرشل إلى أبعد من ذلك عندما قال إنه اذا لم يعد ديغول الرئيس اللبناني إلى مكانه «علينا أن نسحب اعترافنا باللجنة الفرنسية والتوقف عن امداد القطعات الفرنسية في شمالي افريقيا بالأسلحة. وفي هذه الأثناء سأقوم بإجراء تحقيق لمعرفة احوال قواتنا في الشرق.» فهل كان سبيرس يلعب لعبة تشرشل؟ ذلك أن تشرشل، قال أيضاً للرئيس روزفلت: «اذا كان علينا ان نتصرف في لبنان فسيكون من الضروري، في الوقت نفسه، أن نأخذ احتياطاتنا في شمالي افريقيا. وأؤكد لكم بأن هذا الرجل لا يتورع عن شيء اذا ما توافرت له قوات تحت تصرفه.»

في ابتداء الأزمة كان من المبكر معرفة ما اذا كان الجنرال ديغول هو الذي أصدر الأمر باعتقال رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيين أو أن السيد هيللو هو الذي تصرف بمبادرة منه. لذلك كان من المستغرب عن السيد تشرشل، المعروف بحرصه على تحقيق النصر، أن يتصرف بتلك الطريقة التي تضعف حليفه العسكري وتضر بالمجهود الحربي، ولاسيما أن الحكومة البريطانية كانت قد أقدمت على توقيف الزعيم نهرو والمهاتما غاندي في الهند، وحاربت رشيد عالي الكيلاني في العراق..

قد يكون السيد تشرشل لا يستلطف الجنرال ديغول، فهل يكون ذلك سبباً كافياً لاتخاذه مثل هذه المواقف العنيفة، منذ اللحظة الأولى؟

وفي كل حال فإن الجنرال ديغول طلب إلى الجنرال كاترو التوجه إلى لبنان حالاً، وأبرق إلى السيد هيللو. والذي يفهم من مضمون برقيته إلى السيد هيللو، أنه لم يأمر بتوقيف رئيس الجمهورية والحكومة. فقد قال في برقيته: «انني اجيب على برقيتكم الشخصية. تدابير القوة التي رأيتم اتخاذها، قد تكون ضرورية، ويجب أن اعتبرها كذلك لأنكم اتخذتموها». ثم أخبره بتوجه الجنرال كاترو مع التعليمات.

بعد ساعات من توقيف الرئيس والحكومة، لم تعد الأزمة فرنسية ـ لبنانية، وانما انقلبت إلى أزمة فرنسية ـ بريطانية. لقد حاول تشرشل اجلاء فرنسا عن سوريا ولبنان وأن يجرد ديغول من قيادته، بينما حاول الجنرال كاترو أن يصلح الأضرار دون أن يفقد ماء الوجه.

وزارة الخارجية البريطانية كانت تدرك بأن سبيرس لم يحسن ادارة الموقف. وموقف السيد ايدن يتلخص في القول بأن تصرف الحكومة اللبنانية لم يكن فوق مستوى اللوم، وأنه لولا التصرف المتعجل وغير القابل للتبرير، الذي قام به الفرنسيون، لكنا قد أيدنا موقف الفرنسيين ضد اللبنانيين» وأضاف السيد بترسون السكرتير المساعد في وزارة الخارجية، يقول: «انه من المعلوم بأن السيد ادوارد سبيرس لم يكن راغباً في اتفاق بين الفرنسيين واللبنانيين.»

وفي ٢٢ تشرين الثاني [نوفمبر] نشرت اللجنة الفرنسية بياناً في الجزائر قالت فيه إنه وفقاً لمقترحات الجنرال كاترو فإن اللجنة قررت اعادة الرئيس بشارة الخوري إلى منصبه. وإنه يرجى من السيد هيللو التوجه إلى الجزائر، كما قررت اللجنة الافراج عن الوزراء اللبنانيين. وقررت اللجنة أيضاً البدء في مفاوضات مع الجمهورية السورية لغاية التنسيق بين وضع انتداب فرنسا وبين نظام الاستقلال الذي تم الوعد به للدولتين.»

ان بيان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بدا وكأن اللجنة تتكلم من عالم آخر.. أن قرار اللجنة اعادة رئيس الجمهورية بشارة الخوري إلى منصبه، دون الحكومة

ودون إلغاء المراسيم الصادرة عن هيللو، لا يحل شيئاً... ولا يرضي اللبنانيين ولا السوريين.. لقد ذهب البيان إلى أبعد من ذلك فقد تكلم عن الانتداب. وفي الحال دعت الحكومة السورية إلى مؤتمر صحافي ووزعت مذكرة قالت فيها إن الحكومة التي تعبر عن أماني البلاد لم تعترف في يوم من الأيام على الانتداب وأنها لا تقبل أن يكون الانتداب منطلقاً أو قاعدة لأي مفاوضات.

وفي اليوم نفسه نقل أوليفا ـ روجيه إلى مردم بك بأن الجنرال كاترو قد أرسل إلى الجزائر مقترحات الحكومة السورية مع توصية شخصية منه، تتعلق بها. وذهب كاترو إلى أبعد من ذلك، فقد أبلغ الجنرال ديغول بأن التدابير التي أعلنت عنها اللجنة ليست كافية، وأنه يشعر بالأسى لأن اللجنة لم تتبع توصياته. وانه يصر على ضرورة تغيير اللجنة لموقفها.

وفي رسالة ثانية قال كاترو: «ان جميل بك قد أخبرني شفهياً، وأكد لي قوله كتابياً، بأن الحل الوحيد للقضية اللبنانية والذي تتمسك به الحكومة السورية ودون تحفظ هو في اعادة الأوضاع والرجال إلى الوضع الذي كانوا عليه.. لا أشعر بأن من حقي أن أنفذ تعليماتكم. يبدو أن هذه التعليمات كان القصد منها مقاومة التعنت البريطاني. انني بالتأكيد، استطيع أن أبلغ قرار اللجنة للرئيس.. وبعد ذلك أن أقدم استقالتي. ولكن هذا الاسلوب يخدم مصالح البريطانيين. انني اقدم الاعتذار للجنة لامتناعي عن اتباع تعليماتها.. انني اعطي موافقتي على اعادة الحكومة إلى مكانها.

وفي الحال أمر الجنرال كاترو، في ٢٢تشرين الثاني [نوفمبر]، بالافراج عن الرئيس والوزراء واعادتهم إلى مناصبهم.

وفي يوميات مردم بك ليومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني [نوفمبر]، أن الرئيس القوتلي كان قلقاً . وبعد المذاكرة معه، ثم معه ومع رئيس الحكومة سعد الله الجابري، تم الاتفاق على أن يقصد مردم بك بيروت يوم ٢٤ لزيارة الرئيس ورئيس الحكومة على أن يصحبه الكيالي وعفيف الصلح.. وأن يلتقي بسبيرس وكاترو والممثل الأميركي.

وبعد الاجتماع مع رياض ثم مع الشيخ بشارة، كان الاجتماع الأول مع سبيرس. ويقول مردم بك: «جرى الحديث بيننا حول الأزمة اللبنانية ومستقبل الأوضاع بين سوريا وفرنسا والأمم المتحدة (الحلفاء).» والاجتماع الثاني كان مع الجنرال كاترو، وعنه يقول مردم بك: «هنأته على الاجراءات الحكيمة التي اتخذها لإعادة الامور إلى مجاريها الطبيعية وطلبت إليه أن يتمم اجراءاته بنقض المادة الاولى من القرارات التي اتخذها السفير هيللو وأن يعتبر تعديل الدستور اللبناني واقعياً. ثم حدثته عن ضرورة الاسراع بتسليمنا جميع الصلاحيات وانهاء العلاقات بيننا وبين فرنسا على شكل ملائم لأن كل تسويف أو تأجيل يعود بالضرر عليهم. وفي الساعة الخامسة والنصف ودعته على أن نلتقي غداً في دمشق.» ويستطرد مردم بك في يومياته لذلك اليوم فيقول: «ثم ذهبت الى المفوضية الأميركية لتناول الشاي وكان معي الكيالي وعفيف ثم وافانا أحمد رمزي.»

ثم كان العشاء عند الرئيس الشيخ بشارة الخوري، حيث كان رياض الصلح وسليم تقلا.. وبعد العشاء، يقول: «أطلعت الشيخ بشارة على ما دار من أحاديث بيني وبين الفرنسيين والاميركيين والبريطانيين.»

***

موقف الحكومة السورية من الانتداب

بعد أن تم حل الأزمة اللبنانية، أصبحت الحكومة السورية مهيئة لمعالجة قضاياها مع فرنسا. وفي ٢٥ تشرين الثاني [نوفمبر]، وصل الجنرال كاترو إلى دمشق حيث اجتمع إلى الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية، الذين طالبوه بتسليم السلطات الادارية بأسرع وقت ممكن. وقد أثار الجنرال موضوع المعاهدة. واعاد المسؤولون السوريون على مسامع الجنرال بأن الظروف الراهنة لا تساعد على عقد معاهدة. وقد سجل مردم بك في يومياته لذلك اليوم بأن الجو كان ودياً. وقد وعد الجنرال كاترو بأن ينقل وجهة النظر السورية إلى اللجنة الفرنسية في الجزائر. وكان الجابري، رئيس الحكومة، قد ألقى خطاباً في حلب قبل يومين، اعتبر

بمثابة اعلان عن سياسة الحكومة. وقال فيه: «اننا نطلب إلى السلطات الأجنبية بأن تترك لنا جميع حقوقنا. اننا نعمل بجد، على الصعيدين الاداري والاجتماعي من أجل أن يستطيع بلدنا حكم نفسه.. وانني أحب أن أذكر الموظفين بأن مرجعهم الوحيد هو الحكومة الوطنية والمستقلة... انهم يتكلمون عن الانتداب.. ومن قال لهم بأن هذا البلد قد اعترف في يوم من الايام بالانتداب؟ اننا مستقلون واننا نطلب اليهم ان ينقلوا الى ايدينا وسائل الاستقلال.» واما فيما يتعلق بالمعاهدة فقال الجابري: «ان المفاوضات تجري بين الأمم على أساس الشرعية والحرية. يجب، إذن، ان نمسك بأيدينا بكل شيء قبل أن نفاوض.»

كانت الحكومة تدرك أن حل قضاياها مع الفرنسيين لا يحتمل التأجيل.. كان هناك ضغط الرأي العام، وضغط البرلمان. ولكنها لم تكن مستعدة لأن تجعل الأمور تتطور في سوريا إلى أزمة على الطريقة اللبنانية.» وكانت اكثر براعة من الحكومة اللبنانية في طريقة معالجة الأزمة. هذه المعالجة التي كانت تتم عن طريق التحذيرات شبه الرسمية والتي تتلخص بالقول بأن الحكومة لا يمكن أن تباشر مفاوضات انطلاقاً من قاعدة الانتداب.

التحذير الأول، كان في المذكرة التي وزعت في المؤتمر الصحافي يوم ٢٢ تشرين الثاني [نوفمبر].

والثاني كان في خطاب الجابري بمناسبة شبه رسمية في حلب.

والثالث كان في مقال لا يحمل توقيعاً نشر في جريدة «الانشاء» التي كانت تعتبر لسان حال الوطنيين. وكان كاتب المقال مردم بك، وزير الخارجية. وقد صدر المقال بحيث يتوافق نشره مع قدوم الجنرال كاترو إلى دمشق.

وجاء في المقال أن الحكومة السورية رفضت اقتراح اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالدخول في مفاوضات بغية «التنسيق بين الانتداب وبين نظام الاستقلال، وقد أتى على ذكر النقاط الحقوقية التي تبرر عدم اعتراف سوريا بوجود الانتداب.»

أول هذه النقاط، أن السيد روبير دوكيه مندوب فرنسا في لجنة الانتدابات لدى

عصبة الأمم، قد صرح في العام ١٩٣٧، أمام العصبة، أن الأسباب التي من أجلها فرض الانتداب قد زالت نهائياً.

وثاني هذه النقاط، أن المعاهدة السورية ـ الفرنسية، لعام ١٩٣٦، قد وقعت من قبل فرنسا ومن قبل سوريا، وهذه المعاهدة اعترفت بصراحة باستقلال سوريا. أما أن يكون البرلمان الفرنسي غير موافق على المعاهدة فهذا لا ينفي شرعية هذا النص، ذلك أن التصديق هو شرط للنفاذ فيما يتعلق بالواجبات والحقوق المفروضة لصالح فرنسا وحدها فقط.»

وثالث النقاط أن حكومة فيشي في فرنسا، قد أعلنت انسحابها من عصبة الأمم متخلية عن حقوقها وعن واجباتها تجاه العصبة، وان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لا تملك التمسك بالمطالبة بالانتداب، ذلك أن اللجنة لم يعترف بها كحكومة شرعية لفرنسا من قبل القوى التي أنشأت عصبة الأمم.

ورابع النقاط، أن اعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو هو وثيقة واضحة تؤكد بذلك استقلال سوريا.

وخامساً... ميثاق الأطلسي، عندما اعترف بحق جميع الأمم في الاستقلال فإنه يكون بذلك قد الغى الانتداب فعلياً.

وكما يشير تقرير لأوليفا ـ روجيه، بأن الفرنسيين قد ادركوا تماماً الطريقة التي تعالج بها الحكومة السورية قضاياها. لقد جاء في التقرير: «انه لا يمر يوم دون أن يصدر فيه تصريح لأحد الحكام.. أو النواب.. أو في الصحافة ويعلنون فيه بأنهم لا يريدون السماع بالانتداب.. ان الحكومة، ودون أي تحفظ، تقود الهجوم على مركز فرنسا في الشرق.»

وفي ٢٥ تشرين الثاني [نوفمبر]، تقدم النائب أحمد الشرباتي باقتراح إلى المجلس يطلب فيه من الحكومة أن تتسلم حالاً جميع الحقوق المتصلة بالسيادة وفقاً لأحكام الدستور الـ ١١٥. وكانت الجلسة منعقدة في غياب الجابري ومردم بك اللذين كانا يتباحثان مع الجنرال كاترو. وقد حددت جلسة لمناقشة الاقتراح.

كان يخيل للسلطات الفرنسية في دمشق بأن أحمد الشرباتي هو من عملاء الانكليز وأنه يعمل بوحي من سبيرس عن طريق «بومونت» وهو الضابط السياسي البريطاني في دمشق، وذلك من أجل اختلاق ازمة بين الفرنسيين والسوريين. وأن الشرباتي عندما حدد بأن الدستور السوري يتضمن ١١٥ مادة، فإنه كان يقصد الالغاء الضمني للمادة ١١٦. وهي التي تشير إلى الانتداب. وعن طريق هذا الاقتراح، كان يريد أن يجعل العلاقات والمباحثات الفرنسية ـ السورية، تطفو فوق السطح، بينما كانت الحكومة راغبة في معالجة الموضوع بالحكمة والتعقل.

وسجل مردم بك في يومياته بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني [نوفمبر]: «ذهبت إلى القصر الجمهوري وهناك أطلعني سعد الله على عزم النواب في أن يبحثوا في القضايا الخارجية وأظهر قلقه وامتعاضه وعدم رضاه وتململه.. وفي الساعة ١٥,٣٠ قصدت مجلس النواب، ووجدت في مكتب الرئيس فارس الخوري، كلاً من سعد الله وخالد العظم والكيالي ورسلان من الوزراء ودخل من النواب الاتاسي وناظم القدسي والشرباتي وعفيف الصلح ومحمد العايش. وجرت مناقشة حادة بين سعد الله والأتاسي وآخرين. وكان سعد الله عصبياً أكثر من اللزوم فلم يضبط لسانه. لم أهتم كثيراً بهذه المظاهر، فقلت للنواب أن يبحثوا ما يروق لهم وانني سأجيبهم باسم الحكومة. وقد تكلم الأتاسي والقدسي والحوراني وغيرهم وتكلموا عن الانتداب والمادة ١١٦ من الدستور.. ثم وقفت على المنبر وارتجلت خطاباً، وكان جواباً على خطابات النواب.. وفي الخطاب، اننا نشارك السادة النواب وجهة نظرهم، فالبلاد لم تعترف في يوم من الأيام على الانتداب ولن تعترف عليه في المستقبل، وان استقلالنا هو حقيقي وان خطاب رئيس الحكومة في حلب يعتبر جواباً من الحكومة السورية على بيان الجزائر. وأما المادة ١١٦ فلم نعترف عليها وما هي إلا تحفظ فرنسي على الدستور الذي وضع سنة ١٩٢٨. وقد هنأت الحكومة والشعب اللبنانيين. وقد أشدت بحق السادة النواب في معرفة سير المفاوضات وقلت بأن الأمور تسير بأسرع مما يتصورون، ووعدتهم بتزويدهم بالتفاصيل في جلسة قادمة. وقد صفق النواب طويلاً للخطاب.. وعندما اجتمعت

بالرئيس وسعد الله في القصر، كان مضمون الخطاب قد وصلهما وتلقياه بكثير من الاغتباط.»

وبعد أن انتهى مردم بك من إلقاء خطابه، صوت المجلس على اقتراح بتحديد جلسة يقسم فيها رئيس الجمهورية والنواب اليمين على اقدام الـ ١١٥ مادة التي هي مواد الدستور. وقد وافق المجلس بالاجماع. وفي الحال أبلغ أوليفا ـ روجيه ـ المندوب العام بالوكالة، السيد شاتينيو وقال: «ان هذا الاقتراح معناه إلغاء المادة ١١٦، أي إلغاء التحفظات الفرنسية. ويجب أن نقدم للحكومة السورية التحفظات اللازمة من أجل هذا الوضع المشابه لما حدث في لبنان، وان كان النهج السوري مختلفاً.» ولكن شاتينيو أجاب: «لم يصلنا من الحكومة السورية أي تبليغ رسمي وان موقف اللجنة من حيث المبدأ معروف بما فيه الكفاية. أرى أنه ليس من المناسب في الوقت الحاضر أن نؤكد للحكومة السورية على الحفاظ على حقوق فرنسا.»

لقد نجحت الحكومة السورية بمنتهى البراعة في إلغاء المادة التي تشير إلى الانتداب دون أن تثير مجابهة مع الفرنسيين. وان المادة ١١٦ قد حذفت بكل بساطة، لقد تجاهلها الرئيس والنواب عندما أقسموا اليمين دون أن تقرع الطبول.

وفي أول كانون الاول [ديسمبر]، ألقى رئيس الحكومة خطاباً هاماً في مجلس النواب، قال فيه إن حكومته لا تعترف بالانتداب، وليست لديها أي نية في عقد معاهدة، وإنها طالبت بتسليم السلطات الادارية حالاً. واضاف بأن الحكومة ستتبنى سياسة تهدف إلى الوحدة العربية وانها مستمرة بالمساهمة في المجهود الحربي مع الحلفاء. وختم خطابه بالقول: ان الحكومة قد أبلغت الفرنسيين بأنها لا تقبل من الآن فصاعداً أي نص لا يسنه مجلس النواب السوري.

كان الجابري يضع النقاط فوق الحروف عن الموقف الرسمي للحكومة قبل المباشرة بالمفاوضات مع الفرنسيين.

***

في ٢ كانون الاول [ديسمبر] قابل السيد بونور، المستشار الثقافي في

المندوبية العامة، مردم بك من أجل مناقشة اتفاقية ثقافية كانت نصوصها قد وضعت من قبل الحكومتين الفرنسية والسورية. كان الفرنسيون حريصين على أن يكون لهم وضع ثقافي متميز في سوريا ولبنان. وكانوا يفكرون بأن التأثير الفرنسي يسري في عروق البلدين فيما اذا ارتبط ثقافياً بفرنسا. وبعد أن ترك بونور مكتب مردم بك كتب للجنة الفرنسية للتحرير الوطني يقول: «ان مردم بك مستعد لإعادة دراسة مشروع الاتفاقية الثقافية الفرنسية ـ السورية التي وضعت عام ١٩٣٦، وتحسينها بشكل يلائم مصلحة فرنسا. وبالمقابل، فإن السوريين سيحصلون على استقلالهم أو سينتزعونه. ويعود للفرنسيين أن يختاروا بين الطريقين.

وفي مطلع الشهر نفسه، جاء الكونت أوستروروغ كممثل شخصي للجنرال ديغول في سوريا ولبنان، دون مهمة محددة. وهو دبلوماسي كانت تربطه علاقات شخصية مع الوطنيين في العام ١٩٣٦. وقد كتب مباشرة للجنرال ديغول عن مقابلاته للقوتلي والجابري ومردم بك.

وقد كتب عن مقابلته للرئيس القوتلي، أن القوتلي بادله بعض الدعابات، الأمر الذي جعله يفهم بأن البحث في المواضيع السياسية، يجب أن يتم مع الحكومة. وقال عن مقابلته للجابري بأن الحديث كان عاماً. وإن كان بدون شك حسن النوايا ولا يخفي رغبته بالتوصل إلى تفاهم مع فرنسا يسمح لها كدولة بأن تصمد أمام الطموحات البريطانية.

وأما اجتماعه بمردم بك فقد كان أكثر غنى. وجاء في تقريره: «مع جميل مردم بك وتعرفون [ديغول] ما يتمتع به من ذكاء وحس سياسي، كان الحوار مختلفاً. وعند استعادة ذكرى المفاوضات القديمة لعام ١٩٣٦، أبدى أسفه لأنها لم تصل إلى نتيجة. وكان يشير إلى أن تلك الاجراءات كانت من مخلفات الماضي، وأنه أصبح من المناسب التفتيش عن اسلوب آخر، وقد عبر عن آماله بأن يحقق الجنرال كاترو بمجرد عودته، ما تعهد به من أجل أن يوضع، قيد التنفيذ، عهد جديد.»

وأنهى الكونت أوستروروغ تقريره مصرحاً بأن المقترحات التي تلقاها قبل

مغادرته الجزائر لغاية: «الوصول إلى تفاهم أكثر دقة مع دمشق قد تجاوزها الزمن..».. وان النتائج التي توصلت إليها، والتي تستبعد كل امكان لعقد معاهدة تنظم العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق، كانت النتائج، لا جدال فيها..

ان النتائج التي توصل إليها الكونت اوستروروغ تعكس موقف الحكومة السورية من ابرام معاهدة. وقد أوصى بنقل المصالح المشتركة التي أصبحت بنظر الرأي العام ذات قيمة رمزية. «ولنسلم برغبتنا ما لا نملك القوة على الاحتفاظ به.»

وقد أصبح الكونت اوستروروغ، بعد ذلك، مدير المكتب السياسي في الشرق.

***

اتفاق فرنسي ـ سوري بشأن السلطات الادارية

سافر الجنرال كاترو إلى الجزائر لتقديم تقريره إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني عن الموقف في سوريا ولبنان. وقد وجه رسالة إلى السيّد شاتينيو يطلب فيها ابلاغ الحكومتين السورية واللبنانية بأن اللجنة قبلت المبدأ فيما يتعلق بقرب تسليم المصالح المشتركة.. ومصالح الأمن ومراقبة الحدود وادارة العشائر [البدو الرحل]. واضاف الجنرال كاترو أنه فيما يتعلق بالمصالح الثلاث الأخيرة تتفهم الحكومتان أنه لا بد من اتفاق مسبق بين السلطتين العسكريتين الفرنسية والبريطانية.

وكانت رسالة الجنرال كاترو إلى السيد شاتينيو، مرفقة بتعليمات اللجنة المتعلقة بالسياسة التي يجب أن تتبع في الشرق. ومن نص هذه التعليمات تبين ما يلي: «ان الهدف الذي كانت ترمي إليه السياسة الفرنسية في العام ١٩٤١ ـ ان الرهن الذي تحوز عليه فرنسا يجب أن يصادق عليه بمعاهدتين ـ ولكن الحكومتين المنتخبتين في سوريا ولبنان تدعيان الاحتفاظ بحرية التصرف وبالتخلي عن الانتداب. وتعلن سوريا بأنها لم تعترف مطلقاً على الانتداب، وان لبنان يرفضه لأنه يعتبره لاغياً بموجب ميثاق الأطلسي. وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة عازمة على تشريف وعودها بأن توصل الدولتين إلى الاستقلال مع تأكيد قرارها بإنقاذ المهم

من وضعها في الشرق، وان اللجنة مع ادراكها بأن الحكومتين السورية واللبنانية لا تعترفان بالحقوق الفرنسية، تقدر أنه من الضروري تسوية علاقاتنا خلال مدة الحرب، ليس على اساس اتفاق عام وانما باتفاق خاص لكل حالة على حدة.»

من هنا، فإن اللجنة وافقت على أن تنقل المصالح المشتركة الى الدولتين، وذلك مع التمسك «تتشبث بأن تكون العلاقات النهائية بينها وبين الدولتين تحكمها معاهدة.» وان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تريد أن تقول بوضوح إن هذا الموقف الودي لا ينال من حقوق فرنسا كما هي معنية في صك الانتداب وفي اعلان الاستقلال لعام ١٩٤١. وقد ختمت اللجنة تعليماتها للجنرال كاترو بالقول: «الانتظار والبقاء في المكان والتكيف مع الأوضاع الآنية.. المحافظة على حقوقنا بحزم، ايجاد طريقة للتفاهم مع بريطانيا.. هذه هي اسس السياسة للتحفظ ثم للاسترجاع، التي يجب أن نسلكها في الشرق..»

الخلاصة أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني قررت تلبية الطلبات السورية في الوقت الحاضر مع الاحتفاظ بحق البقاء في المنطقة عندما تسترد فرنسا قوتها. لقد كان الفرنسيون يريدون، بكل بساطة، أن يربحوا الوقت بانتظار ظروف أكثر ملاءمة.

عاد الجنرال كاترو إلى بيروت في ١٩ كانون الأول [ديسمبر] وجاء إلى دمشق يوم ٢٢ من أجل المفاوضة وتوقيع الاتفاقات المتعلقة بالمصالح المشتركة. واجتمع في دمشق بالحكومة السورية التي كانت قد دعت الحكومة اللبنانية للانضمام إلى المفاوضات. وكان اللقاء في القصر الجمهوري برئاسة شكري القوتلي الذي تسلم من الجنرال كاترو رسالة موجهة من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تعبر عن رغبة اللجنة «بتسهيل اقامة وضع يرضي جميع الاطراف المعنية والسماح للجنرال كاترو بإجابة الطلبات المتعلقة بتسليم الحكومة السورية لبعض الصلاحيات التي تحتفظ بها السلطات الفرنسية، وذلك في أوسع نطاق.» ان الرسالة لا تتضمن جميع السلطات الادارية التي كانت تحتفظ بها فرنسا. وعلى الرغم من ان لهجة الرسالة كانت بالغة الود من حيث الصياغة، فقد رفضت الحكومة السورية قبول هذه الوثيقة

التي حددت بعض السلطات الادارية القابلة للتسليم حالاً، مع اغفال سلطات أخرى. وأمام هذا الرفض السوري الحازم «قبل الجنرال كاترو أن يسحب الرسالة والاتفاق مع الحكومة السورية على تصريح مشترك.»

وبعد ساعات من المناقشات توصل كاترو ومحاوروه، السوريون واللبنانيون، إلى اتفاق مرحلي، دون أن يتمكنوا من اتفاق نهائي حول المسائل المتنازع عليها. وقال البيان المشترك الصادر بنهاية الاجتماع إن اتفاقاً قد تم بين الجنرال كاترو وبين الحكومتين السورية واللبنانية بشأن انتقال صلاحيات تمارسها السلطات الفرنسية لحساب الحكومتين. «ونتيجة لذلك فإن المصالح المشتركة مع الجهاز الاداري سيتم انتقالها إلى الحكومتين السورية واللبنانية مع حق التشريع واصدار الانظمة اعتباراً من تاريخ الأول من كانون الثاني [يناير] ١٩٤٤، المقبل. ان الكيفية التي سيتم بموجبها نقل السلطات، ستكون موضوعاً لاتفاقات خاصة.»

وفي ٢٣ كانون الأول [ديسمبر] أعلن الجابري أمام مجلس النواب أن حكومته عقدت اتفاقاً مع الفرنسيين من أجل المصالح المشتركة وأشاد بروح التفهم التي يتمتع بها الجنرال كاترو، وبما يتمتع به مردم بك من ذكاء وحصافة رأي، بحيث استطاع أن يجد الحلول الملائمة لجميع القضايا الصعبة.

وكتب الجنرال كاترو الى الجنرال ديغول يحيطه علماً بالمفاوضات في دمشق.. ويقول: «لقد خضع الفريق اللبناني كلياً لهيمنة رجال دمشق.. ان الفريق الدمشقي الذي يحركه سعد الله الجابري وجميل مردم بك كان على العكس.. كان له مظهر حكومة. لقد تعلم من مروره السابق على السلطة. لقد غير في اساليبه دون أن يغير شيئاً من أهدافه، لقد كان في وقت واحد يتحاشى الشطط ويحسن استثمار الأوضاع. كان يصرح بأنه يريد أن يحقق استقلال سوريا ليس بالنسبة لفرنسا وحدها وانما بالنسبة للقوى الانكلو ساكسونية.. وانه بتحرره من الارتهان للاجنبي، يرمي الى الظهور أمام العالم العربي كحكم، يتمتع باستقلال أكثر كمالاً من الحكم في مصر وفي العراق».

وقد أوصى الجنرال كاترو في تقريره للجنة الفرنسية بالكف عن الكلام عن الانتداب.

ان الاتفاق حول المصالح المشتركة قد نشأ عنه انفراج سياسي في العلاقات الفرنسية ـ السورية. ومن هنا فإن الفرنسيين والسوريين واللبنانيين قد قابلوا بالسخط ما استمعوا إليه من هيئة الاذاعة البريطانية بأن الاتفاق لم يضع حداً للانتداب. وتقول الوثائق الفرنسية: «ان رئيس الجمهورية اللبنانية كان جد متأثر من هذا التحفظ، وشيئاً فشيئاً عبر الجنرال كاترو عن مشاعره الأمر الذي حمله على تقديم احتجاج للسيد سبيرس.» وفي الحال أخبر سبيرس حكومته: «ان كاترو ساخط وقال لا يمكن أن يكون هناك تحريف اكثر.. واشار إلى الروح التي عمل بها.. يبدو أنه وخلال جميع مفاوضاته قد تحاشى وبمنتهى الدقة أن يستند إلى الانتداب.»

لم يتدخل سبيرس في المفاوضات. وفي الواقع كان السيد تشرشل قد قيده بناء على طلب السيد ايدن في القاهرة يوم ٩ كانون الاول [ديسمبر]. وقال سبيرس عن اجتماعه بالسيد تشرشل: «لقد كلمني عن الأخطار الملازمة للأوضاع في الشرق، والتي يمكن أن تثير لنا متاعب جدية في أماكن أخرى من العالم. وان ما يتعلمه الناس لاستعماله ضد فرنسا في الشرق، يمكن أن يستعمل ضدنا في المستقبل. يجب أن لا تشجع على رمي الأحجار ما دام لدينا هكتارات وهكتارات من بيوت الزجاج.»

***

زيارة مردم بك الى العراق والعربية السعودية

بعد أن تم التوقيع على الاتفاقات مع فرنسا، انصرفت الحكومة السورية لتوثيق علاقاتها بالدول العربية وفي ٢٣ كانون الاول [ديسمبر] توجه وفد سوري برئاسة مردم بك في زيارة رسمية الى العراق. واستقبل الوصي على العرش الوفد بمجرد وصوله وعبر عن اغتباطه بعودة الوطنيين إلى السلطة من جديد وقدم

التهاني للنجاح في التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين من شأنه أن يدعم الاستقلال السوري.

وكانت لمردم بك عدة لقاءات مع الحكومة العراقية تمت فيها مباحثات حول الوحدة العربية، مع التأكيد على تفضيل الوحدة التي تضم جميع الدول العربية. وقد نبه مردم بك العراقيين إلى أن العرب إذا لم يسارعوا الآن على تشجيع التوصل إلى وحدة فيما بينهم، فإن الظروف الملائمة لن تستمر طويلاً. قال للعراقيين: «اذا لم نستفد من هذه الظروف في هذه المرحلة التاريخية، فإننا سنعرض على العالم صورة تعيسة لأنفسنا، وفي الوقت نفسه فإننا نعرض بلادنا لطموحات وتجارب أجنبية. ومن جهتنا قلنا للمصريين بأننا مستعدون لتقديم تضحيات كبيرة من أجل تحقيق الوحدة.»

وقد كتب مردم بك عن زيارته الى العراق يقول: «لقد أمضى الوفد عدة أيام في العراق. وقوبل باستقبال حار من قبل الوصي والحكومة والهيئات العراقية. وقد جرت المباحثات المتعلقة بالوحدة العربية بين الوفد السوري ورئيس الحكومة العراقية، وكانت وجهات النظر المتبادلة تستند إلى مباحثات الوحدة التي تمت في القاهرة. ان المباحثات كانت ودية جداً، وانتهت باتفاق عام.»

وفي أثناء اقامة الوفد السوري في بغداد، كان لمردم بك اجتماع شبه رسمي مع السيد لوي هندرسون، وهو من اصدقاء الرئيس روزفلت المقربين.. وهو سفيره في العراق.

ان الولايات المتحدة تظهر كقوة كبرى، توظف مقامها الدولي في التأثير على القوى الاستعمارية القديمة.

وقد كان موضوع حديث مردم بك مع هندرسون يتناول الأمور التالية:

١ ـ فشل السياسة البريطانية مع العرب نظراً لتعلقها بتقاليد قديمة وعدم تطورها مع الظروف الراهنة.

٢ ـ ضرورة توسط أميركا بين انكلترا والبلاد العربية لمصلحة انكلترا والعرب.

٣ ـ تحقيق الوحدة العربية كنتيجة لهذه المساعي.

٤ ـ ان تحقيق هذه الوحدة هو لمصلحة الديمقراطية، لأن البلاد العربية تكوّن مجموعة من نحو [٥٠] مليون نسمة، مصلحتها مختلفة عن مصلحة الفاشيست وإذا وحدت هذه الدول العربية فإنه يمكن اقامة توازن دولي في البحر المتوسط، في الحال وللمستقبل،إذ أن الديمقراطية ستجد ارتكازاتها في هذه الدول. وسيزول التناقض الطبيعي الذي كان بين العرب وبين أوروبا في جميع العهود. وبتأييد هذه الدول العربية [الموحدة] ستتمكن الدول الديمقراطية من اقامة التوازن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٥ ـ لقد كان من مصلحة بريطانيا، في القرن الماضي وحتى الآن، أن تحتل بعض الأقاليم في المنطقة العربية. وأما بعد ان تغيرت وسائل الحرب تغيراً تاماً وتمكن الطيران من القضاء على المسافات، الأمر الذي جعل قيمة الاساطيل البحرية تتدنى يوماً بعد يوم. من هنا، فإن الاقاليم العربية المحتلة في المنطقة العربية أصبحت عبئاً على بريطانيا وصارت توجب عليها مسؤوليات وتتطلب منها مجهوداً دون أن تكون لها قيمة استراتيجية، كما كان الأمر في الماضي. هذا بالاضافة إلى الاضرار التي تلحقها ، من الناحية السياسية لأنها تنفر الشعوب العربية من بريطانية وتسيء الى العلاقات الدولية، البريطانية ـ العربية.

٦ ـ اذا أدركت أميركا حقيقة الحال وأمكنها أن تهدي بريطانيا إلى طريق الصواب، فإنها ستجد في البلاد العربية تجاوباً صادقاً لمساعيها، لأن العرب بطبعهم، ولمصلحتهم، يقفون ضد النظم الديكتاتورية ويخشون كثيراً على مستقبلهم من الدول الأوروبية في البحر الابيض المتوسط، ومن هنا، فإن مهمة الوسطاء ستكون سهلة متى حسنت النية وحددت المقاصد.

***

قبل أن يغادر مردم بك دمشق إلى بغداد، كان قد تلقى برقية من الملك عبد العزيز آل سعود يعبر فيها عن سروره بتوقيع الاتفاق مع كاترو، ويدعوه في الوقت نفسه الى زيارة المملكة بمجرد أن يتمكن من ذلك.

وقد توجه بالفعل إلى الرياض في ٢٥ شباط [فبراير] ١٩٤٤. وعقدت عدة اجتماعات بين أعضاء الوفد السوري ونظرائهم السعوديين، تلاها اجتماع خاص انفرد فيه الملك عبد العزيز بمردم بك. وعرض مردم بك مشروع الوحدة العربية، كما اقترحه النحاس باشا، ثم استعرض المباحثات التي أجراها في بغداد مع العراقيين في شهر كانون الثاني [يناير] الماضي. وكان للملك عبد العزيز بعض التحفظات فيما يتعلق بالمشروع ولاسيما أنه لم يكن يثق بنوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية.. كان يتخوف من أن يتحول المشروع إلى [سوريا كبرى] لأهداف اخرى هي في ذهن وتفكير نوري السعيد، وكان الملك لا يراها بريئة. وقد أكد مردم بك بأنه ما دام الوطنيون يمسكون بالسلطة في سوريا فإن النظام الجمهوري لن يستبدل بنظام آخر، وبأن هذا الموقف السوري قد تم شرحه بكل الوضوح والصراحة للعراقيين الذين لم يظهروا بدورهم أي اعتراض.

وعرض مردم بك للملك بأن عصر ما بعد الحرب، هو عصر يستوجب التعاون بين الدول الصغيرة، حتى تمنع القوى العظمى من استغلالها، وعلى العرب ألا يفوتوا الفرصة التي سنحت لهم. وان الملك عبد العزيز الذي كانت تربطه صلات قديمة بالوطنيين السوريين وعد بأن يدرس مشروع الوحدة العربية بعناية وبأن يشارك في الاجتماع العام عندما يحدد موعده.

***

الاتفاق الفرنسي ـ السوري، في التطبيق

في اليوم الأول من العام ١٩٤٤، حول الفرنسيون أكثر السلطات الادارية إلى الحكومتين السورية واللبنانية. وقد احتفظوا بالأمن العام وبالقوات الخاصة [الجيش] بانتظار عقد اتفاقات خاصة يجب أن تتم بين الحكومتين المحليتين وبين السلطات الحليفة بحجة أن وضع الحرب لا يسمح بالتحويل الآني لهذه السلطات. وكانت الحكومة السورية تدرك بأن الفرنسيين لن يسلموا طوعاً هذه السلطات وبأن خير وسيلة للوصول إلى هذه الغاية هو ممارسة الضغط العام على الفرنسيين.

وقد أبلغ أوليفا ـ روجيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يقول: «إنه طوال الاسبوع، قامت دعاية مكثفة في سوريا من أجل انشاء جيش وطني.. انه من الظاهر بأن جميع هذه التحركات هي منسقة ومرتبة من قبل الحكومة.» وفي الواقع، لقد أرادت الحكومة السورية أن تثبت للفرنسيين بأنها تتمتع بدعم وتأييد الشعب، وبأنها قادرة على اثارة الشارع، عندما تريد وكلما اقتضت الضرورة.

لقد أدرك الجنرال كاترو هذه الحقيقة فكتب للجنرال ديغول يقول: «لم يكن في الامكان دراسة قضية الجيش التي طرحت في الشارع وفي الصحافة وفي مجلس النواب بشكل عنيف.. وقد بدا لي وكأنه من المستحيل أن نجابه بالرفض القاطع، لئلا نرى الهياج وهو يشتد، والذي علينا أن ندفع ثمنه في جميع المجالات. وقد اقترحت أمر تسليم نظري للقوات الخاصة، إلى الحكومة التي تضعها مباشرة تحت سلطتنا إلى أن تنتهي العمليات الحربية.. ومهما كان شعوركم تجاه هذا الموضوع فإني اكرر القول بأنه لا يحتمل التأجيل لما بعد انتهاء العمليات الحربية، على الأقل فيما يتعلق بسوريا.»

وفي أحد التقارير التى أرسلها الجنرال كاترو إلى ديغول، قال: «ان الفريق الحاكم.. القوتلي، الجابري ومردم بك، لا شك أنه يتعامل معنا بنية حسنة ولكن أفكاره مشبعة بوطنية مرتابة، ويجب أن يثبت لجميع الأطراف، التي يعنيها الأمر، بأنه يؤلف حكومة مستقلة استقلالاً تاماً، ولذلك فإنه يظهر صلابة في كل ما يمس متعلقات السيادة الوطنية، ويدعي بأنه قادر على أن يملك ناصية الأمر فيما يتعلق بالأمن وفيما يتعلق بالقوات العسكرية.» وقد أشار الجنرال كاترو للجنة الفرنسية بأن الفريق الحاكم السوري، عندما يتبنى هذا الموقف، فإنه يدرك تماماً بأنه معرض للدخول في نزاع، ليس مع الفرنسيين وحسب وانما مع السلطات العسكرية البريطانية أيضاً. وقد أصر الجنرال كاترو على ألا يعالج الطلبات السورية بخفة وأن الرفض القاطع سيعتبر أنه «إحياء لفكرة الانتداب، ويتسبب في أن تشن علينا وسائل الضغط المعتادة كالاضراب والمظاهرات في الشوارع.»

وصلت مهمة الجنرال كاترو في سوريا ولبنان إلى نهايتها، وكان هذا التقرير

هو آخر ما رفعه من سوريا، وغادر إلى الجزائر. وعندما غادر الجنرال المنطقة إلى الجزائر كانت العلاقات الفرنسية ـ السورية قد تحسنت بشكل محسوس، ولكن الحال لم يدم طويلاً، للأسف. ومنذ مطلع العام ١٩٤٤، أصبحت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، بنظر الحلفاء، هي السلطة الشرعية الوحيدة.

دارت الحرب لمصلحة الحلفاء ولاسيما في شمالي أفريقيا، وتحسنت، بالاضافة لذلك، العلاقات بين السيد تشرشل والجنرال ديغول منذ لقائهما في ١٢ كانون الثاني [يناير] ١٩٤٤، في مراكش. وقد كتب السيد تشرشل إلى سبيرس: «لقد قلت لك في القاهرة بأننا لا نريد أن تقضي على النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان وبأن سياستنا هي في أن نؤمن لفرنسا وضعاً مماثلاً لوضعنا في العراق. ومع ذلك فقد ذهبت إلى أبعد مما أريد. وان أي انسان أصبح يدرك بأنك قد أصبحت شديد العداء لفرنسا. ان علاقاتنا مع اللجنة تتحسن، والقيادة الشخصية للجنرال ديغول أصبحت حقيقة.. في اللجنة.. لقد أصبح اكثر تعقلاً وعلاقاتي معه صارت خيراً مما كانت عليه قبل لقائنا في مراكش. وعليك أن تتحاشى سلوك سياسة معادية لفرنسا في سوريا.. وفي كل حال لا مبالغة في الاندفاع [والعبارة الأخيرة جاءت بالفرنسية، داخل النص الانكليزي].

والنتيجة أن الفرنسيين قد تبنوا موقفاً اكثر تصلباً في سوريا. وأول اشارة كانت في تسمية الجنرال بينيه مندوباً عاماً في الشرق وقائداً أعلى لجيش الشرق، وذلك دون استشارة الحكومة السورية التي تبلغت في ٨ شباط [فبراير] ١٩٤٤. وقال مردم بك لشاتينيو بأنه فوجيء بهذا الخبر. وأنه كان ينتظر: «من أجل أن توضع جميع السمات الخارجية للاستقلال في النور، أن يكون للمندوب العام لفرنسا في الشرق مظهر الممثل الدبلوماسي. وكان يجب أن يتلقى طلب استمزاج من أجل تعيين مندوب جديد».

وفي الواقع، أن الحكومتين السورية واللبنانية، قد أبلغتا الفرنسيين بأن لهما ما تقولانه بشأن الصفة المزدوجة للجنرال بينيه كمندوب عام وكقائد أعلى للجيش. وكتب الكونت أوستروروغ للجنة يقول: «بصراحة، ان القضية سارت باتجاه سيء.

هناك خطأ قد ارتكب. وهو كجميع الاخطاء الجدية له أثر نفسي.» وقد نبه الكونت اللجنة بأن زمن الانتداب كان شيئاً آخر وعبر عن دهشته فيما يتعلق بموقف : «ادارة الشؤون الخارجية من الحكومتين المحليتين.»

على أثر ذلك، قام ثلاثة من اعضاء الجمعية الفرنسية بزيارة لسوريا وأبلغوا الجزائر عن زيارتهم. لقد اعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بتسمية الجنرال بينيه مندوباً عاماً وقائداً أعلى للجيش - وكنتيجة لما أفاد به هؤلاء، فقد طلبت لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الاستشارية المؤقتة «بالاجماع إلى الحكومة من أجل تأجيل تنفيذ هذا القرار ريثما يعاد النظر في مجمل هذه القضية.» وقد أضافت اللجنة: «انها تتنصل من أي مسؤولية عن أي حادث يمكن أن يقع في سوريا ولبنان نتيجة للتمسك بقرار الحكومة المتخذ ضد مشاعر حكومتي البلدين وضد روح الاتفاقات التي عقدت فيما بينهما وبين فرنسا.»

ولكن جواب الجنرال ديغول على طلب الجمعية الاستشارية كان جواباً سلبياً.. قال ان مناقشة الأوضاع في الجمعية الاستشارية ستكون لها، في الظروف الراهنة، نتائج خطيرة. وفضلاً عن ذلك، فإن حكومته لا ترى: «أن من المصلحة الوطنية أن تكذب الحكومة نفسها بتعيين مندوب آخر، خلاف الجنرال بينيه.. تحت ضغط أجنبي يجب أن يصل الجنرال بينيه إلى مقر عمله وسنرى بعد ذلك ما يجري.»

في الواقع، لم يكن الجنرال ديغول على هذه الدرجة من السلبية التي ظهر بها أمام الجمعية، لأنه بعد أن درس الموضوع بعناية، قرر أن تكون التسمية الرسمية للجنرال بينيه هي المندوب العام، وأن تبقى مهمته كقائد عام للقوات الفرنسية سرية: «هذه التعليمات السرية يجب أن تذاع على قيادة القوات فقط وان تستبعد جميع السلطات الأخرى. ويعود للجنرال بينيه أن يقرر تبليغ السلطات الحليفة عن وظيفته كقائد عام للجيش. فيما اذا وجد ذلك مناسباً.»

وهذه التعليمات موجودة في جملة الوثائق الفرنسية التي تحمل عنوان «تعليمات سرية» وهي موقعة من الجنرال ديغول.

***

وصول الجنرال بينيه إلى سوريا

وصل الجنرال بينيه إلى سوريا في بحر الاسبوع الأول من شهر آذار [مارس]، وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية في ١٢ من ذلك الشهر. لقد سلمه رسالة من الجنرال ديغول، وكانت الرسالة ودية تقول إن الجنرال بينيه سمي لوظيفة «المندوب العام، المطلق الصلاحية لفرنسا». وانه خلال قيامه بمهمته سيتابع مع الحكومة السورية المفاوضات التي كان قد بدأها الجنرال كاترو «بغية الوفاء بالعهود التي أعطيت للشعب السوري، والتي لن تحيد اللجنة عن الوفاء بها.»

لقد كان اللقاء الأول بين القوتلي والجنرال بينيه بالغ الود.. وأخبر الكونت أوستروروغ اللجنة «ان الاستقبال كان ممتازاً واللقاء يبعث على الارتياح.».. وأضاف أن الجابري طلب منه ومن السيد شاتينيو: «التوصل إلى حل عادل لقضية الجيش والأمن العام.»

كان حل هاتين المشكلتين أصعب من بقية المواضيع. ولم يكن في تفكير القيادة الفرنسية، ولا القيادة البريطانية تسليم الجيش والأمن العام إلى سوريا، كانت حجة الفرنسيين، وكذلك البريطانيين، على الصعيد الرسمي هي حالة الحرب، ولكن الحقيقة هي أن القيادتين كانتا تأملان في أن تبقى هذه السلطات رهينة لما بعد الحرب «بغية الحصول على امتيازات» وان الفرنسين كانوا صريحين لا يخفون نواياهم مثل الانكليز الذين كانوا يخفون طموحاتهم عن الفرنسيين وعن السوريين. وكانت الحكومة البريطانية تقول للفرنسيين ليست لنا أي مصالح في سوريا سوى ربح الحرب ولكن في الخفاء، فقد طلبت وزارة الحرب من «لجنة فلسطين» تقريراً عن الحاجات الاستراتيجية لبريطانيا العظمى في سوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين في اثناء الحرب وبعد انتهائها. وكانت نتيجة التقرير أن الأمن والسلام في [سوريا الكبرى] هما على درجة بالغة الأهمية بالنسبة للامبراطورية البريطانية.. ويجب المحافظة على التمسك بهما. وعلينا، والحالة هذه، أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل المحافظة على سلامة هذه الدول. وان الحق في مرابطة القوات البريطانية ومراقبة القواعد الجوية والبحرية يجب أن يكون مضموناً بمعاهدات تربط هذه

الدول. وفي ختام التقرير: «ان وضع فرنسا، المكلفة، شرعياً بالانتداب على البلدين يحتاج الى اعادة دراسة. وان الاعتبارات السياسية يجب أن لا تعلو على تأمين الحد الأدنى لحاجاتنا الدفاعية.»

وفي هذه الظروف غير الملائمة كان على الحكومة السورية أن تفاوض القيادة العسكرية الفرنسية والاخرى البريطانية من أجل تسليم الجيش ومصالح الأمن العام. وخلال شهر شباط، [فبراير] ١٩٤٤، تم تبادل المقترحات والمقترحات المضادة بين الحكومة السورية والقيادة الحليفة دون الوصول إلى أي تقدم. وبالاختصار، كانت المقترحات الفرنسية في أن يتم تسليم القوات الخاصة اسمياً فقط، مع تأمين استمرار السيطرة والادارة الفرنسية. وان النفقات يجب أن تدفع من قبل الحكومة السورية نقداً أو بطريق الاستقراض من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. وان يحافظ على ملاك الضباط الفرنسيين كما هو، وان يكون وزيرالدفاع السوري رئيساً لهذه القطعات التي ستسمى «القوات الوطنية السورية» ويضعها تحت القيادة الفرنسية حتى انتهاء العمليات الحربية. وان تدار بعض المصالح كالتجنيد والتطوع وتحسين الكفاءة العسكرية من قبل الوزير ولكن بالتعاون مع القائد العام الفرنسي. وتسمى بعثة عسكرية فرنسية لتأمين هذا التعاون وتستمر في العمل بعد الحرب.

لقد وافق البريطانيون على المقترحات الفرنسية، ليس لأنها تتفق مع اتفاقية لتيلتون ـ ديغول وحسب، التي تترك القيادة المحلية للفرنسيين، بل لأن القيادة المحلية تتبع القيادة العسكرية وهي بين ايدي البريطانيين. وهذه السلسلة في القيادة تعطيهم الحق وبصورة آلية، بتأمين احتياجاتهم العسكرية، في كل اتفاق نهائي مع السوريين.

في المقترحات السورية المضادة، كان التصور هو لانتقال أوسع في الشمول: ان جميع القطعات الخاصة مع اسلحتها وتجهيزاتها والمستودعات والثكنات وجميع المنشآت العسكرية تنتقل إلى الجيش الوطني السوري وتحت قيادة سورية وترتبط بوزارة الدفاع. ويكون رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى. وتعتبر المقترحات

السورية المضادة أنه خلال مدة الحرب، توافق الحكومة السورية على أن يساهم الجيش السوري في الدفاع عن سوريا، وفقاً للخطط التي توضع من قبل القيادة العليا للحلفاء ومن قبل الأمم المتحدة. وهذه الصيغة تتلاءم مع الاقتراح الفرنسي والفارق الوحيد هو أن القيادة لن تكون فرنسية حصراً، ولكن على أرض الواقع، ستكون القيادة فرنسية. وفيما يتعلق بالمصالح والعتاد، مثال ذلك، التموين والادارة ومصالح الصحة والمواصلات، فإن المقترحات المضادة تصورت، أنه من أجل تأمين استعمالها من قبل هذه القوات بصورة مستقلة، فإنه ينبغي احداث الادارات والمصالح الضرورية لهذا الجيش، ويكون ذلك بالتعاون مع القيادات الفرنسية والحليفة في الشرق الأوسط. وهذا الأمر كان موضوع خلاف، لأنه حسب وجهة نظر الفرنسيين والبريطانيين، يجب أن تبقى هذه المصالح، وكذلك العتاد، حصراً بين ايدي الفرنسيين.

ولم يكن الموقف السوري والموقف الفرنسي، من الناحية العملية الصرفة، غير قابلين للتوفيق.. ولكن من وجهة نظر المقياس الوطني، ومن حيث المبدأ فإن كلاً من الموقفين ينتمي إلى عالم لوحده.

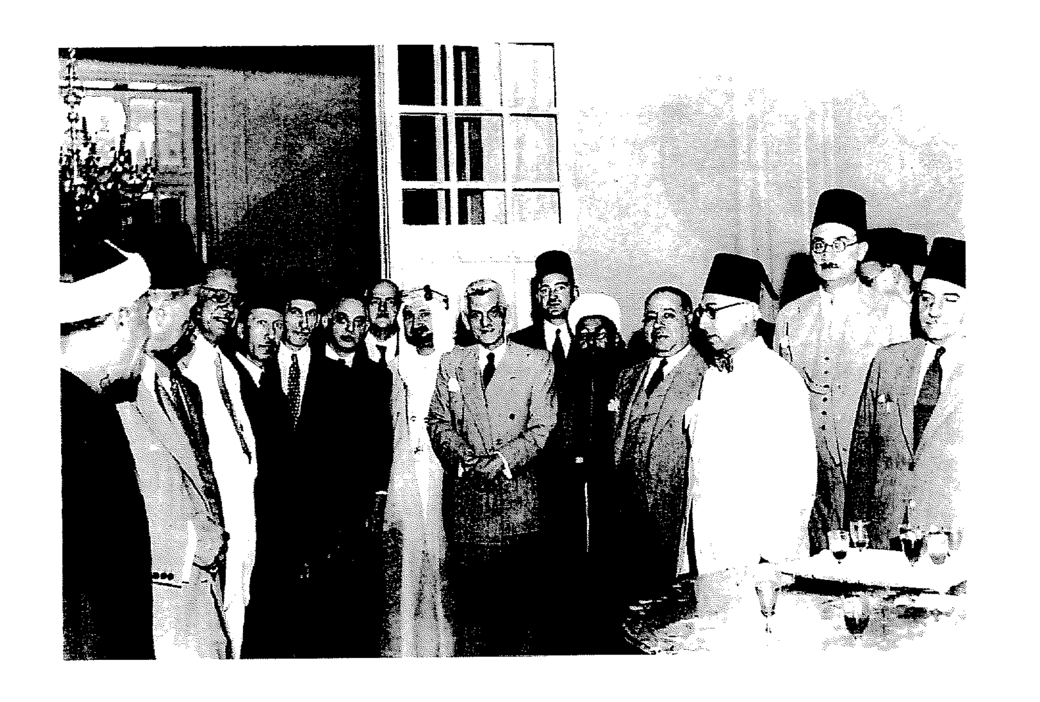
ان الصياغات وما تستوجبه من تأجيل، كل ذلك يبدو وكأنه أمر لا بد منه. وقد حاول البريطانيون اعادة النظر وتحسين النص الفرنسي، من حيث الشكل مع عدم المساس بالجوهر. ففي ١٥ آذار [مارس] ١٩٤٤، في أثناء اجتماع بين القوتلي والجابري، وبين سبيرس والقائد البريطاني الأعلى الجنرال هولمز، نوقش النص الفرنسي لمدة تسع ساعات متوالية. وقد أبدى السوريون رغبتهم في الوصول إلى حل وسط فيما يتعلق ببعض النقاط التفصيلية، ولكن فيما يتعلق بالأمور الجوهرية، كالاعتراف بالقيادة المحلية الفرنسية فقد رفضوا التنازل. وبعد يومين وقع صدام بين القطعات الخاصة وبين رجال الشرطة والمدنيين السوريين في أثناء مباراة لكرة القدم في دمشق، قتل خلالها جنديان وأصيب عدة جرحى وقد طلب أوليفا ـ روجيه إلى الحكومة السورية التعاون معه من أجل تهدئة الحال. وقد هاجت المشاعر في سوريا واعتبر مجرد وجود بعض العناصر من القوات الخاصة بين الجمهور إثارة

مقصودة. وفي ١٨ آذار [مارس] حدثت مظاهرات في بعض المدن وأعلن اضراب عام. وقد توقف الاضراب بسرعة نتيجة التدخل الحازم من قبل الحكومة السورية، ولكن الحالة بقيت متوترة. وسارت عدة مظاهرات خلال الأشهر التالية.

وفي ٢٠ نيسان [ابريل]، نشر الجنرال بينيه مرسوماً تشريعياً يتعلق بإنشاء الجمعيات السرية في سوريا. وقد احتجت الحكومة السورية حالاً مؤكدة على وجوب احترام السيادة السورية. وقد أجاب الفرنسيون: «لن نتخذ بعد اليوم تدابير ذات صفة تشريعية.» وتمت السيطرة على الحادث.. ولكن ليس لأجل طويل.



القاهرة ١٩٤٥ حفلة العشاء المقامة على شرف الوفد السوري من اليمين: جميل مردم بك، الملك فاروق، سعد الله الجابري، النقراشي باشا، عمر القمي



القاهرة ١٩٤٥ يناير: الوفود العربية التي وضعت ميثاق الجامعة العربية: من اليمين: مكرم عبيد، توفيق ابو الهدى، احمد حسنين، نوري السعيد، تحسين العسكري، الشيخ يوسف ياسين، حمدي الباشمي، سيف الاسلام عبد الله، احمد ماهر، جميل مردم بك.



جميل مردم بك يوقع ميثاق الجامعة العربية في القاهرة مارس ١٩٤٥



الفصل الخامس

أزمة في العلاقات الفرنسية ـ السورية

وقع حادث جدي بتاريخ ٢٠ أيار [مايو] ١٩٤٤، كان يمكن أن تكون له عواقب خطيرة لولا أن رئيس الحكومة السيد سعد الله الجابري قد استطاع السيطرة عليه بسرعة.

«نقطة الحليب» جمعية خيرية، كانت قد اسست بتشجيع من الفرنسيين، وتقوم على ادارتها نخبة من فضيلات سيدات المجتمع الدمشقي، ومهمة الجمعية هي تقديم الحليب مجاناً، وتحت اشراف طبي، للاطفال الذين لا تتمكن امهاتهم من ارضاعهم لسبب من الأسباب، أو للأطفال الذين فقدوا امهاتهم. وجرت العادة على اقامة حفل راقص سنوي. وكان موعد الحفل السنوي في ذلك اليوم فقامت مجموعة من الشباب المتدينين الذين ينتمون إلى الجمعية الغرّاء بالتظاهر احتجاجاً على مساهمة سيدات مسلمات في هذا الحفل. وغاية الجمعية الغرّاء هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما هي معلنة.. وتطورت المظاهرة إلى فوضى عامة، وحدثت اعتداءات علنية في الطرقات، على سيدات غير محجبات، كما هوجمت قاعة أحد المسارح التي كانت تضم اجتماعاً نسائياً، وألقيت عليهن الأحجار واطلقت عيارات نارية. واتخذ الجابري تدابير عاجلة للسيطرة على الموقف، فقد تم توقيف زعماء المتظاهرين، وصدرت الأوامر لرجال الشرطة بإطلاق النار على المحرضين. وقد أذاع رئيس الحكومة في الحال بياناً، قال فيه: «لقد اتخذت الحكومة جميع التدابير الضرورية لتأمين النظام وهي مصممة على الوقوف بوجه كل محاولة للاخلال بالأمن عن طريق اتخاذ تدابير شديدة وستلجأ إلى القوة من أجل تفريق كل تجمع غير مشروع.» وطلب الجابري في أعقاب ذلك التصويت على الثقة بالحكومة فيما يتعلق

بالتدابير الحازمة التي اتخذها. وأكد بأن الضمير الوطني لا يسمح لهؤلاء الناس بأن يبثوا روح التفرقة بين الطوائف، وقال أن الحكومة طالما دافعت عن الدين والأخلاق والفضيلة وإن الدين لم يكن أداة للانتقام.. «اننا سنضمن دائماً الحرية لجميع الاديان.» وقد أعطى مجلس النواب ثقته التامة للحكومة وبالاجماع وأجازها باستعمال جميع سلطاتها من أجل الوقوف بوجه هذه الأحداث.

ان احداث آذار [مارس] وايار [ومايو]، أهابت بالحكومة السورية أن تطلب سرعة تسليم السلاح للشرطة السورية. ولكن السلطات الفرنسية لم تسلم شيئاً.

- وطلب مردم بك من القنصل البريطاني في دمشق أن ينقل إلى القيادة الحليفة طلب الحكومة بتسليم الشرطة التجهيزات الضرورية، كما طلب بموجب الرسالة من البريطانيين ألا يعارضوا طلب هذه التجهيزات من الأميركيين، في حال عدم استطاعة البريطانيين، تقديم، العتاد الضروري بأنفسهم.

وقد طلب أوليفا - روجيه، في الحال مقابلة مردم بك، وعلى الأثر أبلغ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ما يلي: «فيما يتعلق بالطلب إلى الانكليز، قال لي الوزير: لقد طلبنا الف بندقية منذ أكثر من شهر، قلتم نعم، وقال الجنرال بينيه نعم، وقلتم هناك ٤٠٠ بندقية في الطريق.. ثم قلتم ٢٠٠ ولم يصل شيء. لا أخفي عنك أننا طلبنا من الانكليز ان يسلمونا السلاح أو أن لا يعارضوا في تسليمها من قبل الأميركيين بموجب قانون الاعارة والتأجير. وقد أجبت مردم بك بأنني سأطلب ارسال السلاح الموعود.»

والموضوع الآخر الذي كان يقلق الفرنسيين، يتعلق بمشروع كان وزير المعارف [التربية والتعليم] يأمل بتقديمه الى مجلس النواب للمصادقة عليه. وهذا المشروع أعده المؤرخ العربي ساطع الحصري.

وساطع الحصري كان وزيراً للمعارف في عهد الملك فيصل الأول عام ١٩٢٠، وبعد ميسلون ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق، التحق بالملك فيصل ثم عمل معه في العراق، إلى أن عاد إلى دمشق بعد عودة الوطنيين إلى الحكم. وكان طوال اقامته في العراق مختصاً بشؤون التعليم، ولما عاد إلى دمشق أصبح المستشار

الفني لوزارة المعارف. ويفرض مشروع القانون الذي أعده ساطع الحصري تعريب جميع برامج التعليم في المدارس السورية.

وكان انزعاج الفرنسيين شديداً بالنظر للأهمية التي يعلقونها على حضورهم الثقافي في البلاد. وقد مارس وزير المعارف ضغطاً على الحكومة من أجل عرض مشروع القانون على مجلس النواب بأسرع وقت ممكن. وكان مردم بك معارضاً لاتخاذ قرار متسرع وقد عبر، بصراحة، عن وجهة نظره للحكومة.

لم يكن مردم بك ضد مبدأ تعريب نظام التعليم، ولكنه كان يعارض اتخاذ تدابير متسرعة، سابقة لأوانها، بحيث تسيء إلى التعليم. وكان يعتقد مخلصاً بأن الوقت لم ينضج بعد، من أجل هذه الخطوة. وفي كل حال، فإن الحكومة كان لديها من المشاكل ما فيه الكفاية ويجب أن تنصرف إلى معالجتها قبل أن تزج نفسها في هذه المغامرة.. وكان يعلم أيضاً بأن البلاد تفتقر إلى الرجال المختصين القادرين على مجابهة هذا التغيير الخطير. ويعتقد أيضاً أن الاصلاحات التي هي من هذه الطبيعة، يجب ادخالها تدريجياً، تفادياً لحدوث صدمة ثقافية يمكن أن تنشأ عنها فوضى وبلبلة في التعليم. وقد أخبر الجنرال بينيه اللجنة الوطنية يقول: «جميل بك محاور شديد الذكاء، وهو بهذا الاعتبار نصير مخلص للحلول التصالحية، وانه بالتأكيد قد تدخل، في اتجاه يتوافق مع مصلحتنا من أجل تفادي تصويت متسرع على مشروع القانون الذي وضعه وزير المعارف العامة.»

***

المفاوضات بشأن القطعات العسكرية الخاصة

استطاعت الحكومة أن تسيطر على الموقف بالرغم من جميع الصعوبات، متفادية وقوع أي أزمة قد تؤدي إلى نزاع. وكان الجنرال بينيه مدركاً لهذه الحقيقة، وقد كتب الى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يقول إن جميع المطلعين يعرفون أن الحكومة السورية هي على «مستوى المهمة» التي تضطلع بها وأن الجابري استطاع أن يؤكد سلطته في أثناء الأحداث التي وقعت في شهر أيار [مايو]. وقد نبه الجنرال بينيه إلى وجود فريق من المعارضين في مجلس النواب، يرغب في اثارة أزمة على

أمل الاستيلاء على السلطة. وهذا الفريق هو على اتصال مع عملاء شبه رسميين للمفوضية البريطانية التي تحرص على تشويش الأوضاع آملة أن يكون لها في يوم من الأيام زعماء منقادين على طريقة كميل شمعون وعادل عسيران في بيروت. وأضاف بينيه يقول إنه لو كان في عداد الحكومة السورية «رجل مثل كميل شمعون» لكان قد أمكن استغلال الأخيرة ضد فرنسا، ولكن الجابري كان من عيار مختلف «والمصلحة الشخصية لا تتدخل مطلقاً في قراراته» وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطات الفرنسية لم تتصرف بهذه الروح فيما يتعلق بالتفاوض من أجل الجيش والأمن العام. وحاول الجنرال بينيه تأجيل المفاوضات، لكن الحكومة حذرته، من حيث أن الوضع الحالي للرأي العام لا يستبعد معه نشوب ثورة إذا لم يتم اتفاق في الحال ودون أي مهلة.

استؤنفت المفاوضات في ١٥ حزيران [يونيو].. ولم يتم تحقيق أي تقدم. وأمام هذه المعاكسات الفرنسية هددت الحكومة السورية بقطع المفاوضات. واقترح الجنرال سبيرس، بشأن المفاوضات من أجل تسليم الجيش، أن تتم على مراحل. واستؤنفت المفاوضات على أساس هذا الاقتراح وتم التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الفرنسيين والسوريين على أن يسلّم نصف الجيش قبل الهدنة والنصف الآخر في اليوم نفسه، الذي يتم فيه التوقيع على الهدنة. ولم يوقع الجنرال بينيه الاتفاق.

والأمر الذي كان يجهله السوريون، هو أن الجنرال بينيه تلقى في أثناء ذلك تعليمات من السيد ماسيغلي بعدم التوقيع لأن اجتماعاً بريطانياً ـ فرنسياً يرتقب انعقاده قريباً في لندن، من أجل الحصول على تأييد بريطاني لمعاهدة فرنسية ـ سورية.

في ٣٠ حزيران [يونيو]، طلب مردم بك من أوليفا ـ روجيه أن ينقل رسالة إلى الجنرال بينيه من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، يطلبان بموجبها منه توقيع الاتفاقات على نقل الجيش والأمن العام قبل سفره إلى مدينة الجزائر. وقال له مردم بك إنه يدرك تماماً أن الجنرال بينيه قال إن عليه أن يستشير الجزائر قبل ان يوقع ولكنه، أي مردم بك، ينصح الفرنسيين بحل هذه المشكلة قبل سفر الجنرال

بينيه لأن الوضع لم يعد قابلاً للتبرير. وأضاف مردم بك أن الحكومة السورية أجرت مباحثات مع القيادة العسكرية البريطانية، وبأنها أقنعت هذه القيادة بالتوقف عن كل ما يشير إلى حق القيادة الحليفة بحجز الحريات أو مراقبة التسلح. وقد اتفقت الحكومة مع البريطانيين على إلغاء المادة المتعلقة بحق الاعتقال. وأضاف مردم بك: «لقد قلنا لهم بوضوح بأننا لا نقبل مطلقاً أن يكون من حقهم توقيف أو اعتقال سوريين بدون موافقتنا.. ولا اخفي عليكم بأننا اذا لم نصل إلى تفاهم معكم فسنقيم مصلحة للأمن العام، لنا، وسيكون هناك ثلاث مصالح. ونعرف كيف ستكون، الانكليز يعتقلون الموالين لفرنسا، وانتم تعتقلون الموالين للانكليز ونحن نعتقل الذين يعملون معكم والذين يعملون مع الانكليز.. سيذهب الجميع إلى السجن. وقال مردم بك لأوليفا ـ روجيه، اذا لم نتوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين خلال ٤٨ ساعة فإننا سنشكل مصلحة للأمن العام. وأما فيما يتعلق بالجيش فأقول بصراحة إن السبب في اصرار فرنسا على اتفاق نهائي، هو، وحسب المعلومات التي وصلتنا، أن اتفاقاً فرنسياً ـ بريطانياً ينتظر أن يتم في لندن: «انهم يتكلمون عن اتفاقات يتم تحضيرها. ولكننا أرسلنا مذكرة للانكليز نعلن بموجبها عن احتجاجنا المسبق على أي تسوية تنال من استقلالنا وبأننا لن نعترف على أي تصرف يتقرر اتخاذه دون موافقتنا.»

وبعد عدة أيام نشرت جريدة «بالسْتَيْن بوست» التي تصدر في القدس، مقالاً ورد فيه أنه بالاستناد إلى احدى وكالات الصحافة الأميركية، قدمت الحكومة السورية مذكرة إلى الحكومة البريطانية تتعلق بمطالبها بعد الحرب. وقد زعم المقال أن في جملة المطالب، اقتراحاً بعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى.

وفي الحال، دعا مردم بك الى مؤتمر صحافي ونفى هذا الزعم نفياً تاماً وكشف النقاب عن أن المذكرة المرسلة إلى الحكومة البريطانية، وإلى الحكومة الأميركية تتعلق بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية، ولم يزعج هذا الحادث الفرنسيين. وباستثناء تقرير رفعه الجنرال بينيه إلى السيد ماسيغلي، لا توجد أي اشارة إلى هذا الموضوع في التقارير الفرنسية. ولكن بعد اسابيع عادت فرنسا إلى الاصطياد فيه واعتبرته مبرراً لتأخير توقيعها على الاتفاق المتعلق بالجيش. في أثناء ذلك، كان

الوضع هادئاً نسبياً. وفي الواقع، أنه في أثناء مقابلة أوليفا ـ روجيه لمردم بك حضر السيد شاتينيو إلى دمشق وتوصل إلى اتفاق نهائي مع السوريين حول نقل الأمن العام باعتبار أنه يشكل جزءاً من الاتفاقات المتعلقة بالمصالح المشتركة. وفي معرض التعليق على هذا الاتفاق كتب الجنرال بينيه: «ان التوقيع على هذا الاتفاق قد أدى إلى تهدئة الأحوال مؤقتاً، في جو يسوده التوتر.»

***

اعتراف الصين والاتحاد السوفياتي باستقلال سوريا

لم يعد هناك شك.. الحرب أصبحت تدور لمصلحة الحلفاء، وبدا أن الدعوة لمؤتمر السلام أصبحت قريبة. من هنا ازداد اهتمام السوريين بتدعيم الاستقلال عن طريق اقامة علاقات دبلوماسية مع جميع القوى العظمى. وكان مردم بك قد بدأ بالاتصال بالسفير الصيني في بغداد في شهر آذار [مارس]، وطلب منه أن يتصل بحكومته من أجل أن تعلن اعترافها باستقلال سوريا. وفي شهر أيار [مايو] قام السفير االصيني بزيارة الى دمشق وأبلغ الحكومة السورية عن رغبة حكومته بإقامة علاقات دبلوماسية مع سوريا. وفي أثناء المباحثات شبه الرسمية مع مردم بك حول الموقف الدولي، قال السفير الصيني لمردم بك إنه بحسب رأيه فإن الاتحاد السوفياتي هو القوة الوحيدة التي تحارب من أجل مثل أعلى، خلافاً لما هو الأمر بالنسبة للبريطانيين والأميركيين. أما الصين فإنها تدافع عن نفسها وتشن حرباً من أجل التحرر من الامبريالية اليابانية.. وان روسيا هي القوة الوحيدة الجديرة بالثقة لأنها تفي بوعودها، ويعتقد بأن روسيا ستساعد العرب من أجل الحصول على مطالبهم وبخاصة سوريا، لأن الروس يعتبرون ديغول ديكتاتوراً. وقد أشار إلى أن الحزب الشيوعي الروسي جهز الجيش الوطني الصيني بعشرين فوجاً كامل التجهيز، بينما لم يقدم الأميركيون سوى كمية قليلة من العتاد لا تكاد تكفي لفوج واحد ولم تصمد هذه الكمية لأكثر من اسبوع. وقد وجد مردم بك أن هذه الأفكار هي على درجة كبيرة من الفائدة ولاسيما أنه قد سبق له أن أثار موضوع الاعتراف الروسي في مجلس الوزراء.

وفي شهر حزيران [يونيو]، أوفدت الحكومة الاستاذ نعيم الانطاكي إلى القاهرة للاتصال بالسفير السوفياتي لدى الحكومة المصرية، باسمها وباسم الحكومة اللبنانية. واحيطت زيارة الانطاكي الى مصر بالسرية التامة.

نقل الانطاكي دعوة الحكومة السورية الى السفير نوفيكوف لزيارة دمشق في أقرب وقت ممكن لمناقشة تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وسوريا ولبنان. وطبعاً ان تبادل العلاقات الدبلوماسية يجب أن يقوم على الاعتراف السوفياتي باستقلال وسيادة البلدين. وفي اثناء المحادثات بين الانطاكي والسفير السوفياتي، عبر السفير نوفيكوف عن رغبة حكومته بالاعتراف باستقلال سوريا.

وفي ١١ تموز [يوليو] وصل نوفيكوف إلى دمشق ضيفاً على الحكومة السورية، ولكن لم يعلن عن زيارته، وقد تأمنت اقامته في بلودان، حتى لا يبلغ الأمر البريطانيين والفرنسيين. وبعد أول لقاء له مع مردم بك في ١٢ تموز [يوليو] ابرق إلى حكومته يوصي بالاعتراف باستقلال سوريا واقامة علاقات دبلوماسية معها. واقترح مردم بك أن يشمل ذلك لبنان مذكراً السفير بأن الأنطاكي تكلم باسم الحكومتين.

أجاب السفير نوفيكوف أنه بالامكان تحقيق هذا الطلب فيما اذا جاء أحد أعضاء الحكومة اللبنانية للتباحث معه. وفي الحال اتصل مردم بك بالسيد سليم تقلا وزير الخارجية الذي وصل إلى دمشق والتقى مردم بك ونوفيكوف في ١٣ تموز [يوليو]. وفي اليوم نفسه ابرق إلى حكومته يطلب إليها اتخاذ الخطوة بالنسبة للبنان.

وفي ٢١ تموز [يوليو] أرسل مردم برقية إلى الرفيق مولوتوف وزير الشؤون الخارجية السوفياتية وقد عبر بموجبها «عن الاعجاب الذي تبديه سوريا تجاه الشعب السوفياتي، الذي بجهوده ونجاحاته في الكفاح العظيم من أجل الديمقراطية، يضع قواعد الحرية والمساواة لجميع الأمم الكبيرة والصغيرة. وان سوريا التي تشجعها السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي منذ ظهر وجوده على الساحة الدولية، هذه السياسة التي أعلنت زوال جميع الامتيازات وانظمة الاستسلام والأفضليات التي كانت تتمتع بها روسيا القيصرية.. ان سوريا ترى نفسها متمتعة

بوجودها الدولي كدولة مستقلة وذات سيادة، وترغب في أن تكون لها علاقات دبلوماسية ودية مع الاتحاد السوفياتي، وأن تقوم هذه العلاقات بأقرب وقت ممكن ويتبادل البعثات الدبلوماسية.» وقد كان جواب مولوتوف آنياً. وفي ٢٣ تموز [يوليو] أرسل الى مردم بك يقول: «ان الحكومة السوفياتية ترحب باقتراح الحكومة السورية اقامة علاقات دبلوماسية، ودية وحارة، بين الاتحاد السوفياتي وسوريا.»

وفي ٢٤ تموز [يوليو] أقامت الحكومة السورية وليمة على شرف الوفد السوفياتي وأعلنت البلاغ التالي: «ان اعتراف الاتحاد السوفياتي بالجمهورية السورية كدولة مستقلة وذات سيادة هو اعتراف تام وبدون تحفظ، وان لهذا الاعتراف أهمية بالغة بالنسبة للحياة السياسية في سوريا، وله مدلول خاص لدى سوريا، الدولة العربية الثانية التي يعترف بها الاتحاد السوفياتي. وان سوريا التي لم يكن لديها أي شك بعطف الاتحاد السوفياتي على الشعوب الصغيرة لفخورة لأن تكون موضع اعتراف مثل هذه القوة التي كان لها الأثر الحاسم في اتجاه الحرب والتي سيكون لها الأثر فيما يتعلق بالاعتراف بعالم ما بعد الحرب.»

وفي أثناء زيارة الوفد السوفياتي الى سوريا والتي استمرت اسبوعين، لم يكن له أي اتصال بالسلطات الفرنسية وكان أول لقاء له مع الفرنسيين هو في اثناء الوليمة الرسمية التي أقامتها الحكومة. وحول هذا الموضوع كتب الكونت اوستروروغ إلى حكومته يقول: «ان الحذر الذي أبداه مسيو نوفيكوف كان مسيئاً.. لقد أعطى الدولتين حجة تقوي موقفهما. لقد أقام نوفيكوف في الشرق مدة اسبوعين دون أن يجري أي اتصال مع المندوب العام. ولم يكن ذلك، بالطبع، مستحباً من قبلنا. ومن مهازل الدهر أننا لا نستطيع أن نشكو.»

وقبل انتهاء الزيارة، دعا نوفيكوف الجنرال بينيه الى العشاء ولكن بينيه أجابه بواسطة سكرتيرته، بأنه كمندوب عام لفرنسا كان ينتظر أن يقوم نوفيكوف بزيارته أولاً وأنه سيكون مسروراً باستقباله على العشاء في دار المندوبية العامة. وكان جواب نوفيكوف بواسطة معاونه.. أنه يأسف لعدم استطاعته قبول دعوة الجنرال بينيه ويأسف لعدم استطاعة الجنرال قبول دعوته.

كان الروس يريدون القول للفرنسيين بأنهم لا يعتبرون المندوب العام أكثر من ممثل دبلوماسي عادي وبأنهم لا يرغبون في التعامل معه على أي أساس آخر. وهذا الموقف الروسي حمل الكونت أوستروروغ على أن يكتب: «ان السوريين قد ربحوا؛ لقد برز الوجود السوفياتي وكأنه يوازن الوجود الفرنسي والبريطاني.

***

أزمة بسبب الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي

في أثناء زيارة نوفيكوف، حدث نزاع جدي بين سوريا والسلطات الفرنسية. فقد قرر الفرنسيون اجراء عرض عسكري في دمشق وبيروت يوم ١٤ تموز [يوليو]، العيد الوطني الفرنسي، وتحدوا بذلك طلباً من الحكومتين السورية واللبنانية بالامتناع عن اقامة هذا العرض.

وشعرت الحكومتان بالمهانة بسبب هذا التحدي، فطلبت إلى الممثلين المحليين للقوى الأجنبية بمقاطعة الاحتفالات «التي تعتبر انتهاكاً لاستقلال البلاد وسيادتها» ولوجاهة السبب، فقد قبل السلك الدبلوماسي طلب المقاطعة.

وتجاهل الفرنسيون الاحتجاج السوري واللبناني واستمروا في تنظيم الاحتفالات في المدن الرئيسية بالبلدين. وقد أصدرت الحكومتان الأوامر الصارمة إلى جميع الموظفين بالامتناع عن حضور الاحتفالات. ومن الطريف ان الفرنسيين نقلوا إلى سبيرس وإلى الممثل الدبلوماسي الأميركي السيد وودسورث عن الموقف السوري واللبناني: «ان العالم كله يقول إن الحكومة السورية تطبق النهج الانكليزي في الاثارة والتحدي». فهل كان الفرنسيون يتعاملون مع انفسهم بالأوهام في فهم رد الفعل السوري؛ وهل كان بعيداً عن فهمهم، التفكير بأن ليست هناك حكومة يقودها وطنيون تستطيع الا تقاطع استعراضات لقوى محتلة تقام فوق أرضها؛ وحتى الجنرال بينيه الذي كان حتى ذلك الوقت يكبح جماح نفسه، كتب الى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يقول: «كل الأمور تسير، وكأنه يراد تعجيل الاحداث بحيث يضعوننا في موقف نضطر فيه إلى سلوك الوسائل القوية.»

وفي ١٧ تموز [يوليو] تم تسليم أوليڤا ـ روجيه مذكرة أعدها مردم بك. وقد سجل فيها مختلف التصرفات المعتمدة التي صدرت عن الفرنسيين والتي تتعارض مع نص اعلان الاستقلال ومع الاتفاقات التي تم توقيعها في كانون الاول [ديسمبر] من قبل الجنرال كاترو: «مرة بعد مرة، كان على الحكومة السورية أن تسجل في دمشق والأقاليم ولاسيما في محافظات الفرات والجزيرة واللاذقية وحلب، بأن سلوك بعض الموظفين الفرنسيين يتعارض بشكل فاضح، مع سياسة الاستقلال. وقد جرت الاشارة عن هذه الحوادث إلى ممثلي فرنسا في الوقت المناسب، وهم لم يقصروا بالاعتراف بشرعية وجهة نظرنا التي كنا قد عبرنا عنها في ذلك الوقت.

لقد جرى الاحتفال التذكاري ليوم ١٤ تموز [يوليو] دون أي مراعاة للشعور الوطني. وعلى الرغم من الوعود القاطعة التي اعطيت للحكومة بأن الاحتفال بالذكرى السنوية لن يسيء إلى كل ما يتعلق بالسيادة السورية فإن عروضاً عسكرية ومشاهد استعراضية وتظاهرات طائفية في محاولة لبعث أوضاع متفق على الغائها.. قد جرت فوق تراب الوطن.

ان الحكومة السورية وهي تلفت انتباه السيد المندوب العام إلى هذه الأفعال التي تنتهك حرمة الاستقلال والسيادة، لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن أي نزاع يمكن أن يحدث نتيجة لذلك. وتؤكد الحكومة أنه نتيجة انتقال المصالح المتعلقة بالسيادة إلى سوريا، فإن طبيعة عمل المندوبية العامة أصبحت على المستوى الدبلوماسي والقنصلي ولذلك فقد اصدرت الحكومة السورية التعليمات بأن تعتبر جميع النصوص التشريعية الصادرة عن المندوبية العامة بعد تاريخ ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٣، نصوصاً لاغية وكأنها لم تكن، وبالاضافة لذلك، فقد اتخذت التدابير الضرورية من أجل ألا يتكرر في المستقبل حدوث الأفعال المشار إليها في هذه المذكرة.»

في أعقاب حادث ١٤ تموز [يوليو]، توقفت جميع الاتصالات المتعلقة بتسليم الجيش بين الفرنسيين والسوريين. ولم يكن في نية الفرنسيين ابرام الاتفاق المؤقت

المتعلق بالجيش، وأصبح واضحاً بالنسبة للحكومة السورية بأن فرنسا ليست مستعدة لإعادة الجيش إلا بعد أن تؤمن لنفسها مركزاً متميزاً في سوريا. وفي ٢٤ تموز [يوليو] طلب مردم بك من اوليڤا - روجيه الحضور إلى وزارة الخارجية لمقابلته وقال له: بصراحة، هل عندك ما تقوله لي بشأن الجيش؟ وأجاب اوليڤا - روجيه، أنه بسبب الموقف العدائي للحكومة، فليس عنده ما يقوله وعدد جميع الشكاوى التي سجلها الفرنسيون ضد سلوك الحكومة السورية. واتهم رئيس الحكومة بالازدواجية وأشار إلى أن الفرنسيين يعتقدون بأن الانكليز يقفون وراء تصرفات الحكومة السورية. وقد أحاط مردم بك الجابري بجميع ما خلص إليه من هذه المقابلة. وفي مساء اليوم نفسه، وأثناء أحد الاستقبالات الرسمية، التفت الجابري إلى أوليڤا - روجيه وقال له: «انه لأمر مؤسف أنكم لا تريدون أن تفهموا مطلقاً.. لماذا لا تتوفر عندكم الثقة؟ لماذا لا تريدون أن تصدقوا رجالاً مثلنا، معروفين بأنهم لا يركنون للاجنبي، مثلي أنا، أو مثل رئيس الجمهورية؟ هل تعتقدون أن جميل بك يوالي الانكليز؟

ان نهج الفرنسيين فيما يتعلق بالجيش أصبح واضحاً. وان تلميحات الفرنسيين أصبحت تحمل على الاعتقاد بأن التأجيل ليس مرجعه ضعف الهمة من قبلهم وانما الخشية من أن يحل البريطانيون محلهم في سوريا. وهذا يعتبر اتهاماً غير مباشر للحكومة السورية من حيث أنها أصبحت لعبة بين أيدي البريطانيين. ويعرف الفرنسيون بأن مثل هذا الاتهام لا رضيد له عند الرأي العام، ولكنه يخدم هدفهم الحالي وهو أن يخفوا أمام السوريين نواياهم بالاحتفاظ بالجيش. لقد كانوا يريدون أن يربحوا الوقت بانتظار المباحثات التي ستجري بينهم وبين البريطانيين في لندن والتي يأملون الحصول، بنتيجتها، على موافقة البريطانيين فيما يتعلق بالمعاهدة التي يريدون ابرامها مع سوريا.

ان الوثائق الفرنسية الرسمية، المحررة من قبل الكونت أوستروروغ والكولونيل أوليڤا - روجيه، والتي كانت تعبر عن حسن التفهم والادراك حتى ذلك الوقت، قد اتخذت فجأة اتجاهاً معاكساً تماماً. وان مقاطعة الحكومتين السورية

واللبنانية لاحتفالات ١٤ تموز [يوليو] جعلتهما يدركان بأن البلدين قد أخذا الاستقلال على محمل الجد. وللمرة الأولى منذ ٢٤ عاماً، وهو عمر الاحتلال، قد رأوا بأنهم لا يستطيعون أن يتظاهروا بوجودهم العسكري، دون مقاومة. وليس في الوثائق الفرنسية لتلك الفترة ما يشير إلى صدور أوامر أو توجيهات أو تعليمات تبرر سلوك الممثلين المحليين لفرنسا.. من هنا، فمن المعقول أن يكون القصد من ارسال تلك التقارير اللاهبة عن تصرفات الحكومة السورية رغبة العسكريين الفرنسيين بأن يحملوا اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على الرجوع عن الوعد بالاستقلال التام. ومهما كان الدافع، فقد كان الفرنسيون، من حيث الواقع، يطلقون لمشاعرهم العنان ضد المقاومة الوطنية كلما أخذ وضع فرنسا في التحسن على الساحة الدولية. فهناك تقارير فرنسية تقول: «ليس هناك شك بأن سعد الله الجابري أصبح مجنوناً. ان رئيس الحكومة لم يعد يعرف ماذا يفعل من أجل الانتقام» واتهم الجنرال بينيه الجابري بأنه كذاب: «لقد تحدث عن وعد مزعوم بأن السلطات الفرنسية قد التزمت بالامتناع عن القيام باحتفالات تتنافى مع الاستقلال، كالاستعراضات والمواكب والقداسات الاحتفالية. وقد غالى في الكذب، فقال إن الاخلال بالوعد كان له صداه في الصحافة وفي تصرف الحكومة.. وهذا الأمر قد أفسح المجال لتأخير المباحثات التي ينتظرها السوريون بشأن الجيش.»

وفي الواقع، فإن بينيه هو الذي لم يكن يقول الحقيقة.. والوثائق نفسها هي التي تكذبه. وأحد التقارير التي رفعها أوليفا - روجيه للجنة الفرنسية حول مقابلته للرئيس القوتلي يقول: «عندما قال له الرئيس بأن الأمور لم تجر كما كان متفقاً عليه تماماً ليلة الاحتفال» فإنه أقر للرئيس بأن أوامر مخالفة للترتيبات التي كنت قد أبلغت عنها الدكتور حاتم [أمين سر رئاسة الحكومة]، قد أعطيت إليّ من بيروت. وفيما يتعلق بما جرى في دمشق، فأنا وحدي المسؤول عنه، لقد كان هناك تقصير في إيفاء ما تعهدت به. لقد سارت مجموعة من جيش الشرق بعرض في طريق الصالحية تتقدمها الموسيقى، وكنت قد قلت لأنور حاتم بأن أحداً لن يرى جنوداً في شوارع دمشق.» وفي المقابلة نفسها حاول الرئيس تهدئة الجو وتبديد المخاوف الفرنسية فيما يتعلق بالتآمر الأنكلو - سوري.. لقد قال لأوليفا - روجيه، إن سوريا يحكمها

الآن أحسن فريق عمل متوفر في البلاد وان رجالاً من أمثاله وأمثال الجابري ومردم بك: «لا يفكرون بتبديل الفرنسيين بغيرهم.. ان ذلك يعتبر خيانة، ليس فيما يتعلق بكم.. وانما يعتبر خيانة لبلدنا» وقد أضاف الرئيس: «لن نصبح خونة، قبل أن نموت» وان اوليڤا ـ روجيه، رغم تأكيدات الرئيس فضل أن يصدق زائراً [لا يسميه]، قال له: «بصراحة، يجب أن نحذر من هؤلاء الناس، انهم الآن انكليزيون تماماً، وشكري بك أكثر من وزرائه.» وفي الوقت نفسه كتب الكونت أوستروروغ إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يقول: «لا نستطيع أن ندخل الأوهام إلى تفكيرنا، السوريون قد استسلموا للانكليز.»

وفي معرض تعليق أوليڤا ـ روجيه عن مقابلته للرئيس القوتلي، أوصى بتغيير السياسة الفرنسية تغييراً تاماً بالنسبة لسوريا وذهب في تفكيره إلى أبعد من التآمر لاسقاط الحكومة. لقد قال: «من أجل اسقاط الحكومة، فإن مجلس النواب يهاجمها بسبب علاقاتها بنا. سيؤخذ عليها بأنها لم تكن حازمة في موقفها معنا بما فيه الكفاية.. لأنها لم تستطع استلام الجيش، وهذا يعني بأن الفريق الحالي، اذا سقط أمام مجلس النواب، فإن الفريق الذي سيحل مكانه، سيكون أكثر تشدداً وقد يكون اكثر ازعاجاً، ولكن لن يكون له الاعتبار نفسه ولا القيمة نفسها.. لا عند الحلفاء ولا في البلد نفسه. وان صمودنا أمام طلبات متشددة سيكون أكثر سهولة. ثم ان الفريق البديل لن يدوم طويلاً، والذين سيأتون بعد هؤلاء سيكونون أقل صلابة. اننا سنربح الوقت. ويكفينا ربح الوقت. ان الاضطرابات في الشوارع وفي انحاء البلاد ستجر السقوط العنيف وسيتأثر كثيراً اعتبار سعد الله واخوانه. وقد ينال ذلك من الرئيس نفسه، فسيسقط رئيس الجمهورية مع الحكومة. ان موقف الحكومة ليس قوياً ونستطيع ان نكون واثقين بأن بقاء الحكومة يتوقف علينا. اننا اذا أعدنا الاتصال بها فإننا ننقذها.. هذه الحكومة يجب أن تذهب.. واذا لم تذهب من نفسها، فان المعارضة التي ينشطها صمودنا كفيلة بأن تطردها.» ومن الملفت للنظر أن تقرير أوليڤا ـ روجيه لم يرفض باعتباره حماقات صادرة عن حماس كولونيل، بل على العكس، فإن الجنرال بينيه قد تبنى هذه الدسائس الحمقاء وأوصى اللجنة الفرنسية بالعمل بموجبها.. فقد قال: «انني اتفق مع الكولونيل أوليڤا ـ روجيه، حول جميع ما

توصل إليه تقريره وحول الفائدة التي تنشأ عن الامتناع عن تقديم أي عون للحكومة السورية الحالية.»

***

اتفاق انكليزي ـ فرنسي

ادركت الحكومة السورية في ٣٠ تموز [يوليو] بأن التسويف الفرنسي حول موضوع الجيش كانت الغاية منه كسب الوقت إلى أن يتم الاتفاق بين الفرنسيين والبريطانيين. ولذلك فقد طلبت الحكومة إلى القائم بالأعمال البريطاني السيد ماك كاريث أن يبلغ حكومته بأن الفرنسيين ينشرون الاشاعات التي من شأنها القول بأن زيارة السيد سبيرس إلى لندن هي مقدمة لتغيير سياسة الحكومة البريطانية. واجتمع مردم بك بالسيد ماك كاريث بحضور وزير الخارجية اللبنانية وقال له: «اذا كان هناك تغيير في السياسة دون الحصول على موافقتنا، فإننا لن نكون مجبرين على القبول به ولاسيما اذا كان هذا التغيير من شأنه أن ينال من مبدأ الاستقلال الكامل.»

كان السوريون يتخوفون من طيف اتفاق انكليزي ـ فرنسي وقد أبلغ الجنرال كلايتون حكومته بأن الرئيس القوتلي قد طلب منه بأن يحضر جميل مردم بك المحادثات الانكليزية الفرنسية في لندن. وقد احاط السيد ماك كاريث زميله الفرنسي علماً بالموقف السوري. ومن الأمور الأكثر غرابة، أن الفرنسيين على الرغم من هذه الأخبار فقد ثابروا على الاعتقاد بوجود اتفاق سري انكليزي ـ سوري.

وأخيراً قرر الجنرال بينيه في ١٦ آب [أغسطس] زيارة الرئيس القوتلي وأثار ما يسمى بالاتفاق السري مستنداً إلى المقال الذي نشرته جريدة «بالستين بوست» في ٣ يوليو ١٩٤٤. وكتب بينيه عن محادثته مع القوتلي فقال: «لقد ذكرت.. ان تدخل البريطانيين في جميع المجالات يسمح لنا بالتفكير. كما ذكرت البالستين بوست بأنه يوجد اتفاق من خلفنا، بين الحكومة السورية وبعثة سبيرس.. وان الرئيس قد أكد لي بأنه لا يوجد أي اتفاق من هذا القبيل.. وقد أضاف بأن التنازل عن الجيش يعطيه الحق والوسائل التي تمكنه من أن يكون أكثر استعداداً لمجابهة كل من

يحاول الاعتداء على استقلال بلاده.» وقد لفت نظره بأن التنازل عن الجيش، يحرمنا، نحن، من الدفاع عن هذا الاستقلال، وأنه لا يستطيع التجاهل بأن موقفنا الدولي يتحسن يوماً بعد يوم، الأمر الذي يعطينا امكانات مختلفة جداً عن امكانات الحكومة السورية.. وقد رددت عليه بأن مفاوضات تجري الآن من أجل تحديد الأوضاع الفرنسية ـ الانكليزية، وتقوم هذه المفاوضات على أساس الاتفاقات القديمة..» ويقصد اتفاق لتيلتون ـ ديغول.

وبعد يومين، استدعى مردم بك أوليڤا ـ روجيه وعبر له عن دهشته بأن يرى الجنرال بينيه وهو يعلق كل هذه الأهمية على مقال في «البالستين بوست» ودون أن يبدي أي اهتمام بالتكذيب الذي نشرته الحكومة السورية. وقد أكد مردم بك في هذه المقابلة لمخاطبه بأن سوريا مصممة على عدم الارتباط قبل مؤتمر الصلح الذي سينعقد بعد الحرب وقال لأوليڤا ـ روجيه: «نستطيع أن نذهب إلى مؤتمر الصلح دون أن نكون معاقين بأي ارتباط سابق. وسنقول للعراقيين والمصريين بأننا أكثر حرية منهم وسنستمر كذلك.» وهكذا فإن الموقف السوري قد عرض أيام الفرنسيين بشكل واضح: ان سوريا ليس لديها أي رغبة في توقيع أي معاهدة مع قوة أجنبية، وان الاعتراف باستقلالها غير قابل للتفاوض، وانها مصممة على تسلم الجيش وستبقى مصممة حتى النهاية. ان على فرنسا بين أن تسلم الجيش برغبتها أو تستعجل النزاع. وان السوريين يأملون بأن يكون الفرنسيون على درجة من الحكمة بحيث يختارون الحل الأول.

ولكن الأمر لم يكن كذلك، وبقيت المفاوضات من أجل الجيش معلقة.. لقد أصبح واضحاً أن الفرنسيين يريدون كسب الوقت بانتظار مباحثات لندن مع الانكليز. وكان مردم بك يخشى اتفاقاً آخر على طريقة سايكس بيكو، فاتصل بالقنصل البريطاني في دمشق وقاله له: «بأنه علم بأن الكونت أوستروروغ والجنرال بابست قد توجها إلى لندن وبأن مباحثات ستجري فيها، وأن هذه المباحثات تهم السوريين.» ولذلك فإن الحكومة السورية تطالب بإرسال وفد بأسرع وقت ممكن إلى لندن. وحيث أن البريطانيين لم يفكروا بوجود مشاركة سورية لذلك، فقد أجابوا

بأن المباحثات تتعلق بأمور عامة، ذات اهتمام مشترك، وأضافت الخارجية البريطانية بأنه اذا تمت أمور تتعلق بالمشرق، فإن الحكومة البريطانية ستفعل ما هو ضروري «من أجل تسهيل المفاوضات بين الفرنسيين ودولتي المشرق المتعلقة بتسليم القوات الخاصة.»

ان المباحثات البريطانية ـ الفرنسية، كان يتولاها السيد ايدن والسيد ماسيغلي، وبدأت في ٢٣ آب [أغسطس] ١٩٤٤، في لندن. وبعد أن قدم الفرنسيون شكاواهم المعتادة بحق سبيرس وبعثته [وقد رفض البريطانيون اكثرها] حصلوا على وعد من البريطانيين بممارسة ضغط على الحكومة السورية من أجل عقد معاهدة تستند أحكامها إلى اعلان الاستقلال في العام ١٩٤١، وإلى اتفاق لتيلتون ـ ديغول، وتقبل بريطانيا بموجبها ادعاءات فرنسا من حيث أن لها حقوقاً متميزة في سوريا.

كان السيد سبيرس حاضراً في هذه اللقاءات، وقد وجه رسالة للسيد ايدن اشار فيها إلى أن مزاعم فرنسا من حيث أن تطبيق الاتفاقات التي عقدت بين الجنرال كاترو والحكومة السورية في شهر كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٣، «يتوقف على عقد معاهدة بينها وبين دولتي المشرق.. ان هذه المزاعم، هي بكل بساطة، غير صحيحة.» وأضاف «لا يوجد في الوثيقة، ولا في المفاوضات، مثل هذه الشروط.» وفي الوقت نفسه، فقد لفت انتباه السيد ايدن، إلى التفهم المدهش للحكومتين فيما يتعلق بإبرام معاهدة مع فرنسا. واستعاد سبيرس قول القوتلي: «انه يفضل قطع يده اليمنى على توقيع معاهدة مع الفرنسيين» وتابع يقول للسيد ايدن: «ان التصديق بأن الدولتين توقعان معاهدة هو تغذية أوهام.»

ولم يأخذ ايدن، ولا وزارته، بتوصيات سبيرس. ولا بد أن يكون السبب هو ما يوجهونه إليه من اتهام بمعاداة فرنسا. وأن اتهاماتهم كانت مفهومة، ولكن الأمر الذي لم يدركوه هو أن سبيرس قد قطع كل أمل بأن تحل بريطانيا محل فرنسا، ولاسيما بعد أن تحسنت العلاقات بين السيد تشرشل والجنرال ديغول منذ بدء العام ١٩٤٤. لقد كان همه الوحيد أن يرى الفرنسيين وهم يرحلون عن سوريا ولبنان.

وليس من ينكر، أن توصية سبيرس لإيدن كانت تحمل وصفاً لمشاعر السوريين واللبنانيين.

كان البريطانيون واقعين في مأزق يتعلق بالسياسة التي عليهم أن يتبعوها في سوريا. لقد كانوا أمام خيارين أحلاهما مر.. ان تحرير فرنسا قد أصبح على الأبواب وان عودة الجنرال ديغول إلى باريس توجب عليهم احترام مشاعر الفرنسيين، ومن وجه آخر، فقد كانوا حريصين على ألا يجرحوا مشاعر العرب فيما اذا انحازوا إلى الفرنسيين.

وفي جملة الوثائق البريطانية.. وثيقة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٤، تصور بمنتهى الوضوح هذا المأزق.. فهي مذكرة تثير النقاط الآتية:

«١ ـ ان شغلنا الشاغل هو فرنسا، كصديق ثابت دائم.. وبإعادة الثقة بها وبموقفها في جميع القضايا الدولية.

٢ ـ انه بسبب مصالحنا في فلسطين والعراق، ينبغي أن لا نكون القوة الأوروبية الوحيدة التي لها مصالح في البلاد العربية. ومن حيث النتيجة، حتى لا نبقى الهدف الوحيد للبلاد العربية.

وفي الوقت نفسه، يرغب البريطانيون:

ـ بعد اجتياز صعوبات كبيرة، استطاعوا أن يحملوا العناصر العربية على أن يأخذوا انطباعاً عن النوايا الحسنة البريطانية، وهذا ما يرغبون بالحفاظ عليه.

ـ السير مع الروس والاميركان الذين اعترفوا باستقلال دولتي المشرق دون أي اشارة إلى مصالح لفرنسا.»

***

تخوف سوري من الموقف البريطاني

قبل أن يعود سبيرس إلى مقر عمله سلمه السيد ايدن تعليمات خطية عن السياسة التي يجب عليه أن يتبعها: «من حيث النتيجة ان نهاية الحرب قد أصبحت قريبة، فمن المهم، بالدرجة الأولى، أن تنصرف جهودنا إلى تمهيد الطريق لاتفاق بين

الدولتين وبين فرنسا. وبناء على ذلك، يجب أن لا تفوتوا أي فرصة دون أن تتركوا في آذان الحكومتين المحليتين بأن ابرام معاهدة مع الفرنسيين، ليس هو الحل الأفضل وحسب، بالنسبة لوجهة نظرنا، وانما الطريق الوحيد من أجل تحقيق الاستقلال التام وغير المنازع. وعليكم أن تبذلوا كل ما في وسعكم للتشجيع على ايجاد وضع عملي يمهد الطريق للوصول إلى معاهدة.»

ولدى وصول سبيرس، اجتمع على انفراد برئيس الجمهورية، ثم برئيس الحكومة قبل أن يجتمع رسمياً بالحكومة. وفي ١٣ ايلول [سبتمبر]، عاد للاجتماع بالرئيسين بحضور مردم بك. وقد لجأ إلى كل ما يتمتع به من حصانة لإقناع الزعماء السوريين بالمزايا التي تهيؤها معاهدة مع فرنسا.

وقال سبيرس في التقرير الذي رفعه إلى السيد ايدن: كان الاجتماع «صعباً وقابضاً للأنفاس». وقال له السوريون، إن الولايات المتحدة بناء على الطلب الموجه إليها، هي على أبواب الاعتراف بالاستقلال وانها لن تعترف بأي وضع متميز لفرنسا، وإن موقف الاتحاد السوفياتي هو مماثل تماماً. وقال إنه قد سئل: كيف ستصالح بريطانيا موقفها مع موقف حلفائها؟ - «ودون أن تضع في حسابها بأن السوريين ليست عندهم أي نية لتوقيع معاهدة مع فرنسا.» وهاجم الجابري بمرارة البريطانيين وقال لسبيرس: «عند ابتداء الحرب، كان السوريون معادين لبريطانيا.. والبريطانيون كانوا مكروهين في مصر وفي العراق ومحتقرين في الشرق.» ان موقفهم قد تحسن في أثناء الحرب. وانهم باللجوء إلى اساليب الضغط على سوريا من أجل توقيع معاهدة مع فرنسا، يجعل بلدهم، بريطانيا العظمى، تخسر القليل الذي بقي لها. وأضاف الزعماء السوريون: «انهم سيتخذون جميع التدابير الممكنة في الداخل والخارج، من أجل مجابهة التوقيع على معاهدة. وسيطرقون جميع الأبواب وسوف يلجأون إلى جميع الزعماء والحكومات باسم ميثاق الأطلسي. وتكلموا عن برقية يرسلونها إلى الملك وإلى الرئيس روزفلت وإلى ستالين» - وحتى أنهم سيتصلون بمحمد علي جناح، رئيس الرابطة الاسلامية في الهند. وختم سبيرس تقريره قائلاً: «جميع الحجج التي قدمتها، لم يكن لواحدة منها تأثير عليهم. ولم يكن يخطر في فكري بأن هؤلاء الرجال، الذين هم اصدقائي الشخصيين،

سيعبرون عن وجهة نظرهم بصراحة على هذه الدرجة من العنف». ولم يلق هذا التقرير، في وزارة الخارجية البريطانية، الاهتمام الذي يستحقه، كما لم يكن سبيرس هو الوحيد الذي رفع تقريراً حول الموقف السوري، فالقائم بالأعمال في دمشق السيد ماك كاريث قد حذر وزارة الخارجية، وان القنصل البريطاني في دمشق ويلد - فوريستر، قد أرسل تقارير مماثلة للخارجية.

وقد أخذت الخارجية البريطانية على سبيرس أنه وضع الزيت فوق النار بأن عرّض بريطانيا لهياج لا فائدة منه وبأنه ثابر على ارتكاب الأخطاء، لأنه بدلاً من أن يغلف التعليمات البريطانية ضمن حديث عام، فإنه وضع القبعة العالية وطلب موعداً للاجتماع.»

من الواضح أن موظفي الخارجية البريطانية، الذين كانوا قد حرروا التعليمات الخطية التي حمّلها ايدن لسبيرس في ٢٥ آب [أغسطس]، بدلاً من الاعتراف بخطئهم لأنهم أهملوا توصيات سبيرس، فقد فضلوا توجيه اللوم له بسبب الموقف الحرج الذي وصلوا إليه. ومن العجيب أن يرى، أي انسان، أن فكرة الرفض السوري لعقد أي معاهدة مع فرنسا، لم يستطع البريطانيون أن يستوعبوها حتى ذلك الوقت.. حتى تاج الدين في العام ١٩٤١، كان قد رفض توقيع معاهدة.

الهم الوحيد الذي كان يشغل وزارة الخارجية البريطانية، فيما يتعلق بتأييدهم للمعاهدة، هو ما قد يحدثه هذا التأييد من عوائق في أثناء انعقاد مؤتمر الوحدة العربية المحدد موعده في ٢٥ ايلول [سبتمبر]. ولذلك فقد ابرقت الخارجية إلى سبيرس تقول: «حيث ان مشاعر السوريين واللبنانيين قد أثيرت، لذلك يكون من الأفضل عدم الاصرار على الموضوع الآن حتى لا تصبح المعاهدة موضوعاً حين المناقشة من أجل الوحدة العربية.»

وأما الفرنسيون، فإنهم بعد أن حصلوا على تأييد بريطانيا من أجل ابرام معاهدة مع سوريا، فقد رغبوا باستئناف المفاوضات مع الحكومة السورية بعد توقف دام ثلاثة أشهر. وفي مطلع شهر ايلول [سبتمبر] طلب أوليفا - روجيه أن يزور الجابري الذي فوجىء بهذا الطلب. ولما كان الجابري لم يعلم بعد، في حينه،

بخبر الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني، فقد خيل إليه بأن زيارة أوليفا ـ روجيه، هي مجرد الرغبة في اصلاح العلاقات مع السوريين. وعندما استقبل أوليفا ـ روجيه قال له: «لقد مضت مدة طويلة لم نجتمع خلالها، فهل أن القط الاسود الذي كان يقف بيننا قد ولّى هارباً؟» حاول الجابري أن يبدد التوتر. وبموجب المحضر الذي أعده الجابري، كان اللقاء ودياً ولكن اثيرت فيه قضايا شائكة، مثل شكوك الفرنسيين بما يسمونه اتفاق سوري ـ بريطاني، وقضية تسليح الدرك. وقد أبدى الجابري دهشته من موقف الجنرال بينيه الذي استنكف مرتين عن دعوة مردم بك وأنه منذ عودته من الجزائر قبل شهرين، لم يقم ببادرة زيارة بروتوكولية للحكومة. ولفت الجابري نظر أوليفا ـ روجيه، إلى أن هذا السلوك الفرنسي، بالتحديد، هو الذي يشجع التدخلات البريطانية.

***

التصلب الفرنسي

في هذه الأثناء، استقرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في باريس بعد أن تم تحريرها وأعلنت نفسها حكومة مؤقتة لفرنسا. وبعودة الفرنسيين الى باريس لم تعد لديهم أي نية في التنازل عن أي موضوع يتعلق بوضعهم في سوريا ولبنان. وأصبح واضحاً أنهم عازمون على الرجوع عن الوعد بالاستقلال. وبعد اجتماع ترأسه الجنرال كاترو عاد الكونت أوستروروغ إلى سوريا يحمل تعليمات تقول إنه بالنظر للصعوبات التي جابهها الجنرال بينيه بشأن استئناف المفاوضات المتعلقة بنقل القوات الخاصة «فإن هذا الموضوع يمكن أن يربط من الآن وصاعداً، مع موضوع ابرام معاهدة تكرس استقلال الدولتين وتحدد العلاقات الخاصة مع فرنسا.» وكانت التعليمات تقضي بأن يقوم الجنرال بينيه «بتبليغ الدولتين بموافقة الحكومة البريطانية على ابرام معاهدة.» وقد استغل الفرنسيون الموافقة البريطانيةعلى تأييد المطالب الفرنسية إلى أوسع مدى وحتى ضد البريطانيين.

وفي ١٩ ايلول [سبتمبر] التقى الجنرال بينيه والكونت أوستروروغ الرئيس القوتلي والجابري ومردم بك من أجل استئناف المفاوضات. وابتدأ القوتلي الحديث

بالسؤال عن النوايا الفرنسية حول تسليم الجيش، الأمر الذي وعد به الجنرال كاترو في ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٣، باعتبار أن هذا الوعد كان جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق. وقد رد الجنرال بينيه هذا التأكيد وقال ان اتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] كان يتعلق بنقل بعض المصالح التي سلمت بها قائمة للحكومة، من قبل الجنرال كاترو، وأن هذه القائمة كانت محددة وليست فيها أي اشارة للجيش.»

ومرة أخرى كان بينيه يحرف في الاحداث، عندما يتجاهل بأن الحكومة السورية كانت قد رفضت استلام كتاب اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وان الجنرال كاترو، بمبادرة منه، قد سحب الكتاب. وهذا الكتاب يعتبر والحالة هذه كأنه لم يكن. وأما فيما يتعلق بالاتفاق النهائي فإن بينيه قد أضاف صراحة بأن استقلال سوريا كان معلقاً على ابرام معاهدة وأن المحادثات التي اجريت حديثاً في لندن قد سمحت بتحقيق تفاهم تام بين الحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية حول هذا الموضوع. وعليه، ففي هذا الاطار يمكن متابعة المحادثات» وبالاضافة لذلك فإن الفرنسيين تلقوا «نبأ يشير إلى ابرام معاهدة بين سوريا وانكلترا» وعند الالحاح عليه من قبل الطرف السوري بأن يكشف عن مصدر هذا الخبر، أشار الجنرال بينيه إلى جريدة «البالستين بوست». وقد أكد القوتلي بأن السوريين لم يقبلوا مطلقاً الانتداب ولا حاجة لوضع حد له حقوقياً» وأصر على موقف حكومته بعدم الارتباط على طريقة المعاهدة الانكليزية العراقية والتي تعطي قوة أجنبية بعض المميزات وأن سوريا «كانت معادية وبعزم لابرام معاهدة من هذا القبيل مع فرنسا.» وأنهى القوتلي كلامه بالقول بأنه يريد جواباً سريعاً حول تسليم الجيش لأن على الحكومة أن تقدم جواباً لمجلس النواب الذي سيعقد جلسة قريبة. وأجاب الجنرال بينيه بأن عليه أن يتصل بباريس قبل اعطاء الجواب.

وفي أثناء استقبال رسمي تم في ذلك اليوم، قال مردم بك لسبيرس إنه سيدعو وزراء أميركا وروسيا والعراق ومصر بالاضافة إلى سبيرس وبينيه وسيكشف عما نقله سبيرس وبينيه للسوريين باسم حكومتيهما وكذلك الأمر بالنسبة لجواب السوريين من حيث «أنهم غير مستعدين لعقد معاهدة مع قوة واحدة أو لإعطاء

وضع خاص لقوة ما، ولكنهم مستعدون للمفاوضة من أجل معاهدات متعددة الأطراف» وقد جن سبيرس من سماع ما قاله مردم بك، فطلب حالاً مقابلة الرئيس في محاولة لمنع مردم بك من السير في هذا الطريق. وفي الواقع كان مردم بك يمارس ضغطاً على البريطانيين من أجل التراجع عن تأييدهم المطلق لفرنسا.

وقد واصل مردم بك تنفيذ تهديده فأرسل برقيات إلى وزراء خارجية بريطانيا وأميركا والاتحاد السوفياتي وأرسل القوتلي، في الوقت نفسه برقيات إلى تشرشل وروزفلت وستالين. وكان نص البرقية كما وجهها مردم بك هو: «ان الوزير البريطاني والممثل الفرنسي قد اقترحا على الحكومة السورية أن تفاوض فرنسا من أجل معاهدة تعطي فرنسا وضعاً متميزاً في سوريا.. هذا الطلب يتعارض مع المبادىء التي اعلن عنها في ميثاق الأطلسي.. ان الحكومة رفضت بحزم أن تقيم وزناً لهذا الطلب.. ان الحكومة السورية تعتبر أن الانتداب قد انتهى من حيث الواقع منذ أن اقيمت المؤسسات الديمقراطية المتحررة والمستقلة ومنذ أن تلقت الاعتراف من قبل بريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول الاخرى باستقلال سوريا.»

وكانت رسالة القوتلي في النص نفسه مع اضافة: «ان سوريا قد تحررت في هذه الحرب من قيود الاتفاقات السرية التي اضطرت للمعاناة منها، باسم الانتداب.»، كما أكد في رسالته على أن سوريا «عازمة على التعامل مع جميع الدول وبخاصة الدول الكبرى، على قدم المساواة.» وقد تضمنت رسالته إلى السيد روزفلت: «ستفاجأون، أيها السيد الرئيس عندما تعلمون بأن الوزير البريطاني المفوض قد طلب إلينا بموجب رسالة شفهية أن نفاوض من أجل ابرام معاهدة مع فرنسا.. ان المبادىء السامية تجتاز الآن الامتحان.. واننا لواثقون بأن العالم لن يصاب، مرة اخرى، بخيبة الأمل بسبب الاتفاقات السرية أو الخاصة المعقودة قبل الحرب. واننا لواثقون أيضاً بأن الولايات المتحدة لن تبقى منعزلة عن العالم وانما ستقدم المساعدة على تأمين العدالة.. وبأنها ستقدم المساعدة ايضاً للأمم الضعيفة، لأن السلام لن يحقق نصراً إذا لم تستبعد الأطماع الاستعمارية والتوسعية.»

وأما رسالة القوتلي إلى ستالين فقد ختمت بهذا التصريح: «وان سوريا التي تعلن عن ثقتها بالأمم الديمقراطية، وبخاصة الاتحاد السوفياتي الذي فضح منذ ثورة تشرين الاول [أكتوبر] ١٩١٧، الاتفاقات السرية والذي رفض الاعتراف بالانتداب الذي كان من نتائج هذه الاتفاقات السرية.. ان سوريا ترفض لنفسها ابرام اتفاقات قاصرة على دولة ما.. مهما كانت».

ان المأزق البريطاني أخذ يتسع يوماً بعد يوم ولاسيما بعد رسالتي القوتلي إلى الرئيس روزفلت والرئيس ستالين وفيهما اتهام البريطانيين بعقد اتفاق سري مع فرنسا من خلف ظهر العالم. ولم يسهل الفرنسيون، من جهتهم، الأمور أمام البريطانيين، ففي محادثاتهم مع السوريين كانوا يؤكدون بأنهم يتمتعون بالتأكيد البريطاني التام في هذا الموضوع.

وفي اليوم التالي لتوجيه الرسائل، غادر الجابري ومردم بك إلى القاهرة لحضور الاجتماعات المتعلقة بالوحدة العربية. ولم يعطيا أي تأكيد للبريطانيين بأنهم لن يثيروا موضوع تأييد بريطانيا لفرنسا، في أثناء اجتماعات القاهرة. وكان البريطانيون يحاولون بعناء، المحافظة على اعتبارهم في العالم العربي ولدى حلفائهم الأميركيين والسوفيات، مع عدم تعريض علاقاتهم مع فرنسا للخطر. وكانت هذه هي المهمة المستحيلة.

كان سبيرس قد تلقى تعليمات بأن يهدىء المخاوف السورية، وذلك باستعراض مميزات عقد معاهدة دون أن يظهر وكأنه يمارس ضغطاً على سوريا. ولكن السوريين كانوا متصلبين بحيث لا تجوز عليهم أي حجة ولاسيما بعد أن تلقوا الاعتراف غير المشروط من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفياتي، القوتين العظميين. وقد أشار سبيرس، والوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، لورد موين، على وزارة الخارجية البريطانية باتباع نهج مختلف. فقد كتب لورد موين لوزارة الخارجية يقول: «انه بسبب ما نراه من انبعاث القومية العربية سيكون مما يسيء إلى اعتبارنا أن يقف رئيس الحكومة السورية ليعلن بأننا نحاول أن نمارس ضغطاً على بلاده من أجل عقد معاهدة حصرية لمصلحة فرنسا. انه من مصلحتنا،

والحالة هذه، أن نبتعد عن مثل هذه الخصومة.» وأما سبيرس فقد أوصى ايدن بأن يقول للفرنسيين أن البريطانيين قد بذلوا كل ما في وسعهم، ولكن السوريين متصلبون ويحسن الفرنسيون صنعاً إذا لم يثيروا الموضوع في الوقت الراهن، وان يدخلوا في مفاوضات من أجل تسليم القوات الخاصة. وأضاف سبيرس أنه قلق جداً من ردود الفعل المتوقعة لأن البرلمان السوري سينعقد في مطلع اكتوبر «هناك احتمال كبير بحدوث اضطرابات.»

ولكن السيد ايدن كان قد قرر تأييد الفرنسيين دون ان ينساق مع التأثر. وبعد أن تسلم رسالة سبيرس قال: «اذا كان السوريون يتصرفون بهذه الطريقة فإنني لا أجد أي سبب للطلب إلى الفرنسيين بتسليم القوات الخاصة.»

ان السيد ارنست بيفن كان وزيراً للعمل في الحكومة البريطانية.. وقد حذر ايدن بموجب كتاب قال فيه: «انني اتابع باهتمام البرقيات المتعلقة بالشرق. انني لا انكر أننا عندما اعترفنا بالاستقلال فقد اعترفنا أيضاً بأن لفرنسا مصالح خاصة. ولكن يبدو لي الآن، أننا نركب الخطر، عندما نسعى لخلق أوضاع مشابهة للأوضاع التي وصلنا إليهابنهاية الحرب العالمية الأولى. لقد قمنا باستغلال هذه الشعوب في أثناء الحرب والآن نتخلى عنها ونجبرها على قبول الفرنسيين. ألا يمكن اعادة النظر بهذا الوضع؟ يخيل لي بأننا نعيد عقارب الساعة إلى توقيت عام ١٩١٩.

والسيد ايدن، المسؤول شخصياً عن هذا النهج، أحب أن يتنصل عن طريق وضع اللوم على سبيرس. وفي جوابه للسيد بيفن قال إنه يأسف أن يقول إن سبيرس «قد تصرف بخشونة وان ملاحظاته بدلاً من أن تبدو وكأنها نتيجة للتطور المستمر في السياسة البريطانية، فقد أعطت الانطباع بأنها نتيجة لاتفاق خاص بيننا وبين الفرنسيين ضدهم.»

أما السيد تشرشل فقد بدأ يطرح على نفسه اسئلة حول الحكمة من التورط البريطاني مع الفرنسيين. وفي مذكرة ارسلها للسيد ايدن، أعقبت رسالة بيفن، قال: «اذا اسعفتني الذاكرة فإننا لم نقدم أي وعد للفرنسيين بتأمين وضع متميز لهم في سوريا ولبنان. إن ما وعدنا به هو أننا لا نريد أن نأخذ مكانهم. لقد قلنا إنه اذا كان

هناك من وضع مميز يجب ان يعطى لقوة أوروبية، فسيسرنا أن يكون هذا الوضع للفرنسيين.. وهذا لا يربطنا بالقيام بعملهم. ان الوضع الآن قد تردى كثيراً لأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد تجاهلا الوضع المتميز. وقد أصبح جلياً بأن جهودنا من أجل ابرام معاهدة للفرنسيين قد منيت بالفشل وان اصرارنا سيجلب لنا متاعب كبيرة.»

اجتمع الجابري ومردم بك باللورد موين، الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط والذي أكد لهما بأنه ليست هناك أي قضية تتعلق بمحاولة بريطانية «من أجل فرض أي معاهدة» كما يدعي رئيس الحكومة السورية ولا اساس للاشارة إلى اتفاقات سرية كما ورد في رسالة الرئيس السوري الى رئيس الولايات المتحدة. وقد ابلغ اللورد موين حكومته بأن هذه كانت هي المرة الأولى التي يجتمع فيها بالسوريين وقد «تأثر بموقفهم الثابت الذي لا يتزعزع.» وأثار الجابري في اثناء الاجتماع موضوع تسليح الدرك الذي كان البريطانيون قد وعدوا به منذ شهر حزيران [يونيو] والذي لم يتم حتى الآن. وفي رواية اللورد موين أن الرئيس الجابري قد سأله عن موقف البريطانيين فيما اذا حاول السوريون الحصول على السلاح من مصدر آخر.. من الأميركيين أو من الروس، مثلاً، وقد أجابه اللورد موين بأن موضوع التسلح لا اعتراض عليه.

وبمجرد العودة إلى دمشق طلب مردم بك رؤية الجنرال باجيت، القائد العام للقوات البريطانية، وطلب إليه استعجال تسليم الأسلحة للدرك. وقد سأل الجنرال باجيت الوزير مردم بك عما اذا كان هناك مانع لدى الحكومة ببقاء بعض الوحدات من القوات البريطانية للتدريب؟ فأجابه مردم بك بأنه ليس لدى الحكومة أي اعتراض.. وعاد الجنرال باجيت بسؤال آخر فيما اذا كان الفرنسيون لا يرون في ذلك اشارة إلى أن الجيش البريطاني سيأخذ مكانهم في البلاد؟ وسؤال ثالث للجنرال باجيت عما اذا كان الخبر الذي وصل إلى الحكومة السورية عن رغبة الفرنسيين بالاحتفاظ بقيادة الجيش السوري، خبراً صحيحاً ام لا؟ وقد قال باجيت إن هذا الأمر لن يكون ممكناً.. لكن شيئاً لم يقرر حتى الآن.

هذه المقابلة قد طمأنت السوريين من حيث أن العسكريين البريطانيين لن يث
مشاكل.. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للحكومة البريطانية، فقد كان جواب ال
تشرشل لرئيس الجمهورية وجواب ايدن لمردم بك خاليين من أي وعود.

وبتاريخ ٤ تشرين الأول [اكتوبر]، قابل سبيرس الرئيس القوتلي ونقل
رسالة شفهية من السيد تشرشل يقول فيها: «اذا سمحت الحكومة السورية بحد
اضطرابات للضغط على الفرنسيين بشأن تسليم القوات الخاصة، فإن ذلك سي
له أثر سيء في لندن. وان القوتلي الذي كان ينتظر جواباً على رسالته المؤرخة
ايلول [سبتمبر] قد فوجيء بالسيد تشرشل يشير إلى موضوع مختلف تماماً،
امكان حدوث هياج في سوريا عندما تعلم الحكومة مجلس النواب بأن الاتفاق
تسليم الجيش لم يتم. ولكن ما دام الموضوع قد اثير، فقد قال القوتلي لسبيرس
كان السيد تشرشل ينتظر الوعد بتهدئة المشاعر في البرلمان، فإنه، أي الرئ
ينتظر من السيد تشرشل أن يبذل كل ما في وسعه من أجل نقل القوات الخاصة
سوريا وفقاً لاعلان الاستقلال في العام ١٩٤١، والمضمون من بريطانيا العظ
ووفقاً للاتفاقات الفرنسية السورية في ٢٢ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٣.

ليس الرئيس وحده الذي فوجيء بغضب السيد تشرشل ولكن سبيرس ن
فوجيء بتسلم برقية تشرشل الذي طالبه بتوجيه الانذار المقنع للرئيس السو
وقد نبه سبيرس حكومته مرات، إلى أن المشاعر ثائرة في سوريا بسبب عدم اد
تقدم في موضوع الجيش وأن الاضطرابات يمكن أن تندلع عقب اجتماع البر
ولكن سبيرس لم يشر في أي وقت إلى أن الزعماء السوريين قد هددوا با
اضطرابات بسبب هذا الموضوع.

لقد صرح سبيرس في جوابه للسيد تشرشل: «لقد اصبت بالحيرة من ا
السياسة. وقد مارسنا ضغوطاً على فرنسا من أجل تسليم القوات الخاصة متذر
بأنه في حال عدم التسليم فإن التوتر لا يلبث أن يزداد وهذا ما يعرض أمننا لل
وها نحن الآن، كما يبدو لي، نريد أن نؤيدهم في هذا الموضوع نفسه عن ط
محاولة الضغط على السوريين لحملهم على توقيع معاهدة. ولولا أن البر
صادرة عنكم لفكرت بأنه سيكون من الأسوأ التدخل لدى السوريين.» وأما ما س

تشرشل بالابتزاز السوري، فقد قال سبيرس، سيكون من المفيد معرفة كيف يمكن اتهام السوريين بالابتزاز؟ ان قضية القوات الخاصة ستثار بشكل عنيف من قبل جميع الأطراف في البرلمان السوري وعلى الحكومة أن تواجه البرلمان. ان القضية ليست قضية ابتزاز وانما هي قضية واقع.»

ان التفسير الوحيد لبرقية تشرشل هو أن ايدن عندما لمس شكوك السيد تشرشل حول سياسة تأييد الفرنسيين، حاول الدفاع عن سياسته قائلاً: ان تخوف سبيرس، قد دفع إليه من قبل السوريين. وقد تشوش سبيرس، أيضاً، من رسالة مماثلة تلقاها من ايدن لتبليغها الى مردم بك.. بالاضافة إلى رسالة مماثلة أرسلت إلى اللورد موين، وكلاهما احتج على رسالة ايدن بسبب اللهجة الواردة فيها. وبما أن مردم بك كان في القاهرة، فقد حاولا اقناع ايدن بتعديل رسالته، ولكن ايدن كان في اثناء ذلك قد أرسلها إلى سفيري بريطانيا في موسكو وواشنطن لتبليغها الى حكومتي البلدين.

ان رسالة ايدن لمردم بك المؤرخة في ٢ تشرين الاول [اكتوبر] لم تصل إلا في ١٦ منه.. وتستند إلى الحجة القائلة بأن الاتفاق على معاهدة بين فرنسا وسوريا هو «ضروري ولا غنى عنه من أجل تحديد العلاقات بين بلد تحت الانتداب وبلد منتدب عليه..» ويستطرد ايدن في تفسيره بأنه منذ العام ١٩٤١، لم تكن هناك حكومة فرنسية قادرة على توقيع معاهدة باسم فرنسا، وأما الآن وقد تحررت فرنسا، فإن الوضع سيختلف قريباً. وان حكومة صاحب الجلالة ستكون سعيدة بأن ترى التحقيق النهائي والحاسم لاستقلال دولتي الشرق.. ان الفرنسيين ما زالوا يملكون في الشرق بالاستناد إلى الانتداب، شرعاً، بعض الحقوق وعليها واجبات، وكانت هذه الحقوق والواجبات موضوع تعاون أو اشتراك مع السلطات البريطانية في أثناء الحرب... قضايا مختلفة تنتظر الحل، ولا يمكن أن يتم حلها إلا بموجب معاهدة «وختم رسالته بالقول إن حكومته قد سلمت بوضع مميز لفرنسا وان هذا الاتفاق يؤمن تماماً أسباب الاستقلال السوري ولا يتعارض مع ميثاق الأطلسي» وقد أكد ايدن بأن ليس هنا أي اتفاق سري يتعلق بدولتي الشرق كما ادعت رسالة الرئيس السوري.

«ان غياب مردم بك في القاهرة قد أعطى الفرصة لسبيرس وللورد موين للتعليق على رسالة ايدن قبل أن يتم تسليمها لصاحبها. ان سبيرس لم يكن ممتناً من نص الرسالة ولم يكن لديه أمل بتحسين النص لأن الرسالة كانت قد أبلغت للفرنسيين ولم يعد هناك مجال للتعديل» ومع ذلك فقد نبه سبيرس ايدن إلى أن مردم بك سيعترض على كل استناد للانتداب: «أجد أنه من المؤسف ايراد الاسناد الموضوع بين معترضتين» وقال سبيرس لايدن إن اشارته إلى قضايا عديدة لم يتم حلها.. لا تتعلق إلا بالقوات الخاصة. واضاف أن تصريح ايدن من حيث اشارته إلى رغبة «الحكومة البريطانية برؤية تحقيق الاستقلال التام النهائي لدولتي الشرق، قد اعترض عليه وودسورث الذي سأله: كيف ترى حكومة صاحب الجلالة بأن الدولتين ليستا مستقلتين نهائياً؟

وتعليق اللورد موين على الرسالة كان مشابهاً لتعليق سبيرس.. فقال ان رئيس الحكومة السورية ووزير الخارجية سيرفضان كل اشارة إلى أن نهاية الانتداب معلقة على ابرام معاهدة، وان اعلان الاستقلال في العام ١٩٤١، كان مجرد وعد دون أن يكون نهائياً. ان الوزراء السوريين يعرفون بالتفصيل موضوع العراق واننا نعرف تماماً بأن استقلال العراق ليس مستمداً من معاهدة وانما من قبوله في «عصبة الأمم».

وقد أرسل ايدن برقية ملحقة برسالته إلى مردم بك يقول فيها: «عليكم وقف الضغط على الفرنسيين من أجل تسليم القوات الخاصة. من الطبيعي أنهم لن يفعلوا ذلك إلا في اطار معاهدة. ان ما يتمتع به السلوك السوري من صلابة هو ورقة مفيدة لكم تستعملونها من أجل الوصول إلى اتفاق نحب أن نراه وقد تحقق.» وقد احتج سبيرس ولورد موين على تغيير السياسة وكتب لورد موين لإيدن: «لم تكن هناك أي اشارة إلى أن نقل القوات الخاصة سيستعمل اداة مساومة من أجل المفاوضة لعقد معاهدة.» وقد كتب سبيرس بدوره، يقول لإيدن: «في رسالتك إلى ماسيغلي المؤرخة ٢٦ آب [أغسطس] قلت إنك تأمل أن يكون مستقبل القوات الخاصة موضوعاً لاتفاق، والآن تفضل أن تبقى هذه القوات بين ايدي الفرنسيين لاستعمالها كأداة ضغط لعقد معاهدة.»

وكل ذلك لم يكن له أي تأثير على موقف ايدن الذي أصر على تسليم رسالته كما هي الى الحكومة السورية. والتنازل الوحيد الذي قبل به بناء على طلب تشرشل هو: «توضيح نقطة أساسية، هي أن البريطانيين ليسوا مسؤولين عن تأمين وضع متميز ومهيمن لفرنسا في سوريا وأنه ليس من حق الفرنسيين الادعاء بأن البريطانيين يؤيدونهم من أجل هذا الوضع المتميز.» وقال السيد تشرشل في مذكراته لإيدن: أرسل تعليمات لسبيرس بأن ينقل رسالة شفهية لمردم بك في وقت واحد مع الرسالة الخطية. ونص الرسالة الشفهية هو: ان حكومة صاحب الجلالة لا تتوخى فرض اجراءات معينة ولا شروط على الحكومة السورية، ولكنه سيكون من المؤسف أن يفوت السوريون الفرصة المناسبة من أجل ان يحددوا علاقاتهم مع الفرنسيين على أسس راسخة ونهائية.» وفي الجواب الذي أرسله السيد ايدن للسيد تشرشل، وافق على أن البريطانيين لم يتعهدوا للفرنسيين بأن يؤمنوا لهم وصفاً متميزاً في سوريا وان رسالته خالية من مثل هذا التعهد وان موجب الرسالة الخطية هو: «أنه من غير المرغوب فيه فيما يتعلق بهذا الموضوع، أن يترك لسبيرس، وهو المعروف بآرائه المسبقة حرية التصرف.. وليس ما يمنعه من التصرف في هذا الموضوع بحيث نكون موضوعاً لاتهام الفرنسيين بأننا جعلنا وضعهم صعباً.»

ان عناد ايدن تجاه ما يمكن أن يسمى نقداً بناء من تشرشل وبيفن وموين يدل بوضوح على أنه لم يكن لديه أي رغبة في اخفاء قرار بريطانيا القاضي بالرجوع عن الوعود المعطاة لسوريا على الرغم من جميع ردود الفعل التي يمكن أن تنعكس على بريطانيا في العالم العربي. لقد كان همه الوحيد هو تشريف الوعد الشخصي الذي أعطاه للسيد ماسيغلي. ويبدو أن ايدن كان ينظر إلى سوريا كبلد صغير يصلح مثالاً تقتدي به الدول الصغرى أمام المصالح الاستعمارية، بينما ينظر إلى فرنسا كعضو كامل العضوية في النادي الأوروبي.

ان عدم التحسس بالمشاعر الوطنية للدول الصغرى كان ظاهراً بوضوح في تصريحات ايدن. وعندما كان يتكلم مع اللورد موين، مثلاً، كان يؤكد بأن «من حق الفرنسيين احتلال دولتي الشرق» وكان يقارن الادعاءات الفرنسية في سوريا مع ادعاءات بريطانيا العظمى في مصر وعندما يقال له إن الفرنسيين مكروهون في

سوريا، كان يرد بأن البريطانيين مكروهون أيضاً في مصر.. أو على الأقل: «ان البريطانيين مصممون على البقاء.» وان البرقية المشار إليها أقنعت سبيرس بأن لا أمل له في أن يقبل ايدن منطقاً آخر سوى ما يقوله، هو، وقد عبر عن يأسه في الجواب الذي أرسله لإيدن: «انني لا أريد أن أدخل في نقاش لا جدوى منه.. ولما كانت الحجج التي سبق أن أوردتها لم تقنعكم، قرّرت العمل بتعليماتكم.»

***

تغيير الحكومة السورية

حصل سبيرس على مهلة بسبب تغيير الحكومة السورية. ففي ١٢ تشرين الاول [اكتوبر]، توجه الجابري إلى البرلمان بخطاب، بمجرد عودته من اجتماعات الوحدة العربية. وقد بدأ خطابه باستعراض النجاحات التي حققتها حكومته منذ أن تألفت في آب [أغسطس] ١٩٤٣، وقال ان القيود التي يعاني منها الاستقلال مرجعها أوضاع الحرب وأكد على أنه «في هذه الأوضاع المضطربة احتلت الأمور الداخلية الدرجة الثانية من برامج العمل، بعد القضايا التي تمس السياسة الخارجية للبلاد» وقال ان سوريا مصممة على الحصول على جميع السلطات الادارية «وأن تجبر الأجنبي على الاعتراف بهذا الحق» وأضاف: لقد استطعنا أن نحقق الجزء الأعظم من أمانينا ولم يبق بيننا وبين الفرنسيين إلا قضية واحدة، لا تحتمل جدلاً أو مناقشة، وهي الجيش.» وقد كشف الجابري النقاب أمام البرلمان عن المراحل المختلفة للمفاوضات التي جرت بين الحكومة والفرنسيين عن موضوع الجيش. لقد تلقينا طلباً من الفرنسيين لعقد معاهدة تؤمن لهم مركزاً متميزاً عن جميع الأمم الأخرى.» وقد أوضح أن حكومته، في هذا الموضوع، ليست مستعدة حتى لدراسة مثل هذا الطلب. ثم تكلم الجابري عن اجتماع الوحدة العربية وعن بروتوكول الاسكندرية الذي وقع باسم سوريا، وقال إن الوطنيين السوريين ليسوا معنيين بمظاهر بسيطة ولكنهم يتطلعون إلى مركزية تامة وبأنهم قد بينوا بوضوح موقفهم في الاجتماع.وأضاف أن القرار النهائي الذي تبناه المؤتمر ليس على مستوى تطلعات الوفد السوري ومرجع ذلك إلى أن «كل بلد له أسبابه الخاصة وعلينا أن نكون

متساهلين ونقبل الاسباب.» كما أضاف.. ولكن هناك مبادىء عامة تحفظت سوريا من أجلها، بحقوقها. هذه المبادىء تتعلق بالوحدة العربية التي يجب تحقيقها، وبالوحدة السورية التي تريد سوريا تحقيقها. وحول هذه النقطة الأخيرة، قال الجابري: «اننا نرفض أن تقتطع فلسطين منا، ونريد أن نحتفظ بالنظام الجمهوري وأن تكون دمشق هي العاصمة.» وفي ختام خطابه، قال الجابري إنه سيفاجىء المجلس والحكومة والرئيس باعلان استقالته.. ولقد كانت مفاجأة حقيقية، لأنه لم يكن هناك من سبب للاستقالة.. رئيس الجمهورية ومردم بك وحدهما كانا يعلمان بالاستقالة مسبقاً. وقد حاول مردم بك أن يثنيه عن عزمه ولكن دون جدوى. لقد قال له الجابري، في حديث خاص، ان رئيس الجمهورية يريد تغيير الحكومة من أجل اقناع الفرنسيين بالعودة إلى مفاوضات تسليم الجيش. وقد كانت لهذه الاستقالة أعمق الأثر في نفس مردم بك، لأن المشاركة بينه وبين الجابري منذ تأسيس الكتلة الوطنية كانت دائماً مثمرة بالنسبة للبلاد.

ان تغيير الحكومة لم يكن في الواقع أكثر من تعديل. لقد حل فارس الخوري محل الجابري في رئاسة الحكومة، وانتخب الجابري رئيساً لمجلس النواب وبقي تشكيل الحكومة على حاله مع استثناء واحد تقريباً، فقد تسلم مردم بك بالاضافة إلى وزارة الخارجية وزارتي الدفاع والاقتصاد الوطني. وهذا يعني بأن جميع المجالات المتعلقة بالمفاوضات مع الفرنسيين قد عهد بها إلى مردم بك. وقد تألفت الحكومة في ١٤ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤٤.

***

استئناف المباحثات الفرنسية ـ السورية

في ١٦ تشرين الاول [اكتوبر] طلب سبيرس مقابلة مردم بك من أجل تسليم رسالة ايدن المؤرخة في أول اكتوبر. ولم يصدر عن مردم بك أي تعليق عن الرسالة الخطية، وقال لسبيرس إنه سيدرسها وسيعطيه جوابه فيما بعد. وأما ما يتعلق بالرسالة الشفهية، فقد طلب مردم بك ايضاحات حول التصريح: «سيكون من المؤسف أن تفوت الحكومة السورية الفرصة السانحة» وسأل سبيرس عما اذا كانت

القوات البريطانية ستنسحب وعما اذا كان هناك احتمال بأن تستقدم فرنسا قوات من أجل أن تفرض معاهدة ، أو أنه اذا كان هناك بلد يملك القوة، فإن له الحرية التامة بأن يرسل قوات فوق أرض بلد صغير، ضد ارادته؟

وفي اليوم نفسه، طلب القوتلي إلى سبيرس أن ينقل إلى تشرشل رسالة شفهية، قال فيها: «لقد واجه الرئيس صعوبات شديدة من أجل تهدئة مجلس النواب واقناعه بعدم اثارة موضوع الجيش، ولكن بعد أن نشر الفرنسيون تصريحاً قالوا فيه إن الحكومة الفرنسية تعلن أنها قررت رفض تسليم الجيش، أصبح من المستحيل تهدئة الرأي العام.»

وفي اليوم نفسه الذي تسلم فيه مردم بك رسالة سبيرس، تسلم رسالة من كوردل هل، وزير خارجية الولايات المتحدة، وفي هذه الرسالة: «ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر موضوع المفاوضات من أجل معاهدة بين سوريا وأي قوة أخرى، موضوع تقرره الحكومة السورية في نطاق واجباتها ومسؤولياتها الدولية.» وأضاف الوزير الأميركي «ان الولايات المتحدة لا ترغب في التأثير في قرار الحكومة السورية، ولكن ليس هناك أي سبب في معارضته اتفاقات، اذا كانت هذه الاتفاقات قد تمت بارادة وحرية الأطراف التي يهمها الأمر» لقد كان الأميركيون، وبكل الوضوح، غير مستعدين لتحمل الموقف البريطاني على الرغم من الجهود التي بذلها اللورد هاليفاكس، سفير حكومة صاحب الجلالة في واشنطن. وعندما سلم السيد وودسورث الرسالة إلى مردم بك سلمه في الوقت نفسه صورة عن المذكرة الأميركية المقدمة للحكومة الفرنسية جواباً على طلب تقدمت به في ١٤ ايلول [سبتمبر] ١٩٤٤، بأن يكون الاعتراف باستقلال سوريا على أساس نص اعلان الاستقلال الصادر عن الجنرال كاترو. وتصرح المذكرة الأميركية بأن «الحكومة الأميركية لا تستطيع أن تقر هذا الطلب.» وأنه عندما طلب الفرنسيون الاعتراف باستقلال سوريا عام ١٩٤١، رفضت الحكومة الأميركية الطلبات معتبرة سوريا «نصف مستقلة».

وأضافت المذكرة الأميركية أن الحكومة الأميركية بعد أن تابعت باهتمام التطور في سوريا ولبنان، قد استقبلت بسرور الاتفاقات التي عقدها الجنرال كاترو في

كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٣، وبالنتيجة فإن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر سوريا ولبنان «دولتين مستقلتين فعلاً.» وقد شرحت المذكرة وجهة النظر الأميركية من حيث أن سلطات الحرب التي تمارسها فرنسا وبريطانيا لا يمكن أن تضيف أو تتعارض مع استقلال البلدين لأن هذه السلطات قد تم الحصول عليها برغبة وحرية وصادقت عليها الحكومتان المحليتان.» ويذكر الأميركيون الفرنسيين بأنه سبق لهم القول: «إنه لا جدوى من أي مناقشات أكاديمية تستند إلى تقنية الانتداب من أجل الحصول على نتائج» وقد أكد الأميركيون بأن حكومتهم «لا تستطيع أن تعطي موافقتها من أجل حصول فرنسا أو الفرنسيين على أوضاع متميزة في سورية المستقلة.» ان الموقف الاميركي هذا، قد تم التعبير عنه بوضوح للفرنسيين وللبريطانيين وكان هذا السلوك يدعم الوضع السوري دعماً كاملاً. لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد مما ذهبت إليه جميع القوى الأخرى عندما اعتبرت استقلال سورية نهائياً بقوة الاتفاقات المعقودة بين الحكومتين وبين الجنرال كاترو في كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٣. أما جواب الرئيس للقوتلي، فلم يصل إلا في كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٤. أحاطه الرئيس روزفلت، بموجبه، علماً، بأنه على الرغم من عدم الاجابة الفورية، فإن التبليغات التي أوصلها وودسورث إلى وزير الخارجية حديثاً «تؤلف جواباً يقصد منه التعريف بموقف حكومة الولايات المتحدة. وأضاف الرئيس روزفلت: «انني أشير بخاصة إلى مذكرة وزارة الخارجية بتاريخ ٥ تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٤٤، الموجهة إلى الفرنسيين. وأعتقد بأن هذه الوثائق تتكلم من نفسها، وقد أسعدني ما سمعته من وودسورث من حيث أنكم وجدتموها مطمئنة. أما فيما يتعلق بآمال القوتلي بالا تعزل أميركا نفسها بعد الحرب، فقد قال روزفلت «لقد عبر الشعب الأميركي عن تصميمه بأن تتحمل الولايات المتحدة وتقوم بمسؤولياتها بالتعاون مع الأمم المتحدة التي تشاركها الرأي المتعلق باقامة عالم المستقبل بحيث يتمتع جميع الناس بالسلام والازدهار والعدل. ولا أتردد بأن أؤكد لكم على أن حكومتي ستتابع هذه الاهداف بكل ما تملكه من نفوذ.»

وبتاريخ ٢٦ تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٤٤، قدم سولور، الوزير السوفياتي المفوض، أوراق اعتماده للرئيس وأبلغه رسالة شفهية من ستالين جواباً على رسالة

القوتلي في تاريخ ٢٢ ايلول [سبتمبر]. قال الوزير السوفياتي إن الرئيس ستالين يؤكد التصريحات التي أعطاها نوفيكوف في تموز [يوليو]، من حيث أن الاتحاد السوفياتي يريد أن يرى سوريا مستقلة دون أن تستطيع أي دولة أجنبية من التمتع بأي وضع مميز. وهكذا اطمئن السوريون بشكل قاطع من الدعم الاميركي والتأييد السوفياتي في رفضهم منح فرنسا وضعاً مميزاً. ولم يعد هناك أي موجب للاستسلام للضغوط الفرنسية أو البريطانية من أجل عقد معاهدة. ولكن يجب، في الوقت نفسه، متابعة المحادثات مع الفرنسيين من أجل تسليم الجيش الذي أصبح مطلباً وطنياً في الدرجة الأولى. وفي الوقت نفسه كانوا يخشون أن تلجأ فرنسا إلى القوة التي بين يديها بعد أن استعادت عافيتها فوق الأرض الفرنسية، من أجل أن تفرض ما تدعيه لنفسها من حقوق.

ان مجرد انتشار القوات الفرنسية كان يقلق السوريين، الأمر الذي حملهم على سؤال السيد سبيرس عن موقف حكومته أمام هذا الاحتمال. وقال مردم بك لسبيرس إن البريطانيين لا يستطيعون أن ينتظروا رؤية النظام سائداً والامن مستتباً اذا لم يكن لديهم الاستعداد لحل هذه المشكلة. وأجاب سبيرس: أن ليست لديه «أي فكرة» عن رد الفعل البريطاني، ولكنه سيحيط حكومته علماً. وبالفعل بعد اجتماع بين لورد موين والقائد العام الجنرال باجيت في القاهرة، فكر الوزير المقيم في هذا الاحتمال وقدم مذكرة للوزير الأول السيد تشرشل يطلب بموجبها مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر سيعقد حول الشرق الأوسط، كان البريطانيون قد أعدوا له في القاهرة. . وعقد المؤتمر في ٢٠ تشرين الاول [اكتوبر] واشترك فيه تشرشل وايدن وموين ورؤساء الأركان. . وقد أشارت مذكرة اللورد موين إلى سؤال مردم بك الذي كان قد طرحه على سبيرس قبل ثلاثة أيام. قال موين في مذكرته: « انه بسبب عدم وجود اتفاق بين فرنسا والشرق. فإن وصول قوات فرنسية سيؤدي حتماً إلى نزاع مع ما يرافقه من مضاعفات سيئة النتائج سواء على الصعيد المحلي أو فيما يتعلق بمركزنا في العالم العربي. . اذا لم نتدخل.» واقترح لورد موين أن يفوض القائد العام برفض السماح لأي قوات فرنسية بالنزول من البواخر، بحجة الأمن. ووجه لورد موين سؤالاً: «هل تساند حكومة صاحب الجلالة مثل هذا

الرفض تجاه باريس؟.» وفي المؤتمر قال تشرشل: «ان الاجابات على اسئلة اللورد موين صريحة جداً. . . ويبدو لي أنه من المستبعد أن تحاول أي قطعة بحرية فرنسية من أن تقتحم الطريق إلى مرفأ لبناني. وان جميع القطع البحرية التي تصل من أي مرفأ، عليها أن تحصل على اجازة بالدخول. . . يجب أن يقال لهم ألا ينزلوا قوات وان الموضوع يجب أن يعرض على القائد العام (الجنرال باجيت) الذي عليه بدوره أن يرفعها الى لندن. . وحتماً يجب على القائد العام أن يمنع نزول القوات بدون ضجة وبمنتهى الرصانة، بحجة دواعي الامن.» وقد اتخذ السيد تشرشل قراره بناء على توصية لورد موين على الرغم من البراهين القانونية التي قدمها السيد ايدن ووزارة الخارجية البريطانية. وكان تشرشل عندما اتخذ قراره قد حصل على تأييد القيادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط حول هذا الموضوع.

وفي ٢٤ تشرين الاول [اكتوبر] استؤنفت المباحثات رسمياً بعد صمت فرنسي دام عدة اشهر. وقد جرت المباحثات في وزارة الخارجية السورية وحضرها فارس الخوري وجميل مردم بك عن الجانب السوري و الجنرال بينيه والكونت اوستروروغ والكولونيل أوليفا ـ روجيه عن الجانب الفرنسي.

***

نص المحادثات الفرنسية ـ السورية في تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٤٤

وجد نص هذه المحادثات باللغة الفرنسية وهو بخط الدكتور أنور حاتم، المدير في رئاسة مجلس النواب.

«ان المباحثات الفرنسية السورية حول الامور التي مازالت معلقة، قد استؤنفت في الساعة ٣٠/ ١١ في وزارة الخارجية. وقد ساهم في هذه المحادثات من الجانب السوري صاحبا الدولة فارس بك خوري رئيس مجلس الوزراء وجميل مردم بك وزير الشؤون الخارجية والدفاع والاقتصاد الوطني. ومن الجانب الفرنسي أصحاب السعادة: الجنرال بينيه المندوب العام لفرنسا والكونت أوستروروغ وزير فرنسا والكولونيل أوليفا ـ روجيه المندوب في دمشق.

افتتح مردم بك الجلسة مقدماً التهنئة للجنرال بينيه بحصول الحكومة الفرنسية

على اعتراف القوى الحليفة وقد عبر الجنرال عن تأثره بتهنئة وزير الخارجية وشكره بحرارة وصرح بأنه سينقل تهانيه لحكومته. وقدم بدوره التهنئة للحكومة الجديدة وأعرب عن احترامه للصفات الرفيعة التي تحلى بها فارس بك الخوري في أثناء رئاسته لمجلس النواب.

فارس بك ـ شكراً.

جميل بك ـ هناك ولا شك قضايا مطروحة للبحث أمامنا، وانني مفوض من قبل الحكومة اللبنانية، أن أتكلم باسمها. ان مهمتنا كرجال، مدفوعين بحسن النية، ان نتولى حلها، إنه وان كان وزير الخارجية مازال هو نفسه ولكننا امام حكومة جديدة. وقد سنحت لي الفرصة باستعراض المسائل المعلقة مع رئيس الحكومة الجديد. وانه نتيجة لاتفاق ٢٢ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٣ فقد تسلمنا جميع المصالح التي كانت بيد فرنسا ما عدا الجيش. وان مشروعاً لاتفاق، كان قد تم اعداده. . ولظروف (مخففة أو مشددة، لا أدري) فقد تأخر التصديق على هذا المشروع. ثم إنه قبل سفرنا الى القاهرة، جرت المساعي البريطانية، ومساعيكم من أجل المعاهدة. ولكن قضية الجيش لم تحل. واليوم وفي جو يسوده الود التام نستأنف الحوار. نريد أن نصل إلى نتيجة ايجابية حول هذا الموضوع، ليس من أجل مصلحة سورية وحسب وانما من أجل مصلحة الطرفين. وانني أولاً، أحب أن أؤكد لكم بأننا ومع تعلقنا باستقلالنا، فإننا لسنا مدفوعين بأي مشاعر معادية لفرنسا.

الجنرال بينيه ـ انه نتيجة للاتفاق المبرم مع الجنرال كاترو، قد سلمنا الحكومة السورية جميع المصالح التي كانت بأيدينا. ولكن عندما كان الجنرال كاترو يفاوضكم عبر لكم بوضوح بأنه يريد من كل قلبه أن يتنازل لكم عن المصالح، ولكنه يريد في الوقت نفسه أن تحدد العلاقات المتقابلة بمعاهدة. وحول هذا الموضوع كان لي لقاء مع رئيس الجمهورية اللبنانية فخامة بشارة الخوري. وعند الحديث عن المعاهدة قال لي إن لبنان لا يريد أن يأخذ على نفسه أي ارتباط دولي قبل نهاية الحرب. وبعد ثمانية أيام تم التوقيع على بروتوكول الاسكندرية.

جميل بك ـ ان اتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] قد تضمن تسلم الجيش. وهذا

الموضوع مستقل تماماً عن بروتوكول الاسكندرية. هناك مشروع لتسليم الجيش قد تم اعداده. كما ان سبب التردد الفرنسي يعود، حسب ما أعلم، إلى عدم ثقتكم بموقف البريطانيين الذين يحتفظون بقوات في سوريا. وهذا هو السبب الوحيد الذي تثيرونه، وان هذا الوضع لم يعد قائماً الآن. لقد حصلتم على الضمانات الحازمة من الطرف الانكليزي ولم يعد لكم والحالة هذه أي سبب للتردد. ان الجيش هو لنا وهو رمز الاستقلال و السيادة. ولن نستخدمه مطلقاً ضد فرنسا والحلفاء وسنحتفظ بالضباط الفرنسيين. ولما كنتم قد تعهدتم بتسليمنا الجيش فمن الخير أن ينتهي ذلك الآن وأن ننتهي من هذا الموضوع.

وهنا استرعى الكونت أوستروروغ انتباه فارس بك الخوري بأن اتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] لم يتضمن تسليم الجيش ولكن المصالح المشتركة فقط. وبعد شهر من ذلك وبناء على طلب من سعد الله بك، قبل الجنرال كاترو أن يبحث هذا الموضوع، وأضاف الكونت أوستروروغ: انني لا أقصد من هذه الايضاحات أننا نرفض من جهتنا بحث الموضوع. اننا مستعدون لاستئناف المباحثات. ان الجيش لم يكن مذكوراً في القائمة المتضمنة المصالح التي سيتم تسليمها، هذه القائمة التي أعدها الجنرال كاترو. ومرة أخرى اقول: نستطيع أن نعالج هذا الموضوع.

ثم انتقل الكونت أوستروروغ إلى استعراض الاسباب التي ادت إلى التحفظ الفرنسي. ان المندوبية العامة بكل الولاء وبمنتهى حسن النية قد نقلت إلى الحكومة السورية جميع المصالح، خلال ستة اشهر. وكانت هناك رغبة وحيدة ابداها الجانب الفرنسي هي ابرام الاتفاق الجامعي معكم. . والواقع ان هذه الاتفاقية قد سلمت إليكم منذ عشرة اشهر ولم توقع حتى الآن.

فارس بك ـ اننا لم نرفض ابداً عقد اتفاق جامعي.

أوستروروغ ـ نعم. . هي وعود اعطيت لنا، أيها الرئيس من الجميع دون استثناء، وفي اثناء انتظار التنفيذ، قدم للبرلمان السوري مشروع قانون بإصلاح التعليم يتعارض مع مشرع الاتفاق الجامعي.

جميل بك ـ القانون لم يصدقه البرلمان.

أوستروروغ ـ اننا لم ندخل معكم في أي مساومة. لقد سلمناكم جميع المصالح دون تحفظ. ولكننا ننتظر دائماً هذا الاتفاق الثقافي. ولم نقم بأي اجراء لاستعجال التوقيع في الوقت الذي كنا نسلمكم فيه وسائل السيادة واحدة بعد واحدة. كنا ننتظر دعوة أو بادرة من قبلكم في صالح الاتفاق. وبكل اسف فإن هذه البادرة لم تتخذ بعد. وهذه هي النقطة الأولى التي تأثرت منها الحكومة الفرنسية و التي تفسر تحفظاتها. وتوجد نقطة أخرى تتعلق بالموقف العدائي الذي اتخذته الصحافة السورية من فرنسا وبخاصة بمناسبة ١٤ تموز (يوليو) وهو ليس عيداً فرنسياً وحسب وانما هو عيد عالمي: عيد الحرية.

وأخيراً، فقد تعرض الكونت أوستروروغ للنقطة الثالثة وهي على مستوى عسكري صرف. . ان قرب انتهاء العمليات الحربية في أوروبا، يحمل على الاعتقاد بأن ذلك سيؤدي إلى تخفيف للقوات العسكرية من قبل الحلفاء في سوريا، وأن الاحداث الطارئة توجب ألا يعتمد هذا التخفيف. كما صرح النحاس باشا بأن دول الشرق ستبقى بعد انتهاء العمليات الحربية في أوروبا، قاعدة الانطلاق إلى الحرب في اليابان. من هنا، يجب أن يوضع في الحسبان استمرار الاحتلال العسكري لأراضي الشرق عدة سنوات أخرى. . وإن القيادة البريطانية تتخذ التدابير من أجل هذه الغاية، ونحن كذلك. من هنا تجدون أن هناك سبباً ليس سياسياً مطلقاً ولكنه عسكري صرف، يبرر تحفظ الحكومة الفرنسية.

فارس بك ـ لنعد لاتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر]. فمن الناحية الحقوقية، يدخل تسليم الجيش في هذا البروتوكول.

أوستروروغ ـ لا أبداً ايها الرئيس.

قرأ فارس بك البروتوكول واشار إلى أنه قد تضمن النص على أن تسلم فرنسا إلى الحكومة السورية جميع المصالح التي تديرها باسم سوريا ولحسابها. وكان رئيس الحكومة يثبت بأن الجيش هو، في الواقع، مصلحة مدارة من قبل فرنسا لحساب سوريا وباسمها. وعليه يجب تسليم الجيش. ثم قال فارس بك: «لا شك انه توجد ظروف الحرب ولكن يمكن أن توضع شروط لدواعي الأمن العام يمكن أن

تحدد الكيفية الخاصة التي يتم بموجبها تسليم الجيش الى سوريا. وهذا ايضاً ملحوظ باتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر].

وقد أوضح فارس بك بعد ذلك بأن تسليم الجيش سيحول من الناحية العملية دون أي اصطدام أو نزاع أو مناقشات مضنية بين الفرنسيين والسوريين. ان حوادث الملعب البلدي وحلب والرقة. . وحوادث ١٤ تموز [يوليو]، ما كانت لتقع لو كان الجيش قد تم تسليمه إلى سوريا.

يوجد كيد في سوريا، ضد فرنسا وحتى ضد الحكومة. والطريقة المثلى لوضع حد لهذه المكائد هو انهاء قضية الجيش. ان جميع البلاد العربية تتابع القضايا السورية، وان البلاد العربية لا تمنعنا من عقد اتفاق مع فرنسا. ولكن قبل أي شيء نحن بحاجة الى الجيش. وسنرى بعد ذلك.

جميل بك ـ ان البلاد العربية تحتفظ لفرنسا بأطيب المشاعر.

فارس بك ـ والآن أحب أن أعرض لكم وجهة النظر السياسية. فيما يتعلق بمجلس النواب، ان قضية الجيش هي أساسية. لا أريد أن أذهب إلى المجلس لأقول إن فرنسا تنتظر توقيع معاهدة من أجل تسليم الجيش. سيكون ذلك بمثابة وضع النار فوق البارود. هل تريدون الاحتفاظ بالجيش حتى انتهاء العمليات الحربية؟

الجنرال بينيه ـ هذا الأمر يعود إلى حكومتي. ولكنني أقدر بأن المفاوضات هي وحدة لا تتجزأ. يجب مراعاة مصلحة الطرفين في الاتفاق. ثم تأتي بعد ذلك الأمور الفنية.

جميل بك ـ ان مشروع الاتفاق قد توقع كل شيء يتعلق بهذا الموضوع. وان الموضوع الفني لا يشكل عائقاً. والمانع الوحيد الذي تسبب في تأخير تسليم الجيش هو مصاعبكم مع البريطانيين. والآن، هذه المصاعب لم تعد موجودة. لقد سررنا كثيراً بالاتفاق الفرنسي ـ البريطاني الذي تم في لندن. لقد عانينا كثيراً من الخلافات بين الفرنسيين والانكليز، عندما كان احدكما يقول لنا: أبيض، والآخر يقول لنا: أسود. كان مثلنا مثل الرجل الواقف بين زوجته وحماته.

أوليڤا ـ روجيه ـ ومن هي الحماة؟

جميل بك ـ حلّوا الموضوع بينكم.

بينيه ـ اذا كنتم فعلاً سعداء بالاتفاق بيننا وبين الانكليز، فلماذا تؤخرون عقد المعاهدة؟

جميل بك ـ في الظروف الحالية، يصعب علينا أن نرتبط بأي دولة كانت. لن نتعاقد مع أحد في أثناء العمليات الحربية. وسأقول لكم بكل صراحة إننا راغبون بأن تكون لنا علاقات ودية وحميمة مع الانكليز الذين تربطهم علاقات بجيراننا. فالعراق وفلسطين ومصر، هم حلفاء البريطانيين. والمملكة العربية السعودية لها علاقات صداقة معهم. ولكننا في سياستنا العربية كنا حكماء. وعندما كنا في القاهرة أتتنا وفود من شمالي إفريقيا وحاولوا الاتصال بنا. . وما أردنا أن نقبلهم. هل تريدون أن تستخدموا الجيش كوسيلة ضغط؟ عندما تعاقد البريطانيون مع المصريين لعقد معاهدة كان لمصر جيشها ومنذ مدة طويلة. والأمر كذلك في العراق، فقد كان للحكومة العراقية جيشها قبل توقيع المعاهدة مع إنكلترا. ان جيش الشرق هو جيش وطني. انه ليس جيشاً فرنسياً واذا كنتم في نزاع مع الانكليز، فليس هذا الجيش هو الذي يؤمن بقاءكم في سوريا.

ثم استعرض جميل بك المراحل المختلفة للمفاوضات حول موضوع الجيش. هذه المفاوضات بدأت بعد شهر من توقيع اتفاقية ٢٢ كانون الاول [ديسمبر]. وبعد كثير من تبادل وجهات النظر، تم في شهر حزيران (يونيو) اعداد مشروع. وبموجب هذا الاتفاق، شطر من هذا الجيش، النصف، كان يجب تسليمه لنا في شهر آب [أغسطس] والنصف الثاني في يوم الهدنة التي سيتوصل إليها المتحاربون في أوروبا. وقد تمكنا من تسوية جميع العقبات. لم يكن هناك إلا اعتبار واحد يقيدكم هو تخوفكم من البريطانيين الذين يحتفظون بقوات في سوريا. والآن تبدد هذا الخوف بعد توصلكم إلى اتفاق مع البريطانيين في لندن. وأقدر بأنه لم يعد هناك سبب يحملكم على عدم تسليم الجيش. من جهتنا، كنا حريصين دائماً على التفاوض معكم مباشرة وبدون وسطاء.

فارس بك ـ ان نص ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] الموقع من الطرفين يجعل تسليم الجيش اجبارياً.

أوستروروغ ـ ان قائمة المصالح التي يجب تسليمها للحكومة السورية والتي أعدها الجنرال كاترو محددة: الجيش ليس في جملتها.

جميل بك ـ لنترك هذا النص. لقد تناقشنا معكم فيما كان يجب تبني تعبير «اعلان» أو « اعتراف» باستقلالنا. وأخيراً، فإن استقلالنا، في الواقع، هو قائم. ولقد اعترف به من قبل القوى العظمى. وان سوريا تحرص على أن تمارس هذا الاستقلال من جميع وجوهه. لا شك أننا نرغب بإقامة علاقات في غاية من الود. . معكم ومع الأمم المتحدة. ولكن الجيش هو من السلطات الأساسية للاستقلال واننا نحرص على ممارسة هذه السلطة.

أوستروروغ ـ هل أنتم على اطلاع بأن الوجود العسكري سيستمر في البلاد، حتى بعد الهدنة مع ألمانيا.

جميل بك ـ أول ما علمت ذلك من الكولونيل أوليفا ـ روجيه. قال إن الانكليز سيقيمون انشاءات في سوريا. وكان مندهشاً. أعتقد بأن التفسير هو أن المناخ ملائم في سورية.

الجنرال بينيه ـ هذا صحيح جداً وليس لنا أي اعتراض. ولكن لدينا معلومات تؤكد على أنكم سمحتم للانكليز ويبقى أن نقول بأن الجيوش الانكليزية موجودة في فرنسا وهذا طبيعي.

جميل بك ـ كان الانكليز قد طلبوا منا أن نسمح بمرور الجيوش من أجل الحرب في الشرق الأقصى. وطبيعي أن نعطي موافقتنا. وأما فيما يتعلق بالمعلومات التي تتحدثون عنها فهي بحاجة إلى الكثير من الصلابة.

أوستروروغ ـ عندما حضر الجنرال كاترو إلى سوريا في شهر تشرين الثاني [نوفمبر] كانت مهمته أن يفاوض على اتفاق مؤقت. وقد قام بمهمته بروح هي في منتهى التسامح والتصالح. وأن الحكومة الفرنسية تقدر بأن هذا الوضع المؤقت قد آن له أن يأخذ وصفاً حقوقياً نهائياً. هذا هو رأي الحكومة الفرنسية، وهذا هو رأي

الحكومة البريطانية. والحزب الوطني (الكتلة الوطنية) السوري طالب خلال ٢٥ عاماً بمعاهدة مع فرنسا. والآن نقدم لهم المعاهدة فيرفضون.

جميل بك ـ نحن، أنفسنا، عقدنا معاهدة ١٩٣٦، وأنتم الذين كنتم قد رفضتموها.

أوستروروغ ـ اذن فأنتم تريدون الآن معاقبة فرنسا؟

جميل بك ـ اذا ارتكب السياسيون الموجودون في السلطة، أخطاءً، فذلك لا يشكل سبباً لمعاقبة الشعوب، ولكن الظروف قد تغيرت الآن، ولم تعد كما كانت في العام ١٩٣٦، لقد مرت ثمانية أعوام. وان السابقات الأنكلو ـ عراقية، والأنكلو ـ مصرية، لا يمكن الاستناد إليها، حتى أننا لا نعرف كيف ستتطور الأحداث.واذا كنتم تعرفون فأرجو أن تفيدوني.

الجنرال بينيه ـ بالتأكيد، لا

جميل بك ـ اننا لا نعرف نظام عالم الغد، وليس من حقنا الحدس عن المستقبل. وأما مشاعرنا الودية تجاه فرنسا فإنها لن تتغير أبداً.

وهنا استعرض جميل بك بعض حلقات العصيان في العام ١٩٢٥، (لم يستعمل المحضر كلمة ثورة) وبرهن بأن سوريا لم تحارب فرنسا وانما حاربت الانتداب.

وقد قدم الجنرال بينيه الشكر لوزير الخارجية على مشاعره.

لقد عرض جميل بك أحداث ١٤ تموز [يوليو] وبين بأن سببها هو تمسك الفرنسيين ببعض التقاليد التي أبطلها الزمن: قداديس احتفالية، صليبية. حماية المسيحيين. ما كان ليحدث شيء لو أن الفرنسيين استمعوا لتحذيرات الحكومة السورية حول الموضوع. ولماذا لم يهيأ استقبال بدلاً من القداس؟ كان كل الناس يحضرون الاستقبال. ان ١٤ تموز [يوليو]، لم يكن أبداً عيداً دينياً. وان القيام بهذه التظاهرة للمسيحيين هو نوع من الحماية لا نقبل به. المسيحيون والمسلمون هم مواطنون سوريون.

الجنرال بينيه ـ ان الحكومة السورية لا تتوقف عن الحديث عن مشاعرها الطيبة تجاه فرنسا، ولكن بأي طريقة يكون التعبير عن هذه المشاعر؟

الكونت أوستروروغ ـ لو مرت هذه الاتفاقية الجامعية، على الأقل؟

وقد أعاد جميل بك إلى الأذهان تاريخ هذا المشروع. لقد أوضح بأنه كان دائماً يستحسنه، واذا كان هناك تأخير في تحضير هذا المشروع فذلك ليس بسبب الحكومة وانما يرجع لسبب وحيد هو خبراء التعليم العام، يستوي في ذلك الفرنسيون والسوريون. وليس على الخبراء إلا أن يجتمعوا لاستئناف محادثاتهم.

أوستروروغ ـ مرة أخرى وانتا ندخل في مساومة ولكن الحكومة الفرنسية ستكون ممتنة جداً، اذا مرت هذه الاتفاقية الجامعية بدون كثير من التأخير.

ثم استعرض فارس بك كيف أن فرنسا قد نكثت بوعدها من العام ١٩٣٦ إلى العام ١٩٣٩، وعبر عن الشكوك في أي صك يمكن أن يتم التعاقد عليه مع فرنسا. وقد استعرض أيضاً انتهاكات السيادة السورية، التي ارتكبت حتى من الفرنسيين الأحرار.

الجنرال بينيه ـ ما دمتم قد تعاقدتم معنا في العام ١٩٣٦، لماذا ترفضون التعاقد الآن؟ هل تغيرتم؟

فارس بك ـ لسنا نحن الذين تغيرنا، وبالاحرى، فإن الأحداث هي التي تغيرت. حالياً، لا نتمكن من عقد معاهدة. ولكن ليس من حقنا أن نترك الجيش السوري. هل تريدون الاحتفاظ به إلى الأبد؟

الجنرال بينيه ـ لا.. هذا يكلف كثيراً.

فارس بك ـ لماذا، اذن، الاحتفاظ به وتغذية بلد باضطرابات ضدكم؟

أوليفا ـ روجيه ـ اننا نعلم أنكم خير رجال دولة في سوريا. ولكن الذين سيأتون بعدكم لن يكونوا مثلكم.

فارس بك ـ هل يمكن اجبار بلد على التعاقد رغماً عنه؟ الجيش ليس رهينة من أجل المعاهدة.

الجنرال بينيه ـ انني مقيد بتعليمات حكومتي.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهنا طلب جميل بك ايضاحات من الجنرال بينيه حول الرسالة التي أبلغها للحكومة اللبنانية.

الجنرال بينيه ـ ان فخامة بشارة الخوري، عندما طلبت إليه عقد معاهدة معنا، قد صرح لي بأنه لا يريد أن يتعاقد مع أحد، ثم، بعد ذلك بثمانية أيام وقع اللبنانيون بروتوكول الاسكندرية.

فارس بك ـ بماذا يمس مصالحكم؟

الجنرال بينيه ـ ما دمتم توقعون معاهدات مع عدة دول فليس هناك أي سبب لرفض التعاقد معنا.

جميل بك ـ هل قلتم لفخامة بشارة الخوري بأن في نيتكم اعادة النظر باتفاق ٢٢ كانون الاول [ديسمبر]؟

الجنرال بينيه ـ لا، لقد قلت له إن حكومتي سترى نفسها مضطرة لإعادة النظر في سياستها في لبنان.

جميل بك ـ اذا كنا لا نريد التعاقد معكم، فهذا يعني أننا لا نريد أن نكون منقادين لأي قوة. ان بروتوكول الاسكندرية، طبعاً، له أهداف اقتصادية، وأهداف ثقافية، وهذا ما تفرضه طبيعة الأشياء، أما طبيعته السياسية فيمكن أن تفهم من وجود شرط لا يسمح لنا من الآن وصاعداً بتوقيع أي اتفاق مع أي دولة أجنبية من شأنه أن يكون مجحفاً بحق الدول العربية الأخرى.

الجنرال بينيه ـ اذاً، لو اردنا الآن عقد اتفاق معكم فيجب أن نعرضه للحصول على موافقة شرقي الأردن؟ أقول شرقي الأردن لأنه البلد الأقرب إلى سوريا من حيث الجوار.

شرح جميل بك أحكام معاهدة الاسكندرية. وأعاد للأذهان بأن المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، لم تمنع العراق من التوقيع على ميثاق سعد آباد ولا من توقيع معاهدة مع العربية السعودية.

أوستروروغ ـ هل تعتقدون بأن هذين الاتفاقين قد مرا بدون موافقة الانكليز؟

جميل بك ـ لا شك أنه بموافقتهم، تتفهمون كثيراً بأننا لا نستطيع، مثلاً، توقيع اتفاق معكم يكون موجهاً ضد العراق.

أوستروروغ ـ وهل الاتفاقية الجامعية هي مجحفة بمصالح العراقيين؟

فارس بك ـ نحن الذين سنقدر.

استأنف جميل بك الشرح. لقد أوضح بأن التضامن موجود بين البلاد العربية ثم أضاف: انكم تعلمون بأن العراق ومصر متحالفان مع انكلترا. لنفترض مرة، بأنكم أصبحتم في نزاع مع الانكليز مثلاً، وانتم والروس من جانب والانكليز من جانب آخر. فإن موقفنا في هذه الحالة لن يكون إلا موقف جميع البلاد العربية ولا نريد أن نعيش في المستقبل أحداث العام ١٩٤٠.

أوستروروغ ـ هذا الخطر لن يوجد اطلاقاً.

جميل بك ـ ان البريطانيين هم الآن متفقون معكم، يريدون دولة فرنسية قوية يكون لها رأي يؤخذ في جميع القضايا العالمية. لم يعد هناك من سبب لأي مخاوف. أما القول بأننا وقعنا مع دول أخرى ولم نوقع معكم، فهذا غير صحيح. ألم نوقع معكم اتفاقاً نقدياً؟ ألم نوقع معكم الاتفاق الآخر في ٢٢ كانون الاول [ديسمبر] والذي بموجبه نحتفظ بالموظفين الفرنسيين؟.

أوستروروغ ـ حسنا، فلنسمي المعاهدة، اتفاقاً.

وهنا سأل فارس بك، ما إذا كان موضوع الجيش يرتبط بموضوع المعاهدة؟

الجنرال بينيه ـ ان أوامر حكومتي هي أن نتصدى للموضوعين في وقت واحد. ولكنني مستعد لأن أنقل وجهة نظركم. حرروا مذكرة وسأنقلها. ولكنني حريص على أن أقول لكم بأن موقف حكومتي هو في غاية الود.

وبناء على طلب دولة جميل بك مردم بك، فقد تأجل الاجتماع إلى يوم غد الأربعاء في ٢٥ تشرين الاول [أكتوبر] في وزارة الخارجية.

وهكذا، كما تم عليه الاتفاق أمس ليلاً، استؤنفت المباحثات الفرنسية ـ السورية عن القضايا المعلقة في ٢٥ تشرين الاول [اكتوبر] في وزارة الخارجية. وقد انضم

سليم تقلا وزير الخارجية اللبنانية إلى الممثلين السوريين فارس الخوري وجميل مردم بك. والفريق الفرنسي، كما كان ليل أمس، يتألف من الجنرال بينيه والكونت أوستروروغ والكولونيل أوليفا ـ روجيه. وقد افتتحت الجلسة من قبل جميل مردم بك الذي ذكر بأن هذه الاجتماعات التي تتم في جو يسوده الود والثقة، موضوعها حل القضايا التي لم يبت فيها بعد. وقد ذكر أيضاً بأن معالي سليم بك تقلا كان قد كلفه بتمثيل لبنان فيما يتعلق بموضوع الجيش، ثم أنه في عقب لقاء مع رئيس الجمهورية اللبنانية، اقترح على زميله أن يشترك في هذه المباحثات بالنظر للطبيعة المشتركة اللبنانية السورية للجيش».

وعقب على ذلك فارس بك: اننا نعتبر الجيش عبارة عن مصلحة مشتركة، مثلها مثل الجمارك.

الجنرال بينيه ـ ليس هذا رأي حكومتي. ان سورية ولبنان اللذين أعلنا استقلالهما هما دولتان مختلفتان. وان قضية الجيش لا تطرح بشكل واحد في سوريا، وفي لبنان. واذا كانت سوريا ولبنان قد عقدتا معاهدة، تعهدتا بموجب احكامها بأن يكون لها جيش واحد، فهذا ما ليس لي به علم. وبانتظار ذلك سنثابر على القبول باستقلال البلدين.

سليم بك تقلا ـ ليس في نية الحكومة اللبنانية ولا في نية الحكومة السورية، المساس باستقلال لبنان بأي وجه. وليس الموضوع هنا مبدأ، وانما مسألة واقع. لقد كلفت بادئ الأمر زميلي جميل بك بأن يمثل لبنان في هذه المحادثات، وبعد ذلك ونظراً للأهمية التي تمثلها قضية الجيش بالنسبة لنا، فقد أتيت بنفسي الى دمشق باتفاق تام مع الحكومة السورية وبناء على طلبها.

الجنرال بينيه ـ ان الجيش السوري والجيش اللبناني هما منفصلان تماماً والنقطة الوحيدة الجديرة بالايضاح هي وجود عناصر علوية في الأفواج اللبنانية. ان السوريين واللبنانيين هم أحرار بتبادل المعلومات حول المفاوضات. وانت حر أيضاً أيها السيد الوزير بحضور هذه الاجتماعات إذا لم يكن لدى هؤلاء السادة ما يمنع ذلك.

ولكن، أنا، لدي تعليمات بأن أعالج هذا الموضوع مع كل دولة على حدة.

وقد أعاد جميل بك إلى الأذهان بأن هذه المفاوضات قد تمت بالاشتراك في زمن الجنرال كاترو.

الجنرال بينيه ـ لا توجد إلا سابقة واحدة للمفاوضات السورية ـ اللبنانية، في موضوع الجيش. كان ذلك عندما حضر رئيس الحكومة اللبنانية لدمشق من أجل تسوية مصاعب قد اعترضت طريق المفاوضات في ذلك الوقت. وعلي أن اعترف بأنه قد فشل في مهمته.

جميل بك ـ ان القطاعات الخاصة مدارة من قبل فرنسا لحساب سوريا ولحساب لبنان في وقت واحد، ولذلك فإننا نعتبر الجيش مصلحة ذات اهتمام مشترك. وبهذا الاعتبار، فإنني أبلغت في الحال الرئيس بشارة الخوري ما دار في اجتماعاتنا.

الجنرال بينيه ـ انني لم أقصد أبداً في ابلاغ الرئيس الخوري عن مفاوضاتنا مع السوريين. وانني آسف كثيراً لعدم احاطتي علماً بصورة مسبقة عن رغبتكم اشراك لبنان في تبادل وجهات النظر هذه.

جميل بك ـ لقد اتصلت هاتفياً بالسيد أوستروروغ.

أوستروروغ ـ نعم قبل الاجتماع بنصف ساعة.

الجنرال بينيه ـ في القواعد الدبلوماسية أنه اذا أرادت دولة اشراك طرف ثالث في مفاوضات تجري بينها وبين دولة أخرى، أن تبلغ مسبقاً تلك الدولة. ان لدولتي الحق من بعض النواحي. تريدون أن تؤلفوا جبهة مشتركة، لماذا لم تقولوا لنا؟

جميل بك ـ اذا كانت هناك جبهة مشتركة فهي معكم وليس ضدكم.

الجنرال بينيه ـ منذ أن أتيت إلى سورية، ولا سيما إلى لبنان، قد لمست العكس تماماً. ليس هناك إلا اهانة فرنسا. أنني آسف أن أقول لكم ذلك. في كل مرة يتفق فيها السوريون واللبنانيون، يكون ضد بلدي.

جميل بك ـ اسمح لي أيها الجنرال بأن أقول لكم إن هذه الأفكار لا تطابق الواقع. أننا لم نقم إلا بالدفاع عن استقلالنا. الاستقلال بالنسبة لنا، هو حق. أنتم وطنيون،

ونحن وطنيون أيضاً. وهذا طبيعي. وسنثابر على الدفاع عن استقلالنا. اننا لم نسلك نهجاً معادياً لكم. أما القول باستعادة المصالح المشتركة أو الرجوع عن وعد سبق اعطاؤه. . .

الجنرال بينيه ـ من قال هذا؟

أوستروروغ ـ لقد فوجئت عندما علمت من زميل شاب بريطاني، السيد يونغ، هذه الأقوال التي رددها الرئيس الخوري للجنرال سبيرس. إن أقوال الجنرال بينيه لرئيس الجمهورية اللبنانية قد تم تحريفها.

وأرى أيضاً. أن هناك مصلحة بالتفاوض مع لبنان بصورة منفردة.

جميل بك ـ لقد بلغنا بأن الجنرال بينيه كان قد قال للرئيس الخوري بأن في عزمه، على أثر توقيع بروتوكول الاسكندرية، بإعادة النظر في استقلال لبنان. وقد توجهت لسليم بك تقلا بطلب ايضاحات. فلبي طلبي حالاً. وان علي أن اقابل زميلي بكل الاحترام فقد كان مستقيماً دائماً.

(أعاد جميل بك بعد ذلك شروحه التي سبق أن قدمها الليلة الماضية عن احكام بروتوكول الاسكندرية)

أوستروروغ ـ هذا ما حدث تماماً: كان للجنرال بينيه لقاء انفرد فيه مع رئيس الجمهورية اللبنانية وان فخامة بشارة الخوري سارع بنقل المحادثة التي تمت بينهما إلى الجنرال سبيرس، ولكن بصورة محرفة. والجنرال سبيرس هو ممثل قوة حليفة لفرنسا، وليس من الأعراف الدبلوماسية نقل محادثة جرت مع قوة أجنبية محرفة إلى قوة أجنبية أخرى.

وأيضاً، ان سليم بك ليس مسؤولاً عن ذلك، وانما المسؤول هو رئيس الجمهورية.

سليم بك ـ اسمحوا لي بألا أعالج هنا قضية تمس رئيس الجمهورية دون أن أعود إليه أولاً

الجنرال بينيه ـ موافق تماماً.

أوستروروغ - اننا مستعدون للحوار مع اللبنانيين كما نتحاور معكم.

الجنرال بينيه - وعلى كل حال لقد نقلت إلى حكومتي الايضاحات التي قدمت إلي من قبل الرئيس اللبناني حول بروتوكول الاسكندرية. لقد أحاطني الرئيس بشارة الخوري علماً بأن لبروتوكول الاسكندرية بالنسبة إلى لبنان صفة مؤقتة، وأنه يعود للجان الفنية أن تضع المشاريع المفصلة التي ستخضع لتصديق الحكومة ثم البرلمان في كل بلد.

فارس بك - لسنا هنا للبحث في بروتوكول الاسكندرية ولكن لمناقشة قضية الجيش.

جميل بك - ان وجود سليم بك بيننا ليس فيه حس للاعتبار. لقد جئنا جميعاً لبحث القضايا المعلقة بتفكير بالغ الود. ومن هذه القضايا، توجد قضية الجيش. وانني أقدر بأنه يجب أن يشارك لبنان في المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع.

سليم بك - لقد عبر جميل بك عن وجهة نظر. ولستم تشاركونه بها. انه يعتبر بأن قضية الجيش تدخل في المصالح المشتركة. وانتم تقدرون بأن قضية الجيش يجب أن تعالج بطريقة منفصلة مع كل دولة على حدة. واني شخصياً قد شاركت في عدة مفاوضات هنا في دمشق ووقعت عدة اتفاقات تمس مصالحنا المشتركة مع سوريا. والآن أنتم أحرار في مناقشة قضية الجيش مع الحكومة اللبنانية بصورة منفصلة.

وترك سليم بك الاجتماع من أجل أن يقوم بزيارة لرئيس الجمهورية وسيعود حوالي انتهاء الاجتماع.

فارس بك - لقد تم هذا الاجتماع بناء على طلبنا، نحن الذين نطالب وليس لكم الآن أي مطلب. اننا نرجو أن تستأنفوا المفاوضات معنا حول قضية الجيش. هذه المفاوضات التي كانت قد وصلت الى مشروع، ثم توقفت، نريدها أن تستأنف. فغداً نتقدم إلى البرلمان، ولا نستطيع أن نقول للبرلمان إن المفاوضات حول قضية الجيش قد فشلت . فالجيش يجب أن ينتقل إلى سوريا.

هذا هو طلبنا. ونريد جواباً على هذا الطلب.

وهنا أوضح الجنرال بينيه بأن المشروع الذي تم اعداده في دمشق قد رفض في الجزائر. وسبب رفض الحكومة الفرنسية يعود إلى سلوك الحكومة السورية المعادي والمهين لاعتبار فرنسا. وقد أضاف الجنرال بينيه:

الجنرال بينيه ـ ان حكومتي ليست ضد تسليم الجيش إلى الحكومة السورية، ولكنها تريد من هذه الحكومة ايضاحات عن وضع فرنسا في سوريا، بعد تسليم الجيش.

فارس بك ـ الآن كل واحدة من القوى العظمى تقول لنا شيئاً، نحن لا نعرف شيئاً عن المستقبل.

أوستروروغ ـ من أجل هذا بالضبط، فإننا بعد الاتفاق مع البريطانيين، نطالب بالايضاحات.

فارس بك ـ مادامت الحرب دائرة يجب علينا أن نقتنع بالبروتوكولات التي تم توقيعها. وأما بالنسبة لما بعد الحرب، فإننا لا نستطيع التنبؤ منذ الآن.

أوستروروغ ـ ليس من الحكمة بالنسبة للدول أن تعيش في حالة بلبلة. ان سوريا، مثلنا، ومثل بريطانيا العظمى ومثل جميع الدول يجب أن تحدد منذ الآن الخطوط الكبرى لسياستها العامة.

جميل بك ـ هذا ما سبق لي أن قلته للكولونيل أوليفا ـ روجيه. اننا بتفكير ايجابي وواقعي نحب أن نعالج القضايا التي تمسنا. لقد أعطاكم البريطانيون الضمانات بأنهم لا يريدون أن يأخذوا مكانكم في سوريا. ويريدون من جهة أخرى أن تكون العلاقات الفرنسية ـ السورية قائمة على اساس حقوقي ودبلوماسي. ألم نوقع معكم اتفاقات لم نوقع مثلها مع الدول الأخرى؟

الجنرال بينيه ـ لا أعلم.

جميل بك ـ يجب عليكم أن تعلموا. ألا يوجد بيننا اتفاق نقدي؟ واتفاق حول المصالح المشتركة؟

فارس بك ـ تطلبون مني ايضاحات حول الخطوط الكبرى لسياستنا تجاه فرنسا. نستطيع أن نقول إنه تربطنا ببعض صداقة دائمة. تريدون وضعاً مميزاً

أيضاً؟ في زمن الانتداب، الذي لم تعترف به بلادنا مطلقاً، ان هذا الحق أو بالأحرى هذا الوضع قد رفضت عصبة الأمم أن تعترف به لسلطة الانتداب. والآن اذا اعترفنا لكم بوضع مميز فإننا نجهل كيف سيكون موقف القوى العظمى تجاهنا.

أوستروروغ ـ اننا لا نقول بوضع مميز، وانما بوضع خاص.

فارس بك ـ ان البروتوكولات التي وقعناها معاً تعطيكم وضعاً خاصاً. خذوا مثلاً بروتوكول العشائر، ألا يتضمن وضعاً خاصاً لكم؟ وبالنسبة للمستشارين، واذا سلمتمونا الجيش سيكون لكم أيضاً في هذا المجال وضع خاص، ليس لأي بلد آخر مثله مهما كان.

جميل بك ـ نحن اجتمعنا هنا من أجل التوصل إلى هدف. وأعتقد بأن تسليم الجيش لا شأن له بعلاقاتنا المستقبلية. ان علاقاتنا القادمة، تفترض معرفة المستقبل وليس هذا هو الحال.

الجنرال بينيه ـ ألا تقصدون بأنه من المفيد، وفي أثناء الدوامة الحالية أن تكون هناك أفكار واضحة؟

جميل بك ـ ولماذا استباق الاحداث؟

الجنرال بينيه ـ اذا حددنا منذ الآن المبادئ من أجل علاقاتنا القادمة، فنحاول دائماً بالاتفاق فيما بيننا أن نتكيف مع الأحداث. أليست الحياة هي من عمل هذه التغييرات؟ ولكن يجب علينا اولاً عقد معاهدة.

ثم جرى الحوار بعد ذلك عن مضاعفات عادية تسبب الاحتكاك بين فرنسيين وسوريين (حوادث مع الدرك والشرطة وعناصر مصالح الامن)

وقد وافق الفريقان على أنه يوجد في هذا الطرف أو الطرف الآخر، أشخاص يتصفون بالرعونة أو شدة الحماس. وان الاحتياطات ستتخذ في المستقبل لتجنب هذا الاحتكاك.

ورفعت الجلسة. وحدد موعد الاجتماع القادم في الغد. وفي نهاية الجلسة طلب جميل بك من الفرنسيين توضيح الاتفاقات التي يقترحونها على الحكومة السورية.

ويوم الخميس ٢٦ تشرين الاول [اكتوبر] أفتتح رئيس الحكومة فارس الخوري الجلسة. واعطي الكلام للجنرال بينيه.

الجنرال بينيه ـ لقد أجلنا اجتماعنا من أمس إلى اليوم من أجل أن يكون لكل فريق منا الوقت للقيام بدراسة مجمل القضايا التي تهم بلدينا. وفي الواقع فمن أجل معالجة هذه القضايا فنحن هنا. وقد قمت مع معاوني باستعراض القضايا التي هي موضوع نزاع. وانني أطلب إلى الكونت أوستروروغ ليعدد لكم عناوين المواضيع لجميع المسائل التي تحتاج إلى حل.

أوستروروغ ـ سأقدم خلاصة عن مجموع الاتفاقات التي يجب ابرامها من أجل حل القضايا المعلقة: هذه الاتفاقات تتضمن:

١ ـ **معاهدة تحالف** ـ هذه المعاهدة لا تحتمل أي مصاعب. ان التحالف بين بلدينا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع المصالح القائمة. وفي كل حال، فإن جميع الدول صاحبة السيادة تتعاقد على تحالفات.

٢ ـ **اتفاقية عسكرية** ـ هذه الاتفاقية تنظم تسليم القطعات الخاصة إلى سوريا وكذلك عن مساهمة في تدريب العسكريين السوريين.

٣ ـ **اتفاقية اقامة** ـ وستعقد على أساس مبدأ المعاملة بالمثل بالمعنى المطلق دون أي مساس باستقلالكم. لنا مصالح في سوريا. ولكم عدد وفير من السوريين يقيمون في فرنسا أو في الامبراطورية الفرنسية. وان اتفاقية الاقامة ستكون لمصلحة فرنسا ولمصلحة سوريا.

٤ ـ **اتفاقية قنصلية.**

٥ ـ **اتفاقية جامعية** ـ وهذه الاتفاقية ستبرم على اساس النص الذي سبق تسليمه للحكومة السورية.

هذه هي عناوين المواضيع التي تصنف مجموع المسائل العالقة بين بلدينا. وقد وضعت بمناسبة انتقال سوريا من عهد (الانتداب) إلى عهد آخر هو (الاستقلال). واعتقد انه سيكون من الضرورة بمكان وبمنتهى الاستعجال أن تحل هذه القضايا وأن نتوصل إلى اتفاق.

الجنرال بينيه ـ من الطبيعي، أنكم اذا قبلتم أن تناقشوا معنا جميع هذه المواضيع فإننا سنعالج جميع المسائل بروح بالغة التساهل. لأننا وبكل الصدق نريد استقلالكم. وإن قضية الجيش ستحل أيضاً.

وبالنظر لأهمية هذه القضايا، فإن الحكومة السورية بناء على طلب جميل مردم بك تقترح تأجيل الاجتماع إلى يوم السبت صباحاً في وزارة الخارجية.

وقد عقد اجتماعاً في ٢٨ و٣٠ تشرين الاول [اكتوبر] دون التمكن من الوصول إلى حل أي من المواضيع. وفي اجتماع ٣٠ تشرين الاول [اكتوبر] قدم الجانب الفرنسي الايضاحات التالية، حول معاهدة التحالف.

١ ـ ان معاهدة التحالف ستكون بالمعنى المحدد، معاهدة صداقة.

٢ ـ هذه المعاهدة ستكون بصيغة عامة وتستطيع سوريا عقد مثل هذه الاتفاقات مع بلاد أخرى، اذا رأت ذلك في مصلحتها.

٣ ـ لن يكون في هذه المعاهدة أي نص يمس المصالح القريبة أو البعيدة للأمم المتحدة التي تشارك فيها فرنسا وسوريا.

وقد عبر الجانب السوري عن رأيه في معاهدة التحالف:

١ ـ ان سوريا مثلها كمثل فرنسا طرف في الأمم المتحدة. وليست في وضع لإبرام اتفاقات ثنائية. وهي ليست حالياً مرتبطة بأي قوة، انها مع الامم المتحدة.

٢ ـ اقترحت انكلترا على الحكومة السورية اقامة الاستقلال على قاعدة حقوقية ودبلوماسية، ولكن القوى العظمى الأخرى ليست من هذا الرأي. لقد اعترفت باستقلالنا دون قيد أو شرط.

٣ ـ لايعلم أحد ماذا سيكون عليه عالم الغد. وكذلك فإن سوريا تريد أن تذهب إلى مؤتمر السلام حرة من كل ارتباط. وتصرح بأنها مصممة على ألا تعطي أي قوة المكان الذي ترفضه لفرنسا.

٤ ـ لا يجوز اثارة السابقتين العراقية والمصرية، لأن الظروف الآن هي مختلفة جداً عما كانت عليه قبل الحرب.

٥ ـ ان تسليم الجيش الذي هو نتيجة طبيعية للاعتراف باستقلالنا لا يمكن أن يكون معلقاً على إبرام معاهدة.

٦ ـ ان الحكومة السورية تريد أن تتمتع بميزات استقلال لا تحد منه أي اتفاقيات مع دول أجنبية.

٧ ـ اذا كان الاتفاق على هذا الأساس لا يمكن التوصل إليه مع الجانب الفرنسي فإن الحكومة السورية تقترح أن يتم الاتفاق بهمة المساعي الحميدة للحكومة البريطانية.

صرح الجانب الفرنسي بأن عليه أن ينقل للحكومة الفرنسية، وجهة نظر الحكومة السورية.

وخلاصة القول أنه على الرغم من مظاهر الود، فإن الحوار الفرنسي السوري هو حوار طرشان. وليست هناك أي نقطة مشتركة للانطلاق. فالفرنسيون الأحرار بعد أن عادوا إلى باريس رفضوا التنازل عن شيء، ويريدون فرض قوة فرنسا على ما كانوا يعتبرونه من أمبراطوريتهم. والسوريون، من جهتهم لا يستطيعون التوقيع على اتفاقات رفضوها مسبقاً، ولا سيما وأن جميع الدول العربية كانت في طرفهم، وان القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كانتا أيضاً في جانبهم.

***

جواب مردم بك لإيدن

سلم مردم بك جوابه على رسالة ايدن بتاريخ ٧ تشرين الثاني (نوفمبر). وقال في جوابه، ان الحكومة السورية مسرورة بأن تعلم من خلال الرسالة الشفهية بأنه ليس في عزم بريطانيا العظمى أن تفرض اجراءات معينة أو شروطاً على سوريا: « بيد أن الحكومة السورية لا تشارك في الرأي، من حيث أن الأسباب التي عددتها حكومة صاحب الجلالة تبرر الدخول في مفاوضات من أجل عقد معاهدة مع

فرنسا.» وقد عدد مردم بك جميع التحفظات السورية بشأن المعاهدة. لقد دحض حجة ايدن المتعلقة بالانتداب. «ان سورية تتمتع باستقلال كامل سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الدولي. . وهذا الامر الهام يمثل حقيقة الحال. . ولا يفسح أي مجال لأي اعتبارات فنية تجاه الانتداب وتجاه عصبة الأمم، لأن هذه الاعتبارات تتعلق بمجال النقاش النظري.» وأما اشارة ايدن إلى اتفاق لتيلتون - ديغول والذي بموجبه قبلت بريطانيا العظمى بأن يكون لفرنسا وضع مميز عن «وضع جميع الدول الأوروبية.» فقد سأل مردم بك «في هذه الحالة كيف سيكون وضع الدول غير الأوروبية؟» وأضاف مردم بك أنه منذ تسلم كتاب السيد ايدن، استأنفت حكومته الحوار مع الفرنسيين الذين طالبوا بإبرام عدة اتفاقات ومواثيق لضمان وضع مميز في سوريا. وقد رفض السوريون قائلين بصراحة إن نيتهم هي «التمسك بمبدأ المساواة التامة في علاقاتهم مع القوى الأجنبية.» وقد أوضح مردم بك أنه حتى الانتداب لم يفوض السلطة المنتدبة بمثل هذه الامتيازات. وفي ختام الرسالة قال مردم بك إن السوريين قد أكدوا في محادثاتهم مع الفرنسيين على أن الجيش يجب أن يتم تسلمه وفقاً لأحكام المشروع العسكري لعام ١٩٤٤. «اننا لا نستطيع أن نتحمل أن يبقى الجيش بين أيدي أجنبية وأن يستعمل كوسيلة ضغط من أجل الحصول على وضع لا يسلم به البرلمان السوري ولا الشعب السوري».

ثم حذر مردم بك ايدن: «ان الاضطرابات التي يمكن أن تسببها سياسة فرنسا الحالية هي من التلقائية بحيث لا تسيء إلى الحكومة السورية وحدها ولكنها ستعيق المجهود الحربي للحلفاء في سوريا وسيكون لها لا محال، انعكاسات على وضع الأمم المتحدة في الشرق الأوسط»

لقد تسلم ايدن رسالة مردم بك قبل أن يتوجه مع السيد تشرشل إلى باريس للاجتماع بالجنرال ديغول. وقد أثار البريطانيون مع الفرنسيين موضوع تسليم نصف الجيش لتجنب وقوع اضطرابات، وقالوا للفرنسيين إنهم سيسلحون الدرك، لأنهم كانوا قد تسلموا رسالة من مردم بك حول هذا الموضوع، وجاء في هذه الرسالة أن المدة الطويلة التي مرت من أجل تسليم الأسلحة، وضعت الدرك أمام

مصاعب خطيرة، وقال إنه يريد قراراً نهائياً، لأنه اذا كان في نية الحكومة البريطانية اعادة النظر في الموضوع، فإن الحكومة السورية ستدرس هذه المسألة وتتخذ التدابير الضرورية.

انتهى عام ١٩٤٤، بصورة سيئة، مع علاقات فرنسية - سورية قد وصلت إلى نقطة اللارجوع. وقد سرت شائعات حول السلوك المقبل لبريطانيا العظمى على أثر صدور مقال في جريدة «التايمس» حول عهد جديد من العلاقات الأنكلو - فرنسية. وقد استقبل ذلك بكثير من القلق في سوريا ولا سيما وأن سبيرس قد استدعي من مهمته في الوقت نفسه.

لا يوجد في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ما يشير الى ان استدعاء سبيرس كان بناء على طلب الفرنسيين، ولكن لأن بعثة سبيرس قد انتهت مهمتها بعد أن عاد الفرنسيون الأحرار إلى باريس. وأن سبيرس، نفسه، قد ذكر في وثائقه الخاصة أنه يريد العودة إلى انكلترا لاستئناف حياته البرلمانية، وتهيئة نفسه للانتخابات المقبلة التي لا بد أن تجري عندما تنتهي الحرب. ولكن الذي كان قد قيل في ذلك الوقت هو أن سبيرس قد استدعي لتمهيد الطريق إلى تعاون بريطاني - فرنسي، أوثق، في الشرق الأوسط. وفي نهاية العام ١٩٤٤، قدم السوريون للجنرال بينيه مذكرة في أعقاب أحداث جرت في دمشق بمناسبة احتفال ساهر للصليب الاحمر كان يفترض أن يحضره رئيس الجمهورية. ولأن الفرنسيين قد أصروا على أن تتم تحية الرئيس عند قدومه من قبل قوات عسكرية فرنسية، فقد رفض القوتلي حضور الحفل الساهر. فقال أوليفا - روجيه: «ليكن».

وقد صرحت الحكومة السورية في مذكرتها إلى الجنرال بينيه: «وهكذا فإن الحكومة السورية بعد هذا النهج الذي تمت ممارسته ،تعلن أنها من الآن وصاعداً لن تقيم علاقة مع السيد الكولونيل أوليفا - روجيه الذي يعتبر المسؤول الأول عن هذا الحادث»

وبعد تسلم الجنرال بينيه هذه المذكرة، وجه مذكرة إلى الحكومة السورية بلهجة مغلفة بالتهديد يطلب بموجبها وقف الحملات الصحافية ضد فرنسا.

الفصل السادس

السنة الأخيرة للفرنسيين في سوريا

شون يخلف سبيرس

غادر سبيرس سوريا في نهاية العام ١٩٤٤، وخلفه المستر ترانس آلن شون الذي كان يشغل منصب الوزير المفوض في سفارة القاهرة. وليلة مغادرته القاهرة إلى مقر عمله الجديد، تلقى تعليمات خطية من ايدن تتعلق بالسياسة البريطانية في سوريا: «أولاً اريد أن أؤكد بأن السياسة المعلنة لحكومة صاحب الجلالة، هي تأييد وتشجيع استقلال بلدي الشرق. وبحسب رأي حكومة صاحب الجلالة فإن هذا الاستقلال لا يمكن أن يكتسب صفته القانونية إلا بالاستناد إلى اتفاق خطي بين حكومتي الشرق وفرنسا، وأن سياسة حكومة صاحب الجلالة هي تسهيل التوصل إلى عقد مثل هذا الاتفاق. ان الوسيلة الوحيدة المرئية والتي بموجبها يؤمن استقرار استقلال البلدين نهائياً هي عن طريق الاتفاق. ان دولتي الشرق لم تقبلا حتى هذا اليوم، وجهة النظر هذه ولكنني لا أجد حلاً آخر يؤمن الغاية. وعليكم اذن أن تمهدوا الطريق إلى مثل هذا الاتفاق. وأن تنصحوهم به باعتباره الوسيلة الوحيدة والأصلح التي يجب عليهم سلوكها من أجل مصلحتهم.»

لقد بقي ايدن وفياً لرأيه على الرغم من مختلف التحذيرات التي تلقاها. وقد يكون خيل له بأن الضغط على الزعماء السوريين سيكون أكثر سهولة الآن بعد أن ذهب سبيرس. كما أنه جرى تغيير أساسي في الدبلوماسية البريطانية في الشرق الأوسط بعد اغتيال لورد موين على يدي أرهابيين صهيونيين في القاهرة بتاريخ ٤ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٤. وقد اعترف السيد اسحق شامير في مقابلة للتلفزيون السويسري في العام ١٩٦٦، بأنه اتخذ مع رفاقه القرار بقتل موين لأنه

معاد للسياسة الصهيونية في فلسطين. وقد استبدل كوزير في الشرق الاوسط بالسير ادوارد غريغ. لقد كان لورد موين وسبيرس صديقين شخصيين للسيد تشرشل ويستطيعان أن يوصلا إليه مباشرة حقيقة مشاعر السوريين فيما يتعلق بعقد معاهدة مع فرنسا. وربما يكون السيد ايدن قد اعتقد بأنه يستطيع أن يبر بوعده لفرنسا دون تدخل من قبل تشرشل.

وفي أول تقرير رفعه السيد شون إلى وزارة الخارجية البريطانية عن محادثاته مع السوريين واللبنانيين قال: «لقد وجدت موقف البلدين من معاهدة مع فرنسا أكثر صلابة.» الأمر الذي لم يكن يتوقعه. وأضاف أن موقف السوريين من فرنسا، «قد اذهلني، كان بخاصة أكثر صلابة.»

وقد أكد في ختام تقريره خلاصة ما توصل إليه: «اذا شعرت دولتا الشرق بأننا نتخلى عنهما فإنهما ستفتشان عن الدعم لدى قوى أخرى. وأن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون اختياراً محتملاً.»

وفي أول كانون الثاني [يناير] ١٩٤٥، توجه مردم بك إلى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية لميثاق الجامعة العربية. واجتمع في القاهرة بالجنرال كلايتون وبحث معه في الوجود العسكري البريطاني الفرنسي في سوريا. وقال مردم بك للجنرال كلايتون إن حكومته لن تعقد معاهدة مع فرنسا وانها تنتظر أن تجلو الجيوش الحليفة بعد الهدنة في أوروبا. واجتمع مردم بك بالسيد ادوارد غريغ الوزير البريطاني المقيم الجديد، بحضور كلايتون واعاد على مسامعه الموقف السوري من تصميم السيد ايدن على أن عقد المعاهدة هو الوسيلة الوحيدة لحل القضايا الفرنسية ـ السورية بعد الحرب. وقال لهما مردم بك إن سوريا لن تعطي ميزات إلى فرنسا ولا إلى أي قوة أخرى. وقد صممت الحكومة السورية على تسلّم القطعات الخاصة وأنه يريد أن يرى القوات الفرنسية والبريطانية تنسحب في وقت واحدة بمجرد انتهاء الحرب. وقد رفض مردم بك جميع الحجج التي قدمها إيدن لصالح معاهدة مع فرنسا وحذر السيد ادوارد غريغ، قائلاً إنه اذا ثابرت بريطانيا العظمى على ممارسة ضغوط علي سوريا فإن ذلك سيكون له انعكاسات تسيء إلى

المصالح البريطانية في جميع أرجاء العالم العربي. وقد اجتمع مردم بك بعد ذلك بنوري باشا السعيد وبأحمد ماهر باشا، رئيسي حكومتي العراق ومصر. وفي اثناء هذين اللقاءين شرح لمخاطبيه الصعوبات التي تعاني منها سوريا مع الفرنسيين والبريطانيين فيما يتعلق بموضوع المعاهدة. وقد وعد نوري باشا بدعم العراق للموقف السوري. . حتى التأييد العسكري عند الاقتضاء اذا تردت الحالة. وقد عبر ماهر باشا عن وجهة نظره من حيث أن البريطانيين يرغبون بعقد معاهدة بين سوريا وفرنسا من أجل تحديد الاستقلال السوري، لأن الاستقلال التام في سوريا يدفع العراق ومصر إلى إعلان الغاء المعاهدتين مع بريطانيا العظمى. وقد عبر مردم بك عن سعادته لأن ملاحظات ماهر باشا تتفق مع الموقف السوري. ذلك أن سوريا هي بحاجة إلى تفهم وتأييد مصر والعراق، لأن في هذين البلدين ستتعرض مصالح البريطانيين لخسائر كبيرة.

***

الاحتجاج الفرنسي على اصلاح التعليم في سوريا

في اثناء زيارة مردم بك الى القاهرة وجه الجنرال بينيه للرئيس القوتلي مذكرة يحتج فيها على «التطبيق الفوري للبرامج الجديدة للتعليم الثانوي.» الذي تبنته الحكومة السورية في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤. وقد أكد الجنرال بينيه على أن تطبيق هذه البرامج «يعدل بشكل محسوس نظام التعليم وتعطيه طابعاً مختلفاً عما كان عليه حتى اليوم.» وعليه، فإن حكومته ترى بأن هذا الموضوع يشكل عائقاً أمام ابرام الاتفاقية الجامعية بين سوريا وفرنسا.

وفي الواقع فإن الحكومة السورية، بعد دراسة أحكام الاتفاقية التي قدمها الفرنسيون، قد قررت رفضها لأنها تشكل «انتهاكاً للاستقلال السوري». لقد طلبت فرنسا أن تدرس جميع مدارس الدولة اللغة الفرنسية بصورة الزامية منذ المرحلة الابتدائية، وان تعتمد المدارس السورية الكتب نفسها المعتمدة في فرنسا وأن يكون للبعثة الثقافية الفرنسية (المركز الثقافي) اعتبار أكثر قيمة من جميع البعثات الثقافية

الأخرى. وكان الفرنسيون قد اعترضوا على قرار الحكومة السورية بأن تكون البكالوريا السورية (شهادة التحصيل الثانوي) هي الوحيدة المعتبرة من أجل الوظائف العامة. وكان هذا من حيث الواقع يستبعد المواطنين الفرنسيين من الوظائف العامة. ولم يجب القوتلي مباشرة على رسالة الجنرال بينيه وانما ترك الموضوع لمردم بك فور عودته من القاهرة، من أجل مراعاة البروتوكول.

وقد كتب مردم بك إلى الجنرال بينيه بأن موضوع اصلاح التعليم هو «من الامور الداخلية الصرفة». وأما عن مشروع الاتفاقية الجامعية فإنه يعتبرها «تشكل عائقاً في طريق ممارسة حقوق السيادة في البلاد.»

***

تنبيه من جميل مردم بك لبريطانيا العظمى وفرنسا

وعلى الرغم من أن المفاوضات بشأن الجيش قد توقفت بين السوريين والفرنسيين منذ ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤، فإن القضية قد أيقظت الاهتمام العام. وطلب مجلس النواب مناقشة قانون يرمي إلى تشكيل جيش وطني سوري اذا كان الفرنسيون يرفضون تسليم القطعات الخاصة. وفي أثناء المناقشة أعلن مردم بك بصفته وزيراً للدفاع بأن حكومته «مصممة وبعزم بأن يكون لسوريا جيش وبأن القطعات الخاصة هي سورية ويجب ألا تبقى تحت قيادة أجنبية وبأن الحكومة لن تعقد معاهدة مع فرنسا» . وفي موضوع المعاهدة قال مردم بك (ويقصد البريطانيين بالدرجة الأولى) : «هناك من يسألنا لماذا لا نريد أن نعقد معاهدة مع فرنسا؟ يريدون أن يكون هناك سيد ومسود، يريدون منا أن نصادق على الانتقاص من سيادتنا، أي ما كان في السابق قد فرض علينا في ظروف يعرفها الجميع. . انني أعلن بأننا أحرار وبأننا لن نخضع لأي قوة مهما كانت». وكان خطاب مردم بك أول اشارة رسمية إلى الضغوط البريطانية التي جرت ممارستها على الحكومة السورية من أجل حملها على توقيع معاهدة مع فرنسا. وكانت هذه الاشارة عبارة عن انذار للبريطانيين بأنهم اذا ثابروا على تأييد المطالب الفرنسية فإن المسألة كلها ستصبح علنية وستسبب كثيراً من الحرج للبريطانيين في البلاد العربية.

وقد وجه مردم بك، في أعقاب خطابه أمام البرلمان، مذكرتين إلى بينيه، الاولى تتعلق بقضية الجيش، والثانية بالتمثيل الدبلوماسي الفرنسي في سوريا.

وفيما يتعلق بموضوع الجيش، قال مردم بك إنه في تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٤٤، وعد الجنرال بينيه بأن ينقل إلى حكومته طلب سوريا الذي يرمي إلى تسليم الجيش، وأن يطلب إليها بأن يكون جوابها سريعاً؛ وها قد مر شهران دون وصول اي جواب «ان الحكومة تأمل تلبية طلبها بأسرع مهلة، وبما أن القطعات الخاصة قد شكلت من عناصر سورية صرفة، فيجب أن تنتقل إلى السلطة الوطنية».

وعن موضوع التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في سوريا، قال مردم بك للجنرال بينيه إن حكومته كانت منذ تشرين الأول [اكتوبر] ١٩٤٣، قد لفتت انتباه السيد «سفير فرنسا على ضرورة توافق التمثيل الفرنسي في سوريا مع شروط ممارسة السيادة. وان الحكومة السورية في مناسبات عديدة قد جددت هذا الطلب في مناسبات عدة. ومنذ استقرار الحكومة المؤقته في باريس، كان الفرنسيون قد قبلوا اعتماد الوزير المفوض في باريس، ومن هنا فإن الحكومة السورية تنتظر أن ترى قريباً التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في سوريا وقد أخذ الشكل الدبلوماسي المتعارف عليه، على غرار الدول الأخرى.»

وان صوراً من هاتين المذكرتين الموجهتين إلى الجنرال بينيه قد جرى تسليمها إلى ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والدول العربية. وقد اشتدت حدة اللهجة بين فرنسا وسوريا، ووضع الجنرال بينيه الزيت فوق النار عندما قال لفؤاد حمزة الذي كان ماراً من لبنان، إنه يستحيل الوصول إلى اتفاق مع الحكومتين السورية واللبنانية. . وقال له إن عدم الفعالية من جهة، وما اشتهر عن رجال الدولة السوريين واللبنانيين من جهة ثانية، كل ذلك يعتبر مبرراً لتبديلهم برجال سبق لهم التعاون مع فرنسا، وأضاف إن سوريا ولبنان غير مهيأين للاستقلال واتهم سبيرس بأنه كان في جذور جميع هذه الاضطرابات بسبب اتباعه لسياسة غير سياسة حكومته. وقال بينيه لفؤاد حمزة إن السياسة البريطانية اليوم

هي على اتفاق تام مع السياسة الفرنسية وإن فرنسا من الآن وصاعداً لن تتسامح في القضايا التي تمس مصالحها وان ما طرأ على موقف فرنسا في أوروبا من تحسن سيكون له انعكاسات في سوريا. وان القطعات الخاصة لن تسلّم الى سوريا التي ستستعملها لطرد فرنسا. وان الفرنسيين مستعدون لقتال السوريين اذا كان هؤلاء يريدون ميسلون أخرى. وقد ذهب الجنرال بينيه إلى أبعد من ذلك، فقال إن فرنسا تربطها علاقات حسنة بالأمير عبد الله، أمير شرقي الاردن، وليس هناك مايمنعها من تشجيعه عند الاقتضاء. ولا شك أن اطلاق بينيه العنان لثورته أمام رجل سعودي، يعكس ضعفاً في المحاكمة ولا سيما عندما يقول إن فرنسا تذهب إلى حد الاستعانة بالأمير عبد الله بن الحسين من أجل المحافظة على النفوذ في سوريا وذلك في أعقاب تبادل رسائل بين الجنرال ديغول والأمير عبد الله الذي بموجبها قدم خدماته فيما يتعلق بالمفاوضات الفرنسية ـ السورية.

ان حديث الجنرال بينيه مع فؤاد حمزة قد تم ابلاغه من قبل الرئيس القوتلي ومردم بك للسير ادوارد غريغ في أول زيارة قام بها إلى سوريا في شهر يناير. وقد نقل غريغ إلى ايدن بأنه في أثناء محادثاته في سوريا «كان عميق التأثر بالتصميم الهادئ للزعماء السوريين على عدم عقد معاهدة مع فرنسا، تعطيها وصفاً متميزاً. انهم قانعون (وليس دون سبب) بأن الوضع الذي تريده فرنسا في سوريا ولبنان لا ينسجم مع الاستقلال. . ولا مع الاعتراف الذي حصلوا عليه من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وإن الوزير الأميركي في دمشق يشاركهم كلياً في رأيهم بهذا الصدد. لم يترك وجودي في سوريا أي شك عندي حول موقفهم فيما يتعلق بتسليم القطعات الخاصة. واذا لم يغير الفرنسيون من طرقهم وعاداتهم فسنجد انفسنا معهم، في خلاف ليس مع العالم العربي وحسب وانما مع حلفائنا الرئيسيين أيضاً. وبحسب رؤيتي للأشياء، فإن الهوة بين الحكومتين المحليتين وفرنسا هي من العمق بحيث لا تستطيع أي قدرة على الإقناع بأن تتجاوزها».

وقد أرسل شون تقريراً يدعم غريغ عن الوضع في سوريا وصرح فيه: «ان

الملاحظات الرعناء التي أبداها الجنرال بينيه أمام الوزير السعودي في أنقرة قد أصبحت في الساحة العلنية وقد زادت العلاقات سوءاً، هذه العلاقات التي كانت متوترة بشكل مزعج. لقد انقطع كل حديث بين الحكومة السورية وبين السلطات الفرنسية المحلية، وان المذكرات المتبادلة أصبحت قصيرة وحازمة. . والموقف الذي وصلت إليه العلاقات بين الفرنسيين والسوريين، يجعل الهدف الآن هو منع الانفجار.» وقد لاحظ شون بأن الحكومتين المحليتين قد تحلّتا بصبر تحمدان عليه.» وبأنهما «قادرتان على ادارة سياستهما عن طريق قوى أخرى غيرنا.» وخشية أن يتهم شون بأنه معاد لفرنسا فقد ختم تقريره قائلاً: «انني اعلم بأنكم لن تتهموني بأن ما اكتبه قد أملته علي مشاعر معادية لفرنسا. انني أقدر تماماً أهمية صداقة فرنسا بالنسبة لنا ولكن علي أن أقدم لكم الصورة المحلية كما أراها.».

***

ارتباك السياسة البريطانية

كلما زادت حدة التوتر بين فرنسا وسوريا يزداد ارتباك السياسة البريطانية. ان أول رد فعل لإيدن على التقارير التي وردت إليه من سوريا هو اعطاء التعليمات للسفير البريطاني في باريس السيد داف كوبر بأن يقول لبيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأنه على الرغم من استجابة الحكومة البريطانية الدائمة لوجهات النظر الفرنسية، فإنها لا تستطيع أن تسمح للفرنسيين بأن يتصرفوا على هواهم في الشرق. . أو أن تسمح بالمساومة على حساب دولتي الشرق. . إلا اذا كان الفرنسيون مهيئين للوصول إلى الحدود التي يمكن معها أن تكون شروطهم مقبولة من العالم العربي والقوى العظمى. . أو أن عليهم أن يجابهوا هجوماً عاماً على مركزهم. يجب على الفرنسيين أن يعلموا بأن هناك حدوداً للطاقة التي يمكننا أن نتحمل بها اللعنة والعداء، مما يهدد وضعنا في الشرق الأوسط.» وفي الوقت نفسه يرسل ايدن برقية إلى السيد شون يطلب منه «انتهاز أول فرصة ليقول للحكومة السورية بمنتهى الجدية أنه ينبغي الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بعلاقاتهم القادمة مع الفرنسيين وبأن بريطانيا العظمى منذ العام ١٩٤١، قد عبرت بوضوح عن أملها بالتوصل إلى

حل تفاوضي وبأن الدولتين كانتا قد وافقتا على ذلك في الماضي.»

ومن المذهل أن يدعي ايدن بأن الدولتين قد قبلتا الاستقلال على اساس اعلان الاستقلال من قبل كاترو لأن الرئيس اللبناني في العام ١٩٤١، كان قد قبله. وقد أغمض ايدن عينيه عن موضوع أساسي هو أن الحكومة السورية لم تكن مرتبطة بعهود أو تصريحات صدرت عن رئيس لبناني تمت تسميته من قبل الفرنسيين. وقد طلب ايدن إلى شون أيضاً، أن يقول للسوريين إن هناك موضوعاً آخر يستوجب اتفاقاً دولياً هو وضع الأقليات الدينية والعنصرية. . وذلك في الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة نفسه، من أقل الأقليات الدينية عدداً في سوريا. . لقد كان فارس الخوري من الطائفة البروتستانتية. وذهب ايدن إلى أبعد من جميع الحدود، عندما قال إن بريطانيا العظمى لا تستطيع، مثلاً، أن يزول الانتداب دون أن تؤكد الحكومتان السورية واللبنانية على الالتزام بعدم التفريق في المعاملة بين الأقليات العرقية والدينية.

وفي الوقت نفسه، الذي تمت فيه توجيه الرسالتين إلى باريس ودمشق، أرسلت الخارجية البريطانية إلى اللورد هاليفاكس، السفير البريطاني في واشنطن تطلب إليه ابلاغ ادارة الدولة (الخارجية) بأن «دولتي الشرق تصران على رفض الدخول في مباحثات مع الفرنسيين وان الخارجية البريطانية تعتقد بأن الدولتين لا تعلمان شيئاً عن المقترحات الفرنسية بالتفصيل». وطلبت الخارجية من السفير أن يحيط ادارة الدولة الأميركية بالتعليمات المعطاة إلى السيد شون وأن يطلب إليهم اصدار التعليمات الى وزيرهم في دمشق لدعم الممثلين البريطانيين.

هذه الرسالة الموجهة لواشنطن إما أن تكون تحريفاً مقصوداً للاحداث من قبل البريطانيين، مبنياً على الزعم بأن الاميركيين لا يعرفون ما يجري في سوريا، او أنها محاولة لإفهام الاميركيين بأن معلوماتهم ليست صحيحة. ومن الجدير بالذكر أن الخارجية البريطانية لم تبلغ الأميركيين شيئاً عن التعليمات إلى السفير البريطاني في باريس ولم تصدر عنها أي اشارة إلى السلوك الفرنسي.

***

مجلس النواب يطالب بجيش

بعد الخطاب الحازم الذي ألقاه مردم بك في البرلمان، ارتفعت اللهجة بجرأة وقامت مظاهرات في دمشق وسائر المدن السورية مطالبة بإنشاء جيش وطني. وقد اتخذ الفرنسيون تدابير عسكرية وأعطوا الأوامر لقواتهم بتسيير دوريات في بعض أحياء العاصمة. وقد اعتبرت الحكومة السورية هذه التدابير يقصد منها الاثارة والاستفزاز لأن المظاهرات هادئة وان الحكومة مسيطرة تماماً على الحالة. وقد أرسل مردم بك مذكرة احتجاج للفرنسيين وعندما لم يأخذ جواباً عنها، استدعى جميع الممثلين الدبلوماسيين في دمشق وسلمهم صورة عن مذكرة موجهة للفرنسيين تطالبهم بإجلاء جميع القوات عن أحياء دمشق، فوراً. وكان مردم بك في هذه المبادرة على خلاف في الرأي مع رئيس الحكومة فارس الخوري، ولكنه كان يستند إلى دعم الرئيس القوتلي ورئيس المجلس سعد الجابري. وقد سجل مردم بك في يومياته أنه بمجرد وصول الأنباء عن انتشار القوات الفرنسية في شوارع العاصمة اجتمع مجلس الوزراء في وزارة الخارجية وحدثت مناقشة حادة بينه وبين الرئيس فارس الخوري، فقرروا الانتقال إلى القصر الجمهوري لإكمال الاجتماع بحضور الرئيس. وقد أصر مردم بك على موقف صلب وفوري تجاه التحدي الفرنسي بينما كانت نصيحة فارس الخوري هي التروي وسلوك سياسة انتظار تطور الأحداث وكان يأمل أن يقنع الفرنسيون بسحب القوات، عن طريق محادثات سرية. وكانت وجهة نظر مردم بك أنه اذا ظهرت عن الحكومة السورية أي بادرة ضعف، في وقت يشتد فيه هياج الرأي العام وعندما يطالب البرلمان برد فعل حازم، فلن تفقد الحكومة مصداقيتها وحسب بل هناك ما هو أهم، وهو أن سوريا ستفقد استقلالها الحديث. وان سوريا باتخاذها موقف الصمت أمام استعراض القوة من قبل الفرنسيين، فإنها تضيع مناسبة تاريخية تعبر فيها عن تصميمها على الحصول على الاستقلال التام. وهنا طلب الرئيس القوتلي من الرئيس الجابري الحضور للانضمام إلى الاجتماع من أجل أن يعرض (مزاج) مجلس النواب. قال الجابري إن النواب تكلموا فعلاً عن ضعف الحكومة. وهنا دعم القوتلي والجابري

رأي مردم بك بحزم، ولكن الرئيس الخوري كانت ما تزال لديه شكوك حول تدهور موقف كان متوتراً فعلاً، وقال إنه لم يهيء نفسه لمجابهة مع الفرنسيين. وعليه، فقد قدم كتاب استقالته للرئيس، تسلم القوتلي الكتاب وأوصاه بالمثابرة على عمله، وكان من رأي الزعماء الحاضرين أن استقالة الخوري يجب أن تبقى سرية إلى أن تنتهي الأزمة حتى لا تستغل من قبل الفرنسيين.

وقد أخبر الجابري الحكومة بأن البرلمان سيصوت على الموازنة العامة في ٢٤ كانون الثاني [يناير]، وان عدداً من النواب يريدون تقديم اقتراح يطلبون بموجبه من الحكومة تخصيص مبلغ هام من أجل انشاء جيش جديد ما دام قد أصبح واضحاً بأن الفرنسيين ليسوا مستعدين لتسليم القطعات الخاصة. وقد انتقل مردم بك فوراً إلى مجلس النواب واجتمع إلى زعماء النواب وبخاصة أكرم الحوراني وقاسم الهنيدي وجمال علي أديب وقال إن الحكومة كانت قد اقترحت ١٥ مليون ليرة كنفقات للقوات الخاصة، عندما تتم استعادتها من قبل الحكومة السورية. وليس هناك أي سبب لصرف النظر عن الطلب السوري بتسليم هذه القطعات التي هي سورية بكاملها والتي انفق على تدريبها وتجهيزها من الأموال السورية. ان انشاء جيش جديد يحول دون الفرنسيين والتسليم بالمطالب السورية وحتى أنها تستطيع أن تستعمل هذه القوات أو تتركها تتفكك، لمصلحتهم. وقد اقتنع النواب بهذه الحجج وقبلوا تعديل اقتراحهم بإنشاء جيش جديد باقتراح يؤيد الحكومة في جهودها الرامية إلى تسليم القطعات الخاصة وبأن يصوتوا على الموازنة المقدمة من قبل الحكومة المخصصة لهذة الغاية.

وفي ٢٤ كانون الثاني [يناير]، في اليوم الذي سيصوت فيه البرلمان على الموازنة، طلب فارس الخوري من مردم بك أن يساعده على مواجهة مظاهرة طلاب تجمعوا أمام سراي الحكومة يطلبون انشاء جيش جديد. وتوجه مردم بك فوراً إلى السراي وأكد للطلاب على أن الحكومة مصممة على استعادة القطعات الخاصة «انهم ابناؤنا الذين وجدوا أنفسهم بين يدي القيادة الاستعمارية.» وأضاف بأن سوريا ليست بحاجة إلى جيش جديد، لأن لها جيشاً وانه يتوجب على كل سوري أن يحرر

هذا الجيش من الأجنبي. وقد اقتنع الطلاب وتفرقوا دون حادث. وبعد ذلك اجتمع البرلمان ووافق بالاجماع على اقتراحات الحكومة. وفي اليوم نفسه، دعا الرئيس القوتلي السيد شون والقائد البريطاني، الجنرال هولمز، لتناول طعام الغداء معه ومع مردم بك.

وطلب القوتلي من الجنرال هولمز جواباً عن موقف الجيش التاسع، أمام هذا الوضع المتوتر اذا فتحت القوات الفرنسية النار. وقال له ان الفرنسيين يمسكون انفسهم في حالة واحدة هي اذا عرفوا بأن الجيش البريطاني سيتدخل. كان الجنرال هولمز متفقاً مع الرئيس في الرأي ولكنه قال للرئيس لا استطيع الجواب قبل أن أرجع إلى لندن . وقد توجه الجنرال برسالة إلى وزارة الحرب يطلب تعليمات لمواجهة مثل هذا الاحتمال. وقامت وزارة الحرب بإبلاغ وزارة الخارجية بأنه من مطالعة رسالة الجنرال هولمز فمن الطبيعي أن يكون قلقاً وأن تكون له سلطة اتخاذ التدابير الضرورية تحسباً من وقوع فوضى في الشرق. ولكن وزارة الحرب قد أجابت على رسالة الجنرال هولمز تقول: «انه بسبب السياسة التي نتقيد بها حالياً فليس باستطاعتنا أن نعطيكم توجيهات محددة، قبل أن تحدث فعلاً اضطرابات حقيقية.» وقد أعطي الجنرال التعليمات «بأنه يتوجب عليه بادئ الأمر أن يقوم بحماية المنشآت والقوات البريطانية، وأن الخارجية قد قدمت الضمانات لوزارة الحرب بأنه في حال وقوع أزمة فإنه سيصار إلى تفتيش عن حل سياسي.» وفي نهاية جواب وزارة الحرب على رسالة الجنرال هولمز ورد اعتذار صريح: «اننا نقابل بكل الود طريقة معالجتكم للقضية التي هي جديرة من الناحية العسكرية بالتوصية وإننا متأكدون بأن تعليماتنا لن تجعل مهمتكم سهلة. ولكن عليكم أن تقدروا بأننا في مواجهة الأمور السياسية، التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، وإننا لا نستطيع أن نزودكم بتوجيهات محددة.»

وان رسالة وزارة الحرب إلى الجنرال هولمز تمثل بدورها ارتباك السياسة البريطانية التي تعكس الخلاف في الرأي بين المؤسسات العسكرية والسياسية. وليس هناك أي مجال للانكار من حيث أن الخارجية مع إيدن لا تستطيع أن تفهم تصميم السوريين على تحقيق مطالبهم.

ان العسكريين البريطانيين يريدون الاحتفاظ بقواعد عسكرية في سوريا بعد الحرب، ولكن الوجود الفرنسي كان يحول دون تحقيق هذه الغاية.

أما السيد ادوارد غريغ فقد قال انه من أجل نزع الفتيل من الوضع المتفجر في سوريا فإن على البريطانيين والفرنسيين أن يحققوا اجلاء الجيوش في وقت واحد وبذلك يتم وضع حد لشكوك الفرنسيين حول حلول بريطانيا محلهم. وقد لاحظت وزارة الخارجية أن السيد ادوارد غريغ لايعلم بأن اللجنة المختصة ورغبة منها في الدفاع عن قنال السويس في المستقبل، ستكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير الدفاع في المنطقة الشمالية ومن أجل ذلك يجب أن يكون لنا بعض الحقوق الاستراتيجية في الشرق (الحق في إقامة مطارات، ومحطات رادار، وحقوق الترانزيت، وحتى أن تكون لنا معسكرات من أجل احتياطاتنا.»

وكانت وزارة الخارجية تجد نفسها أمام قضية معقدة، وتحاول اقتراح حل يمكن أن يكون مقبولاً لدى الفرنسيين والسوريين. وكتب ايدن إلى الوزير المفوض شون عن موضوع اقتراح خيل إليه بأن الوزير المفوض الأميركي وودسورث كان قد قاله ويتلخص الاقتراح فيما اذا كانت الحكومة السورية «تستطيع أن تقدم إلى فرنسا وبريطانيا العظمى وأميركا وروسيا شكلاً بسيطاً لمعاهدة مع اتفاقات قنصلية وجامعية وثقافية وغيرها» وطلب ايدن من شون أن يسأل ما إذا كان ذلك صحيحاً وبعد ذلك سؤال السوريين عن نواياهم، وأضاف أنه ليس واثقاً بأن هذه الاجراءات «ستعجل الأمور» ولكن قد يكون من مصلحة السوريين أن تكون لديهم فكرة واضحة عما يهيئونه من أجل تقديمه للفرنسيين. «وفي الواقع أن إيدن قد أخطأ في تفسير احدى الملاحظات التي أبداها الرئيس خلال أحاديثه من حيث أن سوريا لن توقع أبداً معاهدة مع فرنسا إذا لم تكن تستطيع أن توقع مثلها مع القوى الأخرى. وكان جواب شون للسيد ايدن أن وودسورث أخبره بأن هذه المقترحات لم تأت منه. وأنه لا يريد أن تربط باسمه لأن كل ما جرى هو أنه في أثناء حديث عام، طلب منه الرئيس شخصياً ولمعلوماته الخاصة مشروع معاهدة صداقة، تجارة، اقامة علاقات قنصلية.» وقال شون إن وودسورث يعتقد بأن الوقت غير مناسب

لمعالجة الموضوع مع السوريين على أساس التعليمات المرسلة في ٢٦ كانون الثاني [يناير]. وقال شون أيضاً إنه عندما أخبر الرئيس بأن لهجة المذكرات الأخيرة للفرنسيين قد صيغت بلهجة جافة واقترح عليه عدم اثارة الفرنسيين، أجابه الرئيس: لا بد من ايجاد حل لمسألة القطعات الخاصة إذا كانت الغاية تلطيف الجو، وإذا كان هو وحكومته يريدون إلغاء دور المجلس والرأي العام حول مسألة وطنية، فسيكون ذاك ديكتاتورية وهو ليس في وضع يسمح له بسلوك هذا الطريق.

ولكن ايدن، لم يكن مقتنعاً بعد. لقد طلب إلى شون أن يفتش في ملفات سبيرس ويحاول أن يجد وثيقة يمكن أن توحي بأن السوريين كانوا قد ناقشوا معاهدة منفصلة مع بريطانيا العظمى. ولما لم يجد شون شيئاً استأذن الخارجية من أجل سؤال الرقيب بيتري، الذي كان مسؤولاً عن الملفات، عما اذا كان يستطيع أن يتذكر بأنه قد رأى مثل هذه الوثيقة. التي لم ترسل إلى مكتب التسجيلات. وقد وجد السيد شون، نفسه معلقاً بذاكرة الرقيب بيتري لابلاغ حكومته عن اتجاه السياسة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بسوريا. وباختصار ان الارتباك الذي عانت منه وزارة الخارجية البريطانية قد جعل السياسة البريطانية في سوريا غير فعالة. فالممثلون في سوريا لا يستطيعون الاستجابة للتعليمات والسفير في باريس يقول ليس من السهل «تبرير سياسة تقبل بوضع متميز لفرنسا، وفي الوقت نفسه، تخضعها لنوع من الوصاية بحيث تسمح للقوى الأخرى بأن تشكي إلى بريطانيا العظمى القرارات التي تصدرها القوة صاحبة الوضع المتميز (فرنسا). وفي الواقع العملي فإن هذه السياسة تقود إلى كارثة.» وقد أضاف داف كوبر بأن بريطانيا العظمى كانت محرجة في فلسطين بسبب سلوكها لسياسة مزدوجة، نحن فرضناها على أنفسنا باعطائنا وعوداً للعرب ولليهود. يجب ألا نعود إلى الخطأ في الشرق. . وعلينا أولاً أن نقرر أياً من الطرفين يجب أن ندعم. . . وألا نتعامى عن الأثر البشع لدى المواطنين في الشرق. والمواطنون في مصر والهند، لن يكونوا راضين تماماً إلى أن يتمكنوا من استئصال نفوذ جميع الأوروبيين».

لم يكن الأميركيون يؤيدون السياسة البريطانية. . والمصريون والعراقيون

أيضاً، في الوقت الذي كانت الخارجية البريطانية تعتمد على هؤلاء الآخرين من أجل اقناع السوريين. وأما الروس فعلى حد تعبير شون: « ان الخط الذي يتبعونه هو أن الحكومتين المحليتين لهما الحق بجيشين وطنيين وأن على الفرنسيين أن يجعلوا تمثيلهم الدبلوماسي على قدم المساواة مع القوى الأخرى وأنهم لا يقبلون مطلقاً الاعتراف بوضع متميز.»

اللورد كيلرن (السير مايلز لامبسون، سابقاً) السفير البريطاني في مصر، نبه وزارة الخارجية إلى أنه اذا اضطرت الحكومة السورية الى الخضوع حول مسائل تمس استقلالها بسبب ممارسة ضغوط بريطانية عليها «فإن ردود الفعل السياسية في مصر ستكون محزنة لنا». من جهته، فقد أعلن نوري السعيد على الملأ: «اذا طلبت الحكومة السورية مساعدتنا، فإننا سنهب فوراً لتلبية النداء»

***

تعاظم الهياج في سوريا

وبينما كانت المناقشات ما تزال دائرة بين الخارجية البريطانية وممثليها، كان الهياج في سوريا يتعاظم يوماً بعد يوم. وقد امتدت المظاهرات إلى جميع المناطق في البلاد. وحدثت اضطرابات جدية في جبل الدروز. وقد أخبر الجنرال هامبلو، القائد العام للقوات الفرنسية، الجنرال هولمز، أنه بالاستناد إلى اتفاقية ليتلتون - ديغول سيضطرالى التدخل لحفظ النظام إذا لم يتمكن البوليس المحلي من ذلك. وقد اجاب الجنرال هولمز بأن هذا الأمر هو من اختصاص القائد العام للقوات المسلحة في الشرق الأوسط، وانه ينظر بكثير من القلق إلى كل تصرف قد يصدر عن الجنرال هامبلو. وان رسالة هامبلو إلى الجنرال هولمز، كانت اشارة إلى ان الفرنسيين يرون ان استعمال القوة لاستئصال المظاهرات هو مسألة حق بالنسبة لهم. وقد كانت هذه الرسالة مؤشراً سيئاً بالنسبة للخارجية البريطانية التي كانت تعمل ما في وسعها لتجنب صدام عسكري.

وفي ٢ شباط [فبراير]، وصل إلى دمشق سلطان باشا الأطرش قائد الثورة

السورية لعام ١٩٢٥، وعرض أن يقود ثورة ضد الفرنسيين. وقد شكره الرئيس على هذا الموقف الوطني وقال ان هذا الطريق هو آخر ما سنلجأ إليه فيما اذا رفض الفرنسيون بصورة قاطعة تسليم القوات الخاصة ورجعت فرنسا عن وعودها بالاستقلال. وقد كانت زيارة الأطرش متزامنة مع نشر تصريح صادر عن الحكومة الفرنسية تعتبر فرنسا بموجبه بأنها ستكون مسؤولة عن الأمن في سوريا بحسب موقعها المتفوق.

وأخذت مهمة شون تزداد صعوبة يوماً بعد يوم. كان ينظر أمامه فيرى الوضع المتفجر، ومع ذلك يطلب منه أن يبذل ما في وسعه لنزع الفتيل. . وما في وسعه كان محدوداً جداً. لقد كانت كل بارقة أمل تدفعه الى العمل. وفي الساعات المبكرة من يوم أول شباط (فبراير)، اتصل بمردم بك وقال إن لديه رسالة عاجلة يريد أن يبلغه اياها. . وفي يوميات مردم بك ورد عن اتصال شون، بأنه شغل من نداء شون الهاتفي في تلك الساعة المبكرة ولكنه دهش عندما سمع من شون، بعد أن التقاه، بأن الرسالة ليست إلا أخباراً بأن الكونت أوستروروغ سيصل إلى دمشق في اليوم التالي بنية استئناف المباحثات مع الحكومة السورية. وقد أعرب شون عن أمله بأن يحسن السوريون استقباله. ولم يفاجأ مردم بك من خبر قدوم أوستروروغ ولكن المفاجأة كانت من الأهمية التي يعطيها البريطانيون لزيارته.

وفي الواقع فإن الكونت اوستروروغ كان قد حضر الى دمشق قبل خمسة أيام وسهر عند مردم بك حيث تناول طعام العشاء معه. وان حماس شون الذي بدا حول زيارة أوستروروغ قد أكد شكوك مردم بك من حيث أن البريطانيين يعانون من موقف شديد الحراجة. ولم يقل مردم بك إن أوستروروغ قدم الى الشام منذ خمسة أيام وانما اكتفى بأن يؤكد له أن الكونت سيستقبل بشكل حسن. و أثناء الليل، طلب فورلونغ من مردم بك تهيئة اجتماع لشون معه ومع الرئيس لتسليم رسالة رسمية من السيد ايدن. وكان شون حتى ذلك التاريخ لم يسلم رسالة ٢٦ كانون الثاني [يناير]. لقد فكر بأنه مع زيارة شون، سيكون الوقت أكثر ملاءمة لتسليم الرسالة.

استقبل الرئيس شون يوم ٣ شباط [فبراير] وتسلم منه مذكرة مستمدة من

تعليمات ايدن التي تقول بأن الحكومة البريطانية مع احترامها لاستقلال سوريا فإنها لا ترى أي عذر للحكومة السورية لعدم التوصل إلى اتفاقات مع الفرنسيين من أجل حل القضايا، وتطلب إلى الطرفين الدخول فوراً في مفاوضات من أجل الوصول إلى هذه الغاية. وقال شون للرئيس، يجب على السوريين أن يطلبوا من الفرنسيين ما يريدون بالتحديد وأن يحاولوا التفاهم معهم. فقال الرئيس ومردم بك لشون، اننا مع تقدير اهتمام السيد ايدن فإن الكرة هي الآن في الملعب الفرنسي. واذا كانت بريطانيا العظمى لديها الرغبة الصادقة في نزع الفتيل من الوضع المتدهور، فعليها أن تطلب إلى الفرنسيين أن يسلموا القطعات الخاصة باعتبار ذلك هو المطلب السوري الوحيد. وقال مردم بك لشون، ان الكونت أوستروروغ لم يأت إلى دمشق من أجل استئناف المباحثات وانما من أجل أن يسلمنا صورة بلاغ اصدرته الحكومة الفرنسية يقول إن فرنسا وحدها هي المسؤولة عن حفظ الأمن في سوريا. وقد أخبر شون لندن: «لقد تم ابلاغ وزير الخارجية، وفقاً لتعليماتكم، ان الوزير غير قابل للتأثر.»

وقد وصل أوستروروغ إلى دمشق يوم ٥ شباط [فبراير]. وقد التقى بمردم بك في اليوم نفسه وتناول العشاء على مائدته، وكان وحده. وفي هذا اللقاء قال أوستروروغ إنه جاء للبحث في الأزمة وأنه ليس مخولاً بمناقشة موضوع تسليم القوات الخاصة، وأن الجنرال بينيه يفكر في الذهاب إلى باريس للحصول على رأي حكومته حول القضايا المعلقة. وقد اقترح أوستروروغ على مردم بك إيفاد وزير إلى باريس، في الوقت نفسه، للدخول في مباحثات مع الحكومة الفرنسية. وقد فكر الكونت أوستروروغ بأن مردم بك، مع كل ما له من اتصالات في فرنسا، يمكن أن يأخذ هذه المهمة على عاتقه. وقد أجابه مردم بك بأنه سيتصل بالرئيس وسيناقش معه الأمر فيما بعد.

ولم يكن مردم بك يريد أن يقيم أي اعتبار لاقتراح الكونت أوستروروغ، ذلك أنه لم يكن مهيأً نفسياً للدخول في مفاوضات فوق أرض فرنسية بعد تجربته الشخصية في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨. وقد كان القوتلي من هذا الرأي أيضاً.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولما اجتمع مردم بك بالكونت أوستروروغ على العشاء قال أن الحكومة السورية والرئيس ليسا في وضع يسمح لهما بالتبصر في موضوع ايفاد أحد إلى باريس قبل أن يتم اتفاق في دمشق. وقال له إن الأزمة التي ستنشب بسبب مهمة فاشلة سيكون من المستحيل احتواؤها. ولكن من وجه آخر، فإن الحكومة السورية توافق على مناقشة مقترحات فرنسية من أجل حل الأزمة وأن السوريين ليس لهم إلا طلب واحد: تسليم القطعات الخاصة. وبالاضافة إلى ذلك، فقد أكد مردم بك على أهمية تحاشي الانفجار ووعد بأن الجانب السوري سيبذل كل الجهود في هذا السبيل شرط أن يسيطر الفرنسيون على جماعتهم في سوريا. . واضاف أيضاً أن استعراض الجيوش الفرنسية في الشوارع واذاعة البلاغات التي يدعى فيها بأن المحافظة على الأمن هي من المسؤوليات الفرنسية والتأكيد على أن اليد الفرنسية هي العليا في سوريا، كل ذلك ليس الطريق المنطقي لمعالجة وضع متأزم. وقد وافق الكونت أوستروروغ على هذه النقطة، ووعد بأن يبذل ما في وسعه من أجل أن يحصل على جواب من حكومته خلال اسبوع. . ولكن الاسبوع قد مضى، ومضت بعده أسابيع عدة، ولا جواب من الجانب الفرنسي.

***

زيارة الرئيس القوتلي الرسمية إلى العربية السعودية ومصر

في الثامن من شهر شباط [فبراير]، قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية الى العربية السعودية في الرياض. وقد شرح القوتلي للملك الموقف في سوريا وقال له إن الحكومة لا تستطيع أن تنحني أمام الضغوط البريطانية من أجل معاهدة مع فرنسا وإنها مع تفهمها للقلق الذي يشعر به الملك تجاه سوريا، فليس بالامكان العمل بالنصيحة من حيث متابعة المباحثات مع الفرنسيين كما يستحسن ذلك البريطانيين. وقال القوتلي إنه يعتبر مساعدة الملك بتقديم النصح إلى البريطانيين بتبني سياسة مختلفة، مساعدة ذات قيمة كبيرة، وأنه سيذهب بنفسه للاجتماع بتشرشل في القاهرة وسيبلغه ذلك. وقد قال للملك أيضاً إن سوريا تتمتع بتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لرفضها منح فرنسا وصفاً مميزاً في سوريا

وإنه قد فهم من الاميركيين بأنهم قد أخبروا الملك عن موقفهم.

ومن العربية السعودية توجه الرئيس القوتلي إلى القاهرة، حيث التحق به مردم بك. وصل القوتلي إلى القاهرة يوم ١٢ شباط [فبراير] وقوبل باستقبال حار من قبل الشعب المصري ومن قبل الحكومة. . ولكن بخاصة من قبل الملك فاروق، الذي كانت له شخصياً علاقات ودية للغاية مع الوطنيين السوريين. وقد وعد الملك فاروق بالدعم الكامل من مصر، للمطالب السورية. وقال الملك للرئيس إنه اذا مارس البريطانيون ضغوطاً على الحكومة (المصرية)، لإقناع السوريين بإبرام معاهدة مع فرنسا، فإنه شخصياً، لن يقبل بمثل هذه الضغوط. وقال الملك للرئيس القوتلي إن استقلال سوريا القادم سيكون سابقة يجب أن تحتذى من قبل الدول العربية والمسلمة التي ما زالت مرتبطة بمعاهدات مع القوى الاستعمارية. وان دعم الملك للوطنيين يعكس مشاعر الشعب المصري نحو القضية السورية، وهي حالة كان اللورد كيلرن قد نبه حكومته إليها.

***

اجتماع القوتلي ـ تشرشل

في اثناء وجوده في القاهرة، اجتمع القوتلي بالسيد تشرشل والسيد ايدن. وفي اثناء الاجتماع قال القوتلي لتشرشل ان الوضع في سوريا مشحون بالتفجر بسبب تحديات الفرنسيين وبسبب رفضهم تسليم الجيش على الرغم من الواقع. - حيث أن اتفاقاً خاصاً يتعلق بتسليم الجيش قد تم اعداده وأصبح جاهزاً للتوقيع منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٤. وفي ذلك الوقت، كانت الحجج التي قدمها الفرنسيون تتخلص بوجود القوات البريطانية في سوريا وتخوفهم من رؤية بريطانيا وهي تأخذ مكانهم في سوريا. وقد أكد تشرشل للقوتلي بأن بريطانيا ليست لديها هذه النوايا.

قال ايدن إنه كان قد طلب من الفرنسيين أن يبلغوا مقترحاتهم للسوريين، وإنه يأمل من السوريين أن يتقدموا بمقترحات معاكسة فيما اذا وجدوا المقترحات

الفرنسية غير مقبولة. أجابه القوتلي أنه لا يعتقد بأن الفرنسيين سيقدمون له مقترحات، وإذا فعلوا فلن يتأخروا عن طلب وضع مميز وهو ما لا تقبله سوريا، وأعطى مثلاً على ذلك مشروع قانون حول الاتفاق الجامعي الذي بموجبه تريد فرنسا أن تسيطر على جهاز التعليم في سوريا. قال تشرشل في رأيه، أن بإمكان السوريين أن يهيئوا شيئاً يقبله المنطق، ولكن «لا يجب أن يطردوا الفرنسيين». لكن القوتلي لم يسلم، وأكد بأنه لن يتم منح أي مركز مميز. وأن سوريا مستعدة لتوقيع اتفاقات مع فرنسا بحيث لا تكون مختلفة مع الاتفاقات التي يمكنها أن توقعها مع القوى الأخرى. وقد أصر تشرشل على أن يكون لفرنسا «وضع من نوع ما». فأجابه القوتلي أنه يمكن منحهم وضع «الدولة الأكثر رعاية» ولكن عليهم قبل كل شيء تسليم الجيش قبل الحصول على مقابل. وقد أعرب القوتلي عن تخوفه من حيث اذا كان موقف فرنسا حول قضية تسليم الجيش هو الاحتفاظ به. . فإنه قد يستخدم من قبل الفرنسيين ضد الجماهير السورية وسيؤدي ذلك إلى وضع غير محتمل. . قال تشرشل: «حتماً، في مثل هذا الاحتمال فستنشب ثورة» وقد وافقه القوتلي على هذه النتيجة.

وقال تشرشل للرئيس عن وجوب معالجة الموضوع بمنتهى الحكمة ومحاولة حل القضايا دون نزاع ويجب على السوريين «ان لا يدوسوا على الكرامة الفرنسية» وأضاف أن الشجار المستمر بين الفرنسيين والسوريين كان قد تسبب للحكومة البريطانية بمتاعب وهي الحريصة على اقامة علاقات ودية مع العرب ومع الفرنسيين. وقد حذر تشرشل القوتلي من أن الجيش البريطاني لن يبقى في سوريا إلى ما لا نهاية وأن من مصلحة السوريين أن يحلوا قضاياهم مع الفرنسيين في أثناء وجود الجيش البريطاني وذلك عن طريق القبول بالتدخل في مباحثات في أقرب وقت ممكن حول الجيش. وان السوريين عليهم أن لا ينتزعوا المسألة غصباً.

وقد وعد القوتلي بالسيطرة على الموقف مع التوضيح بأن ذلك ليس في الامكان اذا كانت هناك إثارات، وانه اذا لم تحصل تنازلات حول موضوع الجيش فسيستحيل عليه ضبط البرلمان وضبط الرأي العام.

ان المحادثات بين القوتلي وتشرشل لم تحل أي قضية كانت من القضايا التي تم استعراضها ولكن، استطاع السوريون، على الأقل، أن يدركوا بأن البريطانيين كانوا واقعين في مأزق، حيث أن البريطانيين لم يشيروا مرة واحدة إلى موضوع المعاهدة أو إلى الوضع المميز لفرنسا، كما كان الأمر في الرسائل الموجهة من السيد إيدن إلى السوريين. وقد تبين لهم أيضاً أن البريطانيين قلقون من امكانية حدوث انفجار في أثناء وجود قواتهم في سوريا. وكان الانطباع عند القوتلي ومردم بك بأن البريطانيين لن يمارسوا في المستقبل ضغطاً على سوريا من أجل ابرام معاهدة مع فرنسا ولكنهم لم يستطيعوا معرفة ما هو رد الفعل البريطاني في حال وقوع نزاع مسلح وبخاصة معرفة ما اذا كان البريطانيون مستعدين لتحريك قواتهم لوقف النزاع. ومن حيث النتيجة لم يكن السوريون مستائين من المحادثات مع تشرشل، فقد كانوا ينتظرون ممارسة ضغوط، وهذا ما لم يحصل. وهناك أمر كان واضحاً بالنسبة للسوريين: ذلك أنهم يعرفون ماذا يريدون، والفرنسيون يعرفون ماذا يريدون، ولكن البريطانيين لا يعرفون أبداً أي طريق يسلكون.

***

محادثات مردم بك في مصر

عاد القوتلي إلى سوريا وبقي مردم بك في القاهرة لإتمام مشروع ميثاق الجامعة العربية. وقد تم تبني الميثاق في ٣ آذار [مارس] وتم التوقيع عليه من قبل جميع الحكومات العربية في ٢٢ آذار [مارس].

وفي ٣ آذار [مارس] دعا الملك فاروق جميع الوفود العربية إلى وليمة في القصر الملكي. . وعندما كان يودع ضيوفه استبقى مردم بك وحده. كان الملك يريد أن يعرف بالتفصيل، الحالة في سوريا وموضوع العلاقات الفرنسية السورية، وكان قلقاً بخاصة فيما يتعلق بالخطوات السورية بشأن المساهمة في مؤتمر سان فرانسيسكو حيث دعيت مصر والعراق والسعودية ولم توجه الدعوة إلى سوريا ولبنان. قال مردم بك إن سوريا قد أقامت ممثليات دبلوماسية لدى جميع الدول

العظمى، وانها تعتمد على الدول العربية التي ستساهم في المؤتمر من أجل ممارسة ضغوط على الدول الكبرى من أجل دعوة سوريا ولبنان الى المؤتمر. قال الملك إنه سيستعمل نفوذه الشخصي مع ممثلي الدول العظمى في مصر وأن سوريا يمكنها أن تعتمد على تأييده. وطلب منه مردم بك أن يدرس امكانية رفض اشتراك الدول العربية في المؤتمر اذا بقيت فرنسا وبريطانيا معارضتين لدعوة سوريا ولبنان. وقد وعد الملك بأن يناقش هذا الموضوع مع حكومته.

أما فيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة، فقد طلب مردم بك أن تنوب مصر بالتوقيع عن سوريا لأن سوريا لم تعلن عن اسم ممثليها لدى واشنطن. وكان واضحاً للزعيم السوري بأن الملك فاروق كان الوحيد الذي يمنح دعمه غير المشروط لجميع الطلبات والمواقف السورية ولم يتردد مرة واحدة في التعصب للقضية السورية. لقد كان يعلم بأن حكومته ليست من القوة بحيث تصمد امام الضغوط البريطانية وبأن الشعب المصري كان يسير خلفه ويؤيده بصلابة في هذه القضية.

***

اعلان سوريا الحرب على دول المحور

بينما كان مردم بك في القاهرة، توجه الرئيس القوتلي إلى البرلمان وألقى خطاباً في النواب بمجرد عودته إلى دمشق. لقد تكلم عن اجتماعه بالوزير البريطاني الأول، السيد تشرشل، وبالزعماء العرب الذين التقى بهم في مصر وفي المملكة العربية السعودية. وبعد ذلك قال إن سوريا تسعى وراء هدفين أساسيين: الأول هو الاستقلال التام والثاني اقامة علاقات مع الدول العربية. وقال إن جميع الدول العربية تؤيد استقلال سوريا وتفضل تقوية الجامعة العربية. وقد أكد على تمسك سوريا بنظامها الجمهوري الديمقراطي والدستوري، وصرح بأن السوريين يتطلعون إلى تحقيق مشروع لسوريا كبيرة (سوريا الكبرى) على شرط المحافظة على النظام الجمهوري، وأن تبقى دمشق هي العاصمة. وأما عن لبنان، فقد أكد القوتلي احترام سوريا لاستقلال لبنان، كما هو منصوص عنه في بروتوكول

الاسكندرية. وقدم الرئيس الشكر لجميع القوى التي اعترفت بالاستقلال غير المشروط لسوريا، وأضاف بأن سوريا لن تدخل في مفاوضات مع أي قوة إلا على أساس المساواة وبألا تعطي أي وضع مميز لأي قوة. وأما عن موضوع الجيش ، فمنذ عودته من مصر اجتمع بالجنرال بينيه مرتين وشعر بأن الجنرال يريد حل موضوع القطعات الخاصة. وقد طمأن الرئيس البرلمان بأن الجيش سيسلم إلى سوريا، وأنه سيساهم في المجهود الحربي مع الحلفاء، حتى تستطيع سوريا أن تكون واحدة من الدول الحليفة في المرحلة الأخيرة من الحرب. وهنا أعلن أن حكومته ستتقدم للبرلمان باقتراح اعلان الحرب مع قوى المحور.

وافق مجلس النواب على الاقتراح مع استنكار نائب واحد.

ولم يستقبل خطاب الرئيس بالشكل الذي كان ينتظره. وعلى الرغم من موافقة مجلس النواب على اقتراح اعلان الحرب، فقد كان هناك تساؤل فيما يتعلق بالمنطق والحكمة من اعلان الحرب عندما لا يكون للبلاد جيش. وكان الأثر الوحيد للخطاب أنه تسبب في وضع قضية تسليم القطعات الخاصة في الواجهة لأن القضية لم تسجل أي تقدم بل ازدادت حدة التوتر في داخل البرلمان وفي خارجه. . . وحتى الحكومة كانت منقسمة على نفسها في هذا الموضوع. وكان مردم بك قد أشار الى عدم إعلان الحرب مؤكداً بأن سوريا كانت في الواقع، بحالة حرب مع ألمانيا، ولكن غيابه عن البلاد قد سهل على القوتلي الحصول على دعم الحكومة. لقد كان القوتلي يعتقد بأن اعلان الحرب يعطي الحق لسوريا بأن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو. وقد أصيب بالخيبة، عندما أبلغه القنصل البريطاني، بناء على تعليمات حكومته، بأن عليه تبليغ الرئيس «بأن هذا التصرف لا يعطي الحق لسوريا بالمشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو.»

***

توتر العلاقات بين سوريا وشرقي الاردن

الموضوع الآخر الذي كان مثار خلاف في خطاب الرئيس هو موضوع سوريا

الكبرى. ولم يكن هذا الامر من مواضيع الساعة حتى يستوجب الاستعجال والاثارة أمام البرلمان. كما لم تكن هناك ضرورة للتسبب في وضع متوتر مع شرقي الاردن وهي الجار الأقرب في وقت كان العرب يجدون في وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الجامعة العربية في القاهرة.

وفي القاهرة فوجىء مردم بك عندما بلغته اشارة الرئيس في خطابه إلى موضوع سوريا الكبرى، فقد كان يعبئ تأييد جميع الدول العربية لاستقلال سوريا. وقد أقام أحسن العلاقات مع رئيس الحكومة سمير الرفاعي. وفي رأي مردم بك ان حديث تفرقة الصفوف في ذلك الوقت كان يعرض سوريا لأسوأ العواقب. ولا شك أن القوتلي عندما أثار هذا الموضوع كان يجب أن يطمئن العرب بعامة، والمملكة العربية السعودية بخاصة إلى أن سوريا راغبة فعلاً بالاستقلال واذا ما أرادت أن تكون طرفاً في وحدة، فلن يكون ذلك إلا بشروطها وليس بالشروط التي تفرض، وأنها لن تكون مع عرب، ضد مصلحة عرب آخرين.

ولكن النتيجة لم تكن تفي الغاية، لأن الخطاب قد أثار الاردنيين في وقت كان الفرنسيون يخطبون ود شرقي الاردن، والأمير عبد الله نفسه. فقد اعتبر الأمير عبد الله أن الشروط التي ذكرها القوتلي من أجل تحقيق سوريا الكبرى هجوماً مباشراً على الهاشميين. وقد القى سمير الرفاعي خطاباً رد فيه على القوتلي. فاستغل انصار الهاشميين في سوريا هذا الشجار وقاموا بحملة هجومية مقذعة ضد الرئيس والحكومة.

عاد مردم بك إلى دمشق في ٦ آذار [مارس] وبمجرد عودته شعر بأن العلاقات مع شرقي الاردن قد تدهورت بشكل عنيف وأن عليه بالدرجة الأولى أن يوقف الحرب الكلامية، التي كانت من شأنها أن تسيء إلى العلاقات العربية. وكانت معلومات الحكومة أن القنصل العام لشرقي الاردن السيد عبد المنعم الرفاعي كان على اتصال بالمعارضين السوريين ويقوم بتعبئتهم لمصلحة الأمير عبد الله. وقد التقى مردم بك بعبد المنعم الرفاعي وقال له إنه اجتمع بشقيقه سمير باشا وتناقش معه في القضايا التي تهم البلدين وأنه قد أعجب بما يتمتع به سمير باشا من حصافة

وحسن تفهم للأمور، وقد قدر له مشاعره الطيبة تجاه سوريا. وأضاف مردم بك أنه كان متفقاً مع سمير باشا حول السياسة التي يجب أن تتبعها جميع الدول العربية فيما يتعلق بتأييد أي دولة عربية تكون في نزاع مع أحدى القوى الأجنبية عن طريق التعاون بين الدول العربية فيما بينها والامتناع عن التسبب في أي مشكلة قد ينشأ عنها نزاع بين أطراف عربية حتى لا ينعكس ذلك على التضامن العربي. وقد أضاف مردم بك أنه فوجىء لدى عودته الى دمشق برؤية الحملة التي يتولاها جماعة الأمير عبد الله في دمشق ضد الرئيس، لمصلحة انشاء سوريا الكبرى تحت التاج الهاشمي. وقال له مردَم بك إن الاتفاق بينه وبين سمير باشا قد تم على أساس عدم القيام بأي عمل قد يتسبب عنه حدوث خلافات، لذلك فقد دهش عندما علم بأن الشقيق، القنصل لم يكن غريباً عن هذه الحملة ولا سيما وأنه يكنّ له كثيراً من الاحترام، وأنه قد بذل كل ما يستطيع للدفاع عنه في مجلس الوزراء. وقد أجابه عبد المنعم الرفاعي بأن الاتهامات الموجهة ضده شخصياً ليست صحيحة. وان خطاب الرئيس هو الذي ادى إلى نشوب الحرب الكلامية، لأنه عندما اشترط النظام الجمهوري فإنه قد هاجم الهاشميين مباشرة. . ولا يستطيعون الوقوف مكتوفي الأيدي. وأخيراً عند توقيع ميثاق الجامعة العربية، توصل مردم بك مع سمير الرفاعي إلى تسوية النزاع ووضع حد للحرب الكلامية. وقد قام الأمير طلال ولي عهد شرقي الاردن بزيارة رسمية الى سوريا في شهر نيسان [ابريل] بناء على دعوة من دمشق وجرى له استقبال ملكي.

***

الموقف الأميركي تجاه العلاقات الفرنسية ـ السورية

بقيت العلاقات السورية الفرنسية خلال شهري شباط [فبراير] وآذار [مارس] هادئة. ولكن دون أن يظهر أي حل في الأفق. وأما البريطانيون، من جهتهم فقد حاولوا استئناف المفاوضات ولذلك فقد توجهوا نحو الولايات المتحدة الأميركية للحصول على تأييدها. وان الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية

ومثيلتها الاميركية تدل على قلق البريطانيين بشأن الحصول على تأييد اميركا لسياستهم في سوريا ولبنان. لقد طلبت الخارجية البريطانية من وزارة الدولة الأميركية اصدار تعليمات للوزير المفوض السيد وودسورث من أجل دعم السيد شون، الوزير المفوض البريطاني، عن طريق ممارسة ضغط على الحكومة "السورية من أجل ابرام اتفاق مع فرنسا. وأخيراً قبل الأميركيون ارسال تعليمات لممثلهم في سوريا وفي فرنسا من أجل أن ينقلوا إلى الحكومتين طلباً أميركياً بوجوب حل القضايا المعلقة عن طريق المحادثات الودية. وكان على وودسورث أن ينقل للسوريين بأن الولايات المتحدة ليست «في وضع يسمح لها بتأييد الحكومتين السورية واللبنانية في حال رفضتا الدخول في مفاوضات مهما كان شكلها مع فرنسا» . ولكن الأميركيين يريدون أن تكون كل مفاوضة من أجل الوصول إلى معاهدة، تجري بحيث لا تلحق أي إجحاف بحقوق القوى الأخرى وأن تكون داعمة للاستقلال ،كل ذلك مع طمأنة الفرنسيين من حيث حماية حقوقهم في سوريا.

وأما التعليمات الأميركية الموجهة إلى السفير الأميركي في باريس، فتعبر عن قلق الحكومة الأميركية حول موضوع «الوضع المشحون بالانفجار في دولتي الشرق والذي يجب أن يسهل الوصول إلى حله عن طريق مراعاة مبادئ ميثاق الأطلسي واعلانات الأمم المتحدة». وقد حذر الأميركيون الفرنسيين، من أنهم « لا ينظرون بعين الرضا إلى كل انتشار للقوات العسكرية في الوقت الذي تجتاز فيه العلاقات طريقاً مسدوداً، سواء أكانت القوات محلية تخضع للقيادة الفرنسية أم كانت قوات فرنسية.» . وأضاف الأميركيون أنهم لا يرون أي سبب «اذا كانت نية الفرنسيين صادقة في تطبيق الاستقلال. . . لماذا لا يقبلون في توفيق التمثيل الفرنسي مع جهاز لبعثة دبلوماسية أولماذا يرفضون تسليم القطعات الخاصة للحكومتين المحليتين إلا شرط أن تكون تحت تصرف السلطات الحليفة في أثناء الحرب، في أوروبا، أو لماذا لم يسلموا الأسلحة إلى الدرك اللبناني والسوري.» وقد تبلغ السفير الأميركي أيضاً التعليمات بأن يقول للفرنسيين إن حكومته تقدر الرغبة الفرنسية بالحصول على تأكيدات تتعلق بحماية حقوقهم ومصالحهم المعقولة، وان

الولايات المتحدة قد طلبت إلى الحكومتين في الشرق بأن تبدّلا موقفهما السلبي وأن تتوصلا إلى اتفاقات تكون مقبولة من الطرفين بحيث لا تشكل أي عقبة في طريق حقوق ومصالح الآخرين. وقد أضافت وزارة الدولة، حول هذا الموضوع، أنها اطلعت على مشروع الاتفاقية الجامعية وأنها ترى بأنها تسبب أضراراً جسيمة للمصالح الثقافية الأميركية وتمنح فرنسا ميزات مهيمنة.

ان النداءات البريطانية للأميركيين من أجل تأييد سياستهم في سوريا لم تكن فعالة، لأن الموقف الأميركي كان أقرب إلى الموقف السوري منه إلى الموقف البريطاني.

وأن البريطانيين الذين وجدوا أنفسهم متورطين في موقف لا يستطيعون السيطرة عليه، حاولوا أن يخرجوا أنفسهم منه دون أن يبدو عليهم بأنهم تخلوا عن الفرنسيين أو عن السوريين. هذه السياسة الجديدة، أو بالأحرى عدم تبني أي سياسة قد ظهرت بوضوح في خطاب تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني في أعقاب اجتماعه بالرئيس القوتلي في القاهرة. فقد صرح: «إن واجبي أن أوضح بصورة دقيقة موقف حكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بسوريا ولبنان وحلفائنا الفرنسيين. ان موقفنا محكوم بإعلان عام ١٩٤١. . . ونأمل أن يكون في امكان فرنسا أن تمسك بوضعها الخاص، وأن تأخذ دولتا الشرق وضعهما الثابت المكين في سلطة المنظمات العالمية. وهنا أقول بوضوح: ليس علينا عبء الدفاع بالقوة عن استقلال سوريا ولبنان أو عن الميزات الفرنسية. . وقد أخذنا علماً بأن روسيا والولايات المتحدة قد اعترفتا باستقلال سوريا ولبنان «تقدمان العون من أجل ذلك، ولكنهما لا ترحبان بوضع خاص لأي بلد أجنبي.» وان خطاب تشرشل كان صريحاً: ان فرنسا، وسوريا لم يعد باستطاعتهما الاعتماد على بريطانيا العظمى من أجل حل مشاكلهما. وعندها: أدخل المنظمة العالمية في الموضوع، فقد أشار بوضوح إلى أن القضية الفرنسية ـ السورية يمكن من حيث النتيجة ان تحال الى مثل هذه المنظمة. وقد قوبل خطاب تشرشل من قبل السوريين باستياء عام وساروا في تظاهرات بالشوارع مرددين «شعارات ضد تشرشل والحكومة البريطانية.»

المطالب الفرنسية في سوريا

استؤنفت المحادثات الفرنسية في آخر شهر شباط [فبراير] عندما اجتمع الجنرال بينيه بالرئيس القوتلي من أجل ايجاد قاعدة يقوم عليها اتفاق بين البلدين. وقد قبل الرئيس مناقشة اتفاقية جامعية بعد اعادة النظر بالاتفاقية السابقة وكذلك ابرام اتفاقية قنصلية وأيضاً اتفاقية لإقامة علاقات مع فرنسا وفقاً للعرف الدولي. وقد سأل الجنرال بينيه الرئيس، ما اذا كانت سوريا تعطي الأفضلية للفرنسيين عند اختيارها المستشارين الفنيين، ولكنه تلقى جواباً سلبياً. وقال الرئيس للجنرال بينيه ان سوريا تريد استلام الفرق الخاصة جملة واحدة وليس على مراحل، وان هذه الفرق يجب أن تكون تحت قيادة سورية، ولكن يمكن أن توضع تحت تصرف الجيش التاسع إلى أن تتوقف العمليات الحربية في أوروبا. فقال الجنرال بينيه إنه ليس مخولاً بعقد اتفاقات دون اجازة من حكومته وانه مسافر قريباً إلى باريس لتلقي التعليمات.

وبينما كان الجنرال بينيه يتحاور مع السوريين، اجتمع السيد داف كوبر، سفير بريطانيا في باريس، بالسيد بيدو، وزير الخارجية وطلب إليه استعجال مسيرة المفاوضات الفرنسية السورية. وقال إن البريطانيين والسوريين ينتظرون من الفرنسيين أن يعلنوا شروطهم وان شيئاً من ذلك لم يظهر حتى الآن. فقال له السيد بيدو إنه يستطيع فوراً أن يقول له ما هي الشروط الفرنسية: قواعد عسكرية، وتاريخ محدد لتسليم الجيش، وضمانة حماية مصالح فرنسا الثقافية ووضع مهيمن لسفير فرنسا. وعندما طلب إليه داف كوبر أن يعطيه كل ذلك مكتوباً، رفض السيد بيدو بحجة أنه لم يتسلم من سوريا رسالة رسمية، وبأنه من غير المقبول أن يعلن الفرنسيون شروطهم للبريطانيين. وفي أثناء اجتماع مع السيد إيدن بتاريخ لاحق، قال بيدو إن فرنسا لا تريد في سوريا سوى وضع مماثل لوضع البريطانيين في العراق، وقاعدة عسكرية مثل القاعدة البريطانية في «الحبانية». وأضاف أنه لا يفيد بريطانيا بشيء في الشرق الأوسط، اذا كان على فرنسا أن ترحل. أما فيما يتعلق بتسلم الفرق الخاصة فقال بيدو لإيدن، إنه يمكن تحديد تاريخ تسليمها فيما اذا علمنا متى ستغادر القوات البريطانية الشرق.

وبتاريخ ٥ آذار [مارس]، اجتمع الدكتور عدنان الأتاسي، وزير سوريا المفوض بباريس وهو ابن الرئيس السابق هاشم الأتاسي، بوزير الخارجية السيد بيدو للمرة الأولى. وعن هذه المقابلة أرسل الأتاسي تقريراً لمردم بك.

ومن المفيد القول إن التقارير التي كان يرسلها في ذلك الوقت الوزراء المفوضون سواء أكان من باريس ام من لندن وواشنطن، وحيثما وجد تمثيل كالقاهرة، وبغداد، . . هذه التقارير كانت تدون بخط يد الوزير المفوض وترسل مباشرة الى وزير الخارجية السورية بطرق خاصة، ضماناً للسرية.

وقد كتب الوزير المفوض الدكتور الأتاسي عن هذه المقابلة التي تمت في الخامس من آذار [مارس] تقريراً مؤرخاً في ٦ منه وقد أثبت فيه الحوار بينه وبين الوزير كما يلي:

الوزير- اني مسرور لاستقبال أول ممثل دبلوماسي لسوريا المستقلة وأريد أن أؤكد على أن استقلال سوريا بنظرنا هو نهائي ولا يدور في خلد أحد هنا اعادة البحث به أو مساسه.

أنا - اشكركم على هذه التصريحات الودية ولا شك أن استقلال سوريا هو في مصلحة الجميع وفي مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، فسوريا صغيرة ولكن الشرق العربي كبير وشعوبه متضامنة ومتصلة المصالح.

الوزير- اشاطركم هذا الرأي وبهذه المناسبة أحب أن أصحح خطأ مؤداه أننا لا نود تقارب دول الشرق الأوسط. اننا لا نعارض بتاتاً هذا التقارب ولا عقد الاتفاقات المختلفة فيما بين هذه الدول لما بينها من الروابط وجل ما هنالك نرى أن الماضي يجب أن يصفى بيننا وبين سوريا بمعاهدة أو باتفاقات منفصلة إذا رجحتم.

أنا - وأنا أريد أن اصحح خطأ مؤداه أن رفضنا لمعاهدة ناشئ عن شعور عدائي. مع أننا في الحقيقة لسنا أعداء فرنسا ولكن الشعب السوري يرى في المعاهدة وصلاً بين الحاضر والماضي، بينما هو لم يقبل الوضع الماضي ويكرهه

أشد الكره. أما بعد استكمال كافة أسباب الاستقلال وتثبيته، فإننا كدولة مستقلة نتعاقد مع جميع الدول ومنها فرنسا.

الوزير ـ هل تريد القول إن حكومتكم ترفض المعاهدة نهائياً؟ ومع ذلك فلا بأس لدينا بأن تعقد اتفاقات خاصة بدلاً من المعاهدة. اكرر أننا لا نريد المساس باستقلالكم بشكل ما، ولكن لنا تقاليد ثقافية نريد المحافظة عليها كما نريد توضيح المستقبل فيما بيننا.

أنا ـ مطالبنا تنحصر بتسليم الجيش لنا. وهنالك مسألة أخرى، وهي أنني ما دمت قد عينت وزيراً مفوضاً لسوريا، فمن المنطق والقواعد الحقوقية الدولية أن نتبادل التمثيل الدبلوماسي وإياكم بشكله المألوف.

الوزير ـ لا يمكن الآن البت بقضية تمثيلنا لديكم فعندكم الآن مفوضية انكليزية وجيش انكليزي، ومع ذلك فإذا اتفقنا معكم على الأمور التي أشرت إليها أمكن قبول مطالبكم جميعها وإلا فلا في الوقت الحاضر. واكرر أن الاتفاقيات لا تمس استقلالكم.

أنا ـ ان مطالبنا، نحن، تنحصر بما قدمت. وإذا كانت لكم اقتراحات، فعلمت بأن حكومتي ستدرسها بنية صادقة فيما اذا كانت لا تمس استقلالنا.

الوزير ـ لسنا مطالبين الآن (وقد وضع الوزير المفوض النص الذي ورد على لسان الوزير الفرنسي، باللغة الفرنسية وهو: لسنا أصحاب طلبات) ولا أعلم ان كنا سنقدم اقتراحات أو مشاريع اتفاقات، بل سأتفق مع الجنرال بينيه على الشكل. لأننا عندما قدمنا مشاريع مكتوبة رفضتموها، ولا بد من المحادثة بيننا وبين حكومتكم بذلك وليست أمامي الآن إضبارة أستند إليها في هذا البحث.

إن استقلالكم الآن أمر واقع. وان وجودكم هنا هو مظاهرة حقوقية ودولية لهذا الاستقلال ولم يذكر الوزير أثناء الحديث عن المركز الممتاز. (وهنا ينتهي تقرير الوزير المفوض).

وقبل أن يغادر الجنرال بينيه إلى باريس، اصطحب الكونت أوستروروغ وقاما بزيارة مردم بك وقد تعرضوا لمواضيع شتى وتمت مناقشتها بمنتهى الود. وقد وعد الجنرال بأنه بمجرد عودته، بعد اسبوعين فسيتقدم باقتراحات من أجل اتفاق. ومرة أخرى سأل الجنرال بينيه فيما اذا كانت سوريا تقبل الدخول بمفاوضة من أجل ابرام معاهدة، وأكد على أن كل ما تحرص عليه فرنسا هو المحافظة على مهمتها الثقافية في سوريا ولبنان. وأجابه مردم بك بأن مشروع الاتفاقية الجامعية الذي قدمته فرنسا للحكومة هو غير مقبول كلياً، وإضافة الى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأميركية قد اعترضت عليه ايضاً. فقال الجنرال بينيه إنه سيبلغ حكومته، بأن تدابير ستتخذ من أجل اعادة النظر في المشروع. وبعد الاجتماع أعطى الجنرال تصريحاً لرجال الصحافة قال فيه إنه لا يوجد نزاع بين فرنسا وسوريا وكل ما هنالك «أنه توجد خلافات في وجهات النظر ويأمل الفرنسيون التوصل إلى اتفاق حول جميع المسائل بسبب روح التعاطف التي تسود الطرفين» ، وبدافع من هذه الروح فقد رافق مردم بك الجنرال بينيه إلى المطار.

***

اشتراك سوريا ولبنان في مؤتمر سان فرانسيسكو

كانت للحكومة السورية أسباب وجيهة تبرر لها أن تظهر التعاطف على قدر الإمكان مع الفرنسيين. وبادرة المجاملة هذه، لم تكن كما تصور البريطانيون، على حد قول السيد شون، وبأنها اشارة إلى أن السوريين هم على دروب الاستسلام للفرنسيين، ولكنها كانت بناء على سياسة مقررة من قبل الحكومة أملتها الظروف، من أجل الحصول على تأييد فرنسا للدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ولا سيما أن البريطانيين كانوا سلبيين فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث كانوا يتحججون بالمعارضة الفرنسية.

وفي مطلع شهر آذار [مارس] كانت مسألة الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، تنال الاهتمام الأعظم من قبل الحكومة السورية. فقد اثيرت قضية الاشتراك في المؤتمر أمام مجلس النواب. وقد أثارت الصحافة قضية الاشتراك في

المؤتمر مشيرة إلى أن دولاً كثيرة قد دعيت إلى المؤتمر دون أن تساهم في المجهود الحربي للحلفاء بقدر ما ساهمت كل من سوريا ولبنان في هذا المجهود. وإن المساهمة في هذا المؤتمر هي البرهان القاطع على حقيقة الاستقلال بالنسبة للدولتين. وقد أورد السيد شون في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية، بأنه في أثناء المحادثات، كان الاعلان صريحاً بأن حكومة صاحب الجلالة قد وضعت عقبات في طريق الدعوة. وقد تقدمت سوريا ببيانات للبريطانيين وللولايات المتحدة وروسيا والصين من اجل تأييد طلبها بالاشتراك في توقيع اعلان الأمم المتحدة وفي المؤتمر.

وفي ١٠ آذار [مارس] أرسل الوزير السوري المفوض، الجديد في لندن، الدكتور نجيب الأرمنازي برقية إلى مردم بك بالنص التالي:

«رداً على برقيتكم، فإن حديثي مع السفير الروسي يبعث الأمل باشتراك سوريا في سان فرانسيسكو. ويظهر بأن المفاوضات جارية في هذا الشأن بين موسكو وواشنطن ولندن. ويوم الأربعاء القادم يسأل عدد من النواب بمن فيهم سبيرس، الحكومة عن سبب عدم دعوة سوريا ولبنان الى سان فرانسيسكو. .

نجيب الأرمنازي

وبتاريخ ١٤ آذار [مارس]، أرسل عاصم النائلي القائم بالأعمال السوري في القاهرة، رسالة خطية خاصة لمردم بك. محمولة باليد وفي هذه الرسالة:

«زارني في المفوضية ظهر الأربعاء ١٩٤٥/٣/١٤، حوالي الساعة الواحدة تقريباً القائمقام محمد حلمي حسين وبرفقته محمد يوسف وبعد الترحيب الاعتيادي، قال محمد يوسف بك إن لدى محمد حلمي بك رسالة ملكية يود إداءها إليك:

فابتدأ حلمي بك الحديث: أرسلني مولاي جلالة الملك لإبلاغك هذا النبأ، لاعلامه إلى فخامة رئيس الجمهورية وإخوانه على أن يبقى هذا الخبر مكتوماً جداً إلا من المسؤولين المعدودين. ان جلالة الملك قد تحدث مع شخصية انكليزية كبيرة رسمية

في خصوص عدم دعوة سوريا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، فكان جواب هذه الشخصية، أن موقف بريطانيا كان فقط لمجاملة فرنسا مدة من الوقت، إلا أنها الآن قامت بواجبها نحوها. وتابع حلمي حديثه، وجلالة الملك واثق ومطمئن كل الاطمئنان بأن سوريا ستدعى إلى مؤتمر سان فرانسيسكو قبل انعقاده ولذلك أرسلنا إليك لتخبر من في دمشق عن هذا الموقف. كما أن جلالة الملك يرغب ببقاء الخبر مكتوماً جداً، وباستمرار المساعي والجهود من قبل المسؤولين السوريين والاحتجاجات وكأنهم لا يعلمون شيئاً عن تطور هذا الموقف.»

ويستطرد التقرير في الحديث عن القيام بشكر جلالة الملك وتلبية اشارة الرسول بالتوجه إلى القصر الملكي لتسجيل الاسم في دفتر التشريفات. . وبأنه بالنظر للسرية التامة، فقد تم ارسال التقرير مع السيد عبد الهادي الرباط، الذي لا يحمل صفة رسمية وانما هو من أصدقاء الرئيس ووزير الخارجية ومن العاملين في الحقل الوطني.

وفي اليوم نفسه تلقى مردم بك رسالة من الوزير المفوض في باريس الدكتور عدنان الأتاسي، وفيها يقول إن بعض الفرنسيين الرسميين (ولم يدرج أسماءهم ولا صفاتهم) قد صرحوا له بأن ليس للحكومة الفرنسية يد في موضوع عدم دعوة سوريا الى المؤتمر. وانهم يجهلون السبب في عدم توجيه الدعوة.

وفي أثناء ذلك تلقى مردم بك رسالة من الوزير السوري المفوض في لندن، الدكتور نجيب الأرمنازي. . وفي مطلع الرسالة يتحدث عن خلاف في السياسة بين السيد تشرشل وبين السيد ايدن فيما يتعلق في الشرق الأوسط. «فوزارة الخارجية ترغب في أن تسير سياستها سيراً يلائم بعض الملاءمة السياسة الفرنسية بشأن سوريا ولبنان وقد عرفنا ذلك سواء في محادثاتنا أو في بعض الأعمال المتصلة بقضيتنا كالشؤون الاقتصادية وسواها. . . . ولكن وزارة الخارجية التي تسير على هذه السياسة نحو فرنسا وسوريا ولبنان، يظهر أن سياستها فيما يتعلق بفلسطين غير موافقة على مطالب الصهيونيين ومطامعهم. ويقال أن تشرشل لا يشاطر رأي ايدن في قضية فلسطين كما لا يشاطره رأيه في محاسنة فرنسا. وقد عين أخيراً

لرئاسة دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية رونلت كمبل، الذي كان في الولايات المتحدة، كما أنه كان قبلاً في فرنسا. وهذا العمل الذي اسند إليه كان يقوم به السيد بطلر. وقد تحدثت إليه في مختلف الشؤون المتعلقة بسوريا لكنه كان حديث العهد في عمله.»

ثم تحدث عن موقف البعثات الأجنبية والعربية. . وعن جهود النادي العربي الذي أسسه السيد سبيرس.

وعن البرلمان، قال الأرمنازي في هذا التقرير: «اصبح اهتمام البرلمان الانكليزي ولا سيما مجلس العموم، عظيماً جداً في قضية بلادنا فالاسئلة تتوالى بكثرة من نواب عديدين والاهتمام في ذلك يزداد يوماً عن يوم ولاشك أن المساعي التي بذلها الجنرال سبيرس كانت ذات أثر كبير في تكوين هذا الجو الملائم. . »

وأورد الأرمنازي الحديث عن كتاب أعده السيد سبيرس ونشره على أثر المناقشات التي دارت في البرلمان حول دعوة سوريا ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو. . .

وعندما توجه رئيس الحكومة فارس الخوري ووزير الخارجية جميل مردم بك إلى القاهرة لتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار [مارس] لم تكن قضية اشتراك سوريا في مؤتمر سان فرانسيسكو قد حلت بعد. وفي أثناء اقامتهما في القاهرة حضر مندوب الملك فاروق السيد أحمد كامل يحمل صورة برقية تلقاها الملك في ٢٥ آذار [مارس] من الوزير المفوض المصري في موسكو، كما وردت بنصها الفرنسي:

«انه بالاستناد إلى بعض المعلومات، التي انقلها بتحفظ، هناك أمل كبير بأن تكون الدعوة لسوريا ولبنان من أجل الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو هي سائرة إلى الحل.»

وبمجرد العودة من القاهرة سلم وودسورث، الوزير الأميركي، مذكرة إلى مردم بك بناء على تعليمات وزارة الدولة يعلن بموجبها أن انضمام سوريا ولبنان

إلى الأمم المتحدة سيكون مقبولاً وأنه بمجرد أن يتم تسليم تصريحهما بالانضمام، فستوجه لهما الدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو. وأضاف وودسورث بأن هذه التطورات يجب أن تبقى في غاية السرية إلى أن يصدر بلاغ رسمي.

وقد أبلغت وزارة الخارجية الأميركية، الحكومة البريطانية هذه المعلومات، وأضافت أن البلاغ الرسمي الأميركي سيصدر مشيراً إلى أن فرنسا قد اتخذت المبادهة باقتراح دعوة دولتي الشرق. وفي نهاية شهر آذار [مارس] تبلغت كل من سوريا ولبنان دعوة للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو.

***

فارس الخوري يقدم استقالته

بتاريخ ٤ نيسان [ابريل] ألقى فارس الخوري خطاباً أمام مجلس النواب أعلن فيه أن الهدف الرئيسي للوطنيين كان الوصول إلى الاستقلال. وان هذا الهدف كان له أثره في موقفهم ازاء لبنان، وإن أصبح الآن من المسلم به بأن دولة تضم لبنان الكبير ومستقلة هي أفضل من لبنان صغير يخضع للنفوذ الأجنبي. وقد أعلن الخوري أنه لن يفاوض على معاهدة تنتقص من السيادة السورية، وكما أعلن بعد ذلك استقالة الحكومة بعد أن انتهت عزلة سوريا بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية وبالدعوة التي وجهت إليها للمشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وأن مرحلة جديدة قد بدأت.

وكان على فارس الخوري أن يجيب على كثير من الانتقادات الموجهة للحكومة، ولكن هذه الانتقادات لم تكن على قدر من الأهمية بحيث تضع الدولة بمواجهة أزمة.

وقد دون مردم بك في أوراقه الخاصة، يقول: « لقد وقعنا ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار [مارس] ١٩٤٥، في القاهرة، وعدنا إلى دمشق في ٢٥ آذار [مارس]. وقد شعرت حالاً ببوادر حدوث أزمة وزارية. وكان علينا أن نواجه موضوعين هامين: تصديق الميثاق من قبل مجلس النواب وتأليف الوفد إلى مؤتمر سان فرانسيسكو. وكنت مسؤولاً عن معالجة الموضوعين.

وبعد أن استقال فارس الخوري، وقرر رئيس الجمهورية اعادة تشكيل حكومة برئاسته، عرض على فارس بك أن أنضم إلى الحكومة. وقد رفضت، ولم يكن السبب هو رغبتي في رئاسة الحكومة ولكن لانني كنت على قناعة تامة بأن المرحلة القادمة ستكون صعبة وحاسمة فيما بيننا وبين الفرنسيين، ولذلك فالموقف يفرض أن يكون رئيس الحكومة متمتعاً بمؤهلات خاصة تجعله قادراً على مواجة هذا الموقف بقوة وتصميم. وبعد عدة أيام من المناقشات قبلت الاشتراك في الحكومة على شرط أن يذهب فارس الخوري إلى سان فرانسيسكو لتمثيلنا، وان أسمى رئيساً للحكومة بالنيابة مع الاحتفاظ بوزارتي الخارجية والدفاع. وقد قبلت شروطي. وسافر فارس الخوري إلى سان فرانسيسكو في ١٢ نيسان [ابريل] وتسلمت مقاليد رئاسة الحكومة. وكنت اعرف ما هي المشكلات التي عليّ أن اجابهها. كانت مهمتي الأولى هي قيادة البلاد و تهيئتها للمقاومة والتفاني من أجل الاستقلال والسيادة. وكان علي أيضاً أن أصمد أمام دسائس ومؤامرات الفرنسيين وقد تضاعفت وأصبحت ظاهرة فوق السطح، كما كان عليّ أن أضع حداً لاتفاق بين الفرنسيين والبريطانيين يوجه ضدنا. دسائس، كانت لي واضحة، في أكثر من مناسبة وكان علي أن أعمل على تعزيز علاقاتنا مع الجامعة العربية وبخاصة مع جيراننا المباشرين ولا سيما لبنان، الذي كانت السلطات الفرنسية تحاول بشتى الوسائل أن تفصله عن العالم العربي.»

***

حكومة الخوري الثانية

لقد كانت حكومة الخوري الثانية حكومة معدلة أكثر منها حكومة جديدة فيها تغيير للمناصب. وكما سبق القول، فإن مردم بك قد سمي نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للخارجية والدفاع. واحتل صبري العسلي للمرة الأولى منصب وزير الداخلية. . وسيكون هذا المنصب على غاية من الأهمية في الأيام القادمة. وفي اليوم الذي تألفت فيه الحكومة تلقى مردم بك برقية صادرة عن باريس، موقعة من الوزير المفوض الدكتور عدنان الأتاسي ونصها الحرفي: «يفاوض ماسيغلي انكلترا لفض

ارتباط الجيش الفرنسي بالقيادة الانكليزية وانسحاب الجيش الانكليزي.»

وهذا يعني أن الانكليز يأملون في ترك سوريا قبل حل المشكلات الفرنسية ـ السورية، وهو ترجمة تخلي بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها ووعودها تجاه سوريا. وان مردم بك كان يدرك هذه المعاني أكثر من غيره، فقد كان نائب وزير الخارجية في عهد الملك فيصل الأول عام ١٩٢٠، حين تخلى عنه البريطانيون وانسحبوا وتركوه وحده يواجه الاجتياح الفرنسي. لقد كان مردم بك نفسه مشتركاً في المفاوضات بين الملك فيصل الأول وبين الفرنسيين والبريطانيين، ولذلك فإن انعدام الثقة بالبريطانيين لم يكن بدون مبرر. وبالمقابل، فإن مضمون التقارير المحفوظة في وزارة الخارجية البريطانية، بأن البريطانيين كثيراً ما حاولوا تجاوز مردم بك، وكانوا يحرصون على الاتصال مباشرة بالرئيس وبرئيس الحكومة. ولكن محاولاتهم كانت تفشل دائماً، ذلك أن رئيس الجمهورية، لم يكن وضعه الدستوري يسمح له باتخاذ قرارات وحيدة الطرف. وكان يخيل للبريطانيين بأن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، هما أكثر عداءً للفرنسيين من الجابري ومردم بك، ولذلك فإن الأولين هما أكثر تقرباً من البريطانيين.

وفيما يتعلق بفارس الخوري، فقد كان الفرنسيون يعتبرونه دائماً من الموالين للانكليز، باعتبار أنه من الطائفة البروتستانتية وأن ثقافته هي انكلو ـ ساكسونية. وفي تقرير مؤرخ ١٢ نيسان [أبريل] كتب شون إلى ايدن يقول: «ان رئيس الحكومة، الذي كان يخيل إلي دائماً بأنه يعارض بحزم كل تنازل للفرنسيين. . . يبدو الآن أكثر تعقلاً. . انه متلهف للاجتماع في سان فرانسيسكو ويأمل مني أن احسن التوصية به لديكم. . انه مهيأ للاستماع إلينا واعتقد بانه مستعد لتقبل نصائحنا. ان رئيس الحكومة، على ما يبدو، يعتقد بأن الفرنسيين، بصورة عامة، قد أصبحوا أكثر ميلاً للتعقل. وقد أكد على الأهمية التي تعلقها الحكومة السورية في موضوع تسليم الجيش. ويعتقد بأن الفرنسيين يقبلون تسليم الفرق الخاصة فيما اذا احتفظوا ببعثة عسكرية فرنسية. وقال رئيس الحكومة: اذا كانت المقترحات الفرنسية بصورة عامة، معقولة، فإن بعثة عسكرية فرنسية ستكون ثمناً تافهاً يمكن دفعه لقاء تسليم

الفرق الخاصة. ويبدو أن لديه من الأمل، اكثر مما لدى ذلك (الزئبقي) وزير الخارجية. . وأن الفرنسيين أصبحوا أكثر ادراكاً لحقيقة الموقف وانهم سيظهرون اعتدالاً أكثر ورغبة في التصالح.».

وقد أرسل شون هذا التقرير بعد اجتماعه برئيس الحكومة فارس الخوري، قبل أن يتوجه إلى سان فرانسيسكو، وأما فيما يتعلق بلقائه بمردم بك، قبل أن يجتمع برئيس الحكومة مباشرة. . فقد أخذ شون علماً بمضمون البرقية التي أرسلها عدنان الأتاسي بشأن انسحاب القوات البريطانية ويقول عن مردم بك: «لقد كان منزعجاً ومشوشاً ويعتقد بأن هذا هو من أعراض التاريخ القديم. » . وقد أبلغ شون، السيد ايدن أنه عرض لمردم بك بأن العلاقات الفرنسية - السورية هي الآن أكثر ملاءمة من السابق، ولكن مردم بك قال إنه لا يعتقد بأن العقلية الفرنسية قد تغيرت وبأنه يعرف الفرنسيين جيداً، وبأنهم قابلين للانفعال ومستعدين للاقدام على أعمال مثل توقيف اعضاء الحكومة اللبنانية ويمكنهم أن يفعلوا الشيء نفسه في سوريا. وقد طلب مردم بك من شون أن يبلغ حكومته بأنها اذا قررت سحب قواتها من المنطقة فعليها أن تفرض شروطاً على الفرنسيين بتسليم الفرق الخاصة حالاً للسوريين.

ثم اجتمع شون برئيس الجمهورية لمعرفة ما اذا كان يقبل بوجود بعثة عسكرية فرنسية مقابل تسليم الفرق الخاصة، فرفض الرئيس أن يلتزم بذلك. وقد انتهز شون الفرصة ليقول للرئيس: «إنه لا يريد التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، ولكنه يكلمه كصديق.» وقال إنه في أثناء جولته في سوريا، «قد شعر بأن الحكومة هي في أيدي الدمشقيين وأن من الحكمة أن يسمى وزير درزي وآخر علوي في الحكومة، وأن حلب يجب أن تكون ممثلة وأضاف أنه وبحسب معلوماته فإن زعماء الدروز ليسوا ممتنن من الحكومة.» وبحسب رواية شون فإن الرئيس قد أخذ ملاحظاته على محمل حسن ولكنه دحض مزاعم شون بقوله إن سلطان الأطرش قد كتب له بأن لا يعير أي التفات إلى طلبات التمثيل الدرزي في الحكومة وبأن حلب ممثلة بنعيم الأنطاكي وهو مسيحي، وبالدكتور حكمت الحكيم. وأضاف أنه إلى أن يتوقف الفرنسيون عن الدسائس في جبال العلويين، فلا يمكن أن يفعل الكثير من

أجلهم وبأن عدد أعضاء الحكومة يجب أن يكون محدوداً كما يجب اختيار الأحسن «حيث يوجدوا.» وقد أخبر القوتلي تفاصيل محادثته مع شون إلى حكومته، كما أخبر مردم بك الرئيس وزملاءه بأن الانكليز بدأوا في ممارسة سياسة «فرّق تسد» وأن على كل واحد من المسؤولين أن يأخذ حذره.

***

تخوف السوريين من انسحاب القوات البريطانية

ان الخشية من اتفاق بريطاني ـ فرنسي حول انسحاب القوات البريطانية من سوريا وترك البلاد تحت سيطرة الفرنسيين، جعلت مردم بك يستدعي الوزير الأميركي وودسورث ليعرب له عن القلق الذي يساوره من التطورات الأخيرة. وقال له إذا كانت القوات البريطانية تريد الانسحاب فعلى القوات الفرنسية أن تنسحب أيضاً، وان يتم تسليم الفرق الخاصة إلى سوريا وقد أحاطه علماً بأن الوزير المفوض في واشنطن قد تبلغ تعليمات من وزارة الخارجية السورية من أجل تبليغ وزارة الدولة بأن مفاوضات قد جرت لغاية فصل القوات العسكرية الفرنسية عن القيادة الحليفة في الشرق الأوسط وأيضاً من أجل انسحاب القوات البريطانية من الأراضي السورية.» وبرأي الحكومة السورية «أنه من الضروري، وقبل اتخاذ قرار، أن تتسلم الحكومة السورية قيادة القوات في سوريا والتي هي حالياً بين أيدي الفرنسيين. وان ما يسمى بالجيش الفرنسي في سوريا هو مؤلف من عناصر سورية.»

وقد أجابت وزارة الدولة بأن وجهة نظر الحكومة السورية حول الموضوع قد تم تسجيلها وبأن الحكومة الأميركية قد أصرت على أن يتخذ الفرنسيون التدابير اللازمة من أجل تلبية الرغبة «المعقولة» للسوريين بتسليم الفرق الخاصة، ووضعها تحت قيادة فرنسية وبريطانية فقط في «المسرح» (القصد ميدان العمليات الحربية)، اذا وجدت هذه السلطات ضرورة لذلك في أثناء فترة الحرب في أوروبا وعلى شرط أن يكون ذلك بموافقة الحكومة السورية. وقال الأميركيون إن موقفهم هذا معروف من قبل البريطانيين.

وبتاريخ ١٥ نيسان [أبريل] أرسل الدكتور عدنان الأتاسي الوزير المفوض في باريس برقية يقول فيها: «بيدو يرجو تعميد وفدنا في أميركا، مظهراً استعداده لبحث المسائل المتعلقة مع الوفد، مع أنهم ينوون تأجيل تسليم الجيش الى ما بعد الحرب بحجة سيطرة انكلترا العسكرية حالياً.»

وصلت برقية الأتاسي الى مردم بك في الوقت الذي كانت الحكومة السورية، ما زالت، تنتظر عودة الجنرال بينيه إلى دمشق حاملاً مقترحات حكومته. لقد وعد بالعودة بعد اسبوعين، وقد مرت، حتى ذلك الوقت، ستة أسابيع. لقد بدا الموقف الفرنسي غريباً، ولكن الأخبار التي وردت بعد ذلك كانت أكثر مدعاة للقلق. وهذه الأخبار حملها السيد لو بيسيه الذي يشغل وظيفة مستشار في المندوبية العامة الفرنسية. وكان لوبيسيه يسرب بعض الأخبار عن تحركات السلطات الفرنسية في سوريا، فقد كان إلى، حد ما، مرتبطاً بمردم بك، وناقداً لحكومته. وبعد ثلاثة أيام من وصول برقية الأتاسي، وفي الصباح الباكر، أبلغ لو بيسيه مردم بك بأن يأخذ حذره من العسكريين الفرنسيين في سوريا وبأن لا يوليهم أي ثقة وأن لا يصدق ما يصدر عنهم مَن قول لأنهم يقومون بتهيئة ضربة ضد الحكومة السورية، فهؤلاء العسكريون لم يقنعوا، بعد، بأن استقلال سوريا هو حقيقة.

وجاء ما يزيد في قلق الحكومة السورية، بالاضافة إلى ما كان. فقد وردت رسالة من الوزير المفوض السوري في باريس الدكتور الأتاسي عن محادثات بينه وبين وزير الخارجية السيد بيدو، تدخل فيها الجنرال بينيه وصرح علناً بأن فرنسا لن تسلم الجيش لأن مردم بك قد عقد اتفاقاً مع الانكليز. . وعاد لحكاية جريدة «بالستين بوست» . . وقد ورد في هذا التقرير المؤرخ في ١٧ نيسان [ابريل] ١٩٤٥، ما يلي:

«دولة الوزير. . اتشرف بأن أعرض لكم بأن وزير الخارجية الفرنسية أقام يوم الخميس الماضي ١٢ الجاري، حفلة عشاء في دار الوزارة دعاني إليها مع سعادة وزير لبنان المفوض وسعادة السيد بونسو وموظفي وزارة الخارجية المكلفين بشؤون الشرق والنائب غورس والجنرال بينيه ومعاونيه ومدير البنك السوري،

وبعد العشاء جلسنا مع معالي الوزير وأحمد بك الداعوق والجنرال بينيه في ناحية خاصة وها أنا أذكر لدولتكم ملخصاً اجمالياً عن الحديث.

الوزير ـ علمت أن رئيس الوزارة عندكم سيرأس وفدكم الى سان فرانسيسكو وسيكون لي السرور بالتعارف عليه وأعتقد أننا سنتعاون معه في المشكلات التي ستعرض للبحث فإنكم تدخلون للمرة الأولى العالم الدولي وسترون أن صعوبات هذا العالم كثيرة.

أنا ـ هذا صحيح فإن اهتمامنا بالمشاكل العالمية الكبرى، مع اشغالها لأفكارنا، سيكون على ما اعتقد أقل من اهتماماتنا بمشاكلنا الخاصة وخاصة بقضية الجيش.

الوزير ـ اسمح لي بمقاطعتك لأقول إننا نحن أيضاً، وجميع الناس، نهتم بمشاكلنا الخاصة، بالدرجة الأولى، وبعد ذلك بالشؤون العالمية. وسأتصل بوفدكم وابحث معه جميع الشؤون التي تهمكم وكذلك الوضع الدولي.

أنا ـ لا أعتقد أن هنالك أي سبب يدعو لعدم تعاون وفدنا معكم فيما اذا حلت قضية الجيش، بل ان وضع فرنسا في العالم العربي كله سيكون حسناً جداً بعد زوال آخر مشكلة بيننا. لقد كان موقفكم في مسألة دعوتنا الى سان فرانسيسكو مريحاً ومطمئناً لنا ولكن لا بد من السير في هذه السياسة حتى الآخر لتثمر ثمرتها المرجوة. لقد أظهر الانكليز براعة في سياستهم الشرقية طيلة ٢٥ عاماً مضوا فلم يعترضوا الكرامة الوطنية في العراق ولا في مصر، فإن لهما جيشهما. ويسرني أن أرى فرنسا الحالية قد بدأت تنظر نظرة جديدة لشؤون الشرق العربي.

الجنرال بينيه ـ لم أدخر جهداً في سبيل تحقيق رغباتكم وايجاد جيش سوري، ولكن حكومتكم لم ترض بشيء.

أنا ـ لقد علمت العكس أنها اتفقت معكم في الصيف الماضي على تسليم قسم من الجيش فوراً والقسم الآخر عند الهدنة، ولكنكم عدتم فرفضتم الاتفاق المذكور.

بينيه ـ هذا ليس صحيحاً، فلم يتم الاتفاق لا عند الهدنة ولا على شؤون اخرى تفصيلية.

أنا ـ أظن أنكم تمسكتم باستبقاء القيادة الفعلية لكم وليست الحلول التي نطلبها عبارة عن حلول شكلية، فنحن مستقلون حقيقة لا وهماً. اليس كذلك؟

بينيه ـ نعم ولكن وزير خارجيتكم اتفق مع الانكليز

أنا ـ أستطيع أن اذكر لكم أن دولة وزير خارجيتنا كذب هذا الاتفاق تكذيباً قاطعاً.

بينيه ـ ان الحقائق هي التي يكذبونها دوما. ومع ذلك فالاتفاق بين وزيركم والانكليز لا يلزم حكومتكم.

أنا ـ فهل تعني ان هنالك اتفاقاً شفهياً.

بينيه ـ لا بل اتفاق مكتوب وقد صلتنا نسخة منه.

أنا ـ ان موقف الانكليز في مسألة الجيش لا يدل على أن ثمة اتفاقاً بينهم وبين وزيرنا. وما أهمية ذلك فلماذا لا تسلمون الجيش؟

بينيه ـ حاولنا تسليمه ولكنكم تطلبون الجيش بكامله مع عدم حاجتكم إليه.

أنا ـ طبعاً، فنحن لا نرى أن دولة مستقلة تسمح بأن يخدم ابناؤها علماً غير علمها فوق أراضيها.

ثم تدخل الوزير فقال إنه سيتصل بوفدنا في سان فرانسيسكو وسيتباحث معه في جميع الشؤون ويأمل في أن يتمكن من التعاون معه تعاوناً تاماً.

وصارت أبحاث أخرى أثناء هذه المأدبة لا يمكن ايرادها كلها، منها أن قضية الجيش وهي قضية خاصة، جعلت قضية داخلية فتنافست الحكومة والمعارضة على المزاودة بها. . فكل منهما يريد تحسين مركزه، فقلت هذا يدل على أن جميع العناصر في سوريا متفقة على طلب تسليم الجيش. فأجاب بينيه: نعم، كلكم متفقون علينا. فأجبت: هنا الخطأ، فنحن عند حصولنا على حقوقنا كاملة ستجدوننا من أحسن الاصدقاء. .»

وبعد أن تسلم مردم بك هذا التقرير، وبعد دراسة الموقف من جميع وجوهه،

خرج بنتيجة أن النزاع مع فرنسا لا يمكن تجنبه، حتى ولو كان بالامكان تجنب النزاع، فإن اثارته الآن، خير من أن يأتي متأخراً بعد خروج القوات البريطانية. . والقوات البريطانية ما زالت موجودة فوق الأراضي السورية، وبالاضافة إلى ذلك فإن مؤتمر سان فرانسيسكو، وهو يضم الأمم المتحدة، معقود الآن. وقد فكر مردم بك، بأن الفرنسيين اذا كانوا ما يزالون يلجأون إلى المزاعم القديمة القائلة بأن الحكومة قد اتفقت مع الانكليز (هذه المزاعم التي طالما تم تكذيبها خطياً وشفهياً، والتي لم تثبت في يوم من الأيام) ، كل ذلك كان ذريعة رئيسية لعدم تسليم الجيش، فالوضع لم يعد قابلاً للحل عن طريق الوسائل الدبلوماسية ولكن بالقوة. وبالاضافة إلى ذلك فقد تلقى مردم بك معلومات بأن الكولونيل ماسيه، مساعد اوليفا - روجيه بدأ بتعبئة العملاء من السوريين ويوزع عليهم السلاح وأخذ يعقد اجتماعات مع أشخاص معروفين بولائهم لفرنسا من أمثال صفوح المؤيد الذي تعاون مع الفرنسيين في عهد فيشي من أجل إضعاف الثقة بالوطنيين. وجاء في التقرير الذي اعدته مصلحة الاستخبارات السورية أن السيد المؤيد قد صرح بأن العام الجديد سيشهد عودة الجنرال كوليه إلى دمشق، وان النظام القائم قد انتهى وان البلاد ستعود إلى أيامها السابقة. وقد تمادى المؤيد أكثر من ذلك، فأخذ يستميل عناصر من الدرك حيث كانت له اتصالات منذ أن كان مديراً عاماً للشرطة خلال عهد فيشي.

وكانت التقارير الواردة من جميع المحافظات في سوريا تقول إن الفرنسيين كانوا يحاولون استعادة السلطة في جميع المناطق. وفي منطقة العلويين قاموا بدعم فريق يقوده سلمان المرشد الذي سبق له أن ثار على الحكومة المركزية. وفي حلب، وضعوا يدهم على مركز الحدود مع تركيا ورفضوا السماح بمرور السوريين الذين يحملون تصاريح سفر صالحة. . وهنا توجب الاشارة إلى أن الاتفاقية التي كانت تحكم علاقات الحدود بين سوريا وتركيا، والتي كانت المفوضية الفرنسية قد وقعتها باسم سوريا، كانت تسمح بحرية الانتقال لسكان الحدود السوريين الاتراك ضمن شريط عرضه خمسة كيلومترات عن الحدود من كلا الجانبين. وقد وزعوا الأسلحة على أنصارهم. وتعمدوا القيام بأعمال استفزاز للشرطة المحلية، وحاولوا إستمالة

الرجال في أوساط الأكراد والعلويين. والخلاصة، ان جميع هذه التحركات تدل على أن الفرنسيين يعدون لعمل عدواني.

في أثناء ذلك، وعلى الصعيد الدبلوماسي، كانوا يظهرون رغبة في التصالح على الرغم مما قاله الجنرال بينيه للأتاسي في باريس. ومثال ذلك، في احدى مقابلات الكونت أوستروروغ مع مردم بك في ١٩ نيسان [ابريل]، عبر عن رغبة فرنسا في الدخول بمفاوضة من أجل اتفاق عام فيما اذا قبل السوريون توقيع المشروع المعدل للاتفاقية الجامعية. وقد سأله مردم بك: متى سيعود الجنرال بينيه إلى سوريا؟ فكان جواب الكونت أوستروروغ بأن الجنرال قد أخر عودته لأنه يريد أن يكون واثقاً من أنه يحمل مقترحات مقبولة من قبل السوريين، وأضاف بأنه اذا ما تم في أثناء ذلك التوقيع على الاتفاقية الثقافية وهو الطلب الفرنسي الوحيد، فإن ذلك سيكون مشجعاً للحكومة الفرنسية. فقال له مردم بك إن الحكومة تدرس بعناية المشروع المعدل وإنها ألفت لجنة من الخبراء السوريين لهذه الغاية، وسيتم تبليغ الـ . نسيين بنتائج الدراسة عندما تصبح جاهزة. ومع ذلك فقد وضعه مردم بك أمام حقيقة وهي أن سوريا لن توقع اتفاقية مع فرنسا، ولا تستطيع أن توقع اتفاقيات مع قوى اخرى. وبعد هذا الحوار، مع أوستروروغ، سافر مردم بك مباشرة إلى لبنان للاجتماع برئيس الحكومة الجديد، السيد عبد الحميد كرامي، ولإحاطته علماً بالتطورات الجديدة في سوريا وبالنص المعدل للاتفاقية الثقافية، التي تبدو، للوهلة الأولى، غير مقبولة. ولكن السوريين قد وعدوا بدراستها وبأن يدخلوا عليها التعديلات الضرورية. وقال مردم بك للرئيس كرامي إنه سيتلقى نصاً مماثلاً وطلب إليه ألا يقبله قبل التذاكر مع السوريين. وكان رئيس الحكومة اللبنانية موافقاً كل الموافقة على رأي الحكومة السورية. وقد اصبحت الاتفاقية الثقافية قضية وطنية بالنسبة لفرنسا، كما قضية تسليم الجيش بالنسبة لسوريا.

***

ازدياد التوتر في سوريا

وفي شهر نيسان [ابريل] وقع حادث ذو مغزى خاص، عندما أرسل

الفرنسيون مفرزتين من الدروز إلى محافظة العلويين. ولدى وصولهما إلى حمص، رفضت احدى المفرزتين مواصلة الطريق خشية أن ترى نفسها مضطرة لإطلاق النار على الدرك السوري. وقد جرد الفرنسيون المفرزتين من السلاح وادعوا بأنهم قد طردوا الجنود. ثم ادعوا بعد ذلك أن رجال المفرزتين قد تشتتوا. وفي الواقع، عاد الجنود إلى جبل الدروز، حيث وعدهم المحافظ بأن يلحقوا بالدرك السوري. وقد طالب الفرنسيون في الحال بعدم الحاقهم بالدرك وبمقابل ذلك فإنهم يتنازلون عن اتهامهم بالفرار من الجيش.

ان الجنود الذين قوبلوا بالسخرية والاحتقار من قبل الجماهير عندما كانوا في الطريق إلى محافظة العلويين، قد استقبلوا بالترحيب من قبل الجماهير لدى عودتهم الى الجبل.

وبتاريخ ٢٨ نيسان [ابريل] استدعى مردم بك الكونت أوستروروغ وأعرب عن قلق الحكومة بسبب تأخر الجنرال بينيه عن العودة من باريس وطلب إليه بشكل حازم أن يتم سحب القوات الفرنسية من جبل العلويين بحجة أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن حفظ الأمن. وأضاف مردم بك أنه بمجرد تنفيذ انسحاب القوات الفرنسية فإنه سيذهب بنفسه على رأس بعثة لحل المشكلة مع سلمان المرشد. وقال للكونت أوستروروغ إن على الفرنسيين أن يفهموا بأن السوريين يصرون على السيطرة على الفرق الخاصة. وبعد يومين قامت المظاهرات في دمشق تطالب بتشكيل جيش وطني، وقررت الحكومة نشر جنود المفرزتين الدرزيتين للحراسة في مراكز مختلفة من البلاد.

وقد وردت معلومات، في الاسبوع نفسه، بأن الفرنسيين يريدون أن يأتوا بثلاثة أفواج من شمالي افريقيا وفرنسا إلى سوريا ولبنان من أجل «حلولها محل القوات الفرنسية المعسكرة في لبنان وتقويتها» وان القائد العام لقوات الشرق الأوسط قد أبلغ الجنرال هامبلو، أنه بموجب اتفاق لتيلتون ـ ديغول، يعود إليه «حق اتخاذ القرار فيما يتعلق باحتياجات الجيوش الموضوعة تحت قيادته وأنه ليس مستعداً للسماح بزيادة القوات الفرنسية في الشرق. واذا كان على الأفواج المعنية أن

تحل محل اخرى فإنه لا يريد أن يجري هذا التبديل في دولتي الشرق، وأن هذا التبادل يجب أن يجري. في الاسكندرية أو في أي ميناء آخر.»

وقد ارسلت التعليمات إلى السفير البريطاني، داف كوبر، من أجل أن يناقش الموضوع مع الجنرال ديغول في باريس.

وبموجب التقرير الذي رفعه داف كوبر، إلى الحكومة البريطانية، أن ديغول قال إنه لا يفهم لماذا يعتبر البريطانيون أن هذه القضية تهمهم طالما لايوجد هناك أي تهديد من القوات الألمانية في الشرق الأوسط، وأضاف الجنرال ديغول قوله إنه ما دامت بريطانيا تحتفظ بقوات هناك، فإنه ليس مستعداً لتخفيف عدد القوات الفرنسية ولا تسليم الفرق الخاصة. واستطرد الجنرال ديغول يقول إنه عازم على ارسال ثلاثة أفواج وبسحب فوج واحد وأنه «يشك في خطر وقوع اضطراب في الأمن إلا إذا كان بسبب تحريض من البريطانيين». وبعد فشل مهمة داف كوبر، أرسل الوزير الأول البريطاني، السيد تشرشل، رسالة شخصية الى الجنرال ديغول «مستنكراً طريقة معالجة ديغول للموضوع وكأنه يمس بهيبة فرنسا، وطلب إليه أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح بريطانيا العظمى في توفر الأمن بالشرق الأوسط.» ومن أجل تهدئة شكوك ديغول عرض السيد تشرشل بأن تنسحب القوات البريطانية بمجرد أن تتوصل فرنسا إلى اتفاق مع سوريا، كل ذلك مع الاصرار على أن القوات الداعمة يجب ألا ترسل.

وقد أجاب ديغول بأنه لايمكنه أن يعطي أي تعهدات فيما يتعلق بتدعيم القوات الفرنسية وأعلن بأن فرنسا مستعدة للسماح لسوريا ولبنان بأن تحكما انفسهما حكماً مطلقاً ولكنها تطالب بقواعد عسكرية في الشرق الأوسط.» وقد أضاف أن الجنرال بينيه سيعود قريباً إلى سوريا وسيعلن بياناً بهذا الموضوع. واقترح الجنرال ديغول أن يناقش موضوع الشرق الأوسط بمجمله مع السيد تشرشل مثيراً موضوع التهديد الروسي، الأمر الذي يستوجب من البريطانيين أن يتخذوا موقفاً مماثلاً للموقف الفرنسي في هذه المنطقة من العالم.

***

تعزيز القوات العسكرية الفرنسية في سوريا

بعد وصول رسالة الجنرال ديغول إلى السيد تشرشل، وجه الجنرال رسالة إلى وزير البحرية في حكومته تتضمن تعليمات بالإسراع في ارسال «التعزيزات المخصصة للشرق.. وان يتم النقل على طراد.. ومطلوب بصورة جوهرية أن تنطلق القوات مباشرة من ميناء فرنسي إلى ميناء فرنسي (من بنزرت إلى بيروت) وألا تمر بالاسكندرية.»

وفي ٦ أيار [مايو] ١٩٤٥، اذاعت الرئاسة الفرنسية بلاغاً صرحت بموجبه أن الجنرال ديغول قد استقبل الجنرال بينيه وسلمه تعليمات حول المفاوضات مع الحكومتين السورية واللبنانية: «ان هدف المفاوضات هو التوصل إلى ابرام معاهدات لتسوية القضايا المطروحة بسبب الانتقال من وضع الانتداب إلى وضع الاستقلال، والتي لم تتم تسويتها بعد. هذا من جهة، والمصالح الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا من جهة أخرى.»

لقد قضي الأمر. ان المخاوف التي عبر عنها مردم بك للبريطانيين والأميركيين قد تحققت. وان نزاعاً مسلحاً بين الفرنسيين والسوريين قد أصبح وشيكاً. وبانتظار النزاع، كان على الحكومة السورية أن تستعد وتعد البلاد للمقاومة.

***

وصول القوات الفرنسية إلى لبنان

في ٥ ايار [مايو] وصل الفوج الأول من القوات الفرنسية إلى بيروت ويضم ٩٠٠ سنغالي، نزلوا إلى البر وصعد بالمقابل عدد قليل من الجنود من شمالي افريقيا. وفي ٦ ايار [مايو] قدمت الحكومة السورية مذكرة احتجاج إلى الفرنسيين محذرة من جلب تعزيزات، وقد فعل اللبنانيون ذلك ايضاً. وأرسل مردم بك مذكرة إلى الحكومة البريطانية مع التوضيح بأنه ما دامت الحرب في أوروبا قد انتهت، فإن القوات الأجنبية لم يعد يحق لها دخول الأراضي السورية بدون موافقة الحكومة السورية. كما قدم هنري.فرعون وزير الخارجية اللبنانية مذكرة مماثلة. وطلب

مردم بك ايضاً من الدكتور الأرمنازي، الوزير المفوض في لندن، أن يسأل الخارجية البريطانية ممارسة نفوذها لدى الفرنسيين من أجل منعهم من ارسال التعزيزات. وقد أجاب الأرمنازي بأن الخارجية البريطانية قد أعربت عن قلقها، ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل لمنع ارسال التعزيزات لأن فرنسا قد استعادت القيادة التامة لقواتها العسكرية والبحرية.

استدعى مردم بك القنصل البريطاني وقال له إن الموقف يتدهور بسرعة وإن البرلمان والرأي العام قد تهيجا ولن يتأخر سير المظاهرات. وأضاف أنه اذا كانت فرنسا ترتاب في الوساطة البريطانية، فإن هذه الوساطة تصبح غير فعالة ولا جدوى منها. وفي هذه الحال، فإن سوريا ستتوجه إلى الولايات المتحدة وإلى الاتحاد السوفياتي للحصول على تأييدهما.

ان ارسال القوات الفرنسية إلى سوريا ولبنان قد أقلق الحكومة الأميركية التي أرسلت تعليمات إلى سفيرها في باريس من أجل الاجتماع بالسلطات الفرنسية للاعراب عن أمل الحكومة الأميركية الكبير بأن لا يزداد عدد القوات في الشرق، لأن هذه الزيادة هي مشحونة بالخطر الذي يهدد السلام والأمن في هذه المنطقة.

وقد أجتمع الوزير المفوض وودسورث بمردم بك في دمشق وبدا أنه متفق مع وجهة النظر السورية من حيث أن مزاج الفرنسيين يبدو عدوانياً وأن من حق السوريين أن يطلبوا إلى الحلفاء أن يستشيروهم قبل ارسال أو عسكرة قوات فوق أراضيهم. وقال وودسورث لمردم بك إن حكومته لا توافق على الميزات الاقتصادية التي تطالب بها فرنسا، وأن الولايات المتحدة لن تقبل بأن يتقدم السفير الفرنسي على الممثليات الدبلوماسية الأخرى ولا بالاحتفاظ بقواعد بحرية وجوية أو عسكرية، إلا اذا وافقت سوريا ولبنان بإدارة حرة على ذلك.

قال مردم بك لوودسورث إن الفرنسيين يشكلون الخطر الوحيد على الأمن في سوريا، وبوضعهم العقبات أمام تسليم السلاح الى الدرك، فإنهم يحرضون على اضطراب الأمن عمداً. وأضاف مردم بك أن وصول ٩٠٠ جندي سنغالي دون أن تكون هناك أي ضمانة بأن عدداً مماثلاً سيتم ترحيله، ليس إلا حيلة من الفرنسيين

لتعزيز قواتهم، بعد أن اصبحت لديهم القناعة بأن الفرق الخاصة لم تعد في صفهم. واستطرد مردم بك يقول إنه من الغريب ان يقوموا بهذا التصرف قبل وصول الجنرال بينيه، في وقت يتفاوض الفرنسيون مع السوريين حول الاتفاق الثقافي وفي أثناء حوار يتم بين رئيس الحكومة السورية والسيد بيدو وزير الخارجية الفرنسي في سان فرانسيسكو. وقد أجاب وودسورث بأن حكومته تعلم كل هذا وان على الرئيس الخوري أن يقدم احتجاجاً لوزير الخارجية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الموجودين في سان فرانسيسكو.

جميع هذه التطورات قد حدثت في وقت كان الجنرال بينيه ما يزال في باريس. وأخيراً عاد إلى بيروت في ١٢ أيار [مايو]، وكان أول اتصال له مع الحكومة اللبنانية في ١٤ أيار [مايو] عندما اجتمع بهنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية لإعلامه بأن سفينة تحمل تعزيزات ستبحر من تونس. وقد أجابه السيد فرعون، بأنه اذا لم يسحب عدد مماثل للقوات التي ستصل، فإن الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع الحكومة السورية ستقطع المفاوضات مع فرنسا. فقال الجنرال بينيه إنه سيبرق إلى باريس حول هذا الموضوع، ولكن لديه شكوكاً حول وقف ارسال هذه التعزيزات. وقد انتهت المقابلة مباشرة حتى دون مناقشة أي مقترحات فرنسية. واتصل فرعون مباشرة بمردم بك واتفقا على الاجتماع في اليوم التالي لتبني موقف مشترك.

في أثناء ذلك، ارتفعت حدة التوتر في سوريا ولا سيما في دمشق حتى صارت تنذر بالخطر. والقيت قنبلة على مجلس النواب في ١٣ أيار [مايو] في دمشق. وفي اليوم التالي أضربت المدينة وانطلقت مظاهرات الجماهير الهائجة. واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وتم التصويت بالاجماع على قانون «حماية الاستقلال».

لقد فرض القانون عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال من شأنها اثارة المشاعر الدينية أو الطائفية أو الأقليمية أو العنصرية بغية النيل من الوحدة الوطنية. وكل من يثير الاضطراب، أو من يقوم بعمل لمصلحة قوة أجنبية أو تجسس لحساب مثل هذه القوة، ستُطبّق عليه عقوبة الاعدام. وان السوريين العاملين في خدمة قوة

أجنبية سواء في داخل البلاد أو خارجها، اذا لم يلبوا طلب حكومتهم بترك الخدمة خلال المهلة الممنوحة فسيفقدون جنسيتهم وستحجز أموالهم.

وهذا النص الأخير أعطى الحكومة وسيلة للضغط المباشر على القطعات الخاصة الخاضعة للقيادة الفرنسية.

واجتمع مردم بك وفرعون في ١٨ ايار [مايو] وقررا اتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف بمجرد أن يتم اتصال الجنرال بينيه بالحكومة السورية، الأمر الذي لم يكن قد تم حتى ذلك التاريخ. وبحسب رأي مردم بك، أن الجنرال بينيه لن يتصل بالحكومة السورية قبل وصول القوات الفرنسية الجديدة.

وفي اليوم نفسه، استدعى مردم بك القنصل البريطاني وسأله ما اذا كان القائد العام يعلم عن وصول التعزيزات وعن تاريخ وصولها. وأبلغه بأن الحكومة السورية ستقطع كل المفاوضات، وحتى العلاقات الدبلوماسية وستقدم احتجاجاً للحكومة الفرنسية وللحكومة البريطانية وتطلب منهما سحب جيوشهما من البلاد.

وسأل القنصل عما يحدث اذا دخل مركب إلى الميناء؟ فأجاب مردم بك بأنه ستحدث اضطرابات وهياج شعبي هائل، وجعله يأخذ انطباعاً عن أن الحكومة لن تقف بوجه ما سيحدث ولن تمنعه. وأما فيما يتعلق بالمفاوضات مع فرنسا، فقال له إنني واثق بأن الفرنسيين لن يتقدموا باقتراحات مقبولة من الجانب السوري وأضاف أن الاتفاقية الجامعية بوضعها الراهن غير مقبولة، ولكن الحكومة عندما ستجتمع ستقدم مقترحات معاكسة.

وقد استدعى وودسورث أيضاً لمقابلة مردم بك بحضور رئيس الجمهورية. وقال له مردم بك إنه اذا لم يسحب الفرنسيون عدداً مساوياً لعدد الجنود الذين سيتم انزالهم، فإن الحكومة السورية ستقطع كل مفاوضات ولن تستطيع منع المظاهرات ولا مقاطعة الفرنسيين. ولن يكون من المستطاع تجنب النزاع.

وقد أجاب وودسورث بأن الفرنسيين اذا ارسلوا تعزيزات على الرغم من تحذير حكومته، فإن الولايات المتحدة، وبدون شك، تريد ان تدرس امكان اتخاذ

«تصرف تأديبي». ولكن لا بد من منح الحكومة الأميركية الوقت اللازم لتحضير مثل هذا التصرف. وهنا سأله الرئيس القوتلي، ماذا يحصل فيما اذا وضع الفرنسيون السوريين أمام الأمر الواقع؟ وهل ستصبح بولونيا ثانية؟ وسأله أيضاً أليس من حقه أن يطلب دعم القوى العظمى بالاستناد إلى المبادئ التي تم الاتفاق عليها علناً؟ وقد وعد وودسورث بإبلاغ حكومته حالاً.

وفي اليوم نفسه أيضاً، اتصلت المندوبية الفرنسية في دمشق بمردم بك لابلاغه بأن السيد ادوار هريو، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، سابقاً، سيصل إلى دمشق غداً برفقة الجنرال بينيه وأنه يود أن يراه، وقد وافق مردم بك أن يتناول طعام الغداء مع الجنرال والرئيس هريو في دار المندوبية الفرنسية ودعاهما لتناول العشاء في اليوم نفسه. وقد تم أول لقاء بين مردم بك والجنرال بينيه في أثناء مأدبة الغداء. وكانت المأدبة عبارة عن مناسبة مجتمعية دعيت إليها السيدات ولم تكن هناك أي اشارة إلى مقترحات فرنسية. وكان مردم بك ينظر إلى السيد هريو بكثير من التقدير وقد كانت تربطه به علاقات ودية في أثناء المفاوضات عام ١٩٣٦، وفكر بامكان الاعتماد على هريو من أجل أن ينقل الى الحكومة الفرنسية وجهة النظر السورية فيما يتعلق بالسياسة الخطرة التي ينتهجها الفرنسيون.

وفي مأدبة العشاء التي اقيمت في قصر الرئاسة، كان من الجانب السوري الرئيس ومردم بك والجابري. وكانت حوارات السوريين مع السيد هريو صريحة، وقد قال لهم السيد هريو إن لديه صورة مشوهة عن الموقف وسلم بأن العلاقات الفرنسية ـ السورية تسير نحو الأسوأ وسببها وجود «العناصر الجديدة التي ظهرت». وان هذه الملاحظة الأخيرة تشير إلى البريطانيين. ولم تجدر الاشارة في أثناء مأدبة العشاء إلى مقترحات فرنسية جديدة كان قد حملها بينيه من باريس، على الرغم من حضوره مأدبة العشاء. وكان السوريون قد صمموا على ألا يبادروا بالحديث عن المفاوضات الفرنسية ـ السورية إلى أن يثير الفرنسيون الموضوع رسمياً.

وفي الفترة الفاصلة بين مأدبة العشاء قابل شون، الوزير المفوض البريطاني

مردم بك وأبلغه بأن وصول تعزيزات فرنسية جديدة أصبح قريباً وأنها ستنزل من البحر على الرغم من التحذيرات التي قدمها سفيرا أميركا وبريطانيا.

وقد أعاد مردم بك إلى ذاكرة شون الانطباع السيء الذي أحدثه السيد تشرشل عند الجماهير السورية. وأشار له بأن تشرشل لا يستطيع أن يتجاهل الواقع من حيث أن موقف بريطانيا العظمى هو مختلف عن مواقف القوى الأخرى، وان بريطانيا العظمى هي المسؤولة عن وصول الفرنسيين في العام ١٩٤١، سواء بتحرير سوريا من قوات حكومة فيشي أو بتقديمها الضمانة لاستقلال سوريا في وقت كانت بحاجة فيه إلى مساعدة العرب، وبأن لها وضعاً خاصاً في العالم العربي وأن الجيش التاسع كان معسكراً فوق الأراضي السورية. وخلص مردم بك إلى القول بأن البريطانيين لايستطيعون التنصل من مسؤولياتهم وإلا، فإنهم سيتسببون في خلق وضع كالذي جاء بالأحداث المأساوية في العام ١٩٢٠، عندما ترك السوريون وحدهم ليجابهوا القوى العسكرية الفرنسية.

وعندما نقل شون حواره مع مردم بك حول الموقف في سوريا قال عن مردم بك إنه «كان أقل وداً من العادة» وإن الرئيس، كان «مهتماً بشكل خطير وقلقاً بسبب موقفنا» وقال شون لوزارة الخارجية إن السوريين قد فقدوا الثقة ببريطانيا العظمى، وإنهم لن يبلغوا البريطانيين بعد اليوم عن نواياهم ولن يقبلوا النصائح البريطانية، وفي كل حال، لن يكون مفيداً، الطلب إلى الحكومة بأن تفاوض تحت تهديد القوة. وأضاف شون أن الجماهير الشعبية ستتوجه ضد بريطانيا العظمى، وهذه الجماهير تعتقد بأن البريطانيين لو أرادوا وقف التعزيزات الفرنسية، لكان بإمكانهم أن يفعلوا وقد ختم شون تقريره قائلاً: «بصراحة أقول إنني لا اعرف كيف سيستطيع القائد العام أن يوقف الجماهير المحلية، إلا إذا لجأ إلى القوة. وحتى بهذه الطريقة، لن يوقف السوريين عن التظاهر.»

وهناك مذكرة في وزارة الخارجية البريطانية عن الموقف في سوريا ولبنان، وفيها تصريح بأن جميع الممثلين الدبلوماسيين قد توقعوا حدوث اضطرابات في سوريا، اذا استمرت التعزيزات الفرنسية. وقد حذر اللورد كيلرن، السفير

البريطاني في القاهرة، حكومته من أن ردود الفعل المؤسفة ستظهر في مصر «وقد تضع الأمن في قاعدتنا المصرية في موقف خطر، من أجل مواصلة الحرب في الشرق الأقصى» .

***

المطالب الفرنسية بعد عودة الجنرال بينيه

ان البلاغ الصادر عن الحكومة الفرنسية بعد أن استقبل الجنرال ديغول، المندوب العام، الجنرال بينيه، كان بلاغاً صريحاً من حيث أن المقترحات الفرنسية لن تكون مقبولة.

وقبل ذلك البلاغ الصادر في باريس، كان مردم بك قد تلقى من الرئيس فارس الخوري في سان فرانسيسكو برقية صادرة في ٩ أيار [مايو] ونصها كما يلي: «قابلنا بيدو. وكان ممعناً في اقناعنا بقوة فرنسا ومكانتها وعلى ضرورة اعتمادنا على صداقتها أكثر من غيرها. ان تعليماته لبينيه جازمة بوجوب ادارة حسنة واستقلالنا ثابت وفرنسا تساعد على جعلنا مركزاً للبلاد العربية فأجبنا بحوادث الماضي والاسكندرون وذكرنا روسيا. لأجل الاسكندرون قال لا علاقة لروسيا. قابلناه فأنكر علمه بإرسال جند إلا للاستبدال. وعد بالاستقصاء. سنتغدى عنده غداً. ايدن يقول لا تهتم فنحن سنسحب مع فرنسا قواتنا سوية وبينيه مكلف بتسليم الجيش. عجباً تأخره وعد أن يخاطب بيدو. موقف وفد أميركا حسن. والتوقيع: فارس الخوري.»

وفي اليوم التالي للمأدبتين الفرنسية والسورية التي اقيمتا على شرف الرئيس هريو، أي في ١٧ ايار [مايو] أنزل الفرنسيون قوات جديدة في بيروت. وفي اليوم نفسه، قام الجنرال بينيه بزيارة مجاملة لمردم بك وطلب إليه أن يعمل على تهيئة لقاء في أقرب وقت ممكن لمناقشة المقترحات الفرنسية التي يحملها من باريس. فأجابه مردم بك بأنه سيستقبله مع الكونت أوستروروغ في اليوم التالي صباحاً. وسأله ما اذا كانت لديه سلطة بالمفاوضة أو أن المهمة هي بكل بساطة تسليم مقترحات، ثم

إن عليه الرجوع إلى باريس. وقد فوجيء مردم بك عندما أجابه الجنرال بينيه بأنه ليس إلا «مجرد وسيط.» وانتهت الزيارة.

اتصل مردم بك بالسيد هنري فرعون وطلب إليه الحضور إلى دمشق في اليوم التالي ليكون حاضراً في الاجتماع مع الفرنسيين. حضر فرعون في اليوم نفسه إلى دمشق وقد اجتمع مطولاً مع مردم بك والرئيس واتفق الطرفان السوري واللبناني على تبني موقف مشترك في مفاوضاتهما مع الفرنسيين.

وفي اليوم التالي، عقد الاجتماع السوري اللبناني الفرنسي بينما كانت المظاهرات تعم مختلف أنحاء سوريا احتجاجاً على وصول التعزيزات الفرنسية، مطالبة بتأليف جيش وطني فوراً. وكان الاضراب عاماً في جميع المدن الكبرى وفي جميع أطراف البلاد. وقد تمثل الوفد الفرنسي بالجنرال بينيه والكونت أوستروروغ، وأما أوليفا ـ روجيه الذي كان قد رفع إلى رتبة جنرال في أثناء تلك الفترة، فقد استبعد من عضوية الوفد، علماً بأنه هو الذي يمثل فرنسا في سوريا، ولكن طلباً حازماً من الحكومة السورية بعدم اجراء أي اتصال معه كان قد تم الاعراب عنه منذ شهر كانون الاول [ديسمبر] ١٩٤٤.

دام الاجتماع خمساً وأربعين دقيقة. وعندما طلب مردم بك من الجنرال ما اذا كان لديه نص عن المقترحات المتعلقة بالمفاوضات موضوع البحث، قدم نسخة عن مذكرة موجزة لكل من مردم بك وفرعون. وفي المذكرة الفرنسية اشارة عامة إلى المطالب الفرنسية من سوريا ولبنان، ولم تحدد أياً من المطالب بالتفصيل وان اللهجة التي صيغت بها هي لهجة انذار مفروض يتزامن مع التعزيزات الفرنسية.

لقد أكدت المذكرة الفرنسية، بالدرجة الأولى، بادرة تعاطف نحو سوريا ولبنان، قامت بها فرنسا الحرة عندما تم اعلان استقلال البلدين في العام ١٩٤١، وانه بناء على «هذه البادرة فإن الاستقلال قد تحقق الآن. . بهذه الروح. . ودون أي تحفظ ينال من الاستقلال، ترغب الحكومة الفرنسية بضمان الدفاع عن المصالح الاساسية التي تحافظ عليها فرنسا. . وهذه المصالح هي ثقافية واقتصادية واستراتيجية. ان

الأوضاع الثقافية ستكون محدودة ومضمونة باتفاقية جامعية. والأوضاع الاقتصادية باتفاقات مختلفة، واما الأوضاع الاستراتيجية فترتكز على قواعد تسمح لفرنسا بتأمين سلامة طرق المواصلات بين فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار. وان الحكومة الفرنسية توافق على تسليم القطعات الخاصة إلى الحكومة المحلية شرط أن تبقى هذه القوات تحت القيادة العليا الفرنسية إلى أن تسمح الظروف بالممارسة التامة لقيادة محلية، وخلاصة القول ان ما يفترض أن يكون مقترحات تعتبر اساساً للمفاوضة، ليس إلا بياناً يؤكد اصرار فرنسا على تمسكها بمبادئ الاحتلال العسكري لمدة غير محددة. وان عبارات الفقرة الأولى قد صيغت بشكل تزعم فيه فرنسا أنه بفضل تعاطف فرنسا مع سوريا ولبنان. . وبدافع هذا التعاطف فقد اعلن الاستقلال، مع اسقاط الضمانة البريطانية التي اعطيت في العام ١٩٤١، ومع عدم الأخذ بعين الاعتبار بنضال الوطنيين السوريين خلال ٢٥ عاماً.

لقد صيغت هذه الوثيقة سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون بعبارات حاسمة قاطعة، بحيث لا يمكن النظر إليها إلا كإنذار مفروضة شروطه فرضاً لا يقبل النقاش.

وبعد قراءة الوثيقة قال مردم بك وفرعون للجنرال بينيه، إن هذا الذي اشتملت عليه المذكرة لا يمكن أن يصلح قاعدة لمناقشات واحتجا بحدة على التعزيزات. وقال فرعون للجنرال بينيه انه من وجهة النظر الحقوقية. . يعتبر وصول قوات عسكرية «متناقضاً مع وضع السيادة لسوريا ولبنان» وقد أجاب الجنرال أنه «في الظروف الراهنة يمكن ان تخضع وجهة النظر الحقوقية للمناقشة» وأضاف أنه حتى لو أضيف عدد القوات الجديدة، فإن القوات الفرنسية تصبح خمسة أفواج بينما يوجد أحد عشر فوجاً انكليزياً.»

لم يجد مردم بك وصفاً للطلبات الفرنسية الواردة في المذكرة أصدق من «مجازفة» لذلك فقد حذر الجانب الفرنسي قائلاً ان اصداء مثل هذه المجازفة خطيرة جداً وستتجاوز حدود سوريا، وان الجهود التي بذلتها الحكومة السورية لتهيئة

أجواء هادئة للمفاوضات قد وضعت أمامها العوائق وأصبح من المشكوك فيه أن تجري المفاوضات.

مردم بك وفرعون، كلاهما، قال للجنرال بينيه ليس هناك ما يدعو لاستمرار الاجتماع وسيأخذ من أخبارهما بعد أن يستشيرا حكومتيهما. وبمجرد انتهاء اللقاء مع الوفد الفرنسي اجتمع مردم بك وفرعون مع الرئيس القوتلي الذي اتصل بدوره بالرئيس اللبناني واتفق على الاجتماع مع اعضاء حكومتيهما في اليوم التالي بشتورا. وبعد الظهر، عقد القوتلي اجتماعاً مع الحكومة واتخذ القرار بقطع المفاوضات مع الفرنسيين وتهيئة البلاد لجولة قوة أصبحت وشيكة الوقوع.

وبعد انتهاء اجتماع الحكومة، دعا مردم بك النواب من مختلف المناطق. وقد وضعهم في الصورة من حيث أن البلاد تعاني من أزمة وأن على البلاد أن تواجهها وطلب إليهم العودة فوراً إلى مناطقهم لتهيئة الجماهير لجميع الاحتمالات. ووجه رسائل عاجلة للمحافظين وفيها التعليمات باستنفار قوى الأمن الداخلي في حال التعرض لاستفزاز الفرنسيين وباتخاذ جميع التدابير الضرورية بحق الاشخاص المتهمين بالتعاون مع السلطات الفرنسية المحلية ضد الحكومة المركزية. وقد اجتمع مردم بك أيضاً بالسيد وودسورث وبالقنصل البريطاني وأخبرهما عن المطالب الفرنسية وبأن سوريا لا تقبل حتى مجرد مناقشتها. وقد شرح مردم بك للسيد وودسورث بأن المذكرة الفرنسية تضمنت شروطاً جديدة لم تسبق اثارتها، قبل الآن، من قبل أي ممثل فرنسي. وقد أرسل شون إلى حكومته يقول إن الاضطرابات أصبحت وشيكة. وبحسب رأيه: «ان التطورات الجديدة أثبتت، بشكل لا يقبل الجدل، أن السياسة البريطانية في سوريا، الرامية إلى مساعدة الفرنسيين على الحصول على وضع مميز لا يمكن أن تنجح»؛ وأضاف شون أن الموقف البريطاني قد أصبح ضعيفاً جداً وأن الناس صاروا يتساءلون عما إذا كان البريطانيون «قد باعوهم للفرنسيين» أو اذا كانوا «جد مترددين في الاحسان إليهم.» وختم شون تقريره قائلاً «ان الخط الحالي الذي ننتهجه لن يساعد الفرنسيين. . ولن يكسب عطفهم، ويهدم بمنتهى السرعة في هذه البلاد قدرتنا على مساعدتهم أو مساعدة أنفسنا. وهذا

الخط يضع قوادنا في وضع يدعو للسخرية. ان وضعنا الخاص يزداد صعوبة يوماً بعد يوم.»

***

سوريا ولبنان في جبهة واحدة

اجتمع الرئيسان السوري واللبناني ورئيسا حكومتيهما في شتورا يوم ١٩ أيار [مايو]، وقد دام الاجتماع مدة أربع ساعات، وتمت دراسة المواضيع الفرنسية - السورية والفرنسية - اللبنانية خلال هذا الاجتماع بمنتهى الامعان وكذلك المذكرة الفرنسية. وقد تقرر بألا تدخل دولة منهما في مفاوضات دون استشارة الدولة الأخرى. وقد قال الطرف السوري للطرف اللبناني إن سوريا قد صمّمت عزمها على تسلم قيادة القطعات الخاصة وان القانون الأخير «قانون حماية الاستقلال» الذي تم التصويت عليه في ١٤ أيار [مايو]، هو خطوة في هذا الاتجاه. وطلب إلى الطرف اللبناني أن يسير في الطريق نفسه عندما تسمح الظروف بذلك. وقد اتفق الفريقان على تحضير مذكرات توجه لرؤساء الدول العربية والقوى العظمى لإعلامهم بالتطورات الأخيرة. كما تم الاتفاق على أن يكون نص المذكرة السورية مطابقاً لنص المذكرة اللبنانية وذلك لتقديم البرهان للقوى العظمى بأن سوريا ولبنان متحدتان في الرأي.

وفي نهاية الاجتماع اذيع بلاغ رسمي بالنص التالي:

«اجتمع في شتورا أصحاب الدولة والمعالي رئيس الوزارة السورية بالوكالة وزير الخارجية ورئيس الوزارة اللبنانية في التاسع عشر من الشهر الحالي للتداول في الموقف السياسي الناشئ عن ارسال فرنسا للمرة الثانية، جنوداً إلى لبنان وسوريا دون موافقة من البلدين السوري واللبناني على الرغم من ابلاغ الحكومتين السورية واللبنانية ممثل فرنسا من أجل وجوب نيل موافقتهما قبل استقدام الجنود وعن تقديم ممثل فرنسا لمذكرة بمقترحات تكون اساساً للمفاوضة بين الجانب الفرنسي والجانبين السوري واللبناني.

وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية، أن في انزال الجنود على النحو الذي تم، انتقاصاً من سيادة البلدين وأن المذكرة تتضمن مقترحات وتنم عن روح لا تتفق واستقلال سوريا ولبنان.

لذلك اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية كما قررا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما.

شتورا في ١٩ أيار [مايو] ١٩٤٥»

***

سوريا تستعد للمقاومة

في مساء ذلك اليوم ١٩ أيار [مايو] أصيب الرئيس القوتلي بعارض صحي عقب عودته من شتورا. فقد نزفت القرحة التي كان يعاني منها في معدته والتي كادت تودي بحياته في العام الماضي. وقد اشتد النزيف في الليل، فطلب أن يرى مردم بك على وجه السرعة وقال له والدموع في عينيه: «ياجميل. . انني اعتمد عليك الآن. واذا وافتني المنية فالمسؤولية كلها تقع على كتفيك وأنا واثق بأنك قادر على مواجهة الموقف، انني آذن لك بالقيام بمهام الرئاسة بالنيابة في جميع الشؤون.» وقد طمأن مردم بك الرئيس بأن الأحداث تتطور لمصلحة سوريا وطلب منه بألا يقلق وان يركز كل اهتمامه على صحته. وقد استدعى مردم بك على الأثر فريقاً من الأطباء من بيروت وطلب إلى السلطات البريطانية أن تقدم كل مساعدة صحية موجودة تحت تصرفها. وقد فعلت.

وقد تم الاعلان عن الحالة الصحية للرئيس في الوقت نفسه الذي أذيع فيه البلاغ المشترك السوري ـ اللبناني، الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع شدة التوتر في سوريا لدرجة لم تشهدها البلاد منذ عهد طويل. وقد اتسعت المظاهرات ولا سيما في دمشق، وكانت في منتهى التنظيم ولم يقع أي حادث بسبب خطورة الموقف. وفي

الوقت نفسه، كانت المظاهرات تعبر عن التصميم على المقاومة بجميع الوسائل ضد أي اعتداء فرنسي على استقلال البلاد. وكانت المهمة الأولى لمردم بك وحكومته هي في اتخاذ التدابير التي تحول دون تدهور الموقف، ولا سيما وان لديه معلومات عن تشجيع الفرنسيين لعملائهم وتحريضهم على التسبب في اضطرابات تبرر تدخلاً عسكرياً فرنسياً.

أكثر من ذلك، فقد شجع الفرنسيون الحركات الانفصالية في مختلف المناطق بتسليح العصاة ضد الحكومة المركزية الوطنية. وقد أصبحت مهمة الحكومة أكثر سهولة نتيجة للجهد الحازم الذي بذله وزير الداخلية صبري العسلي، وهو سليل عائلة لها ماضي في النضال الوطني وقد شارك في الثورة السورية إلى جانب شقيقه فائق الذي استشهد خلال الثورة. . وكان من الشباب الوطنيين، شجاعاً وصاحب حيوية وسيداً فوق المنابر. ومما ساعد على تسهيل مهمة الحكومة أيضاً، ان سعد الله الجابري كان رئيساً لمجلس النواب وقد استطاع أن يحول بين النواب والانجرار وراء لعبة الفرنسيين.

وفي مساء يوم ٢٨ أيار [مايو] دعا مردم بك الممثلين الأجانب في دمشق وسلمهم مذكرة كانت الحكومة السورية قد أعدتها حول المأزق الفرنسي - السوري الأخير، كما قدم إلى الجنرال بينيه جواباً على المطالب الفرنسية. وهذا هو نص المذكرة المقدمة إلى الجانب الفرنسي في ذلك التاريخ:

«ان الحكومة السورية التي عملت جاهدة على خلق جو هادئ يساعد على حل المسائل المتعلقة بين سوريا، وفرنسا وقفت موقف الأسف حيال بعض الحوادث التي أثارتها بعض العناصر العسكرية الفرنسية والتي كثيراً ما عرقلت هذه الجهود. وهي ترى من واجبها أن تحتفظ بالموقف الذي اتخذته من قبل بشأن انزال جيوش أجنبية في أراضيها وان ترى مرة أخرى في انزال قوات جديدة في سوريا ولبنان عملاً غير ملائم ولا يمكن أن ترضى عنه.

ولقد بينت الحكومة السورية بجلاء للجانب الفرنسي في ٤ أيار [مايو] ١٩٤٥، أنها لن تقبل في المستقبل بدخول جيوش إلى أراضيها أو مرورهم فيها دون

موافقتها السابقة والصريحة، ولذلك فهي تحتج بشدة على انزال قوات فرنسية في بيروت يوم ١٧ أيار [مايو] ١٩٤٥، على ظهر بارجة دون سابق موافقة من الحكومة السورية على الرغم من أن وزير الخارجية السورية كان قد عبر لسعادة الكونت أوستروروغ حين سلمه مذكرة بتاريخ ٦ أيار [مايو] ١٩٤٥، عن وجهة نظر الحكومة السورية حيال هذا الأمر.

وقد أبدى السيد هنري فرعون، وزير الخارجية اللبنانية، بعد ذلك، متكلماً باسم الحكومتين اللبنانية والسورية بأنه في حال وصول قوات فرنسية جديدة دون موافقة سوريا ولبنان، ستتخذ الحكومتان الاجراءات التي تقتضيها المصلحة.

وفي خلال المقابلة التي جرت في الساعة ١٧,٣٠ من يوم الخميس ١٧ أيار [مايو] ١٩٤٥، في قصر المهاجرين بين فخامة رئيس الجمهورية السورية وسعادة الجنرال بينيه بحضور دولة جميل مردم بك، رئيس الوزارة بالوكالة ووزير الخارجية، أعلن الجنرال أن فرنسا مستعدة لتسليم الجيوش المسماة بالخاصة، لسوريا ولبنان مع التحفظ بدرس أساليب انتقال هذه القوات وأن فرنسا تطلب مقابل ذلك منحها قواعد بحرية في لبنان وأخرى جوية في سوريا كما تطلب ضمان مصالحها المادية ومصالحها المعنوية التي قد تتضرر نتيجة عقد اتفاق جامعي.

وقد لفت فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزارة بالوكالة نظر الجنرال إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتقدم فيها فرنسا بمثل هذه الطلبات وأوضحا أن هذه الطلبات لا يمكن القبول بها.

وقد اتفق في ختام هذه المقابلة على أن يحمل سعادة الجنرال بينيه في الساعة ١١ من يوم الجمعة ١٨ أيار [مايو] ١٩٤٥، مذكرة خطية تتضمن فحوى هذا الحديث إلى وزارة الخارجية حيث يستقبله دولة وزير الخارجية بحضور معالي السيد هنري فرعون، وزير الخارجية اللبنانية.

وخلال الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي، قدم سعادة الجنرال بينيه مذكرة خطية تتضمن الطلبات الواردة في حديثه، ولكن هذه المذكرة لم تقتصر على جعل

انتقال الفرق الخاصة إلى سوريا منوطاً بمنح القواعد المطلوبة، بل أبقت هذه الفرق بأمرة القيادة العليا الفرنسية لمدة غير محدودة انيطت بالظروف المستقبلية.

وأمام هذه الوقائع، تعلق الحكومة السورية، التي أقامت مراراً البرهان المحسوس على حسن نياتها وعلى تأكيد رغبتها في ايجاد حل للأمور المعلقة بين فرنسا وسوريا، أن هذه المذكرة تتضمن طلبات وتنم عن روح لا تتفق مع استقلال سوريا وسيادتها، وأنه ليس باستطاعة الحكومة أن تدخل في المفاوضة مع فرنسا على الاساس الوارد في المذكرة.

وهي إلى جانب ذلك تؤكد أنها تعتبر استقدام الجنود الفرنسيين إلى سوريا ولبنان دون الحصول على موافقة الحكومتين مسبقاً، مساساً بسيادة البلاد واستقلالها وظاهرة ضغط لا يمكن قبولها.

لذلك فإن الحكومة السورية تطلب بإصرار أن تسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيها وأن يصار إلى تسليمها قواتها في أقرب وقت.»

وأما المذكرة السورية التي قدمت للدول العربية، فقد تحدثت عن المذكرة الفرنسية وعن الرد السوري، الذي سبق ايراد نصه. وأكدت على الواقع، من حيث أن المقترحات الفرنسية تتعارض بشكل فاضح مع استقلال سوريا ولذلك فهي من حيث النتيجة غير مقبولة، وأن المفاوضات مع فرنسا قد قطعت. وأكدت المذكرة على أن الحكومة السورية قد طالبت بانسحاب جميع القوات الأجنبية من سوريا. وبعد ذلك عبرت الحكومة عن نواياها بطلب دعوة مجلس الجامعة العربية لمناقشة التطورات الأخيرة في سوريا ومن أجل اتخاذ التدابير الضرورية لدعم سوريا.

ولقد ارفق إلى المذكرات المقدمة للبريطانيين والأميركيين والسوفيات صورة عن المذكرة الفرنسية وصورة عن الرد السوري. وفي المذكرة: «ترى الحكومة السورية أن من واجبها، بهذه المناسبة، أن تؤكد الموقف الذي اتخذته فيما يتعلق بالجيوش الأجنبية من حيث أنه ليس من المعقول دخولها أو مرورها من فوق أراضيها بدون موافقة مسبقة وصريحة. وفيما يتعلق بالفرق الفرنسية، خصوصاً، ترى الحكومة

أن وصولها إلى سوريا ولبنان يشكل تهديداً خطيراً لمجرى المفاوضات المحتملة من أجل تصفية المسائل المعلقة بين سوريا وفرنسا.

«وقد أظهر تطور الاحداث منذ عودة الجنرال بينيه بأن هذه الاعتبارات المعلقة، كانت تستند إلى اساس صلب»

وجاء في المذكرة السورية الموجهة إلى البريطانيين:

«وتود الحكومة السورية أن تشعر بأنها مدفوعة بكامل الوعي لمسؤولياتها، فقد بذلت كل الجهود للمحافظة على الهدوء في أثناء الحوادث المؤسفة التي جرت في الأيام الأخيرة، وبصورة عامة في أثناء الاشهر الأخيرة، من أجل تهيئة جو صالح لمحادثات مع السلطات الفرنسية. وهي تأسف بأن تسجل ما تحققت منه، لأن ما عبرت عنه من حسن النوايا، من طرفها، لم يكن له أي صدى مقابل من الجانب الفرنسي، وعلى العكس، يلاحظ أن هناك عودة حوادث الاستفزاز التي يمكن أن تكون لها آثار غاضبة في الحالة المعنوية للجماهير، لولا أن الحكومة مدركة لواجباتها وكرامتها، وقد عالجتها بالتدابير المناسبة لتهدئة مشاعر الرأي العام.»

وجاء في المذكرة الموجهة إلى بريطانيا العظمى وأميركا وروسيا، الفقرة الآتية بالنص نفسه:

«ان الجنرال بينيه في أثناء لقائه في الساعة ١٧,٣٠ من يوم ١٧ أيار [مايو]، مع فخامة رئيس الجمهورية، بحضور دولة السيد جميل مردم بك، رئيس مجلس الوزراء بالوكالة وزير الخارجية، كان قد صرح بأنه مكلف من قبل دولة الجنرال ديغول لإبلاغ الحكومة السورية بأن فرنسا مستعدة لتسليم الفرق المسماة الخاصة إلى سوريا ولبنان وذلك مع الاحتفاظ بدراسة الكيفية التي سيتم بها هذا التسليم. وصرح أيضاً بأن فرنسا تطالب بالتنازل لها عن قواعد بحرية في لبنان وقواعد جوية في سوريا وكذلك بضمان مصالحها المادية ومصالحها المعنوية التي ترتبط بالاتفاقية الجماعية. وان فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة، مع الملاحظة بأنها هذه هي المرة الأولى التي تصوغ فيها فرنسا مثل هذه

الطلبات، قد أشارا الى أن هذه المطالب هي من طبيعة غير مقبولة. وفي اليوم التالي الساعة ١١,٠٠ من صباح ١٨ أيار [مايو] قدم الجنرال بينيه مذكرة لدولة وزير الخارجية السورية ومعالي وزير الخارجية اللبنانية تتضمن المطالب الفرنسية التي كان قد عبر عنها ليلة أمس. وبموجب هذه المذكرة، فإن تسليم الفرق الخاصة، لا يرتبط فقط بالتنازل عن قواعد بحرية وجوية وبتوقيع الاتفاقية الجامعية واتفاقية اقتصادية ولكن بإبقاء هذه الفرق بأمرة القيادة العليا الفرنسية لمدة غير محدودة تتعلق بظروف قادمة. وقد رأت الحكومة السورية إن النتيجة المنطقية، وبعيداً عن أي ضروريات لأي احتياجات عسكرية، وصول التعزيزات إلى سوريا ولبنان، التي كان الغرض الظاهر منها هو ممارسة الضغط على الحكومتين.»

وحضت المذكرة الموجهة للبريطانيين، القول: «يهم الحكومة السورية أن تعلن بأن التصورات الفرنسية التي عرضت في المذكرة لا تقيم أي اعتبار لاستقلال سوريا ولا لاعترافات الدول بهذا الاستقلال ولا بالوضع الدولي لسوريا، بل على العكس فهي تجعل هذا الاستقلال خاضعاً لإرضاء الرغبات الفرنسية. وليس هناك أي شك لدى الحكومة السورية بأن وجهة نظرها هي المقبولة من قبل السلطات البريطانية، وأنها، والحالة هذه، تستطيع أن تنتظر من حكومة صاحب الجلالة، المساعدة الناجعة.»

وأما المذكرة الموجهة إلى الاتحاد السوفياتي فقد تضمنت هذه الفقرة: «أمام هذه الوقائع، فإن الحكومة السورية تعرب عن احتجاجها البالغ ضد الانتهاك الذي استهدف حقوقها الأكثر شرعية، وإنها وهي عارفة للمبادئ العظيمة، الدولية والانسانية التي تقود السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي والتي ناضل من أجلها وطالما قدم التضحيات من أجل أن يقيم بين الدول، الكبيرة والصغيرة، علاقات تستند على احترام الاستقلال التام والسيادة المطلقة لكل الشعوب، فإنها اي الحكومة السورية مقتنعة بأن وجهة نظرها تلاقي قبولاً تاماً ومشاركة من حكومة الاتحاد السوفياتي والدعم السخي، ولا تشك بأنها تستطيع الاعتماد عليه، في هذه الحالة.»

وعن المذكرة الموجهة لأميركا، فقد كانت أوسع من المذكرات الأخرى، وكانت بالنص التالي:

«تود الحكومة السورية أن تشير إلى أنها وهي شديدة الرغبة بالتوصل إلى حل للمسائل العالقة، متحلية بروح الاعتدال، قد بذلت الجهود المضنية في أثناء الاشهر الماضية لغاية المحافظة على تهدئة الخواطر وتجنب كل سبب يمكن أن يوسع الخلاف بين السلطتين السورية والفرنسية، وقد اتبعت بمنتهى الدقة الآراء المتعاطفة معها التي عبرت عنها الحكومة الأميركية في مذكرتها التي تسلمتها من سعادتكم والهادفة إلى تسوية المسائل العالقة عن طريق المفاوضات الصريحة، ومن أجل هذا الهدف، فقد عملت على ايجاد جو صالح للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية. وان سوريا باتخاذها هذا السلوك فذلك لقناعتها بأن تكون وفية لمبادئ ميثاق الأطلسي وبأن تبقى بريئة الذمة مما يتعلق بالواجبات التي تقع على عاتقها كعضو في المجتمع الدولي. ويؤسف الحكومة السورية بأن تكتشف أن حسن نواياها الذي أظهرته باستمرار وأن ما قدمته من براهين، المرة بعد المرة، على رغبتها بالوصول إلى اتفاق عام ونهائي مع فرنسا، لم يجعل السلطات الفرنسية ترجّع الأصداء بالطريقة التي من حق سوريا أن تتلقاها. ودون عودة إلى الأحداث التي تمت بمناسبة الاحتفال بالنصر والتي كانت ذات طبيعة استفزازية والتي أمكنت ملاحظتها بسهولة، فإن الحكومة السورية تشير بخاصة إلى أنه على الرغم من أنها قامت بعمل كل ما في استطاعتها من أجل تسهيل اعادة الاتصال بين سوريا وفرنسا، فإن الحكومة الفرنسية من جهتها لم تضع موضع التنفيذ أي واحد من المقترحات الودية التي كانت حكومة الولايات المتحدة قد قدمتها لها عن طريق السفير الأميركي في باريس في ٥ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٤٤، وبتاريخ ١٦ شباط [فبراير] ١٩٤٥، لا من حيث توفيق تمثيلها في سوريا مع الأعراف الدبلوماسية ولا من حيث تسليم الفرق الخاصة.

«ويطيب للحكومة السورية أن تستعيد هنا ما ورد في مذكرة سعادة وزير الولايات المتحدة بتاريخ ١١ آب [أغسطس] ١٩٤٤، إلى وزير الخارجية في سوريا،

وكذلك أن تشير إلى نص فقرة وردت في كتاب المأسوف عليه الرئيس روزفلت إلى رئيس الجمهورية السورية بتاريخ ٧ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٤، حيث ورد ما نصه: (وهنا أوردت المذكرة السورية النص كما هو وارد باللغة الانكليزية) وترجمته بالعربية:

«أعتقد بأن مضمون هذه الوثائق واضح لا يحتاج الى تفسير وقد أسعدني أن أسمع من وودسورث بأنكم، أنتم أيضاً قد وجدتم ما يجعلكم واثقين بسياسة الحكومة، هذه» «ومن هنا فإن الحكومة السورية لاتستطيع أن تعتبر المقترحات الفرنسية التي اشتملت عليها المذكرة الفرنسية المسلمة من قبل الجنرال بينيه بتاريخ ١٨ أيار [مايو] ١٩٤٥، كأساس لمعاهدة مقبولة، على الوجه الذي اقترحتموه، سعادتكم، بصورة شبه رسمية بتاريخ ٧ آذار [مارس] ١٩٤٥. وهي تستنكر التشبث بهذا الموقف السلبي من قبل فرنسا وتنظر إلى أنه بمثابة التعبير عن مقاصد خطيرة جداً، هذا الرفض المتعمد للتفاوض في شروط معقولة وطبيعية بشكل يتفق مع الآمال التي عبرت عنها الولايات المتحدة، فيما يتعلق بمجموع المسائل العالقة بينها وبين فرنسا.

«وليس لدى الحكومة السورية ادنى شك بأن موقفها مفهوم جداً من قبل الولايات المتحدة التي سبق لها أن أعلنت استنكارها لأي استعمال للقوة يمكن أن تلجأ إليه الحكومة الفرنسية لحل قضاياها العالقة.» وهي تسمح لنفسها بأن تستعيد نص الفقرة الأخيرة التي ختم بها المأسوف عليه الرئيس روزفلت كتابه المشار إليه (وادرجت المذكرة السورية النص باللغة الانكليزية) وهذه هي الترجمة العربية:

«لقد أكد الشعب الأميركي مؤخراً بأغلبيته الساحقة عزمه على أن تقوم الولايات المتحدة بتسلمها الكامل حق المسؤولية، مع دول أخرى تشاركها الرأي من أجل اقامة عالم يسوده السلام والازدهار والعدالة للجميع. ولذلك فإنني لا أتردد في التأكيد لكم بأنني سأوظف نفوذي في هذا السبيل وانني واثق بأننا سوف نسعد بالتعاون الصادق من قبل الحكومة السورية لغاية تحقيق هذه المهمة.»

«ان الحكومة السورية مدرعة بالمبادئ المشار إليها، التي توجه السياسة

الخارجية للولايات المتحدة والتي طالما قدم شعبها التضحيات من أجل اعلاء كلمتها، ومدرعة بالوعود المطمئنة والمتكررة الصادرة عن الولايات المتحدة والتي تتمثل بأقوال وكتابات الرئيس المأسوف عليه، انها لقانعة بأنها ستجد لدى الولايات المتحدة، بهذه المناسبة الدعم الكامل والفعال.»

وفي ٢٠ أيار [مايو] ذهب الوزير المفوض البريطاني السيد شون مصطحباً معه الجنرال باجيت لمقابلة الجنرال بينيه. وحسب التقرير الذي أرسله شون للخارجية البريطانية، كان الجنرال بينيه مضطرباً لأن الأخبار التي وصلته من حلب كانت مقلقة: لقد قتل ثلاثة جنود فرنسيين، وقال للسيد شون إن الحالة ليست مريحة ابداً ولكنها ليست مأساوية وأضاف إن الرئيس وهو يعاني من مرض خطير، اذا وافاه الأجل فان الفرنسيين سيتمتعون بعدة أيام من الهدوء، ونصح البريطانيين بأن يكون لديهم ما يكفي من القوات العسكرية والطائرات الجاهزة من أجل معالجة هذا «الهم» الذي يمكن ان يبرز في العراق أو في مصر. ووصل الأمر بالجنرال بينيه أن يتحدث عن «عملية جراحية إذا اقتضى الأمر» لقد كان الانطباع الذي أخذه كل من الجنرال باجيت والوزير شون أنهما لا يستطيعان أن يغيرا شيئاً من السياسة الفرنسية التي ستتطور حتماً إلى نزاع. وقد أخبرا حكومتهما.

***

النزاع المسلح

اعتباراً من تاريخ ٢٠ أيار [مايو] ولمدة عشرة أيام، أصبح العمل اليومي لمردم بك هو التوجه إلى المظاهرات التي تقصد دار الحكومة وتتجمع أمام السراي للاحتجاج ضد فرنسا ولتأييد موقف الحكومة الحازم. وبتاريخ ٢١ أيار [مايو] التقى مردم بك والجابري، رئيس مجلس النواب، بالوزير المفوض البريطاني السيد شون وبالقائد العام، الجنرال باجيت وسألا، ما هو الموقف البريطاني اذا تدهورت الحالة أكثر مما آلت إليه؟ وقد أجابا بأن حكومتهما قد أصرت على الفرنسيين بأن يتجنبوا كل استفزاز ويأملان من الحكومة السورية أن تفعل مثل ذلك.

والواقع أن مزاج مردم بك والجابري لم يكن يسمح بالاستماع إلى مواعظ بريطانية. وقالا بصراحة أن كل مايريدان معرفته هو هل هذه التعزيزات الفرنسية قد حصلت على موافقة بريطانيا العظمى، وهل سيضع البريطانيون حداً لها؟ قال الجنرال باجيت إنه حاول فعلاً أن يردع الفرنسيين، وذهبت جهوده دون جدوى. فقال له مردم بك اذن نريد أن تسحب القوات الفرنسية من جميع المدن السورية وقد وعد الجنرال باجيت بأن يطلب إلى الجنرال بينيه أن يتدبر الأمر. وقد حذره الجابري بأنه لا يستطيع أن يلجم مجلس النواب، وقال مردم بك إن السوريين يتمتعون بتأييد جميع الدول العربية وإن المظاهرات قامت فعلاً في عمان وفي بغداد، واذا كان البريطانيون يحرصون على أن يسود النظام فعلاً فلماذا لم يسلموا السلاح الى الدرك؟ والواقع أن الجماهير هي أكثر تسليحاً من الشرطة. وقد ألمح مردم بك الى أنه اذا تمسك الفرنسيون برفض تسليم الفرق الخاصة فليس للحكومة من خيار سوى استدعاء هذه الفرق، وفقاً لأحكام قانون «حماية الاستقلال» الذي تم التصويت عليه بتاريخ ١٤ أيار [مايو] الماضي من قبل مجلس النواب. وفي الواقع . . وفي اليوم نفسه، استدعى مردم بك الزعيم (العميد) عبد الله عطفة، الضابط السابق في الجيش العربي (في العهد الفيصلي عام ١٩٢٠، والذي أصبح فيما بعد أول قائد للجيش السوري) وتناقش معه في الخطة التي يجب تبنيها لاستدعاء الفرق الخاصة وتشكيل جيش وطني.

وبعد لقائه مع شون، قصد مردم بك إلى البرلمان وتوجه بخطاب إلى النواب استعرض فيه الأحداث بكل الطرق والوضوح. . قال:

«تعلمون أيها السادة أن الأمور التي قامت بيننا وبين فرنسا يرجع تاريخها إلى أيام الملك العربي فيصل حيث أقدم الفرنسيون على تقويض عرشه وازالة ملكه وبعد أن انتهوا من القضاء على استقلال البلد سلكوا سياسة عقيمة قضت بتجزئة البلاد إلى دويلات وأثاروا في كل مكان النعرات الطائفية والاقليمية ليمزقوا بها وحدة الأمة ويفرقوا بين صفوفها وابنائها وفرضوا علينا حكماً جائراً قاسى منه الأحرار كل عناء واتبعوا سياسة الافقار أملاً في أن يكون الفقر وسيلة إلى الخنوع والاذعان،

ولكن الأمة الحية الصابرة لم يخذلها جور جائر ولا قسوة ظالم بل بقيت معتزة مطالبة بحقها المهضوم وحريتها المسلوبة.

وفي العام ١٩٢٢، أعلنت فرنسا نظام الاتحاد وسلكت ادارة سياسية كيفية أدت إلى نشوب الثورة الدامية في أنحاء البلاد السورية عام ١٩٢٥، وبدلاً من أن تعتبر فرنسا من هذه الثورة وما جرته عليها من كوارث جسيمة، عمدت إلى تأسيس حكومة بدلتها بحكومة ثانية وبعد جهاد مرير اجتمعت الجمعية التأسيسية لسن دستور البلاد، ولكن الفرنسيين حاولوا أيضاً تأجيل اجتماعات المجلس التأسيسي وعدم اتمام مهمته وتعطيل الدستور في حين أن صك الانتداب نفسه الذي لم تعترف به الأمة، كان ينص على أنه لا بد من وضع دستور للبلاد بعد مرور ثلاث سنوات على وضع هذا الصك. لكن هذا النص أيضاً لم يحترم كما لم يحترم سواه الذي ينص على انه لا يجوز لأي دولة من دول عصبة الأمم أن تتمتع بامتياز خاص بها وعلى الرغم من ذلك كله، عمدت فرنسا إلى انتزاع الامتيازات لنفسها في الشركات وفي المرافق وفي جميع النواحي الحيوية.

ثم حاولت فرنسا الاعتداء على السلطة التشريعية ولم ينقض على وضع الدستور ثلاث سنوات، فمارست هذا الحق وأجرت انتخابات يعلم الجميع الاساليب التي اتبعت في هذا الشأن، أملاً منها في الحصول على مجلس نيابي يصوت لها ويؤيد سياستها ولكن يقظة الأمة ووعيها وشعورها القومي قضى على كل تلك المحاولات، فظهر المجلس بمظهر الحريص على مصلحة الوطن والأمين على حقه برفضه تلك المعاهدة المشهور أمرها في هذا المجلس.

ولما أخفقت فيما أملت، عطلت الحياة النيابية وأقامت حكومة لا تمثل البلاد في شيء فاستقبلت الأمة هذه الأوضاع بكثير من الاشمئزاز والنفور ثم اعربت عن ذلك بتظاهرات رائعة في طول البلاد وعرضها وقاسى الأحرار في تلك الفترة التي ابتدأت من العام ١٩٢٦، ضروب التشرد والتعذيب.

ثم كان بعد ذلك أن استجابت فرنسا لقوة الحق فمدت إلينا يدها بالمفاوضة فأجبناها ولاقينا في التفاوض معها فنوناً من المشاق والمصاعب إلى أن عقدت

معاهدة بيننا وبين الجانب الفرنسي تحدد العلاقات بين البلدين. ولم يكد يجف مداد الذي وقعنا على هذه المعاهدة حتى فوجئنا بنغمات مختلفة. . فبذلنا قصارى الجهد لتذليلها والوصول إلى اتفاق نهائي بيننا وبينهم مبدين الكثير من حسن النية بخلق جو حسن بين البلدين ولكن فرنسا أسفرت عن وجهها فقلبت لنا ظهر المجن وعادت سيرتها الأولى بحكم البلاد حكماً مباشراً بإيجاد حكومات من صنائعها لا تمت إلى البلاد بصلة، فاستمرت الأمة بنضالها والمطالبة بحقوقها إلى أن دخل الجيش البريطاني في العام١٩٤١، هذه البلاد ومعه بعض الجنود الفرنسيين فأعلن استقلالنا، مع العلم أننا نعتبر دوماً أنفسنا مستقلين، ولكن قابلنا هذا الاعلان بمثابة اعتراف بالحقيقة الواقعة الناشئة عن جهاد دام نحو ربع قرن.

وحين اعترف بهذا الاستقلال قيل إنه سوف لا يحد منه بعض الضروريات الحربية، ثم اعيدت الحياة الدستورية الجديدة فاجتمع هذا المجلس الكريم واختار رئيساً للجمهورية الرجل الكبير فخامة السيد شكري القوتلي، الذي نرجو له الشفاء العاجل، والذي قاد البلاد بحكمة ووطنية إلى أن بلغت هذه المرحلة من حياتها الاستقلالية التي اعترفت بها الدول الكبيرة والصغيرة اعترافاً طليقاً من كل قيد أو شرط.

ولا بد من التنويه بأنه في ظل هذه الحقيقة الرائعة من تاريخنا، انتهت اجتماعات ممثلي الدول العربية بالتوقيع على الميثاق التاريخي في ٢٢ آذار [مارس] الماضي في القاهرة كما مارست البلاد سيادتها واستقلالها مع بعض القيود التي أوجبتها حالة الحرب، وكان من واجبنا أن نشرع مع الجانب الفرنسي في الدخول بالأبحاث لاتمام هذا الاستقلال وانجاز جميع المقتضيات لجعله تاماً لا تشوبه شائبة. وكنا كثيراً ما نلاقي الصعاب ونصطدم بالعقبات التي تثار في طريق ممارسة هذا الاستقلال، تلك العقبات التي كانت الحائل الحقيقي لعدم انجاز المشاريع والأعمال الاصلاحية في الداخل لأن الادارة المختلة التي ورثناها وعدم اعداد أشخاص أكفاء لتسلم الأعمال الهامة، كان من أكبر العوامل على ذلك الخلل الذي شكونا منه مراراً على أن الادارة الماضية كانت كيفية لاتخضع للقانون والعدل.

ويمكننا أن نقول بصراحة، إن الأمور التي يعتمد عليها قيام الدول والقواعد التي حددت في المؤتمرات الدولية الهامة، قد قامت سوريا بأكبر قسط منها وهو توطيد الأمن على الرغم من الوسائل الضئيلة المتيسرة لها.

واذا قيست هذه البلاد بأي بلد آخر من بلاد العالم، فيجب أن يذكر لها ذلك بعظيم التقدير لأنها وزعت العدل بين الطبقات بشكل لا يدعو إلى الاعتراض كما أنها انتهجت سياسة مالية محكمة قائمة على التوازن التام بين الدخل الخرج ووطدت علاقاتها مع الدول الأجنبية الكبرى على قواعد من الود والاحترام والثقة وهذه هي القواعد الأساسية لقيام الدول ودوامها. وكل ذلك جرى على الرغم مما أقيم في سبيل ممارستها حقها بالاستقلال والسيادة من عراقيل من قبل السلطات الفرنسية سواء اكان ذلك في الداخل أم في الخارج.

وفي الوقت الذي كنا نتوقع فيه أن نرى فرنسا بعد أن أظهرنا لها حسن نوايانا، في طليعة الأمم المعترفة باستقلالنا والمؤيدة لسيادتنا نراها تعمل على اضعاف هذا الاستقلال بمختلف الأساليب، على الرغم من الجو الهادئ الذي أوجدناه في البلاد والاستعداد الحَسن لحل القضايا المعلقة بيننا وبينهم وفقاً للنصائح التي أمدتنا بها الدول الحليفة الكبرى والدول العربية الشقيقة. وبعد مرور أشهر عديدة، صبرنا فيها وانتظرنا طويلاً، فوجئنا بالاحداث الأخيرة التي أتلو عليكم تباعاً الوثائق الرسمية المتعلقة بكل الأحداث. . «المذكرة الفرنسية» ١٨ أيار [مايو] ١٩٤٥.

ان البادرة الأولى لسلطات فرنسا الحرة عند وصولها إلى الشرق، كانت اعلان استقلال سوريا ولبنان. وبنتيجة هذه المبادرة أضحى هذا الاستقلال الآن أمراً راهناً. انه ليسر فرنسا أن ما شرعت به قد أتى ثماره. وهي تتمنى أن تمارس الحكومتان السورية واللبنانية سلطتهما الكاملة بدون عرقلة أو عقبة من أي نوع كان.

وبهذه الروح وبدون أي تحفظ بشأن استقلال سوريا ولبنان، ترغب الحكومة الفرنسية أن يؤمن ـ فيما يتصل بها ـ صيانة المصالح الجوهرية التي تحتفظ بها

فرنسا في سوريا ولبنان. ان هذه المصالح هي على ثلاثة أنواع: ثقافية واقتصادية واستراتيجية.

ان الاحكام الثقافية التي تهم سوريا وفرنسا يمكن تحديدها وضمانها باتفاق جامعي.

ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمانتها باتفاقات مختلفة ينص عليها في موضوع كهذا بالاصول الدولية المعتادة (كالاتفاق المتعلق بوضع الرعايا الأجانب والاتفاق القنصلي والاتفاق التجاري الخ..)

أما الأوضاع الاستراتيجية فتتضمن قواعد تمكن من ضمانة طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار. وعندما يتم التفاهم على هذه النقاط توافق الحكومة الفرنسية على نقل القطعات الخاصة إلى الدولتين مع الاحتفاظ بإبقاء هذه الجيوش تحت القيادة العليا الفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة.

وقد قدمت الحكومة السورية جواباً عن هذه المذكرة بالمذكرة المؤرخة في ٢٠ أيار [مايو] والتي سبق ورود نصها الكامل.

وبعد تلاوة نص المذكرتين انهى خطابه قائلاً: «انني أعلن صراحة وبعبارة لا لبس فيها ولا ابهام بأنه لن يطرأ أي تبديل أو تعديل لخطتنا، وهي جلاء جميع القوات الأجنبية ولن نوقع معاهدة أو اتفاقية تحد من استقلالنا أو سيادتنا، ولن نعطي وضعاً مميزاً لأي بلد.

وفي ٢٣ أيار [مايو] تلقى مردم بك برقية مرموزة من المفوضية السورية في بغداد مؤرخة في ٢٢ ونصها كما يلي: «عشرة آلاف بندقية جاهزة. رتبوا وعينوا الأشخاص والمكان الملائم لاستلامها. أعلمونا النتيجة حالاً». وهذا يعني أن الحكومة العراقية كانت تدعم سوريا ليس بالاحتجاجات بالصوت العالي وحسب وانما بالسلاح أيضاً. وكانت هذه الخطوة ذات مغزى بليغ في العلاقات بين العرب... اذ

انها برهان قاطع على ميثاق جامعة الدول العربية الذي وقع قبل شهرين فقط، قد ولد وله مخالب وأنياب. وهي دليل محسوس أنه على الفرنسيين والبريطانيين أن يقفوا بمواجهة مقاومة تمتد إلى ما هو بعيد جداً عن الحدود السورية. ان الموقف العراقي كان الأكثر مكافحة من بين المواقف العربية. وكان موقف حكومة مصر برئاسة النقراشي باشا مناقضاً لموقف العراق، فقد استجابت للضغوط البريطانية وكان تأييدها مقتصراً على الكلام. . والكلام عملة لا تصرف في بنك العلاقات الدولية. . وذلك مع أن الشعب المصري، وملك مصر، كانوا يعربون عن التأييد المطلق لسوريا. وقد ابرق عاصم النائلي، القائم بالاعمال السوري في مصر، لوزير الخارجية مردم بك يقول إن صحف مصر ممنوعة من كتابة شيء عن أخبار سوريا. ونقل عن وزير المعارف السهنوري باشا، إن من رأيه أن تطلب سوريا دعوة مجلس الجامعة لبحث الموقف في سوريا. وفي برقيات مرموزة أخرى كان يقول إن بعض الوزراء في الحكومة يطلبون منه معلومات بصورة خاصة وإن الملك يرسل إليه يومياً برسل للسؤال عما يجري. وفي احدى المناسبات قال مكرم عبيد باشا للقائم بالأعمال السوري: «لماذا فوجئتم بعدم ورود أخبار سوريا في الصحف المصرية؟ هل تظنون بأننا، هنا في مصر، مستقلون؟»

***

انتشار القوات الفرنسية في المدن السورية

في ٢٣ أيار [مايو] كانت المدن السورية تهيء نفسها لاعتداء مسلح من قبل القوات الفرنسية. وفي حلب اقيمت المتاريس في مختلف انحاء المدينة وتهيأ سوريون مسلحون للدخول إلى حمص وحماه. وأما في جبل الدروز فقد عرض عدد كبير من الشباب انفسهم لحمل السلاح، وان الجنود الدروز في القطعات الخاصة لجأوا إلى الفرار من الخدمة وتوجهوا إلى دمشق لعرض خدماتهم على الحكومة. وقد أغلقت جميع المدن السورية الهامة وسارت المظاهرات في بيروت وطرابلس. وقد وصلت إلى دمشق سيارات باص تحمل طلاباً من الجامعة الأميركية في بيروت وكانت تأتي في كل يوم للانضمام إلى المظاهرات الطلابية أمام سراي الحكومة.

وكان مردم بك يتوجه إليهم، ويدعوهم لالتزام النظام ويعدهم بالجلاء التام لجميع قوى الاحتلال في سوريا ولبنان.

وفي ٢٣ أيار [مايو]، اجتمع الجنرال البريطاني، القائد العام للجيش التاسع، بالجنرال أوليفا - روجيه وأصر عليه بوجوب تجنب أي عمل استفزازي بمرابطة المدرعات في شوارع العاصمة. وقد رفض أوليفا - روجيه، بمجرد تصور انسحاب القوات وقال إنها موجودة هناك «لغرض التخويف».

وفي اليوم نفسه أرسل مردم بك احتجاجاً خطياً إلى الجنرال بينيه ضد انتشار القوات الفرنسية في شوارع حلب حيث اقتحم الضباط الفرنسيون مكتب المحافظ قائلين إن لديهم أوامر بتفتيش المكان.

وفي ٢٥ أيار [مايو] دعا مردم بك ممثلي الاتحاد السوفياتي وبريطانيا إلى وزارة الخارجية وأبلغهم أن الوضع في حلب كثير التوتر وبأن القطعات الخاصة لجأت إلى الفرار. . بالمئات، وأن الوضع لم يعد دبلوماسياً وانما أصبح عسكرياً، وأحاطهم علماً بأنه حصل على دعم وتأييد الدول العربية وقد أرسلت حكوماتها كتب احتجاج إلى حكومتي بريطانيا وفرنسا. كما أرسل مردم بك برقية إلى رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو يحتج على التعديات الفرنسية ضد استقلال سوريا. وقال مردم بك للقائم بالأعمال البريطاني، السيد يونغ، إن الطريق الوحيد لإنقاذ الوضع هو أن يصدر الجنرال باجيت أمره للقوات الفرنسية بالانسحاب من المدن بتسليم الأسلحة الى الدرك وبتسليم لواء من القطعات الخاصة.

وقد أرسل يونغ، فوراً برقية إلى حكومته يقول: «انني واثق من حدوث جولة قوة خلال عطلة نهاية الاسبوع المقبل ما لم يتم اقناع الفرنسيين، بطريقة أو بأخرى، وعلى أرفع مستوى، بقبول اقتراحات مردم بك.» وفي الوقت نفسه، ارسل الجنرال باجيت برقية لوزارة الحرب يقول فيها: «مدرعات مسلحة ودوريات تجوب الشوارع باستمرار في دمشق وحلب. وان المدرعات باقية في دمشق والطائرات تحلق فوق المساجد في أوقات الصلاة. . وان الرشاشات منصوبة باستمرار فوق

السطوح. في رأيي، ان الفرنسيين يريدون، وعن سابق تصور وتصميم، اثارة نزاع مع الدولتين. أطلب منكم توجيه من يمثلنا إلى باريس لمحاولة الحصول على أمر بوضع حد لهذه الأعمال.»

وفعلاً فقد وصلت التعليمات إلى السفير البريطاني داف كوبر بمقابلة الجنرال ديغول من أجل أن يطلب منه نزع الفتيل عن الوضع المتفجر. ولكن الجنرال ديغول لم يكن مستعداً للتأثر بشيء، فقال لداف كوبر: انني لست على استعداد لتقديم تنازلات بمواجهة الفوضى والتهديدات.

وقد أرسلت الحكومة الأميركية التعليمات إلى سفيرها في باريس لتقديم مذكرة للفرنسيين وبالتأكيد على الجنرال ديغول أن يبلغ الحكومتين السورية واللبنانية بأنه مستعد للتفاوض معهم كدولتين مستقلتين وأنه، دلالة على تعاطفه، فهو على استعداد لتقديم الضمانات من حيث أن المندوبية الفرنسية ستوفق وضعها مع أنظمة السلك الدبلوماسي وبأن القطعات الخاصة سيجري تسليمها إلى الدولتين وأنه بالتذاكر مع الحكومة البريطانية ستتخذ التدابير الضرورية لسحب القوات الحليفة، وبأن الحكومة الفرنسية لن تستعمل قواتها للتأثير على مجرى المفاوضات.

لا الطلب البريطاني، ولا المذكرة الاميركية، كان لهما أي تأثير على ديغول. وقد كتب في مذكراته أنه بسبب قناعته بتآمر البريطانيين مع السوريين على طرد الفرنسيين فقد أتخذ قراراته مسبقاً: «لن نرحل إلا اذا كنا مرغمين، وسنذهب إلى حد مقاتلة الثورة والانكليز معا. ولن اصغي إلى المزايدات» لقد كان ديغول مصمما على القتال من أجل البقاء في سوريا وكان هذا واضحاً بالنسبة للحكومة السورية التي تمكنت من الحصول على نسخة من بلاغين أصدرهما أوليفا - روجيه للقوات الفرنسية.

البلاغ الاول موجه إلى الضباط والجنود وإلى كل من خضع للقيادة الفرنسية (القطعات الخاصة) يدعوهم للقيام بالاستعدادات الضرورية للمحافظة على شرف فرنسا وحفظ الأمن ومهدداً بالاحالة الى المحكمة العرفية لأي عنصر من القوات

يتمرد على الأوامر. وقال أوليفا - روجيه أن واجب فرنسا العسكري هو ابادة جميع العناصر التي تكيد لفرنسا وبأنه يجب احتلال جميع مكاتب الحكومة وأن تقطع جميع المواصلات مع الدول العربية المجاورة ويجب أن ينزع السلاح من السوريين وأن تحكم البلاد من قبل حاكم عسكري. وأصدر أوليفا - روجيه الأوامر، أنه بمجرد صدور التعليمات يجب احتلال مراكز الحكومة وبالتخصيص، تقوم القوات المعسكرة في المندوبية الفرنسية بالتقدم باتجاه القصر الجمهوري ومساكن الوزراء لتوقيفهم. وقد تضمن البلاغ معلومات مفصلة عن تواجد القوات الفرنسية من أجل احتلال العاصمة والمدن الرئيسية في البلاد.

وأما البلاغ الثاني فهو موجه للرعايا الفرنسيين: وهذا هو النص الحرفي للبلاغ:

المندوبية في سوريا   مستعجل جداً

مذكرة إلى الفرنسيين

«لقد وقعت ثلاثة اعتداءات في ثلاثة أيام على أشخاص فرنسيين. فطعن ضابط وموظف بخنجر من الخلف. وهاجم نحو عشرين رجلاً من الغوغاء أحد الضباط وكادوا يجهزون عليه. ومتى اضفنا الشاويش غير الفرنسي الذي جرد من سلاحه وقتل في السوق، فإن عدد ضحايانا يصبح اربعة في اربعة أيام. فسلامة الفرنسيين والعسكريين من الجنود الخصوصيين ليست مضمونة خارج المراكز التى ترابط فيها. فأرجوهم مرة أخرى ألا يعرضوا انفسهم لخطر محقق دون أن يكون في وسعهم أن يدافعوا عن أرواحهم.»

«وينبغي عدم التجول على انفراد. ويجب السير جماعات مسلحة. واذا تعذر اجتناب الاعتداء فيجب على الأقل أن يدفع المعتدون الثمن غالياً. ويجب المضي في ذلك بدون اكتراث لأن المعتدين قتلة مأجورون وأدوات في يد عصبة من السياسيين الذين يطلقونهم الآن علينا بعد أن استخدموهم ضد خصومهم السياسيين.

ونحن نعرفهم ونعرف من هم الذين يقودونهم. ولدينا أسماء الذين ينفذون الأوامر. فأطلب من الفرنسيين أن يصبروا بضعة أيام وقد لا يتجاوز صبرهم بضع

ساعات. وعند ذلك نشرع في المجزرة الكبرى وليكن كل واحد مستعداً. وسنصفي الحساب بضربة واحدة.»

دمشق في ٢٦ أيار [مايو] ١٩٤٥

الجنرال اوليفا ـ روجيه. ممثل فرنسا في سوريا وقائد الجنود.

بتاريخ ٢٦ أيار [مايو] اجتمعت الحكومتان السورية واللبنانية في شتورا مجدداً لمناقشة التطورات الأخيرة وطلبت من السيد شون أن ينضم الى الاجتماع وبناء على تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية طلب شون من الحكومتين الامتناع عن أي اثارة وأخبرهما بأن حكومته تقوم بمقابلة المسؤولين في باريس. وأن الوزيرين السوري واللبناني أجابا بأنهما يعانيان من ضغوط من قبل مجلس النواب في بلديهما وأنه تستحيل السيطرة على الجماهير في البلدين أمام استفزاز الفرنسيين ولا سيما أن البريطانيين لم يسلموا الأسلحة لقوى الأمن الداخلي. وقال هنري فرعون للوزير المفوض شون بأن حكومته تتمتع بتأييد جميع البنانيين للصمود أمام مطالب الفرنسيين، واذا تفجرت الأوضاع في سوريا فإنها ستتفجر في لبنان ايضاً. وقال مردم بك لشون اذا كانت حكومته متحمسة لتجنب أي نزاع فعليها أن تطلب من بينيه أن يتخذ التدابير العاجلة التي كان قد اقترحها (أي مردم بك) على السيد يونغ. فقال شون إنه ذاهب اليوم لمقابلة الجنرال بينيه لتبليغه مقترحات مردم بك.

وبعد مقابلة السيد شون للجنرال بينيه أبلغ السيد ايدن بأن بينيه قد قال له إنه قد قدم الدليل على تحليه «بصبر ملائكي» في اثناء تعامله مع السوريين، وبأن الحالة في جميع انحاء سوريا هادئة باستثناء دمشق حيث يسود جو المعركة. وقد نصحه شون بأن يقلص من سلطاته العسكرية، ولكن الجنرال بينيه أجابه بأنه لا يقبل مناقشة مطلقاً بشأن التفاصيل المتعلقة بالاحتياطات العسكرية ولا سيما المتصلة بحياة الفرنسيين وأموالهم المعرضة للخطر. وقد ختم شون تقريره للسيد ايدن بالقول: «وبالاجمال، كانت من اكثر الأحاديث كآبة، ولا توجد بارقة أمل.»

وفي ٢٧ ايار [مايو] اشتعلت الاضرابات في حمص وفي حماه. واستدعى مردم بك السيد يونغ والسيد وودسورث في اليوم نفسه للاجتماع بهما بحضور الجابري رئيس مجلس النواب. وقد أخبرهما مردم بك بأن المعارك على أشدها في حماه وسقط عدة جنود جرحى وان القوات السنغالية تطلق النار بدون تمييز. وقد اقيمت المتاريس في حمص، وعندما بدأ فرنسيو المندوبية بإطلاق النار، حدث لغط فوري وقامت الجماهير بتطويق المندوبية. وأضاف مردم بك أن حكومته لا تستطيع أن تكون مسؤولة عن الأمن الداخلي، وأن الفرار من القطعات الخاصة يجري بأعداد كبيرة مما يجعل الانفجار في دمشق غير قابل للتجنب، الأمر الذي يضطر معه الشعب لخوض الحرب ضد الفرنسيين. وقد حذر مردم بك يونغ و وودسورث بأنه إذا لم تقم حكومتاهما بعمل فوري لإطفاء الحريق، فإنه سيشتعل في جميع أنحاء العالم العربي. وقال مردم بك ليونغ أنه أرسل برقية للسيد تشرشل في ٢٣ الجاري يطلب منه التدخل لدى الفرنسيين لإقناعهم بسحب قواتهم وأن يحترموا السيادة السورية ولكنه لم يأخذ جواباً. وقد أرسل شون فوراً برقية لحكومته مقترحاً بأن تتدخل القوات البريطانية الآن، وبأن هذا التدخل فيه مجازفة بوقوع خلاف مع الفرنسيين ولكنه يضع حداً لأحداث هي أكثر خطراً.

وفي ٢٨ أيار [مايو] عقد تشرشل اجتماعاً مع ايدن ورؤساء اركان الامبراطورية لمناقشة التعليمات التي يجب أن تعطى للجنرال باجيت. وقد أصر تشرشل على أنه كل ما يتوجب على باجيت عمله هو «المحافظة على موقف امبراطوري (لمصلحة الامبراطوية وحدها) وسلبي تجاه الفرنسيين والسوريين وأن يتولى حماية الجنود البريطانيين وعائلاتهم.» وقد نبه ايدن الوزير الأول على أنه من المرجح أن يضطر في الأيام القادمة، الى اتخاذ قرار يتعلق بعمل يقوم به الجيش البريطاني. وقد أجابه تشرشل بأنه مصمم على ابقاء بريطانيا العظمى خارج النزاع، وأن على الفرنسيين والسوريين أن يتقاتلوا وحدهم حتى النهاية. وأضاف تشرشل أنه لا يوافق على عمل عسكري يقوم به الجيش البريطاني إلا اذا انضم اليه الأميركيون ورفض أن يقيم وزناً للتقارير التي وصلت من ممثليه في الشرق

الأوسط والتي بموجبها يقولون إن بريطانيا العظمى اذا لم توقف المعارك فسيعتبرها العالم العربي انها قد تخلت عن سوريا ونكلت عن تأييدها لاعلان الاستقلال. وفي أعقاب هذا الاجتماع أرسل تشرشل جوابه على برقية مردم بك وبموجبه اعرب عن قلقه حول موضوع قطع المفاوضات بين سوريا وفرنسا وأضاف أنه سيدرس بعناية، التطور الجديد وأنه يتشاور مع الولايات المتحدة وعلى اتصال مستمر مع الفرنسيين، وقال في ختام برقيته: «انني لا أرى ما يمكن أن يبرر حدوث أعمال عدوانية وسفك للدماء كما تقولون، وفي الواقع، إن من واجب سورية كعضو في الأمم المتحدة، أن تمتنع عن استعجال وضع يمكن أن يؤدي حتماً إلى عرقلة المجهود الحربي ضد اليابان.» وقد اتصل شون بمردم بك فوراً لقراءة البرقية الواردة من تشرشل وليقول له إنه قادم في الغد الى دمشق ليسلمها له شخصياً.

وفي اليوم التالي بدأ الفرنسيون عدوانهم.

كان على مجلس النواب أن يعقد جلسة في الساعة الخامسة من بعد الظهر. وكان مخطط الفرنسيين هو قصف البناء وقتل أو إلقاء القبض على الحكومة والنواب، لإحداث فراغ دستوري يسمح لهم بأن يملأوه. وإن أحداث النهار كما وردت في تقرير مردم بك هي كما يلي:

قصد مردم بك في الصباح دار الحكومة ليتكلم في مظاهرة قامت بها المنظمات النسائية. وتوجه بعد ذلك الى منزل الرئيس حيث كان ما يزال يعاني من المرض. ثم توجه في الساعة الخامسة بعد الظهر إلى دار البرلمان، حيث أخبره الجابري بأنه بسبب عدم توفر غالبية النواب فقد أجلت الجلسة. قال له مردم بك إنه سيتوجه إلى سراي الحكومة ليعقد مؤتمراً صحافياً يحضره مراسلون بريطانيون وأميركيون وطلب منه أن ينضم إليه بعد ذلك على العشاء مع السيد شون لمناقشة رسالة تشرشل. وفي اثناء مغادرته لدار البرلمان، لاحظ مردم بك تجمع الجنود الفرنسيين مع المدرعات والعربات المصفحة من حول بناء مجلس النواب، فاتصل بالجابري وطلب منه أن يغادر مكتبه فوراً مع جميع النواب الذين مازالوا في دار المجلس.

وفي الساعة السابعة، رفعت القوات الفرنسية العلم الفرنسي فوق بناء رئاسة

الأركان الواقعة بمواجهة مجلس النواب وطلبوا من الشرطة السوريين المكلفين بحراسة المجلس أن يحيوا العلم. وأمام رفض مفوض الشرطة فقد ألقى أحد العسكريين الفرنسيين قنبلة، كانت هي الاشارة إلى بدء القصف الكثيف. وبحمد الله كان الجابري قد ترك المكان قبل دقائق معدودة. وقد قتل الجنود السنغاليون افراد الشرطة مبتدئين برئيسهم المفوض سعيد القهوجي. واقتحم الجنود مجلس النواب، فهدموا وأتلفوا محتوياته وهم يحاولون التفتيش عن أعضاء في الحكومة أو عن بعض النواب، الذين كانوا قد حصلوا على أوامر بتوقيفهم دون أن يكونوا على علم بأن الجلسة قد تأجلت. وقد دخل الفرنسيون مكتب رئيس المجلس وصادروا جميع الأوراق وحملوا الصندوق الحديدي. وعندما اكتشفوا بأنه لم يكن في المجلس أي نائب أو عضو من اعضاء الحكومة، وجهوا المدفعية نحو الأبنية واستهدفوا القلعة وفيها قيادة الدرك والسجن المدني، ثم تولى سلاح الطيران الفرنسي قصف السجن المدني بالقنابل فقتل كثير من المساجين، الأمر الذي اضطر معه النائب السيد فخري البارودي، الذي تطوع في الدرك بالرتبة العسكرية التي كان يحملها أيام الدولة السورية في عهد الشريف فيصل ، الى صدور أوامره باطلاق السجناء جميعاً، ولولا هذا التدبير لقتل اكثرهم، وقد كان عددهم كبيراً.

عندما بدأ القصف كان مردم بك وأعضاء الحكومة في السراي. وكان الفرنسيون قد صمموا على التخلص من الرئيس ومن مردم بك ومن الجابري، ولأنهم لم يتمكنوا منهم في البرلمان فقد بدأوا في قصف فندق اوريان بالاس، حيث يقيم الجابري، عندما يكون في دمشق. وقد قتلوا عدداً من الأجانب منهم ضابطين بريطانيين. ثم وجهوا القذائف على مبنى وزارة الخارجية على أمل أن يكون مردم بك في المبنى، وقد قلبوا الوزارة رأساً على عقب وسلبوا ونهبوا الأختام الرسمية ويرجح أنهم كانوا يعدون لإصدار بلاغات وتصريحات مزورة بغية اذاعتها. وقد وفروا سراي الحكومة لأنهم حصلوا على معلومات بأن مردم بك يعقد في مكتبه هناك اجتماعاً مع ممثلين دبلوماسيين أجانب، ومؤتمراً صحافياً مع مراسلين أجانب من الجنسية البريطانية والأميركية. وقد احتلت القوات الفرنسية مركز الهاتف

ومركز توزيع الكهرباء حتى يضمنوا عدم خروج أي نبأ من سوريا ولقطع التيار الكهربائي. وقد أدرك مردم بك أنه إذا بقي في دار الحكومة فسيقع في الشرك. وكان منزله بعيداً عن دار الحكومة ويقع بمواجهة السفارة الفرنسية. . وكانت هي دار المندوبية العامة في ذلك الوقت وبمعنى آخر، المكان الأكثر خطراً في دمشق.

وفي الساعة التاسعة ليلاً، قصفت الطائرات ما حول سراي الحكومة فنصح مردم بك الجميع بإخلاء البناء والوزارة، وبأن يتفرقوا ويلجأوا إلى منازل قريبة، وذهب هو ووزير الداخلية صبري العسلي الى دار خالد العظم، حيث يمكن الوصول عن طريق أزقة ضيقة، وحيث لا توجد قوات فرنسية، لأن الدار هي من ضمن الأحياء القديمة التي لا يأمن فيها الفرنسيون على سلامتهم. وبمجرد وصوله إلى منزل خالد العظم، اتصل برئيس الجمهورية وأبلغه بأنه واعضاء الحكومة سالمون وسيحاول الاجتماع به في الصباح. وقد ضُبط هذا الاتصال الهاتفي من قبل الفرنسيين وبدأوا حالاً بقصف حي سوق اروجة، حيث توجد دار خالد العظم. وفي صباح ٣٠ أيار [مايو]، وفي وقت مبكر، حضر النائب فخري البارودي الى دار خالد العظم وأخبر مردم بك بأن الفرنسيين هدموا عدة منشآت وأنهم أشاعوا بأن الحكومة قد تركت العاصمة وبأن ثورة ضد الحكومة قد اشتعلت في حي الأكراد بدمشق.

إن مردم بك كان عليه أن يذهب لمقابلة الرئيس فاستقل سيارة فوراً مع السائق وحارس واحد واتجه إلى حي الأكراد في مجازفة خطيرة، من أجل أن يرى بنفسه ماذا يحدث هناك.. وقد كان لظهوره في الحي أثر سحري. وان الأكراد الذين يمجدون الشجاعة قد التفوا حول الحكومة وقدموا خدماتهم لمقاتلة الفرنسيين. وقد سجل لهم مردم بك مشاعرهم الوطنية ولقبهم «بأبناء صلاح الدين» الذي ألحق الهزيمة بالمحتلين الأوروبيين للأراضي العربية وطلب منهم أن يسيروا على خطاه.

تمكن مردم بك أخيراً من الوصول الى دار الرئيس القوتلي ووجد مصفحة بريطانية مرابطة أمام منزل الرئيس، يقودها الجنرال كلارك الذي 'علمه بأنه كلف

بمرافقة القائم بالأعمال الأميركية. وكان قد خيل لمردم بك بأن حال الرئيس قد تدهورت وبأنه قد طالب بحماية بريطانية.

تولى الرئيس ومردم بك إعلام الممثل الأميركي عن التطورات الأخيرة وطالبا بتدخل أميركي سريع لوقف القصف. وفي أثناء ذلك، توقف القصف تاركاً المجال لطلقات نارية متفرقة. وقد فوجئ الأميركي برؤية مردم بك وقال إن الفرنسيين قد أبلغوه بأن الحكومة قد لجأت للفرار. وقال إنه شخصياً لم يتمكن من التجول في المدينة بدون حماية عسكرية بريطانية وإنه فهم من شون بأن الحماية نفسها ستمنح لأعضاء الحكومة اذا طلبوها. وبمزاج المحارب، أجابه مردم بك، انه في اليوم الذي يجد نفسه بحاجة لحماية أجنبية وهو يتجول في عاصمة بلده، فإنه سيتخلى عن جميع مسؤولياته تجاه سوريا. وقال الرئيس ومردم بك للمثل الأميركي إنهما قد صمما على التصدي للعدوان الفرنسي حتى لو كان ذلك يعني حمل السلاح كما فعلوا في العام ١٩٢٥، إلا أن هذه المرة، فالأمر يختلف لأن سوريا تتمتع بتأييد جميع الدول العربية وأنها عضو في الأمم المتحدة ولأن المظاهرات قامت فعلاً في مصر والعراق وفي فلسطين وشرقي الأردن، وأن لديها الضمانات أن لبنان يدعم سوريا بصلابة وقد أكد الرئيس على الأثر البالغ الذي تحدثه ممارسة ضغط أميركي على البريطانيين والفرنسيين، وذلك من أجل أن يضعوا موضع التنفيذ تلك الوعود التي أعطوها للعرب الذين ساندوهم في أثناء الحرب. وقد نبه الرئيس ومردم بك الممثل الأميركي إلى أن حلاً سريعاً للأزمة هو المحك لمصداقية الحلفاء الذين قاتلوا ليريحوا العالم من طغيان النازية.

لازم مردم بك الرئيس طوال ذلك اليوم. وبعد الظهر، قام الوزير المفوض السيد شون، يصحبه السيد فورلونغ بزيارة الرئيس وكانا مرافقين بمصفحة بريطانية. وقبل أن ينطلق شون لزيارة الرئيس اتصل بالسيد يونغ في بيروت وأعطاه التعليمات بمقابلة الجنرال بينيه وأن يطلب منه معلومات عن قصف دمشق، كما أرسل برقية إلى لندن يطلب بموجبها أن تعطى التعليمات إلى القائد العام «بأن يسمح له باستعمال جميع سلطاته لمعالجة الحالة المؤسفة».

وقد أرسل السيد يونغ إلى السيد شون وإلى لندن، بأنه اجتمع بالجنرال بينيه وكان هادئاً وحسن المزاج وأنه قد قال له إن عدة مراكز فرنسية قد تعرضت للاعتداء في آن واحد وإن الجنرال أوليفا - روجيه قد أصدر الأوامر بالرد. وقد تمسك بينيه بأن الوضع ليس خطيراً وبأنه «لا بد من فقأ الخراج (الدمّال) الدمشقي» وأن «جو المعركة يلائمه . . والآن وقد ثقب البرميل فعلينا أن نشرب الخمر.»

حاول شون وقائد الجيش التاسع الاتصال بالجنرال أوليفا - روجيه، فقيل لهما إنه غير جاهز. وكان شون يعاني من الحرج في أثناء اجتماعه بالقوتلي ومردم بك . . كان موقفه صعباً لأنه لم يكن قد سلم جواب تشرشل إلى مردم بك الذي وصل قبل يومين. ولم تكن مهمة شون، وحده، هي الصعبة، ولكن مهمة جميع ممثلي بريطانيا في جميع العواصم العربية، كانت صعبة أيضاً. وكتب اللورد كيلرن من القاهرة بأن السفير الأميركي في القاهرة قد سأله فيما اذا: «نصح الحكومة المصرية بأن تمسك نفسها بشأن الأزمة التي تتعرض لها دولتا الشرق» وأضاف أنه كان صعباً عليه أن يقول للأميركي: «إنه لا يريحني أن أدخل في حديث حول هذا الموضوع مع رئيس الحكومة المصرية» «لأنه علي أن أعطيه جواباً أحمق اذا سألني عن السياسة البريطانية » وأضاف: «مع الإحترام، انني أجد كثيراً من الصعوبة في اعطائه جواباً مقنعاً.»

كان من الطبيعي أن تكون مقابلة شون للرئيس ومردم بك عاصفة. . فقد لجأ مردم بك إلى عبارات قاسية في وصف السياسة البريطانية وتحدث عن «خداع ألبيون» وقال لشون، كان أولى من تقديم النصائح إلى السوريين بأن يمسكوا أنفسهم، أن يقوم تشرشل بوضع حد للعدوان الفرنسي. وقال له القوتلي إن لبريطانيا من القوات ما كان يمكنها من منع الإعتداء الفرنسي ولأن البريطانيين لم يفعلوا، واذا لم يفعلوا فعليهم أن يتحملوا النتائج، وليس أمام العرب وانما أمام العالم أجمع. ولم يكن عند شون ما يقوله إلا أنه سبق أن أخبر حكومته عن خطورة الوضع وبأنه سينقل ملاحظات الرئيس ومردم بك لإيدن وتشرشل. وعند مغادرة منزل الرئيس، قال شون لفؤاد الحلبي، مدير مكتب الرئيس، إنه لم يفكر قط كممثل لبريطانيا العظمى بأنه سيتعرض لمثل هذه الانتقادات القاسية.

وفي تلك الليلة، ٣٠/ ٣١ أيار [مايو]، استأنف الفرنسيون القصف المدفعي بصورة أكثر كثافة من الليلة الماضية، ودون تمييز. وقد استمر القصف طوال الليل. وكان الأميركيون والبريطانيون قد عرضوا على الرئيس نقله إلى مكان أكثر أمناً بالنظر إلى حالته الصحية، ولكن الرئيس رفض بحزم وقال لهم إنه يفضل أن يموت على أن يلجأ إلى الفرار بينما يذبح مواطنوه.

الحكومة البريطانية تقرر التدخل

اجتمعت الحكومة البريطانية وقررت توجيه رسالة للرئيس ترومان تطلب تأييداً أميركياً لتدخل بريطاني في سوريا. وكتب تشرشل لترومان يقول إن الوضع في دمشق يتدهور وإن «استمرار الوضع الراهن سيكون له نتائج خطيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وعلى طريق المواصلات مع الشرق الأقصى عن طريق مصر وقنال السويس. يجب، إذن، أن نكون جاهزين لإعطاء الأوامر للقائد العام في الشرق الأوسط للتدخل لوقف المعارك. وقبل تنفيذ ذلك أرى واجباً علي أن أعلم ما إذا كنتم تؤيدون عملنا.»

وقد تأخر التدخل العسكري البريطاني ٤٨ ساعة بانتظار الجواب الأميركي. . . والقصف مستمر. وكان الفرنسيون يطلقون النار حتى على سيارات الاطفاء التي كانت تحاول اطفاء الحرائق. . لقد استشهد خلق كثير من رجال الصحة والأطباء المتطوعين، وكان منهم الشهيد الدكتور مسلم البارودي الذي تمكنت سيارة من نقله إلى المستشفى الفرنسي حيث توفي فور وصوله.

اما في المدن الأخرى. . فقد أبدت مدينة حماه مقاومة ضارية وأوقعت الهزيمة في صفوف القوات الفرنسية: لقد اسقطت طائرتان فرنسيتان وقتل قائد القوات الفرنسية، وجرح عدد من الجنود الفرنسيين وتم أسر بعضهم. . وهزم الفرنسيون في حوران والذين بقوا على قيد الحياة نزع سلاحهم وتم أسرهم. . وسحق الفرنسيون في جبل الدروز، وتمكن الناجون من إيجاد ملجأ آمن لهم، في دار المحافظ. وطلب الجنرال بينيه من حكومته أن ترسل تعزيزات لوضع حد لما عانته

القوات من خزي. وأما القطعات الخاصة، ففي ٢٩ أيار [مايو]، يوم بدء العدوان، كان ٧٠٪ من الضابط و٤٠٪ من الجنود، قد التحقوا بالدرك السوري. وجميع من بقي من تلك القطعات، نزع الفرنسيون سلاحه وتم حجزه في الثكنات.

وفي دمشق، في تلك الأثناء، كانت الحكومة قد قطعت من جميع وسائل الاتصال مع الخارج.. أي في يومي ٣٠ و٣١ أيار [مايو]. وحتى البعثات الأجنبية لم تستطع الاتصال بحكوماتها. وقد تمكن مردم بك من توجيه رسولين إلى القنصل المصري والقنصل الأردني يطلب منهما المغادرة فوراً لإعلام حكومتيهما عن الوضع المحزن. وقد تمكن المصري من المغادرة إلى بيروت لكن القنصل الأردني عبد المنعم الرفاعي اصيب برصاصة اطلقها عليه فرنسي، خارج مدينة درعا وهو في طريقه إلى عمان وقد أصيب بجرح خطير أدى إلى بتر ساقه.

كان الجابري مسمّراً في فندقه، الأوريان بالاس، لا يستطيع الاتصال بالحكومة.. جاءه رسول من مردم بك يطلب منه أن يجد أي طريقة ليذهب إلى بيروت ومنها إلى القاهرة لحضور مجلس جامعة الدول العربية وأن يطلب العون العاجل. وبالمصادفة كان البطريرك الكسي، بطريرك موسكو وعموم روسيا للروم الأرثوذكس، قد وصل إلى دمشق لزيارة سوريا في ٢٩ أيار [مايو]، وكان في طريقه إلى القاهرة ويقيم في فندق أوريان بالاس. ووصل سولود الوزير المفوض السوفياتي إلى الفندق لمرافقة البطريرك إلى بيروت بعد أن طلب من أوليفا - روجيه وقف اطلاق النار في أثناء مغادرة البطريرك. وأوليفا - روجيه الذي لم يكن لديه الوقت للبريطانيين قد استجاب للطلب السوفياتي. وقد عرض سولود على الجابري مرافقته إلى بيروت، فقبل الجابري بأن يذهب في سيارة سولود حتى الحدود اللبنانية، ومن هناك يتابع السفر إلى بيروت في سيارة سورية خاصة. ما أحب أن يرى في بيروت تحت حماية أجنبية. وعند وصوله إلى بيروت دعا إلى مؤتمر صحافي وقد نشرت الصحف اللبنانية تصريحاته وعلى اثرها انطلقت المظاهرات في جميع المدن اللبنانية، واعلنت بيروت الاضراب العام. وقد عرض الرئيس اللبناني وحكومته على الجابري تقديم جميع التسهيلات التي هي بتصرفهم. كما عرض عليه

رئيس الحكومة مكتبه الخاص ليكون مقراً له. وفي ٣١ أيار [مايو] اجتمعت الحكومة السورية في منزل رئيس الجمهورية وأرسلت برقيات عاجلة إلى تشرشل وترومان وستالين (عن طريق البعثات الدبلوماسية). وفي الصباح الباكر، تلقى مردم بك خبراً أن اشاعات تدور في جميع أنحاء البلاد بأن الحكومة والرئيس قد لجأوا الى الفرار وبأن الفرنسيين قد قربوا عدداً من أعوانهم في سوريا منهم بهيج الخطيب وصفوح المؤيد ونصوح بابيل من أجل تشكيل حكومة. وكان على الحكومة أن تتصرف بسرعة من أجل نفي هذه الاشاعات والحؤول دون الاساءة إلى معنويات الشعب.

وقد تم توجيه رسل، على الأقدام، إلى جميع أحياء العاصمة لغرض نفي الاشاعات والتحذير من أن أي شخص يتعاون مع الفرنسيين فسيحاكم بجرم الخيانة.

وفي أثناء اجتماع الحكومة حضر الكولونيل ستيرلينغ، ضابط الارتباط البريطاني في دمشق، وأعلم الوزراء بأن القيادة العسكرية البريطانية قد طلبت وقف اطلاق النار لعدة ساعات من أجل اجلاء المدنيين البريطانيين والاميركيين. فقال له مردم بك من الضرورة أن يتخذ البريطانيون التدابير لمساعدة طبية وغذائية إلى مختلف أحياء دمشق خلال وقف اطلاق النار. وقد اتخذت الحكومة فوراً تدبيراً لتأمين ايصال مثل هذه المساعدة.

وفي صباح ذلك اليوم، كان شون قد أرسل برقية لإيدن يقول له: «لقد أقام الفرنسيون دولة الارهاب. . ان جميع العسكريين والمدنيين البريطانيين، وجميع المدنيين الأميركيين مروعون مما يقوم به الفرنسيون.» وقد حذر شون حكومته من أنها اذا لم تتدخل فوراً فإن «أولى اشارات العداء» التي تبدو من الرئيس ومن مردم بك «ستتعاظم من ساعة إلى ساعة وستعم، حتى جميع أرجاء الشرق الأوسط».

وقد كتب غريغ رسالة مماثلة من القاهرة، قال «لقد باشر الفرنسيون مجزرة على الطريقة الالمانية ويقومون بالتخريب الأعمى لجميع المدن السورية. ان البرقيات

الحديثة الواردة من جميع بعثاتنا في المنطقة تدل على أن متابعة هذا النهج يقلق جميع الدول العربية.»

وأرسل النقراشي باشا، رئيس الحكومة المصرية برقية للسيد ايدن يحتج فيها على العدوان الفرنسي ويطلب من الحكومة البريطانية التدخل لوقف نزيف الدم. وقد تصرف النقراشي باشا تحت ضغط البرلمان المصري والمعارضة التي يمثلها حزب الوفد الذي طالب برفع الرقابة عن الصحف لكي تتمكن الصحف المصرية من الكلام عن الأحداث في سوريا. وقد تدخل أخيراً الملك فاروق شخصياً لرفع الرقابة عن الأخبار الواردة من سوريا.

وقال رئيس الحكومة العراقية، حمدي الباجه جي، للبريطانيين انهم اذا لم يتدخلوا لوقف نزيف الدم، فإن حكومته سترسل قوات لمساعدة السوريين فيما اذا طلبوا.

وأرسل الملك عبد العزيز رسائل إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى يقول «ان سوريا ولبنان تجدان أنفسهما حالياً في طريق مسدود لأنهما اعتمدتا على الحلفاء» وأنه يطالب الحكومتين بالتدخل السريع.

وقد اجتمعت الحكومة البريطانية مجدداً في ٣١ أيار [مايو] وقررت، أنه بعد الأخذ بعين الاعتبار الاخبار الاخيرة الواردة من دمشق وتقارير ممثلي بريطانيا في جميع العواصم العربية، ولما كان الفرنسيون قد عقدوا العزم على استقدام تعزيزات، فإن على الحكومة البريطانية أن تتدخل عسكرياً قبل أن تفقد السيطرة على الموقف. وقد سأل تشرشل السفير الأميركي ما إذا كان قد تلقى جواب الرئيس ترومان، فقال إن جواب الرئيس لم يصل بعد. وعندها أبلغ تشرشل السفير الأميركي «إنه بالنظر لتدهور الحال فإن حكومة صاحب الجلالة لم يعد لديها من خيار سوى العمل.. دون أن تنتظر جواب الرئيس» وقد أرسل تشرشل برقية إلى الجنرال ديغول يطلب منه إصدار الأوامر للقوات الفرنسية بوقف اطلاق النار وبالانسحاب إلى ثكناتها. وقبل أن تخرج البرقية من لندن وصل جواب الرئيس ترومان داعماً تصرف السيد

تشرشل. وقد أصدر تشرشل أوامره بمنع انزال أي قوات فرنسية في بيروت. وفي مساء ذلك اليوم، جاء فورلانغ لمقابلة مردم بك في دمشق وأخبره رسمياً بأن تشرشل قد أرسل برقية إلى الجنرال ديغول وأصدر تعليمات للجنرال باجيت بتسلم القيادة العليا في الشرق وتبليغ الجنرال بينيه بأنه أصبح خاضعاً لأوامر الجنرال باجيت وبأن كل عمل عسكري يجب أن يتوقف وأن على القوات الفرنسية أن تنسحب إلى ثكناتها. وقال فورلانغ إن باجيت سيصل إلى دمشق غداً ويأمل أن تتم السيطرة على الموقف. وقد أبلغ فورلانغ مردم بك بأنه تحاشياً لأي تأخير، فقد أمر تشرشل بأن رسالته إلى ديغول وتعليماته للقائد العام يجب أن تعلن في مجلس العموم من قبل ايدن قبل أن يسمح الوقت بوصول الرسالة إلى الجنرال ديغول.

ومنذ أن تسلم الجنرال باجيت تعليمات المستر تشرشل، أرسل برقية للجنرال بينيه من القاهرة يبلغه أوامر الحكومة البريطانية وبوصوله إلى بيروت في الغد. ولم يعمل بينيه شيئاً من أجل وقف القصف الفرنسي طوال ذلك الليل. . وقرر الجنرال أوليفا - روجيه أن يحدث أكبر قدر من الأضرار آملاً في أن تستسلم الحكومة السورية بحيث يصبح بقوة الأمر الواقع، سيد الموقف، اذا دخل البريطانيون دمشق. ففي صباح الأول من حزيران [يونيو] بدأت القوات السنغالية بأعمال النهب والسلب على أوسع مدى في جميع أحياء العاصمة، ولم تنسحب القوات الفرنسية إلا بعد الظهر بعد أن وصل الجنرال باجيت والقوات البريطانية. وفي تقريره الذي رفعه إلى لندن قال الجنرال باجيت عما شاهده في دمشق: «لقد ابيحت المدن للنار والنهب من قبل القوات السنغالية طوال قبل الظهر. وإن وزير حكومة صاحب الجلالة لم يبالغ مطلقاً فيمارواه عما قاسته المدينة. . المشهد هو عملية تخريب اعتباطي. . دون موجب أو سبب» وأضاف باجيت أنه أصدر الأوامر للجنرال بينيه بأن يسحب أوليفا - روجيه من القيادة ومن سوريا بسبب عدم تمكنه من توفير الحماية له.

وقد قصد الجنرال باجيت برفقة السيد شون منزل الرئيس الذي كان محاطاً بأعضاء حكومته وبرئيس الحكومة اللبنانية وأعضاء الحكومة . وقد قام الجنرال باجيت بإبلاغ الحكومتين رسمياً بأنه تسلم القيادة وبأنه يريد اعادة النظام في

سوريا ولذلك فهو يطلب من الحكومة السورية أن تأذن له بإعلان منع التجول إلى أن يعود النظام ويستتب الأمن. وقد أعطته الحكومة السورية موافقتها. وتوقفت المعارك في دمشق ولكن في بقية أنحاء البلاد فقد استمرت لعدة أسابيع، كما تشير إلى ذلك البرقيات المرموزة التي كانت تصدر يومياً عن المحافظين.

وبعد الاجتماع بالجنرال باجيت والوزير المفوض شون، أبرق القوتلي ومردم بك برقيتين شكر لتشرشل وايدن. وقد أجاب الوزير ايدن ببرقية صيغت بأسلوب لبق قال فيها لمردم بك: «كنت سعيداً بتسلمي رسالة دولتكم باسم الحكومة السورية وأشكركم على ما ورد فيها. وعلينا الآن أن نعمل معاً لتأمين حل عادل لجميع المسائل المعلقة التي آمل أن تحقق رغبات جميع الأطراف المعنية.» وإن مفهوم رسالة ايدن هو أنه وان كان انتشار القوات الفرنسية غيرمقبول فعلى السوريين أن يحاولوا ايجاد حل مع الفرنسيين. ولكن جواب تشرشل على برقية القوتلي كانت صياغته أقل كياسة. وفي الواقع كانت تحمل معاني الاستفزاز. قال تشرشل: «الآن وقد أتينا لمساعدتكم فإنني آمل ألا تجعلوا مهمتنا أكثر صعوبة بسبب الغضب والمغالاة. ان الفرنسيين يجب أن يعاملوا من قبلكم بالعدل، ونحن البريطانيين لا نريد شيئاً مما تملكونه إلا الاعتدال والعون الذي نستحقه بسبب جهودنا النزيهة.»

لقد شعر الرئيس القوتلي بالاهانة من جواب تشرشل، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الموضوع. لقد كان مهيناً وغير قابل للفهم، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأنه جواب لبرقية تعبر عن تقدير شخصي للعون البريطاني. وقد ادرك الرئيس والحكومة بأن برقية تشرشل ليست مجرد جواب على شكر تنقصه اللباقة وانما هي اشارة إلى أن الضغوط البريطانية من أجل عقد معاهدة مع فرنسا، ستتم ممارستها من جديد. وقد تحققت صحة هذا الانطباع عندما أطلعهم شون على صورة البرقية المرسلة من تشرشل إلى الجنرال ديغول: «عندما تنتهي المعارك ويستتب الأمن فسنبدأ المحادثات الثلاثية في لندن.» فقال القوتلي لشون وللجنرال باجيت بحضور الحكومة اللبنانية، انه بعد الأعمال التي قام بها الفرنسيون في سوريا فمن المستبعد أن يوجد سوري واحد يقبل أن يوقع معاهدة مع فرنسا وبأنه

يستحيل على الحكومة السورية، أياً كانت أن تتعاون على أي مستوى كان مع فرنسا.

وقد ذهب تشرشل إلى أبعد من ذلك عندما أصدر التعليمات إلى السفير في بغداد بأن يسلم برقية للحكومة العراقية يشرح فيها الموقف البريطاني تجاه الهجوم الفرنسي على سوريا. قال لسفيره: «لقد أنقذناهم والعالم العربي من خطر عظيم، وكل ما يقولونه على حد تعبيرهم ان ما قمنا به قد اعتبر كواجب. ان نظرتهم المتهورة هذه يجب أن تناقش. ليس من واجبنا حفظ الأمن في وسط هذه الزمر المشاغبة ويجب ألا تكون ممتناً من هذه المزاعم العربية. ويجب أن تقول لهم إن السلطة التي خنقت الفرنسيين يمكن بسهولة أن تستعمل ضدهم فيما اذا وضعوا أنفسهم في موقف خاطئ نتيجة غطرستهم.»

ويبدو أن السيد تشرشل لم يكن يستطيع كبح جماح تلك العقلية الاستعمارية التي تقيم فيه، ذلك أنه عندما كان يحاول إنقاذ الفرنسيين في سوريا كان هدفه تبرير الوجود البريطاني الاستعماري في جميع انحاء العالم. . في تلك الايام كانت الشمس لا تغرب عن ممتلكات الامبراطورية البريطانية. وبقيت هذه العقلية الاستعمارية مقيمة حتى بعد سقوطه في الانتخابات ومجيء العمال إلى الحكم. وبعد مرور عام على تلك الأحداث التي جرت فوق أرض سوريا، دعاه نجيب الارمنازي، وزير سوريا المفوض في لندن، إلى استقبال في دار المفوضية احتفالاً بجلاء القوات الأجنبية عن سوريا. وقد كتب تشرشل: «لا أعتقد أنه من المناسب أن يتوافق العيد الوطني لسوريا مع جلاء القوات الأجنبية، وبالنسبة لي شخصياً، لا أريد أن أشارك في مثل هذا الاحتفال. إن لدي شعوراً بأن هذا العيد يستند إلى الاجحاف بحقوق الآخرين، أكثر مما يستند إلى الفرحة التي تصاحب الاستقلال في سوريا.» وهاتان الوثيقتان اللتان تعبران عن تأصيل الروح الاستعمارية في عقلية تشرشل قد نشرتا، وتعتبران جزءاً من محفوظات (ارشيف) الحكومة البريطانية. ومع ذلك فإن اسطورة تحرير سوريا من قبل البريطانيين بقيت هي العملة الرائجة في سوق السياسة. حتى أن بعضهم قد عزا الفضل باستقلال سوريا ولبنان

وبعضهم ما زال يعزو هذا الفضل إلى تشرشل شخصياً.

والحقيقة كما يبدو من الوثائق أن الوطنيين هم الذين ضغطوا على تشرشل كي يضع حداً للعدوان الفرنسي في وقت لم يكن فيه تشرشل قادراً على عرض آرائه الاستعمارية الراسخة فيه أمام العالم أجمع.

وقد استمرت الحكومة البريطانية في ممارسة الضغوط على سوريا. واتصلت بفارس الخوري الذي كان طوال هذه الازمة في سان فرانسيسكو على أمل أن يمارس رئيس الحكومة ضغطاً على حكومته لمفاوضة الفرنسيين.

كان مردم بك قد تلقى بمجرد انفراج الازمة في أوائل حزيران [يونيو] كتاباً شخصياً من فارس بك، يعبر فيه عن مشاعره كمواطن انسان تجاه معاناة بلده خلال فترة غيابه، ولا سيما فيما يتعلق بحوادث العدوان. . وفجأة تلقى مردم بك كتاباً رسمياً من الرئيس فارس الخوري مؤرخاً في ٩ حزيران [يونيو]، وفيه الحديث عن ممارسة الضغوط البريطانية. . وجاء في الكتاب:

«جاءني ناطق انكليزي أمس ولمح إلى أن التطورات الدولية في قضيتنا جعلتها أكثر تعقيداً. ثم زارني اليوم بحديث طويل صريح خلاصة قوله إن التوتر بيننا وبين فرنسا يشتد بسببكم، والرأي العام في انكلترا وأميركا ينتقد سياستنا المؤدية الى الخصومة مع فرنسا. فنحن مضطرون للاحتفاظ بصداقة فرنسا بسبب الأوضاع الأوروبية. لقد عملنا الكثير لأجلكم ولكن لهذا العمل حدوداً، فقد تضطرنا الظروف سريعاً للتخلي عنكم وترككم وشأنكم. حاولنا تسوية أموركم مع فرنسا باجتماع ثلاثي يعقد في لندن فرفضت فرنسا ذلك وطلبت اجتماعاً خماسياً موسعاً لمسائل الشرق كلها فكلا الطلبين لا يرجى له نجاح. ولم يعد بوسعنا التقدم باقتراح آخر لأن فرنسا لم تعد تثق بما نقول لزعمها أننا نريد أن نحل محلها في سوريا، وبقاؤنا هناك طويلاً بعد ما جرى يقوي هذا الزعم. فلا بد والحالة هذه من تقديم وسيط آخر باقتراح معقول للتسوية ولا يوجد خير من أميركا من يصلح لهذا التوسط، فعلى حكومتكم أو عليكم هنا أن تطلبوا منها التوسط على أساس عرض معقول لحل جميع

المسائل، وتعلنوا لها استعدادكم للمفاوضة على الاسس التي يمكنكم قبولها وتأتلف مع استقلالكم، والأولى أن تقابلوا وزير خارجية أميركا هنا وتعرضوا عليه الأمر حتى اذا كانت حكومته مستعدة للتوسط، تقدمون شروطاً بأسس المفاوضة، وليس من مصلحتكم أن تتركونا وحدنا نتحمل مسؤولية الوضع الحاضر فنضطر لإرضاء فرنسا بما لا يرضيكم. فأسرعوا في تدبير الأمر، ثم قال: أنا لست مكلفاً بتبليغكم هذا بصورة رسمية ولكنه، رأيي المكوّن على الوقائع الجارية. وطلب بإلحاح ألا ننسب هذه الاقوال إليه بل أن نتبناها ونقترحها عليكم لتروا رأيكم بدون أن تذكروا شيئاً منها لأحد وإلا فهو يسحبها حالاً، فالمرجو مراعاة رغبته. ونعرض هذا للعلم به والانتباه إلى ما ورد فيه فقط. وليس لدينا من المعلومات هنا، ما يكفي لتكوين رأي قاطع.»

ويستطرد الخوري في رسالته لبحث أمور أخرى.

وقد أجاب مردم بك على رسالة الخوري ببرقية ورد فيها: «خطتنا لم تتغير ولن تتغير. الحل الوحيد المنطقي والعادل هو الاعتراف غير المشروط باستقلالنا وسيادتنا. اذا كان موقفنا محدداً وحازماً قبل الأحداث، فهو الآن أكثر حزماً. لا نعترف على امتيازات. ان بعض الوحدات من القطعات الخاصة التي ما تزال تخضع للقيادة الفرنسية تلجأ للفرار تباعاً في كل يوم وتلتحق بقواتنا. المعنويات الوطنية قوية جداً.» وفي ختام البرقية طلب مردم بك من الرئيس الخوري العودة بأسرع وقت ممكن.

وفي ٢ حزيران [يونيو] عقد الجنرال ديغول مؤتمراً صحافياً في باريس. كان حديثه طويلاً جداً، بدأ بالأحداث التاريخية منذ أن كانت صلة فرنسا بالشرق ثقافية فكرية وعلاقة بريطانية تجارية وحسب. . على حد تعبيره. . ثم إلى الانتداب، ثم إلى الجماعات (المتنافرة) التي يتألف منها الشعب في سورية، عنصرياً ودينياً. . . ثم عن الأحداث الأخيرة. . . وكان الصحافيون ينتظرون من الجنرال ديغول أن يتكلم عن العدوان الفرنسي على سوريا. . فإذا بهم يسمعون حديثاً عن عدوان بريطاني على فرنسا.

ثم تحدث عن اقتراح بريطانيا بإجراء مباحثات ثلاثية في لندن، وجوابه بأنه يطلب مباحثات خماسية (الدول الخمس العظمى) لبحث الوضع في الشرق الأوسط بمجمله. وكأنه يريد أن يقول: اذا كان البريطانيون يريدون منا أن نخرج من المنطقة فعليهم أن يخرجوا ايضاً.

والغريب، بالنسبة لرجل عظيم كالجنرال ديغول، أنه تبنى في المؤتمر الصحفي التقارير الواردة إليه من أوليفا - روجيه أو بينيه، هذه التقارير التي يعلم هو أكثر من غيره بأنها مبنية على تقارير ضباط المصالح الخاصة، هؤلاء الذين تسببوا في الإساءة إلى سمعة فرنسا منذ احتلالها سوريا ولبنان وحتى خروجها منهما. ومن مشتملات هذه التقارير أن الحكومة لجأت للفرار في الوقت الذي كان الممثلون الأجانب يجتمعون بالحكومة في اثناء العدوان وتحت القصف في الليل والنهار.

والأغرب.. أن الجنرال ديغول عندما نشر مذكراته، بعد أربعة عشر عاماً، في العام ١٩٥٩، قد أدرج المؤتمر الصحفي إياه.. في ٢ حزيران [يونيو]، في وثائق المذكرات، وبقي متمسكاً بنظرية العدوان البريطاني على فرنسا وليس العدوان الفرنسي على سوريا..

وهو ديغول نفسه الرجل العظيم الذي أعرب عن شجاعة وبطولة اسطوريتين عندما أخرج فرنسا من الجزائر.

لقد أجاب السيد تشرشل على أقوال ديغول. وقد دحض جميع الاتهامات التي وجهها إلى بريطانيا العظمى. وفي التصريح الذي ادلى به أمام مجلس العموم قال: «ان مفهوم حديث الجنرال ديغول هو الزعم بأن جميع الاضطرابات التي حدثت في الشرق، مرجعها التدخل البريطاني. وعلى العكس، نحن بعيدون عن التسبب في أي هياج.. لقد مارسنا جميع نفوذنا، بالتخصيص، في الاتجاه الآخر.» وقد أعلن بأن مقترحات الجنرال ديغول بشأن اجتماع الدول الخمس الكبرى، تحتاج معالجتها إلى روية ولا يصح أن تدرس أو تعالج بتهور. والنتيجة أنه لا المقترحات بعقد اجتماع ثلاثي كما رغبت بريطانيا، ولا تلك الفرنسية بعقد اجتماع خماسي، قد تحققت.

واجتمع مجلس جامعة الدول العربية لبحث العدوان الفرنسي على سوريا في القاهرة. وقد ألقى سعد الله الجابري خطاباً جامعاً عرض فيه مطالب فرنسا التي تلغي استقلال سوريا. ومما ورد في ذلك الخطاب التاريخي قوله: «أما سوريا التي لم تبخل يوماً في التضحيات، فإنها تقبل على التضحية راضية النفس قريرة العين، واثقة من انتصار قضيتها الذي هو انتصار قضية العرب جميعاً وهي بدلاً من أن تستسلم للألم مما أصابها إنما تشعر بالاطمئنان العميق يغمرها. ولما تتفرج جراحها عن دمائها السخينة المراقة، ينفرج ثغرها في تواضع عن ابتسامة الجندي الذي أدى واجبه في شجاعة وايمان.»

وقد اتخذ مجلس الجامعة قراراً بتبني المطالب السورية واللبنانية بجلاء جميع القوات الأجنبية عن أراضي سوريا ولبنان.

وفي ٢١ حزيران [يونيو] اجتمعت الحكومتان السورية واللبنانية في دمشق وأذاعتا بلاغاً مشتركاً بأنه قد تم الاتفاق بين الحكومتين على «متابعة سياسة مشتركة لغاية تطبيق القرار الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية وذلك بتسريح جميع الموظفين الفرنسيين لدى الحكومتين وبالعمل على انسحاب جميع القوات الفرنسية من الأراضي اللبنانية والسورية.» وتؤكد الحكومتان تصميمهما على عدم منح أي امتياز أو وضع خاص لأي قوة كانت وباتباع سياسة الاستقلال. وقد أعلن وزير الخارجية اللبنانية بعد الاجتماع للصحافة بأن الحكومة البريطانية قد وعدت بسحب قواتها لدى الطلب إليها من الحكومتين المحليتين.

وأما تشرشل فقد خسر الانتخابات بعد شهر واحد من العدوان، ولم تقم الحكومة الجديدة بفتح الملف الفرنسي السوري إلا بعد مرور مدة غير قصيرة.

وفي شهر حزيران [يونيو] اذاع الوزيران المفوضان السوري واللبناني بياناً مشتركاً قالا فيه إن دولتيهما «لن تسلما بقبول أي نفوذ لفرنسا، ولن تعقدا أي معاهدة معها وأنهما مصممتان على توثيق علاقتهما بفرنسا على اسس القانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول.»

ثم إنه نتيجة لمذكرات ثنائية بريطانية وفرنسية تمكنت الدولتان من التوصل إلى اتفاق عرف باتفاق بيفن - بيدو، أي باسم وزير خارجيتي الدولتين، والواقع أنه موقع من بيفن ومن ماسيغلي السفير الفرنسي في لندن. وقد رفضت الحكومتان السورية واللبنانية هذا الاتفاق.

وكانت قد جرت محاولات كثيرة، قبل الجلاء، سواء من قبل الحكومة البريطانية، أو الحكومة الفرنسية، للمحافظة على المصالح الفرنسية في سوريا ولبنان. . ولكنها كانت جميعها دون جدوى ولم يكتف الوطنيون السوريون بالرفض وانما طالبوا بأن يتم جلاء البريطانيين في وقت واحد مع الفرنسيين. . ثم حاولوا تأخير وقت الجلاء. . وأوصلت سوريا ولبنان الأمر إلى مجلس الامن. .

آخر القوات الفرنسية والبريطانية، انسحبت من سوريا بتاريخ ١٦ نيسان [ابريل] ١٩٤٦، واعتبر اليوم التالي من ابريل العيد الوطني في سوريا.

كتب ديغول في مذكراته لعام ١٩٤١: «أنني أطير نحو الشرق حاملاً معي أفكاراً بسيطة.» ان الافكار البسيطة في العام ١٩٤١، تعني أن سوريا ولبنان، تاريخياً، تخضعان للنفوذ الفرنسي ويجب أن تبقيا خاضعتين، وان ذلك لن يكون إلا عن طريق استقلال تحد منه معاهدة. وقد باشر مفاوضاته مستنداً إلى هذا الزعم، ولكن عندما أصبح الشرق أكثر تعقيداً، اختار اللجوء إلى القوة، لاعباً الورقة الوطنية، أي أن يثير أزمة أثناء وجود البريطانيين في سوريا. . . هي رواسب العقدة البريطانية، دائماً. .

ومن المذهل أن الجنرال ديغول الذي صرح في العام ١٩٤٤، انه يشرفه أن يكون صديقاً لرجال الدولة، هؤلاء في سوريا، هو نفسه الجنرال ديغول الذي استعمل القوة ضد رجال الدولة هؤلاء. ولعل الجنرال ديغول، أراد في العام ١٩٤٥، ألا يكون مجرد محرر أراضي فرنسا الام، ولكن أن يظهر المدافع عن أراضي فرنسا فيما وراء البحار.

توفي مردم بك في ربيع ١٩٦٠، وقبل وفاته، عندما سمع بتصريح الجنرال

ديغول عن حق الجزائر بتقرير المصير، علق على سياسة الجنرال ديغول فقال: «لوكان الجنرال ديغول في العام ١٩٤٥، أكثر حكمة وتبصراً، لكان أكثر ما حدث بيننا وبين الفرنسيين كان يمكن تحاشيه. ولكانت قد تغيرت مسيرة التاريخ.» وان الجنرال ديغول الذي كان موضع سخط العرب بسبب أحداث دمشق في العام ١٩٤٥، قد حصل على مسامحتهم عندما أعلن استقلال الجزائر، ثم أصبح يتمتع باحترام العرب واعجابهم عندما كان الزعيم الغربي الوحيد الذي اتهم اسرائيل بالعدوان في العام ١٩٦٧.

ومن المفيد أيضاً، المقارنة بين موقف الجنرال ديغول من الجزائر وبين موقف أيدن، خليفة تشرشل، من تأميم قنال السويس بالاشتراك مع زعماء الجمهورية الرابعة.

ويستطيع الذين يريدون أن يكتبوا التاريخ أن يسجلوا بأن الزعماء الوطنيين السوريين قد استطاعوا استغلال شكوك الفرنسيين بنوايا الانكليز لمصلحتهم وكذلك الامر فيما يتعلق بقلق بريطانيا العظمى على مصالحها في العالم العربي..

ووظفوا لمصلحتهم أيضاً رغبة الاتحاد السوفياتي في الخروج من خلف الستار الحديدي الذي كانوا قد سجنوا أنفسهم وراءه..

واستثمروا القرار الأميركي بفك العزلة والخروج إلى العالم الواسع والحياة في الاسرة الدولية الكبيرة واحتوائها للأمم المتحدة في أراضيها..

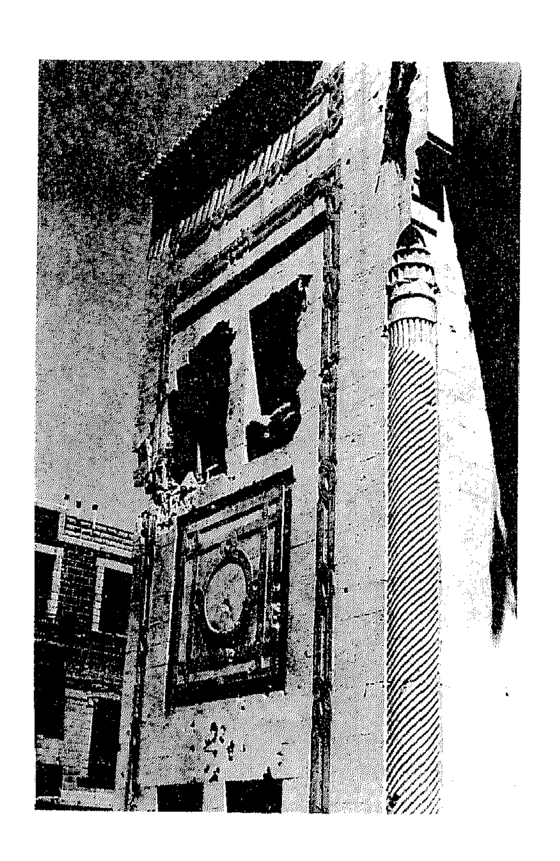
ويستطيع الذين يتصدون لكتابة التاريخ أن ينزعوا من الأفكار ذلك الوهم الكبير، أن الزعيم جمال عبد الناصر هو الذي وضع حداً لسيادة الاستعمار انطلاقاً من معركة السويس.

معركة السويس التي جرت، وكان ما يزال عدد من العسكريين البريطانيين في فايد على شاطئ القنال الغربي.. قد جرت بعد أكثر قليلاً من عشر سنوات على الجلاء القانوني للجيوش الأجنبية عن سوريا وبعد أكثر من احد عشر عاماً على الجلاء الفعلي الذي تم في الواقع في مطلع حزيران [يونيو] ١٩٤٥.. عن سوريا.

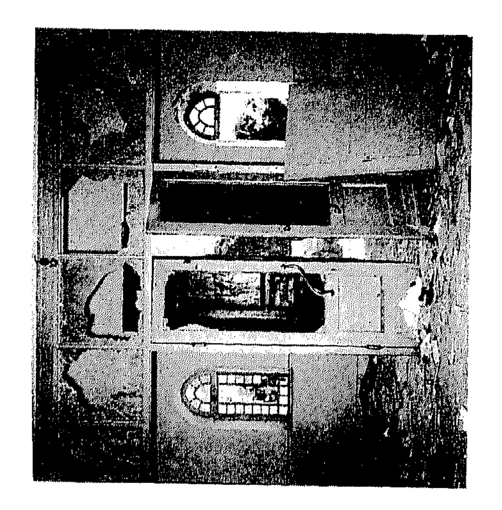
استقلت سوريا وتمتعت بالاستقلال الكامل والسيادة المطلقة، دون أن يبقى فيها عسكري واحد أجنبي ودون أن ترتبط بأي معاهدة أو اتفاق باستثناء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة. وكانت لها الريادة. . كانت هي الاولى، وليس في العالم العربي وحسب، وانما في العالم الواسع. . واصبحت المثل الذي اقتدى به العالم الذي يسمى اليوم العالم الثالث. . ويعود الفضل للعزيمة الصادقة والتصميم الصلب الذي تحلى به أولئك الرجال، الذين قارعوا الانتداب طوال مدة وجوده. . وكان دفاعهم عن الديمقراطية وعن المبادئ الدستورية بالقوة نفسها التي دافعوا فيها عن الاستقلال.



تدمير سجون القلعة في دمشق اثناء العدوان الفرنسي على دمشق ٢٩ ايار ١٩٤٥



احدى واجهات البرلمان السوري وقد دمرتها المدافع والرشاشات الفرنسية
٢٩ ايار ١٩٤٥



الدمار داخل البرلمان السوري ١٩٤٥



جميل مردم بك يتفقد المحافظات السورية بعد العدوان الفرنسي في شهر حزيران ١٩٤٥. جبل الدروز من اليمين صبري العسلي الامير حسن الاطرش (محافظ الجبل) جميل مردم بك يردّ تحية اللواء الدرزي



جبل الدروز ١٩٤٥ سلطان باشا الاطرش زعيم ثورة ١٩٢٥ يستقبل جميل مردم بك في داره.



المفوضية السورية نيسان ١٩٤٦: الشيخ حسن البنا واعضاء الاخوان يهنئون جميل مردم بك بجلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا



القاهرة: مؤتمر فلسطين ١٩٤٨ الجالسون من اليمين: عبد الرحمن عزام، جميل مردم بك، رياض الصلح، الامير عبد الكريم الخطابي (زعيم الريف المغربي) الحج امين الحسيني (مفتي فلسطين)، محمد العايش.
الواقفون: الحبيب بورقيبة والوفد التونسي



القاهرة ١٩٥٣ جميل مردم بك واللواء محمد نجيب



مؤتمر درعا اثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ من اليمين: محمد العايش، جميل مردم بك، الامير عبد الاله



السفارة السعودية. القاهرة ١٩٥٣: من اليمين: الشيخ ابراهيم الفضل (السفير السعودي) علي ماهر، جميل مردم بك، الشيخ جابر الصباح، اللواء محمد نجيب في الخلف عبد اللطيف البغدادي وانور السادات



القاهرة ١٩٥٥ (الملك) فيصل بن عبد العزيز وجميل مردم بك



دمشق ١٩٥٦ الأمير (ملك) فهد بن عبد العزيز وإلى جانبه جميل مردم بك ومحمود رياض

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفهرس

ص



كُتبت هذه الرواية الفذّة التي ترويها سلمى مردم بك عن النضال الذي خاضه قوميو سوريا من اجل الاستقلال، خلال الحرب العالمية الثانية، من منظور احد ابرز القادة السوريين في ذلك الوقت ـ والدها الراحل جميل مردم بك.

لقد غرفت الكاتبة من الأوراق الخاصة بوالدها ـ المذكرات الشخصية، ومحاضر الاجتماعات، والمفكرات والرسائل ـ ومن السجلات الرسمية البريطانية والفرنسية لتبعث الحياة بصورة مُشرقة، في كرونولوجيا الاحداث، ابتداء من حكومة فيشي في العام ١٩٣٩، وحتى قصف دمشق في العام ١٩٤٥.

ان هذا التصوير المُبدع لتلك الفترة من تاريخ سوريا، يُظهر كيف انتهى النزاع المثلث الاطراف، الذي شمل بريطانيا في عهد تشرشل، وفرنسا في عهد ديغول، وسوريا في عهد القوميين، الى حلّ لصالح سوريا، في آخر الامر.

وسلمى مردم بك تروي هذه القصة الخلابة باسلوب مثير، من وجهة نظر شخصية وجديدة تماماً.



الكاتبة مع والدها، وكانت في الثالثة من عمرها.

سلمى مردم بك هي ابنة جميل مردم بك، القومي السوري البارز. وهي تقصّ هذه الرواية الفذة لنضال سوريا من اجل الاستقلال، بعد ثلاثين سنة تقريباً، على وفاته.

وُلدت الكاتبة في دمشق، وتلقت تعليمها في معهد الحقوق في باريس، وفي جامعة اوكسفورد.